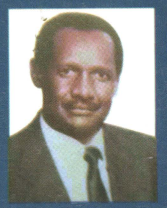
# مذكرات

# إبراهيم منعم منصور

الجزء الثالث


إبراهيم منعم منصور

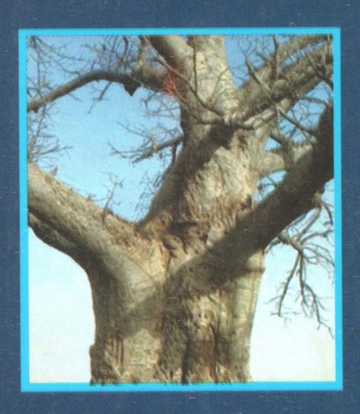
## هذه المذكرات

# إبراهيم منعم منصور

الأستاذ إبراهيم منعم منصور علم من أعلام السودان وله خبرات وتجارب متعددة ومتنوعة داخل السودان وخارجه .إضافة إلى أنه ينتمي إلى واحدة من أكبر الأسر المتوارثة للإدارة الأهلية وهي أسرة منعم منصور ناظر قبيلة الحمر ذات الثقل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كردفان ، واشتهرت قبيلة الحمر بالفروسية وتربية أجود أنواع المواشي في السودان.

إن المذكرات التي كتبها الأستاذ إبراهيم منعم منصور تعكس تنوعا في التجارب وفي كل فصل من فصول المذكرات يذكر ما له وما عليه وينتقد نقدا بناء على المستوى العام الذي كان مشاركا فيه أو مراقبا له وقد استجاب الكاتب للدعوات المستمرة والحاح المقربين والأصدقاء لضرورة كتابة مذكراته لأنهم يرون فيها تجربة لجيل كامل ساهم في النهوض والإخفاق في التجربة السودانية

مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية
جامعة ام درمان الأهلية






شركة مطابع السودان للعملة المحدودة
978-99942-57-39-3

# مذكرات

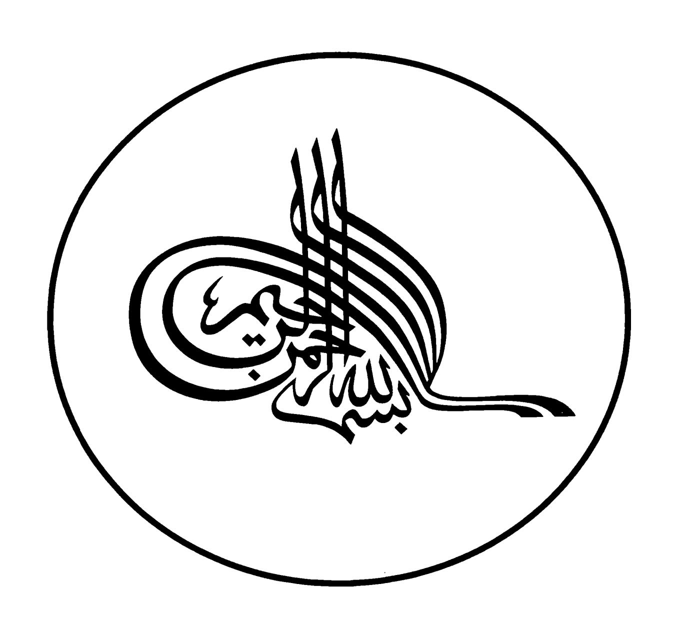
إبراهيم منعم منصور

الجـزء الثالث

الطبعة الثانية

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان
٩٢٣.٣ إبراهيم منعم منصور ، ١٩٣٨-
أم .م
المسيرة: مذكرات إبراهيم منعم منصور/إبراهيم منعم منصور.-
أمدرمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ٢٠١٧
١٢٠٠ص،/بض، ٢٤سك
ردمك: ٣-٣٩-٥٧-٩٩٩٤٢-٩٧٨
١. إبراهيم منعم منصور، ١٩٣٨
٢. الاقتصاديون السودانيون.

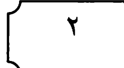
شركة مطابع السودان للعملة المحدودة


بسم الله الرحمن الرحيم


مسطورات
MUSTORAT
INTERNET ARCHIVE

المحتويات

# الفصل الأول
# ثورة الإنقاذ (البداية)



## حالة قوات الشعب المسلحة بعد الانتفاضة وحتى الإنقاذ الأولى:

جاءت حكومة الانتخابات بعد الانتفاضة بالسيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة بأكبر كتلة برلمانية. ٦٥ نائباً يليه الحزب الاتحادي الديمقراطي ٥٥ نائباً ثم الجبهة القومية الإسلامية (الأخوان المسلمون) ثم جبهة الميثاق الإسلامي ثم (الاسم الأخير) بعدد ٥٠ نائباً كادت أن تتفوق عدداً على الحزب الاتحادي الذي قاد البلاد إلى الاستقلال ورفع العلم في أول يناير ١٩٥٦، لا أريد أن أتعرض لمسيرة الحكومة. أو قل الحكومات التي قادها السيد الصادق وعددها أربع حكومات كل منها أكثر فشلاً، أو أكثر إلا قليلاً من الأخرى إلى أن وصل حال القوات المسلحة في الجنوب كما جهر بذلك (مقدم) جاء لتلقي العزاء في واحدة من أهله بالحلفايا وبحضوري أن الجنود (يلفون) أرجلهم بالبدل العسكرية (البردلوبة) لانعدام الأحذية. ويستولون على عربات (التجار الجلابة) من وقت لآخر لعدم وجود مركبات كافية. ويوقفون المركبات على مرتفع حتى يستطيعون (دفرها) بسهولة لتحريك الماكينات، يا سيادتو منعم كلم أهلك ديل يتقوا الله فينا. طبعاً (جنابو) كان يعتقد أن سيادتي قريب من الحكم والحكام. بعد أيام أعيد من (الجنوب) محالاً على التقاعد كما علمت من عوض دكام الذي حضرت لتقديم العزاء له.

ومع ذلك أجريت اتصالاً بالتلكس إلى صديق في إيطاليا فأرسل لي عرضاً لحوالي (ألف مركبة – ماركة فيات) بمواصفات حلف الأطلنطي. جزء من حوالي بضعة آلاف كانت مصنعة إلى ليبيا ولكن قيادة الحلف بسبب ما، اعترضت وطلبت من (الفيات) عرضها على أي جهات بخلاف ليبيا وما بقي غير مباع سيتم تعويض الشركة عنه.

وحتى لا تباع المركبات إلى (وزارة الدفاع) ونحن في حرب مع الجنوب تم الاتفاق على تقديم العرض إلى (شركة كردفان للسيارات) بأقساط لمدة خمس سنوات. سلمت العرض لرئيس قسم الشؤون المالية والإدارية اللواء صالح محمد عبد الله الذي أوصى على صورة منه لإدارة تسليح الجيش ووضع الأصل أمام سعادة القائد العام فوزي الفاضل.

بعد أيام حضر إلى مكتبي عقيدان من الجيش وقدما بعض الأسئلة وبعد الرد أفـدتهما بأنـه في حالـة الموافقة وقبل التوقيع النهائي يذهب (وفد) يشرف على تغيير الإطارات والبطارية لكل سيارة وإدخالها مـرة أخرى في خط الإنتاج واستخراج شهادة صلاحية وضمان لها.

بعد أيام أتاني من يسألني: سيادتك ما بتعرف واحد من ناس الأحزاب ديل لأن أي عرض لا بـد أن يكون وراءه (شخص ما)؟ بكل الصدق لم أكن أعرف إلا اسم (فضل الله برمـة ) عضـو رأس الدولـة في حكومة الانتفاضة ووزير الدولة في ذلك الوقت في وزارة الدفاع) ولم تكن معرفتي به تسمح لي بالاتصال معه في مثل ذلك الأمر رغم أني عرفت أنه، أي وزير الدولة، هو الشخص الأمثل والمسؤول: إذ تعارفنـا عرضـاً خلال زيارة رسمية مع الرئيس نميري إلى جوبا حيث كان يعمل في عام ١٩٧٢م.

**التعامل مع حكومة الإنقاذ:**

انتهت حكومة الصادق وجلست الإنقاذ على الكرسي وبعد فترة جـاءني مـن قـال إنـه مـن قبـل الدكتور الترابي ويريد إحياء (العرض) لأنهم –فيما يبدو –أجروا اتصالاً وقال لهم الطرف الآخر أن يتصـلوا عن طريقي. قلت للرسول كلم الترابي بأني سوف أتحدث مـع الشر كة لكـن أوعـاك (تماسيحك) يـأكلوا عمولتي. لم أتابع الأمر ولكن عرفت أن الصفقة لم تتم لأن آخرين تقدموا بعروض من جهـات أخـرى فـلا ظفروا بهذي ولا بتلك. وكان الضحية هو الجيش، كان هذا عـام ١٩٩٠م. وعلمـت فيما بعـد أن الرسـول الأول (استغل) اسم الترابي ليتكسب منه.

بالنسبة لي كانت فترة (الديمقراطية الثانية) عـلى قصر ها مجـالاً خصبـاً لتعـاملات كثيـرة في عـالم الاستشارات للعديد من الشركات. بل وبعض الحكومـات الغربيـة التـي تـدافعت عـلى سـودان مـا بعـد (الديكتاتورية المايوية) وبدأت أستعيد موقفي (المالي) إذ إنني رفضـت العـودة إلى شركـة الشرـق الأوسـط للتشييد والتي قمت بتحويل وبيع أسهمي فيها بمجرد إعلان اسمي وزيراً في ١٩٨١م رغـم الضـغوط مـن

الأخ الوفي أحمد الطيب بابكر والذي تحصل على (فتوى قانونية) بأنني من الممكن أن أحتفظ بأسهمي في (حرز) Escrow لدى محامي الشركة ولا أتعامل فيها أو بها أو أحصل على منفعة طوال فترة الوزارة إلى أن أتسلمها بعد الخروج من العمل السياسي.

قلت من قبل للأخ العزيز دكتور خليل عثمان إنني لا أعود من حيث خرجت للعمل السياسي وبالمثل قلتها للأخ أحمد. وظلت العلاقات الأخوية مع الاثنين في القمة دوماً. وأنا أنتقل مع أسرتي بين القاهرة ودمشق. حيث يوجد الأخ الكريم محيي الدين سالم زوج ابنتي إحسان حسين، سكرتيراً ثانياً وصلنا خبر ثورة الإنقاذ الوطني في يوم جمعة. قبلها بثلاثة أيام كنت قد وجهت دعوة (للعشاء) إلى بعض الإخوة المحامين الذين كانوا في دورة المحامين العرب: جلال علي لطفي -زهير أبو شرف -فتحي خليل -عابدين إسماعيل وبالطبع معنا محيي الدين سالم.

وكالعادة تطرق الحديث (إلى الانقلاب على الديمقراطية) الذي حدث صباح ذلك اليوم، أدان زهير الفعل باعتباره ضد ميثاق الحفاظ على الديمقراطية الذي وقعته كل القوى السياسية والنقابية ما عدا الجبهة الإسلامية القومية. فكر المحامون السودانيون يؤيدهم في ذلك محامون عرب ومصريون في التوجه إلى القاهرة وعقد مؤتمر هناك وتكوين جبهة لاستعادة الديمقراطية.

سألت الحاضرين عن (الاتجاه السياسي للانقلاب) كان رد فتحي خليل ذا إشارة كافية إذ قال إن كل أسرة عمر حسن أحمد البشير: رجالاً ونساءً معنا في الجبهة إلا أنني لم أسمع يوماً باسم عمر: ربما لأنه كان بعيداً عن العمل السياسي بحكم وضعه العسكري. صمت، إيه رأيك يا مولانا جلال في فكرة جبهة القاهرة؟ شوف يا إبراهيم لعلك تذكر أنني جئت إلى بلدكم (النهود) قاضياً شرعياً بعد تخرجي أيام الحكم الثنائي ثم ألحقوني بسلك القضاء المدني وحتى وصلت إلى منصب النائب العام.

طوال فترتي من أيام الدراسة في (الكلية –كلية الخرطوم الجامعية –ثم جامعة الخرطوم) وحتى الآن عاصرت وعايشت كل قيادات العمل السياسي في السودان. لو بقي في السودان (ضابط) واحد قام بانقلاب ضد هذه القيادات أنا سوف أؤيده. طلبت (الجرسون) وبين اختيار (المقبلات الشامية) والمشويات الرئيسية والمشروبات المتعددة تاه الحديث عن الانقلاب واسترداد الديمقراطية. وبعد يوم وصلتني (إشاعة) أن (الانقلابيين) سألوا عني. ثم إشاعة أو قل خبراً مؤكداً أنه تم تعيين (الدكتور السيد علي زكي) وزيراً للمالية.

كان السيد وكيل التخطيط في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وكان على وشك أن يحيله رجل حزب الأمة القوي –مبارك الفاضل وزير الداخلية –إلى المعاش لخلاف بينهما: على ماذا لا أدري.

**... وأجهض انقلاب دولة الإمارات قبل أن يبدأ:**

بعد عودتي للسودان اتصل بي جاري في المكاتب بعمارة (زمزم) جنوب كلية (كمبوني) وشرق (مجمع فتح الرحمن البشير الطبي التخصصي) عمر أبو بكر (الأخ الأصغر للدكتور خوجلي أبوبكر، أبو الجاز) الخبير الاقتصادي وسر دلي أنه كان ضابطاً في الجيش السوداني وموفداً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مجموعة عرفت باسم (مجموعة الشارقة) ربما لأن أغلبهم كان في إمارة (الشارقة) وهم: فيصل أبو صالح – صلاح كرار –عثمان أحمد الحسن –عمر أبو بكر، وجاءهم ضابط (بعثي) الاتجاه هو عمر حسن أحمد البشير وبما أنهم كانوا جميعاً ذوي اتجاه إسلامي فقد أقنعوه وانضم إليهم. (ذكر الضابط عمر حسن أحمد البشير في حديث صحفي بعد المفاصلة مع الدكتور الترابي أنه كان إسلامياً منذ التحاقه بالمدرسة الثانوية .. والرأي للقارئ).

كان هناك وزير للتربية ينتمي، من ناحية والدته، لأسرة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. الوزير المذكور تلقى تعليمه الجامعي في مصر وتم (تجنيده) هناك في جماعة (الأخوان المسلمين) حدث اتفاق بين المجموعة السودانية من جهة، وبين الوزير (الذي لا يعلم أحد من السودانيين من معه ممن يسمون –المواطنين) على التحضير لانقلاب يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في ذلك الوقت كانت قوة الشرطة في الدولة يقودها (سودانيون) متدبون مثل ضباط الجيش، وصلت معلومات مؤكدة لقائد القوة عن (التدبير) فقام بزيارة للسودان بعذر عادي واتجه رأساً للرئيس نميري بمنزله وأطلعه على الأمر. هل قمت بإبلاغ رؤسائك؟ لم أفعل ذلك لأن الذي قام بالتجنيد (وزير اتحادي) ربما يكون قد فعلها مع من هم في أهم وزارة استخباراتية وهي (الداخلية) وربما في الجيش أيضاً.

أوصل الرئيس نميري (الخبر) إلى سمو الشيخ زايد ونصحه بإبعاد (الرأس) فوراً إلى سفارة بعيدة فتم إخطار معاليه بالتوجه على الفور (سفيراً) لدى دولة الفاتيكان مقيماً في روما لأن هناك حواراً بين (الأديان) ووجود (مثقف) مثله ممثلاً للإمارات أمر حيوي. سافر السفير. ويبدو أن غيابه المفاجئ أربك كل الخطط وما لبث الرئيس نميري أن بدأ في (نقل) المجموعة تباعاً إلى الخرطوم. والحديث لا يزال لعمر أبو بكر: بمجرد وصولي الخرطوم طلبت إحالتي للتقاعد وتركت العسكرية ولكن علاقتي مع عمر حسن أحمد البشير لا تزال مستمرة على المستوى الشخصي والعائلي بين الزوجتين.

فيصل أبو صالح ترك الجبهة واتجه نحو الصوفية و ... و.... على أي حال يا أخ إبراهيم الانقلاب بتاع الجبهة فإذا أردت أن تشارك أو تعتذر تكون على بصيرة من أمرك. شكرت ولا أزال أشكر الأخ عمر على (التنوير) الذي أفادني به. حتى ذلك الوقت ظل الاتهام دون اليقين هو المسيطر على كل من يقول إن الانقلاب بتاع جبهة: حتى أن صلاح كرار قال قولته الشهيرة (قالوا لينا والله حتى لو سبيتوا الدين برضو جبهة). جاري في ضاحية الطائف بالخرطوم شرق القائد الجنوبي والزميل (هلري باولو لوقالي) أول سكرتير لجبهة الجنوب بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ووزير مالية الجنوب فيما بعد جاءني بمجرد عودتي وأكد لي أن (البيان الأول) واضح ويوحي إلى (أغبى) إنسان بأنه انقلاب جبهة.

**.... وبدأ الابتزاز من عناصر الجبهة:**

بعدها سفر كل شخص وكل شيء. استقر الحكم وأطلق سراح (المعتقلين) بمن فيهم الدكتور الترابي بعد بضعة شهور وانتقد ذلك سراً -ثم علناً -بعض كوادر (الجبهة) الذين همسوا ثم جهروا أن (الاتفاق) كان على الاعتقال لعدة أسابيع لا تبلغ الشهر لكن (علي عثمان) ماطل في ذلك حتى أحكم قبضته على (مفاصل الحكم مع العسكر والتنظيم الذي كان سرياً بالطبع) وعندما خرج الدكتور كاد أن يكون (غريباً على العسكر وعلى التنظيم). بدأنا في (السوق) نواجه بوادر مشكلات ما لبثت أن أصبحت حقائق في اتصالات من (بعض) من ليس لهم علاقة بالمشروعات أو الأعمال التي نمارسها طالبين أن يكون لهم (وضع ما) يدر عليهم دخلاً مما نستحقه.

بعضهم مهذب -وبعضهم في جفاف -وآخرون في صلف يحمل تهديداً وتلويحاً بالحرمان من -التوكيل -أو المعاملة -ومعظمهم إن لم يكن كلهم غير معروفين في أي من المجالات التي يقتحمونها. كما أن معظمهم ليست لديهم شركات مسجلة أو رخص تجارية.

بعضهم يذكر أسماء لشخصيات عامة فإذا ما رأيت أن تتصل بها أمامهم ولو كنوع من (التأكد) لا مقابلة التهديد بمثله راوغوا بأنهم ذكروا الأسماء فقط كمرجعيات Reference (إذا لزم الأمر) وأنهم غير موفدين منها.

ويلاحظ أن التركيز كان على (الأجانب) الذين لا يريدون غالباً الدخول في مشكلات أو معارك: ناسين أن بعضهم عملوا السنوات الطوال في السودان ويعرفون (خلق) السودانيين متعاملين ورسميين ولا تخيفهم المناورات.

طلبت جهة هندسية أن تشترك مع (بروفيسور باسارو مدير شركة إيتال كونصلت Ital consult) بأن تدخل معه في شراكة في تصميم طريق وكوبري لأنه لا بد له من شريك.

(فني سوداني) رحب وقال لهم إنه يعمل في تصميم دراسات الطرق والكباري في السودان منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي: طريق بورتسودان –الخرطوم وكوبري الخياري –كوبري نهر الجور في الجنوب –كوبري شمبات –كوبري بري (القوات المسلحة) طريق الخرطوم شندي، عطبرة، دنقلا. لم يسمع باسم (الدكتور) الذي اقترح عليه أن يكون شريكاً له خبرة سواء وسط المقاولين أو المهندسين وقد علم أنه من الأكاديميين الذين لم يمارسوا عملاً مماثلاً على الطبيعة وأنه كأستاذ جامعي كان في هذا الوضع قبل أن يدخل سوق العمل.

بعد ذلك (خسر) البروفيسور وشركته العريقة إحدى المعاملات (من الناحية الفنية) وكاد يشكو إلى البنك الإفريقي الممول لولا بقية من عرفان لسودان ظل يتعامل معه منذ ١٩٨٧م ولكنه توقف عن التعامل حتى عندما طلب منه رئيس الجمهورية (عن طريق اللواء التجاني آدم الطاهر) الإشراف على تنفيذ طريق (شريان الشمال) الذي وضع تصميماته وكانت تقوم بالتشييد إحدى شركات أسامة بن لادن: ذلك أنه بعد زيارة الطريق وجد أنه (غير الطريق) الذي وضع تصميمه وأن الشركة أفادته أن عملها (منحة).

تعرضت في (الفرص الضائعة) لرفض منحة مملكة النرويج تصميم وبناء دار الوثائق المركزية بإصرار أن تشترك معها دار محلية ليست لها خبرة في تصميم مثل هذه الدور وبالطبع لم تكن تشترك (لتتعلم وتتدرب) وإنما (لتكسب) رفضت النرويج الطلب كما سبق بيانه.

على المستوى الفردي كم من شخص سعى ولما حفيت أقدامه وحصل على (وضع) يعينه تقدمت (جهة) ولم تشارك بل استولت على الجهد كله ثم تبدأ المساومة نذيراً لكل من لا يقبل (كفيلاً) يلتحي أو يمسك بمسبحة قصيرة العدد.

محمد مهندس شاب اتفق مع شركة إثيوبية لينقل لها مواد بترولية من السودان تنفيذاً لاتفاقية بين الحكومتين. جاءه مندوب من شركة نفطية حكومية سودانية وطلب منه أن يقبل مشاركة الشركة له. استشارني فوافقت على الفور ..حتى لا (ينزعوا) منك جهد وعرق وشهور من التفاوض والإقامة في إثيوبيا.

وبعد أيام جاء مندوب آخر وطلب تغيير المشاركة إلى ٩٠٪ للشركة و١٠٪ للمهندس محمد صاحب الفكرة والاتفاق.

استشارني فأشرت عليه بالموافقة حتى لا يفقد كل الكعكة. طلبته المؤسسة الإثيوبية بعد أيام، وقالت له وصلنا مندوب من (جهاز) حكومي سوداني وقال إن البترول سلعة استراتيجية والاتفاق بين حكومات وأنهم يطلبون –هذه المرة –أن تلغي هي الاتفاق لا ١٠٪ ولا شكراً.

بدأ الشاب من جديد مع نفس المؤسسة الإثيوبية التي تراضت معه على تعويضه بتصدير (فواكه من إثيوبيا إلى السودان) في غير موسمها واتفقت له مع الخطوط الجوية الإثيوبية على شحنتين كل أسبوع. أخذ عينات الفواكه وحسب النصيحة الإثيوبية أن يعرضها على أربعة فنادق فقط: الهيلتون –المريديان –القراند هوليدي فيلا وقصر الصداقة. وافقت الفنادق الأربعة وذهب متشياً على أديس أبابا.

وبينما هو يشرف على أول شحنة جاء مندوب من نفس الجهاز الحكومي وقدم حجة مهمة ألا وهي أن هذه الفنادق الأربعة تستضيف (الأجانب) وبعض (ضيوف الدولة) والفواكه سلعة سريعة (العطب Perishable) وقد يؤدي عطبها إلى تسمم يسئ إلى سمعة الدولة ولذا فالرأي هو أن يعهد بالعقد إلى جهة حكومية تكون أكثر (مسؤولية) وتسهل الرقابة عليها. ألغي العقد ومن عجب لم تنفذه أي جهة حكومية أكثر أو أقل مسؤولية.. وحتى الآن.

أشفق السفير (عثمان السيد) على الشاب المثابر والذي كلما خطا خطوة وجد أمامه حفرة من حكومة التمكين. اقترح عليه أن يحقق حلماً طالما راوده كسفير في إقامة (معرض دائم للمنتجات السودانية

الزراعية والصناعية) التي تجد لها أسواقاً في إثيوبيا ويقوم باتمام صفقات نيابة عن الشركات والمؤسسات السودانية العارضة ويتقاضى ما يعوضه عن الجري ستين بين البلدين.

وحتى يطمئن أصحاب العينات المعروضة وفي مصداقية المعرض لا بد أن يتحصل على موافقة من وزارة التجارة الخارجية بالخرطوم، والتي لا بد أن تشكره وترحب.

فعل ذلك الوزير عبد الحميد كاشا وأمهله أسبوعاً حتى يعود من مأمورية عاجله بعد عودته اعتذر له الوزير بأنه في غيابه قام من تولى مسؤوليات الوزير بمنح التصديق لجهة أخرى.

طلق بعدها الشاب المسلم -لكن من غير الجماعة -خدمة وطنه في المجالات الحيوية تلك واشتغل (موظفاً) لدى جهة أجنبية بمرتب محترم. وكان معظم من يتصل به لخدمته قيادات الوطن الإسلاميين (تعليق: الشاب ابني محمد المنصور والذي التحق مستشاراً سياسياً بالسفارة البريطانية ثم بخدمة المجموعة الأوروبية بعد نيله درجة الماجستير من جامعة أكسفورد) والآن في خدمة الأمم المتحدة ويحف حوله بعض مسؤولي حكومة التمكين والإنقاذ -ووفود التفاوض في أديس أبابا عن دارفور والمنطقتين. !!

صديقي وزميلي السابق -أو في الحقيقة أنا زميله السابق -في عالم المقاولات المهندس أحمد الطيب بابكر ظل يتقدم في كل عطاء ينشر. رغم أن عددها ظل يتقلص إلى أن توقف.

جاء يوماً (وفد صيني) يطلب منه استئجار (معداته) في الهندسة والمقاولات لأن عطاء مهماً -تقدم له هو أيضاً -قد رسا عليهم كيف ومن شروط العطاء ذكر عدد وأنواع المعدات التي يمتلكها المقاول. تبسم الصينيون كعادتهم: متجاهلين السؤال. لم يصله رفض لطلبه لكن -تحت الأمر الواقع والهمس الذي بدأ يسري وسط رجال الأعمال -قام بتأجير معداته.

ذهب وتلاسن مع جهة في وزارة المالية كيف يمنح عطاء لشركة أجنبية لعمل يمكن أن تقوم به شركة سودانية وحسب القانون منذ أيام الاستعمار في ١/ ١/ ١٩٥١.

شركة لا تملك حتى (كوريق ولا طورية) فقط البسمات المشبوهة. (طيب أرجو أن تدفعوا لي "متأخرات" شركتي لدي الوزارة والتي مر عليها أكثر من عام).

اضطر كما حكى لي أن يشتكي إلى الدكتور عبد الوهاب عثمان في وقت ومكان ليسا مناسبين ولكنه يعترف بأنه (صاحب الحاجة أرعن): الزمان كان بعد صلاة الصبح والمكان بيت الله في ضاحية الصافية حيث يسكن الاثنان وحيث مسجد (المسرة) الذي يصليان فيه الفجر.

حزن عبد الوهاب وسدد له حقوقه. وتوقف بعدها أحمد عن العمل وظل يؤجر معداته إلى أن أختاره الله إلى جواره. وكذلك ظل يفعل ابنه من بعده. أما أنا فقد رفضت أن يتبناني أكثر من (كفيل) رغم أنه قد (استغلني) و (استغل اسمي) أكثر من (أخ) ولما اجتاز (الحبو) إلى (السير) ودعني.

**عروض المشاركة في (الإنقاذ) وعلاقات السنوات الأولى:**

ذات صباح زارني على غير موعد (كادران) من الإسلاميين رسخ في ذهني اسم واحد منهما ربما لأن تقاطيع وتضاريس وجهه (لا تنسى) ألا وهو الأستاذ إسحق أحمد فضل الله. قال الأستاذ إسحق إنهما موفدان من الرئيس عمر البشير لنقل رسالة لي للاشتراك في العمل السياسي مع الثورة ابتداء بقبول عضوية المجلس الوطني التي ستقودني إلى رئاسة اللجنة الاقتصادية في المجلس ثم إلى كرسي وزارة المالية.

ذكر إسحق أن قادة العمل السياسي اختاروا بعض الأسماء وكلف أو تكفل كل واحد منهم ببعض الأسماء للاتصال بهم وإبلاغهم الاختيار وأن اسمي تكفل به الرئيس شخصياً وطلب منهما الحضور لإبلاغي والعودة بالموافقة.

لم أكن أتوقع هذا الاختيار لسبب رئيسي هو أنني كنت الشخص الذي صُوِّتْ ضده كل سهام الجبهة ومشايعيها باعتباري خلال عهد مايو ضد القوانين الإسلامية.

وهذا التصنيف ظل حتى بعد الانقلاب. وسواء تمت إعادة النظر في الأمر أم لا إلا أنني كنت عازفاً عن الاشتراك في أي عمل (وزاري) أو سياسي.

أبلغت إسحق وزميله أنني تقدمت في العمر وأصبحت (شيخاً) والرئيس عمر وزملاؤه ثوار وشباب. إذا انضممت إليهم فسيكون (إيقاعي بطيئاً) بحكم تقدم السن وسوف أتسبب في (إبطاء) حركة الثورة. وإذا حاولت مجاراتهم فسوف (أقع على رأسي) من أول يوم فيفقدونني وأفقدهم وأفقد نفسي.

بلغوا السيد الرئيس شكري على الاختيار وأن إبراهيم منعم الذي كان يسمع ويقرأ في وسائل الإعلام عن حركته الدائمة وسفرياته وإنجازاته لم يعد كما كان. غير أنني على استعداد أن أساهم بالرأي: كتابة أو في شريط كاسيت. أو شريط فيديو عن أي موضوع يطلب مني لكن أعتذر عن المشاركة في أي لجنة إذ إنني لا أعرف أعضاءها. كما أنني لا يمكنني فرض أسماء أعضائها. ولا أريد أن يقال أن اللجنة (قررت) وأن يكون لي رأي مخالف فاضطر لإصدار بيان بذلك. شكرني الثنائي الكريم.

وبعد أيام اتصلت بي سكرتارية الدكتور حسن الترابي وحددت لي موعداً لمقابلته حسب طلبه. وصلت واستقبلني السكرتير لحين وصول السيد عز الدين السيد آخر رئيس لمجلس الشعب في مايو. لأن الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي حدد الموعد لنا نحن الاثنين سوياً.

بدأ الحديث بسؤالي بكل مودة صادقة عن ظروف أسرة زميلنا موسى عوض بلال بعد وفاته وأبدى أسفه لأن ظروف العمل أقعدته عن تتبع أخبارهم رغم أن أرملته علوية يوسف حسين قد زارته مرة.

ثم عرج إلى أن الحركة الإسلامية (أول مرة أسمع التعبير) تريد أن تنشئ (هيئة شورى) على مستوى المركز وهيئات شورى على مستوى كل ولاية. أعضاء الهيئة في كل الحالات من شخصيات وطنية مستقلة ٦٠٪ منهم من غير أعضاء الحركة الإسلامية، و٤٠٪ من مستويات مختلفة من رجالات الحركة. الهيئة - خاصة على مستوى المركز - تدرس سواء بمبادرات منها أو من سكرتاريتها - كافة الموضوعات المهمة التي تقود البلاد وتدفع بقراراتها إلى الجهاز التنفيذي ليتبناها في شكل مشروعات قوانين أو قرارات أو توجيهات. ما تقرره الهيئة (يعلو) على قرارات مجلس الوزراء ولا تقوم الهيئة التشريعية بسن قوانين تتعارض

معه. أي (يعلو) أيضاً عليها. تم تكليف بعض القيادات بالاتصال بقائمة الشخصيات ووقع التكليف عليه فيما يختص بنا الاثنين.

بدأ بي ليعرف رأيي وأبلغني أنه وصله اعتذاري لوفد الرئيس وقد سره أنه (اعتذار غير سياسي) شكرته وزملاءه على الثقة والاختيار وأبديت أسفي أن ظروفي (الشخصية) لا تسمح لي بالعمل السياسي ذلك أنني رزقت والحمد لله بذرية على كبر ويقضي الواجب أن أكرس بقية عمري لتأمين حياة طيبة لها من حيث التعليم والدراسة ومن حيث السكن والعلاج والسياسة تشغلني –كما فعلتها من قبل –عن الالتفات إلى الأسرة.

قاطعني بهدوء أن عملي المرتقب غير سياسي بالمعنى المفهوم وإنما هو قومي يشمل السياسة وغيرها ولا يستوجب التفرغ ولا يمنعني من سبل الكسب. كان ردي أنني عادة لا أقبل أن أقوم بأي عمل يوكل لي دون التفرغ الكامل له مهما كان صغيراً ودون تجويد في حدود معرفتي. وبالتالي يصعب أن أشترك في جهاز مهما كان دون أن (أعمل فيه) وأي عمل سوف يتعارض مع ظروفي الحالية.

وقبل أن يقدم لي حجة أخشى أن تقنعني كررت له ما ذكرت عن اعتذاري لوفد الرئيس من أنني لا أعرف من هم (زملائي) في هيئة الشورى ولا أريد أن (أفرض) عضوية معينة وبالتالي لا أريد أن يصدر قرار أو توصية باسم (الهيئة) قد لا أكون موافقاً عليها. ثم أبديت استعدادي كما ذكرت من قبل من إبداء الرأي في أي موضوع، دون أن أكون عضواً منتظماً في جهاز، سواء شفوياً، أو كتابة أو في شريط كاسيت أو شريط فيديو.

وختمت حديثي بأنني من حيث المبدأ، لا أوافق أن تكون هناك جهة معينة من غير مجلس الوزراء، أو الهيئة التشريعية، يعلو رأيها على المجلس أو البرلمان.

التفت الدكتور دون امتعاض إلى الأخ عز الدين السيد وطلب رأيه مع وعد بالعودة لي مرة أخرى وطلب مني عدم الخروج والانتظار.

عز الدين قالها في إيجاز أراح به واستراح: أنا كنت رئيس مجلس الشعب الذي أصدر قوانين الشريعة الإسلامية وأقبل أي طلب من حكومة الحركة الإسلامية.

شربنا البارد والساخن في ارتياح وأخبرني الدكتور أن لنا عودة فإن ما يجمعنا الكثير وقادم (إن شاء الله) وهي العبارة التي يكررها دون أن يبدأ أي حديث.

وفعلاً جمعنا بعد أسابيع أمر قومي مهم هو رسالة من وزير الخارجية الكويتي (الشيخ الصباح الأحمد الأمير الحالي ٢٠١١) حملها السكرتير الثاني بالسفارة الكويتية بالخرطوم (حمد أبو حمد) الذي جاء ليلاً يسأل عن منزل (السيد إبراهيم منعم منصور) بحي الطائف.

وصلت سيادتك؟ تفضل أنا السكرتير الثاني بسفارة دولة الكويت وأنت تعلم تخفيض مستوى التمثيل بين البلدين بعد أن أعلن صدام حسين أن الكويت هي المحافظة رقم ١٩ (صلاح الدين) بعد عملية الغزو.

لا أريد، كما وجهني سمو الشيخ صباح، أن أتعرض للأمر، لكنه طلب مني أن أقابل (إبراهيم منعم منصور) وأن يسعى ما استطاع أن يجعلك تلتقي بأكبر (رأس) في السودان لتبلغه الآتي: أننا في الكويت تنازلنا عن تعبير (دول الضد. وهو اسم أطلق على الدول التي أيدت علناً أو فعلاً غزو العراق للكويت ومنها السودان) وتنازلنا (عن طلب الاعتذار) من تلك الدول. تمسكنا فقط بأن توافق تلك الدول على (ترسيم الحدود بيننا وبين العراق وهو الأمر الذي سبق أن قاد (عبد الكريم قاسم وبعده صدام إلى غزو الكويت) وفي حالة السودان سبق له أن أدلى بصوته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في صالح القرار عندما عرضته الكويت. كل الذي نحتاجه الآن إذا وافق السودان الشقيق أن يدلي مسؤول كبير، وزير الخارجية مثلاً بتصريح علني منفرد بأن السودان موافق على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق. بعدها سوف يقوم سمو الشيخ صباح بزيارة السودان وسوف يتم تطبيع العلاقات دون شروط.

أخبرت (أبو حمد) أنني لا أعرف رجال الحكم الحالي فهم بالنسبة لنا نحن العواجيز من الأشبال لكني أعرف شيخهم (الدكتور حسن الترابي) وما كدت أنطق بالاسم حتى كاد يقفز فرحاً: "هذا هو بلّدنا". طيب (يا أبو حمد) سوف أعمل جهدي لتحديد موعد لكم معه وسوف يوحي إليك بأنه (سوف يسعى) لأنه لا يتدخل في عمل الجهاز التنفيذي: كما يكرر دوماً ثم سألني (أبو حمد) في همس كأنها خشي أن توشى به الجدران: إذا قابلته وقلت له الرسالة التي أختمها بأن الكويت على استعداد بأن تقدم للسودان أي عون يحتاجه وبأي حجم.

حذرته من ذلك وأن السودان مهما كان لا يبيع رأيه لكن إذا زار (أبو ناصر كما يحلو للكويتيين وله أن يلقب) السودان فهو ببشاشته ودبلوماسيته يمكنه أن يقول بأسلوبه ما يشاء وسيتقبله السودان بنفس الروح.

استقبلني المحبوب عبد السلام بترحاب معهود فيه وأخبرني أن الدكتور مشغول في استقبال الوفود التي حضرت لاجتماع المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي ولكنه قطعاً سيقابلني وما علي إلا الانتظار في ردهة الاستقبال وعندما يرأني وهو يودع الوفد الذي معه بالداخل فسوف يدعوني، وقد كان.

سردت عليه ما كان من أمر السكرتير الثاني (أبو حمد) ورغم مشغولياته حدد الموعد صباح اليوم التالي ودخلنا مع (أبو حمد) للبقاء ما لا يزيد عن نصف ساعة.

لم يفاجئ الدكتور (أبو حمد) عندما سأله ما الذي جعلك وجعل سمو الأمير يختار الاتصال بي فأنا لست عضواً في الجهاز التنفيذي قال (أبو حمد) بهدوء الأعراب نحن طال عمرك بدو رغم مظاهر الحضارة نتعامل مع (كبار البلد) الصادق المهدي في السجن. الميرغني خارج السودان. والله نقد لا ندري له مكان عايزنا نفتش عليه ولا نتصل بيك أنت طال عمرك.

تبسم الدكتور وطمأنه خيراً وأنه سوف يتصل بالأخوان في الحكومة وإن شاء الله سوف يتم كل شيء بسلام وعندها سوف يرحبون، وأنا أولهم، بزيارة سمو الشيخ الصباح الأحمد.

استبقاني دكتور الترابي بعد أن ودع (أبو حمد) وأخبرني بسروره لتحرك الشيخ صباح ثم سألني: تعرف عمر بريدو وعندك تليفونه؟ نعم. إنه يزورني بعد كل ليلة وأخرى. بما أن (أبو حمد) سكرتير ثاني فإن استقباله في وزارة الخارجية في الظروف الحالية سوف لا يجعله يصل بمذكرته إلى الوكيل (عمر بريدو) سوف أتحدث إلى عمر لكي تصله مذكرة السفارة ويتصل بالدكتور (حسين أبو صالح) وزير الخارجية وهو لحسن الحظ في (نيويورك) لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ويطلب منه (افتعال) لقاء صحفي مع أي عدد من الإعلاميين ويطلق فيه تصريح (ترسيم الحدود)، حَاوِل مساعدة (أبو حمد) في كتابة المذكرة إذا احتاج لذلك وأوصله مع المذكرة لمكتب عمر بريدو بعد اجتياز حواجز القسم العربي ومساعد أو نائب الوكيل.

وصلت المذكرة وقبلها توجيه الدكتور للسيد الوكيل ولكن (الفرص الضائعة) لا تعد والنحس السوداني لا يفارق البلد. إنه عندما حاول عمر بريدو الاتصال تليفوناً بالدكتور حسين أبو صالح ليبلغه النبأ الكبير كان الدكتور أبو صالح قد اختلف قبلها (أو قل تشاجر فهو شديد الحساسية لكرامته) مع مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة في ذلك التاريخ (أحمد سليمان أبو سلمون) واستقل الطائرة إلى الخرطوم وعند عودته كانت الأسبقية في التعامل معه هي تهدئة سيادته وعودة المياه كما يقولون إلى مجراها الطبيعي مع حكومة الحركة الإسلامية (التي هو ليس عضواً أو مشاركاً في انقلابها مثل أبو سلمون).

وانتظر الجانبان انتظاراً ليس بالقصير إلى أن ذهب وزير الخارجية الجديد الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل إلى الكويت لحضور مؤتمر لوزراء الخارجية العرب فأدلى بتصريحات أثلجت صدور الكويتيين وأثارت حفيظة بعض المتطرفين من رجالات الحركة الإسلامية الذين لم يعرفوا خلفية الأمر الذي كان من المفروض أن يحدث قبل أكثر من سنة.

**البيعة .. البيعة:**

وكما تنبأ الدكتور الترابي بأن ما يجمعنا (كثير وقادم) فقد حدث يوماً أن دعانا الشيخ عبد السلام الخبير. أنا والأخ الصديق بشير محمد خير. ليس بصفتنا رئيس وسكرتير نادي (الطائف) وإنما بصفتنا أعضاء في (لجنة المسجد) والمجمع الديني اللذين تكفل الشيخ الخبير ببنائهما في حي (الطائف) في أرض تبرعت بها وزارة الداخلية وهي جزء من مساحة (قسم البوليس الشرقي. القسم الشرقي).

كان الشيخ الخبير ورأينا معه في اللجنة أن (الدكاكين والشقق السكنية) التي بناها في جزء من أرض المسجد تدار بواسطة (لجنة المسجد) ويتكفل دخلها بدفع مرتب الإمام والمؤذن وصيانة المسجد.

كان رأي (العقيد شرطة) في القسم الشرقي آنذاك أن يدير هو (الوقف) ما دام البناء على أرض الشرطة إذ إن المسجد نفسه يعرف عند العامة بأنه جامع القسم الشرقي أكثر من مسجد الشيخ الخبير.

طلب منا الشيخ الخبير أن نحضر أنا وبشير لداره بعد صلاة المغرب لأن الدكتور الترابي سوف يزوره. وبما أن الشيخ الخبير سريع الغضب (في الحق) فقد طلب أن نجلس بجواره للرد على أي أسئلة (استفزازية) قد توجه من (العقيد) وأن نقوم بتهدئة الموقف عموماً إذا لزم الأمر. إذ لا يريد احتراماً لضيفه أن ينفعل في حضرته.

وبعد ساعات جاء الرسول بأن دعوة الخبير هي (العشاء) إذ وصله أن مرافقي الترابي قد يقاربون (المائة) شخص. عند حضورنا تخيرنا المكان الذي أوصانا به الشيخ الخبير. لم أتعرف على العدد الذي وصل بعد أن توالى الحضور. إلا علي قنديل إبراهيم وسعود البرير ودكتور مالك حسين الذي كان يستقبل الضيوف بمن فيهم نحن أعضاء اللجنة.

ضاق الصالون على سعته وجلس عدد كبير على البسط الوثيرة وفجأة دخل الدكتور الترابي وبمعيته شخص واحد فقط لم أعرفه إذ ليس هو علي الحاج أو المحبوب عبد السلام ثم ظهرت (كاميرا الفيديو) الخاصة وبدأت في تصويرنا واحداً واحداً. سألت الزميلين قنديل وسعود عن الموضوع إذ كان عبد

السلام الخبير يستقبل الزوار الذين بدا لي أنه يعرفهم بالاسم. رد سعود يا عمي إبراهيم افتكر الجماعة ديل ناس الجبهة من استقبال دكتور مالك ليهم لكن والله أنا لا جبهة ولا بعرفهم.

ويعد تلاوة سورة (العصر) بدأ دكتور مالك الحديث بأنكم محظوظون دكتور الترابي جاء إليكم بنفسه وهذا الرجل ليس فقط بشخصية إسلامية سودانية أو إقليمية بل عالمية ولكن تواضعه جعل الكثيرين لا يعرفون قيمته.

نبدأ بالتعارف: دارت كاميرا (الفيديو) علينا وكل منا يقول اسمه ومهنته أو ما يعرف الحاضرين به. كل الذين سبقوني كانوا (تجار أدوات وسلع مباني) أي زبائن الشيخ عبد السلام الخبير في السوق (السجانة) وضواحي الخرطوم، حشدوا دون علمهم أو علم الشيخ الخبير لأكبر مما هو دعوة عشاء.

وعندما جاء دوري مع بشير وذكرت اسمي انتبه الدكتور الترابي ونظر نحوي في تساؤل محبب فكان ردي: نحن جيران الشيخ عبد السلام الخبير فضحك وتبعه آخرون.

بعد (مراسم) التعريف استمر دكتور مالك في أننا اليوم سعداء بوجود الدكتور معنا وهو يطلب منا أن (نبايعه) لحكم البلاد بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا صاح أحد الحضور: يا دكتور مالك: مبايعة شنو نحن تجار (مغالق محلات أدوات البناء) ما صدقنا أن الدكتور وصلنا في مكاننا. نحن عاوزين نعرف ملاحقة ناس الضرائب لينا دي حتستمر. آخر زاد عليها: وناس الزكاة. ثالث ربع الدكاكين قفلت وبعد شوية نصفها وحتى آخر العام ما تلقوا محل تشتروا منه مسمار. رغم محاولات دكتور مالك أن هذه مسائل (صغيرة) أمام الموضوع الكبير الخاص بالمبايعة إلا أن آخر قال: ما دام الكلام عن موضوع كبير: دايرين يا دكتور الترابي نعرف سعر الدولار زايد لحدوين لا عارفين نشتري ولا عارفين نبيع كل يوم السعر زايد.

في ذلك الوقت كان هناك (سباق خفي) بين كل من الرئيس عمر حسن أحمد البشير (الإمام الحاكم المرتقب)، والدكتور الترابي الحاكم الفعلي الحالي (والمرتقب) لكسب أصوات من مختلف الاتجاهات

(للبيعة) ولما (حمي الوطيس) كما يقولون التقط الدكتور الترابي بحصافته وحسه السياسي القفاز وتسلم المايكروفون من دكتور مالك وقال بعد السلام: هل تشهدون أن لا إله إلا الله. نعم وتشهدنا جميعاً. هل تشهدون أن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول الله. نعم وكررنا القول. وأن أصدق الحديث كتاب الله وأن أحسن الحكم ما يقوم عليه. يا إخوة البيعة هي أن (نتعاهد). وحفظت الكلمة. على كلمة لا إله إلا الله وأن نقبل حكم الله علينا ولنا وهذا (العهد) هو (البيعة) وربما لم يستطع دكتور مالك أن يوضحها لكم. إذا كان هذا هو عهدنا الشهادة وحكم الله فلنقل نعم.

لم تكن نعم أغلبية فحسب بل كانت إجماعاً وتلاه أحدهم بأن قال (طيب الفاتحة يا دكتور) وبانتهاء قراءتها بدأ الجميع يهرول نحو باب الخروج خشية أن يفاجئهم دكتور مالك حسين بأمر آخر لو لا أن سبقهم المضيف عبد السلام الخبير وقفل (باب الحوش) مقسماً على تناول العشاء وأجلس الدكتور في (ترييزة) جانبية وجلست معه وبشير محمد خير بصفتنا (أكبر الجيران سناً) ثم دعا الدكتور الأخ قنديل وتناول الحديث التعديلات المرتقبة في قانون الشركات (كان قنديل أحد أقطاب وخبراء قانون الشركات في وزارة التجارة والصناعة والتموين قبل ثورة مايو وقبل أن يتجه إلى: العمل الإداري في أمانة مجلس الوزراء ثم الوزاري فيما بعد قبل الانتفاضة).

بعدها أخبرت دكتور الترابي عن هدف الزيارة الذي أبلغنا به الشيخ الخبير وأنه شخصياً لم يعرف الأمر إلى أن فاجأه به (قريبه) دكتور مالك إذ لو كان يعلم ولو كنا نعلم لكان الإخراج أفضل من هذا كيف؟ كنا نفصل بين (الدنيا والدين) فنعطي أصحاب (المغالق) فرصة لبسط آرائهم والرد عليها ثم يتم بسط رأيه في (العهد).

**أخي الأمير عبد القادر منعم:**

وكما تنبأ الدكتور الترابي بأن ما يجمعنا كثير وقادم التقينا فيما هو مهم بالنسبة لي ولأسرة الناظر منعم في وقت تجمعت فيه كل قوى (الإنقاذ. جبهة وحلفاؤها) ضد أخي الأمير عبد القادر منعم منصور فيهم من كانوا ولا يزالون حتى الآن حزب أمة جناح الصادق (طبعاً وقتها كانت الأجنحة اثنين الإمام والصادق) والآن (في عام ٢٠١٧م) لا أعرف أسماءها ولا عددها وقد تعرض (جناح الصادق) وقت خلافة الإمام الهادي عليه واسع الرحمة إلى هزيمة في الانتخابات البرلمانية في الحكم الديمقراطي مرتين في منطقتنا كان فيهما عبد القادر منعم قبل (النظارة ثم الإمارة) في جناح الإمام الهادي. وفيهم عدد قليل من (الإخوان) وجدوا أنفسهم في صدارة العمل السياسي. وفي قيادة الحكم في دار حمر غرب كردفان. حيث تلقوا الهزيمة مؤيدين جناح الصادق رغم أنهم في حزب الإخوان ثم جبهة الميثاق ثم الجبهة القومية الإسلامية أقرب إلى جناح الإمام. ولم يتقدم أحد منهم لأي انتخابات باسم الإخوان أو مسميات الجبهة إلاّ محمود أحمد جحا في محاولة هي في نظري تذكرة بالوجود (نحن هنا) أكثر منها أملاً في الفوز.

كانت العلاقات بين الأمير عبد القادر وقيادة الحركة الإسلامية ممثلة في الدكتور الترابي والأستاذ علي عثمان محمد طه والدكتور علي الحاج في أعلى مستوياتها: كما كان يبدو له ولي. التقى مع الرئيس منذ الوهلة الأولى بتأييد حتى قال (الأمير إنقاذي منذ الإنقاذ) وعلي الحاج زميله في خور طقت الثانوية وقامت ونمت بينهما صداقة (قبل تحولات الإخوان المسلمين) المتعددة التي استقرت في الحركة الإسلامية والإنقاذ ولا تزال حتى اليوم ٢٠١٧م. ووقتها كان علي عثمان (شبلاً). لم يكن دكتور نافع وقتها قد صعد إلى القمة الحالية (٢٠١١م) طلبت من الأمير أن يحدد لي موعداً لمقابلة الدكتور الترابي وأن يحضر اللقاء.

كان الأمير على يقين من أنني سوف أفاجئهما بالانضمام أو على الأقل بقبول التعاون مع المؤتمر الوطني. بدأت الكلام بأن الأخ عبد القادر لا يعلم والله العظيم بهدف اللقاء ذلك أنني لاحظت رغم العلاقة الحميمة التي تربطه بهم جميعاً في القمة إلا أن مؤيديه وجنوده في دار حمر ليسوا فقط غير متفقين مع الأمير في

الرأي والعمل وهم رجال تنظيم واحد بل جميعهم دون استثناء يعملون ضده وبسفور رأيناه حتى نحن في الخرطوم.

قلت للدكتور: عبد القادر ليس أكبر أبناء الناظر منعم الأحياء. وليس أغناهم مالاً وليس أكثرهم علماً فهناك من تجاوز الجامعة إلى الماجستير ولكنه كان أقربهم إلى الوالد أثناء حكم الإدارة الأهلية وما بعدها حتى وفاته.

تعلم منه ما لم يتعلمه غيرنا: في علاقات أسر القبيلة وبطونها والعلاقات والتحالفات مع القبائل، والعرب ومجالس الصلح الأسرية في دار حمر وفي مابين القبائل وفي فض النزاعات.

رغم هذه الذخيرة ارتكب في نظرنا خطأ وهو أنه عندما قرر أن يتعاون معكم ثم ينضم إليكم وأدى القسم. لم يستشرنا وهو الذي يعد أكثرنا معرفة بالشورى وسط الأسرة ووسط القبيلة لو استشارنا ولدهشة الاثنين كنا سوف نعترض لأننا كنا نريده رمزاً للقبيلة كلها يأتيه رجال السياسة رغم الوعد والوعيد ولا يأتيهم إلا نِدّاً.

حصل ما حصل وهو حتى الآن يدافع عن قراره وعنكم لكن الأمر وصل مرحلة التجريح الشخصي لا النقد العام وعبد القادر بشر. إذا انفعل وقرر في لحظة غضب أن ينفصل عنكم فسوف يلقى قراره القبول من غالبية إن لم يكن كل الأسرة وأنا منهم ومن غالبية القبيلة التي يسعى جاهداً على الأقل لتحييدها وأغلبها كما تعلم (أنصار وجناح الإمام) وإذا أشار في لحظة الغضب تلك أن يثأر لنفسه وكرامته أخشى أن تختفي من الوجود الأسماء الخمسة أو الستة التي تلاحقه ليلاً ونهاراً بفعل من أعمتهم تصرفات رجالك في حمر.

أطرق الدكتور وقال بصدق أنا عارف ما يعملون وأنا مقدر موقف الأمير وصبره عليهم ولا أريد المواجهة وسعيت لأكثر من مرة في نصحهم ولكن يبدو أن الأمر وصل النقطة التي جعلتك تأتيني وأشكرك ولكن ما لا تعلمه ويعلمه الأمير عبد القادر وأقوله له اليوم إنني استدعيت الرؤوس المحركة: دكتور بشير آدم

رحمة، حسن الخضر، دكتور آدم بلوح. وقلت لهم: لو قررنا اليوم عزل عبد القادر من الإمارة وفتحنا المنصب لانتخابات حرة: من منكم سوف يترشح ضده ويهزمه؟ لاذوا جميعاً بالصمت ثم قال أحدهم: لا أحد.

طلبت منهم أن يكفوا بعد الآن عن الملاحقة والمشاكسات في منطقة هي أساساً (قبلية) تابعة لحزب الأمة وليست (سياسية) مفتوحة لنا ولغيرنا. على أي حال جزاك الله خير وسوف أتابع الموقف.

ورغم ذلك وصل الأمر بعدها إلى (التكتل) جميعاً ضد الأمير بقيادة الوالي الدكتور بشير آدم رحمة وإسقاطه في (دائرة) في انتخابات للولاية وليس للمركز تكشف لي شخصياً، بعدها أن (التكتل) كان أكبر من قيادات (الولاية) واشتركت فيه قيادات من (المركز) إن لم تكن في (القمة) فقريباً منها رغم دفاع الأمير عنهم.

القصة الكاملة للتجربة التي كان الأمير عبد القادر ضحيتها هي أن البعض قرر أن تخوض الجبهة تجربة ضد الإدارة الأهلية والأنصار في موقع حصين فإذا نجحت كانت الفتح لتعديلات في قانون الحكم الاتحادي يتم بموجبه انتخاب (ناظر القبيلة) لمدة خمس سنوات أو نحوها ولا يكون (الناظر) في منصبه لأكثر من دورتين أو لأكثر مما هو مكفول بالدستور لرئيس الجمهورية. إذا تم ذلك (ضمنت) كوادر الجبهة اعتلاء مناصب النظار في الإدارات الأهلية عن طريق (إدارتهم) للانتخابات التي طالت اتحاد طلاب جامعة الخرطوم العريق ونقابة المحامين بتبادل صناديق الاقتراع على متن (بكاسي) داخل كوبري أم درمان وهكذا.

جاء الأمير عبد القادر، مهزوماً، في دائرة ولائية وهو الذي ظل في حكم ديمقراطي وعسكري نظيف يفوز بأصوات مضاعفة في ستة برلمانات.

قبيل الانتخابات كان الدكتور الترابي في زيارة إلى ولاية شمال كردفان وقال مخاطباً الدكتور بشير آدم رحمة على مسمع من الناس: كيف ترشحوا واحداً ضد الأمير؟ وكان الرد: نحن لم نرشحه ولكن هذه هي الشورى والديمقراطية.

كان الأمير قد اختار دائرة معينة ليترشح فيها في الولاية بدل دائرة في المجلس الوطني القومي ولكن أرسلت إليه (القيادة) وأيدتها هيئة الشورى في الولاية أنهم يريدونه ليفوز في دائرة بالولاية لكي يكون (رئيس مجلس الولاية) التي تفتقد القيادة الحكيمة.

هيئة الشورى أصرت على ترشيحه في دائرة لم يقم باختيارها بل فرضت عليه وفرض عليها بعد تدبير محكم لكي لا يفوز فيها وبعد النتيجة ذهب إلى الخرطوم. قابل دكتور الترابي وفي وجود بدر الدين طه ويس عمر الإمام الذي يعرفه تماماً بحكم علاقته بمدينة النهود بادره يس لا فض فوه. وقبل أن يستقر في الجلوس: أها طبعاً جاي تبرر السقوط والهزيمة انفعل فيه الأمير: أنا ما زول هزيمة ولا سقوط وأنت أول من يعرف ذلك. ويعرف المؤامرة التي تمت. لكن أنت بتاع هزيمة وسقوط دون مؤامرة وفي جو حر وفي مسقط رأسك في مدينة أم درمان.

احتوى الدكتور الموقف وأبلغ الأمير أنهم بصدد إصدار قانون للحكم الاتحادي ويطلب فيه رأيه. اطلع الأمير بصحبة بدر الدين طه على مسودة القانون وأبدى استغرابه كيف يقوم ديوان الحكم الاتحادي بكل الإرث الذي يعرفونه عن الحكم الأهلي والإدارة الأهلية بإعداد (مادة) لانتخابات (الناظر) لمدة معينة وهم يعرفون أن ذلك لو حدث فإن (الناظر) سوف لا تكون له إرادة أو سلطة خلال السنتين الأخيرتين من فترته لأن الجميع يعرفون أنه سوف تنتهي ولايته وحتى إذا كان سوف تتجدد الولاية فإن الجميع سوف يعاملونه بدرجة من (الابتزاز) حتى يمنحونه أصواتهم.

رجال الخدمة المدنية وبالأخص في مواقع مثل ديوان الحكم الاتحادي يعرفون ذلك وأكثر ولكنهم أيضاً يسايرون (سياسة الدولة) وافقوا الأمير على رأيه وأخطروه أنهم لن يحددوا فترة زمنية لولاية (الناظر). ولكن دكتور الترابي هو الذي قام بتعديل (المسودة) التي أعدوها وبخط يده وبقلمه وأروه التعديل والخط والقلم هم احتفظوا بهذه (المعروضات) لأنهم على علم أنه سوف يأتي يوم إذا قدر للتعديل أن يرى النور أن

يلقي عليهم ليس فقط اللوم بل الاتهام بالجهل بالعرف والتقاليد وهم على قمة جهاز العرف والتقاليد في السودان.

كان الأمير ودكتور بدر الدين في نفس الدرجة من الإحراج غير أن الأمير كان قد بدأ يسترجع ما ظل يسمعه من مشاركة (القمة) أو ما يقارب منها في التآمر بالولاية: خاصة أنه لم يكن لدكتور الترابي (شأن) مع دكتور بشير آدم رحمة في الولاية لا قبل إعلان النتيجة ولا بعدها.

ولما وصل الأمر في الخلاف بين الدكتور بشير آدم رحمة والأمير عبد القادر درجة (رفت) فيها الدكتور الأمير عبد القادر وألغى (النظارة) وانتصر رئيس الجمهورية للأمير وأراد (إقالة) الوالي الدكتور بشير هنا وقف دكتور الترابي إلى جانب بشير قانونياً ودستورياً، وكان أمر (إقالة) الرئيس للولاة من أسباب المفاصلة بين الإسلاميين ولو لا (حادثة) الأمير لما تفجر أمر الولاة دستورياً.

ولكني ظللت أتساءل عما قاله الدكتور الترابي للوالي: كيف ترشحون شخصاً ضد الأمير؟ إذا فاز الأمير أو لم يفز سوف يكون له معهم (شأن) ترى ماذا كان سيكون (الشأن)؟ ظهر لي أن (الشأن) هو تأييد خفي لقرار (رفت) الرئيس للوالي. هكذا السياسة. ورغم (العلم) ظهر جلياً أن الجميع يجهلون (الإرث) الذي قامت عليه الإدارات الأهلية في السودان وأن الجلوس على قمتها لا يكون إلا بذلك الإرث ولن يقوم به جيش أو أمن أو جنجويد أو .. أو تزوير.

ويحمد الله هدأت الخواطر تدريجياً وعاد الصفاء بين قيادات الولاية وبين الأمير خاصة بينه وبين الدكتور بشير آدم رحمة رغم أن كليهما الآن بعيدان. سياسياً عن بعضهما البعض فالأمير مع المؤتمر الوطني حزب الحكومة بعد المفاصلة في الحركة الإسلامية والدكتور أمين السياسات في المؤتمر الشعبي.

ولا بد أن أذكر أن مواطناً كبيراً من دار حمر هو (سيد محمد أحمد الطاهر) متعه الله بالعافية كان له دور كبير في النصح وحسن القيادة وسط عشيرته في الدار وفي العاصمة وفي عودة الوفاق بدرجة كبيرة إلى مواطني دار حمر.

## الفصل الثاني
## الإنقــاذ والكاتب

كنت مع أسرتي في سوريا نقضي إجازة مع السيد محيي الدين سالم السكرتير الثاني في سفارة السودان بدمشق وزوج السيدة (إحسان حسين) ابنة أختي (الملكة) التي سبقت الإشارة إليها في أكثر من موقع كان ذلك خلال شهر يونيو ١٩٨٩م.

وكان هناك وفد من المحامين السودانيين يشارك في دورة عادية لاتحادالمحامين العرب المنعقدة بدمشق. تقدمت بدعوة لتناول العشاء للأخوة جلال علي لطفي وعابدين اسماعيل وزهيرأبو شرف وفتحي خليل مساء يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. وعفواً للتكرار

كان تكوين مجلس الوزراء يدل على ذكاء شديد إذ ضم عدداً من الوزراء لم يسمع بهم أحد وربما يعرفهم رجال مثل الأستاذ فتحي خليل قطب الجبهة. هذا بالرغم من ظهور أسماء مثل الدكتور حسين أبو صالح (اتحادي –لدرجة وحدة وادي النيل) في وزارة الصحة على سحلول في الخارجية وسيد علي زكي في وزارة المالية.

ثم ذاع بعد ذلك أن الزعامات السياسية المعتقلة ضمت السيد محمد عثمان الميرغني لأول مرة في تاريخه وتاريخ الأسرة والطريقة الختمية، الدكتور حسن الترابي أمين عام جبهة الميثاق الإسلامي، محمد إبراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعي السوداني ثم السيد الصادق المهدي بعد فترة اختفاء شاع أنه ظن الانقلاب (مايوي) كما شاع أن رئيس جهاز أمنه عبدالرحمن فرح قام بتسليمه في عملية سوء تقدير من جانبه.

غير أن سوء التقدير لم يشمل عبدالرحمن فرح وحده وإنما شمل سفير مصر في الخرطوم السيد الشربيني والذي يقال إنه ثالث رجل في المخابرات المصرية وأنه (خدع) عن طريق (اتصالات) تمت معه قبيل الانقلاب مما جعله ينقل إلى رئاسته في القاهرة (أن دول ولادنا). يقال إن الذي دبر (الخدعة) وأحكمها هو أحمد سليمان (أبوسلمون) وما كان لغيره أن يخدع جهازاً مثل المخابرات المصرية: الرابعة عالمياً.

جهاز المخابرات الذي اكتشف هوية الانقلاب منذ اليوم الأول واختلف فيه مع المخابرات المصرية هو جهاز الأمن السعودي إذ نبه مصر بوضوح أن هذا (انقلاب أصولي) قامت به الجبهة القومية الإسلامية غطته بعمليات تمويه من حيث تكوين مجلس الوزراء ومن حيث، وهذا هو الأهم، الشخصيات التي تم اعتقالها.

ويقال إن المخابرات السعودية رصدت أن شخصاً نشطاً وقانونياً لم يتم اعتقاله وهو زعيم المعارضة في الجمعية التأسيسية الأستاذ علي عثمان محمد طه.

من جانبي مع السيد طه الروبي رجل الأعمال المعروف وصلنا الخبر من سمو الأمير سعود الفيصل الذي كنا قد اتفقنا معه على إنشاء شركة للاتصالات (سوداتل فيما بعد) بدعم فني من شركة الاتصالات البريطانية (بريتش تيليكوم) ودعم مالي من سموه.

كان من المفروض أن يصل سمو الأمير إلى الخرطوم يوم الجمعة ٧ يوليو ١٩٨٩م لتبدأ إجراءات التفاوض وتسجيل الشركة يوم السبت ٨ يوليو ١٩٨٩م. اتصل الأمير تليفونياً بالسيد طه الروبي وأبلغه أن تقييم المملكة لما حدث في السودان يجعلها (تتريث) إلى أن يثبت العكس وفي يوم السبت ٨ يوليو أبلغه سموه القرار النهائي بالانسحاب عن العمل.

ثم بدأت الأمور تتكشف رويداً رويداً حتى كلفت السيد الشربيني منصبه الرفيع فانزوى عن العمل الدبلوماسي والأمني إلى الأبد.

**تتابع الاتصالات والدعوات للاشتراك في الحكومة:**

توالت علي بعد ذلك الرسل من حكومة الإنقاذ. أولهم أحمد عبدالحليم الذي طلب مني أن ألبي داعي الوطن واشترك في (المؤتمر الاقتصادي) الذي ستدعو له الحكومة كافة الشخصيات التي اشتركت في مسيرة العمل الاقتصادي وستكون له صفة (قومية) رغم اتهام الحكومة بأنها (جبهة) وحدد لي موعداً مع رئيس (اللجنة الاقتصادية) العقيد بحري صلاح كرار في مكتبه بالقصر الجمهوري (نفس المكتب الذي كان

يحتله د. بهاء الدين محمد إدريس) وتناقشنا في عموميات الشأن الاقتصادي وكرر لي أنهم ذوو توجه (قومي) رغم ما ردده أحدهم (بأنكم لو سبيتو الدين برضكم جبهة).

في المؤتمر الاقتصادي لاحظت أن هناك اجتماعات جانبية تتم خلال أيامه دعيت إلى أحدها ومعي السيد عبدالله عبدالوهاب أحد أبرز قيادات وزارة المالية وكيلاً ثم وكيلاً لوزارة الصناعة ثم خبيراً لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومندوبها المقيم في الكويت.

كان الموضوع الرئيس هو معرفة رأي السيد عبدالله وشخصي في الجدل الدائر حول (سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار) وميل وزير المالية السيد علي زكي لاتخاذ موقف مرن إذا ما قدر للسودان أن يجلس في مفاوضات قريبة مع صندوق النقد الدولي.

كان الاجتماع مساء بمكتب العقيد ومعنا الثلاثة شخص لم أتبين ملامحه كما أن عبدالله عبدالوهاب سألني سراً عنه ولم أعرفه.

لم يحضر الاجتماع وزير المالية ولكن كلما هممنا بالحديث في الموضوع يطلب منا صلاح كرار التريث حتى يحضر (عبدالوهاب) وأخيراً حضر وكان (دكتور عبدالوهاب عثمان قطب الجبهة) أما الشخص الذي لم نعرفه فقد اتضح لنا، بعد أن استمع إلى آرائنا، وهو يهم بالوداع أنه (سيادته اللواء الزبير محمد صالح) الذي كان حريصاً كما علمنا أن يستمع إلى الآراء بعيداً عن جو الشعارات.

ثم جاءني الأخ أبو القاسم محمد إبراهيم بتزكية شخصية منه أن أشارك في الحكومة متى طلب مني لأنه سمع حديثاً في ذلك الأمر. قطعت عليه الطريق بأني سوف لا أشارك وذكرته بالمعارضة التي قادها ونحن في سجن كوبر بعد الانتفاضة عندما أرسل الرئيس نميري مذكرة بأن يتولى تحالف قوى الشعب التنسيق مع جبهة الميثاق.

**الاعتذار وأسباب الاعتذار:**

و إلى جانب الأسباب التي ذكرتها في مواقف الاعتذار، وهي حق في نظري، فإن أهم سببين لم أذكرهما هما الأول استغلال وتطويع الدين لخدمة السياسة. وكما وصف شاعر السودان الفذ عبد الله عمر البنا أن من يفعل ذلك فإنه يحتال بالدين للدنيا ليجمعها فتوقعه في قاع سحيق. والسبب الثاني متعلق بالأول وهو (تكفير) من يخالف الحجة أو الرأي ثم انعدام المنطق والعقل والاجتهاد في تسيير الأمور.

فباسم الدين يكون قرار وفعل بل واندفاع في الفعل وباسم الدين يكون نقيض القرار ونقيض الفعل بل واندفاع في النقيض. وعندما استرجع ما حدث لي شخصياً في أمر تغطية إيرادات الزكاة لمصروفات الدولة وما لحق بي من تكفير (بأن زوجاتي طوالق ومالي هدر ودمي مباح) وأرى ما أرى الآن من إيرادات الزكاة ومكانتها في دولة (الإسلام) وهي التي تذكر في أغلب الأحيان مقرونة بالصلاة التي من أقامها فقد أقام الدين من تركها فقد هدم الدين بل في استخدامات تلك الأموال والتي لا بد أن أي استخدام منها قد استند على (فتوى).

وهناك سبب لا يجرؤ أحد التحدث عنه بل أحياناً تزيف فيه شواهد التاريخ ألا وهو الديمقراطية في الحكم تارة تذكر الكلمة ويستميت الجميع في الحديث عنها وربطها بالدين وتارة تنزوي الأصوات وترتفع مرددة (الشورى) والكلمة لم تذكر في القرآن على ما أذكر أكثر من مرتين أو ثلاث (وأمرهم شُورىَ بَيْنَهمْ) (الشورى: ٣٨) (وَشَاوِرهُمْ في الأمْرِ فإذَا عَزْمتَ فَتوكل على الله إنَّ الله يُحبُ المُتوَكّلِينْ) (آل عمران: ١٥٩).

وقد سبق لي أن تعرضت من قبل لمفهوم الجهاز السري للأخوان المسلمين في محاكمتهم في مصر - أمام قائد الجناح جمال سالم ورد المرشد العام القاضي حسن الهضيبي بك بأن الآية لا تقف عند (وَشَاورهُمْ في الأمْرِ) وإنما يستقيم الأمر بتكملتها (فإذا عزْمْتَ فتوكّلْ على الله إنَّ الله يُحبُ المُتوكّلينَّ) وفي كلا الحالتين فإن القرار في النهاية لدى ولي الأمر وليس في يد أهل الشورى.

وفي الحالة التي طلب فيها ولي الأمر رأي من حوله على لسان بلقيس ملكة سبأ إذ قالت {يا أيُّها المَلَؤُا أفْتُوني في أمْري مَا كُنتُ قَاطِعَةً أمْراً حَتّى تَشْهَدُونِ} (النمل: ٣٢) كان رد الملأ {قَالُوا نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالأَمْرُ إِلَيكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ}(النمل: ٣٣) وأحيل الأمر لها لتتخذ القرار.

لم يوضع نظام للشورى في عهد النبوة ولا الخلفاء الراشدين الأربعة من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم. اختيار الخليفة أبوبكر جاء بعد اختلاف الأنصار والمهاجرين على اقتسام السلطة بين ممن يكون الوزراء وممن يكون الأمراء فحسم عمر بن الخطاب الأمر بأن طلب من أبي بكر (أبسط يدك أبايعك) ثم تبعه الآخرون الموجودون في تلك اللحظة.

وأشيع بعدها أن سيدنا علياً بن أبي طالب لم يكن بين المبايعين إلاّ بعد فترة، ورشح سيدنا أبوبكر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لمن تبقى على قيد الحياة من (العشرة المبشرين بالجنة) وبالمثل كان هذا النفر الكريم هم الذين اختاروا الخليفة عثمان بن عفان من بعده وكذلك الخليفة الرابع علي بن أبي طالب.

وفي كل مرة ينادي أهل المدينة وفي الأمصار أي بلاد المسلمين بأنه تم اختيار الخليفة، فيبايعون، ولم يذكر التاريخ أن أياً من الخلفاء وضع (سجلاً انتخابياً لأهل الحل والعقد) كما يسمونهم يدعون أوقات الحاجة لتتم معهم (الشورى) سواء في أمور الدنيا أو الدين أو في شأن (الخلافة) بل كان الأمر يعتمد على من هو أقرب من أهل المدينة دون غيرها مما فتح الباب أمام أصوات علت في مدن ومناطق أخرى في الشام والعراق بل وفي داخل الجزيرة العربية.

صحيح لم تكن هناك وسائل اتصال وتواصل تجعل من اليسير أخذ الرأي ولكنه أيضاً صحيح أنه لو كان هناك تنظيم لأخذ الرأي على نطاق أوسع من المسلمين أو من قائمة بها أهل الحل والعقد كان اختيارهم بمعايير متعارفة بمقاييس ذلك الزمن لكانت (الفتنة) أو (الفتن) ذات أثر أقل مما خلّفته من آثار على

مجتمع المسلمين وعلى قواعد الحكم الذي وصف بأنه أصبح (ملكاً عضوداً) وما كان له أن يكون غير ذلك في غياب الأسس والمعايير والذين يقومون بالاختيار.

لذلك لم يجد الذين بشروا بالحكومة الدينية مناصاً من أن يتبعوا إجراءات ونظم الديمقراطية الغربية في الحكم ويحاولوا تطويع الدين في ذلك. بعضهم يصف الجمهورية الرئاسية بأنها أقرب إلى نظام (الخلافة) آخرون يميلون نحو الجمهورية البرلمانية لأنها تتيح فرصاً أكثر لمراجعة ولي الأمر. وبعضهم يقفون حيارى في مسألة (الترشيح والتقدم لطلب الحكم) لأنهم يعتقدون أن حديثاً ينسب إلى الرسول (ص) بأن (هذا الأمر – أي الحكم) لا يعطى لمن يطلبه ويرون المخرج في النهج السعودي بأن يختار ولي الأمر نفراً يمثلون (مجلس الشورى –أي بالتعيين) وبين هؤلاء وأولئك تتعدد المدارس قافلين، دونما سبب، باب الاجتهاد وإعمال العقل.

وغيرهم عندما يفتح باب الاجتهاد والعقل يقصره على نفسه، هو دون الآخرين ويفرض رؤيته هو الأحادية وتقوده إلى اتهام الآخرين مرة بالكفر وأخرى بالزندقة وتارة بالفتنة: ليس بينها أبداً (حسن النية وتقبل الرأي الآخر) ناسين أو متناسين (وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ).

لكل هذا رأيت أن أكون بعيداً عن الدخول في أي حكم يتخذ من الدين دثاراً له إذ لا يلبثون أن يجعلوا من الدثار الواسع وفي أمور الدنيا ثوباً أضيق عليهم هم أنفسهم ناهيك عن الآخرين. ثم ينسبون ذلك إلى (الله –جلَّ شأنه) وليس أعجب من أن قتل دكتور خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة الدارفورية، اعتبره ولي الأمر (انتقاماً ربانياً) لمصلحة من؟ لمصلحته هو.

**وتتوالى الاتصالات:**

وقد فضلت أن أعيش في (السوق) أو القطاع الخاص في عمل دون تفرغ في رئاسة مجلس إدارة بنك الغرب الإسلامي –بنك تنمية الصادرات فيما بعد. وكذلك في تشغيل (رخصة) تحصلت عليها قبل ثورة الإنقاذ لإنشاء شركة تأمين.

تجربة البنك، وإلى أن تركته في هدوء رحمةً به وبالمساهمين: تعرضت لها في مكان سابق بعد أن عايشت (التمكين -أي التمكين للحكم الإسلامي) وكيف يمكن أن تطوع له السياسات والقوانين.

وأنا في مرحلة التأسيس لشركة التأمين تعرضت لاتصالات ناعمة مفادها في نهاية الأمر الحصول على مصادر رزق وفير تغنيني عن السير في تشغيل الشركة. أول الاتصالات كانت من خبير باكستاني (إسلامي) يعمل في (شركة التأمين الإسلامية) أحد روافد بنك فيصل الإسلامي ومعفاة من الضرائب وأول شركة تأمين إسلامية في العالم كما تقول لافتتها.

لم أكن أعرفه من قبل ولا أدري كيف تعرّف على شخصي ناصحاً أن أبتعد عن الدخول في تشغيل الشركة لصعوبة العمل وتشعبه وما يتطلبه من رأس مال وأنه يضمن لي منحي (توكيلاً شاملاً) عن كل أعمال شركة التأمين الإسلامية يجعلني أحصد عمولات دسمة دون مشقة.

ثم جاءني الدكتور بشير آدم رحمة قطب الجبهة في دار حمر ومسؤول العلاقات السياسية ثم الخارجية للمؤتمر الشعبي فيما بعد وأخطرني أنه تقرر عقد اجتماع لقيادات الدار في منزلي بغرض تكوين مؤسسة تجارية أكون رئيس مجلس إدارتها وتقود الحركة الإقتصادية في دار حمر.

وفي نهاية الاجتماع الذي ضم عدداً قليلاً أعرفه وعدداً كبيراً لا أعرفه تبين لي أن المؤسسة التي من المفترض أن أقودها هي شركة قائمة تسمى (الأبنوس) سوف يعهد إليها باحتكار استلام وتوزيع السلع التموينية في المنطقة بديلاً للعديد من التجار في القرى والذين عاشوا وتعايشت معهم جموع الأهل على مدى سنوات: حلوة ومرة.

بل أنه قد جاءتني شكوى من بعضهم ممن أعرفهم تلومني فيها كيف سمحت لي نفسي-أن أنتزع اللقمة من أفواههم وأنا الذي رزقني الله بما يعلمون. ثم اتضح لي أن الشركة قد سجلت بالفعل واسمي على

رأس المؤسسين رئيساً لمجلس الإدارة دون علمي (عجيب أمر مسجل الشركات) ووزع نظامها الأساسي ولوائحها على كل الملأ في المنطقة وتحصلت الشركة على كميات من السلع المستهدفة وأنا لا أعلم.

كما ذكرت، في نهاية الاجتماع عرفت اسم الشركة وأرسلت خطاباً، ليلاً، إلى الأخ محمد أحمد جحا (دقيس) الذي أقنعني بأن ألبي رغبة (أبناء المنطقة) وقد سعوا للاجتماع في منزلي وأبلغته فيه أنني براء من كل ما دار في ذلك الاجتماع ومن أي علاقة مع شركة الأبنوس، ولو لا رجاء ثم (حليفة طلاق) من ابن عمي المعلم السابق جمعة بشارة لاتخذت إجراءات قانونية ضد المؤسسين وضد مسجل الشركات الذي قبل اسمي دون التحقق من هويتي.

أسباب جمعة بشارة هي (أنه ديل ناس صعبين) وسوف ينتقمون من أهلك الأقربين في الدار خاصة تجار منطقة صقع الجمل وغبيش وود بندة، وهم الذين جأروا بالشكوى وأنت في الخرطوم لا تعرف كيف تحميهم، صدق وكما ذكرت فإن محاولات الالتحاق بالسلطة في هيئة الشورى أو البرلمان لم تفلح.

**تجربة مدرسة (كبس):**

إلاّ أن لي تجارب سابقة مع الرئيس: مدرسة الخرطوم العالمية الإعدادية كنت قد ذكرت أن لي سابق تجربة مع الرئيس جعلتني أتجه إليه في موضوع شركة فوجا للتأمين. تجربة كانت في أمر يخص مدرسة الخرطوم العالمية الإعدادية وقد كنت رئيس مجلس إدارتها عندما تعرضت إلى حملة منظمة من جانب أجهزة الحكومة. بدا لنا أن هناك أكثر من سبب: الأول هو الأهم أن مجلس أمناء المدرسة والذي ورثها إن صح التعبير من الجالية البريطانية في الخرطوم بعد أن تقلصت عضويتها بسبب قرارات المصادرة والتأميم خلال سنوات ثورة مايو الأولى فآلت المدرسة إلى أولياء أمور الطلبة السودانيين الذين كانوا بالمدرسة.

ثم أصبح مجلس الإدارة ومدير المدرسة ومعظم إن لم يكن كل المعلمين والمعلمات والعاملين ليس بينهم عنصر من الجبهة القومية الإسلامية أو الحركة الإسلامية. كما أصبحت تسمى بعد ذلك. فوق ذلك فإن بعض

المعلمين والمعلمات (بريطانيون) وبالتالي فإن لغة التعليم هي اللغة الإنجليزية ويجلس الدارسون لنيل شهادة (لندن) التي تؤهلهم لدخول الجامعات محلياً وعالمياً. مستواهم في اللغة الإنجليزية التي تبدأ دراستهم لها منذ (الروضة) يفوق دون مبالغة مستوى بعض معلمي المدارس الحكومية.

وعندما أعلنت الحكومة (تعريب) الدراسة كانت وزارة التربية والتعليم تتبع معهم التقليد الذي كان سائداً مع المدارس الأجنبية كما تسمى (مدارس: كمبوني –الاتحاد اليونتي والراهبات) بوضع مادة تسمى اللغة العربية الخاصة وأخرى مادة الدين الإسلامي الخاصة . وهذا النظام كان موجوداً ومعترفاً به تعليمياً.

ثم أدخلت المدرسة نظام الحاسوب مادة جذبت دارسين وأولياء أمور بالإضافة إلى التربية البدنية والدراسة المختلطة للطلبة والطالبات وإقامة احتفالين في منتصف ونهاية العام الدراسي تقدم فيهما نماذج من الأنشطة التعليمية والتربوية ثم ليلة ترفيهية للأسر بها روايتان واحدة باللغة العربية الفصحى وأخرى باللغة الإنجليزية وصممت المدرسة شهادة أنيقة تمنح للخريجين.

وكان تمويل مباني وكتب ومناشط وإدارة المدرسة يأتي كله من المصروفات الدراسية العالية التي يدفعها أولياء الأمور عن طيب خاطر والتي كانت تسمح باستثمار الوفورات منها في حساب بالجنيه الإسترليني امتداداً لإرث من أيام الجالية البريطانية. ثم ازداد طموح مجلس الأمناء فحصل، قبيل ثورة الإنقاذ في يونيو ١٩٨٩، على تصديق بإنشاء كلية جامعية تتطور مثل رصيفاتها إلى جامعة.

تعرضت المدرسة إلى مضايقات عدة ليس هذا مجالها ولكن ما قابلني في ثلاث دورات كرئيس لمجلس الإدارة الفصل الفوري بين الطلبة والطالبات رغم ما ذكره بعض رجالات وزارة التربية والتعليم الاتحادية من فوائد التعليم المختلط.

تم الفصل بإقامة المباني في زمن قياسي. وفي الوقت الذي جاء فيه التوجيه بالتعريب كنا نستقبل أبناء وبنات رجال السلك الدبلوماسي السوداني المنقولين للخرطوم وضرورة استيعابهم في فصول كان العدد فيها

أحياناً لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، وباللغة الإنجليزية، وقد زارنا وزير الخارجية وقتها الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل أكثر من مرة واطمأن.

غير أن (أسوأ) المضايقات كانت موجهة نحو الطلبة والطالبات خاصة في السنة النهائية وتأتي من شرطة النظام العام إذ يتربصون بهم في آخر فقرات عطائهم ووداعهم لمدرستهم ومعلميها ومعلماتها بتقديم (الرواية) التي يتدربون عليها أسابيع وأحياناً شهوراً فيأتي من ( يمنع) الحفل بدعوى أن هناك (تجاوزات واختلاطاً). سيادتك نحن أحرص منكم على السلوك داخل الحفل ونحصل على إذن من شرطة قسم البوليس الشرقي المجاور للمدرسة للوجود داخل المدرسة كما أن (الاختلاط) في الجلوس بمسرح المدرسة خاص بالأسر التي تأتي بالأب والأم والأولاد والبنات. برضو لا بد من فض الحفل.

وفي مرة تأخرت في جدلي معه في باب المدرسة وأنا أدعوه للدخول ليرى بنفسه (اختلاط الأسر) فلحق بي بعض كبار أولياء الأمور. عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني التجاني آدم الطاهر، رجل القانون ورئيس مجلس الأمناء عمر شمينا والنائب العام في حكومة الانتفاضة عمر عبد العاطي والمستشار القانوني للمدرسة وما أن رآهم (سيادته) فرّ هارباً.

وفي العام الذي تلاه يبدو أن من جاء كان مستعداً للموقف فرفض بإصرار تكملة الحفل بالرغم من أن رئيس فرقة الشرطة أكد له أن معه ١٧ جندياً منتشرين. فعلى نحيب وبكاء الطالبات بالذات وهن يودعن المدرسة بهذا الموقف الذي (حرق أكبادهن) كما وصفته في رسالة مني كرئيس مجلس الإدارة إلى السيد رئيس الجمهورية ذاكراً له ما حدث من (شرطة النظام العام) التي أنشأها سيادته موازية للشرطة المعروفة والتي كانت حاضرة وأكدت سلامة موقفنا. وختمت الرسالة بكلمة للعلم. وأرسلت نسخة للسيد النائب العام مستشار الدولة القانوني.

وفي نهار اليوم التالي وصلني تليفون من وكيل النيابة المقيم بقسم الشرطة الشرقي بأن (النائب العام) طلب السماع لأقوالي في (الشكوى) التي تقدمت بها لرئيس الجمهورية والتي وصلتهم بخطاب عاجل

من القصر. أكدت له أنني لم أقدم (شكوى) وأطلعته على الخطاب وكل الذي قلته للسيد رئيس الجمهورية (للعلم) ثم اتصل بي (العقيد) هاشم، اللواء ثم الفريق فيما بعد والمدير العام للشرطة وطلبني في مكتبه في حي (المقرن) وخاطبني في البداية بجفاء بأنه لم يرسل أي شخص من عناصره للمدرسة وأن (الشكوى) التي أرسلتها إلى رئيس الجمهورية غير صحيحة.

كررت ما قلته لوكيل النيابة أنني لم أقدم (شكوى). ثم بدأ يقرأ إلى أن وصل إلى كلمة (للعلم) ثم صمت. وبدأ في تغيير لهجته بأننا جميعاً نسعى إلى نفس الهدف وسيادتك سبقتونا ونحن من بعدكم نتعاون بإذن الله.

ذكرت له بأنه إذا كانت شرطة النظام العام لم ترسل أحداً فإن الوضع أخطر لأن ذلك معناه أن هناك من ينتحل اسمها ويسئ إلى مكانتها. بعد هذا أعطاني (كرت) به تليفوناته ورقم موبايله بأن أتصل به في أي وقت يقابلني فيه موقف يستلزم ذلك.

في صباح يوم آخر، وكان يوم عطلة عامة، قام قاضي النظام العام الملحق بقسم الشرطة الشرقي باستدعاء مدير المدرسة فذهب إليه المدير الإداري ومعه المدير المالي وقد كانا يشرفان على فرز ممتلكات المدرسة من تلك التي تخص (المتعهد) بأمر الحفل في الليلة السابقة وأبلغهما بأنه صبر كثيراً على المدرسة التي ظلت تخالف كل الأعراف وأنه إذا استمرت في هذا الطريق فإنه سوف (يقفلها) وأنه سوف يحضر نهار الغد ليقابل المدير ورئيس مجلس الإدارة.

ماذا حدث يا سيادتك؟ أولادكم صعاليك وليست هناك تربية في المدرسة. يقفزون من الحائط ويهربون إلى بيوت مشبوهة في حي (الجريف) يتعاطون فيها الخمر والمخدرات ويجالسون المومسات وكم واحد أحضرهم رجال الشرطة إلى مكتبي هذا وعاقبتهم. أما بناتكم فمن نفس المستوى الأخلاقي ويقفن أمام المدرسة ويتضاحكن بطريقة خليعة و (يغمزن) بعيونهن للمارة. وقد حدث لي أنا شخصياً أكثر من مرة.

اتصل بي (محمود شحاته) المدير الإداري وحسن عبدالنبي المدير المالي وأبلغاني الأمر وأن القاضي سوف يحضر نهار الغد ليتخذ قراراً ربما يقفل المدرسة. اتصلت بدوري بالمستشار القانوني للمدرسة عمر عبدالعاطي وطلب مني أن أعطي كلاً من المديرين ورقة وقلم ليسجل ما سمعه من القاضي ثم أكتب ما يتفقان عليه في عريضة موجهة مني إليه ليقدمها للسيد رئيس القضاء بجمهورية السودان.

ذهبنا للسيد رئيس القضاء وطلب مني أن أكتب عريضة بخط يدي مقسماً على صحتها فاتصل سيادته تلفونياً برئيس الجهاز القضائي لولاية الخرطوم (مولانا عبدالله أحمد عبدالله على ما أذكر والذي أصبح بعدها عضواً ثم رئيساً في المحكمة الدستورية) وأخبره بأمر العريضة وأنه (صرحها) وطلب منه أن يوقف القاضي من الذهاب إلى المدرسة ثم يطلبه ويستفسره عما ورد في العريضة ويتخذ معه إجراء سريعاً بأن يبعده عن الموقع.

كان مولانا عبيد حاج علي رئيس القضاء حازماً ويبدو أنه واجه عنتاً من قضاة النظام العام والذين يتعالون على رجال القضاء العادي إذ أوردت في العريضة أنه قال نحن قضاة عمليين موش قاعدين في المكاتب عشان تجينا زي الجماعة التانيين. نحن نذهب إلى المشكلة في محلها ونقيم العدل. لذلك عندما أحضر إلى المدرسة تشوفوا أعمل إيه.

قبل أن نغادر مكتب السيد رئيس القضاء سألنا إذا كان من الممكن أن نخطر (شيخ حسن –يعني الترابي) والسيد الرئيس قبل أن يصلهما الخبر من جهات لها مصلحة في قفل المدرسة. أكد له عمر عبدالعاطي بأنه سوف يذهب فوراً إلى شيخ حسن. كما أكدت له أنني سوف أسعى أن يصل الأمر للسيد الرئيس قبل نهاية اليوم.

وفي الوقت الذي توجه فيه عمر عبدالعاطي إلى شيخ حسن كنت قد وصلت مكتب وزير الطيران وقتها التجاني آدم الطاهر. وله بنت في المدرسة وتوجه فوراً إلى الرئيس وقد كان بالقيادة العامة وقص عليه القصص.

وعندما قرأت صباح اليوم التالي إشادة من دكتور مجذوب الخليفة والي الخرطوم بقضاة النظام العام وقيامهم بواجباتهم كنت متأكداً أن الأمر كان مجاملة للسيد القاضي الذي تم نقله إلى مكان آخر وترك السيارة والتليفون الموبايل اللذين كان يحظى بهما لموقعه المتميز كقاضٍ للنظام العام.

**وإخلاء المكاتب من مباني شركة الجزيرة:**

شركة الجزيرة للتجارة والخدمات المحدودة تحتل العمارة التي كانت بها وزارة الخارجية قبل أن تنتقل الأخيرة إلى المباني التي بها الاتحاد الاشتراكي السوداني إبان حكم ثورة مايو، وقد آلت إليها بتأميم الشركة البريطانية جلاتلي هانكي وشركائهم عام ١٩٧٠.

كانت الشركة تؤجر المبنى على أساس الإيجار السنوي ويدفع مقدماً. وفي الفترة التي نحن بصددها طالبنا وزير التجارة الذي تتبع له الشركة -الدكتور إبراهيم عبيدالله- بأن ندفع مبلغاً (خارج الإيجار) لشراء مصعدين جديدين وتجاوبنا معه ودفعنا. أحد المستأجرين الصديق مصباح الصادق المحامي قام بتحويل الطابق الأرضي -بموافقة الشركة- إلى كافتيريا حديثة واستثمر في ذلك أموالاً طائلة إلى جانب (توصيل كيبل كهرباء) خاص يتحمل ضغط احتياجات المطبخ الحديث من مايكروويف وديب فريزر وفرن كهربائي وهلمجرا من المبتكرات الحديثة.

ودون سابق إخطار، كما يقولون، جاءنا (إنذار) من شركة الجزيرة بإخلاء المكاتب والدور الأرضي في ظرف شهر لاحتياج المالك للعقار. كان بيننا ثلاثة من رجال القانون نائب رئيس القضاء والنائب العام السابق مهدي الفحل -والنائب العام السابق عبدالمحمود الحاج صالح ومصباح الصادق رئيس القضاء العسكري السابق. فاتفقنا أن نلجأ إلى القضاء وتقدمنا بشكوى للمحكمة وتم (تصريح العريضة) وأخطر النائب العام لحضور الجلسة. ورغم اعتراض النائب العام بأنه لم يستأذن ويعطى مهلة شهرين لأن الشركة

(حكومية) إلاّ أن اعتراضه رفض لوجود سابقة بأنه متى قبلت الحكومة تسجيل الشركة بموجب (قانون الشركات) فلا تعتبر حكومية بالمعنى الموجود في قانون النائب العام.

وقبل الجلسة الثانية والقضية أمام المحكمة فوجئنا بقوة من شرطة ولاية الخرطوم بقيادة (شاويش) وشخص بملابس مدنية ومعها قرار من النائب العام (عبدالباسط سبدرات) بإخلاء المبنى وقامت القوة بإنزال أثاثات المكاتب من الطوابق السبعة بطريقة (همجية) وهم في حالة من الهياج. أوصلنا (مذكرة) للسيد رئيس الجمهورية بأن النائب العام الذي يزين أوراقه بعبارة (العدل أساس الحكم) قام بانتهاك العدالة وتدخل في أمر قضية إخلاء مبنى أمام المحكمة. وصلت المذكرة للسيد والي الخرطوم مجذوب الخليفة وأرسل على الفور ضابطاً من شرطة الولاية برتبة (نقيب) وأمره بإيقاف الإخلاء والتحري عن كيف قامت (الشرطة) بارتكاب هذا الجرم. سأل (النقيب) حضرة الشاويش عن الشخص الذي أصدر إليه أمر الإخلاء وكان رده أنه السيد (عادل) فسأله عن رتبته في الشرطة وتلعثم (الشاويش) ثم أسعفه أحد الفضوليين الذين تجمهروا حولنا بأنه من (الأمن) وأشار إليه.

تجاهله النقيب وكرر سؤاله إلى الشاويش الصامت ثم سأله منذ متى تتلقى عناصر الشرطة تعليمات الإخلاء من (الأمن) أجمع القوة التي أتيت بها وأذهب إلى رئاسة شرطة الولاية وانتظروني في المكتب. ثم اعتذر إلينا وأفادنا أنه من الممكن إعادة أثاثاتنا ومستنداتنا إلى المكاتب ومزاولة أعمالنا.

وبعد أن استقر الحال في المكاتب بين مصدق ومكذب افتقدنا الزميل والذي كنا نريد أن نستقوي به عضو المجلس الوطني السيد علي محمد أبرسي ووجدنا أنه أتى بمن حمل عتاده وهجر المبنى بمن فيه وتركنا لما قد يحدث وذهب إلى مكاتب تخصه في المنطقة الصناعية بالخرطوم. هكذا من أول طلقة في المعركة.

في اليوم التالي طلبنا الدكتور مجذوب الخليفة والي الخرطوم. رفض اثنان منا تلبية دعوته من حيث المبدأ وهما الأستاذ عبد المحمود الحاج صالح النائب العام السابق في حكومة الديمقراطية الثالثة على عهد رئاسة السيد الصادق المهدي والذي أطاحت به حكومة الإنقاذ. أما الآخر فهو المحامي الأستاذ مصباح

الصادق والذي كان يستأجر الطابق الأرضي الشمالي من العمارة وقد أدخل فيه إضافات جعلت منه (كافتيريا حديثة). لقد رفض من حيث المبدأ أيضاً وأنه (مستأجر) استوفى كل التزاماته بموجب القانون ولديه (قضية) أمام المحكمة.

ذهبت ومعي الأستاذ علي محمد شمو (علي شمو) والنائب العام السابق ونائب رئيس القضاء السابق مهدي الفحل والأستاذ أحمد دقرشم وقد كان أمين صندوق دعم الطلاب أحد أذرع الجبهة الإسلامية لاستقطاب الطلاب.

وقد استقبلنا الدكتور الوالي بترحاب بالغ وأبلغنا اعتذاره الشخصي لنا جميعاً ولكل واحد منا. وأن السيد الرئيس لم يقبل التصرف الذي حدث خاصة وأن بيننا من تود الثورة أن تكسبهم مثل شيخنا إبراهيم منعم منصور ومنهم من تريد الثورة أن (تحيدهم) مثل مولانا الأستاذ عبد المحمود ومنهم من هم منا مثل الأستاذ علي شمو (أول وزير إعلام للثورة) والأستاذ دقرشم.

أبلغنا السيد الوالي أن ما حدث كان خطأ وأن العلاقة بيننا وبين شركة الجزيرة هي بالفعل علاقة مالك ومستأجر وأنه إذا حدث أي خلاف فالقانون هو الفيصل. وفي هذه الحالة فإن جهاز الأمن في حاجة إلى المبنى ويريده خالياً ولكن ليس بهذا الأسلوب وأننا كمواطنين مسؤولين سنقوم بلا شك بتقدير الموقف ويترك لنا كيفية الاستجابة لطلب الجهاز بما يراعي المصلحة القومية ولا لغير مصالحنا. ومع ذلك فإنه يؤكد لنا أنه قد أصدر تعليماته إلى شرطة الولاية بألا تقوم بأي عملية إخلاء دون موافقتنا حتى ولو جاءهم أمر من رئاسة الجمهورية دون إبلاغه والاتفاق معه على ذلك.

وقبل أن نغادر أخطرنا أنه سوف يحضر لمقابلتنا مندوب من الشركة ويتحاور معنا حوار مالك ومستأجر دون إملاء.

جاءنا شخص وقدمه لنا المستشار القانوني لشركة الجزيرة (اسمه أيضاً الأستاذ عادل) بأنه رئيس (جهاز الأمن الاقتصادي) وهو شخص آخر غير الدكتور عادل عبدالعزيز الفكي. كان متعالياً ويتحدث بغرور ولهجة (سلطة) ومن عجب يحمل في يمناه (مسبحة). استهل حديثه بتهديد بأنه يطلب منا الإخلاء الفوري للمبنى لحاجة (الجهاز) إليه وأنه في حالة أي تلكؤ فإن (لدينا أساليبنا) لنجعلكم تخلون العقار. ممكن نقطع الموية والنور – ممكن نعطل الأسانسير – ممكن نغير الأقفال – ممكن نغير قفل مدخل العمارة.

استمعنا في استغراب خاصة بعد حديث الوالي. لكننا اعتبرنا أن (سيادته) ربما كان في حالة رد فعل من اتصالنا بالرئيس واستدعاء الوالي. غير أني – وقد أوكل لي الإخوة الذين قبلوا (الحوار) مع السلطة مهمة التحدث نيابة عنهم – سألت المستشار القانوني عن عقوبة القانون للمالك الذي يخل بشروط الإيجار في حالة وفاء (المستأجر) بكل التزاماته. رد الأستاذ عادل بأن القانون حماية للطرف الضعيف وهو عادة المستأجر جعل العقوبة (السجن) – موش الغرامة. لا السجن. استجمعت قوتي (بالقانون) وقلت لرئيس الجهاز: لو أقدمت على ما ذكرت (علي الطلاق) تخش السجن، إلاّ إذا القاضي جعل الحكم مع إيقاف التنفيذ. إنت فاكر نفسك فوق القانون؟

وقبل أن يجمع قواه لتهديد آخر طلبت منه بنفس الهدوء والحزم أن يخرج من الغرفة وأن الاجتماع انتهى وأنا مستأجر أوفى بالتزاماته ولا أريده في المكان الذي استأجرته.

كررت له الطلب عندما رأيت تردده ووقفت منهياً للجلسة فاقتاده المستشار خارجاً به ورافقته حتى الباب مودعاً.

عاد المستشار القانوني. شعرنا، بداخله، كان مسروراً. تحدث معتذراً أن السيد المدير لم يتعود على مثل هذا الحديث والموقف وأنه سوف يعود غداً بروح مختلفة.

شكرناه. وسألناه عن سر إخلاء المبنى الذي يدّعي (الجهاز) ملكيته لأننا كشفنا سجل الشركة لدى مسجل الشركات ووجدنا أن وزارة التجارة وشركة الجزيرة قد قامتا بتحويل أسهمهما إلى جهاز الأمن وهذا الإجراء غير قانوني ولا يجعل من الجهاز مالكاً للشركة لأن الشركة لابد أن يمتلكها اثنان على الأقل.

وافقنا الأستاذ عادل وقال بكل أسى إنه موظف ومستشار في الشركة ويتقاضى مرتباً متواضعاً ومع ذلك توكل إليه مهام صعبة ويقوم بها على الوجه الأكمل حتى ولو لم تكن ضمن مسؤوليات عمل الشركة مثل تزوير انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ببناء حائط الورق المقوى في غرفة حفظ صناديق الاقتراع واستبدالها. كذلك تبادل صناديق الاقتراع داخل (عربة بوكس) في كوبري النيل الأبيض في الطريق من أم درمان (أكبر تجمع للمحامين) إلى الخرطوم. ومع ذلك كان قانعاً بمرتبه وبقيامه بواجباته هذه التي (تغطيه) فيها فتوى بأنه من أجل (التمكين) للحكم الإسلامي يمكن (التزوير) خاصة وأن الانتخابات نفسها لم تمارس في دولة الإسلام وأن الإسلام به (شورى) وليس (انتخابات).

هل ضميرك مرتاح للفتوى؟ بكل تأكيد. طيب كيف انزلقت في خطأ قانوني بأن تدخلت في قضية أمام القضاء. أنا لم أرتكب هذا الخطأ بل ارتكبه محام زميل أتى عائداً من الولايات المتحدة متهماً في محاولة لتفجير (نفق مواصلات المترو) وأظن كلكم تعرفونه. وتعهد للشركة بأنه سوف يجلي (بتاعين العمارة الرافعين مناخيرهم في السماء) ودفع له في هذه العملية وحدها حوالي خمسة أمثال مرتبي الشهري وكانت النتيجة هي هذه الأخطاء وعاد الأمر لي في النهاية. طيب هل سيرحل الجهاز في هذا المبنى؟ لا إذ إن أحد وزراء المالية السابقين قدم دراسة للشركة تقاضى فيها كام طاشر مليون بأنه إذا تم إخلاء العمارة فسوف يمكن استخدامها إما مستشفى، أو فندق أو سوبر ماركت. أنكر المحامي المشار إليه الأمر في شبه اعتذار وشكرناه وحفظنا سره.

وكان ردي عندما اطلعت على الدراسة أن هذه الاستخدامات الثلاثة لا تصلح لها العمارة لأنها مكان تجمع للجمهور والعمارة تطل على القصر الجمهوري. ومع ذلك صدر القرار بالإخلاء ثم النظر في الاستخدام فيما بعد.

وعند حضور السيد المدير في اليوم التالي كان شخصاً مختلفاً واتفقنا، تقديراً منا كمواطنين مسؤولين أن نخلي المبنى ولكن بعد أن ينتهي مبلغ إيجار كل منا مع منح (تعويض) خاص للأستاذ مصباح الصادق يغطي ما صرفه في إعداد (الكافتيريا) وما فقده من فرص العمل.

ورفضنا أن نخوض في أي أرقام تاركين ذلك لهما إذ إنه رفض أي تسوية خارج المحكمة ولكن لا بد من السؤال كيف وصلت رسائلي ورسالتنا الأخيرة إلى السيد رئيس الجمهورية. لدينا صديق كان زميلاً سابقاً في الخدمة مع أحد العاملين في القصر ويبدو أنه من الذين يقابلون الرئيس دون كلفة وربما يكون أحد الذين يعرف منهم المسؤول أحياناً بعض المعلومات التي لا تأتيه من المسؤولين أو الأجهزة.

كان يطلب مني دائماً أن تكون مذكرتي من صفحة واحدة، وموجزة ووافية، فليس لدى الرئيس وقت ليقرأ صفحات ليصل إلى موضوع يمكن عرضه في سطور، كلامه صحيح، ولذلك كانت كل مذكراتي، بل مذكراتنا، تجد تجاوباً فورياً ولو بإحالتها إلى جهة الاختصاص التي دائماً ما تعجب كيف (وصلنا). الصديق هو (منير الصادق) —صديق (عصمت) وكيل القصر وزميله السابق في الشرطة.

**<u>وتحوير في نتائج امتحانات الطلبة: ياللهول:</u>**

عانت المدرسة، ومعها المدارس التي تسمى (أجنبية) أو تلك التي تتم الدراسة فيها باللغة الإنجليزية من حرب غير معلنة على طلبتها وطالباتها. إذ رأت جهة ما في الدولة ألا يتمتع خريجوها بالمستوى العلمي الذي تؤهلهم له قدراتهم فيتم (تحوير – وهي كلم مؤدبة) في نتائج الامتحان للحصول على الشهادة الثانوية المؤهلة للدخول للجامعات بحيث تكون أدنى أو أقل من نتائج رصفائهم من المدارس الثانوية الأخرى فيما عرف، زوراً، باسم (لجنة المعايير).

لجنة المعايير المشار إليها لجنة في وزارة التربية والتعليم ظلت من قديم الزمان تراقب نتائج التحصيل في مختلف علوم الشهادة. فإذا وجدت مثلاً أن امتحان مادة معينة كان (سهلاً) ترفع نسبة النجاح من ٥٠٪ مثلاً إلى ٦٠٪ بالنسبة لكل الطلبة من مختلف المدارس. وإذا كان (صعباً) تقوم بتخفيض النسبة إلى ٤٥٪ مثلاً. للجميع.

ولكن الذي حدث في حالة مدرستنا، والمدارس المماثلة، كان (استهدافاً) لطلبة هذه المدارس فقط بحيث ترفع نسبة النجاح لهم وبحيث لا يدخل كليات معينة إلا عدد محدود منهم أو لا يدخل على الإطلاق.

قيل في ذلك أن طلبة هذه المدارس يتمتعون ببيئة مدرسية مترفة: طلبة الفصل لا يزيد عددهم عن ٢٥ –٣٠ في حين يتكدس غيرهم ما بين ٥٠ – ٦٠ . ويتلقون تعليمهم باللغة الإنجليزية منذ الصغر في حين لا يبدأ الآخرون في تلقي مبادئ اللغة الإنجليزية إلا في مرحلة متأخرة من الأساس. يجلسون لامتحان خاص في اللغة العربية أو الدين الإسلامي على خلاف غيرهم.

لم نكن على علم بما كان يدور في الخفاء إذ إن امتحانات (الشهادة) كان يتلقاها (أستاذ، نعم أستاذ، معلم في إحدى الجامعات) ويجري عليها (تحويراً) يكون في صالح طلبة مدارس معينة ولصالح مدارس معينة على حساب طلبة وطالبات لا ذنب لهم إلا أن أولياء أمورهم قد أدخلوهم مدارس معينة.

وفي يوم، وبعد ظهور نتيجة امتحان الشهادة جاءنا أحد أولياء الأمور هو الدكتور عاصم زكي وطلب أن نتقدم باسمه إلى وزارة التربية والتعليم لكي تراجع (تصحيح) أوراق امتحان ابنته في كل العلوم لأنه (يشك) في النتيجة. قام مدير المدرسة الأستاذ أحمد إسماعيل النظيف إلى تنبيه الدكتور إلى أن مثل هذا الطلب له (عواقب) خطيرة على التلميذة وعليه وعلى المدرسة إذا لم يثبت. أكد له ولي الأمر أنه مستعد لكل العواقب لأنه يعلم ويعي ما يقول.

اتصلنا مدير المدرسة ومستشارها القانوني وشخصي بوزير التربية والتعليم الدكتور كبشور كوكو في ذلك الوقت وأحالنا سيادته إلى وكيل الوزارة المربي الفاضل السيد عبد الباسط عبد الماجد وبعد أن قام بالتحري بطريقته الخاصة بدا له أن هناك خيطاً من الحقيقة.

ثم ارتكب أحد منسوبي الوزارة (خطأ) بأن كتب لنا خطاباً بأن موضوعنا يقع تحت اختصاص (وزارة التعليم العالي) التي تقع الجامعات في اختصاصها وليس وزارة التربية والتعليم. كان الخطاب موقعاً نيابة عن الوكيل عبد الباسط عبد الماجد.

في ذلك الوقت كان الوكيل في مأمورية عمل في خارج السودان. بعدها طلبنا السيد الوكيل وأكد لنا أن هناك (تحوير) ظل يمارس خلال ثلاث سنوات في تمييز غير عادل في حق مدارس معينة وطلبتها وطالباتها بطريقة لا يقبلها سيادته (كمربي، وولي أمر ومسلم) وعندما ذكرنا له أننا بصدد رفع قضية أمام المحكمة المختصة ضد الوزارة وحكومة السودان أبلغنا بشجاعة المسلم والمربي أنه على استعداد ليدلي بشهادته.

غير أنه نصحنا أن نقابل الشخص (المسؤول عن قطاع التعليم في الحركة الإسلامية) في محاولة أخيرة لمعالجة هذا الأمر الخطير قبل المحاكم. الشخص هو العالم الجليل البروفيسور الدكتور إبراهيم أحمد عمر.

كان للقضية أن ترفع باسم طالب أو طالبة من المتضررين وليس باسم مدرسة كما نصحنا مولانا السيد أبيل الير المستشار القانوني لمدارس كمبوني والراهبات لأنه وفقاً للقانون الذي ينظم التعليم الخاص لوزير التربية والتعليم سلطة مطلقة دون مراجعة أو استئناف في اتخاذ أي إجراء يراه مقابل أية مدرسة بما في ذلك إلغاء الترخيص الممنوح لها أو قفلها ومصادرة ممتلكاتها وهو أمر مارسه وزير سابق للتربية والتعليم هو عبد الله محمد أحمد ضد مدرسة طه الروبي الخاصة.

عند مقابلتنا للبروفيسور إبراهيم أحمد عمر وجدناه حزيناً لممارسات بعض زملاء السياسة في أمر ضد صغار لا ذنب لهم في الدراسة في تلك المدارس وأخبرنا –بصدق –أن قضية كهذه حتى ولو لم تنجح من شأنها أن

تهز الثقة في التعليم الجامعي في السودان وأن وجود ثلاث دفعات هي الآن في المرحلة الجامعية وواحدة منها على وشك التخرج في العام سوف يكون محل شك ليس فقط محلياً أو إقليمياً بل وعالمياً.

تعهّد سيادته –وقد صدقناه –بأنه سوف يوقف هذه الممارسة المشينة ورجانا –وقد وعدناه –أن نوقف القضية ونقنع ولي الأمر الدكتور عاصم بأن يتوقف عن السير في الموضوع. كانت القضية سوف ترفع باسم (سميرة عمر عبدالعاطي ضد حكومة السودان ووزارة التربية بتهمة التزوير في نتائج امتحان الشهادة السودانية لثلاث سنوات متتالية).

وهو أمر أشار المربي الجليل عبدالباسط عبد الماجد في "أني لا أرضاه كمسلم أو مواطن من دولة المشروع الحضاري الإسلامي. كما لا أرضاه كولي أمر لابنتي (سارة) التي طالها وهي تحلم بالالتحاق بكلية العمارة والهندسة بجامعة الخرطوم العريقة فقذف بها التزوير إلى الهندسة المدنية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا".

وقد أنقذتها من الألم والدموع زيارة معتادة من صديق وفي هو المهندس المدني أحمد الطيب بابكر الذي جـــــاء يسأل عن نتيجة الامتحان فأبدى سروراً بالغاً أذهلها، بأنها سوف تلتحق بالهندسة المدنية وليس المعمار.

قال في منطق هادئ إن المهندس هو المهندس المدني. المعماري يرسم ويحلم ويزين المبنى ولكن لمن؟ للمهندس المدني الذي يحيل تلك الأحلام إلى واقع. المهندس الميكانيكي والكهربائي كلهم في خدمة المهندس المدني كذلك من يتبعهم من تخصصات في الأساسات والديكور والمجاري وهلمجرا.

أعاد البســـــمة إلى سارة وإلينا. وأنسانا جريمة المشروع الحضاري في حرق أكباد الصغار وكذلك الأمهات.

ولما كانت سارة آخر العنقود وقد دخلت الجامعة فقد قررت أن أخلد للراحة وأن أبتعد عن أي نشاط يجعلني أدخل في حراك مع المجتمع أو مع الدولة على وجه الخصوص.

انتبهت إلى مزرعة لي جنوب الخرطوم في ضاحية (سوبا) تنتج وتبيع العلف والبيض ونستقبل فيها الأهل والأصدقاء في المناسبات الاجتماعية. ثم وفقت في الحصول على عمل استشاري جعلني أزور (مصر) من وقت لآخر لإجراء فحوصات طبية وأخلد إلى راحة حقيقية.

**عمل (قومي) مع حكومة (غير قومية):**

جمعتني ظروف بأخ كريم من كوادر الجبهة الإسلامية تم اختياره ليتولى قيادة (الصندوق القومي لتنمية الجنوب) ألا وهو البروفيسور الأمين دفع الله. وبعد أن شرح لي أهداف الصندوق وزودني بالوثائق الخاصة به سألني يوماً إذا كنت أقبل العمل في مجلس إدارة الصندوق إذ إن (شيخ علي) طلب منه أن يتحسس رأيي وأنه، أي بروفيسور الأمين، أكد له أنني سأقبل لأن هذا (عمل قومي) وافقته وتم التعيين. ثم تم اختياري في الاجتماع الأول والوحـــــيد للمجلس عضواً في لجنة تسيير تعاون مدير الصندوق في غياب المجلس.

كان بروفيسور الأمين، ويقيني أنه حتى الآن، ما شاء الله طاقة خلاقة ونشاطاً لا يهدأ. يبتكر ويعمل في عدة أماكن ومشروعات جعلت الصندوق (منافساً) أثار غيرة وزارة المالية. وللأسف فإنه بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل أوقف نشاط الصـــــندوق في الجنوب وأعيدت تسميته بإضافة (المناطق التي امتدت إليها الحرب).

وكأنما كان يراد لي أن أختبر في عمل آخر يحمل صفة القومية باعتباره أحد آثار توقيع اتفاقية السلام الشامل ويحمل في نفس الوقت صفة الإقليمية.

ذلك العمل هو (هيئة تنمية غرب كردفان) التي أنشئت بعد أن قضت الاتفاقية بمحو أو تذويب ولاية غرب كردفان والتي تضم في شمالها (دار حمر) وفي جنوبهـــا (دار المسيريـــة بمـــا فيهـــا أبيي) وقد تم إضافة

الجزء الشمالي (دار حمر) إلى ولاية شمال كردفان وعاصمتها الأبيض والجزء الجنوبي إلى ولاية جنوب كردفان وعاصمتها كادوقلي.

رأت الحكومة أن (تعويض) مواطني ولاية غرب كردفان بشقيها بإنشاء هيئة تقوم خلال الفترة الانتقالية (أي عمرها ست سنوات) بنشاط تنموي خدمي في الصحة والتعليم والماء يغطي ما قصرت عنه الولاية المذابة. وضع رأس مال للهيئة يقال مرة أنه بالدينار ومرة بالجنيه (قبل إعادته للتداول) حسبما يكون الموقف الدعائي. (لم أفهم حتى الآن سبب تذويب الولاية).

طلب مني أن أكون رئيس مجلس الإدارة الذي كان من المفروض أن يكون أعضاؤه بالتساوي بين (حمر) و (المسيرية) وأن تقوم الهيئة مستصحبة (قانون الهيئات العامة) ولكن عند التنفيذ نشأت الهيئة بموجب (قرار جمهوري) يعتبر أدنى صفات التشريع وكان ثلثا أعضائها من (المسيرية) ولم يكن من (حمر) سوى الدكتور آدم بلوح الذي دافع عن ذلك بأن الرئيس من حمر.

وقد شرحت له بأن هذه هيئة عامة وليست شركة رئيس مجلسها يمثل (أسهم الأغلبية) وأنه عند (التصويت) سيكون هناك صوت واحد له هو مقابل أربعة من الطرف الآخر.

ولم يخض معي المعركة عندما ذهبت وشرحت الأمرين (القرار الجمهوري بدل القانون والمناصفة بين الجهتين) للواء الهادي عبد الله الذي كان يشغل منصب وزير رئاسة الجمهورية. ومع ذلك فقد كان للموضوعية التي قاد بها الهيئة مديرها التنفيذي المهندس خالد معروف أكبر الأثر في قسمة متوازية راعت ظروف المنطقتين في الاحتياجات العاجلة والمتوسطة المدى بأن أخذ موافقة مجلس الإدارة على اختيار لجنة من (خبراء من الجامعات والحياة العامة وبعض الوزارات) طافت المنطقتين ورصدت الاحتياجات وناقشت المسؤولين و (الفعاليات) كما يسمونها.

تقدمت بتقرير كان بلغة الوقت الحاضر (خارطة الطريق) تقبله مجلس الإدارة ووقف المهندس خالد بشجاعة أمام كل المحاولات للزج بمشروعات إضافية أو تقديم أسبقيات جهوية على أخرى.

ووقفت قدر المستطاع إلى جانبه خاصة عندما يأتي للهيئة بعض قيادات المسيرية يهددون بقطع الطريق، أو أنهم قد قطعوه فعلاً، أمام شركات البترول إذا لم توافق الهيئة وفوراً على كذا وكذا وأن (الرئيس ولدهم) وهم الذين حملوه إلى الخرطوم ليقود الثورة.

وفي أحد الأيام وأنا مسترخ بالقاهرة فاجأني التليفون. هذا القصر الجمهوري والسيد الرئيس عمر يود التحدث إليك.

السلام عليكم يا شيخنا. عندك شغل في مصر ولا في شهر عسل. شهر عسل يا ريس في العمر دا أصلي ضابط مظلات. تبادلنا الضحكات ثم قال البلد عايزاك في مهمة قومية بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية جلسنا نتفاكر في اختيار بعض الشخصيات لبعض المناصب القومية. اختلفنا في بعض الأسماء ولكنا اتفقنا وبالإجماع على اختيارك لمنصب رئيس مفوضية تخصيص الإيرادات المالية. دي مفاجأة يا ريس وأرجو إعطائي فرصة للتفكير لأني قررت البعد عن تولي أي منصب حكومي لأسباب تتعلق بحياتي الأسرية. دا منصب قومي وفيه إجماع الطرفين. ممكن نديك فرصة لغاية باكر عشان تعمل (الخيرة) لكن (خيرتنا) معاك بيضاء واعتبر نفسك معانا من باكر ونتوقع حضورك إلى الخرطوم خلال أيام.

بعد توقيع الاتفاقية حدثت لقاءات بين المهتمين بالشأن العام وكنت دائماً أقول إن واجب كل من لديه الصحة والمعرفة والخبرة أن يعمل مع حكومة الوحدة الوطنية. (حكومة المؤتمر الوطني والحركة الشعبية). لمساعدتها على تثبيت دعائم السلام وعلى تنفيذ بنود الاتفاقية. ويبدو أني (فرطت) في لساني كما يقولون.

كان ذلك في لندن على ما أذكر وقد استشارني د. منصور خالد في بعض بنود الاتفاقية الخاصة بقسمة الثروة. وقد اتفقنا وقتها على أن أهم مرفقين قوميين في جانب الثروة هما المفوضية وبنك السودان المركزي.

وقد أفصح لي في ذلك الوقت المبكر أن الدكتور صابر محمد حسن سيكون الشخصية المقبولة للحركة، فنياً وقومياً، في منصب المحافظ وقد أيدته في ذلك. ولكن لم يخطر على بالي أنه سيرشحني باسم الحركة لرئاسة المفوضية وكنا نستعرض أسماء أخرى.

حضرت إلى الخرطوم خلال أيام وعلمت أن الأخ الكريم السفير محيي الدين سالم وقد كان يشغل منصب مدير مكتب النائب الأول (ثم النائب) علي عثمان محمد طه أبلغ النائب برقم تليفوني في القاهرة والذي أقنع الرئيس بأنه إذا تم الاتصال والترشيح من جانبه هو سيكون أوقع وأكثر قبولاً لأني عانيت من عدة مضايقات من (الإنقاذ). وفور حضوري طلبني نائب الرئيس الأستاذ علي عثمان محمد طه وسلمني القرار الجمهوري بالتعيين في منصب رئيس مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية.

وهكذا عدت مرة أخرى وأصبحت (شخصاً عاماً) بالكامل بدلاً أن كنت على هامش العمل العام في صندوق تنمية الجنوب ثم في هيئة تنمية غرب كردفان.

ارتضت معظم بلاد العالم النظام الفيدرالي كأساس للحكم: بعضها بعد تفكير راشد والبعض بعد صراع فكري وأخرى بعد صراع سياسي وفي البلاد الفقيرة النامية غالباً بعد حروب دموية.

وقد ظلت كلمة (الفيدرالية) بغيضة في قاموس السودان واعتبرها الساسة رديفاً للانفصال. ويعتبر أول من نادى بحكم فيدرالي للسودان في الأربعينيات المهندس رجل الدين المرحوم محمود محمد طه ولم تجد الكلمة اهتمامها من رجال الحركة الوطنية كما لم يجعلها شعاراً يبشر به من حوله من الحواريين الدينيين.

ولما نادى بها إبراهيم بدري سكرتير الحزب الجمهوري الاشتراكي (حزب الإدارة الأهلية كما أطلق عليه) لم تجد تجاوباً حتى من أعضاء حزبه ربما لأنها لم تشرح لهم وربما لأنهم لم يتفهموها وقتها وماتت مع حزبه بتوقيع اتفاقية السودان بين بريطانيا ومصر في فبراير ١٩٥٣. ولما جهر بالفكرة السياسي من جنوب السودان السيد (بوث ديو) اعتبرت دعوة انفصالية زجت به في السجن زمناً.

غير أن الحديث ظل مفهوماً بأن المقصود هو نظام حكم فيدرالي يقتسم (السلطة) مع القيادات الحاكمة ولم يتعرض أحد إلى (اقتسام الثروة) كما أن تعبير (الفيدرالية المالية) لم يكن متداولاً أو حتى معلوماً.

وقد كان ينظر للفكرة بدرجة من الريبة حيث صنفت درجة من (الخيانة) الوطنية تندرج كلما علا الصوت حتى تصل إلى (الخيانة

العظمى) كما في حالة السيد/ بوث ديو وعندما اقترح قطب دارفور السيد أحمد إبراهيم دريج (زعيم المعارضة في آخر برلمان سوداني عام ١٩٨٩) أن تتبنى ثورة الإنقاذ الوطني النظام الفيدرالي لحكم السودان في مؤتمر الحوار السياسي الذي دعت له عام ١٩٩٠ مروا على الاقتراح مرور الكرام كما يقولون ولم يتبناه أحد. وظل الأمر بهذا المفهوم القاصر إلى أن جاءت اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥م وتحدثت بوضوح وتفصيل عن (اقتسام الثروة) إلى جانب (اقتسام السلطة). وتعتبر هاتان العبارتان هما أساس النظام الفيدرالي الصحيح وتعتبران الجناحان اللذان لا يطير الطائر بأحدهما دون الآخر.

ويقيني أن الصراع الذي كان دائماً حول (السلطة) سببه الأساسي هو الظلم في (اقتسام الثروة) ولن يقوم حكم راشد ترضى عنه الهوامش الفقيرة لأية دولة ما لم يعالج أمر اقتسام الثروة ولا تتم معالجة اقتسام الثروة إلا بوضع أسس قويمة ومعايير واضحة في آلية مقبولة لهذه القسمة.

لذلك فقد شبهت الحكم الفيدرالي بطائر له جناحان أحدهما السلطة والثاني الثروة. ولا يستطيع الطائر أن يحلق ما لم يكن له جناحان (سليمان) ولن يسلم الجناحان ما لم يشترك الهامش في اقتسام الثروة بنفس القدر الذي يشارك فيه في اقتسام السلطة.

وفي العادة فإن مواطني (الهامش) تستهويهم دائماً السلطة وقد فطن (المركز) لنقطة الضعف هذه فظل يمنيهم دائماً بمنحهم (سلطات) لإقامة أقاليم وولايات ومعتمديات ومحليات ويهنئونهم بأنهم قد تسلموا (السلطة) في مناطقهم

وعندما يفيقون من احتفالات استلام (السلطة) يجدون أنها سلطة بلا (موارد) فيفرضون على أهلهم شتى مسميات الضرائب مستنزفين ما في أيديهم وما خلفهم ثم تبدأ جولة البحث عن (الثروة).

وسكان الهامش يتمتعون دائماً بدرجة أقل من (الصبر) و (التحمل) ولا يعرفون لغة أهل المركز من عرائض المطالبات أو مواكب الاحتجاجات أو تنظيم الإضرابات أو وقفات الاعتصامات ولذا فإنه عندما يطفح الكيل يلجأون إلى العنف ويحملون السلاح. فتلقى عليهم كافة أنواع التهم والأوصاف: قطاع الطرق، التمرد. الخيانة، وتجهز بأموالهم التي حرموا منها التجريدات بل والطائرات لضربهم في محاولة لإسكات صوتهم.

وعندما يحدث الاستنزاف ويصحو المجتمع الدولي يتم الجلوس إليهم والتفاوض معهم بعد أن تسيل الدماء أنهاراً وتصبح الديار دماراً.

بعد أن تسلمت القرار الجمهوري بتكوين المفوضية وأعضائها واختصاصاتها توقعت أن يتم بي اتصال في اليوم التالي بتسليمي المكتب الخاص بالمفوضية وميزانية البداية لكي أبدأ في تنظيم كيفية العمل واختيار العاملين ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. فذهبت إلى القصر والتقيت بسكرتير رئاسة الجمهورية الذي وقع الخطاب الذي أرفق به القرار الجمهوري سائلاً عن معينات العمل فطلب مني أن أترك له رقم تليفوني الجوال وسوف يتصل بي.

بعد حوالي شهر اتصلت كتابة بالسيد إدريس محمد عبد القادر الشخص الذي وقع على الاتفاقية نيابة عن حكومة السودان ونقلت إليه موقفي وأن سكرتير الرئاسة الفريق عصمت لم يفعل شيئاً حتى الآن.

ذهبت بعدها وقابلت نائب رئيس الجمهورية وبعد أن استمع لي سلمته ورقة بها اعتبرته أساس البداية ذاكراً فيها أهمية تحديد العلاقة بين المفوضية والصندوق القومي لدعم الولايات. بعد ذلك جلست في داري انتظر تحركاً من أي جهة يجعلني أبدأ في مباشرة واجباتي.

بعد ٩٠ يوماً من تاريخ الإخطار بالتعيين رأيت أن الواجب يتطلب أن أتقدم بالاستقالة عن العمل. اختفى عني كل الذين شجعوني على قبولي المنصب وكل الذين تقدموا بالتهنئة وجلست غير مصدق.

في هذه الأثناء دعيت لحضور ندوة عن الموارد المالية للصندوق القومي لدعم الولايات وفي أثناء الفترات بين الجلسات سمعت الهمس والتساؤل عمن هذا الذي تم تعيينه لكي (يراقب) عملنا. ولم ألمس الترحيب ولا مجرد القبول إذ كنت (عنصراً) غير معروف وغير مقبول ولا أعتقد أن الذين تعايشوا مع بعضهم منذ سنوات الدراسة وبضع عشر سنوات في الحكم سيقبلون جسماً غريباً تزرعه وسطهم اتفاقية السلام الشامل دون حتى أن يكون عضوا في الحركة الشعبية الشريك الجديد.وفيما يلي صور الوثائق.

التاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠٠٥م

**السيد/ مدير المكتب التنفيذي رئاسة الجمهورية**

**حفظه الله ،،،،**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

القرار الجمهوري رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٥م،

تسلمت شاكراً القرار الجمهوري رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٥م المرسل بخطابكم رقم :ق ج/ت/ ١/ أ/ ٦/ ١/ ٢٦٨ بتاريخ ١٩ شوال ١٤٢٦هـ الموافق ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥م.

أرجو الإفادة بالجهة التي سوف تتولى تنفيذ القرار من حيث المقر الذي تباشر فيه المفوضية أعمالها وشروط خدمة رئيس وأعضاء المفوضية وغير ذلك من مستلزمات العمل.

والله الموفق ،،،

**إبراهيم منعم منصور**

**رئيس مفوضية**

**تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية**

بسم الله الرحمن الرحيم

**مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية والنقدية**

التاريخ: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٥م

**الأخ الكريم السيد/ إدريس محمد عبد القادر**

**وزير الدولة، رئاسة الجمهورية**

**الأخ الكريم السيد/ لوال دينق**

**وزير الدولة، وزارة المالية**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،**

لم تجتمع مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية والنقدية حتى الآن لأن بعض السادة الأعضاء من حكومة الجنوب لم يصلهم أخطار من رئاسة الجمهورية باختيارهم. كما أنه لم يخصص للمفوضية مقر ولم تخصص لها ميزانية لاستئجار مكتب وقد علمت يوم ٧/ ١٢/ ٢٠٠٥م من السيد الفريق عصمت مدير المكتب التنفيذي برئاسة الجمهورية أن هناك لجنة تدرس هذه الموضوعات. وسيخطرني متى انتهت من عملها. ولم يصلني خبر حتى الآن.

أما موضوع إخطار أعضاء المفوضية الذين يمثلون حكومة جنوب السودان فأرجو أن توجهوا الجهة المختصة ليتم علاجه على وجه السرعة.

أثناء اتصالاتي بالجهات الحكومية المختلفة ظهر لي أن هناك اختلافات واضحة في أمر اختصاصات المفوضية فالبعض يرى أن التخصيص (Allocation) مسؤولية وزارة المالية الاتحادية. وأن المفوضية تقوم بالمراقبة والمتابعة (Monitoring) مع حكومة الجنوب ومع الولايات. والبعض الآخر يرى أن التخصيص (Allocation) مسؤولية الصندوق القومي لدعم الولايات التابع لوزارة الحكم الاتحادي وأن المفوضيه تقوم

بأمر المراقبة والمتابعة. والجميع يتفقون أن المفوضية لا علاقة لها بالصندوق القومي للإيرادات من حيث مراقبة الأموال التي تدخل الصندوق أو تلك التي تجمع من بعض الجهات ولا تورد في الصندوق والذي يعتبر المصدر الرئيسي للأموال التي تخصص لحكومة الجنوب والولايات.

لذلك رأيت أن أتصل بكم لكي أعلم على وجه الدقة صلاحيات المفوضية من حيث: التخصيص ومن حيث المراقبة ومن أين تبدأ المراقبة. وذلك حرصاً مني على أن تبدأ المفوضية أعمالها بوضوح تام في الصلاحيات بدون تداخل أو تعارض مع أي من الجهات الحكومية.

والكم فائق التحية والتقدير ....

المخلص أخوكم،

إبراهيم منعم منصور

رئيس المفوضية

تليفون: ٠٩١٢٣٠٧٢٨٤

منزل: ٢٢٢١٩٢-٨٣

وصورة إلى:

* مدير مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

**مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية**

١٥ يناير ٢٠٠٦

**الأخ الكريم السيد/ إدريس محمد عبد القادر**

**وزير الدولة: رئاسة الجمهورية**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إلحاقاً لخطابي لسيادتكم وللأخ السيد لوال دينق بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥ أرفق لسيادتكم بناءً على اتفاق مع السيد لوال دينق:

أ- نسخة من مشروع الهيكل المقترح للمفوضية وقد أعده الأخ الكريم الوزير محمد عثمان مدير صندوق دعم الولايات عوناً من سيادتكم لنا غير أننا نلاحظ أن هيكل المرتبات على درجات الحكومة ضعيف للغاية لمثل هذا العمل. ونترك لكم المراجعة.

ب-نسخة من مقترح قمنا بإعداده خاص عن تقديرات لميزانية المفوضية لأغراض التسيير.

**يلاحظ أننا لم ندرج مقترحات بشأن:**

أ- وضع رئيس المفوضية ومخصصاته وأي امتيازات له.

ب-وضع الأعضاء الستة في المفوضية ومخصصاتهم وأي امتيازات أو مخصصات لهم.

ج-أي بدلات للسادة وزراء الولايات عند دعوتهم لاجتماع بالخرطوم من حيث السكن والترحيل والنثريات وذلك لاعتقادنا أن هناك نظاماً في الدولة يختص بهذه الفئات الثلاث أي رئيس المفوضية والأعضاء والوزراء.

لقد علمت من السيد لوال دينق أن لديكم اتصالات ببعض المانحين سوف تسرع بمقابلة متطلبات قيام المفوضية.

كما أننا في المفوضية ننتظر أن يصلنا بيان واضح بصلاحيات المفوضية من حيث السياسات والتخصيص. والمراقبة. ومن أين تبدأ المراقبة.

وكذلك العلاقة بالمجلس الوطني.

مع قبول فائق التقدير والشكر ...

**المخلص أخوكم،**

**إبراهيم منعم منصور**

**رئيس المفوضية**

ملحوظة: بما أنه ليس لدينا مقر يمكن الاتصال بي على الجوال رقم: ٠١٢٣٠٧٢٨٤/ ٩٠

أو المنزل ٢٢٢١٩٣/ ٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

١١/ ٢/ ٢٠٠٦م

المطلـــوب:

١ - التحديد الدقيق للصلاحيات من حيث يبدأ التخصيص وأين ينتهي. وأين تبدأ المراقبة وأين تنتهي.

٢ - تحديد وضع رئيس المفوضية في هيكل الدولة ومخصصاته.

٣- إنشاء وحدة حسابية: بانتداب مدير حسابات ومحاسب من ديوان الحسابات بوزارة المالية.

٤ - إقرار ميزانية للمفوضية: تشمل إيجار مكتب، ووسائل نقـل. معينـات العمـل. وضـع رئـيس وأعضاء المفوضية الستة. وضع وزراء مالية الولايات والأعضاء الأخرين.

٥- فتح حسابين للمفوضية: حساب بالعملة المحلية وتوضـع فيـه الميزانيـة. وحسابات بالعملة الأجنبية توضع فيه الأموال التي رصدت للمفوضـية من المانحين وتوجد الآن لدى جهات أخرى بالدولة.

٦- تحديد المدى الزمني الذي من المقرر أن تنتهي فيه هذه المسائل.

٧- تحديد الجهة التي يتم الاتصال بها: المكتب التنفيذي لرئاسة الجمهورية مكتـب نائب رئيس الجمهورية. وزير الدولة برئاسة الجمهورية.

المخلص أخوكم،

**إبراهيم منعم منصور**

**رئيس المفوضية**

**سلمت اليوم ١١/ ٢/ ٢٠٠٦**

**للسيد نائب الرئيس الذي سلمها للسيد محيي الدين سالم مدير مكتبه،،،**

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد رئيس الجمهورية**

**القرار الجمهوري رقم (٢٦٨) لسنة ٢٠٠٥م**

**بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥م**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كان بودي أن يكون لي لقاء مع سيادتكم لأشكركم صادق الشكر ليس فقط لاختياركم لي لقيادة مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية وإنما أيضاً على الطريقة الأخوية التي نقلتم لي بها أنتم شخصياً القرار. ولكي أقدم لسيادتكم تقريراً أولياً عن الذي تم بهذا الصدد. ولكن ظروفاً أقوى مني حالت دون ذلك.

كنت ولا أزال أعتقد أنه بعد توقيع اتفاقية السلام أصبح من (واجب) كل سوداني أن يعاون الدولة بقدر ما يستطيع للتنفيذ الفوري والجاد فيما يوكل إليه أو ما يستطيع أن يقدمه.

غير أنه تأكد لي بعد مرور ثلاثة أشهر كاملة أن هناك ما يحول أو من يحول دون مشاركة نفر معين من السودانيين في ذلك وأنا من بينهم. فقد ظلت يدي ممدودة للتعاون تسعين يوماً حتى كلت.

لقد اتصلت خلال الثلاثة أشهر السابقة بالدولة ثلاث مرات والتقيت عدداً من المسؤولين ولم يصلني حتى اليوم ما يوضح:

- وضع رئيس المفوضية في هيكل الدولة.
- رغم أني تحللت بمجرد تعييني من مصادر الرزق التي تتعارض نصاً أو روحاً مع الوظيفة العامة مهما كان مركزها لم يصلني ما يوضح مخصصات التعين.
- وبالتالي لم استلم أي راتب أو مكافأة حتى اليوم.
- لم يتم اختيار مكتب للمفوضية.

- لم يتم إقرار ميزانية تقدمت بمقترحات لها. وبالتالي لم يفتح حساب باسم المفوضية ولم تحصل على أثاث أو معينات مكتبية للعمل أو تعيين سكرتارية وإدارة محاسبية. إذ إن وضع رئيس المفوضية نفسه غير معلوم.
- لم تحدد مخصصات لأعضاء المفوضية الستة.
- لم تخصص سيارة لرئيس المفوضية.
- وأهم من ذلك طلبت تحديد اختصاصات المفوضية ما بين التخصيص والمراقبة وما بين وزارة المالية وصندوق دعم الولايات بالدقة التي لا تجعلها في نزاع أو تعارض مع أي جهة في الدولة.

**سيدي الرئيس:**

في تقديري أنه مهما كانت المشاغل فإن ثلاثة أشهر مدة كافية لتحديد ولو لواحدة على الأقل من التي تقدم ذكرها. خاصة الأخيرة وخاصة أن أمر المفوضية معلوم رسمياً للدولة منذ ٩ يناير ٢٠٠٥م.

لقد تأكد لي أني شخص غير مقبول في أروقة الدولة وأن مصلحة البلاد تقتضي أن أتنحى لكي يكون في مكاني شخص مقبول للأجهزة التنفيذية حتى يسود الانسجام. الذي هو ضرورة لتنفيذ بنود الاتفاقية. بما فيها عمل المفوضية ولا أريد أن أضع نفسي في خيار مع معاونيكم ولا أن تشغلوا بالكم بي عن مهامكم.

وعليه ألتمس من سيادتكم قبول استقالتي من رئاسة المفوضية حتى لا تضيع على البلاد أشهر أخرى في تنفيذ القرار ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٥م ولسيادتكم ولمؤسسة الرئاسة كل الشكر والتقدير على اختياري ولكم الدعاء مني لله بالتوفيق.

**المخلص إبراهيم منعم منصور**

ص ب ٨٧٩......... ٢٠ فبراير ٢٠٠٦م

تقديم استقالة كان أمراً صادماً للجميع إذ لم يحدث أن تم من قبل. أول من صدم نائب رئيس الجمهورية ومحيي الدين سالم من أهلي ومدير مكتبه والصديق فؤاد أحمد مكي الذي كان أكثر الناس سعادةً بقبولي المنصب. وكما علمت فقد انتشر الموظفون ما بين مكتب الرئيس ومكاتب قسم المفوضيات لجمع النسخ وتمزيقها واعتبار الأمر كأن لم يكن بالرغم مني فقد تفشى الخبر كما شدا عبدالكريم الكابلي لأن هناك نسخاً حامت خارج القصر للأعضاء الذين يمثلون الحكومة في الخرطوم وفي جوبا.

في صباح نفس اليوم حضر علي حامد (المدير المالي لقسم المفوضيات) ومعه سيارة فصرفته وذكّرته بأن يقرأ كل محتويات الاستقالة وعاد بالسيارة. بدأ التعليق على الاستقالة الأستاذ محجوب محمد صالح في جريدة الأيام.

انضمت شخصيات قومية فتبرع السيد محمد إدريس محمود (الشهير باسم محمد إدريس دبابا) بتوفير المكتب. علق من على البعد بالقاهرة الأستاذ فاروق أبوعيسى بأنه يتوقع الاستقالة لأنه، كما قال. ناس الجبهة لا يقبلونني. ثم جاء من يخبرني أن (الرئيس عمر) قرر أن يخصص لي مكتباً في قاعة الصداقة إلى أن يتم إعداد مكتب.

أخيراً طلبني النائب علي عثمان وطمأنني بأن (التأخير) سببه عدم تعيين اثنين من أعضاء المفوضية من الوزراء في الولايات. اثنان من ٢٥؟ وطلب مني أن أستعد للانضمام إلى المتفاوضين في (أبوجا) عاصمة نيجيريا بناء على طلب الوفد السوداني ووفدي الحركتين (عبدالواحد ومني) والاتحاد الإفريقي راعي المفوضيات ويمكنني بعد الفراغ من (أبوجا) التوجه إلى لندن لإجراء الفحوصات الطبية الدورية كما علم من محيي الدين سالم والعودة لاستلام مهام العمل.

وفي (أبوجا) طلب مني إلقاء محاضرة عن (المفوضية) ودورها كما أراه. وقد لقيت المحاضرة ترحيباً وقبولاً من الجانب الحكومي وجانب الحركتين (كانتا اثنتين حتى ذلك الوقت) وعلمت في اليوم التالي أن معظم ما قلت تم قبوله كجزء من اتفاقية قسمة الثروة وتم تجاوز (الملف) نهائياً: أي حصل كما يقولون

Break Through ويقيت ملفات الأمن والسياسة. المحاضرة سجلها الجانب الحكومي وعلمت عندما قدمت تقريري بعد العودة أن (المجلس القيادي) قد أثنى على الحدث. كما أن الحركتين كانتا سعيدتين وظهرتا لأول مرة في التليفزيون القومي وظهرّنا في الصورة مبتسمين وشددنَا على أيدي بعضنا.

أقامت حكومة الإنقاذ جهازين منذ عام ١٩٩٦م تستبق بهما رؤية لاقتسام الثروة ووضعت لهما الأسس التي رأتها. أولهما ما سمي المجلس الأعلى للموارد وثانيهما الصندوق القومي لدعم الولايات. وكلاهما تقع سلطته تحت النائب الأول لرئيس الجمهورية (على عثمان محمد طه) قبل أن يصبح نائب رئيس الجمهورية بعد أن تولى الراحل جون قرنق منصب النائب الأول بعد اتفاقية السلام الشامل ومن بعده سلفاكير ميارديت وفي كلا الحالتين فإن دور الهامش ممثلاً في (وزراء المالية) لولايات السودان الخمس والعشرين في مناقشة واقتراح نصيب الولايات من إيرادات الدولة معدوم تماماً.

النائب الأول ثم نائب الرئيس يترأس مجلس (أمناء) الجهازين وبوجوده واقتراح النصيب بوجود ولاة الولايات لا يكون هناك صوت (للوزراء) ثم يودع (نصيب) الولايات لدى الصندوق القومي لدعم الولايات ووضعت معايير (هلامية) يصعب في بعضها ويستحيل في البعض الآخر حسابها (كمياً).

ويترك بعد ذلك لوزارة المالية الاتحادية أن تدفع للصندوق ويقوم الصندوق دون تحديد جدول (زمني) أو مقدار (كمي) بالتعامل مع الولايات بطريقة أجمع الوزراء فيما بعد وبعد قيام المفوضية أنها كانت طريقة (انتقائية) قصد به استمالة بعض الولاة والاحتفاظ بولاء البعض و (تأديب) آخرين.

وقد أكد لي الراحل الدكتور مجذوب الخليفة أنه كان والياً على ولاية الخرطوم زهاء الخمس سنوات لم يعرف في أي وقت كم نصيب ولايته ولا متى يدفع خلال العام المالي وأنه كان إذا وقف أمامه وزير ماليته مستنجداً بعد أن تقفل أمامه السبل يذهب إلى النائب ويستدعي مدير صندوق دعم الولايات (وينتزع منه "خمشة" كما عبر عنها ثم يعود لإسعاف الوزير).

**كيفية عمل المفوضية كما فصلتها اتفاقية السلام الشامل ثم اتفاقية سلام دارفور:**

في مفاوضات اقتسام الثروة في (نيفاشا) كان الوسطاء الرئيسيون (ممثلو دول الإيقاد وشركاؤهم وأصدقاؤهم: الولايات المتحدة -النرويج -هولندا وإيطاليا) ومعهم ممثلو الحركة الشعبية على علم ووعي بالمشكلة ولذلك وضعوا الأسس لقيام مفوضية كإحدى آليات اقتسام الثروة تحت مسمى مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية وقد كانوا حريصين على تعريف (الإيرادات المالية) وعلى عملية (التخصيص) وكيف تتم وبواسطة من، ثم (المراقبة).

أما الإيرادات المالية فقد عرفت بأنها (جميع دخل الدولة من كافة المصادر) ما عدا البترول والمعادن اللذين خصصت لهما مفوضية خاصة، هذه الإيرادات يفتح لها (حساب خاص يسمى الحساب القومي للإيرادات) في بنك السودان المركزي مستقلاً عن حساب (حكومة السودان -وزارة المالية الاتحادية) ولا يسحب منه إلا بتوقيع مشترك بين وزارة المالية والمفوضية.

تقوم المفوضية بوضع (معايير) عامة لاقتسام الإيرادات بين وزارة المالية الاتحادية، وعموم ولايات السودان بما فيها الولايات الجنوبية وتسترشد المفوضية في وضع المعايير بعدد من المستشارين والخبراء يمثلون كما ورد في الاتفاقيات أساتذة الجامعات واقتصاديين وماليين وقانونيين وعلماء اجتماع وممثلين للقطاع الخاص.

كما يراعى بقدر الإمكان التمثيل الجغرافي للسودان: يسترشد الخبراء في هذا الصدد بالمعايير المتعارفة في واجبات الحكومات الاتحادية الفيدرالية مع اعتبار خاص للظروف المحلية للسودان. وبالمثل يضع الخبراء مقترحات لقسمة نصيب الولايات فيما بينها على أن تكون (قابلة للحساب) مثل مساحة الولاية، عدد السكان، التعليم ( بمقياس عدد الطلبة والمدارس) والصحة (بعدد المستشفيات والأسرة) وأضيف معيار بعد أو قرب الولاية من الميناء البحري الوحيد بورتسودان.

مقترحات الخبراء تقدم إلى (المفوضية) والمفوضية تتكون من (٣١) عضواً، ورئيس (٢٥) عضواً هم وزراء المالية في الولايات الخمسة وعشرين. و (٣) أعضاء يمثلون حكومة الخرطوم و (٣) أعضاء يمثلون حكومة الجنوب ورئيس مستقل المجموع ٣٢.

يتناقش الوزراء والأعضاء الآخرون الستة (بدون وجود الولاة. أو نائب رئيس الجمهورية) وفي حرية تامة ثم يحمل رئيس المفوضية ومعه الأمين العام المقترحات ويجتمعان مع وزير المالية ومعاونيه.

وقد وضع رئيس المفوضية أمام وزير المالية أساسين للنقاش هما: أن المفوضية لا تسعى لإضعاف مركز وزارة المالية في بلد فيدرالي به مشكلات في الهامش لأن وجود وزارة مالية ضعيفة من شأنه تشجيع (الهوامش) على مطالبات (انفصالية) كما وأن المفوضية في نفس الوقت تسعى لكي يحصل (الهامش) على نصيب عادل في ظروف الإيرادات القومية ومسؤوليات الدولة ويتوقع أن تتجاوب معه وزارة المالية.

وبما أن وزارة المالية الاتحادية يهمها أيضاً أن تعرف أنصبة الولايات المختلفة التي وافق عليها الوزراء أنفسهم وفقاً للمعايير التي ارتضوها بناء على تقرير الخبراء فإن المفوضية تضع أمام الوزير جدول استحقاقات كل ولاية.

وفي أول لقاء مع وزير المالية الاتحادي الزبير أحمد الحسن استغرق (النقاش) أقل من ساعة توافق بعدها الجانبان على نصيب وزارة المالية الاتحادية ونصيب الولايات الشمالية ونصيب ولايات الجنوب على النحو التالي: ٥٣٪ للحكومة الاتحادية و ٢٨٪ للولايات الشمالية و ١٩٪ للولايات الجنوبية (زائداً نصيب الولايات الجنوبية من البترول من المفوضية المختصة) أما الولايات الشمالية التي يكتشف فيها بترول أو معادن فيخصص لها ٢٪ من دخل البترول أو المعادن بالإضافة إلى نصيبها من المفوضية.

كان الاعتقاد الذي ساد في أوساط الحكومة أن هناك اختلافات حادة بين المفوضية ووزارة المالية وأن المفوضية سوف تعرقل بهذا الخلاف عرض ميزانية ٢٠٠٧م على المجلس الوطني ويكون هناك إشكال

دستوري يضاف إلى الطعن الدستوري الذي أثاره عضو المجلس الوطني علي محمود حسنين بأن ميزانية ٢٠٠٦م كل إجراءاتها غير دستورية لأنه لم تصاحبها توصيات قسمة الإيرادات من المفوضية مما جعل رئيس المجلس أحمد إبراهيم الطاهر يأمره بالجلوس ويتجاهل حديثه.

وعندما علم نائب رئيس الجمهورية باتفاقي مع وزير المالية الزبير أحمد الحسن لم تسعه الفرحة ودعينا لمقابلة الرئيس الذي سأل باستغراب: طيب المشكلة كانت شنو؟ كان ردي أن هناك من أشاع الأمر وأن المشكلة كلها عدم تواصل Lack of Communication وعندما جلسنا مع بعض انتهى الاتفاق في أقل من ساعة.

بعدها دعاني الرئيس لحضور جلسة الميزانية بمجلس الوزراء والتي كانت تنتظر دخوله. قرب نهاية الجلسة وبعد أن قال الوزراء تعليقاتهم طلب مني الرئيس أن أتحدث إذا كان لي تعليق. وافقت في حديثي على ما قاله محافظ بنك السودان د. صابر محمد حسن في أن بضع وزارات استحوذت على جل الميزانية واقترح تكوين لجنة من بعض الوزراء لمعاونة وزير المالية حتى لا تحدث مشكلات في التطبيق.

كانت موافقتي على اقتراح د. صابر مبنية على أساس أن هذه أول ميزانية قابلتني ليس فيها (احتياطي) مما يعرضها إذا قابلت Any Act of God (أي حوادث غير مرئية) إلى التعثر وبما أن هناك ٣ – ٤ وزارات هي الأكبر في جانب الاتفاق (الكل يعلم وإن لم يفصح أنهاء السدود والقوات المسلحة والأمن) فإن اقتراح اللجنة الذي نادى به المحافظ معقول. غير أنه ما كان لما حدث أن يحدث في استحواذ وزارة السدود على كل احتياجات التنمية لو أن وزارة التخطيط لم يتم حلها.

نالتني السهام من جهتين فوزير المالية رفض بالصوت العالي اقتراح اللجنة وأنه يتحمل مسؤوليته أما الصوت الأعلى وبكل انفعال كان من جانب الرئيس رافضاً مجرد الحديث عن وزارة التخطيط وأن الإنقاذ لن تعود للوراء وتتبع السياسات (القابضة) التي كانت تتبعها (مايو) ولكن بعد أقل من ثلاثة شهور دعا مجلس الوزراء لاجتماع عاجل للموافقة على اقتراح بزيادة فئة (القيمة المضافة) لأن الميزانية

(تعثّرت) بالفعل. لم أذهب للاجتماع لأن المفوضية ليست جزءاً من الجهاز التنفيذي وإنما حضرت الاجتماع الأول إكراماً لدعوة الرئيس.

وبعد أكثر من خمس سنوات اعترف رئيس جهاز الأمن والمخابرات المهندس صلاح قوش أن (سد مروي) تكاليفه التي زادت عن الثلاثة مليارات دولار لم يكن (أسبقية قومية) لأنه لم تكن هناك وزارة تخطيط.

وقد أعدت المفوضية جدولين: أحدهما يعكس أنصبة الولايات وفقاً لميزانية الدولة لعام ٢٠٠٦م. والآخر يمثل الزيادة في أنصبة الولايات إذا ما قبلت مقترحات المفوضية لميزانية عام ٢٠٠٧م.

وقد ظهر عن جدول الزيادات تطبيق المعايير المذكورة مما قفز بنصيب بعض الولايات إلى درجة ملحوظة من مبلغ الزيادة التي تمثل ١٦,٧٪ من العام السابق مقارناً بنسبة نمو في الميزانية الاتحادية تمثل ٦,٧٪ فكان وضع الولايات في عام ٢٠٠٧م. يمثل زيادة صافية قدرها ١٠٪ مما كانت لتحصل عليها في غياب المفوضية.

هذا بالإضافة إلى موافقة وزارة المالية أن تتولى من نصيبها الإنفاق على: مؤسسات التعليم العالي التي أنشئت بقرارات اتحادية (رئاسية تنفيذاً لثورة التعليم العالي) في الولايات وكذلك المستشفيات التعليمية والمتطلبات الإضافية الخاصة بالأمن القومي في بعض الولايات. وكلها (التزامات) اتحادية قامت بقرارات اتحادية رئاسية.

وقد رأينا بعد الاستعانة بخبراء أجانب من دول فيدرالية (نيجيريا - جنوب إفريقيا والولايات المتحدة) أن نسعى في ميزانية عام ٢٠٠٨م. لرفع نصيب الولايات الشمالية إلى ما يقارب ٥٠٪ بعد مرور سنوات على اتفاقية السلام الشامل وانخفاض الصرف على مستحقات ما بعد الحرب.

كيف تصل الأنصبة إلى الولايات؟ كان الوضع في الماضي أن تدفع وزارة المالية نصيب كل ولاية إلى الصندوق القومي لدعم الولايات. غير أنه بقيام المفوضية فقد تم اتفاق مكتوب بين وزارة المالية الاتحادية وبين المفوضية أن تقوم الوزارة بعد إقرار مؤسسة الرئاسة (الرئيس ونائبيه) والهيئة التشريعية القومية (مجلس الولايات والمجلس الوطني) لمقترحات المفوضية وصدور قانون الميزانية بها أن تقوم الوزارة بالدفع رأسا لكل ولاية وفقا للجدول على فترتين كل شهر يوم ١٤ يوم ٢٨.

وتقرر في اتفاق مكتوب أن تسحب وزارة المالية كل شهر أو كل يوم نصيبها من (الحساب الخاص –الحساب القومي للإيرادات) وأن تلتزم بالتحويل لكل ولاية في المواعيد وفقاً لتوجيهات المفوضية. وبما أن المفوضية ليست (جهة تنفيذية) فإنها لا تحتفظ بأموال الولايات لتقوم بعملية التحويل وإنما تقوم بذلك وزارة المالية الاتحادية كجهة تنفيذية حسب قانون الميزانية.

وهكذا أصبح، لأول مرة في التاريخ، وقد استفزت هذه العبارة كل من نائب الرئيس علي عثمان ومدير صندوق دعم الولايات وقتها الدكتور محمد عثمان. أصبح لأول مرة في التاريخ ووفقاً لاتفاقية السلام الشامل واتفاقية سلام دارفور واتفاقية شرق السودان: أصبح:

- يجلس وزراء المالية (بدون الولاة) مع ممثلي الحكومتين الستة ورئيس المفوضية ليقترحوا بناء على توصيات فريق الخبراء نصيب الحكومة الاتحادية ونصيب الولايات وبالطبع في غياب نائب رئيس الجمهورية.
- ويقرر الوزراء فيما بينهم المعايير التي يتقاسمون بموجبها نصيب الولايات ويتفقون في تجرد وطني ما يؤول لكل ولاية حسب ظروفها.
- نصيب وزارة المالية الاتحادية بعد صدور قانون الميزانية محكوم بالنسبة المحددة لها ولا يسحب من الحساب القومي للإيرادات أكثر منه.

- على وزارة المالية الاتحادية التحويل وفقاً للقانون إلى الولايات في المواعيد المحددة وبالنسب المقررة في الجدول الذي أعدته المفوضية وصدر به قانون الميزانية.
- أمام كل ولاية جدول باستحقاقاتها من يناير إلى ديسمبر يجعلها في وضع تستطيع فيه أن تدبر ميزانيتها على بصيرة وأن تدير السيولة التي تأتيها من المركز ومن مصادرها المحلية.
- على وزارة لمالية الاتحادية أن تجتمع دورياً مع المفوضية لمراجعة الموقف. أصبح وضع الصندوق القومي لدعم الولايات خارج هذه المعادلة بنص القانون وفقد مورداً للمال هو نصيب الولايات وما يتبقى لديه مما يرى تحويله إليها دون التقيد بمواعيد وبأرقام كما اعترف والي الخرطوم الدكتور مجذوب الخليفة. ولكن في الواقع فإن الذي كان خارج (المعادلة) هو (نائب رئيس الجمهورية) إذ لم يكن الصندوق سوى الآلية التي يستخدمها في أمر أموال الولايات.
- وفي الوضع الدستوري والقانوني لم يعد لنائب رئيس الجمهورية علي عثمان وضع حتى بالنسبة لصندوق دعم الولايات لأنه (قانوناً) يتبع (النائب الأول) لرئيس الجمهورية جون قرنق ومن بعد سلفاكير.

إقترح بعض الخبراء وبعض وزراء المالية أن تقوم المفوضية باقتراح بإلغاء صندوق دعم الولايات. وقد قاومت بشدة هذا الاقتراح موضحاً أن الصندوق وجد قبل المفوضية وظل قائماً بعدها بموافقة أطراف الاتفاقيات في نيفاشا وأبوجا وأسمرا. وما دام لم تقم اتفاقية بالإشارة إليه أو إلغائه فليس لنا الحق في هذا المقترح خاصة وأن إنشاء وإلغاء مؤسسات الدولة ليس من اختصاصنا.

وافق الخبراء وغالبية الوزراء على مضض. ومع ذلك ذهب أحد (الخبراء) ونقل إلى نائب الرئيس علي عثمان وإلى مدير الصندوق أن رئيس المفوضية يريد إلغاء الصندوق وقد أكدت ما ذكرته هنا لسيادته عندما قال

لي ذلك معاتباً أو مغاضباً كل الـذي كنـت أسـعى لـه تحديـد الاختصاصـات بـين وزارة الماليـة والمفوضـية والصندوق، وليس الإلغاء. وبصدور قانون الميزانية تحددت الاختصاصات.

ولكـن الفرحـة لا تدوم ولـم تـدم. سواء بالنسبة لنا في المفوضية أو للولايـات، كنـا بعـد صـدور قانــون الميزانية، قد خططنا للقيام بسلسلة محاضرات ولقاءات للتعريف بالفيدرالية الماليـة وخلقنـا علاقـة مميزة مع اتحاد الدول الفيدرالية ومقره في كندا وطلبنا منه المساعدة في تكوين (مكتبـة علميـة) عـن الفيدراليـة والفيدرالية المالية على وجه الخصوص.

وزارنا خبراء من الاتحاد، وبتمويل من البنك الدولي، بنص اتفاقية نيفاشا، لدراسة أوضاع المفوضية وعلاقتها مع أجهزة الدولة الاتحادية والولايات. ووضع برامج للتدريب على مسـتوى المفوضـية ومسـتوى الولايات ثم الطواف على الولايات للتفاكر في معايير قسمة الثروة مع المركـز وفـيما بـين الولايـات ودراسـة ظروف بعض الولايات قليلة الموارد لمساعدتها في خلق مصادر جديدة أو تطوير مصـادر موجـودة للـدخل و.... و.... وفجأة أتانا من بعض الولايات أنهم في منتصف فبراير لم تصلهم قسمة يناير أو فبراير.

جاءنا وزراء، خائفون في أنهم علموا بطرقهم الخاصة أن وزارة المالية الاتحادية لم تقم بتحويل أموال الولايات إليها (وربما) إلى الصندوق القومي لدعم الولايات.

كنت على موعد مع (مفوضـية التقيـيم) Evaluation & Assessment Commission لتقـديم تقرير بناء على طلبها عن سير عمل المفوضية ولسوء الحظ أو لحسن الحـظ كـان رئـيس الـدورة هـو القـائم بالأعمال الأمريكي.

وقد سردت في تقرير واضح كل الخطوات التي تمت وختمته بأني علمت أن وزارة المالية الاتحاديـة لم تقم بتحويل أموال الولايات إليها وبذلك تكون قد (خرقت) قانون الميزانية التي طالما نبهت أجهـزة الدولـة أنها لن تصفح عمن يقوم بذلك.

لم أذكر الصندوق القومي لدعم الولايات لأن من أبلغوني بعدم وصول المستحقات إليه ذكروا أنه (ربما) تكون المالية قد حولت إليه.

كان من ضمن الحضور ممثلاً للدولة محمد مختار (نائب إدريس عبد القادر) ومعه مندوب من المالية لم يحضرني اسمه. ولم يفصحا لي –لا قبل التقرير ولا بعده –بالجهة التي تم إليها التحويل.

قامت الدنيا في القصر واعتبروا أني، بحكم أن القائم بالأعمال الأمريكي كان رئيس الجلسة، قد (اشتكيتهم) للسفارة الأمريكية وبعد أيام زارنا في المفوضية كل من وزير المالية الاتحادية الزبير ووزير الدولة البروفيسور أحمد المجذوب وذكرا أن المالية تلقت تعليمات (شفوية) من نائب رئيس الجمهورية علي عثمان بتحويل أنصبة الولايات إلى الصندوق القومي وأنهما كانا يعتقدان أن الأمر قد تم بالتنسيق مع المفوضية.

أكدنا لهما، إبراهيم الدليل الأمين العام للمفوضية وشخصي أن أحداً لم يخبرنا أو يستشيرنا وأنه إذا حدث ذلك سوف لا نقبل لأنه يمثل خرقاً لقانون الميزانية لا نملك نحن ولا غيرنا أن يقوم بتعديله إلا الهيئة التشريعية وبموافقة الرئيس –وباقتراح من كل من المفوضية والمالية كنا آخر من يعلم في حين أن القائم بالأعمال الأمريكي وبعض ممثلي دول الإيقاد ورئيس مفوضية التقييم كانوا جميعاً على علم بذلك من (خبارات الخرطوم Khartoum Gossip)

**.... وما لم أتوقعه من نائب الرئيس علي عثمان:**

بعد أيام طلبني نائب الرئيس في مكتبه بمجلس الوزراء (وليس في مكتبه بالقصر حيث مدير مكتبه من أقاربي الأقربين) في الساعة الواحدة إلا ربعاً وقفت سيارتي أمام البوابة وأخبرني مسؤول الاستقبال أن اسمي (ليس في البرنامج). أكدت له، كما أكد له سائق السيارة من أنا وأن موعدي الساعة الواحدة ولكنه رفض بعد أن أجرى اتصالاً مرتين بجهاز يحمله في يده. عدت أدراجي متعجباً.

وبعد يومين تحدد موعد آخر ولكن في القصر وأدخلت مع وزير المالية الزبير. وقبل أن نجلس بادرني النائب الأول بانفعال وهو يلوح بجدول تقسيم أنصبة الولايات: الجدول دا عملتو كيف؟ عملتو كيف؟ قلت بكل برود: بالـCalculator أي بالآلة الحاسبة. ثم التقط الزبير الحديث ليخفف من حرارة الانفعال بأن هذا الجدول هو نتيجة معايير التقرير الذي رفعته المفوضية لمؤسسة الرئاسة والتي بعد أن وافقت عليها ضمن التقرير أرسلته إلى الهيئة القومية التشريعية وتم إقرارها وصدر كجزء من وثائق قانون الميزانية وقد تم إعداد الجدول بالآلة الحاسبة وفق المعايير التي شملها التقرير.

يظهر سيادتك لم تطلع عليه وسط أوراق الميزانية الكثيرة. ودرءاً للحرج أخبرت سيادته أننا اتبعنا الإجراءات المعتادة فأرسلنا أصل التقرير إلى السيد رئيس الجمهورية ونسخة أولى إلى السيد النائب الأول ونسخة ثانية إلى سيادتك ونسخة إضافية لكي تصحب خطاب الميزانية عند تقديمها للهيئة التشريعية القومية. وإننا بمجرد الموافقة على المعايير المقدمة وصدور قانون الميزانية قمنا فقط بتطبيق المعايير التي أفرزت الأرقام التي بالجدول عن طريق الآلة الحاسبة.

طيب أنا عندي تعديل في رقم واحدة من الولايات. لا مانع فقط سوف أعرضه على الوزراء ولو بالتمرير وتعالج الزيادة من الاحتياطي البالغ ١٠٪ الذي اتفقنا مع وزارة المالية على حجزه ليعاد توزيعه بعد مقابلة أية معالجات خلال العام حوالي نوفمبر / ديسمبر في نهاية العام.

قال: لو كنت حضرت الاجتماع الذي دعوتك له في مجلس الوزراء لوفرت علينا هذا الكلام. حضرت، ومنعت من الدخول. وتم تحقيق مع موظف الاستقبال الذي دفع بأنه تلقى معلومات بأن موعدي الساعة العاشرة وليس الواحدة ويمكنك التأكد من مدير المكتب في مجلس الوزراء. كما دخلنا مع السيد الزبير خرجنا دون أن يسمح لنا بالجلوس.

كان الاعتقاد أنني شخصياً، بسبب ما ذكرت من وشاية، ضد استمرار وجود الصندوق القومي لدعم الولايات. وقد قلت للنائب قبل أن أغادر المكتب أننا قلنا رأينا في تساؤل استفهامي عن جدوى

استمرار الصندوق ولكن بعد أن وضح رغبة الحكومة فيه تقبلنا القرار وضربت له مثلاً حتى يرسخ رأينا في ذهنه هو أننا مثل شخص طلب منه أن يبدي رأيه في زواج أخيه من فتاة معينة، بعضهم قال إنها قصيرة، وآخر قال إنها قبيحة ورأي ثالث إنها شديدة سواد البشرة ولكن عندما أصر الأخ على الزواج وتم عقد القران أصبحت (وليتنا وزوجة أخينا) نتقبلها ما ظل هو يتقبلها. أطرق كعادته ولم يفصح.

تقدمت للقصر بميزانية تسيير للمفوضية إذ إن اتفاقية السلام الشامل ألقت مسؤولية تمويل عمل المفوضية على (الحكومة الوطنية والمجتمع الدولي) وقد تكفل البنك الدولي بمقابلة المصروفات الرأسمالية لشراء الأثاث والمعينات المكتبية: كمبيوترات وآلات النسخ والتصوير وسيارة دفع رباعي للمأموريات خارج الخرطوم.

وقد شملت ميزانية التسيير الحد الأدنى من الموظفين الفنيين والذين راعينا، مع السيد المدير الفني والأمين العام إبراهيم الصديق الدليل، أن يكونوا على درجة عالية من الكفاءة ويمثلون أركان السودان الأربعة ليكون أي واحد منهم إذا لزم الأمر مرجعاً للحد الأدنى للمعلومات عن منطقته.

كان هناك إبراهيم محمد سليمان نائب الأمين العام من دارفور، وجيمس أنشنيتو من الجنوب، وأحمد محمد أبو آمنة من الشرق، وعيسى عبد المنعم من جبال النوبة، وحافظ غانم محمد جبر من الشمالية، وعوض الكريم خليفة من الجزيرة (مديرا مالياً)، وعبد الهادي مفرح من كردفان (مستشاراً قانونياً). قد راعينا التقسيم الإقليمي حتى في العاملين من سائقي السيارات وعمال الكهرباء والصرف الصحي والصيانة.

وبالمثل فإن الاتفاقية وما بعدها اتفاقية أبوجا عن دارفور واتفاقية سلام الشرق أمّنت وجود فريق من الخبراء يمثلون على الأقل تخصصات خمسة في العلوم السياسية والمالية والاقتصاد والقانون والاجتماع والقطاع الخاص. وقد تم اختيار عشرين اسماً غطوا هذه التخصصات وعرضناها على مؤسسة الرئاسة للموافقة عليها وقد تم ذلك.

كان فريق الخبراء يتكون من (مع حفظ الألقاب) إبراهيم البدوي عبد الستار (خبير سوداني يعمل في البنك الدولي) رئيساً. ينوب عنه عوض السيد الكرسني، عبد القادر محمد أحمد، صديق أم بدة، السيد علي زكي، عبد الحميد التجاني، الطيب مركز، إيزاك بيور، عثمان علي صالح كوداي، مختار الأصم، عبد الله عمر عبد الرحمن، مدني محمد أحمد، صديق ناصر عثمان، محمد الحسن مكاوي، جمال زايد، لولا أوشيك دينق، اكولدا ماتير، عبد الرحيم بلال، وخبيرة المكتبات رندا عبد الكبير، وعابدة المهدي مديرة بيت الخبرة المسمى (يونيكونز) والتي عينها البنك الدولي مستشارة للمفوضية.

انقسم فريق الخبراء إلى ثلاث لجان: لجنة تختص بمعايير القسمة الرأسية للموارد السنوية بين الحكومة الاتحادية والولايات، ولجنة عن معايير القسمة الأفقية فيما بين الولايات، ولجنة للوضع القانوني للمفوضية وعلاقاتها مع الأجهزة المختلفة.

ولعل أكبر إشكال قابلنا مع السيد نائب رئيس الجمهورية كان بصدد ضرورة إصدار (قانون) للمفوضية أسوةً بما هو موجود في كل العالم حتى تكون لها القوة في مخاطبة الأجهزة الحكومية والحصول على المعلومات بل وتنفيذ بنود الاتفاقية نفسها.

لقد لقي الاقتراح مقاومة لا أقول شديدة بل شرسة لأن القانون سيجعل للمفوضية وضعاً أقوى حتى في مخاطبة مؤسسة الرئاسة. ولعل مندوبي الحكومة في مفاوضات (أبوجا) يذكرون أنه خلال وجودي هناك نشب خلاف بين مفوضية جمهورية نيجيريا وبين رئيس حكومة نيجيريا الذي اقترح أن تعدل مخصصات الرئاسة المالية (وربما تجر معها مخصصات الولاة وشاغلي مناصب دستورية أخرى) مما قد يؤثر سلباً على التوازن في القسمة الرأسية بين الحكومة الاتحادية والولايات وقد هدد رئيس المفوضية باللجوء إلى البرلمان وربما المحكمة الدستورية لإيقاف الاقتراح، لأن الرئيس والولاة كانوا يعلمون بمخصصاتهم عندما ترشحوا للمناصب وإذا كان لا يجوز تعديلها بالتخفيض أثناء مدة ولايتهم كذلك لا يجوز تعديلها بالزيادة.

وقد تراجع رئيس نيجيريا ونشرت الصحف الخبر في صفحة أولى اطلعنا عليه جميعاً. كما أن القانون يمنع عزل رئيس المفوضية في غير حالات العجز الصحي أو الفساد المالي إلاّ بتعديل القانون برلمانياً.

ورغم أن الصيغة المقابلة لهذا النص في القرار الجمهوري هي (ولا يجوز عزله إلاّ لعذر مقبول) فإن الأمر متروك لمؤسسة الرئاسة التي لها حق إلغاء القرار الجمهوري نفسه واستبداله بآخر، وقد حدث، وحذف منه النص المقابل.

**.... والبيروقراطية في البنك الدولي رغم الحديث عن بناء القدرات:**

إجراءات البنك الدولي في المسائل المالية وخاصة في الشراء عقيمة وبطيئة وهي عادلة في حالة المشروعات الكبيرة أما في حالتنا والخاصة بشراء سيارة وعدد من الكراسي والمعدات المكتبية فقد وضعتنا في موقف محرج. وبالمثل في توفير النقد الأجنبي، نقدا، لمدفوعات المكتب والمستشار ومجلس الخبراء. أما مدفوعات الحكومة وفقاً للميزانية التي تقدمنا بها لمؤسسة الرئاسة فقد كان يتولاها الجهاز الإداري للقصر- ويحصل على التصديق المالي من وزارة المالية الاتحادية ثم يحول الأمر إلى قسم المفوضيات بالقصر-ومنه إلى الإدارة المالية للقسم ثم إلينا في المفوضية.

وقد حدث أن كان لدينا يوماً ما مبلغ ثلاثة جنيهات فقط في حسابنا، نعم ٣ جنيهات الأمر الذي جعلني أرسل استغاثة SOS إلى نائب الرئيس ثم الذهاب لمقابلته دون موعد فأمر لنا بمبلغ من (الحساب الخاص) بسيادته في الرئاسة.

وفي مقابلة مع المستر فلارسن رئيس مفوضية التقييم، وهو من مملكة النرويج، شكوت له (المجتمع الدولي) الذي تركنا تحت رحمة البنك الدولي وبطء إجراءاته فما كان من الرجل إلا أن اتصل فوراً بسفارة النرويج في الخرطوم وأبلغهم ضرورة الاتصال بحكومة بلاده لتمويل مبلغ مائة ألف دولار حتى تتمكن المفوضية من مقابلة التزامات الخبراء والمستشارين لكي تبدأ اجتماعاتها لتقديم توصيات القسمة الرأسية

والأفقية حتى تلحق المفوضية بمقترحات الميزانية لكي يتم النظر فيها لتبدأ أول عام لها بنجاح من يناير ٢٠٠٧م.

لقد أبلغني رئيس مفوضية التقييم أن بلاده كانت من أنشط إن لم تكن أنشط الوسطاء في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل وأن مبعوثة النرويج ليندا جونسون معروفة لدى كل من الحكومة والحركة الشعبية ولذا فالنرويج حريصة على تذليل كل العقبات أمام تنفيذ الاتفاقية.

وتنفسنا الصعداء كما يقولون وبدأنا في الاستعدادات لكي يكون عام ٢٠٠٧م ليس فقط عاماً لتنفيذ أول ميزانية قامت على توصيات المفوضية بل ولكي نجعله عاماً يتميز بالنشاط في مختلف مجالات العمل لكي تكون التوصيات للميزانية القادمة قائمة ليس فقط على الأسس العلمية والفنية بل مراعية لخبرات الدول الفيدرالية ذات الظروف المماثلة وكذلك للظروف المحلية. فاستقدمنا الخبراء الأجانب وتحصلنا على مجموعة مقدرة من الكتب والدوريات من اتحاد الدول الفيدرالية ومقره كندا.

ووضعنا برنامجاً لزيارة الولايات ذات الأوضاع الشائكة للاستماع إلى المسؤولين والمواطنين فيها الأمر الذي يساعد في تعديل أو استنباط معايير جديدة. وكذلك لتنوير، إذا صح التعبير العسكري، الجهاز التنفيذي والتشريعي بل وعامة المواطنين عن طريق الإعلام المحلي بأهداف الفيدرالية المالية المتمثلة في المفوضية.

ثم جاء وفد من الولاة في الجنوب وجلسنا معهم وشرحنا لهم أننا لم نقم بإعداد جدول لمستحقات كل ولاية أسوةً بالولايات الشمالية لأن المعلومات الأساسية الخاصة بالولايات الجنوبية غير متوفرة لنا كما أفاد بذلك الوزراء، فلا نعلم عدد سكان كل ولاية ولا عدد الدارسين ولا المدارس ولا أعداد المستشفيات والأسرة، إذ إن هذه إلى جانب الحد الأدنى لإدارة حكومة أية ولاية تشكل أهم المعايير التي تبنى عليها القسمة.

لذلك سلمنا استحقاقات الولايات الجنوبية العشر لحكومة الإقليم الجنوبي لتتولى هي نيابة عنا التوزيع على الولايات ثم إفادة المفوضية بنتائج التعداد السكاني الذي شارف الانتهاء للمساعدة في استخراج جدول شبيه بجدول الولايات الشمالية ليبدأ تطبيقه رأساً من الخرطوم ابتداء من أول يناير ٢٠٠٨م.

ثم أعددنا احتفالاً بمناسبة مرور عام على بدء المفوضية لنشاطها في مايو ٢٠٠٦م وأرسلنا للقصر لكي يوضع الاحتفال في برامج أنشطة السيد رئيس الجمهورية ولسبب أو لآخر لم يكن السيد رئيس الجمهورية في السودان وكان يجلس في القصر النائب الأول سلفاكير ميارديت فحضر يحف به وزير شؤون الرئاسة بكري حسن صالح ووزير الحكم الاتحادي وقتها عبد الباسط سبدرات ومستشار النائب الأول منصور خالد.

كان الاحتفال موفقاً واطلع فيه النائب الأول (للمرة الثانية) على نشاط المفوضية وأمر بأن نستعد لزيارة الجنوب بعد عودته من رحلة عمل في جمهورية الصين الشعبية. وأن نجلس مع ولاة الولايات السبع الجديدة ووزرائها على وجه الخصوص والتزمنا له بذلك.

قلت (للمرة الثانية) إذ كانت المرة الأولى بعد التقدم بمقترحاتنا للميزانية لبيت فيها دعوة من النائب الأول لمقابلته في مكتبه بالقصر لإطلاعه على ما نقوم به من عمل لأنه كما قال لم يتسلم منا أي تقرير. أخطرت سيادته أننا نرسل تقريراً كل ثلاثة شهور لمؤسسة الرئاسة: مكتب الرئيس ومكتب النائب الأول ومكتب النائب، ثم رئيس السلطة الانتقالية لدارفور. وفي حالة النائب الأول نقوم بترجمة التقارير إلى اللغة الإنجليزية ونرسل النص والترجمة لمكتب سيادته وتسليمها للوزير (تيلار). تعجّب النائب الأول وعاتب (تيلار) في عدم إرسال التقارير ثم أصدر تعليماته بأن تسلم التقارير إلى سكرتيره (إستيفن). أكدت له أننا سوف نلتزم بذلك وفي حالة المسائل المهمة أو المستعجلة سوف نبعثها إلى مكتبه في جوبا برسول خاص.

وفي طريقي خارج القصر دلفت إلى مكتب نائب رئيس الجمهورية وأبلغته بعفوية ضمن أحاديث أخرى أنني قابلت اليوم السيد النائب الأول فانتفض منزعجاً وسألني: إيه الوداك. أجبته بهدوء بناء على طلبه. وبعد أن هدأ ألمح لي بأنه ما كان علي أن أذهب. فتعجّبت ولم أعلق. وقد تذكرت أثناء حضور النائب الأول لاحتفالنا، بصفته رئيس الجمهورية بالإنابة، أن هذا الحضور سيكون له ما بعده، وربنا يستر. وقد كان له فعلاً ما بعده.

بعد اجتماعنا الاحتفالي حضر إلى مكتبي مندوب من النائب الأول لرئيس الجمهورية يطلب نسخة من قانون الصندوق القومي لدعم الولايات. قامت السكرتارية بتصوير نسخة له من القانون ثم عاد بعد يوم وطلب النسخة الإنجليزية من القانون، وقد أكدت له أنه ليست لدينا نسخة بغير العربية وأننا أجرينا (ترجمة غير رسمية) لصالح الأعضاء الجنوبيين في المفوضية ولكي يستنير بها الخبراء الأجانب وأنه إذا أراد النائب الأول نسخة إنجليزية فيمكنه طلبها إما من المجلس الوطني أو ديوان النائب العام وإذا تعذّر بعد كل ذلك الحصول على النسخة فإن الجهة الوحيدة خارج المجلس الوطني التي يحق لها الترجمة (الرسمية) هي جامعة الخرطوم - قسم الترجمة.

ولكن ما هو المطلوب بالضبط. أفادني الرسول بسؤال: هل تم تعديل في القانون ينقل سلطات النائب الأول إلى نائب رئيس الجمهورية. كان ردي بالنفي حسب علمي. قال الرسول إن لديهم اعتقاداً بأن نائب رئيس الجمهورية ظل على مدى عامين أو يزيد يمارس سلطات النائب الأول في القانون دون وجه حق. ولم أعلق ولكن بدا الأمر صحيحاً ولا أستطيع أن أسميه.

كما ذكرت فإن السيد عثمان كوداي كان ضمن فريق المستشارين ممثلاً لخبراء الإدارة ولشرق السودان. كوداي خبرة إدارية ثرة بدأ العمل من أسفل السلم نائباً للمأمور -أيام الحكم الثنائي -ولمسؤولي الحكم المحلي. طاف معظم (مديريات) السودان وخاصة الغرب في دارفور. وقد كان، ولا يزال ثاقب الرأي. وشجاعاً في إبدائه.

**... وما لا أتوقعه من ابن ولايات الهامش رجل القانون رئيس مجلس الولايات:**

وعندما توفي صالح ضرار عضو مجلس الولايات عن شرق السودان تم اختيار كوداي ليخلفه في الكرسي. كان لا بد له أن يخلي موقعه في فريق المستشارين فجاءني رغم زياراته للمفوضية كلما زار الخرطوم جاءني هذه المرة مودعاً بعد أن أدى القسم عضواً في مجلس الولايات.

كانت الجلسة الأولى له في مجلس الولايات (صادمة) إذ أدلى رئيس المجلس رجل القانون علي يحيى ببيان عن نشاط المجلس أثناء فترة الإجازة وذكر فيه أن مدير الصندوق القومي لدعم الولايات دعاه لحضور اجتماع مجلس أمناء الصندوق المكون من وزراء المالية في الولايات الشمالية برئاسة نائب رئيس الجمهورية الذي أفاد بأن مدير الصندوق يطلب ان يتنازل الوزراء عن ٨٪ من نصيب كل ولاية للصندوق ولكنه، أي نائب الرئيس، يرى أن تكون النسبة ٥٪.

وقد طلب النائب إذا كانت موافقة الوزراء وهم مجلس أمناء الصندوق (قانونية) وأنه، أي علي يحيى، أفتى لهم بناء على طلب النائب بأنها (قانونية) لأنهم أمناء الصندوق ويمثلون ولاياتهم.

في تعليق أعضاء مجلس الولايات على هذا الجزء من التقرير كان هناك هجوم حاد من أحد الأعضاء من الجنوب، وتوجه باللوم للرئيس على حضوره الاجتماع والاشتراك في عمل ليس هو من اختصاصات الصندوق كما أنه ليس من اختصاص مجلس الولايات التأمين على قانونية أو عدم قانونية الجهاز التنفيذي في وجود ديوان النائب العام.

وقد بدا، كما قال السيد كوداي، أن معظم الأعضاء كانوا مؤيدين للعضو الجنوبي ولكن أحجم معظمهم عن الإفصاح عن آرائهم مراعاة للرئيس وما هو أهم أن الأمر وراءه نائب الرئيس ولكن والحديث للسيد كوداي أنه في أول جلسة له بالمجلس لم يشأ أن ينضم إلى جيش النقاد وإنما ذهب للسيد رئيس المجلس

علي يحيى. وهو بالمناسبة من أبناء دار فور. إذ إن الإنقاذ أعطت رئاسة المجلس الوطني إلى أبناء كردفان بعد استقالة حسن الترابي أو إقالته وأعطيت رئاسة مجلس الولايات إلى دارفور.

في مكتب رئيس مجلس الولايات لام السيد كوداي رئيس المجلس على التقليل من مكانة الجهاز التشريعي بالذهاب إلى اجتماع مع الصندوق حتى ولو دعا له نائب رئيس الجمهورية فهو استدعاه للمشاركة في (عمل تنفيذي) وليس في عمل (سيادي) لمؤسسة الرئاسة.

ثم أن الطلب بالتنازل عن نصيب أية ولاية ليس هو من اختصاص الوزير أو أي تجمع للوزراء وإنما هو، بعد إقرار الميزانية من الأجهزة الدستورية بما فيها مجلس الولايات، من مسؤولية مجلس تشريعي الولاية المختصة، وأن الفتوى التي قال بها رئيس مجلس الولايات غير صحيحة وما كان يجدر به أن يذكرها لاقتطاع جزء وليس بيسير من استحقاقات الولايات لصالح جهة غير مختصة بعد قيام المفوضية. ثم ذكره بأن الله سائله عن (أهله) في دارفور والمناطق الشبيهة عما اقترف في حقهم.

وأضاف السيد كوداي أنه لم يشأ أن يستهل أول جلسة له بهذا الحديث ليسجل في المضابط الرسمية ورأى أن يقدمه كنصيحة في مستقبله وفي توقير مكانة مجلس الولايات خاصة في حقوق الولايات.

كانت النصيحة والخبر صادمين لي إذ لم أكن أصدق أنه حتى بعد أن مارست المفوضية عملها وأقرت توصياتها الهيئة التشريعية ومؤسسة الرئاسة يكون هناك –ومن أعلى سلطة تنفيذية تؤيدها أخرى تشريعية –من يعمل من الوراء لتقويض جهاز يمثل الجناح الآخر لدولة الفيدرالية. ثم يتم البحث عن غطاء قانوني له من رجل قانون هو نائب رئيس الجمهورية ومن رجل قانون آخرهو رئيس مجلس الولايات. ولعل البحث عن الغطاء القانوني في حد ذاته شعور بممارسة عمل غير قانوني.

بدأنا نستعد لرحلة الجنوب انتظاراً لدعوة من النائب الأول بعد أن رجع من الصين الشعبية. وكما نشرك معنا بعض أعضاء الفريق الاستشاري الذي تسمح لهم ظروف عملهم بالمشاركة وقد رأينا نسبة

لأهمية رحلة الجنوب وطلب البقاء أسبوعاً كاملاً خاصة مع الولايات السبع الجديدة والتي تفتقر لأبسط مقومات الحكم بخلاف الوجود الأمني رأينا أن يشترك معنا عدد من الخبراء مهما كانت ظروفهم.

في إحدى الأمسيات وكان اليوم الأربعاء ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٧م طرق بابي حوالي الثامنة مساء ضابط من القصر الجمهوري تخيلت أنه موفد من النائب الأول لمقابلته لتحديد موعد السفر، ولكنه أخبرني أنه مرسل من سيادتو الفريق بكري حسن صالح وزير رئاسة الجمهورية ويريد أن يتحدث معي بالتليفون.

بعد السلام والتحية أخطرني سيادة الفريق أنه حاول الاتصال بي ولم يوفق وكان بوده أن أحضر لمقابلته بمكتبه لولا أنه تم تكليفه بمهمة عاجلة. قال سيادته (أنه تمت إعادة هيكلة للأجهزة وتقرر بموجبها إعفاؤك من منصب رئيس المفوضية ابتداءً من اليوم وأن السيد الرئيس يشكرك على المجهود الذي بذلته في إنشاء المفوضية وإرساء قواعد العمل فيها وسوف يستدعيك سيادته لمقابلته لشكرك شخصياً متمنياً لك التوفيق).

كانت الساعة قد بلغت الثامنة والربع مساء. وبما أن إعفائي تم اليوم فقد قمت بإبلاغ الأخ الكريم الأمين العام والسكرتير الفني للمفوضية إبراهيم الصديق الدليل بالنبأ وأني سأذهب صباح الغد لتسليمه العمل وجمع أغراضي الشخصية ووداعه مع الزملاء.

يبدو أن الخبر كان معلوماً منذ الصباح فاتصل بي الإخوة الأستاذ إدريس حسن رئيس تحرير (الرأي العام) والأستاذ محجوب عروة رئيس تحرير (السوداني) وأكدت لهما الخبر. وعندما طلب أحدهما أن أقرأ له نص خطاب الإعفاء أخبرته بعفوية، وطبعاً بصدق، أن القرار أبلغ لي (تليفونياً).

وفي الصباح خرجت ثلاث صحف تحمل نبأ فصل رئيس المفوضية بالتليفون الأمر الذي أثار حفيظة الفريق بكري وجعله يدلي بتصريح لصحيفة أخرى هي (أخبار اليوم) أنه زارني عصر اليوم التالي ووجدني (نائماً) لأني كنت (صائماً). وترك لي رسالة مع الحارس بما يؤكد أن الإخطار التليفوني لم يكن يقصد

به سوى الإبلاغ بالقرار في يومه بسبب التكليف الذي حرمني من مقابلته بمكتبه. وقد كان صادقاً، كما كنت صادقاً. غير أنه كان من الممكن الانتظار للصباح وإبلاغي الخبر أو استدعائي -كنوع من الاحترام -إن لم تكن المجاملة تسليمي الخطاب بالإعفاء.

ثلاثة أشخاص حرصت أن أبلغهم بالخبر وهم الأمير عبدالقادر منعم منصور -ومحيي الدين سالم وفؤاد أحمد مكي.

بعد وداعي للإخوة والأخوات وذهابي للمنزل حضر المستشار القانوني وهو من أبناء قبيلة حمر. عبدالهادي مفرح. وحكى لي الزملاء أنه كان في غاية السرور الأمر الذي استهجنه الموظفون خاصة الموظفات اللآتي ودعنني بالدموع وأخبرهم بكل زهو أنه مع مدير مكتبي رجل الأمن منتصر-إبراهيم كانا يحضران ليلاً إلى المفوضية ويدخلان مكتبي ويقومان بتصوير ما يصدر مني كل يوم. وتساءل كيف أمكنهم (احتماله) كل هذه المدة.

وفي نفس الوقت ذهب منتصر ليبلغ في مهنية المحترف من يعرف صلة القربى معي أن (الواشي الذي أوقع بي هو إبراهيم الدليل) وفي الحقيقة لم يكن هناك سر يخفى إذ ظهر فيما بعد أن (الوثائق) التي صورت هي التقارير والخطابات التي تم تبادلها مع مفوضية التقييم والتي كان مندوب الحكومة على علم بها.

وقد شملت الوثائق (خطابا وصلني من القائم بالأعمال الأمريكي يستفسر-فيه عن تحويلات الولايات وهل وصلت في مواعيدها وهل كانت كاملة أم لا. كان ردي عليه هو (بأي صفة يسأل) فقال إنه يسأل بصفته رئيس دورة أعمال مفوضية تقييم الأداء. وكان ردي عليه هو أنني سأقدم تقريراً للمفوضية وسيحصل على نسخة منه بالطبع.

كان التقرير هو الذي حوى أن وزارة المالية قامت بتحويل أنصبة الولايات إلى غير الجهة التي حددتها المفوضية مخالفة بذلك قانون الميزانية الذي نبهت الأجهزة الحكومية بأن من يخالفه سوف لا تعفو عنه (Will not be pardoned).

كما حوت الوثائق نصوص قانون الصندوق القومي لـدعم الولايات والتي تتحدث عن أن المسؤول عن الصندوق هو النائب الأول وفقرات (مترجمة) في ذاك الصدد.

بعد عشرة أيام وصلني خطاب الإعفاء بتاريخ الإعفاء التليفوني. ثـم وصلني بعـده ظـرف بـه (شيك) دون خطاب مرفق Covering letter وبعد إجراء عملية حسابية ظهر أنها فوائد ما بعد الخدمة على أساس أني قدمت استقالتي من عمل المفوضية وليس على أساس إعفاء بموجب العقد.

فاتني أن أذكر أنه قدم لي عقد بعد ٧ شهور من العمل على أساس خدمة لمدة عام يتقرر بعدها استمراري في الخدمة أو إعفائي فرفضته وأبلغت السيد إدريس محمد عبد القادر ونائبه محمد مختار أنني لم أوقع عقداً منذ دخولي الخدمة العامة عام ١٩٥٦م إلا مرة واحدة (بفترة اختبار) وبما أن هذا العقد لمدة اختبار قدرها عام ومضى منها سبعة أشهر فإنني أطلب منه أن يعين الشخص الذي سوف يتسلم المفوضية بعد خمسة شهور ولا داعي لتوقيع عقد.

عـاد وقـدم (عقد عمل) جديد يتم بموجبه إنهاء خدمتي في حالات ثـلاث: العجـز الصـحي، الاستقالة ونهاية الفترة الانتقالية (يوليو ٢٠١١) وبما أنني هذه المرة لم أتقدم باستقالة ولم يثبت عجزي الصحي كما أن الفترة الانتقالية لم يحن موعدها بعـد فقـد طالبت بحقوقي كاملة حتى نهاية الفترة الانتقالية بعد أن استشرت خبير الاستخدام حيدر كبسون. وكذلك الأخ الدكتور عبدالقادر محمد أحمد مدير ديوان الضرائب الذي واجه إعفاء من الخدمة مثلي ودفعت له مستحقاته كاملة عن ثلاث سنوات لم يخدم فيها أكثر من ١٥ يوماً.

**... والعقاب على المطالبة بالحقوق بعدم الوفاء بعقد العمل:**

لم يستجب وزير رئاسة الجمهورية إلى طلبي وبعد مماطلة دامت شـهوراً ووعـداً مغلّظاً لزميله وزميلي مستشار الرئيس بونا ملوال. ركب الحماس محمد أحمد كلابيش، الـذي لي بمثابة ابن

الأخت وذهب إلى نائب رئيس الجمهورية الذي فاجأه بأن (خالك اشتكاني للسفير الأمريكي) صدم أبوكلابيش في خاله وجاءني حزيناً بأن النائب أضاف (لو كان أداني نسخة من الشكوى ما كنت أهتم لكن فعل ذلك من ورائي).

طمأنته أن سيادته يحتاج إلى تحسين لغته الإنجليزية To improve his English لكي يقرأ جيداً التقرير الذي حضره ثلاثة مندوبين من مؤسسة الرئاسة ووزارة المالية وكان دور القائم بالأعمال الأمريكي هو رئاسة جلسة مفوضية التقييم.

ورغم أنه طلب من أبوكلابيش عدم نشر الخبر إلاّ أنه أطلقه لكل كوادرهم للدرجة التي جعلت إبراهيم الدليل يسألني عن الأمر. سألت أبوكلابيش ألم تسأل النائب ماذا ارتكب من جرم أو ما هو الجرم الذي جعلني أشكوه. رد أبوكلابيش بأن الهول تملّكه وخرج حزيناً على خاله. ولم يتذكر أن يسأله السبب.

ويبدو أن الخبر وصل مسامع دكتور منصور خالد الذي قال له نائب الرئيس أسباباً أخرى هو (أنه لا يحترمنا ويتحدانا) وبالطبع لم يسأل دكتور منصور عن حوادث عدم الاحترام والتحدي. وتعجبت إن كل هذه الأسباب إذا صحت لا تحرمني من حقوق ما بعد الخدمة. فهي لم تذكر في العقد.

وجاء العجب من الناطق الرسمي والسكرتير الصحفي لرئاسة ا لجمهورية محجوب فضل بدري إذ صرح لجمع من الصحفيين (أن إبراهيم منعم قدم استقالته) الكذبة التي صدقها قطب الحركة الشعبية ياسر عرمان وعاتبني أنهم كانوا يتوقعون أن أنسق معهم في أمر كهذا ولم يصدق عندما سردت عليه الحقائق أن السكرتير الصحفي يمكن أن يصدر مثل هذا التصريح.

ويلغت درجة الارتباك قمتها عندما برر الرئيس الإعفاء بأن (الأخ إبراهيم عاوز يبيعنا للحركة الشعبية) الحركة الشعبية التي وافق قائدها سلفاكير على إعفائي بعد أن أكدوا له أني تقدمت باستقالتي.

... وزير العدل النائب العام الذي يزين أوراقه بأن العدل أساس الحكم: الأخ العزيز جداً سبدرات:

وبعد أن مرت شهور وشهور كان لا بد لي أن أطرق باب النائب العام المستشار القانوني للحكومة لكي يقنعها بدفع مستحقاتي أو يسمح لي وبموجب القانون وخلال شهرين من تقديم طلبي للوقوف مع الحكومة أمام (محكمة العمل). علق أحد الأصدقاء وقد رآني أقف في الصف الطويل أمام مصلحة العمل (يعني زيك وزي أي مساعد لوري طرده السواق، تستاهل، ما قلنا ليك).

الوقوف في الصف والذهاب إلى محكمة العمل كان يمكن أن يختصره النائب العام عبد الباسط سبدرات ولكنه بعد أن طمأن مندوبي زميل سابق في الديوان ورجل الشرطة المحامي محمد حسن الشريف الذي حول إليه الطلب تجاهل أمري تماماً بعد ذلك إلى أن أراحه الله من الحرج بإعفائه من المنصب في تعديل وزاري.

وظل التجاهل من مولانا (دوسة) الذي تولى المنصب بعده دون (حرج) إذ لا تربطني به معرفة خاصة. وتناول الملف كما يقولون وكيل النائب العام مولانا (زمراوي) والذي أفتى فيه لكن فتواه وجدت تجاهلاً تماماً من وزير الرئاسة بكري حسن صالح فاتجهت إلى (الصف) إلى أن وصلت إحدى مفتشات مصلحة العمل التي أجلستني على كرسي مراعاة لعامل السن.

وسألتني بعد أن قرأت (العريضة) وين الزمن دا كلو يا عمو؟ سردت عليها القصة تعجبت وطمأنتني أن هذه قضية واضحة وسوف تعد خطاباً لرئاسة الجمهورية بذلك بعد أيام.

ولما حضرت في الموعد وجدتها (حزينة) لأن الموضوع نظر في (اجتماع داخلي بالمصلحة) وتقرر أن تذهب إلى (محكمة العمل). شكرتها على مشاعرها وأخبرتها أن مدير المصلحة رجل الأمن آدم حمد من أهلي وظل يتخفى كلما حضر المحامي الذي يمثلني لمقابلته بعد أن علم بالقضية. وتعجّب المحامي وطمأنته ألاّ يصيبه الإحباط لأنني سوف أصبر وأصابر.

ومثل سيادته مثل العديدين من أهل منطقتنا الذين ظلوا يتخفون منا عقوداً من الزمن خشية أن تؤدي علاقتنا معهم إلى إعاقة تقدمهم في الخدمة فلم ألتقِ به طوال وجودي بالعاصمة الخرطوم من قبل أن يتخرج ويعمل حتى وصل إلى رتبة فريق وغيره عديدون. وآخر تدرج إلى أن أصبح الرجل الثالث (بعد قوش وعطا) في جهاز الأمن وقد أصر أحد عناصر الجهاز أنه (قريبي) ولا بد أن يعرفني. ثم دحرجوه إلى أن اضطر للاستقالة ولم ألتقِ به والحمدلله.

وصلت المحكمة بعد مجهود بدأه الصديق المحامي عمر الفاروق شمينا وأكمله صديق آخر هو عمر عبدالعاطي. حكمت محكمة العمل لصالحي ولكن تم الاستئناف ولا تزال القضية من مرحلة قانونية إلى الاستئناف إلى أخرى. حمدت الله أن هذه القضية التي بدأت بعريضة للنائب العام ثم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ثم ملفاً يحمل رقماً حرستني من أي علاقة يمكن أن تجمعني مع حكومة الإنقاذ في أي موقع بل أني سمعت أحد (ثوار) دارفور يستشهد بها قائلاً معقول الحكومة لا تفي بعقد عمل تقوم بالوفاء باتفاق سياسي.

الذي لا يوافقه هذا الرأي هم الكبار الذين هرعوا لتصديق الوعود التي منحت لهم للمشاركة في الحكم تقديراً للموقف الذي يقابل البلاد، نفس الحديث الذي صدقته في عام ٢٠٠٥م. حكمت المحكمة العليا لصالحي ولكن الحكومة طلبت (مراجعة) فستجاب القضاء وقرر أن القضاء (غير مختص) بالنظر في الشكوى ضد رئاسة الجمهورية التي وقعت العقد. هيئة الحسبة والمظالم قررت انها مختصة لكن يجب أن يحدد لها القضاء المبلغ. وبما ان القضاء (غير مختص) فإنها لا تستطيع عمل شيء. الأخ والمحامي عمر عبد العاطي قابل رئيس الجمهورية وشرح له موقف القضاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

## الإنقاذ: انجازات .... وغيرها ... وغيرها

### الإنجازات:

على مدى ما يقارب ربع القرن من الزمان –وفي حكومة حزب واحد وفريق عمل يكاد يكون ثابتاً لم يتغير أفراده وإن تبادلوا المواقع حققت حكومة الإنقاذ الوطني ومن تحالف معها بعد أكثر من خمسة عشر عاماً إنجازات مادية كبيرة. فإلى جانب المرجعية الواحدة في العمل التنفيذي الممثلة في النائب الأول ثم النائب الأول علي محمد عثمان طه فإن الفريق لم يفقد سوى أفراد يعدون على الأصابع: الفريق الزبير، الطبيب محمد إبراهيم (سيخة) والجيولوجي عبد الله حسن أحمد وضابط الإشارة محمد الأمين خليفة والبيطري بشير آدم رحمة كأبرز من كانوا في قيادة العمل التنفيذي –وهناك بالطبع الشيخ يس عمر الإمام الذي ترأس لجنة الجبهة القومية الإسلامية التي حددت ساعة الصفر للانقلاب مع الجناح العسكري والذين تم التخلص منهم واحداً وراء الآخر ولم يصمد إلا عبد الرحيم محمد حسين وبكري حسن صالح.

الإنجاز الأكبر –والألعن –استخراج البترول متابعة ذكية وعملية لما أضاعته ثورة مايو ثقة منها في شركة شيفرون والولايات المتحدة ورفضاً لأسخى عرض من بنك سوسيتي جنرال نيابة عن شركة توتال ودولة فرنسا عام ١٩٨٤ بحضور وشهادة طيب الذكر والثري دكتور بشير البكري. وتبع ذلك الذهب الذي دخل الميزانية بعد أن كانت إيراداته مغيّبة عنها سنين عددا حتى تم انفصال الجنوب. وبالطبع لم يلحظ أحد حسن استخدام إيرادات هذين الموردين حتى اليوم رغم الإنجازات العظيمة في السدود والجسور والطرق والتي تمت عن طريق القروض: وربما عيون المقرضين تبحلق في اتجاه البترول والذهب.

### ... وغيرها:

وتختلف الآراء في تقييم ما أطلق عليه ثورة التعليم العالي بقيام حوالي الثلاثين (جامعة) من حيث الحاجة لنوعية كلياتها ولمستوياتها ولمدارك أساتذتها ولأعداد المتخرجين والدارسين. وبالمثل ما أطلق عليه

(توطين) العلاج للمواطن رغم المباني الفخمة لمستشفيات القوات النظامية المتمثلة في القوات المسلحة وفي الشرطة -بل وفي جهاز الأمن. ورغم أن رئيس الجمهورية تجاوز الأجهزة المختصة والمتخصصة وقاد بنفسه (النفرة الزراعية) ونافسه نائبه الأول في زعامة (النهضة الزراعية) بالإسلوب ذاته إلاّ أن الجميع اعترفوا، في السكوت الذي هو علامة الرضا، بالفشل التام لكلا العملين ولفهما الصمت الذي لازم توطين العلاج بالداخل ومع ذلك ينسب إلى الأحداث الثلاثة إلى أنها من الإنجازات. لقد سحبت الأموال من الخزينة العامة تحت هلامية الشعارات التي لا يجرؤ أحد على السؤال عنها أو التساؤل عن أوجه صرفها إذ كان واضحاً أنها أُنفقت على أعمال سياسية لدعم الحزب ودعم ولايات وبعض ولاة أو استمالتهم أو للفت أنظار آخرين و(قرص) كل منهم في (أذنيه) لكي (يفهم). ورغم أن العديد من المحليات ليست لها موارد كافية لقيامها على ترضيات سياسية وتضطر إلى فرض (جبايات) على كل ما يمكن بما في ذلك الزراعة التي من أجلها استحدثت (النفرة) و (النهضة) إلاّ أن الحكومة في القمة لم يفتها أن تفرض الآتي من أجل (تشجيع) الإنتاج وتصديره:

١ -الزكاة ٢ -العشور ٣- القبانة ٤ -ضريبة الإنتاج ٥ -دعم الشهيد ٦ -ضريبة تنمية مركزية ٧-دعم جريح ٨-نداء الجهاد ٩- دعم ترعة كنانة والرهد ١٠ -الدفاع المدني ١١ -القرآن الكريم ١٢ -اتحاد المزارعين ١٣ -تجميل المدينة ١٤ -دعم الشريعة ١٥ -دعم مؤسسة الشهيد الزبير ١٦ -عبور طريق مدني سنار ١٧ -رسوم تصديق الوقود ١٨ -ضريبة القيمة المضافة ١٥٪، (ولعل هذه الوحيدة التي لديها مدلول ضريبي).

كان تطبيق كل -أو جل -هذه الضرائب بمختلف مسمياتها في أوقات ما وبعضها لا يزال ومنها من لا دخل له بالزراعة أو المزارع ولكن لا أحد يجرؤ أن يسأل كما قدمت أو يتساءل أين يذهب أو ذهب بالفعل الدخل منها.

والنتيجة ضاعت الزراعة وتاه الزراع ولحقوا ببقية أفراد المجتمع: جائلين في العاصمة أو منتشرين في جهات العالم الأربع –أو في وسطها في إسرائيل.

**أيضاً وغيرها:**

وغيرها التي نحن بصددها لا تعني بها الخطايا السبع أو العشر التي سطرها ببراعة يراع المفكر الإسلامي الكبير الطيب زين العابدين ونشرها بجريدة الصحافة وإنما ما رصدناه على مدى ما يقارب ربع قرن من عمر الإنقاذ.

رحم الله الشاعر الوطني إبراهيم العبادي إذ كانت لديه أبيات شعر نرددها ونحن تلاميذ صغار، أدّبنا معلمونا من أعضاء مؤتمر الخريجين تندد بالقبلية والعصبية تطوع فيها القبائل من كل منطقة وتختتم بالقول يكفينا الأصل (والجنس سوداني). أستاذنا إبراهيم عمر عبدالرحمن، الأخ الأكبر لرجل الإدارة عبدالله عمر وخبير الطيران المدني إسحق والإعلامي الأشهر في السفارة الأمريكية أحمد عمر، كان يختبرنا عند دخول الفصل ويسأل أول طالب يقابله (جنسك شنو؟) فإذا ذكر اسم القبيلة (ضربه كف) ثم حكم عليه بخمس جلدات. كان ذلك منتصف الأربعينيات من القرن العشرين والآن بعد سبعين عاماً منها خمسة وخمسون من الاستقلال والحرية تفاخر قيادات الدولة بأصولها القبلية –وهي المسلمة التي تحكم باسم الدين الحنيف، وتقصي ذوي أصول قبلية معينة من الاستخدام وأكل العيش: السبب هو من الإنقاذ.

- رجعنا إلى ما قبل المهدية وما فشل الحكم الثنائي (الاستعماري) في إذكائه برع الحكم الآحادي (الإسلامي) ليس فقط في إذكائه بل وفي إشعال لهيبه فُرْقةً واختلافاً وحروباً تارة قبلية والأخرى جهوية والكل ينسب الكل إلى المشروع الحضاري باسم الإسلام.
- وفي أثناء حكم ثورة مايو اقترح صديق سعودي من تجار السلاح على الرئيس جعفر نميري أن يريحه من الشريف حسين الهندي والسيد الصادق المهدي باغتيالهما. وأنه سوف يضع الخطة ويشرحها لقيادات

الأمن الداخلي (عبدالوهاب إبراهيم) والأمن الخارجي (علي نميري) ثم النائب عمر محمد الطيب. كان رفض واستهجان عبدالوهاب إبرهيم وعلي نميري لمجرد الفكرة أمراً قفل الباب أمام ثقافة (الاغتيال) في التعامل مع المعارضين في الداخل وفي الخارج والذين كانوا مدعومين: مالاً وعتاداً وتدريباً وأرضاً وإعلاماً ومعينات مدنية وحربية من ليبيا القذافي (علناً) ومن إثيوبيا (جهراً) ومن المملكة العربية السعودية (سراً) كانت المعارضة تتكون من أحزاب: حكومة اليوم (المؤتمر الوطني) باسم جبهة الميثاق الإسلامي قبل أن يكون موتمراً وطنياً ومن (الحزب الاتحاد الديمقراطي) قبل أن يكون (الأصل) ومن حزب (الأمة –قبل أن يكون "القومي"). واليوم وهم جميعاً في الحكم دخلت ثقافة (الاغتيال) وبتنفيذ (أجنبي فرنسي) علم به العالم كله. لم يستنكره (الأصل) ولا (القومي) وتباهى به (الوطني) بأنه –وعلى لسان الكبير الشجاع بأنه (انتقام رباني) –راح ضحيته دكتور خليل إبراهيم أحد أبرز قيادات الحركة الإسلامية من دارفور –وبضعة من أعوانه وداخل السودان. وهكذا وجدت (السابقة الأولى) ونسبت إلى (رب العزة) نستغفر الله حتى لو كانت (زلة لسان). غير أن منسوبي القوات المسلحة ذكر أنه احد الذين نفذوا الانتقام الرباني وليس فرنسا.

- دخل الاستعمار الثنائي إلى السودان عام ١٨٩٦م. راكباً (سكك حديد السودان) ووأبورات (النقل النهري) حتى وصل مشارف أم درمان وأدار معركة كرري في ٢ سبتمبر ١٨٩٨م. ثم بدأ يزيد في بناء (القطاع العام) بإضافة (البريد) والبرق ومؤسسات (العلاج المجانية) ودور العلم من أول السلم حتى المرحلة الثانوية ثم العليا والجامعية (مجاناً) إلاّ من استطاع ولي أمره إلى ذلك سبيلاً. وأشرف على قيام (مشروع الجزيرة) ورصيفاته الأخرى و(شركة السودان للنور والقوى الكهربائية) إلى أن سلمنا كلا المرفقين الكبيرين ملكاً للدولة (قطاع عام) في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ قبل جلائه من البلاد.
- جاهدت حكومات ما بعد الجلاء وما قبل الإنقاذ على الحفاظ على الإرث الذي قام على عرق وجهد السودانيين منذ إعادة استعمار السودان. كما جاهدت تلك الحكومات –كل فيما هي مهيأ له بإضافة ما

استطاعت بناءً أو تأميماً أو مصادرةً لهذا القطاع. كما جاهدت تلك الحكومات -مهما قيل عنها- على أن تحفظ لمؤسسات العلاج والتعليم مستواها بقدر ما استطاعت ومجانيتها كملاذ أساسي لوجود (الإنسان) معافى -ومتلقياً للعلم الذي تؤهله له قدراته. لا نقول أن تدفع لطالب العلم المؤهل (نثريات Bursary) تعينه وترفع الحرج عن أسرته كما فعل المستعمر ورجال الدولة لا الساسة من بعده -وإنما ليتلقى العلم والعافية. (نقول اجتهاداً مارسناه عند إعلان قوانين سبتمبر/ الشريعة عام ١٩٨٣م. أن دفع تكاليف التعليم والنثريات يدخل ضمن مصارف الزكاة الثمانية وربما -ربما- تحت بند ابن السبيل ونستغفر الله إن أخطأنا في الاجتهاد دون أن ندّعي أجراً واحداً لمن يجتهد ويخطئ).

ماذا حدث للقطاع العام تحت كلمة (الخصخصة) وهي كلمة حق أريد بها أكثر وأكبر من باطل. باختصار أريد بها (البيع) وفي كل حالة لغير السودانيين. وبالطبع ذهبت كل الصيحات أدراج الرياح لأن (الجيوب) لا تسمعها وحتى عندما قلنا في معرض بيع بنك الخرطوم: كل دار أحق بالأهل إلاّ في خسيس من المذاهب رجس. إذ استبعدت مجموعة المواطن السوداني وأحد أعمدة المشروع الإسلامي عندما كان اسمه جبهة الميثاق الإسلامي ميرغني عبدالرحمن سليمان. الله يعوضك ويعوض البلد لأن العرض الذي تقدموا به -وهو الأفضل مادياً وفنياً ووطنياً- جاء بالفاكس. رغم أن ميرغني يؤكد أنه سلمه يداً بيد.

باختصار أصبح التعليم (سلعة) والعلاج (سلعة) والباقي لا يحتاج لكلام. وفي مقابل (القطاع العام) قام (قطاع خصوصي) -و (تعليم خاص) و (علاج أكثر خصوصية) من أركان النظام وشركائهم ومن اتبع القول (دعوني أعيش) و (من أجل أبنائي). وتخلت الدولة عن مسؤولياتها تجاه صحة وعلم المواطن.

- الخدمة العامة والتي كان يضرب بها المثل على مستوى المنطقة العربية والإفريقية لا أستطيع أن أقول عنها أكثر مما يعرفه الجميع من (طرد -وليس هناك كلمة أنسب) ذوي الخبرة والرأي حتى ولو كانوا

قريبين منهم و(إحلال) أهل الولاء حتى وإن كانوا من غير رأي وبالطبع لا خبرة ولا حتى احترام للإنسان الذي أكرمه الله فالجميع قد اختيروا لكي (يحكموا) لا لكي (يخدموا) فلم تعد هناك (الخدمة) بل (الحكم) —وأصبح هناك بضعة مستويات للحكام بين المواطن وبين الحاكم: هيئة شورى —لجنة شعبية —لجنة أمن —معتمد/ وقد سردت في هذه الذكريات/ المذكرات هذا الوضع.

- وأخيراً وليس آخراً بالطبع فإن الفساد وتخريب الذمم وتقديم (الطُعم) لمن يخشى الله أو مدافعة الضمير قد وصلا إلى أبواب النفوس يدقانها برفق أو عنف. فهناك من أجبرته الحاجة وظروف الأسرة فتذوق الطُعم وقبضته (السنّارة) فأصبح في القفص وهناك من صمد فقدموا الطُعم لأسرته: ابناً عزيزاً أو بنتاً بريئة أو زوجة غافلة.
- وبعد (أخيراً) المخدرات ما يزرع في السودان وما يستجلب من خارجه —ومن لم يمتلك المال تتلطف به محطات الوقود (يشم) حسب قدراته بنزين (عادة) أو (سيوبر) أو (سلسيون) فيسمع في قبره حناجر نواب البرلمان تطالب بالتحقيق ثم ينشغل بالرد على سؤال الملكين.

بعض ما ذكرت معلوم للكثيرين وسبق أن سطرته ولكن رأيت أن (المسيرة) لابد أن تحتوي على ما قلناه فيها. لأنه سيكون بعد فترة غير معلوم للكثيرين.

- وفي الختام: يلاحظ أنني لم أتعرض للسياسات المالية ولا لصيغ التعامل المصرفي إذ إن بعض ما نشرت في (الفرص الضائعة) وفي (المقالات) ما يكفي. ولكن الخلاصة أن ما يطبق باسم الدين الإسلامي في المعاملات المالية ليس هو الصيغة أو الصيغ التي تجعلها الطريق الأوحد وأن ما تقوم به المصارف العادية في عموم بلاد الدنيا ليس مجافياً للدين الإسلامي كما أقرت بذلك دار الإفتاء في مصر-برئاسة الدكتور حسين طنطاوي مفتي الديار المصرية آنذاك ورئيس الأزهر فيما بعد وقد نشر-ذلك في كتاب بعنون (عشرون سؤالاً وعشرون جواباً). اهتدت دار الإفتاء بعدد من رجال القانون والبنوك والمقاولين

ورجال الصناعة على رأسهم: نائب محافظ البنك المركزي (والمحافظ حالياً) ورئيس مجلس إدارة بنك الإسكندرية ورئيس مجلس إدارة بنك مصر ورئيس اتحاد الصناعات ورئيس قطاع المقاولات ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي وغيرهم. طرح عليهم سماحة المفتي عشرين سؤالاً عن المعاملات مع البنوك وكانت الإجابة على (١٧) سؤالاً بأنها لا تتعارض مع الدين الإسلامي وبالإجماع: وكانت الإجابة بالأغلبية على عدم التعارض مع تحفظ ثلاثة فقط ليس بالتعارض وإنما بشبهة لا ترقى إلى مستوى التحريم. كان التجمع الذي أصدر القرارات يضم ما ذكرت من رجال المال والأعمال زائداً كل أعضاء مجلس الإفتاء. وقد ظل الكتاب الذي نشرت فيه الفتوى (يختفي) من منافذ البيع بمجرد إصداره وحتى بعد أن تم تغيير اسمه إلى (المعاملات المالية في الإسلام) مما أثلج صدر الناشر -وأثار في نفس الوقت حيرته.

ما يمارس عندنا باسم (سلم) وينسب إلى الإسلام -أي بيع المحصول (غيبياً) قبل أن يكون في مرحلة الحصاد أصدر حاكم عام السودان أمراً بتحريمه في الأربعينيات إثر مذكرة من نائب مأمور بمركز (شندي) اسمه داود أفندي عبداللطيف: هل نسميك شيخ داود عبداللطيف. وفي الحقيقة فإن السلم وهو بالبلدي (الشيل) لا يحتاج إلى فتوى ليكون إسلامياً مهما قيل في تغيير اسمه أواسم من يمارسه من تاجر قرية ريفية إلى مدير عام بنك يتصدر اسمه الإســـلام.

يا أسامة داود أقترح أن تبني شركة (دال) قبة على قبر الوالد يترحم عليه كل ضحايا السلم.

<u>الحوار:</u> وظللنا نعيش ونتعايش مع كل ما يقال لنا ويعمل فينا إلى أن وجدوا أنفسهم في ورطة يصعب تجاوزها بعد أن أطبق ما يعرف بالمجتمع الدولي حصاراً تحت مسميات عديدة على السودان فدعا السيد الرئيس شخصياً في يناير ٢٠١٥م. كل القوى السياسية التي انقلب عليها عام ١٩٨٩. إلى (حوار) لكي تخرج البلاد من المشكلات التي أوصلها إليها حكمه. قُدِمَت الدعوة حتى للحركات المسلحة في دارفور والنيل

الأزرق وجنوب كردفان. كانت الجهات المدعوة -مدنية حوالي (١٠٨) وعسكرية تتزايد كل يوم بفعل الإغراءات. أبدى الجميع موافقتهم ما عدا عبدالواحد محمد نور من حركات دارفور -والحزب الشيوعي - وأحزاب البعث.

دعاني الأمين السياسي لحزب المؤتمر الوطني (الدكتور مصطفى عثمان قبل أن يودع السياسة اليومية سفيراً في جنيف) للاشتراك عضواً فيما سمي (لجنة الحكماء) لكي تكون حكماً بين المؤتمرين (إذا طلبوا منها) ذلك في أ مر اختلفوا عليه. اعتذرت لسببين: الأول إن صلاحيات اللجنة تعتمد على ما يقدم لها وليست لديها مبادرات، والثاني: إن مخرجات (الحوار) حتى لو غطت كل أماني أهل السودان مدنيين ومحاربين (لن) تنفذ كما دل على ذلك (سجل) الحكومة في أكثر من (٥٠ اتفاقية) مع حزب الأمة -الصادق وحده (٨) اتفاقيات. لذلك اعتذرت له بجملة واحدة هي أني غير مقتنع باللجنة ولا بالحوار واعتبرها كما علمت (رداً جافاً). وبالمثل اعتذرت لإخوة كرام بادروا للاتصال بي هم الطيب مصطفى -غازي صلاح الدين -حسن رزق وقد ناب عنهم في الحوار معي غازي صلاح الدين لانشغالهم يوم اللقاء.

وعندما تبنى الوسيط الإقليمي الأممي ثابو أمبيكي تقديم مبادرته التي عرفت باسم (خارطة الطريق) وقبلتها الحكومة ورفضتها المعارضة، ثم تبناها مجلس الأمن -فالحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و ... كان لي رأي مختلف نقلته لكل من سألني بعد ذلك وهو:

إذا قام (حزب) إفريقي بتنظيم انقلاب عسكري عن طريق أجهزته (أي لم يفرض عليه مثل الموقف الذي قابل الرئيس إبراهيم عبود) وحكم البلاد -ولم يوفق ثم دعا نفس القوى السياسية التى انقلب عليها والقوى التي جاءت بعدها -والاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي لمساعدة البلاد (أي لمساعدته) للخروج من المشكلة التي قابلته فإن الرأي عندي هو أن (يتنازل) ذلك الحزب عن الحكم لنفس القوى التي انقلب عليها مع (الاعتذار) ومع (ضمان) عدم المساءلة السياسية عن (جريمة) الانقلاب -ولكن مع حفظ حق المساءلة عن الفساد -التعذيب وغيرها من الجرائم غير السياسية.

أما في حالة قيام أي جهة من الجهات المذكورة على المساعدة أو التعاون مع ذلك الحزب أو تلك الحكومة فإنها بذلك (تشجع) على الانقلابات وتشجع الأحزاب و... الضباط.

بمعنى يا من يريد الانقلاب تقول: إذا نجحت فسوف يطلب منك الاتحاد الإفريقي أن تقوم فوراً بإعادة (الديموقراطية) فتقوم بتزوير انتخابات تأتي بك (ديموقراطياً) مقبولاً. أما إذا (فشلت) في الحكم بعد التزوير فإننا سوف نساعدك ونتعاون معك لإصلاح حكمك (الفاشل أو الفاسد كليهما) حتى لا تتعرض بلادك لما قابل الصومال أو ليبيا... ومن الذي ضرب الصومال وليبيا؟ أليست الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي.

لذلك رفضت ورأيت أن يترك ذلك الحزب وتلك الحكومة لتلاقي مصيرها حتى تكون درساً لكل حزب أو ضابط يفكر في انقلاب. أما في حالتنا إذ كيف نخشى على السودان من مصير الصومال وليبيا أو كيف نطلب من نفس القوى السياسية التي أطاح بها الانقلاب أن تساعده للاستمرار في الفشل والفساد ونخشى إذا زال حكم الفشل والفساد ألا نستطيع تولي زمام الأمر. تناقضات لا تحير العقول ولكنها تفترض أن أهل السودان ليست لديهم عقول. إذا سقطت الحكومة سوف تسقط في أيدي المعارضة. فكيف نطلب من هذه المعارضة أن تأتي لتساعد هذه الحكومة في الاستمرار. اكتشفت أن الأمر بضغط (دولي) يريد أن (ينظف) سجل الولايات المتحدة من جرائمها لكي يتقاعد الرئيس أوباما (طاهراً) يرشح لجائزة نوبيل بعد أن صالح إيران وكوبا ... والسودان.

الأمر الذي يتستر عليه الجميع وهو أن الذي (بشّر) بالحوار هو مهندس انفصال الجنوب الرئيس جيمي كارتر: إذ صرح مباهياً أنه بعد لقاء مع الرئيس البشير سوف يقوم سيادته (أي رئيسنا) بتقديم بشرى ومبادرة مع مطلع العام (٢٠١٥م.). فكانت (الحوار والوثبة). ويذكر أنه منذ يونيو ١٩٨٩م. لم تتقدم

الحكومة بأي مبادرة رغم أنها تسلمت (٥٢) مبادرة أو مقترحاً من مختلف فئات السياسة والمجتمع بالسودان بمن فيهم الجالسون على الرصيف أمثالي ولم (تتكرم) حتى بالرد بالاستلام ناهيك عن التحاور.

وبعد أن أقعد (الفشل والفساد) الدولة جاءها اقتراح الفرج المأمول من المجتمع الدولي (وهو تعبير مهذب للضغط الأمريكي سواء المباشر أو عن طريق الاتحاد الإفريقي) إذ إن الولايات المتحدة –كما هو معلوم –لم تجد حكومة سودانية تعاونت معها ونفذّت كل ما طلبت مثل حكومة المؤتمر الوطني –ويفسر ذلك ضغط (المجتمع الدولي) على المعارضة. كما اعترف بالواضح القائد (مِني) وبالتلميح (الإمام الحبيب) للتوقيع على (خارطة الطريق) تمهيداً للتصالح مع الحكومة رغم أن هناك في (الحركة الإسلامية) من يرفض ذلك.

# استراحة رابعة
# شخصيات مؤثرة

بسم الله الرحمن الرحيم

## شـــــــــخصيات

### التجاني محمد أحمد:

عرف في أوساط العاصمة القومية بأنه (التجاني الصحفي) بدار السودان الجديد قبل تأميم الصحافة إبان ثورة مايو. بدأنا حياتنا صغاراً في (قرية صقع الجمل) حيث نشأت وكان والده (أمباشي - عريف) في محكمة والدي فأصبح اسمه عند ذلك (ود الأمباشى) ثم رحل مع والده إلى (النهود) وحتى بعد أن ترقى والده إلى (شاويش ثم بتجاويش) ظل يعرف في النهود بأنه ود الأمباشى.

وبعد أن اجتزنا المدرسة الأولية مع أخي إسماعيل، نتأهب للذهاب إلى مدرسة الدويم الريفية الوسطى قرر والده أن يلحقه مع أخي (محمد الشيخ -شرتاي حالياً في صقع الجمل) بالمعهد العلمي في النهود ذلك أن والدي كان من رأيه أن يكون أحد أبنائه (عالماً) بأمر الشرع. وقد ظهرت موهبة التجاني في تلك السن المبكرة للدرجة التي جعلت والدي يقنع والده بأن يلحقه رأساً بالمعهد العلمي في أمدرمان لينال الشهادة (العالمية) والتي قطعاً سوف تؤهله للعودة (قاضياً شرعياً) لعموم محاكم دار حمر.

وصل التجاني أم درمان وأقام في دار (صديق غندور) والد الخبير الاقتصادي والإداري عبدالله صديق غندور الوكيل السابق لوزارة المالية. كان الزمن أواسط الأربعينيات والسودان يغلي سياسياً، في الصحف وفي الليالي السياسية ولقاءات مؤتمر الخريجين في يوم التعليم واحتفالات المولد الشريف. وبالنسبة للتجاني إلى جانب الحراك في المعهد العلمي، كان كل يوم جمعة يجلس من على البعد في (ديوان) صديق غندور يقدم الطعام والشاي لزملاء (عبادي كما ينادى) من طلبة كلية غردون الذين يستضيفهم كل أسبوع للغداء معه والنقاش في شؤون البلاد كانوا وهم يتناقشون وهو يستمع ساعده في ذلك ذكاء فطري وولع مبكر بالسياسة.

كان طلبة المعهد العلمي هم أول من حمل الزعيم إسماعيل الأزهري على الأكتاف في مظاهرة خرجت به من نادي الخريجين في أم درمان ١٩٤٨م. تهتف ضد الاستعمار وضــــد (الجمعية التشريعية) ودخل عن طريقها السجن ثلاثة شهور، من يومها افتتن التجاني بالزعيم وأصبح من أنصاره.

منزل الشيخ (صديق غندور) يقع في حي العرضة ومنطقة (سوق أم درمان) حيث يسكن أيضاً القطب الاتحادي حسن عوض الله (وزير المعارف والداخلية –ومراقب عام الحزب الوطني الاتحادي) صار التجاني بالنسبة للزعيم الأزهري (من أولاد البيت) خاصة وأن الزعيم لم يرزق بولد ذكر إلاّ مؤخراً. فكان يدخل على الأسرة ويقضي بعض الطلبات كما كان الزعيم يستأمنه ووفده في (مشاوير) لا تنتبه إليه العيون سواء من الخصوم أو المباحث. وقد عشق الصحافة منذ صغره فلم يواصل التعليم العالي خارج السودان في الأزهر الشريف أو كلية دار العلوم، وكلاهما كانا متاحين له فالتحق بجريدة (السودان الجديد) هاوياً كما كان يراسل من النهود جريدة (الصراحة لصاحبها الأستاذ الكبير عبد الله رجب والتي أرهقتها الغرامات حتى باعها صاحبها لحكومة ١٧ نوفمبر ثم احتجبت) وذلك كلما حمله حب الجذور في العودة إلى النهود في الإجازات وكان الجميع يترقب رسائل (هشابة الكادح) كما كان يسمى نفسه.

جاهد مع نفسه حتى قويت ملكته في اللغة الإنجليزية التي تلقى مبادئها في المعهد العلمي. وعندما جاء (الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو المصرية) مبشراً بوحدة وادي النيل كان قد لمع كاتباً وشاباً في الحزب الوطني الاتحادي وكان من المؤتمنين على الأموال التي كان يدفع منها إلى كوادر الحركة الاتحادية بالعاصمة دون أن يلفت النظر لتواضعه ولبساطة الحياة التي كان يعيشها، زاهداً، في منزل متواضع استأجره في (حي البوستة) وقدعجبت وأنا في عودة من إجازة دراسية من مصر عام ١٩٥٤م. أن أراني لأول مرة في حياتي ورقة عملة من فئة المائة جنيه مصري في منزله وأنها (أموال الحركة الاتحادية).

اشتهر التجاني كصحفي ساخر، وجاد، وشجاع في الرأي خاصة في حالات النقاش ويطلق النكتة والسخرية الحادة على الخصم. ولم يسلم من مضايقات (المباحث) أو (البوليس السري قبل أن يعرف اسم الأمن) وكثيراً ما كان يعتقل لأيام منعاً لتحركاته وأحاديثه خاصة في بعض (الليالي السياسية) التي كانت شائعة وقتها كوسيلة لإيصال رأي الأحزاب للحكومة وقواعدها. ويزيد عليها كتاباته الحذرة في (السودان الجديد) خاصة بعد أن توفى مالكها أبو الصحف أحمد يوسف هاشم وأصبحت (أمانة وملكاً لأيتام) كما كان يقول. غير أنه وجد متنفساً في صحيفة لم تعمر أصدرها القطب الاتحادي عبد الماجد أبو حسبو تحت اسم (الرائد).

وكان التجاني، إلى جانب صفته الصحفية المهنية (مخبراً) من الدرجة الأولى، ما من حدث في العاصمة إلاّ وتجده وسط ذلك الحدث، كيف علم وكيف وصل، لا أحد يدري للدرجة التي جعلت أحدهم يصفه بأنه يعرف أكثر من المباحث. وفي كل حركة عسكرية كان يعتقل بغير ما سبب سوى أن يقال عنه إنه كثير الحركة، أينما تتجه سيارات المباحث تجده قد سبقها.

وإلى جانب الاعتقالات واللكمات رداً على ما يطلقه من عبارات كانت (تصادر) أوراقه الخاصة ومذكراته التي كان ينسى أن يخفي بعضها وهو يسرع لأماكن الحدث. وقد أعجب به شباب ورجال الحي وحكى عن أحدهم أنه بينما كان يتناول عشاءه في مطعم متواضع غرب (سينما برامبل –كانت تقع جنوب غرب المسجد الكبير في أم درمان) أنه جاء أحدهم وسأله (إنت التجاني بتاع الجرايد؟) نعم. (أنا شايفك كلما حضرت للمطعم تطلب كباب. أنا عمك سليمان عتال في سوق العيش، باكل كباب زيك، وأوصيك دائماً أُكل كباب لأن شغلتنا بتاعة الشيل في الضهر وشغلتكم بتاعة الراس الفول ما ينفع فيها) والتزم التجاني بوصية عمه سليمان.

غير أن الصفة التي اشتهر بها التجاني إلى أن انتقل إلى رحمة مولاه عام ١٩٨٩م. هي: الوفاء كان وفياً وفياً وفياً. تشهد بذلك علاقته مع أسرة صديق غندور التي نشأ زمناً معها، ولأسرة حسن عوض الله التي جاورها وعاش جاراً لها، وأسرة أبوحسبو الذي زامله في الحزب وفي الصحافة، وأسرة أبو الصحف أحمد يوسف هاشم التي حفظ لها مكانة السودان الجديد، وأسرة الزعيم إسماعيل الأزهري التي قدسها، وزميله وصديقه سعد أحمد حسين وزوجته آمال عباس العجب ورفيقه في مهنة النكد إدريس حسن وصالح محمد إسماعيل وأسرته في حي الملازمين بأم درمان. وأخيراً وليس آخراً شخصي وأسرة الشيخ منعم منصور.

ولا أستطيع مهما قلت أن أوفيه حقه. أما والدته العظيمة فقد كان لها الابن البار الذي يتفقدها ويلبي طلباتها. وفي عام وفاته رجوته أن ينتظرني شهراً أعود فيه من عمل خارج السودان لنذهب سوياً إلى النهود ولكنه استبطأ عودتي وذهب إلى الوالدة الكريمة حاملاً معه، كما قالت لي، ما اعتبرته مستلزمات (الفراش)، إذ توفى إلى جانبها بعد وصوله بأيام بسبب علة لم تمهله إلاّ تلك الأم لتكون إلى جانبه تلقنه الشهادة ويكون إلى

جانبها كآخر من رأى في هذه الدنيا. بعد وفاته بشهر قامت ثورة الإنقاذ في يونيـو ١٩٨٩م. حمـدت الله أنـه لم يحضرها لأنه كان سيموت في أحد بيوت الأشباح.

شخص كريم عزيز آخر حمدت الله أنه انتقل إلى رحمة مولاه قبل قيام ثورة الإنقاذ هو الوالد الشـيخ (يحيى عثمان الكوارتي) الذي ما كان سوف يحتمل أو يسمع أو يرى مولانا محمد عـثمان الميرغنـي قـد أدخـل سجن (كوبر) لأول مرة في حياة الأسرة الميرغنية الشريفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

## بشير البكري

**الأخ العزيز الأستاذ إدريس حسن -رئيس التحرير الرأي العام**

السلام عليكم وأسعد الله أوقاتكم.من الناس من يعيش وسطكم ويشكل جزءًا مهماً من الحياة العامة، يملأ كل جوانبها حضوراً متميزاً. لا تنساه في كل مناسبة فيلبي. ولا ينسى محفلاً فيحضر رغم تقدم السن، وفي جميع الحالات -وقل ما شاء الله -هو ذو الرأي السديد ومصدر خبرة تبهرك. وجه لا يخلو من ملحة وابتسامة تسعدك. ذلكم هو الأستاذ الأكبر الدكتور بشير البكري، والذي أكتب لكم كي تتبنى (الرأي العام) دعوة للأمة السودانية لتكريمه قبل أن يفعل ذلك الآخرون. خاصة وأن هذا الشهر -على ما أظن -يصادف عيد ميلاده الحادي والثمانين، أمد الله في عمره ومتعه بوافر الصحة والعافية، فهو من مواليد ١٩٢٤م. عام الثورة.

وكثير من السودانيين وبينهم عدد من المثقفين والمتعلمين لا يعرفونه رغم أنه معهم في كل ندوة حوار وكل ورشة عمل وكل منتدى فكر وغير ذلك من مبتكرات المسميات هذه الأيام.

وقد اشتهر كدبلوماسي في باريس، نعم ومنذ الاستقلال في العام ١٩٥٦م. ثم بعد ذلك مرة أخرى في العام ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٢م. وكان الحاضر الخفي وراء مؤتمرات المانحين ومؤتمرات نادي باريس خلال هذه الحقبة التي أرست العلاقات مع الأصدقاء والدائنين معاً، ولعل إنجازاته في باريس حجبت أنه كان يمثل السودان كسفير أيضاً في هولندا وبلجيكا وسويسرا والبرتغال وأسبانيا والفاتيكان -وسفيراً مقيماً في نيجيريا وبعض الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية عند استقلالها. وفي هذا الشأن الإفريقي كان عضواً في اللجنة التي حررت ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وممثل حكومة السودان في أول مجلس لإدارة بنك التنمية الإفريقي الذي كان يرأسه طيب الذكر السيد مأمون بحيري.

ولقد كان لتنوع دراساته الأكاديمية الأثر الكبير إلى جانب الخبرة التي اكتسبها عبر السنين في إسهاماته المتعددة في كل جوانب الحياة السودانية -والمحافل الدولية. فقد بدأ بدراسة القرآن الكريم في معهد أم درمان العلمي وكان المعهد وقتها في مسجد أم درمان الكبير قبل أن يتطور مع الأيام ليصبح جامعة أم درمان

الإسلامية. وواصل تعليمه ليحصل على ليسانس القانون من جامعة (فؤاد الأول –القاهرة الآن) العام ١٩٤٦م.، ثم انتقل إلى عالم الاقتصاد لينال دبلوم الاقتصاد الزراعي فوق الجامعي من جامعة أوكسفورد –ثم إلى العلوم السياسية في باريس هذه المرة ليحصل على دبلوم فوق الجامعي في العلوم السياسية –وتوج ذلك بالدكتوراه في الاقتصاد من جامعة السوربون العريقة والشهيرة في فرنسا، وهل تصدق بأنه يدرس حتى الآن في الجامعات المفتوحة في شتى صنوف المعرفة، فليحفظه الله.

في شبابه مارس المحاماة في مصرـ نعم. ورأس تحرير أول صحيفة سودانية بالقاهرة في الأربعينيات، حيث بدأ اهتمامه بالشأن السوداني العام فراسل جريدة (النيل) من القاهرة، وشارك في بدايات نشأة (الرأي العام) و(السودان الجديد) كما شارك بدرجة فاعلة مع زملائه بمصر في تجميع كلمة السودانيين والأحزاب السودانية على تقرير مصير السودان بواسطة السودانيين وقد كان ذلك وقتها طرحاً متقدماً في السياسة الحزبية السودانية ولا غرو فقد كان –حفظه الله –من جماعة (أبوروف) الفكرية بأم درمان كما كان في مصر سكرتيراً لمؤتمر الخريجين وسكرتيراً للنادي السوداني مركز الحركة السودانية الوطنية بالقاهرة آنذاك، وقاده هذا الاهتمام بالشأن العام إلى زيارة جنوب السودان في العام ١٩٤٦م. وتجول في كل أنحائه لبضعة أشهر واكتسب معرفة لا تزال تساعده في فهم الكثير مما دار ويدور في هذا الجزء من البلاد خاصة بعد أن توالت زياراته وهو بوزارة المالية.

ويعد إبرام اتفاقية السودان في العام ١٩٥٣م. بين مصر وبريطانيا بشأن السودان لبى دكتور بشير البكري رغبة الحركة الوطنية في الالتحاق بوزارة المالية في قسم الإنشاء والتعمير (التخطيط فيما بعد) للتعرف على خطط حكومة السودان في مستقبل البلاد فاهتم بأمر الزراعة وكان عضواً في فريق تنمية الجنوب بوزارة المالية وأسهم مع المرحومين مكي عباس (أول محافظ سوداني لمشروع الجزيرة) وموسى عبدالكريم أول نائب مديـــر لوزارة الزراعة في إنشاء مكتب لشؤون القطن بوزارة المالية، تطور حتى أصبح الآن مؤسسة القطن ثم شركة القطن السوداني.

وفي الصعيد الدولي مثل السودان في اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ثم رئيساً لوفد السودان في مؤتمر البحار ضمن عدة مؤتمرات أخرى واكتشفته اليونسكو فاختارته مديراً لمركز سرس الليان للتنمية

الاجتماعية وكان مقره بمصر. ثم احتفظت به اليونسكو لمدة ست سنوات ممثلاً لها بالبلاد العربية ورئيساً لصندوق التنمية الثقافية ومستشاراً لمديرها العام في العالم العربي. ثم رئيساً مناوباً لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو، وهو الآن رئيس الجمعية السودانية للأمم المتحدة بالخرطوم.

وبعدها اتجه دكتور بشير البكري لدنيا المصارف والمال فكان بعد إسهامه في إنشاء بنك التنمية الإفريقي أول رئيس سوداني لمجلس إدارة بنك النيلين قبل تأميمه في العام ١٩٧٠م. وكان البنك وقتها شراكة سودانية فرنسية مع مجموعة بنك الكريدي ليونيه الفرنسية ثم أول رئيس للبنك الأهلي السوداني وقد نجح في فتح فرع له في القاهرة ولا يزال هو الفرع الوحيد لبنك سوداني بمصر.

هذا الهرم الفذ يجهل الكثيرون منا تاريخه الناصع والمتنوع والمتميز ولكننا نعايشه يومياً في معظم -إن لم يكن كل -حوارات الشأن السوداني يدخل القاعات برفق دون أن تحس به ولكن ما إن يجلس حتى يتوقع الجميع مشاركته فيأتي دوماً بجديد وسديد قل أن يختلف معه أحد -ومعظم الأحيان بهدوء يجذب الأسماع وبعض الأحيان بحماس يحسده عليه الشباب ويغار منه بعض المتطرفين، ومع ذلك لا تفارقه ابتسامته المتميزة، وكما قلت -يا أخ إدريس -إنه يعيش معنا ونعيش حضوره وإسهاماته الثرة ونجده حيث نتوقعه ولذلك لا يستوقفنا لأنه أصبح جزءًا من حياتنا الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإطلالة إسبوعية في (الرأي العام).

أخشى أن نسمع يوما -وقد يكون قريبا -أن منظمة ما على المستوى الإقليمي أو العالمي تدعو لتكريمه وعندها نصحو فنأسى على ما فاتنا في حق واحد من أبرز رجالنا.

**إبراهيم منعم منصور**

**الإثنين ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٥م.**

للأسف تم تكريمه بعد وفاته.

**محمد البشير الوقيع –عثمان عبدالله النذير:**

كان في صناعة السكر بالسودان اثنان من الإخوة: أبوبكر البشير الوقيع الإداري الذي اقتحم هذا المجال مديراً لمصنع خشم القربة فأجاد ولمع. أما محمد البشير الوقيع الذي أنا بصدده فهو من صميم صناعة السكر في البلاد وتأهل في الداخل والخارج وقاد مع زميل له، ولي في الدراسة بمصر، محمد الغالي سليمان سفينة زراعة وتصنيع السكر باقتدار في مصنع الجنيد ومصنع خشم القربة وأشرف على قيام مصنع سكر شمال غرب سنار. ومصنع سكر حجر عسلاية وأخيراً وليس آخراً تسلم مصنع سكر كنانة فكرةً وأوراقاً إلى أن أوصلها مرحلة البدء في (طحن) أول كمية من قصب السكر لتدشين بدء الإنتاج.

عند هذه المرحلة نشر إعلاناً يدعو فيه العمال الموسميين الذين تستخدمهم المصانع في عملية قطع وسكب سيقان قصب السكر لتقديم أنفسهم في تاريخ كذا تمهيداً لبدء الإنتاج.

كنت وقتها وزيراً للمالية والتخطيط الاقتصادي فاتصلت به مداعباً (يا سكر المكنة – لماذا قررت ترك العمل في كنانة) سكر المكنة اسم تخاطبه به سكرتيرات وعاملات المؤسسة للإنتاج الصناعي.

فكما ذكرت كان هناك أبوبكر الوقيع ومحمد الوقيع. وكان إذا اتصل شخص يريد الحديث لأحدهما تسأل عاملة الكبانية (سيادتك عاوز الوقيع السكر ولا عاوز الوقيع سكر المكنة) إذ كانت وسامته و(قيافته) مكان إعجاب الفتيات. رد علي سكر المكنة ببراءة أنه لم يفكر في ترك كنانة فذكّرته أن في السودان دائماً مجموعة تسمى (قنّاصة الوظائف الجاهزة) يتنظرون إلى أن يقوم القوي الأمين بالعمل ويوصله مرحلة قطف الثمار فيظهرون ويحفرون الأرض من تحته ليقع ويحلون محله. حذرته أن الإعلان كشف أن مرحلة البناء والعرق والدموع قد انتهت وحان وقت قطف الثمار الذي يتنظرونه.

صدق حدسي فقد علم من الرئيس جعفر نميري أن أحد المقربين منه سال لعابه للوظيفة وطالب بها. والله أمر بالستر.

وفي عهد الإنقاذ طلب من محمد البشير الوقيع العمل على إقامة مصنع سكر النيل الأبيض. ومثل ما حدث في كنانة تسلم (الأوراق) وبدأ يعمل ويعمل وعندما وصل مرحلة وضع المواصفات لمعدات

المصنع وإجراء تسويات الأراضي الزراعية (طرده) وزير الصناعة الدقير وحتى الآن لا أدري إذا حصل على مستحقات الفصل التعسفي أم لا يزال يلهث.

أما عثمان عبدالله النذير فقد تسلم منصب العضو المنتدب لشركة سكر كنانة بطريقة سلسة من مجلس إدارة الشركة بعد أن ترجّل من منصبه وزيراً للدولة بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

عثمان النذير كما يختصر اسمه تأهل بدرجة الماجستير من جامعة (بونا) العريقة في جمهورية الهند والتحق بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي عندما كانت تضم (الخزانة -التجارة الخارجية -التموين - التعاون -التخطيط). وقد اكتشفه وكيل الوزارة حسب الرسول عرابي ووضعه في قلب الوزارة مديراً لمكتبي عندما كنت الوزير.

وعندما تركت الوزارة مستقيلاً وأصبح بدرالدين سليمان الوزير بعد مأمون بحيري انتقاه وزيراً للدولة إلى أن أُختير العضو المنتدب لكنانة. هادئ وباحث، لا يسعى للأضواء ولا يحبها. قاد سفينة كنانة على مدى عقود في أجواء هادئة مرة ومضطربة مرات قلّ أن يجد من يساعده حتى صارت كنانة التي جعلت العرب يعترفون لأول مرة بمقدرة وقدرة الإدارة السودانية المتجردة وبنجاح العمل العربي الاقتصادي المشترك إذا ما وُفرت له الإمكانات وبَعُدت عنه تدخلات السياسة الضارة.

وبعد أن صارت كنانة المنارة والقدوة ترجّل الفارس بعد أن أنهكه المشوار وضاق عن الصبر النبيل في خدمة وطنه وأمته. لو كان عثمان النذير مواطناً غير سوداني لسارت بنجاحاته الفضائيات ولناءت بكتفه النياشين والإنعامات من كل الدول التي أرضعتها كنانة.

يلقاك كعادته بابتسامته المعهودة وبصوته الرزين وبجسد قاوم أمراض الإدارة وتبعات المسؤولية وجحود ذوي القربى وذوي البعد. حفظك الله وأبقاك .......

<u>منصور خالد:</u>

رأيته لأول مرة بقاعة الانتظار بمطار الخرطوم الدولي في طريقه إلى أوروبا وأنا في وداع دكتور خليل عثمان في طريقه إلى الكويت. سأله عن مرافقه فأخبره باسمي وعرفت اسمه فتغيرت صورته عندي إذ كنت

قرأت قبل أيام مقالته الشهيرة بعنوان (أكلت يوم أكل الثور الأبيض) كنت قد تخيلته طويلاً، وقد كان. أبيض البشرة وممتلئ الجسم فكان العكس.

سمعت به من صديق الطرفين مصطفى كبارة مدير شركة فرانكو بتو عندما انتزعت من وزارة التجارة حق التسجيل والعمل بالسودان رغم معارضة مدير الوزارة القوي إبراهيم عثمان إسحق. وقيل يومها إن وراء التصديق مذكرة من محامي الشركة المبتدئ في مكتب المحامي الكبير إميل قرنفلي ويدعى منصور خالد.

لكنه اختفى في بداية ثورة ١٧ نوفمبر بقيادة اللواء ثم الفريق إبراهيم عبود والتحق بخدمة الأمم المتحدة في نيويورك وبعدها في مكتب اليونسكو في باريس حيث نال الدكتوراه وأصبح مدير مكتب اليونسكو في الجزائر المتحررة حديثاً وأقام علاقات ود وصداقة مع معظم قياداتها خاصة الشباب وعلى رأسهم الرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة.

تعارفنا لأول مرة بعد انضمامي للوزارة في نوفمبر ١٩٧١م. وهو وزير الخارجية وأنا وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وكان تعارفاً من خلال العمل في داخل مجلس الوزراء. والتقت رؤانا للموضوعات المطروحة خلال المناقشات والتي وصفها أحمد سليمان (أبو سلمون) بأنها أرقى وأفضل مداولات قابلها في مجلس الوزراء منذ انضمامه للوزارات في أكتوبر ١٩٦٤م. وزيراً للزراعة عن الحزب الشيوعي.

كان المجلس يضم قيادات ثورية وسياسية وفنية ولكنه كان أبرزها. وعندما وضعت (برامج العمل المرحلية) للحقبة التي تلت وضع الدستور بعد الإطاحة بثورة (التصحيح) تقاربت الآراء فيما يختص بالتعاون بين وزارته كذراع لسياسة خارجية راشدة وبين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي التي تبنت البرامج وشرعت مع مختلف الوزارات لوضع خطة تنموية ذات أولويات محددة يمكن أن تقنع المؤسسات الدولية والدول المانحة:

- انعقاد مؤتمر للسفراء تحت شعار الدبلوماسية والتنمية.
- توقيع اتفاقية سلام أديس أبابا والالتزام القطعي بالسلام.
- انعقاد أول مؤتمر للمانحين في مكتب البنك الدولي بباريس.

- الاجتماع مع وزارة الخارجية الإيطالية لكي تتبنى تقديم السودان متنسباً مع المجموعة الأوروبية، قبل أن تقتنع غالبية دول الاتفاقية بالانتساب الجماعي.
- فتح الباب مع إيران بعد أن كان مقفلاً لعقود دون سبب.
- تعامل على أسس متقدمة مع إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة.
- التواصل الفعال مع الدول العربية: ثنائياً ومن خلال المنظمات العربية.

لا أكون مبالغاً إذا قلت إن كل هذه الحركات التي فتحت الطرق لعلاقات سياسية واقتصادية أصبحت الآن عادية مع مختلف الجهات كانت وزارة الخارجية على عهده هي (رأس الرمح في كل عمل تنموي، والشكر سجادة حمراء نفرشها لها) كما قلت في إحدى خطابات الميزانية.

لم تكن العلاقة تنافساً وتناحراً كما ذكر أحد الصحفيين وإنما تكاملاً: يتقدم (العلم) ثم تلحق (التجارة) على عكس ما كان في عهد الفتوحات الاستعمارية حيث يتقدم الأسطول التجاري ثم يلحق به الأسطول العسكري حاملاً العلم لكي يحميه. هذه العلاقة المتقدمة أثارت غيرة بل حسد الكثيرين وصورتها لهم أفكارهم أنها (تكتل) ضد من لا يرون. ووصفها الرئيس نميري وهو أعلم بها وبنتائجها عندما اختلف معه ومعي: بأنها (شللية).

تعرفت أيضاً على منصور في رحلات العمل التي جمعتنا بقيادته كوزير للخارجية أو بقيادة الرئيس جعفر نميري. كان جاداً ولا يعتمد على تقارير السفارات إلاّ كمؤشر يقود إلى الحقائق. يتحرى بأسئلة دقيقة ومعلومات مختزنة لديه قبل أن يقول الكلمة.

في جدله ومفاوضاته يحرص على أن يكون هناك مفهوم محدد الكلمات والتعبيرات قبل أن ينطلق في حديثه ويكرر لا بد أن نتفق على (التعريفات) حتى لا يتوه الحوار.

عندما يتم استفزازه يكون رده بمنطق (عال) دون أن (يصرخ) وهي ميزة يندر وجودها ويندر التنبؤ بها إذ تكون عكس ما يتوقع سامعوه.

المنصفون في وزارة الخارجية يعترفون أن مجيئه لها كان بعثاً لها بعد محمد عثمان يس.

والمنصفون في وزارة التربية والتعليم يعترفون أن ما حققه فيها كان بعثاً أيضاً بعد عبد الرحمن علي طه.

كم تمنيت أنه لو وجد فرصة واحدة، ولو قصيرة، رئيساً لمجلس الوزراء بالسودان.

قرأت مؤلفاته: لغة، وموضوعات، وتوثيقاً وعرضاَ، ومنطقاً وثقةً بالنفس. قلت له (معاتباً بصدق) لقد أصبت وأجدت لدرجة تجعل من بعدك يتردد في الكتابة، وأنا منهم، حتى لا تتم المقارنة.

وكنت الأكثر سعادة عندما تم تكريمه بواسطة نفر من خيرة زملائه وأصدقائه –بل ومعارفه وساهم في التكريم بعض من (الأجانب: من دولة جنوب السودان) ومن العالم العربي والغربي.

وكم كان طيباً أن دعت لجنة التكريم صديقه أو عدوه اللدود الدكتور عبدالله علي إبراهيم وكم كان أطيب أن لبى الدعوة وتصافحا استقبالاً ووداعاً.

**جعفر بخيت:**

أو جعفر محمد علي بخيت (حبة) تعرضت له ولعطائه خلال هذه المسيرة خاصة عند وضع الدستور الدائم لعام ١٩٧٣. ولكن ما أود ذكره هنا هو (الجحود) الذي لقيه هو وأسرته من (ثورة مايو) التي أرضعها فكره وعصارة ذهنه ومات وهو يكتب مقاله اليومي رئيساً لتحرير صحيفتها.

ومهما انتقد السودان آراءه في الحكم المحلي فإن الحقيقة هي أنه زرع في الريف السوداني بل وأنبت فيه بذرة (الديمقراطية) من خلال لجان ومجالس الحكم والتعاون والمرأة في الأحياء والمدن والقرى و (الفرقان) تعلم خلالها المواطن العادي كيف تساس مختلف شؤون المجتمع والدولة، صاح أو غلط، وغرس (وعي) نما وتطور حتى أنتج المواطن السوداني الفصيح الواعي.

عاش زاهدا، زهداً حرم أسرته مباهج الحياة، تركها من بعده لدولة جحدت كل مجهوداته وتضحياته وفكره الذي احترق من أجلها. خرجت أسرته من (بيت الإيجار) وهو الذي قام كوزير للحكم الشعبي بتوزيع مئات الآلاف من الأراضي السكنية.

لقد أخرج اتحاد عمال نقابات السودان الحكومة من الحرج بأن تبنى إقامة دار لأسرته بتبرعات من أجور العاملين. هتف العاملون وصفقت الحكومة وتاه الهتاف والتصفيق في: الهواء.

وبعد سنوات قامت زوجته الوفية بتذكير الاتحاد (الوفي) والسلطة القادرة بالهتاف والوعد فأُغْلِقَت الأبواب أمامها وزُجرت كأنما كانت تستجدي، هب أنها كانت تستجدي ألم نتأدب بقول المؤدب الأكبر (وأما السائل فلا تنهر).

**موسى عوض بلال:**

منذ أن تقابلنا موسى عوض بلال، عبدالله زكريا وشخصي في ديسمبر ١٩٤٣م. ونحن نطرق أبواب مدرسة الدويم الريفية الوسطى ألّف الله بين قلوبنا. تعرضت إلى عبدالله زكريا في مواقع أخرى. وفي موقع معه ومع حسن عبدالله الترابي وذكرت أنهما لو كانا في غير السودان لكان لهما شأن آخر.

عبدالله زكريا كان يفترق منا بعض الزمن تتجاذبه أفكار نحو الدين السياسي وفي زمن آخر فلسفات نحو التنظيم السياسي.

كلا المسلكين لم يروقا لنا رغم احترامنا لهما وله فحفظنا الود وحفظه. وكلما جلسنا مع موسى شعرنا بشيء خفي يربطنا. نتفاكر، ونتناقش بل وقد نتجادل في حين وأحيان ولكن في ود وتفاهم.

ولما اختلف بنا المسار العلمي فتوجهت إلى مصر للدراسة كنت في طريق العودة من وإلى الخرطوم أقضي ليلة أو ليلتين في داخلية كلية الخرطوم الجامعية عندما كان لكل طالب سريران واحد داخل العنبر والآخر خارجه. (وكان غسيل ملابس وعلبة مربة كل أسبوع: استعمار) وبحلول الاستقلال تخرج كلانا والتحق هو بمصلحة العمل وأنا بوزارة التجارة والصناعة والتموين فاجتمع الشمل في (ميز) شهير جنوب (حديقة القرشي –الدومة سابقاً) وقد تعرضت لحياتنا المعيشية والترفيهية في ذلك الميز.

كان لا بد من موضوع حي للنقاش من وقت لآخر فكان: الزواج والبحث عن شريكة الحياة فقصصت عليه ما أوصانا به والدنا أنا وأخي إسماعيل عليهما الرحمة عندما كنا في المرحلة الثانوية قائلاً (إذا قادتكم الظروف في العاصمة للزواج لا تقربوا أسرة السيد عبدالرحمن المهدي لأنه صديقي وأخي في الله. لا تتزوج من أسرة صديقك ولا تزوج له، النسوان يخربوا بيننا). وشرح ذلك في أنه إذا لم توافقك الزوجة لا تستطيع أن تطلقها فتخرب علاقتك مع صديقك وإذا لم تطلقها تعيش حياتك في شقاء. ونفس الشي يحدث إذا لم تتفق معك.

ربما كانت النصيحة التي ذكرتها في معرض بحثنا الاثنين عن الزوجة جعلت كلاً منا يبتعد عن (النسب) مع أخيه رغم أن العديدين كانوا يتوقعون ذلك.

تزوج كلانا. أنا قبله وتبعني بعد فترة وافترق كل منا مستقلاً في داره وبدأت مشكلات الحياة تثير النقاش في المبحث الثاني وكان: العمل في الحكومة أم القطاع الخاص.

رغم أن موسى مصنف ضمن (الاشتراكين لا الشيوعيين –سواء أقصى-اليسار أو وسطه أو يمينه) إلاّ أنه كان مؤمناً إيماناً بضرورة القطاع العام والخدمة فيه. وعدم الهجرة منه إلى القطاع الخاص، وكنت أجادله، رغم أني مصنف أقرب إلى أو من الاشتراكيين، إن الإدارة في القطاع العام مهما تسلحت برجال ولوائح وتفويض تقف عند حدود معينة بإحساس الموظف العام خاصة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م التي أشاعت (رهبة) ليس فقط بين العاملين في القطاع العام والحكومي بل وبين الوزراء.

وأن المبادرات تأتي دائماً من القطاع الخاص وأنه الجناح الآخر لطائر الدولة ولا بد أن تهاجر القيادات المقتدرة والحكومة هي المستودع لتلك القيادات في ظروف جنوح كل الخريجين للعمل في الحكومة أولاً. لابد أن يطعم القطاع الخاص تلك القيادات إلى جانب (قيادات أبناء الأسر من رجال الأعمال).

ورغم أن موسى وهو في مصلحة العمل تأكد أن في القطاع الخاص (أمان) لكل من يعمل دون أن يخاف (التشريد) على عكس ما كانت عليه ثقافة أجواء العمل آنذاك، وربما حتى الآن، إلاّ أنه كان يحاورني لكي أظل في داخل الحكومة.

لم أقتنع، وبدا لي أنه أيضاً كان يجادلني لخلق (عنكوليب) للجلسات. تركت القطاع الحكومي ممثلاً في وزارة التجارة ثم القطاع العام ممثلاً في البنك الزراعي السوداني إلى مصنع النسيج (الياباني) نائباً لمدير قمة في العمل والتأهيل هو محمد المكاوي مصطفى ثم العضو المنتدب في مصنع النسيج السوداني ومؤسسة الخليج العالمية.

كانت (سودنة) الإدارة العليا في المصنع أسبقية بالنسبة لي. وبالنسبة أيضاً لموسى كمسؤول سابق في مصلحة العمل التي انتقل منها مديراً إلى (المؤسسة العامة للإنتاج الصناعي) المسؤولة عن كل مصانع الدولة. ربما لما لمسه من حقيقة وضعه كمدير. وهو ممن يملكون فضيلة الرجوع إلى الحق. وافق أن ينضم إلى مؤسسة

الخليج العالمية مسؤولاً عن شؤون العاملين فيها (ستة مصانع تضم أكثر من عشرة آلاف من العاملين: مهندسين –فنيين –مهنيين –موظفين وعمال) غير أن زعيم الاشتراكيين وقتها أحمد سليمان (أبو سلمون) وكان وزيراً للصناعة استدعى موسى وسأله (كيف ظروفكم المالية والمطلوب كم). أجابه موسى بصراحة وصدق وأضاف أن المسألة ليست مسألة (مال) وإنما (الاقتناع بجو العمل والعطاء فيه). بطريقته المرحة والقاطعة فاجأه أبو سلمون (دي مني ليك، تغطي كل احتياجاتك. وعليّ الطلاق وحات سارة بتي ما تقول شيء وما تسيب الحكومة). اعتذر موسى عن الانضمام لمؤسسة الخليج.

في أقل من عام جلس موسى في مقعد وزير التموين والتجارة الداخلية ثم وزيراً للصناعة والتعدين. أول من أعلن في الصحف العالمية داعياً شركات البترول إلى التقدم للبحث عن البترول في السودان. وتابع الأمر إلى أن وصل لمرحلة إعداد العقد للتوقيع مع (شيفرون) فأقيل من الوزارة وبعث سفيراً إلى ألمانيا ثم الكويت ثم تونس ثم التقاعد.

بكل تجرد تابع موسى إجراءات العقد مع الوزير الجديد بدرالدين سليمان إلى أن احتفل الأخير بحضور الرئيس نميري مع شركة شيفرون بمنزله دون دعوة موسى وذلك في ليلة ٤/ ٥ سبتمبر ١٩٧٥ الليلة التي أسقط فيها المقدم حسن حسين الحكومة لساعات قبل أن يستردها أبو القاسم محمد إبراهيم أسد الثورة كما لقبه الرائد (زينكو).

لم يذكره أو يتذكره أحد. إلتحق بمنظمة عربية وتوفي في هدوء زاهداً في الدنيا التي أحبها، وفي الأضواء التي لم يسع إليها ولم تسع إليه. نعته فقط بخيتة أمين في (جرة قلم) وفي أثناء مأتمه جاء مندوب من وزارة الزراعة بولاية الخرطوم يحمل إخطاراً بنزع الفدادين الخمسة التي اشتراها منها ولم يستطع تعميرها فنزعت منه وهو في القبر مواسياً جعفر بخيت: لست وحدك يا جعفر.

**علي محمد دنقلا:**

**أو علي دنقلا:** وآخرون جزاؤهم مثله عندالله. وجه بشوش يقابلك دائماً بابتسام وترحيب، وللتعارف إذا لم تكن على معرفة به أو بك. في حديثه (لثقة) لطيفة تزيده محبة لك. كان أول سوداني يحصل من جامعة أوروبية

-على ما أذكر -على درجة (الدكتوراه الفخرية) ولم يكن اللقب متداولاً ولا الدرجة معروفة ويظل كلما جلس يشرح للمستشارين الفرق بين درجة الدكتوراه التي يحصل عليها الباحثون في الجامعات والمعاهد الدراسية وبين درجة الدكتوراه التي تمنح لمن قاموا بأعمال جليلة وقدموا خدمات مقدرة في مجالات الخدمة الاجتماعية والإنسانية، وقد كان هو من هؤلاء القوم. ومع ذلك لم يهضم الكثيرون وقتها لقب (دكتور علي دنقلا) رغم اعترافهم بجليل ما قدم من أعمال. تدرج في الحياة -يحكي -من (نجار) بسيط رأى أن يدخل عالم (الماهية الشهرية) المضمونة في أكبر مرفق بالسودان كان الأسخى في الأجور والمرتبات ألا وهو مشروع الجزيرة فتقدم للخدمة (حاجباً) في مكتب السيد مكي عباس أول محافظ سوداني للمشروع بعد أيلولته لحكومة السودان في ١٩٥١. توسم مكي عباس في علي دنقلا الذكاء والحيوية ولكنه لم يعينه في الوظيفة لأنه لا يعرف اللغة الإنجليزية التي كانت لغة الدواوين وقتها خاصة وأن ضيوف المحافظ والذين يتصلون به من تجار القطن ومن موردي احتياجات المشروع -بل ومن كبار رجال الدولة تتخلل أحاديثهم كلمات إنجليزية تكاد تزيد عن العربية. وقد نصحه مكي عباس بأن يتقدم ببعض عطاءات المشروع الصغيرة: بناء فصل في مدرسة أو غرفة في شفخانة أو تجهيز كنبات للمدارس ... وسوف يساعده في ذلك لأنه حرام أن تضيع مواهبه (حاجباً) بين المكاتب. وقد بدأ بأعمال صغيرة كما نصحه مكي عباس في محالج القطن التابعة للمشروع بمدينة (الحصاحيصا) ومنها انطلق ... وانطلق يقوده ذكاء فطري ودقة وأمانة في العمل حتى أصبح أحد (المقاولين) الذين عهد إليهم بالعمل في بناء قرى الإسكان للمواطنين المهجّرين من مدينة وادي حلفا (القديمة) إلى مدينة (حلفا الجديدة) عقب قيام السد العالي في مصر ومشروع وخزان خشم القربة في السودان.

وبقيام ثورة مايو ١٩٦٩ شارك في العمل السياسي مع زملائه من قبيلة (الاتحاد الديمقراطي) بقيادة الرشيد الطاهر في الاتحاد الاشتراكي السوداني ووقف موقفاً بطولياً عندما استصدر (بعضهم) قراراً من اللجنة المركزية بتحريم مهنة (السمسرة) باعتبار أن (الوسطاء) هم أسباب الغلاء الذي تكتوي به الأغلبية

المسحوقة ووقف يشرح مهنة السمسرة وأهميتها في تعريف البائع بالمشتري والمشتري بالبائع وبالمثل المنتج بالمستهلك وبالعكس. وبعد قليل مات القرار وبالطبع لم يعترف أحد ممن تصدروا الأمر بجهله أو بمزايدته.

الذي دفعني للحديث عن علي دنقلا موقف كاد أن يجعل عيني جعفر نميري تدمعان. إذ إنه بعد فترة من أحداث (الجزيرة أبا) وصدور قرار من مجلس قيادة الثورة بمصادرة ممتلكات آل المهدي ومشروعاتهم الزراعية والعقارية والتجارية جمع جعفر نميري (نساء) بيت المهدي في استراحة كافوري وأبلغهن قراره بأن أية امرأة من الأسرة لا تملك -منزلاً سوف يقوم بتمليكها منزلاً مناسباً لمركزها وعدد أفراد أسرتها بشرط واحد هو أن (تسكن) فيه. يكون سكناً لها ولأسرتها ولا تتصرف فيه بالبيع. بعد فترة -وبعد أن غاب الأثر كما يقولون -وصل إلى علم الرئيس أن سيدة من كريمات الإمام عبدالرحمن المهدي قامت ببيع المنزل الذي خصص لها إلى السيد علي دنقلا وقبضت الثمن وهاجرت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة مع زوجها. اتصل بي الرئيس ليلاً -ولحسن الحظ كنت بالمكتب -وأبلغني الخبر وطلب مني أن أستدعي علي دنقلا فوراً وأن أنقل إليه (زعله) من تصرفه قبل أن يكون تصرف السيدة لأنه يعلم أن المنزل ليس للبيع. ولما دخل علي دنقلا مكتبي اعتقد أن هناك قراراً مهماً يخص (التجار) أريد أن أشاوره فيه كعادتي مع كبار رجال الأعمال. نقلت إليه (زعل) الرئيس فأطرق قليلاً ثم استمهلني نصف ساعة عاد وهو يحمل ملف به بعض الأوراق وقال لي بصوت رزين حزين: أنا صحي ما من (الثادة) لكني ود بلد (أثيل) أكرمني الله بالمال وبرضه بعزة (النفث). تزوجت (السيدة أم ثلمة من أثرة الأمير يعقوب) وبقيت جزءاً من (الأثرة) جاتني بت الإمام عبدالرحمن محتاجة لكم ألف عرضت عليّ بيع بيتها. دفعت ليها المبلغ وكتبت لي ورقة أنا عارف ما عندها قيمة لأنها غير موثقة. لكن إكراماً ليها وللأثرة التي (ناثبتها) قبلت الورقة. وقبلت إمضاءات الشهود وكلها ما عندها قيمة في مكتب (التسجيلات) لكن ما رضيت (أكثر) خاطر بت الإمام عبدالرحمن. أهو دا الفايل (ثلمه للرئيث) وقول ليهو الكلام ده عمره قريب (الثنة) والبيت (مثكون) وأنا (ثاكت) عليه (ثترة)

للشب وللإمام. وكادت عينا علي دنقلا أن تدمعان. وعندما قصصت الأمر على الرئيس صباح الغد وسلمته الملف كادت أيضاً عيناه أن تدمعان وقال لي قول ليه: إنت راجل أصيل ناسبت ناس أصيلين تستاهلهم ويستاهلوك.

آخرون جزاؤهم عند الله:

(١) عم عثمان كان رئيس الجالية السودانية في السعودية وقد لاحظ وصول بعض (البنات) إلى المملكة بدعوى العمرة وبرفقة والد أو والدة ثم يفتعلن زيارات لبعض محارم الصديقات ويرسلن المحارم إلى مكة والمدينة ويعثن فساداً في الأرض. أخطر الرئيس نميري بمنع هذه الزيارات إلاّ لمن تجاوزت سناً معينةً لأن سمعة البلاد وصلت الحضيض، وقد استجاب له. ثم علم أن بعض السودانيين يقومون بتقطير الخمور (عرقي بلح وعرقي عيش) فكلفني أن أنقل ذلك للرئيس مردفاً الوصية بتعليق ساخر لكي لا أنساها. قول لو عندنا في البلد لو واحد ولده طلع بايظ يقولوا (فتح ليه بيت –لكن ما سمعنا أبداً إنه شدّالو بوصة). والبوصة هي جهاز بلدي للتقطير. طلب عم عثمان أن تخطر السفارة لكي تقوم بترحيل وإعادة من يقومون بهذا العمل إذ يبدو أن لهم شركاء سعوديين.

(٢) اشترك السودان في معرض عالمي في بروكسل عاصمة بلجيكا لأول مرة عام ١٩٥٨م. ولم تكن لنا خبرة سابقة بالمعارض الدولية وقد بذل مدير جناح السودان المفتش بوزارة التجارة إبراهيم إلياس جهداً كبيراً نال به إحدى جوائز المعرض، غير أنه لاحظ طيلة الشهر أن (بوكيه ورد كبير) يصل كل يوم وتخطره السكرتيرة أن القيمة مدفوعة مقدماً. بعد انتهاء المعرض حضر سوداني (مشلّخ) دنقلاوي وأخبره أنه لاحظ في الثلاثة أيام الأولى أن بهو المعرض ينقصه ورد أسوة بالمعارض الأخرى وأنه هو الذي اتصل بالشركة ودفع لها التكاليف. شكراً يا عم لكن ما قلت

لينا اسم الكريم. شكراً على إيه يا ابني -دا أقل شيء أقدمه للوطن بعد ٣٠ سنة غربة وأنا (بحار) يكفي أن مدخل جناح السودان كان مثل الأجنحة الأخرى. ثم اختفى.

(٣) قررت وأنا في الولايات المتحدة العودة العاجلة للسودان فركبت طائرة أمريكية إلى أثينا لكي استقل (سودانير) من هناك للوصول في نفس اليوم ليلاً. وقد كان في الدرجة الأولى -التي بها عدة مقاعد خالية -راكب (مشلّخ دنقلاوي) يتنقل بين أكثر من راكب إلى أن جلس معي وعلمت منه أنه يعمل في الساحل الآخر من الولايات المتحدة وظلت العلامات المميزة تجذب له السؤال عن جنسيته وبلده. وعندما قرر بعد عدة أعوام زيارة السودان في إجازة استقل الطائرة في (الدرجة الأولى) من سان فرانسيسكو إلى أثينا إذ إن ركاب الدرجة الأولى أشخاص متميزون سوف يسألونه: من هو ومن أين ويجدها فرصة لكي يعرفهم بالوطن. لكن يا ابن العم من أثينا وإلى الخرطوم كلنا زي بعض وتذكرتي إلى الخرطوم (سياحية) دا أقل ما نقدمه للوطن.

واختتم بأن هناك شخصيات كثيرة وكثيرة جداً ذكرت بعضها في هذه المسيرة بتفصيل وأخرى باقتضاب أملته الضرورة ولم يقصّر فيه فضلهم علي. وأنا على مشارف الثمانين كما تقول شهادة التسنين (١/ ١/ ١٩٣٣م). عدت مع بعض أبناء الدفعة التي تخرجت في مدرسة حنتوب الثانوية (درست معالمها واسمها ثورة الإنقاذ الوطني يونيو ١٩٨٩م.) في ديسمبر ١٩٥١م. عدنا نلتقي كل ثلاثة شهور في كنف مزرعة تخصني بضاحية (سوبا) جنوب الخرطوم نتذكر الشقاوة ونجتر الذكريات ونناقش المستجدات. وندعو أحياناً من سبقونا في حنتوب: دكتور أبّو حسن أبّو ومحجوب محمد صالح آخر من هم على قيد الحياة من أول دفعة تخرجت في ديسمبر ١٩٤٦م. وأحياناً من سبقونا وتخرجوا في الجامعة معنا (اللدرديري إبراهيم وأحمد عبد الرازق ومحمد أحمد خليفة) ود. عمر إمام، وأخيراً أحمد علي بقادي وإسماعيل المصباح مكي ومأمون محمد عثمان ومحمد البشير الوقيع و...و...

جاءت الفكرة من ثلاثة منا هم وفقاً للترتيب الأبجدي: بكري حسن أبّو –عبدالله الطاهر بكر وعبدالرحمن لطفي والذي استضاف أول لقاء في عشاء بداره في ضاحية (الجريف) ثم انتقلنا إلى جو الحرية والمرح في المزرعة نترحم على من افتقدنا خلال الشهور السابقة ونتقبل في صبر سنة الحياة ونعاود بعضنا في المرض ونجامله في الأتراح والأفراح، ونحافظ على التواصل ما سمحت به ظروف الصحة.

دون التقيد بألقاب أو ببروتوكول تضم الجماعة ٢٠٠٩م. وما بعدها: أحمد علي الطيب، إبراهيم أحمد بابكر، آدم عبدالله، الدرديري إبراهيم، مأمون يوسف، بكري حسن أبّو، عبدالله الطاهر بكر، عبد الرحمن لطفي، صالح محمد عبدالله، عبد الرحمن سالم، حسين محمد علي، شريف الدشوني، الشيخ محمد أحمد أبو عصايا، الحاج حسين، مصطفى محمد خير (مخازن)، إبراهيم منعم منصور، محمد عثمان أبو زيد، عبدالله زكريا، نصر الدين المبارك، عامر محمد صالح، عباس مكي، محجوب سوار الدهب، محمد أحمد حسن عبدالجليل، أحمد أيوب القدال، معاوية فريجون، أحمد خليل، عثمان عبدالرحيم، محمد بشار أحمد. واستلم عبدالله حيدوب السكرتارية من عبد الرحمن لطفي بعد علة أصابته (وشفي منها)، فكان خير رابط لنا ندعو له من كل قلوبنا.

ويستقبلنا بالتحية وبآخر أخبار من هم معنا ومن هم بعيدون إبراهيم أحمد بابكر (قردين) ويجمع الاشتراكات ويجادلنا وحيداً محمد عثمان أبوزيد ويطربنا كلما سمحت صحته كل من عبدالرحمن لطفي (سمع وشوف) وصالح محمد عبدالله (سمع بلا شوف) ويؤذن للصلاة في يوم الجمعة في المسجد القريب عبد الرحمن سالم ويعظنا كلما حضر حسين محمد علي (أبو علي) ويتناوب خدمتنا حارس المزرعة (فيصل إبراهيم) وسائق سيارتي (بيتر أيوم) ويشرف على الضيافة ابني الأصغر (محمد المهدي) ويساعده كلما حضر أخوه الأكبر (محمد المنصور) ويوثق اللقاء بأجهزة التصوير أحمد على الطيب (قندران) والكل يدعون لأسرتي التي تحضر المأكل والمشرب على حسابهم هم –حفظنا الله جميعاً. ورحم الله من فارقونا.

# الفصل الرابع
# الفرص الضائعة

"مقالات تم نشرها بالصحافة السودانية
إعتباراً من عام ٢٠٠١م.
تتعلق بأحداث كان الكاتب طرفاً مشاركاً فيها
أو شاهداً عليها"


مسطورات
MUSTORAT

## الفرص الضائعة
## البداية: الأحد: ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١م.

حفلت مسيرة الحياة الاقتصادية بل والسياسية ومنذ الاستقلال وبعده بأحداث شكّل بعضها فرصاً ضائعة على البلاد تسبب فيها بعض القادة السياسيين كما تسبب فيها بعض رجال الخدمة المدنية وقد درجنا على الاحتفال بالإنجازات رغم ما ألصقنا أحياناً من اتهامات معظمها غير صحيح -بمن قاموا باتخاذ القرار- غير أننا لا نأبه كثيراً بالقرارات السالبة التي يتخذها القياديون السياسيون ورجال الخدمة المدنية ضد مصالح حيوية للبلاد ما دمنا نطبق نظرية من لا يعمل لا يخطئ أو ربما لأننا لا نسمع إطلاقاً بتلك القرارات رغم أهميتها البالغة. وسأحاول أن أتعرض هنا لبعض القرارات: منها ما أودى بمشروعات مهمة ضاعت على البلاد ومنها ما كاد أن يضيع لولا أن لحقه الحادبون على المصلحة العامة وذوو النظر البعيد - فجنت البلاد ثمارها خيراً وصار من حاولوا دفنها من أوائل المحتفلين بها.

أوردت مقالات (الفرص الضائعة) كما نشرتها في حينها في صحيفة (الحرية) قبل اندماجها -في شراكة ذكية كما قالوا- مع صحيفتي الصحافة والصحافي الدولي تحت اسم الصحافة.

للأسف لم أعثر على بعض المقالات إذ كانت تزيد في حلقاتها عن المائة حلقة على مدى أكثر من عامين تظهر يوم الأحد من كل أسبوع.

ويرجع السبب الرئيسي إلى أنني كنت أرسل (الأصل) بالفاكس إلى الصحيفة وأتوقع -كما هي العادة في الصحافة السودانية حتى وقت قريب- أن ترسل الصحيفة إلى كاتب المقال أو الشخص الذي أُجري معه (تحقيق أو لقاء) خمس نسخ من العدد الذي يظهر فيه الحديث. ولعل هذا التقليد قد اختفى بل ربما لم يسمع به حتى الذين وصلوا اليوم إلى رئاسة التحرير.

وهذا نداء مني لكل من يقرأ هذه الفرص ولم يجد فيها فرصة احتفظ بها أن يكرمني بارسالها لي على عنوان مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية -الجامعة الأهلية .

## الفرص الضائعة[1]

## هل المشكلة في متخذي القرار أم الشجاعة في اتخاذ القرار أم في عقلية (التجريم) التي تسبق كل تحرك لاتخاذ القرار

### الأقمار الاصطناعية

ولعل أبرز المشروعات التي سمع بها السودانيون مشروع (الأقمار الاصطناعية) وطريق الخرطوم بورتسودان) ارتبط مشروع الأقمار الاصطناعية باسم المرحوم الأستاذ محمد عبدالجواد. ومحمد عبدالجواد لمصلحة الجيل الحالي من أبرز قيادات شباب الحزب الوطني الاتحادي في الخمسينيات والستينيات ومن زملائه في ذلك الحين محمد جبارة العوض والرشيد الطاهر ومن بعدهما مأمون سنادة وموسى المبارك وعبدالوهاب موسى وغيرهم. ومحمد عبدالجواد، عليه الرحمة، من أبناء شرق السودان وهو ذو وطنية دافقة وشجاعة ونقاء وغيرة على مصلحة البلاد وكان قطعاً فوق كل شبهة. في أواخر الستينيات كانت حركة الاتصالات الداخلية ممثلة في البريد –البرق والتليفون متواضعة للغاية ومع ذلك تتناسب مع ظروف تلك الحقبة ولكنها لا تساعد على أي تطور.

لإعطاء فكرة لهذا الجيل فإن حركة القطارات الناقل الرئيسي للمحصول والبضائع منتظمة ودقيقة يضرب بها المثل بل أن هناك ساعة مرسوم على واجهتها قطار السكة الحديد دليل على دقتها. ومع وعورة الطرق فإن سيارات متعهدي البريد التي تستأجرها المصلحة بين المديريات تؤدي مهامها مرة أو مرتين كل إسبوع وتتعطل في أشهر الخريف حينما تقفل الطرق ما بين ١٥ يوليو و١٥ أكتوبر كل عام وكان (التلغراف – وقد اختفى الآن تقريباً) كالبرق اسماً على مسمى والتليفونات رغم بدائيتها إلاّ أنه يمكن التحدث بدرجة من الصبر والصوت العالي وفي أوقات محددة. هذا التواضع في الاتصالات الداخلية حبس الحركة الاقتصادية والتجارية والتي بدأت تنطلق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقد بدأ النشاط يدب في كل المجالات الزراعية

---

(١) صحيفة الحرية: العدد ( ) الأحد: ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١م.- الموافق: ١٠ رمضان ١٤٢٢هـ.

على ضفاف النيلين الأبيض والأزرق ومشاريع الزراعة الآلية في منطقة القضارف وفي جبال النوبة وساعدت في ذلك ظروف الحرب بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وما صاحبها من ارتفاع غير مسبوق في أسعار القطن وما تبع ذلك من رواج تجاري عام أعطى المؤشر لما يمكن أن تكون عليه حركة الإنتاج والتسويق الداخلي والتصدير الخارجي.

وقد كان الاتصال الخارجي -رغم وجوده -ليس بالمستوى المطلوب سواء بالتليفون أو التلغراف أو بما كان يعرف باسم التيلبرنتر (Teleprinter) وهو أشبه بنظام التلكس الذي انقرض الآن وأفسح المجال للفاكس وكانت تمتلك امتياز الاتصال الخارجي شركة بريطانية تعرف باسم الشركة الشرقية للتلغراف (إيسترين كمباني) ومقرها في بورتسودان وقد كان أداؤها حتى بمقاييس ذلك الوقت أقل من متواضع خاصة وأنها كانت على وشك أن تودع العمل لقرب انتهاء فترة امتيازها.

وفي هذه الظروف تقدمت شركة إيطالية لوزارة المواصلات لإنشاء محطة أقمار اصطناعية توفر للحركة التجارية السودانية على وجه الخصوص سرعة ودقة وانتشار الاتصال والتلكس الذي ظهر حديثاً مع بريطانيا الشريك الأول في التجارة الخارجية آنذاك -ومع الهند ومصر الشريكين الكبيرين الآخرين - ومع أوروبا خاصة ألمانيا وإيطاليا والتي بدأت تبدي اهتماماً خاصاً بالسودان وبدأ السودان يهتم بالتصدير إليها. لم تكن في ذلك الوقت لأية دولة في المنطقة مثل هذا المشروع بل كان بعض رجال الأعمال في مصر يسافرون إلى قبرص واليونان لإجراء اتصالاتهم المهمة والعاجلة مع العالم. أما الاتصالات داخل المملكة العربية السعودية ناهيك بينها وبين العالم في حالة يصعب وصفها.

وقد كانت تكلفة المشروع مائة ألف جنيه إسترليني تعادل ٩٧٥٠٠ جنيه إذ كان سعر الجنيه الإسترليني يقل عن الجنيه السوداني بمبلغ (٢٥ قرشاً) وفي ذلك الزمن كان الجنيه الإسترليني عزيزاً رغم خروجه مترنحاً من الحرب العالمية الثانية. ولحمايته أسست بريطانيا منطقة مقفولة عليها عرفت بمنطقة (الإسترليني) أما الدولار فرغم قوته بعد نهاية تلك الحرب وندرة الحصول عليه فإن التعامل به اقتصر في معظم الأحيان على البترول ومشتقاته.

بعد دراسة مشروع الأقمار الاصطناعية قام الوزير المرحوم محمد عبدالجواد بالتوقيع عليه صباح يوم الجمعة وتفجّرت المظاهرات رافضة للحدث تقودها قلعة العلم جامعة الخرطوم تندد بالمشروع وكيفية اتخاذ القرار بحجم هذه التكلفة دون طرحه في عطاءات... وفي يوم عطلة ... وانتقل النقد إلى الصحف وإلى البرلمان وإلى مجالس العاصمة. لم يفكر أحد في مزايا المشروع والنقلة الكبرى التي سيحدثها في الحياة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في البلاد. ولا شك أن الذين كانوا يتحدثون عن العطاءات لا يعرفون حتى وضع مواصفات لمشروع كهذا ليطرح في عطاء. وتراجع الوزير احتراماً للرأي العام وألغى الاتفاق. هل يا ترى إذا كان محمد عبدالجواد قد رفض المشروع ابتداءً سيجد من يصفق له؟ ربما لكن قطعاً سيجد من يكونون مرتاحين لأنه لم يتخذ القرار كما سنرى فيما بعد.

ظهر المشروع مرة أخرى بعد حوالي خمس سنوات ممثلاً في محطة أم حراز للأقمار الاصطناعية بتكلفة حوالي ٢,٣ مليون دولار حوالي (٨٠٠ ألف جنيه سوداني أي قليلاً من عشرة أمثال التكلفة الأولى). لكن هل وعى الجميع الدرس وتقبلوا المشروع مرحبين.كلا تبارت الإدارات الفنية بالوزارات المختصة ممثلة في وزارة المواصلات ووزارة العدل (ديوان النائب العام حالياً) في نقد المشروع وفي وضع الاشتراطات والضوابط و... و... التي كادت أن تودي به لو لا أن تدارك الأمر رئيس الجمهورية ربما مستحضراً ما حدث أيام المرحوم محمد عبدالجواد –وأمر بالتوقيع على المشروع أولاً وقبوله ثم الجلوس لمناقشة المسائل الفنية وقد جلس بعد التوقيع وزير المواصلات بشير عبادي وحصل في جو تفاوضي هادئ على أكثر مما كان يطالب به الفنيون من اشتراطات وضوابط ... وقامت محطة الأقمار الاصطناعية في أم حراز جنوب الخرطوم على الطريق إلى جبل الأولياء. ومن المفارقات التي صاحبت قيام المشروع الأول والذي عرف حتى اليوم باسم مشروع عبدالجواد أن من بين الذين ظاهروا بحماس ضد المحطة وكما روى لي بحق –الأخ تاج السر- مصطفى الذي تولى في حكومتي الصادق والإنقاذ حقيبة المواصلات والذي يعتبر أحد الذين قامت على أكتافهم حركة المواصلات الحالية ممثلة في تأهيل محطة أم حراز وفي قيام شركة سوداتل.

سنرى في المرة القادمة كيف ضاع مشروع الخرطوم بورتسسودان وكيف أن بعضهم قطع الطريق على الطريق في منتصفه.

بسم الله الرحمن الرحيم

## الفـرص الضائعة[1]

## صاحب طريق بورتسودان الخرطوم لا يريده

## دراسات الجلوى ركزت على شيء واحد هو مبدأ الاحتكار

زامنت السكة الحديد بالسودان إعادة فتحه على يد الجنرال كتشنر نيابة عن الخديوي بمصر. فالسودان لم يفتح عام ١٨٩٦م -١٨٩٨م باسم حكومة بريطانيا العظمى وإنما قامت بريطانيا بذلك نيابة عن مصر فكان الحكم الثنائي باسم البلدين ويرفرف علينا العلم المصري والعلم البريطاني. وكان كلما تقدم الجيش الفاتح من جهة وادي حلفا شمالاً تحركت عملية بناء خط السكة الحديد لتتقدم حيناً ولتلحق به حيناً حسب ظروف المعركة ومسالمة السكان. ولذا كان مدير عام السكة الحديد حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من رجال الجيش البريطاني، ولا أدري إذا كان هذا سبب الدقة المتناهية في الانضباط والمواعيد التي كانت تتحلى بها السكة الحديد ولكنه قطعاً كان أحد الأسباب. ولقد كان النقل النهري الذي يسير البواخر النيلية بين وادي حلفا والشلال في مصر -وبين الخرطوم بحري والخرطوم وبين جنوب السودان (ملكال وجوبا) عبر كوستي تملكه (شركة بريطانية خاصة) ولكنها بعد أن منيت بخسائر لم تستطع الاستمرار فتم تحويل النقل النهري إلى مصلحة السكة الحديد واستمر كذلك هو وإدارة ميناء بورتسودان إلى وقت قريب قبل أن تنفصلا كهيئتين مستقلتين.

خط السكة الحديد كان يتجه من وادي حلفا شمالاً حتى الخرطوم ثم إلى كوستي حتى مدينة الأبيض. ومن بورتسودان شرقاً إلى عطبرة ليلتقي مع الخط الواصل من وادي حلفا والمتجه إلى الخرطوم. ثم من بورتسودان شرقاً إلى كسلا، واد مدني، سنار ليلتقي مع خط الأبيض في كوستي. بهذه المحدودية من الانتشار ظلت السكة الحديد تنقل واردات وصادرات السودان وكذلك الركاب على قطارات مزودة في درجاتها الأولى والثانية والنوم بأسباب رفاهية عالية مقارنة بطائرات سودانير التي بدأت طيرانها عام ١٩٤٧م وبازدياد حركة

---

(١) صحيفة الحرية: العدد (٨٠) الأحد: ٢ ديسمبر ٢٠٠١م. الموافق: ١٧ رمضان ١٤٢٢هـ.

الإنتاج -قبيل الاستقلال -خاصة في ازدياد صادرات القطن والمحاصيل الزراعية الأخرى ونقل حيوانات الصادر ثم امتد غرباً إلى نيالا -كما اقتضت الحكمة السياسية امتداد الخط جنوباً حتى مدينة واو عاصمة مديرية بحر الغزال. وهي ما يمثل انتشار السكة الحديد منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي وحتى الآن.

وتعتبر السكة الحديد -بعد النقل المائي -أقل وسائل النقل تكلفة وأكثرها قدرة على نقل الحركة ذات الحجم الكبير والثقيل. وتمتاز على النقل المائي بأن الممرات المائية محدودة بالقياس مع الأرض اليابسة بل أن السكة الحديد قد تسير فوق الممرات المائية على الجسور. ولكن مع ذلك فإن بلداً شاسعاً ومترامي الأطراف كالسودان تصعب أن لم تستحيل تغطيته بشبكة فاعلة من السكة الحديد. إذ إنها ذات تكلفة إنشائية عالية تتمثل في بناء مسار الخط الحديدي الذي تؤثر عليه نوعية الأرض -جبلية أو رملية أو طينية -وكذلك مجاري المياه الموسمية والثابتة. ثم تأتي تكاليف القوة الساحبة من القطارات السفرية وعربات النقل لكل نوع من أنواع البضاعة: محصولات أو حيوانات أو مواد سائلة وذلك إلى جانب عربات الركاب بأنواعها المختلفة -وعربات خدمة السكة الحديد نفسها. وبالإضافة إلى كل ذلك هناك قاطرات (المناورة) التي تحرك عربات السكة الحديد وتعدها للشحن بتنسيق مع سائق القطار -ونظام خاص للدخول والخروج من كل محطة بإشارات معينة. وهذا يتطلب بناء محطات بعد كل مسافة بها عدد من العاملين وإنشاء نظام اتصال تلفوني فعال بين المحطات. وفوق كل ذلك لابد من وجود (إدارة) على مستوى عال من الكفاءة تشرف على كل هذا وتضمن التنسيق اللازم بين وحداتها والعاملين فيها. وبالطبع فإن خط السكة الحديد -والقطارات لا تستخدمها إلا السكة الحديد. على الأقل في السودان.

## توسع الحياة الاقتصادية وازدياد حركة الإنتاج
## أدت إلى إعادة اكتشاف النقل البري

غير أن توسع الحياة الاقتصادية وازدياد حركة الإنتاج والتوزيع سواء للخارج أو في الداخل جعلت كثيراً من البلاد تعود مرة أخرى إلى إعادة اكتشاف النقل البري بوسائل الترحيل المعتمدة على الطرق: معبدة أو غير معبدة. فالطريق يسير فيه كل من يملك الوسيلة لذلك وسواء كان فرداً أو شركة ولا تحده في ذلك موانع ولا يحتاج من يستخدمه إلى قيام نظام للمناورة أو توقيت للحركة أو أن ينشئ على نفقته محطة. كما أن وجود طريق رئيسي يخلق من تلقاء نفسه طرقاً فرعية لتغذيته دون أن يتقيد بنظام معين له موظفون وإداريون. ولقد كانت ثورة الشاحنات وثورة الطرق من أسباب التقدم الكبير للولايات المتحدة بعد العهد الذهبي للقطارات وذلك بسبب حجمها الكبير وتنوع الجغرافيا فيها.

وقد برز الاهتمام بالطرق في السودان منذ إعادة فتحه ولكن في نطاق التواصل داخل المديريات والمراكز والقرى إلا أن فكرة إنشاء طريق بري يربط بورتسودان بداخل البلاد نبعث مباشرة بعد الاستقلال كأول طريق معبد بالأسفلت خارج المدن. وكانت التقديرات المبدئية حوالي مائة ألف جنيه إسترليني يتخذ مساره من الخرطوم بحري إلى عطبرة ثم هيا وبورتسودان باعتبار أن السكة الحديد تغطي المناطق بين الخرطوم، وواد مدني، القضارف، كسلا، هيا، بورتسودان. وكان المبلغ كبيراً بمقاييس ذلك الزمن خاصة وأن أداء السكة الحديد في ذلك الوقت كان مرضياً في حدود حجم الاقتصاد التداولي. وهنا تحركت شركة (شل) لتتقدم بعرض القيام ببناء الطريق على نفقتها وذلك بشرطين: أن تمنح (امتياز احتكار) محطات الخدمة لإمداد العربات والشاحنات بالمواد البترولية وكذلك امتياز واحتكار إنشاء فنادق أو استراحات على طول الطريق للركاب المسافرين. لا شك أن العرض سخي وشركة (شل) كانت تعلم ما صحب الاستقلال من آمال للتوسع في كافة مجالات الاقتصاد وهي ذات الوجود في كل أنحاء السودان بصفتها المورد للمواد البترولية للحكومة. ولابد أن شركة (شل) أرادت بذلك أيضاً قفل باب الانتشار أمام شركة (موبيل أويل) وشركة (كالتكس) اللتين بدأتا في تنشيط أعمالها بالسودان.

دراسة العرض ركزت على شيء واحد كمبدأ: الاحتكار. كأنما كان هناك منافس آخر في الساحة ورفض العرض.

دارت الأيام وتمت دراسة جديدة للطريق نادت بأن يسير الطريق وسط مناطق الإنتاج –ومناطق الإنتاج الكثيف. وعليه فإن المسار يكون الخرطوم، واد مدني، القضارف (وقد ظهرت كمنتج أساسي للذرة والسمسم) ثم كسلا، هيا، بورتسودان. أما الطريق الآخر فليس فيه سوى سريحة من النيل بين الخرطوم، شندي، عطبرة تنتج بعض الخضروات وبعض الفواكه التي تعتمد عليها منطقة الاستهلاك الرئيسي-في الخرطوم. أما قطاع عطبرة هيا فصحراء قاحلة. ووجود الطريق بالدراسة الجديدة سوف يحرك المزيد من الإنتاج ويخلق منافسة شريفة تزيد من كفاءة السكة الحديد. وفي ذلك الوقت أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات ظهرت شركة بترول جديدة في السودان هي الشركة الإيطالية (أجيب) والإيطاليون –منذ عهد الرومان –عرفوا بالطرق وقدرتهم الكبيرة في بنائها وإدارتها. ولذا لم يكن مستغرباً أن تتقدم شركة (أجيب) بنفس العرض مرة أخرى وبنفس الطلبات (في المحطات والفنادق) وقد بذل أحد أبناء السودان البررة –المرحوم عبداللطيف أبورجيلة –جهوداً كبيرة لإقناع رئاسة الوزارة ووزارة المالية بالعرض المقدم. ولكن كما هو معلوم فقد رفض العرض بواسطة حكومة الديمقراطية بعد ثورة أكتوبر.

في أواخر ١٩٧١م زار السودان صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان كأول زيارة له خارج دولة الإمارات العربية المتحدة بعد إعلانها وقوبل بحفاوة بالغة من أهله. ثم رد الرئيس نميري الزيارة وتمت بين الزعيمين علاقة مودة لا تزال مزدهرة. وقد أبدى الشيخ زايد اهتمامه بمشروع الطريق ضمن مشروعات أخرى درستها الدولتان وأرسل سموه ابنه الشيخ خليفة بن زايد (ولي العهد الحالي) الذي قدم للرئيس نميري موافقة والده بإنشاء القطاع الأول من الطريق: بورتسودان، سواكن، هيا (هدية) خاصة من حساب والده الخاص للسودان، هذا القطاع طوله ٢٠٨ كيلومترات ويمثل حوالي ربع المسافة إلى واد مدني التي كان الطريق قد وصلها بمعونة من الولايات المتحدة (أكملها السودان على حسابه بعد أن قطعنا العلاقات مع أمريكا عام ١٩٦٧م بسبب العدوان الثلاثي على مصر وما انتشر عندئذ من أن الولايات المتحدة أقامت مظلة جوية حمت إسرائيل وهو ما تأكد عدم صحته فيما بعد) المهم بدأ أمر الطريق يتحرك بجدية وبدأ أعداء الطريق يتحركون

بجدية..السكة الحديد كانت تعتقد أن قيام الطريق يعني نهايتها فاجرت العديد من الاتصالات: ربما كان لبعضها الأثر في رفض العرضين السخيين من شركة شل وشركة أجيب. بل وقد حدثت اتصالات مع بعض سفارات الدول التي منحت السكة الحديد قروضاً توضح لها خطورة الطريق على سداد أقساط قروضها. وكما ذكرت في المناسبة السابقة فإن همس قبائل اليسار الذي بدأ منذ فكرة الطريق ارتفع إلى تأكيد مسموع يدور في المجالس أن الطريق سيشتمل على مهابط ومطارات للإمبريالية الأمريكية خاصة وأن مايو خرجت لتوها من تصفية دموية للحزب الشيوعي السوداني. كل هذا والطريق في أوله. بقيت منه ثلاثة قطاعات هي: هيا كسلا -ثم كسلا القضارف -ثم القضارف واد مدني وكوبري الخياري. تم الاتفاق مع شركة يوغسلافية بعطاء مفتوح على قطاع كسلا القضارف. وتم الاتفاق بين السودان والصين على قطاع القضارف مدني والكوبري. ومن الطريف أن رئيس وزراء الصين آنذاك عرض أن يسدد السودان قرض الطريق على عشر سنوات. وكان رد الرئيس نميري أن البنك الدولي يمنحنا (٤٠) عاماً فكيف يتحدث الصديق عن عشر سنوات. زاد شواي لاي الفترة إلى عشرين سنة. ولم نقبل. فقال نحن لسنا أغنياء مثل البنك الدولي فنحن أيضاً دولة نامية لكن سوف نعطيكم ثلاثين سنة.. وإذا لم تتمكنوا من الدفع سوف نعفي لكم الدين. تذكرت هذا الحديث -وقد كان مكتوباً في وقائع -عندما أعفت الصين بعد ثلاثين عاماً ديونها على السودان عند زيارة النائب الأول الأستاذ علي عثمان محمد طه لها هذا العام.

بقي أطول قطاع بين هيا وكسلا ولم يوجد له ممول فاقترح مدير الشركة التي وضعت تصميم الطريق أن يبدأ فيه السودان بالعمل المباشر تحت إشرافه ويقوم مهندسو مصلحة الطرق بمباشرة العمل. ولكن قيادة المصلحة أفادت بأن مهندسيها تدربوا على (الصيانة) وليس (الإنشاء) كما أن العمل بالطريق لا بد أن يكون على أساس المواصفات العالمية للطرق وهذه مخاطرة. ثم أثير السؤال: من أين لنا بالمعدات والآليات.

كان السودان قد دخل في مباحثات مع كل الدول التي تم تأميم مصالح لرعاياها عام ١٩٧٠م للوصول إلى شروط أكثر عدالة من شروط قانون التأمين (١٥ عاماً دون فوائد) خاصة وأن الهدف الرئيسي كان خلق مناخ مناسب للانفتاح على العالم وترميم آثار المصادرات والتأميمات. وقد كان لبريطانيا عدة مرافق بنك باركليز - بنك ناشيونال آند قرندلز (العثماني سابقاً) وشركات متشل كوتس -جلاتلي هانكي وتوابعها -سودان

ميركنتايل وشركات صغيرة أخرى. وقد عرضنا أن تمنحنا بريطانيا قرضاً نقدياً ندفع به فوراً التعويضات التي يتم الاتفاق عليها غير أن الحكومة البريطانية رأت في العرض تشجيعاً على تأميم شركاتها في بلاد أخرى. وبعد نقاش مستفيض كما يقولون قاده إلى جانب وزير المالية آنذاك كل من المرحوم جمال محمد أحمد وزير الدولة بوزارة الخارجية وقنديل إبراهيم السكرتير الاقتصادي بمجلس الوزراء تم الاتفاق أن يقوم السودان بسداد التعويضات كشيء مستقل على خمس سنوات رأساً للشركات بينما تقوم الحكومة البريطانية بمساعدة السودان كجزء من التعاون بين البلدين خاصة بعد إتفاقية أديس أبابا وإعادة النظر في المصادرات والتأميمات بتقديم معونة له ممثلة في معدات بريطانية يختارها السودان وفقاً لأسبقياته مبلغاً يقارب مبلغ التعويضات البالغة خمسة ملايين جنيه إسترليني. ولم نتردد في طلب معدات بناء الطرق والكباري. وقد كانت هذه المعدات حلاً نسبياً لمشكلة قطاع هيا –كسلا (وفيما بعد في طريق مدني – سنار–كوستي) المهم فإن الجانب المالي لا يزال مشكلة إذ إن البنيات الأساسية تتولاها في العادة القروض طويلة الأجل ذات التكلفة المالية القليلة. وقد فشلت كل محاولات الاقتراض حتى من السوق العالمية. ونسبة لأهمية بناء هذا القطاع إذ إنه بدونه سيكون ثلث الطريق مكتملاً من بورتسودان حتى هيا وثلثه مكتملاً من كسلا حتى مدني وتظل المسافة من كسلا حتى هيا هي الجزء غير المكتمل من الطريق كان لا بد من البدء فيه بأي كيفية وبأسرع ما يمكن حتى يلحق بالقطاعات الأخرى وحتى يتم بأقل تكلفة ممكنة بعد التصاعد غير المسبوق في الأسعار الذي صاحب حرب أكتوبر ١٩٧٣م وما تبعها. تم الإعلان المحدود وسط عدد من شركات المقاولات الكبرى اختصاراً لتسعة أشهر كانت سوف تستغرقها المدد العادية للعطاءات ورسا العطاء على الشركة المنفذة وبقي دفع المقدم النقدي إذ إن جزءاً منه هو الآليات البريطانية كسلفية ترد بعد أكتمال الطريق. وقد نجح المرحوم الشيخ حسن بليل وزير الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني –رحمه الله – في إقناع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تمويل هذا القطاع رغم أننا قد بدأنا في العمل به مما يشكل سابقة في نشاط الصندوق. وحضر وفد على وجه السرعة وذهب إلى بورتسودان ثم سافر على الطريق بكل قطاعاته وتأكد له أهمية تكملة هذا الجزء ثم ذهب الوفد إلى رئاسة وزارة النقل وقابل وكيل الوزارة ومدير عام مصلحة الطرق. وقد كانت الزيارة في نظر الوفد مسألة مكملة لمهمتهم لأن المهندس الاستشاري المشرف على التنفيذ وهو الذي يمثل

الوزارة وحكومة السودان وقد حصلوا منه -كجهة مستقلة -على كل البيانات المطلوبة وأعدوا تقريرهم بناء على ذلك، ولربما كانوا يتوقعون أن تطلعهم رئاسة الوزارة على خطط لطرق جديدة بعد أن تشكرهم على موافقتهم -كوفد -بالتوصية للصندوق بتمويل قطاع هيا كسلا. المفاجأة كان العكس تماماً.

أيقظني المرحوم الشيخ حسن بليل الذي كان يحتفل بالوفد بعد منتصف الليل ليطلب مني الحضور الفوري لمنزله (من الصافية إلى شارع ٣٣ العمارات) وذلك لأمر (خطير) كان الأمر هو أن الوفد قد أخطره بأن (أصحاب الطريق) لا يريدونه. قالوا إن المال الذي سوف يصرف على الطريق من الأفضل أن يقدمه الصندوق للسكة الحديد. وقد كانوا جادين في ذلك. ولذا فإن الوفد سوف يضمن هذا الرأي في تقريره ويطلب من رئاسته تقييم الموقف. وقد باءت كل محاولاتنا لإقناع الوفد بأن هذا ليس رأي الحكومة لكنهم يعتبرون أن مصلحة الطرق هي (المخدم The Employer) لبناء الطريق وليس المهندس الإستشاري ولا وزارة المالية التي يمثل الطريق أحد طموحاتها. وبعد لأي وتوضيحات توصلنا لحل وسط: هو أن يقدم الوفد التقرير كما كتبوه. وينقلون رأي السيد مدير عام مصلحة الطرق (شفوياً) لرئاستهم وبذلك يكونون قد أوفوا بالتزامهم المهني والأخلاقي. وقد كان. وتمت الموافقة على تمويل القطاع. وفشلت محاولة قطع الطريق. ماذا حدث لمدير عام مصلحة الطرق؟ فقط فصل بقانون خاص من العمل دون مكافأة أو معاش أو أي فوائد. ولو لا تدخل كثيف من وزير النقل آنذاك الدكتور بشير عبادي استخدم فيه كل علاقة مع الرئيس بكل أبعاد تقديره له لكان قد قدم لمحاكمة عسكرية، خاصة إذا كان الصندوق قد رفض تمويل الطريق. ولكن الله يحب شعب السودان.

علق الرئيس نميري بعد ذلك (عنده حظ لو كان قانون الطوارئ سارياً كنت علقته في ميدان الأمم المتحدة).

مدير الطرق كان المهندس سيد بدوي لاظ، سوداني والله. وهاجر من يومها إلى القاهرة.

## الفرص الضائعة[1]

## هل قبرص هي إسرائيل

الدكتور عثمان الحضري من أميز الأطباء الذين التحقوا بوزارة الخارجية وصار فيها من أميز السفراء وبصفته الجيل الذي شارك في الحركة الوطنية التي جاءت بالاستقلال السياسي لا بد أنه رأى أن الاستقلال الاقتصادي أحد همومه ومن موقعه سفيراً للسودان بالولايات المتحدة الأمريكية أقنع تجمعاً لشركات أمريكية في مجال الإنتاج الحيواني والنقل الجوي بالاستثمار في السودان. وكانت المنطقة المختارة سهول كردفان ودارفور أملاً في تنمية متوازنة في غرب البلاد. كان المشروع يتمثل في إنشاء مزارع ومراعي كبرى في هذه المنطقة تعتمد على المرعى الطبيعي وتربي الأبقار والضأن على أسس حديثة تستلهم فيها التجارب الأمريكية في غرب وجنوب الولايات المتحدة والتجارب الكندية في الضأن.

كان هذا الأمر في أواخر ١٩٥٧ أوائل ١٩٥٨م. وكانت أوروبا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية تبحث عن سبل نهضة صناعية جديدة اعتمدت على مشروع "مارشال" وزير الخارجية الأمريكية بعد الحرب لإعمار غرب أوروبا .... وكان الطعام بالأخص البروتين الحيواني –وبأسعار معقولة –من أكثر الاهتمامات لذلك فإن قيام مشروع لإنتاج البروتين الحيواني معتمداً على تكلفة رخيصة في المرعى الطبيعي وعلى منطقة قريبة من أوروبا يعتبر مثالياً.

كانت فكرة المشروع تقوم –إلى جانب المزارع والمراعي –على إنشاء مطارات في كل من الفاشر والجنينة ويحتوى كل مطار على محطة كهربائية توفر التيار لثلاجات ضخمة –لسلخانات –ومدابغ ومصانع علف من مخلفات السلخانات تدعم المرعي الطبيعي للتسمين السريع غير أن اللحوم الإفريقية كانت في ذلك الوقت غير مسموح بدخولها إلى أوروبا لوجود أمراض في الحيوان الإفريقي....... ورغم أن الشركة احتاطت لذلك بوجود فرق بيطرية توفر أعلى قدر من الرعاية الطبية البيطرية لأي حيوان يدخل السلخانات إلاّ أنها أيضاً احتاطت أكثر بإنشاء محطة استقبال للحوم في جزيرة قبرص لتقوم بغرضين مهمين: الأول أن يتم

---

(1) صحيفة الحرية العدد: (٨٧) الأحد: ٩ ديسمبر ٢٠٠١م. الموافق: ٢٤ رمضان ١٤٢٢هـ.

فحص لكل رسالة تصل ويتم التأكد بخلوها من الأمراض. والثاني أن قبرص في ذلك الوقت "١٩٥٨" كانت مستعمرة بريطانية في أوروبا. وبصدور الشهادة من قبرص تكون اللحوم كأنما هي مصدرة من أوروبا إلى أوروبا.... أما نقل اللحوم من السودان إلى قبرص فسوف يكون بطائرات ضخمة ظهرت حديثاً تسمى "البوينج" بعضها من جيل الطائرات المدنية الأول للقاذفة "B٥٢" كانت هذه الطائرات تستخدم بواسطة الشركة المالكة كناقلات بعيدة المدى تنقل المؤن للجيش الأمريكي الذي كان يقاتل في كوريا -وظل مرابطاً فيها بعد الحرب وبما أن حركة النقل قد انخفضت كثيراً فإن استخدام الناقلات في عملية كالتي نحن بصددها كانت ستتم بأقل التكاليف حتى لا تكون الطائرات عاطلة.

وصل وفد مجموعة الشركات وتقدموا بطلبهم لما كانت تسمى في ذلك الوقت "وزارة التجارة والصناعة والتموين" ومقرها مباني رئاسة شرطة المرور الحالي بالقرب من مدرسة الأقباط والفندق الكبير. كان على رأس الوزارة من الخدمة المدنية المرحوم إبراهيم عثمان إسحق أول مدير سوداني لها يساعده محمد المكاوي مصطفى -متعه الله بالصحة والعافية -حشدت الوزارة لدراسة الطلب مجموعة من قمة الخدمة المدنية في وزاراتها "رحم الله من انتقل إلى جواره وأدام العافية على الآخرين" شملت وزارة المالية -وزارة الدخلية -الخارجية -الزراعة -الثروة الحيونية -مصلحة الطيران المدني ومصلحة الخطوط الجوية السودانية. درست هذه اللجنة المؤهلة من كل النواحي الطلب ووجدته المشروع الذي يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ويتميز على مشروع الجزيرة بأنه لا يكلف الخزينة العامة لا في إنشائه ولا في مدخلاته وينهض بقطاع ريفي يفتقر رغم غناه الطبيعي إلى وسائل التنمية الحديثة -رأت اللجنة أن تقترح على الحكومة ممثلة في وزير التجارة والتموين تقديم كل الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار مع إعطاء اعتبار خاص لحق الانتفاع بالأرض وتعهدت وزارة الداخلية أن تضمن عدم التداخل مع الرعاة التقليديين ومع القبائل الرحل عن طريق مدير مديرية كردفان ودارفور.

لفتت اللجنة نظر الشركة إلى دراسة الإستفادة من لحوم الجمال وهي غير معروفة كمصدر لحوم لأكل البشر في أوروبا -كما لفتت نظر الشركة إلى أن منطقة مطار الفاشر تفتقر إلى المياه ويستحسن دراسة منطقة نيالا وإنشاء المطار فيها بدلاً عن الفاشر: ولكنها لم تشترط ذلك. كان استقبال وفد الشركة لترحيب

اللجنة بالمشروع وللملاحظات التي أبدتها عظيماً خاصة النصيحة الخاصة بمطار نيالا ومطار الفاشر وكان رأيهم أنهم عندما قرروا الاستثمار في المشروع اتصلوا –كعادة الشركات الأمريكية –بوزارة الخارجية في واشنطن والتي أفادتهم بالتركيز على إنشاء مطاري الفاشر والجنينة "وليس على مطار الخرطوم" لأنهما في مناطق الإنتاج –ولأن المطارين معروفين للحكومة الأمريكية منذ أيام الحرب العالمية الثانية كمهابط للطائرات كما أنه كانت بمطار الفاشر مخازن للجيش الأمريكي لبعض المؤن والاحتياجات الخاصة بالطائرات.

تم تقديم المشروع وتوصية اللجنة إلى وزير التجارة والصناعة والتموين وبدأ الجميع في الشركة وفي أروقة الوزارات المختصة في الاستعداد لهذا الفتح الكبير. وجاء تعليق وقرار السيد الوزير متضمناً ما يلي:–

**أولا:** كيف فات على لجنة بهذا الحجم والمستوى أن تدرك أن قصة "قبرص" وإعادة فحص اللحوم وتصديرها إلى أوروبا ما هي إلاّ غطاء ولعبة أمريكية لتصدير اللحوم السودانية إلى "إسرائيل" – وأن قبرص في هذا المشروع هي إسرائيل.

**ثانياً:** كيف لا تدرك اللجنة أن الطائرات من طراز البوينج والتي من الممكن أن تستوعب في جوفها كل أسطول الخطوط الجوية السودانية "كان مكوناً من طائرات دوف بمحرك واحد" وطائرات "داكوتا بمحركين" لم يكن للسودان في ذلك الوقت سلاح جوي –هي خطر على السودان ومهددة لاستقلاله خاصة إن تاريخها في ضرب شعب كوريا ماثل للعيان. إشارةً إلى القاذفات B ٥٢.

**ثالثا:** إن مشروعاً كهذا كان يجب أن يحظى أولاً بقبول سياسي قبل أن ينظر في مستوى الخدمة المدنية. وبالتالي مرفوض.

لم تفلح كل محاولات السيد إبراهيم عثمان إسحق مدير الوزارة ورئيس اللجنة في إقناع السيد الوزير بأن شحنة أسبوع واحد تكفي كل إسرائيل لعام وأن علينا –إذا كان هناك أدنى شك – أن نضع الضوابط التي تؤمّن عدم تسرب اللحوم إلى إسرائيل كما أن خروج أي صادرات منا إلى دولة ما يجعل من الصعب علينا مراقبة عدم وصولها إلى إسرائيل، تستوي في ذلك اللحم والقطن والفول السوداني بل أن هناك أخبار –

نفاها المصدرون والمستوردون -عن تسرب صادرات الفاصوليا البيضاء إلى إسرائيل ولا يحتاج الأمر إلى حضور شركات أمريكية والقيام باستثمارات بهذا الحجم.

**التنيجة: المشروع مرفوض وقبرص هي إسرائيل**

وبعد بضعة أشهر تغير الوضع السياسي وقامت ثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وتحرك من يجس النبض في الولايات المتحدة ليرى استعداد الشركة للعودة كأنما السودان هو البلد الوحيد وأن الشركة ستتجمد استثماراتها إلى أن يرضى عنها أو أن توقف حركة طائراتها "والطائرة صنعت لتطير" إلى أن يتغير وضعه السياسي.

قامت الشركة بالاتجاه نحو أمريكا اللاتينية وتعاقدت مع جمهورية قواتيمالا لتنقل لها إنتاجها من "الموز" إلى أوروبا. واستمر وضع الثروة الحيوانية في السودان على حاله حتى الآن وظل الوضع العام لكل الغرب الرعوي كما هو ولم تغير كل المحاولات والاستثمارات في هذا القطاع إلى أكثر من كم سلخانة وكم طن للتصدير. والشيء الوحيد الذى تأكد بعد ما يقارب نصف قرن ضاع من عمر غرب السودان بل ومن عمر السودان هو أن قبرص ليست إسرائيل.

ومهما أطلق شخص لنفسه الخيال ليتصور ما كان سيؤول إليه غرب السودان في ظل استثمار لايزال السودان -بل ودول عديدة غير السودان -تلهث في جنبه: تدبّج له السياسات وتصدر له القوانين وتجزل له الامتيازات. ومع ذلك جاءنا طائعاً مختاراً -لا أقل طامعاً -ونصده ونوصد أمامه أبوابنا ولايزال الكثيرون يرون أن البعد عن الاستثمارات الأجنبية نعمة ويصنفون كل تعاون دولي نهباً مقنناً لثرواتنا ويعتقدون في أن المنفعة ذات طريق له اتجاه واحد وهو أمر خيالي فإذا لم تكن المنفعة متبادلة من طرفي التعامل يكون هناك خلل في التعامل لا بد من البحث عنه وتصحيحه. فالتعاون الدولي طريق ذو اتجاهين منك وإليك.

هذا من أمر الغرب فماذا من أمر الشرق في المرة القادمة نروي.

(الوزير هو الاتحاد الديمقراطي -ذو الاتجاه القومي العربي مولانا -طيب الله ثراه -علي عبدالرحمن الأمين رئيس الحزب).

## الفرص الضائعة[1]

## منصور خالد وخزان (سيتيت)

كان من المقرر أن يعقد في كراتشي عام ١٩٧٤ اجتماع لدول المؤتمر الإسلامي وكان ضمن جدول الأعمال بندان ساخنان الأول يختص بالدولة المضيفة باكستان وهو الاعتراف بدولة بنقلاديش التي انسلخت حديثا عن باكستان وقد حدث الاعتراف بعد ممانعة شديدة من الرأي العام الباكستاني وبقرار شجاع من رجل دولة ممتاز هو ذو الفقار علي بوتو. والأمر الثاني كان إقناع عدد من الدول الإسلامية التي كانت بمنأى عن الصراع العربي الإسرائيلي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني توطئة لإصدار قرار بذلك من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد حدث ذلك أيضاً بل وقد حاول أن يضيف إليه – كقرار جديد – الجنرال عيدي أمين رئيس جمهورية يوغندا آنذاك بأن يكون للمسلمين (خليفة) أسوة بالمسيحيين من (بابا) وحاول تفصيل الشروط لتكون عباءة وعقالاً للملك فيصل بن عبدالعزيز عليهما رحمة الله. ولكن رئيس الجلسة ذو الفقار علي بوتو تخلّص من الإقتراح في دبلوماسية إجرائية وقال بأن اقتراحاً كبيراً ومهماً كهذا يحتاج لأن تدرسه الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي ووزراء الخارجية قبل أن تفاجأ به القمة على مستوى الملوك والرؤساء. وأتبع ذلك بتصفيق حاد ابتلع الاقتراح.

كان من المقرر أن يحضر هذا الاجتماع العام كل الملوك والرؤساء المسلمين ومن بينهم المرحوم شاه إيران، وسافر قبل تاريخ انعقاد المؤتمر وزير الخارجية منصور خالد إلى إيران مرتين والتقى بنظيره الإيراني – وبرئيس وزراء إيران وبالامبراطور الشاه محمد رضا بهلوي. وكان الهدف ضمن أهداف سياسية أخرى، أن يكون ذلك تمهيداً للقاء بين الشاه والرئيس جعفر نميري للبحث عن تعاون مشترك لمصلحة البلدين، غير أنه لظروف خاصة لم يحضر جلالة الامبراطور ذلك المؤتمر وأرسل رئيس وزرائه لينوب عنه – وحمل رئيس الوزراء دعوة للرئيس نميري لزيارة إيران وقد نشط الوفد المرافق للرئيس جعفر نميري في إعداد ما يمكن أن يسفر عن اللقاء من أوجه التعاون وكان على رأس الموضوعات الحصول على إمداد منتظم، وبأسعار معقولة،

---

(١) صحيفة الحرية: العدد: (٩٦) الأحد: ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١م. الموافق: ٧ شوال ١٤٢٢هـ.

وبشروط مناسبة لاحتياجات السودان من البترول الخام والتي كانت في ذلك الوقت حوالي مليون برميل في العام. ورغم أن المملكة العربية السعودية ودولة الكويت كانتا من المصادر الداعمة للسودان في إمدادات البترول (الأولى من الزيت الخام والثانية من المواد المكررة) إلاّ أن الزيادات المحمومة التي سادت أسعار البترول الخام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقفل قناة السويس ارتفعت بسعر البرميل من (٨ر١) دولار إلى أكثر من (٧) دولارات في أشهر قليلة وكانت كل الدلائل تشير إلى توالي صعود الأسعار (وصلت فيها بعد إلى ما يقارب الأربعين دولار في أسواق روتردام السوداء). في مثل هذا الجو رأت الإدارة المالية أن الحكمة تقتضي- تأمين الاحتياجات بأسعار مناسبة وبشروط معقولة –وبتنوع مصادر الحصول على البترول حتى لا نثقل على مصدر أو مصدرين، وكان التفكير في إيران، وإلى جانب البترول كان هناك أمر الحصول على بعض السلع الإيرانية الصناعية خاصة تلك الصناعات التي اشتهرت بجودتها وبتعاونها خلال عقود من الزمن مع الصناعة الألمانية ، كما كان أيضاً التفكير في إقناع إيران بالدخول في استثمارات زراعية أو صناعية بالسودان، وبحضور وزير الزراعة الإيراني كمقدمة لبحث إجراءات زيارة الرئيس نميري بدا واضحاً أن الحكمة تقتضي التركيز على الاستثمار الزراعي.

كان استقبال المرحوم شاه إيران للرئيس نميري ووفده استقبالاً رائعاً وكان جلالة الشاه ودوداً ومضيافاً، وحوى البرنامج زيارات لكل معالم إيران خاصة المدينة التي أعدت للاحتفال بمناسبة مرور ألفي عام على العرش الامبراطوري وشملت الزيارة معرض (جواهر التاج) وهي الجواهر التي تخص الأسرة المالكة والتيجان التي زينت رؤوس الأباطرة والامبراطورات على مركز لا يمكن تقييمه، الأمر الذي جعل كل شركات التأمين تحجم عن تغطيته، وتقوم بحراسته وحدات من أسلحة الجيش الرئيسية الثلاثة المشاة، والبحرية، والطيران. في هذا الجو وداخل قصر (المرايا) القصر الذي تزين جدرانه من الداخل (مرايات) كبرى تغطي كل الجدران، أوضح جلالة الشاه –عليه رحمة الله –رأيه في العلاقة مع السودان على النحو التالي:-

- إن إيران كدولة إسلامية تقوم بإنشاء علاقات دبلوماسية مع أي دولة إسلامية تحصل على استقلالها وهو ما حدث مع السودان في مارس ١٩٥٦ رغم أنها لا تتوقع المعاملة بالمثل وهو ما حدث من السودان (افتتحت السفارة السودانية في إيران قبيل الزيارة عام ١٩٧٤).
- تقوم إيران بتعزيز علاقاتها مع أي دولة إسلامية ترغب في التعاون معها خاصة البلاد الأقل نمواً وعلى أسس متميزة.
- وفيما يختص بالسودان فإن إيران وافقت على أن توفر للسودان ما يطلبه من البترول الخام على أساس سعر (٨ر١) دولار للبرميل (أي السعر في أكتوبر ١٩٧٣م. قبل بدء الحرب) وتعتمد الفرق بين السعر الجاري وسعر أكتوبر ١٩٧٣م. قرضاً لمدة أحد عشر عاماً في كل حالة (الجدير بالذكر انه حتى ذلك الوقت لم تقدم دولة منتجة للبترول هذه السلعة بالدين وإنما يتم البيع والشراء نقداً وبالسعر الجاري) – وكان السودان يحصل على قروض نقدية من الدول التي تساعده ويشتري بها احتياجاته.
- إن إيران تأكل اللحم الضأني ولحم العجول والبقر كسلعة ثانوية وترحب بالتعاون مع السودان في هذا المجال ... وتحبّذ في ذلك اللحم الطازج.
- كذلك فإن إيران تستخدم (كخيار أول) زيت فول نبات (الصويا) وليس زيوت الحبوب الزيتية الأخرى وترحب أيضاً بتعاون السودان معها في زراعته وعصره إذا كان إنتاجه ممكناً في السودان.
- تعتبر صناعة الأحذية الجلدية في المرتبة الثانية بعد البترول ومنتجاته والمشتقات منه ويهم إيران الحصول على الجلود اللازمة لهذه الصناعة.
- لضمان الحصول على هذه الاحتياجات تفضل إيران أن تستثمر في مشروعات على حسابها أو بالشراكة مع السودان في منطقة قريبة من إيران ليكون النقل جواً بالنسبة للحوم – وتكون قريبة من الميناء ليكون النقل بحراً إلى إيران بأقل تكلفة.

وبعد أن بادل الرئيس مضيفه مشاعره الطيبة وشكره على ما تفضل به في شأن البترول أبلغه أنه يرحب بالاستثمار الإيراني في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني غير أن مشروعاً بالمواصفات المذكورة في القرب جواً من إيران وبراً من الميناء لا يوجد إلاً في منطقة معينة بشرق السودان ولا تتوافر فيها الأمطار بدرجة

مأمونة وبها في الوقت الحالي خزان للري الصناعي لا يمكنه الوفاء باحتياجات هـذا المشـروع إلاّ إذا تـم تدعيمه بخزان آخر (يعني المنطقة حول خشم القربة والخزان). تساءل جلالة الشاه إذا كانـت قـد تمـت دراسة للخزان الآخر وللأرض وصلاحيتها للزراعة، فكان الرد أن شركة فرنسية تدعى (سوقريا) تقوم بدراسة الخزان (خزان سيتيت) وأن هناك حوالي (٢٥٠) ألف فـدان يمكـن أن تـروى بقيـام الخـزان، باختصار فإن الفنيين الزراعيين والباحث الفذ دكتور حسين إدريس أكدوا فيما بعد أنه بقيام الخـزان فـإن (٢٠٠) ألف فدان يمكن أن تزرع بفول الصويا وأن (٥٠) ألف فدان ستكون مرعى لقطعان الضأن.

أصدر جلالة الشاه أمره لوزير زراعته (الدكتور روحاني: كان من أوائل من أعدمتهم الثورة الإسـلامية) بأن يتصل بالشركة الفرنسية التي اتضح أن لها تعاملاً فنياً مع إيران لاستعجال الدراسة. كما أمـر أن تـتم دراسة المشروعين الزراعي والرعوي.

فيما بعد اقترح جلالة الشاه أن تقوم إيران بإعداد وزراعة المائتي فدان بفول الصويا -وأن تـربي وتسـمّن قطعان الضأن في الخمسين ألف فدان وستكون تكلفة إعـداد المشـروعين قرضـاً طويـل الأجـل عـلى السودان، وسوف يشمل القرض أيضاً بناء مطار حديث وثلاجات تبريد للحوم وإنشاء معاصر للزيت ومسالخ للضأن ومدبغة للجلود ومصنعاً للعلف من (أمباز) فـول الصـويا ومـن مخلفـات السـلخانة، سيكون سداد الدين على فترة طويلة تراعي ظروف السودان وعائدات المشروع حسب الأسعار العالمية ولا تقل عن عشر سنوات بعد بدء الإنتاج.

أما خزان سيتيت فسيكون (هدية) من إيران للسودان وقد كادت (العبرة) أن تمنـع الجميـع مـن تقـديم الشكر المناسب لجلالة الشاه، الخزان بكامله (هدية) مجاناً -رحم الله الشاه.

خبراء الري -وعلى رأسهم المهندس صغيرون الزين والفنيون الزراعيون يرون أن خزان خشـم القربـة مهدد بتراكم اندفاع المياه خلفه ما لم يقم خزان آخر ليكون واقياً له من جهة وخزانات أخرى في المستقبل.

(لا أدري كيف حال خزان خشم القربة بعد حوالي ثلاثين عاماً من ذلك القول كما لا أدري لمن ينسـب الآن القول بأنه لا أسبقية على خزان (الحماداب) لخزان موجـود بمشـاريعه وسـكانه في منطقـة خشـم القربة.

عاد الجميع للسودان لا تسعهم الفرحة ويلهجون بالشكر لرحلة من أكثر الرحلات نجاحاً إذ شملت إلى جانب هذه النجاحات عرضاً آخر من جلالة الشاه بتوفير احتياجات للجيش السوداني لا تعتبر (خاضعة لاتفاق خاص) وطلب أن يحضر مندوب من وزارة الدفاع السوداني إلى إيران وذهب بالفعل كل من الفريق أول بشير محمد علي وزير الدفاع والفنيين الزراعيين ووزير الري.

بعد أسابيع قليلة –في يناير ١٩٧٥ تم تعديل وزاري كبير خرج بموجبه وزراء عديدون من حقائبهم ومن بينهم دكتور منصور خالد وزير الخارجية، إلى هنا والأمر عادي إذ إن الدول عادة لا تعلق سياساتها على رجل واحد ما دامت الدولة موجودة بكامل هيكلها ولكن ولأن الحدث كان كبيراً في الساحة الإقليمية فقد حضر مندوبو بعض الدول العربية ومن بينهم صحفي شهير رئيس تحرير جريدة الصياد اللبنانية، ولأن مندوب الصحيفة له علاقة خاصة بأحد وزراء القصر فقد التقى أحد الوزراء الجدد الذين دخلوا الوزارة حديثاً، ولا بد أنه كان توّاقاً لكي يعرف عنه معرفته ببواطن الأمور وسألهم الصحفي عن أسباب إبعاد د. منصور خالد عن وزارة الخارجية إذ يعتبر من أكفأ وزراء الخارجية العرب في ذلك الوقت. وبالطبع لم يصدر بيان بسبب الإبعاد –ذكر الوزير إن د. منصور خالد قال في جلساته إن شاه إيران قدم للسودان ما لم يقدمه العرب منذ استقلاله وهو حديث لم تقبله القيادة ويسيئ للعلاقات السودانية العربية. ولا تقبل القيادة وضع إيران في مقارنة مع الدول العربية. ذهبت الصحيفة لتنقل لقرائها المعلومات التي حصلت عليها، ولم تتصل لا بالقيادة ولا بالدكتور منصور، وصدر الخبر في اليوم التالي في بيروت وفي اليوم الذي يليه إلى إيران، وأن العروض والتفاهمات التي تمت أو كانت ستتم تبخرت كلها ولم ينج من ذلك إلاّ اتفاق البترول الذي تم قبل الحدث الكبير المشؤوم (كان فرق السعر الذي اقترحه السودان(٧٠) مليون دولار لم يسدد حسب علمي حتى اليوم)، ليس ذلك فحسب بل أن زيارة وزير المالية الإيراني التي كانت تسبق زيارة للشاه والتي كان من الممكن أن تزيل الغيوم تأجلت إلى غير أجل ولم يصدر تكذيب لحديث الوزير من الحكومة ...... وبنومها عليه نام خزان (سيتيت) بل إلى الآن –وضاعت معه فرصة إدخال فول الصويا كمحصول نقدي في إنتاج الزيوت ونامت معه فرصة نادرة لتسليح الجيش .

إذا كنا قد تحدثنا حتى الآن عن فرص ضاعت فسنوالي الحديث أيضاً عن فرص كادت أن تضيع لولا أن تداركها بعض الحادبين، من هذه الفرص مستشفى سوبا ومحطة الأبحاث البيطرية في سوبا ومحطة الأبحاث الزراعية في أبي نعامة وصوامع الغلال في كل من القضارف وبورتسودان.

حاشية: حديث د. منصور خالد الذي تم نقله بواسطة وزير الرئاسة مهدي مصطفى الهادي ووزير الإعلام الجديد أحمد عبدالحليم هو أن جلالة شاه إيران تجاوز قرار منظمة الأويك التي تلزم أعضاءها بعدم بيع البترول بالدين للدول المستوردة – فتقوم الدول بإقراض الدولة المستفيدة قيمة البترول نقداً لكي تشتري به البترول. فتكون قيمة البترول (دين) ويكون البترول قد تم شراؤه نقداً. ما فعله جلالة الشاه هو أن قام بالأمر دون التفاف وهو ما تفعله الدول العربية.

## الفـرص الضائعـة[1]

### جيب الطلاينة بسرعة قبل الكريسماس

### انطلاقة مشروع طريق بورتسودان – سواكن – هيا على ضوء لمبة جاز وبطارية

### لماذا تجاوز الرئيس وزارة الأشغال في تنفيذ مبنى الخارجية

هناك شخصيات جمعتها ظروف العمل مع السودان، فأحبوا السودان وأهله .. وإذا واتتهم فـرص لرد الجميل لهذه البلاد فإنهم لا يترددون في ذلك. بل يسارعون .. ولعل العاملين في الحقل الهندسي وفي مجال الطرق والكباري وفي "وزارة الأشغال سابقاً لمن يتذكرها وكانت تتبعها في وقـت مـا مصـلحة الطـرق" لا ينسون مهندساً إيطالياً فذاً يدعى البروفسير "باسرو" أستاذ علم العمارة بجامعة نـابولي وصـاحب ومـدير شركة إستشارات إيطالية بدأت كشركة حكومية ثم آلت ملكيتها له ولديه مكتب كبير في روما وآخر في نابولي وعدة فروع في أوروبا وأمريكا اللاتينية والسودان..

وقد قدمت الحكومة الإيطالية عن طريق شركته "إيتـال كونسـلت" الكثـير مـن العـون المجـاني والميسر للقيام بالدراسات الفنية والتصميمات ودراسـات الجـدوى لعـدة مشر ـوعات عـلى رأسـها طريقـا بورتسودان –سواكن –هيا –كسلا –القضارف –واد مدني .. ثم عدة كباري على نهر الجور. وفي كوسـتي وكباري شمبات في بحري بالعاصمة ومعظم الطرق البرية بالسودان.

ومن الطريف أنه عند زيارة سمو الشيخ خليفة بن زايد عام ١٩٧٢م للسودان "بعد الزيارة الرسمية لوالده" والتي نقل خلالها للسيد رئيس الجمهورية موافقة صاحب السـمو الشـيخ زايـد عـلى تمويـل قطـاع بورتسودان –سواكن –هيا، هدية على نفقته الخاصة لم نجد رسومات وتصميمات الطريق لكي يحملها معـه إلى أبوظبي، وصادف وجود البروفيسور "باسرو" في الخرطوم فأشار بابتسامة أن وثـائق الطريـق ليسـت في وزارة الأشغال ولا في مصلحة الطرق وإنما كما ذكرنا من أحد المهندسـين في مخـزن في كيلـو عشـرة خـارج

---

(١) صحيفة الحرية – العدد: (١٠٤) الأحد: ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١م. – الموافق: ١٥ شوال ١٤٢٢هـ.

الخرطوم "في منطقة الصحافة -أركويت الحالية" لأن الجميع فقدوا الأمل في قيام الطريق. فذهبنا ليلاً وعلى ضوء "لمبة جاز وبطارية" أخرجنا الوثائق وكانت بداية انطلاقة المشروع .. وشكرناه.

في ذلك الوقت كان مجلس الوزراء قد ترك مبناه العتيق على شاطئ النيل واحتل إحدى عمارات "ميز أطباء الخرطوم" كمقر له، ولا يزال يحتل المبنى. وكانت وزارة التخطيط التي تقيم ضيفاً على وزارة المالية "قبل انتقالها إلى شارع النيل" قد أصبحت لها أهمية كبرى استطاعت أن تضع لنفسها هيكلاً بواسطة وفد خبراء سوفيتي جعل منها "الوزارة الكبرى" هيكلاً يضم ممثلين لكل الوزارات ذات البرامج والخطط الكبيرة "الزراعة، المعارف، الصحة، الصناعة والأشغال ... إلخ" بهدف أن تقوم باتخاذ القرارات في المشروعات وأن تقوم أيضاً بالإشراف على التنفيذ، وتقرر أن يكون وزيرها في الفترة الأولى حتى تستقر الأوضاع فيها وتتقبل أحكامها هو رئيس الجمهورية شخصياً .. "بالطبع لم يستمر هذا الأمر لأنه غريب على تقاليد العمل العام بالسودان".

وكنت أتناقش من حين لآخر مع بروفيسور باسرو في مشكلة المباني وكيفية الوصول إلى حلول لها فتطرق حديثنا إلى وزارة المالية نفسها، وقد تشعبت مسؤولياتها، وإلى أن أعمال التخطيط المركزي تتطلب أن يكون هناك مقر لمصلحة الإحصاء يليق بأهمية هذا المرفق بدلاً من الجملونات التي أنشئت على عجل بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت الآن "ملجنة" وبالمثل فإن وزارة الصناعة والتي احتلت أيضاً أحد ميزات الأطباء، في ذلك الوقت كانت في حاجة إلى مبنى يليق بها كجهاز يشرف على النهضة الصناعية بالبلاد والتي كانت تستهدف ضمن ما تستهدف الاكتفاء الذاتي في السكر والنسيج الشعبي وزيوت الأكل والعديد من السلع الاستهلاكية.

أما وزارة الخارجية والتي انتقلت إلى أحدث عمارة بنتها شركة جلاتلي هانكي البريطانية قبيل تأميمها فقد كان لا بد من ضمها إلى القائمة كواجهة للسودان رغم وجاهة مبناها .. هذه ستة مباني لا بد منها للسودان الحديث تشمل احتياجات الحاضر والمستقبل القريب من المكاتب وقطاعات اللجان والقاعات العامة وقاعات طعام مع مطابخ حديثة لوجبات العمل مع الوفود، مع أماكن للمكتبات والوثائق .. و .. و ..

أماكن لوقوف السيارات أسفل كل مبنى ومصاعد وأدوات سلامة، وقد وعد بروفيسور باسرو بأنه قد يجد مقترحاً وقد يكون مفاجأة، وافترقنا باعتبار المسألة تبادل وجهات نظر.

اتصل بي البروفيسور بعد فترة وأخبرني أنه حالياً يشرف على تنفيذ أعمال لشركة إيطالية في ليبيا وأن هذه الشركة استوردت كميات من مواد البناء "أسمنت، حديد، أخشاب، زجاج" بعقد كبير واضافت عليها كميات أخرى أملاً في مضاعفة العقد، ولكن لم تفلح في ذلك مع السلطات الليبية، وستكون في موقف الضعيف لو تم الاتصال بها لمزاولة عمل مماثل في السودان تستخدم فيه نفس المواد والمعدات والعمال الإيطاليين المهرة الذين تعاقدت معهم، فطلبت منه أن يجس النبض وأن يحاول معرفة إمكانية إدخال أثاث مكتبي لائق في المباني حتى نرتاح من ترابيزات مصلحة المخازن والمهمات ذات الخشب والبوهية الخضراء والتصميم الواحد، وعاد البروفيسور بمشروع متكامل وضع له تصميم المباني بدقة في مكتبه الاستشاري وراعى أن يكون في كل مبنى طابق أو طابق ونصف لاحتمالات التوسع المستقبلي، كما أفاد بأن الشركة بعد أن اطلعت على التصميم المبدئي والاحتياجات المطلوبة لا تمانع في القيام بالمشروع خلال ثلاثين شهراً وبتكلفة خمسة ملايين دولار "٧ر١ مليون جنيه سوداني) تسليم المفتاح وبالأثاثات المكتبية، واحتياجات القاعات المطلوبة، لاشك أن الاقتراح يلبي حاجة "زبائن" البروفيسور من الطرفين، كما أنه ذو مصلحة له، غير أننا كنا قد فرغنا لتونا من مناقشة وإقرار الميزانية وليس هناك مشروع كهذا مضمناً فيها. وعليه لا بد من عرض الأمر على رئيس الجمهورية وهو في نفس الوقت رئيس المجلس الأعلى للتخطيط لأخذ رأيه قبل تقديمه للوزارة الحكومية الفنية وهي وزارة الأشغال لتدرسه وتعلق عليه وعندها تكون مقترحات الميزانية الجديدة قيد البحث.

كان ترحيب السيد رئيس الجمهورية حاراً وإيجابياً وطلب أن يتم الاتفاق فوراً بين وزارة المالية وشركة المقاولات الإيطالية دون إدخال وزارة الأشغال في الأمر وأن يكون بيت الخبرة الإيطالي برئاسة بروفيسور باسرو مستشار المشروع نظير الأتعاب المتعارفة .. وأن يعالج الأمر كمشروع إضافي باعتماد إضافي، ورأى السيد رئيس الجمهورية أنه يمكن أن يبدأ الحديث أيضاً مع شركة المقاولات لبناء عمارات مماثلة في أراضي "وخرابات" الأوقاف بالعاصمة، وقد بدا للبروفيسور باسرو أن التلويح بمباني إضافية للأوقاف

سوف يعمل على تخفيض مبلغ الخمسة ملايين دولار والتي على أي حال سوف تدفع خلال ثلاثين شهراً هي الفترة المقدرة لتسليم المباني بدون دفع مقدم. بكل الصدق فقد تهيبت التعامل المباشر مع المقاول الإيطالي من وراء ظهر وزارة الأشغال وهي الوزارة الفنية المسؤولة ليس فقط عن المباني الحكومية بل حتى عن صيانتها وقررت خلافاً لتوجيهات رئيس الجمهورية –أن أضع الأمر أمام وزير ووكيل الأشغال في اجتماع معهما– وبدلاً من شكري على ما قمت به ووجهت بهجوم عنيف عن كيف سولت لي نفسي مناقشة أمر كهذا يتسم في كل أبعاده بالنواحي الفنية والتحدث عن رقم يقارب الاثنين مليون جنيه دون أن يكونوا منذ البداية في الصورة. وشرحت له الملابسات والسرعة التي اتخذ فيها القرار. ولم يشفع كل ذلك لي. وقالت الوزارة إنها تريد جداول كميات وأسعار تفصيلية لكل مبنى ولكل قطعة أثاث وسوف تدرس الأمر بواسطة مهندسين مختصين، ثم تقرر وتخطر وزير المالية. كان ذلك في حوالي يوليو ١٩٧٣م.

وفي أواخر العام اقتحم مكتبي الوزير والوكيل دون موعد سابق وطلبا –في عصبية ظاهرة– ضرورة الاتصال بالجماعة الطلاينة وحضورهم فوراً قبل الكريسماس في ديسمبر ١٩٧٣م للتوقيع معهم، حضر البروفيسور باسارو ومعه مندوب من الشركة بدأت "الملاومات" في أنهم طلبوا الاجتماع مع وزارة الأشغال ثلاث مرات قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣م "تاريخ بدء حرب أكتوبر الشهيرة" كما طلبوا الاجتماع مرتين خلال نوفمبر ١٩٧٣ وكانت الوزارة ترد بأن المسؤولين مشغولين أو لا ترد .. وقد شملت طلبات الاجتماع خلال نوفمبر تحذيراً بأن قناة السويس قد قفلت وأن الأسعار عموماً بدأت في التصاعد .. وأن .. وأن .. ولكن لم يحفل بهم أحد..

ردت شركة المقاولات بأنهم لن يقبلوا بتنفيذ المشروع ولو بتسعة ملايين دولار، وأنهم بدأوا بعد قفل قناة السويس في ترحيل بعض المواد والمعدات إلى بلاد أخرى في غرب إفريقيا. وأن الفرصة التي كانت مواتية قد "ضاعت" وبالنسبة لي ضاعت ليس فقط على الحكومة –بل على الأوقاف نهائياً.

وجاء دوري في كيفية نقل هذا الخبر الحزين إلى السيد رئيس الجمهورية لأني كنت قد اعتقدت في غمرة المسؤوليات والعمل أن وزارة الأشغال قد انتهت من الدراسة وأن المشروع أخذ طريقه للأجهزة المالية وفي سبيله للتوقيع .. كان رد رئيس الجمهورية بعد أن حدجني بنظرة نارية: مين قال ليك تودي المشروع

لوزارة الأشغال؟ ألم تكن تعليماتي واضحة في أن يتم الاتفاق فوراً بين المالية والشركة؟ أنا عارف ناس الأشغال.

في عام ١٩٨٣م بحثنا عن رسومات وتصميمات المشروع ووجدناها في أضابير وزارة الأشغال، وبحثنا عمن يقوم بتمويل وإنشاء مبنى مصلحة الإحصاء" في المكان الذي لا يزال خالياً تعلوه الأوساخ من كل جانب" ولم نجد أحداً..

وأعترف كم أخطأت في حق البلاد بثقتي في وزارة الأشغال .. رغم صحة التصرف، ولعل القرار الوحيد في إطار تنظيم إدارات الدولة الذي هللت له هو حل وزارة الأشغال، واستحق أية عقوبة توقع علي حتى بعد كل هذا الزمن – ٣٠ عاماً –.

الوزير: مبارك سنادة } يرحمهما الله
الوكيل معاوية أبوبكر

لو كان نميري حقاً (يضرب) الوزراء لكنت يومها في مستشفى العظام أو أحمد شرفي.

## الفرص الضائعة[1]

### اللواء أحمد عبد الوهاب .. والمصالحة الأولى .. المنسية (١)

اللواء أحمد عبد الوهاب طيب الله ثراه يعد من أميز من أنجبتهم العسكرية السودانية إن لم يكن أميزهم على الإطلاق معرفة وإقداماً وهيبة وانضباطاً وخلقاً .. ولطفاً إذ عايشته عن قرب .. وعند قيام ثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ كان يشغل إلى جانب منصب نائب القائد العام منصب وزير الداخلية ومنصب وزير الحكومة المحلية. وقد كانت الفترة من نوفمبر ١٩٥٨ إلى مارس ١٩٥٩ مليئة بالأحداث إذ تخللتها سلسلة من الاضطرابات في داخل الجيش صاحبتها انقلابات أحبطت ومحاولات انقلابات واختلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وهم من كبار العسكريين الأمر الذي خلق جواً مشبعاً بالسياسة التي لم يعرفها القادة الكبار من قبل ابتعد بسببه أو أبعد بسببه اللواء أحمد عبد الوهاب عن مجلس قيادة الثورة وعن الوزارة وعن الخدمة العسكرية وقد ترك الإقامة الدائمة في العاصمة وأصبح يتنقل بين أصدقائه وأهله في بربر والدامر وعطبرة والعاصمة.

ومما يرويه عن ذكرياته كوزير للداخلية وكانت –تتبعه إدارة المباحث المسؤولة عما يعرف فيما بعد باسم الأمن –أنه كان يتلقى تقارير تبعث على الخوف من المباحث عن نشاط المعارضة (الحزب الاتحادي وحزب الأمة والحزب الشيوعي) واجتماعاتها بعد العاشرة مساء وحتى تباشير الصباح وما تعد له من مؤامرات لتطيح بالحكومة قبل أن يطيب لها المقام في كرسي الحكم ... وكيف أن عيون المباحث تتعقب هذا النشاط وترصده .. و ...و .. قال –طيب الله ثراه –إنه أخذ هذه التقارير مأخذ الجد وأعطاها من وقته وجهده ما يليق بأهمية ما حوته من معلومات. ثم رأى أن يقوم بنفسه بجولة في العاصمة ليلاً في المناطق التي تقول التقارير إن المعارضة تجتمع فيها ... ثم في منازل بعض كبار من كانوا يكتبون التقارير.

---

(١) صحيفة الحرية : العدد (٤١٤) التاريخ: الأحد – ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢م. الموافق ١٢ رمضان ١٤٢٣هـ.

وبعد عدة أيام من السهر اكتشف أن الجميع –من كانوا يكتبون التقارير ومن كانت تكتب عنهم التقارير –نائمون في منازلهم وأنه هو الشخص الوحيد الذي ظل (سهران الليل) يحوم أحياء العاصمة ويعيش الهم فما كان منه إلا أن دعا الذين يكتبون التقارير والذين يقدمونها له وخاطبهم بأنه كان يطلع على تقاريرهم ويشكر لهم جهدهم و(سهرهم) في تعقب أعداء الثورة ولكنه اكتشف أن هذه التقارير بعيدة عن الحقيقة وأنه قرر أن يسامحهم هذه المرة ولكنه لن يقبل أي تقارير غير حقيقية ثم أضاف أن عليهم أن يفهموا أنه إذا كان قد قرر أن يسامحهم هذه المرة ولكنه لن يقبل بعد اليوم أي تقارير غير حقيقية مزيفة ثم أضاف أن عليهم أن يفهموا أنه إذا كان قد وصلته تقارير عن أن (كل شيء تمام ولا يوجد نشاط معارض) فإنه يعزو ذلك لنشاطهم أما محاولة كسب رضاه بتقارير مزيفة فأمر مؤسف لا يقبله. قال –رحمه الله –أنه منذ ذلك اليوم يتلقى معلومات صادقة إلى أن ترك الوزارة.

كان لسمعة اللواء أحمد عبد الوهاب في المجال العسكري صدى كبير في دول الجوار.. وبمجرد أنه أصبح (ملكياً) سعى جلالة الامبراطور هيلاسلاسي للاستعانة به مسؤولاً عن تدريب الجيش الإثيوبي ومستشاراً عسكرياً له. ولكنه رفض مجرد مناقشة الفكرة. فقام الامبراطور بتكليف أصدقاء الطرفين وكان من بينهم من يكن له إعزازاً خاصاً مثل الأمير ألاي عبد الله بك خليل والوالد الكريم زين العابدين أبوقاضي الذي أكد أنه لم يفكر في عمل خارجي لدى دولة من دول الجوار لأن السؤال هو لمن تدرب دولة الجوار جيشها؟ أليس لدولة جوار أخرى.

فيكون كمن يؤلب دول الجوار على بعضها .. أما في حالة إثيوبيا فليس حولها دولة جوار تدرب جيشها من أجلها إلا السودان. أي لمحاربة الجيش السوداني إذ إن جيرانها –غير السودان –مستعمرات بريطانية وفرنسية ولا يمكن أن يتجه تفكير الامبراطور لمحاربة بريطانيا أو فرنسا في الصومال أو جيبوتي مثلاً أو كينيا.

ويذكر –رحمه الله –عن صرامته العسكرية وحرصه على كرامة الجيش السوداني والضابط السوداني أنه بعد إخماد التمرد في توريت في أغسطس ١٩٥٥ أن سافر بصفته الرجل الثالث في الجيش في ذلك الوقت إلى المديريات الجنوبية لتفقد الوحدات العسكرية وقد علم في إحدى الحاميات العسكرية في عاصمة

إحدى المديريات -أن قائد الحامية في تلك المديرية استغل هدوء الأحوال هناك ووجود عمالة زراعية وقام بزراعة مساحات كبيرة بالفول السوداني. لم يصدق -كما روى لنا -أن ذلك يمكن أن يحدث من ضابط عظيم وفي الجيش السوداني بالذات الذي عرف بصفاته العالية في العسكرية. كان الوقت مساء عندما سأل قائد الحامية أحد التجار عن أسعار (الشوالات) وقبل أن يرد التاجر وجه اللواء أحمد السؤال للقائد (أنت ضابط مالك ومال أسعار الخيش؟). وفي رده تأكد لسعادة اللواء أحمد ما سمعه عن موضوع زراعة الفول. عندئذ خاطبه اللواء أحمد بهدوء حازم أنه سوف يزور مكان الزراعة في العاشرة من صباح اليوم التالي ويريد عند وصوله أن يرى كل الفول (مقلوع) وإذا لم يتم ذلك على القائد أن يحزم أمره وينتظره في الخرطوم بعد ثلاثة أيام.

لم يصدق كبار الموظفين -بمن فيهم مدير المديرية -أن ما قاله سعادة اللواء هو أمر جاد ولكن الوحيد الذي صدقه وبدأ يفكر في ترتيب أوضاعه هو قائد الحامية لما يعرفه عن شخصية سعادة اللواء. عندئذ قامت الوساطات من مدير المديرية ومن كبار موظفيها واستأذنوا اللواء أحمد لكي يستخدم قائد الحامية (المساجين) في (قلع الفول) لأنه سوف لا يكون هناك وقت كاف للاتفاق مع عمال لذلك. وبعد إلحاح وافق على شرط أن يدفع للمساجين (اليومية) حسب الأجر الساري في المنطقة .. وقد كان.

ومع بداية ثورة مايو ١٩٦٩م سعى إليه الدكتور خليل عثمان عليه الرحمة الواسعة لكي يتعاون معه في عمل كبير بمنطقة البحر الأحمر وسيكون مقره مدينة بورتسودان، كان هذا العمل يختص بالتنقيب عن الغاز والبترول ... وقد وافق سعادة اللواء على العرض فأصبح مدير عام مؤسسة الخليج العالمية -فرع بورتسودان ويشرف إلى جانب عمل استكشافات البترول والغاز على الباخرة (دسمان) التي تنقل المعتمرين والحجاج بين بورتسودان وجدة.

في تلك الأيام كان الجو السياسي متوتراً بين ثورة مايو وكل المعارضة الحزبية، وقد كان الجو متوتراً لدرجة الغليان بين مايو والأنصار على وجه الخصوص إذ تخندق الراحل الكريم الإمام الهادي المهدي في الجزيرة أبا تحف به بعض قيادات جبهة الميثاق الإسلامي وجموع كبيرة من الأنصار ويشد من أزره تواصل خارجي مع المرحوم الشريف حسين الهندي وهو يتنقل كما اتضح فيما بعد بين إثيوبيا والجزيرة أبا. وقد رفض

الإمام الهادي التفاهم مع الحكومة إلا بشروط أهمها إبعاد النفوذ الشيوعي عن الحكم. في ذلك الوقت كان السيد الصادق المهدي معتقلاً ونقل إلى مدينة يقل فيها النفوذ الأنصاري وهي مدينة شندي .. وقد كان أمر التنافر بين ثورة مايو والأنصار مقلقاً لسعادة اللواء أحمد عبد الوهاب كما كان يقلقه أمر الجيش السوداني وتغلغل الخبراء الروس في الحكم ومحاولة إدخال أسس العسكرية السوفيتية في الجيش وعلى رأس تلك الأسس دمج منصب القائد العام ومنصب وزير الدفاع في منصب واحد. وكذلك عسكرة وظيفة المدير المالي والتي كانت تعرف باسم مدير السجلات والمصروفات وكانت تتبع وزارة المالية ويكون شاغلها مساعد وكيل المالية هو الرقيب على الانضباط المالي للجيش والصرف وفق اللوائح المالية. وقد رأى سعادة اللواء أن تبعية الوظيفة للقيادة العامة تجعل من الصعوبة على شاغلها رفض أي تعليمات تأتيه من رئيسه الأعلى الأمر الذي يخل بقواعد الانضباط المالي في الغياب التام لوزارة المالية.

ولا ينسى سعادة اللواء عند حضوره من بورتسودان واللقاء معنا في مكاتب مؤسسة الخليج العالمية بالطابق الرابع من عمارة شركة جلاتلي (الخارجية فيما بعد ثم الجزيرة الآن) لا ينسى أن يعلق لنا على ملاحظات صغيرة لا نلتفت إليها ولكنه يراها كبيرة بمقياسه العسكري. فقد اتصل مرة -وكما يفعل كل مرة - بالأخ الكريم طيب الذكر العميد عمر الحاج موسى وسأله في إشفاق إذا كانت هناك (مشكلة أو حركة في الجيش) ولما رد عليه بالنفي تعجب لأنه وفي حوالي الساعة السابعة صباحاً لاحظ دخول وخروج أعداد من (العساكر) من مبنى القيادة. وهو أمر لا يحدث عادة إذ إن الدخول صباحاً للتمام ثم يتولى كل شخص القيام بواجباته أما كثرة الحركة دخولاً وخروجاً فأمر غريب.

الغريب هو ما يشاع وقتها أن الجنود الذين نفذوا الثورة من سلاح المدرعات وسلاح المظلات كانوا يشعرون أنهم أكثر أهمية من غيرهم وأنه لا تنطبق عليهم - بكل دقة - أسس الضبط والربط. ولم نصدق هذا - كما لم يفهمه سعاد اللواء - إلا بعد قيام الحركة التصحيحية للرائد هاشم العطا - عليه واسع الرحمة -وكشفت ذلك لجان التحقيق بأنه أحد أسباب تذمر الجنود الذي جعل بعضهم يؤيد الحركة رغم أنهم ليسوا شيوعيين.

في إحدى زيارته للخرطوم اتصل بالمغفور له عمر الحاج موسى وأبلغه (لازم جعفر يتصل بي على رقم كذا لأمر مهم)، ولما اتصل به (جعفر) أخبره أنه سمع باتجاه (دمج منصبي وزير الدفاع والقائد العام وأن المرشح لذلك هو الصاغ -الرائد خالد حسن عباس الذي تمت ترقيته إلى رتبة لواء. كما سمع أن اللواء خالد سوف يقود وفداً إلى موسكو وبعض الدول الاشتراكية للتفاوض حول تسليح الجيش السوداني. وأن هذا القرار لم يحالفه التوفيق. هنا أدركنا -الأخ العزيز حسن إبراهيم حسين أو حسن التاج كما يعرف -وشخصي أن (جعفر) ليس هو جعفر بخيت أمين عام الاتحاد الاشتراكي أو جعفر فضل المولى قائد سلاح الموسيقى بل هو جعفر نميري. كان رأي اللواء أحمد عبد الوهاب أن اللواء خالد هو في حقيقة الأمر (صاغ) وأنه بهذه الصفة لا يمكنه أن يقود مفاوضات لتسليح الجيش السوداني خاصة إذا كانت هذه المفاوضات لإعادة بناء قاعدة التسليح وتغيير أنواع الأسلحة وغيرها مما يصل حتى درجة المركبات التي تنقل الجنود والسلاح الميداني. وكان سعادته يخشى أنه إذا تعارض رأي اللواء خالد مع رأي أو آراء أعضاء الوفد وكلهم عسكريون محترفون وأكثر منه خبرة ومعرفة بل وأعلى منه رتبة في الأصل -يخشى أن يسود رأيه كقرار سياسي في أمر مهني وفني بحت ويتقبله أعضاء الوفد عملاً بمبادئ الضبط والربط خاصة وأن الثورة في بدايتها ولا تزال (حارة) لذلك اقترح اللواء (أحمد) على (جعفر) أن تتكون لجنة من عسكريين لهم خبرة واسعة من داخل وخارج الخدمة لبحث أمر التحول الجديد في التسليح والذي فيما يبدو سوف يتجه بكليته نحو الاتحاد السوفيتي. وأن نوعية السلاح وفنون التدريب على النمط البريطاني سوف تنتهي. وحتى لا يتهم اللواء أحمد بالغرض أو الرغبة في التسلل إلى الجيش -وحاشاه ذلك - فهو يرفض مقدماً أي علاقة مع اللجنة ولكنه على استعداد لترشيح عدد من الضباط المتقاعدين بل يمكن دون تسمية أشخاص دعوة رؤساء الأسلحة السابقين ليضعوا خبرتهم لمؤسستهم العسكرية.

**... ومع ذلك كسر الحاجز وبداية الحديث عن المصالحة:**

يبدو أن الاقتراح وجد قبولاً مبدئياً من (جعفر) وتوالت الهواتف ... ثم أخيراً رفض الاقتراح ... ولكن الاتصال المتكرر كان في حد ذاته كسراً لحاجز كان موجوداً بين الرجلين: الأمر الذي أثار الانتباه -

وقطعاً القلق - من آخرين: عسكريين ومدنيين. فبدأت بعض التقارير تكتب عن اللواء أحمد عبد الوهاب وبالأخص عندما فاتح (جعفر) في إحدى المكالمات عن ضرورة عمل شيء للتصالح مع الأنصار.

ذهب (جعفر) في زيارة عمل إلى بورتسودان وعندما لمح اللواء (أحمد) بين المستقبلين في المطار انتابته الدهشة فشق طريقه بعفويته المعروفة نحوه وعانقه وطلب منه أن يسبقه إلى مقر الضيافة بالمدينة لأنه يريد أن يطلعه على أمر مهم. وعندما التقى الرجلان أخبر (جعفر) سعادة اللواء أنه اطلع على تقرير صباح نفس اليوم وهو يتأهب ليستقل الطائرة أن (اللواء أحمد عبد الوهاب —في الجزيرة أبا منذ أسابيع يدرب في جيش الإمام الهادي) ولما طلب كاتب التقرير وسأله إذا كان يعرف اللواء أحمد عبد الوهاب شخصياً أكد له ذلك وأنه تركه في الجزيرة أبا وحضر لتوه لأهمية الأمر. وزادت حيرة (جعفر) عندما أكد له قائد البحرية في بورتسودان أن سعادة اللواء يخطره في كل مرة عندما يريد الذهاب للخرطوم وأن آخر رحلة كانت منذ حوالي شهر لفترة يومين لمحادثة في أمر تكوين لجنة لتسليح الجيش .. ومصالحة مع الأنصار .. ولما بدت الدهشة على وجه (جعفر) أردف قائد البحرية - زيادة في تأكيد وجود سعادة اللواء أنه كيف لا يكون متأكداً عن معلومات و (سعادته كل ليلة خارتنا في الكونكان) هنا أدرك (جعفر) صحة الحديث.. إذ يمكنك أن تنسى (الزول الذي غلبته) لكنك لا تنسى أبداً (الزول الذي غلبك) خاصة في (كونكان) ذلك الزمان ... وفي (الحريق).

## الفرص الضائعة [1]

### اللواء أحمد عبد الوهاب والمصالحة الأولى ... المنسية (٢)

بعد تأكيد قائد البحرية على وجود اللواء أحمد عبد الوهاب في بورتسودان خلال زيارة الرئيس نميري ... وتأكيد تقارير (الأمن أن اللواء موجود في نفس ذلك الوقت في الجزيرة أبا يدرب جيش الإمام الهادي) تأكد للرئيس نميري أن هناك جهات تعمل جادة على إبعاد الرجل عنه خاصة أن كلا الرجلين يعتبران من (الأنصار)—من حيث الجذور على الأقل - غير أن الجميع يشهدون على أنه لم يعرف عن كلا الرجلين أنه قام بأي تصرف خلال خدمته العسكرية يمكن أن يحسب على انحيازه لحزب الأمة أو لطائفة الأنصار.

كان اللواء أحمد على يقين وهو يتحدث إلينا حسن التاج نائب رئيس مؤسسة الخليج العالمية وشخصي بأنه حسب معرفته بالأنصار وبالجيش الذي يعرفه فإن عدداً كبيراً منه من الأنصار أيضاً وأنه إذا حدث صدام بين الاثنين فإن الأنصار في الجيش فسوف يظلون منحازين قومياً لمؤسستهم العسكرية رغم الولاء الطائفي وعندئذ سوف يكون الصدام دامياً وسوف يخلق خسائر فادحةً في الأرواح من الطرفين ذلك أن الأنصار لا يعرفون (الفرار) وفقاً لتربيتهم الروحية والقتالية وعليه في مثل هذه الظروف لا بد من الوصول إلى وفاق بين الحكومة والأنصار مهما كلف ذلك من جهد. وفي قراءة سعادة اللواء للموقف وصل إلى خطة تبدأ من السيد الصادق المهدي المعتقل في مدينة شندي وأنه لا بد من إقناع السيد الصادق بالوفاق وأنه على يقين من أن السيد الصادق سوف يقتنع، ثم يتولى السيد الصادق إقناع الإمام الهادي. ولكن كيف السبيل إلى ذلك والرسائل لا تجدي في مثل هذا الموقف. اقنع اللواء أحمد عبد الوهاب - (جعفر) كما كان دائماً يناديه أمامنا بالتلفون بالفكرة - وطلب منه أن يسمح له بلقاء السيد الصادق في شندي فإذا ما وافقه يأخذه معه في سيارة - على مسؤوليته الشخصية - وبدون حراسة أو مراقبة أمنية من

---

[1] صحيفة الحرية: العدد (٤٢١) التاريخ: الأحد - ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٢م. الموافق: ١٩ رمضان ١٤٢٣هـ.

قريب أو بعيد وبثقة تامة فيه يأخذه إلى الجزيرة أبا ليدير الحوار على مبدأ المصالحة مع الإمام الهادي وفي وجوده بعيداً عن الذين تجمعوا معه وحوله في الجزيرة أبا من عناصر جبهة الميثاق والمتحمسين من الأنصار وبعض القيادات الاتحادية. كان سعادة اللواء واثقاً من أن السيد الإمام الهادي عليه واسع الرحمة سوف يقتنع بفكرة الوفاق من حيث المبدأ - ثم وهذا هو الأهم أن يقوم سعادة اللواء بعد أن تفهم مخاوف الإمام وآراءه في مستقبل العمل السياسي في البلاد - يقوم سعادته بتفويض وثقة منه فيه بإعداد مسودة اتفاق. وسوف يعرض هذه المسودة على (جعفر) وتعهد سعادة اللواء بعد الوصول إلى هذه المرحلة من التفاهم أن يعيد السيد الصادق إلى معتقله في مدينة شندي. وبعد أن استمعنا - أنا وحسن التاج - إلى حديثه وإلى تفاصيل الرحلة وكأننا في حلم وذلك وفقاً للجو السياسي الذي كان سائداً وبعد أن تم كل ذلك في ترتيب متين تأكد لنا ما كنا نسمعه عن قدرات ومقدرات رجال الجيش من ذلك الجيل الفذ.

قام اللواء أحمد عبد الوهاب بصياغة الاتفاق بنفسه لم يشركنا ولم يطلعنا عليه ولكننا كنا سعداء بأنه اتفاق ليس من شأنه فقط حقن الدماء وإنما سيقود إلى وفاق يجنب البلاد الهزات لسنوات مقبلة. وقد زاد من سعادتنا تفاؤل سعادة اللواء وثقته في أن (جعفر) سوف يوافق عليه وأنه إذا ما وافق عليه (جعفر) فسوف يقبله السيدان.

وحرصاً من سعادة اللواء على السرية التامة بعيداً عن فضول (الملكية) فقد أتى سعادته بإحدى السكرتيرات من معارفه وكلفها - بطباعة الوثيقة - وقد كانت من صفحتين وهو جالس إلى جانبها حتى أكملت المهمة ثم استلم النسخ المطبوعة وقام بتمزيق المسودة والكربون. ويقيني أن السكرتيرة كانت من نوع (التايبست) الذي يطبع الكلام ولا يفهمه إذ كان لدينا في وزارة التجارة والصناعة والتموين (تايبست) شاب ذا سرعة فائقة بدون أخطاء وكان يقسم صادقاً أنه يطبع الكلام ولكنه لا يقرؤه وتعجبنا.

وعندما أبلغ (جعفر) سعادة اللواء بأنه موافق على كل كلمة في الوثيقة لم تسعه الغرفة من الفرح الصادق رغم أن موافقة (جعفر) كانت معلقة على وصول الرائد فاروق عثمان حمد الله -عليه الرحمة الواسعة - والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم واللذين كانا مرابطين في كوستي توطئة لحصار الجزيرة أبا. ومع

تأكيد (جعفر) أنه لا يتوقع منهما أية معارضة خاصة وأن كل زملائهما بالخرطوم قد رحبوا بالاتفاق زادت فرحة سعادة اللواء ... وفرحتنا نحن.

كانت تأتينا -ونحن في الطابق الرابع من عمارة جلاتلي -بين الحين والآخر وأحياناً بين يوم وآخر -شخصية كبيرة وعزيزة تتناول معنا وجبة الإفطار وتتجاذب معنا الحديث وتقوم ببعض الاتصالات الهاتفية القصيرة. وتربطني بهذه الشخصية معرفة ومودة غير أن علاقتها مع الأخ حسن التاج كانت تحمل تقديراً ووداً متبادلاً في احترام عميق. هذه الشخصية هي عبد الخالق محجوب طيب الله ثراه. وكما توقع سعادة اللواء فقد أسر إليه حسن التاج بالنبأ الكبير ولم يكن سيادته أقل سروراً وسعادة من سعادة اللواء: إذ كان يقول من وقت لآخر (يا أخوانا دي شيلة ما بنقدر عليها برانا ولا بد من إشراك الجميع والاتفاق معهم على برنامج حد أدنى) سمعنا نفس الكلام في صباح ذلك اليوم كما كان يردده في مناسبات قرارات التأميم والمصادرة التي كانت تذاع في نشرة أخبار الخامسة مساء كل خميس إذ كان يرى أنه لم يحن الوقت بعد لهذه القرارات وربما لا يحين على الإطلاق في ظروف السودان وإمكاناته الهائلة وقلة رأس المال الوطني وأخلاقيات رجال الأعمال فيه من الأسر المعروفة والشخصيات الأجنبية التي عاشت أجيال منها وأصبحت بعض العوائل جزءاً منه. كان رحمه الله -يرى ضرورة تعبئة كل المقدرات لتنمية وتحديث البلاد والاستفادة القصوى من جهد وفكر وإمكانات كل من يسكن فيها.

وبهذه المناسبة فقد أخبرني الأخ حسن التاج صبيحة يوم الأحد ٢٥ مايو ١٩٦٩م أنه كان في الليلة السابقة في زيارة عبد الخالق محجوب الذي كان يشكو من نزلة حادة وقد حضر إلى داره في أم درمان في أول الليل الأستاذ بابكر كرار - عليه الرحمة الواسعة -وبصحبته البكباشي محمد عبد الحليم مدير عام بنك مصر - بالسودان آنذاك وثم وزير دولة في ثورة مايو بعد يوم من الثورة فوزير للخزانة بعد فشل الثورة التصحيحية للمرحوم الرائد هاشم العطا وقد أخبر المرحوم عبد الخالق بأن هناك انقلاباً في البلاد وقد أبلغهما عبد الخالق بأنه على علم بذلك وقد أكد للضباط الأحرار القائمين به معارضته الشخصية ومعارضة الحزب الشيوعي السوداني للانقلابات وأن كوادر الحزب لن تشارك فيه.

ثم جاء إلى منزل عبد الخالق بعد منتصف الليل اللواء جعفر محمد نميري وأخطره بأنهم على مشارف العاصمة قادمين من خور عمر فأكد له عبد الخالق رأيه في أنهم ضد الانقلاب. ولما سأله نميري إذا كانوا سيؤيدونهم أم لا كان رد عبد الخالق أنهم (قد) يؤيدونهم و (قد) لا يؤيدونهم وأن ذلك سوف يكون قرار الحزب ولكنهم لن يتحركوا لإبلاغ السلطة أو إفشال الحركة. دار كل هذا الحديث -كما رواه عبد الخالق لحسن التاج -أمام باب المنزل إذ لم يطلب نميري الدخول كما لم يدعوه عبد الخالق للدخول. وبعد عودة عبد الخالق إلى مجلسه مع حسن التاج وبعد أن قص عليه ما دار طلب منه أن يسارع (ويتلم) في منزله بالخرطوم (٢) قبل أن يقفل الكوبري وقد فعل. ولتأكيد صحة ما رواه حسن التاج عن عبد الخالق ولو أنه لا يحتاج إلى تأكيد فقد نشر الرائد مأمون عوض أبوزيد بعد فترة أن المقدم بابكر النور -طيب الله ثراه -لم يشترك في الانقلاب تنفيذاً لقرار الحزب الشيوعي وأنه -أي مأمون -ذهب إلى أم درمان وفتش عن المرحوم بابكر النور إلى أن وجده في منزل والدته وابلغه أن (الرجال استلموا البلد) طلب أن يصحبه ليكون عضواً بمجلس قيادة الثورة. أما العضو الثاني الذي ينسب إلى الحزب الشيوعي السوداني فهو الرائد هاشم العطا عليه الرحمة فقد كان عند قيام الثورة يشغل منصب الملحق العسكري السوداني في ألمانيا الغربية.

إصرار الضباط الأحرار على إشراك الحزب الشيوعي معهم سببه كما رواه لي الأخ العزيز صلاح عبد العال هو ضمان عدم تحرك النقابات والشارع ضد الثورة في شهورها الأولى فقد حكى -متعه الله بالعافية - أن زميلهم طيب الذكر فاروق عثمان حمدالله (ويعتبر من البعثيين أو هو كذلك بالفعل) سألهم قبيل القيام بالحركة إذا كانوا يريدون (ثورة) أو (انقلاباً) فكان الرد بالطبع (ثورة) فقال الثورة تعني التغيير الكامل وهذا سيؤلب ضدها كل الأحزاب والطوائف التقليدية ولا بد لهم من ضمان القوى المنظمة في النقابات والقوى التي تحرك الشارع إلى جانبهم والتنظيم الوحيد الذي يحقق هذا هو الحزب الشيوعي ولذلك لا بد من السعي بشتى الطرق لكي يكون إلى جانب الثورة ولو في شهورها الأولى.

بعد أن تأكد لنا -حسن التاج وأنا -أن الوفاق أصبح حقيقة بعد أن وافق عليه (جعفر) وزملاؤه الذين في الخرطوم انتظاراً لحضور الرائدين فاروق وأبو القاسم من الجزيرة أبا وذهبنا سعيدين واحتفل كل منا تلك الليلة بطريقته وحضرنا في اليوم التالي إلى المكتب متأخرين قليلاً لنجد أن سعادة اللواء أحمد عبد الوهاب قد

سبقنا إلى الحضور: جالساً وحيداً مكفهر الوجه وصارم القسمات. رد التحية في اقتضاب وطلب من حسن التاج (أطلب لي عمر بسرعة) وفي لهجة حازمة قال لعمر الحاج موسى (يا عمر خلي جعفر يكلمني) وعندما رفع التلفون صاح في (جعفر) قائلاً: (شوف يا جعفر أنا عملت كل شيء من أجل البلد موش عشانك إنت أو عشان الإمام الهادي أو السيد الصادق) وكل شيء تم باستشارتك وبمعرفتك وبموافقتك إنتو ممكن تشتموني لكن ما تقولوا عني (سمسار) للرجعية أو الاستعمار أو إني قبضت الثمن أو أسعى لكرسي في الحكم على أي حال اعتبر كل شيء انتهى وأنا راجع بوتسودان والورق اللي عندي شرطته ...). ويبدو أن (جعفر) حاول الكلام أو شرح الموقف أو ... أو ... ولكن أحمد عبد الوهاب رد في لهجة حازمة (الكلام اتقال وكل الناس سمعته. الموضوع انتهى أنا موش غاو كلام ومع السلامة) ثم بدأ سعادته يمزق أوراق الاتفاقية قطعة قطعة وجلس بنفس الصرامة والوجه المكفهر.

وعندما هدأ قليلاً تجرأت وسألته عما حدث بعد سؤال حسن التاج له بابتسامته الودودة فأثاره سؤالي مرة أخرى ورد عليه باستغراب غاضب: (إنتو لا بتسمعوا إذاعة ولا بتقروا جرائد؟). فكان ردي - مقسماً بالله - أني لم أسمع الإذاعة صباح اليوم كما أنني وصلت لتوي وقبل أن أتصفح الجرائد فاجأتنا سعادتك بطلب عمر الحاج موسى على التلفون ... وكان ما كان.

الذي حدث هو أنه يبدو أن جناح معاوية في الحزب الشيوعي السوداني والمشارك بعدة وزراء في الحكومة لم يكن راضياً عن الاتفاق. وقد علم به -كشريك في السلطة -من (جعفر) ويبدو أن الجناح قد أقنع (جعفر) برفض الاتفاق وطلب أن يترك إليه مهمة إفساده فقام أحد أركان الجناح وهو محام لامع ويشغل منصب وزير الدولة في وزارة الخارجية بالإدلاء بتصريح تم توقيته لكي ينشر في صحف الصباح ويذاع في نشرة أخبار السادسة والنصف صباحاً ويستبق في نفس الوقت حضور الرائدين فاروق وأبو القاسم من كوستي. وحوى التصريح قيام بعض العسكريين الرجعيين ... و ... و ... مما ذكره لنا سعادة اللواء بوساطة محكوم عليها بالفشل لكي تتصالح الثورة مع الأعداء الذين قامت من أجل القضاء عليهم وتصفيتهم وأن الثورة لن .... ولن .. إلخ .. وأن على هؤلاء السماسرة أن يلزموا حدودهم أو شيء من هذا القبيل. اطلعنا على التصريح في الصحف وقد ألجمتنا المفاجأة. والذين يعرفون أحمد عبد الوهاب عندما يستثار ويغضب

ويصمم لا بد أنهم استنتجوا مقدماً فشل أي حديث من جانبنا –نحن الصغار –لمراجعته خاصة وأنه قطع الأمر على (جعفر) .. قضينا يوماً حزيناً انضم إلينا في نهاره الراحل الكريم عبد الخالق محجوب والذي نقلنا إليه المحادثة التلفونية وأن سعادة اللواء تركنا إلى حيث لا ندري وأنه سوف يغادر باكراً إلى بورتسودان. وبتمزيق الاتفاق وتخليه عن الوساطة وسفره إلى الثغر ضاعت فرصة أول مصالحة بين ثورة مايو والأنصار .. وربما مع الجبهة الوطنية. وعند وصول الرائدين من كوستي كان قد قضي الأمر فعادا إلى كوستي وتتالت الأحداث من حصار وضرب واقتحام الجزيرة أبا واستشهاد الإمام الهادي على مشارف الكرمك.

**تعليق:**

المحامي والوزير هو فاروق أبو عيسى.

## الفرص الضائعة [1]

### الفرصة الكبرى .. المصالحة الكبرى (١)

واصلنا في عام ١٩٧٥م سلسلة احتفالات أسرية وختمنا ليالي (البهجة) بليلة (مديح) صادفت الخميس ٤ سبتمبر ١٩٧٥م وحضرها جمع كان بينه الأخ المقدم صلاح عبد العال. وفي صباح اليوم التالي كان انقلاب ٥ سبتمبر الذي قاده المرحوم المقدم حسن حسين عثمان وبعدها رزقت بالمولود الأول (محمد المنصور) وكان ختام البهجة أيضاً ليلة (مديح) صادفت الخميس أول يوليو ١٩٧٦م وبنفس طاقم (المداحين) ولما هم الحضور بالانصراف علق صلاح عبد العال بمرحه المعتاد (شوف ود الناظر لو بكره حصل انقلاب حأفتح بلاغ ضدك وضد المداحين بتاعينك ديل). وقد حدث بالفعل انقلاب المرحوم محمد نور سعد صبيحة يوم الجمعة ٢ يوليو ١٩٧٦ بالطبع لم يفتح صلاح عبد العال البلاغ، ولكن وجوده كان سبباً في الشفاعة لتبرئة ساحة الأخ الكريم السيد محمد داؤود الخليفة الذي كان معنا في (السماية) والذي حضر لتوه من إجازة -لم يحسن توقيتها -من عمله مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ولم أجرؤ بعدها على دعوة المداحين لسماية (محمد المأمون ومحمد المهدي) ولا (سارة) فالعسكر ليس كلامهم دوماً مزاحاً، وبالمناسبة فإن طاقم المداحين موجود ولكن أقول لمن ساورته أفكار (مش ولا بد) أن عنوانه ليس معي.

سكت صوت السلاح بعد ثلاثة أيام وبدأ الهدوء يعود للجو العام وللنفوس. ومع عودة الهدوء بدأ أيضاً التفكير عن: ثم ماذا بعد؟ في دوائر الحكم بدأت التحقيقات مع الذين وقعوا في قبضة السلطة كما بدأ البحث عن الذين اختفوا ولعل أشهرهم -حسب الوصف -الأجنبي الأبيض اللون وهو من ليبيا التي دعمت العملية العسكرية وقد علم فيما بعد أن المقصود هو د. غازي صلاح الدين، وقد شاع أنه اختفى في (الكلاكلة) ثم (هاجر) منذ ذلك الوقت المبكر -في حين (وقع) آخرون بمن فيهم قائد العملية.

---

(١) صحيفة الحرية: العدد (٢٢٣) الأحد ٥ مايو ٢٠٠٢م الموافق: ٢٣ صفر ١٤٢٣هـ.

وكان رئيس الجمهورية قد أعلن في خطاب موجه إلى الأمة أنه ليس فقط لا يقبل أي وساطة للعفو أو التصالح بل أنه سوف يعتبر أن من يسير في هذا (المسعى) هو (شريك) في الغزو الذي حدث للبلاد. ومع ذلك رأيت بيني وبين نفسي أن ما حدث يمكن أن يتكرر ولا بد من (مسعى) رغم حديث السيد رئيس الجمهورية وقد فكرت أن أبدأ بالسيد الصادق المهدي رئيس الجبهة الوطنية التي دبرت الأحداث والذي اعترف كرئيس لها بذلك في خطاب موجه من إذاعة (الشقيقة) ليبيا. تشاورت مع الإخوة المرحوم حامد الأنصاري والمرحوم أحمد الطيب بابكر كلاً على حدة كما تقول لغة البيانات الرسمية بأنه لا بد من عمل شيء وإن لم أوضح التحرك. وبين حماس الأول وتمهل الثاني شددت الرحال إلى بريطانيا وتقابلت مع السيد الصادق المهدي في فندق (براون) في قلب لندن، وهو فندق صغير أنيق كان حديث الصحافة العالمية إذ كان مقر بعثة صندوق النقد الدولي التي فرضت على بريطانيا لأول مرة، تخفيض الجنيه الإسترليني وبيع حصة الدولة في شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليم) للقطاع الخاص (البريطاني طبعاً). وللسيد الصادق حس أمني عال ساعده عليه معرفته الواسعة بخبايا لندن، فنادق ومساكن عرضت فكرة الدخول في مصالحة مع النظام الحاكم، خاصة وأن هذه ليست المحاولة العسكرية الأولى ولو أنها رغم فشلها الأنجح والأكبر والأكثر خسائر. غير أن هذه المحاولة كانت بدعم سافر من دولة أجنبية سواء في التدريب أو التمويل أو توفير الغطاء الأرضي للتحرك والعودة، ومهما كانت درجة العداء للحكومات فإن وجود عنصر-أجنبي أفقد الجبهة الوطنية جزءاً من التعاطف كما أن استهداف هزيمة الجيش القومي بعناصر (ملكية) أفقد الجبهة أيضاً مزيداً من التعاطف. ومع ذلك فإن العديدين من معارضي النظام حمدوا الله أن الجيش لم يهزم رغم أسفهم على عدم سقوط الحكومة.

بادرني السيد الصادق المهدي بسؤال لم أكن أتوقعه، منه هو على الأقل، وكان السؤال (هل أنت مرسل من السلطة ولا دي فكرتك أنت؟) رددت عليه بأني غير (مرسل) من الحكومة، وأن الفكرة ليست لي وحدي وإنما يشاركني فيها العديد من السودانيين، كما أني لم أعرضها على أي شخص قريب أو بعيد من السلطة ورأيت أن تكون البداية مع السيد الصادق المهدي أولاً لأنه إذا لم تكن لديه الرغبة في المصالحة فلا معنى لأي اتصال مع أي جهة أخرى. كما أخبرته أيضاً أن السيد رئيس الجمهورية أعلن في خطاب علني أنه

لن يقبل شفاعة في أحد بل أن من يتوسط سوف يعتبره إما مشاركاً أو متواطئاً، ومع ذلك فإني على استعداد لكي اتصل به إذا وافقت الجبهة الوطنية على المصالحة.

بعد ذلك تغيرت لهجة السيد الصادق واعتدل في جلسته ليقول (شوف يا أخ نحن لدينا ملف للحرب وملف للسلم) وقد بدأنا في تطبيق ملف الحرب ونحن على استعداد لفتح ملف السلم إذا كان النظام جاداً في ذلك. فنحن لسنا هواة حرب أو محترفي حرب وإنما نقوم بعمل سياسي وطني. ولا نريد أن نخوض في أمر السلم إذا كان النظام يريد أن يكسب أرضية جديدة بعد الهزة التي أصابته لأن له مع الجبهة الوطنية سابقة من قبل عن طريق أمير سعودي وصديق للطرفين.

تقول رواية السيد الصادق المهدي والذي طلب مني أن أتحقق منها مع الرئيس النميري ما يلي:

اتصل سمو الأمير محمد الفيصل بن سعود آل سعود (محمد الفيصل) في إبريل ١٩٧٦ عارضاً وساطة في حل سلمي ولقاء مصالحة بين الطرفين دون شروط مسبقة.

قبلت الجبهة الوطنية وطلبت معرفة رأي الرئيس نميري في مبدأ اللقاء في موعد لا يتعدى آخر يونيو ١٩٧٦م.

إذا لم يصل رأي الحكومة حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٦م فهم في حل ولديهم خيارات أخرى.

في هذه الأثناء كانت استعدادات الجبهة العسكرية تسير على الوجه المخطط دون توقف في انتظار رد الحكومة فنقلت السلاح لداخل السودان ورسمت خط (الغزو) من ليبيا ونبهت كوادرها في الداخل لتكون على أهبة الاستعداد لساعة الصفر بمن فيهم قائد العملية المرحوم محمد نور سعد الذي دخل السودان قبل شهرين أو ثلاثة من ساعة الصفر وسكن مع السيد الفاضل عبد الله المهدي الشقيق الأكبر للسيد مبارك الفاضل.

لم يصلهم أي اتصال من سمو الأمير حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٦م وبعدها أعطيت الإشارة لبدء العملية العسكرية يوم ٢ يوليو والتي فوجئ بها النظام والعالم أجمع -ثم أورد السيد الصادق المهدي رواية أخرى، طلب مني التحقق منها وهي تعكس عدم جدية الحكومة في الوفاق، تقول الرواية أن السيدين خالد فرح (الذي يزاول أعمالاً تجارية في دولة الإمارات وبعدها أصدر صحيفة السياسي بالسودان بعد الانتفاضة)

والرائد (م) زلفو ويعمل أيضاً في دولة الإمارات وله صلة مصاهرة مع أسرة المهدي (ومؤلف أشهر وأفضل كتاب عن معركة كرري) اتصلا بالسيد الصادق وأبلغاه أنهما تواصلا مع الرائد مأمون عوض أبوزيد وزير الداخلية آنذاك على لقاء للتفاكر حول وفاق وطني، وقد أبلغني السيد الصادق أنه –تطبيقاً لملف السلام– وافق على اللقاء الذي تم في فندق (كنزنقتون هيلتون بلندن) ووسط جو من المشاعر الوطنية والروح السودانية السمحة حيث تعانق الجميع وفيهم من غلبته العبرة وفيهم من ذرف الدمع واتفقوا جميعاً على السعي لمصالحة وطنية حقه ونبذ الاقتتال بل والخصام، وقد وعدهم السيد مأمون عوض أبو زيد بنقل ما ذار للرئيس نميري والالتقاء مرة أخرى في المملكة المغربية التي سوف ينعقد فيها مؤتمر لوزراء الداخلية العرب.

يقول السيد الصادق المهدي إن السيد مأمون لم يتصل به بعد ذلك بل ولم يحضر المؤتمر لأن تعديلاً وزارياً أزاحه من وزارة الداخلية، ولا يجزم إذا كان ذلك بسبب اللقاء الذي تم في لندن أم لسبب آخر. وبالطبع حزمت أمري وعدت إلى الخرطوم في محاولة جادة لمقابلة الرئيس نميري ومعي تأكيد من السيد الصادق بقبول مبدأ المصالحة إذا كان (النظام جاداً) ولكن كيف يمكن مقابلة الرئيس نميري وكان الجو لا يزال ملتهباً رغم الهدوء الظاهري، قمت بجس النبض عن طريق المقربين في ذلك الوقت وعلى رأسهم الأخ السيد أحمد عبد الحليم (سفيرنا الحالي في مصر) واقتنع ووعد بالمساعدة على تحديد اللقاء، وبالمناسبة فإن الدكتور أحمد عبد الحليم هو صاحب التسميات الشهيرة مثل (المرتزقة) وصفاً لعملية ٢ يوليو (الكاذب الضليل –بدل الصادق المهدي)، ثم في عهد الإنقاذ (نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع)، أما صاحب الشعار نأكل مما نلبس (أي نبيع ملابسنا لنأكل فهو شخص غيره يقف في صينية المرور قرب سنت جيميس). كذلك اتصلت بالأخ الدكتور منصور خالد وتناقشت معه في أهمية السعي لمصالحة للتزود بنصائحه إذ لم يكن وقتها من المقربين بعد أن أبعد من وزارة الخارجية إلى وزارة التربية ولذلك لم أكلفه بالمساعدة في ترتيب المقابلة، غير أن الشخص الذي اندفع بكلياته صادقاً في اتجاه المصالحة ووعد بترتيب المقابلة –وأوفى –هو الأخ العميد أ.ح. وقتها (والفريق والدكتور في العلوم العسكرية بامتياز) عمر محمد الطيب مسؤول الأمن الخارجي، وبالفعل تمت المقابلة بمنزل الرئيس بالقيادة العامة في إحدى الأمسيات واستمرت قرابة الساعة.

## الفرص الضائعة [1]

### الفرصة الكبرى .. المصالحة الكبرى (II)

تمت المقابلة في جو خال من التوتر إذ إن النفوس قد هدأت بالفعل. وكما بادرني السيد الصادق المهدي بالسؤال (أنت مرسل من النظام) بادرني الرئيس بالسؤال (هل يثق فيك الصادق) وكان ردي (أنه لم يبدر منه ما يجعلني أعتقد أنه لا يثق بي –كما أني لم أرتكب ما يجعلني لا أكون محل ثقته) ثم قصصت عليه ما دار بيني وبين السيد الصادق وذكرت له تأكيده بأنهم يرحبون بالمصالحة إذا كان النظام جاداً غير أنهم بعد قصة سمو الأمير وعدم رد الحكومة عليهم –وبعد اتصال الرائد زلفو وخالد فرح من جهة ولقائه بالسيد مأمون عوض أبو زيد الذي أخلف موعده في المغرب ثم إقالته من وزارة الداخلية يصعب عليهم الثقة في أن الحكومة راغبة بجدية في مصالحة وطنية. ومع ذلك وتقديراً لحالة الوطن فإنهم يتركون الباب مفتوحاً.

<u>كان رد الرئيس نميري على موضوع الأمير السعودي كما يلي:</u>

أبلغه سمو الأمير (بعد) انتهاء (الغزو) أن اتفاقاً على لقاء بغرض المصالحة كان قد تم بينه وبين السيد الصادق المهدي الذي طلب منه معرفة رأي الحكومة من حيث المبدأ قبل تحديد مكان وموعد اللقاء وقد كان ذلك في إبريل ١٩٧٦م.

إن السيد الصادق ذكر له أنهم يقدرون مشغوليات الأمير كما يريدون إعطاء فرصة أخيرة للنظام للتفكير والمشاورة في المقترح ولذلك فإنهم مستعدون للانتظار ولإمهال النظام حتى (آخر يونيو) لمعرفة رأيه. وإذا لم يصلهم رد حتى آخر يونيو فإن لديهم خيارات أخرى.

ذكر سمو الأمير أنه كانت لدية مشغوليات بالفعل خارج المنطقة العربية ولكنه لم يتوقع أن (آخر يونيو) يعني بالضبط (٣٠/ ٦) وأنه فوجئ بما حدث من عمل عسكري يوم ٢ يوليو. وعليه فإن ثورة مايو لم تعلم بأمر موافقة الجبهة الوطنية على اللقاء من أجل المصالحة إلا بعد (الغزو) .. وضاعت فرصة كبرى.

أما رد الرئيس نميري على موضوع مأمون عوض أبو زيد فكان كما يلي:

---

(١) صحيفة الحرية: العدد (٢٣٧) الأحد: ١٩ مايو ٢٠٠٢م – الموافق: ٨ ربيع الأول ١٤٢٣هـ.

لم يأخذ تقرير الرائد مأمون بجدية لأسباب هي:

من حيث المبدأ لديه اعتقاد بأن مأمون لم يلتق السيد الصادق بالصدفة وإنما بتدبير من السيدين زلفو وخالد فرح ولذا كان عليه مشاورته قبل المقابلة.

مأمون كان وزير الداخلية ومن حيث الضبط والربط ما كان ليقابل شخصاً محكوماً عليه بالإعدام مثل الصادق بتلك العفوية وإذا لم يكن من الحكمة الاستشارة فعلى الأقل إخطار الرئيس نميري ولو بساعات تلفونياً -أو بالتلكس وأنه حسب معرفته الشخصية بالرائد مأمون كزميل سلاح وعضو مجلس قيادة الثورة فإن صداقاته من (اليسار) أكثر منها مع (غير اليسار) مما قد يكون له تأثير غير مباشر عليه رغم أنه لا يتهمه بأنه من اليسار (شعرت أن مرارته عن اليسار ربما كانت وراء ذلك الشعور).

أكد الرئيس نميري أن خروج مأمون من وزارة الداخلية ليس له علاقة بلقاء لندن وقد تم في إطار (تغيير المواقع) لا أكثر.

أضاف الرئيس نميري أنه من أبناء الأنصار، والأنصار هم الركيزة التي قام عليها استقلال السودان في الماضي والحاضر، وأن بيت المهدي شكل دائماً القيادة الحكيمة للبلاد سواء في عهد الإمام عبد الرحمن أو الإمام الصديق وكذلك الإمام الهادي لولا أن عناصر مع ثورة مايو من جهة ومع الإمام الهادي من جهة أخرى أفسدت العلاقات بينها وأدت إلى ما حدث. ثم استطرد الرئيس نميري في نبرة شابتها عبرة أنه لا يريد لسليل بيت المهدي أن يعيش طريداً خارج وطنه ولا أن يعيش في كنف دولة أخرى مهما كانت علاقاتها معه فهي لن تكون له كبلده وأنه على استعداد لمقابلته في أي مكان للتفاكر والتفاهم لفتح صفحة جديدة في تاريخ الوطن. ثم أردف بعد فترة أن هذا هو أيضاً رأيه بالنسبة للسيد الشريف حسين الهندي والمكانة المرموقة التي يحتلها بيته في السودان وأنه لهذا يهمه أيضاً أن يتأكد أن الرأي الذي يصله هو كذلك -رأي الشريف حسين وأن اتصاله به -أي السيد الصادق كرئيس للجبهة الوطنية -لا يعني تجاهله للسيد الشريف الهندي وزملائهم في المعارضة.

بعدها ذكر السيد الرئيس نميري حديثاً وطنياً قيماً في أنه رغم الذي حصل لا يحمل ضغينة لأحد ويعتبر أنه رئيس للجميع ويفتح قلبه للجميع ويمد يده إليهم لنسيان الماضي وبدء صفحة جديدة من أجل

السودان. كما أنه على استعداد للقاء المعارضة سواء داخل أو خارج السودان. وطلب مني أن أطمئن السيد الصادق والسيد الشريف الهندي أنه رفض مجرد مواصلة الحديث مع (صديق أجنبي) عرض عليه اغتيالهما لأن الاغتيال ليس من أخلاقيات النفس السودانية وأنه لا يفكر إطلاقاً أن يدخل الاغتيالات في السياسة السودانية. كما أن مسؤول الأمن الخارجي السابق (في إشارة إلى الرائد علي نميري) لديه من الخلق ما يمنعه من الاغتيال وبالمثل فإن مسؤول الأمن الخارجي الحالي (عمر محمد الطيب) لديه من الدين ما يمنعه أيضاً، ثم أضاف أنه منذ أن تسلم السلطة كان دائماً في موقف الدفاع عن ثورة مايو التي لم تبدأ أبداً بالعداء أو الحرب مع أي جهة ولم تبادر أي جهة بالهجوم.

وعدت الرئيس نميري أن أنقل رأيه بكل دقة للسيد الصادق المهدي خاصة أما فيما يختص بالسيد الشريف الهندي فإني لم أقابله بل أوقفت السعي لمقابلته بعد أن نفى لي جميع من سألتهم معرفتهم بمكان وجوده سواء في بريطانيا أو خارجها سواء صدقاً - أو حرصاً منهم بهواجس الأمن - كما رجح لي أغلبهم أنه خارج بريطانيا وقد علمت فيما بعد أنه يقيم بالفعل بصفة شبه دائمة في فرنسا تحت اسم (الحاج عبد الله) ويتنقل بين ليبيا وإثيوبيا حيث جيوش المعارضة - وكذلك اليونان حيث يلتقي مجموعات من الطلبة السودانيين يدرسون في اليونان وفي شرق أوروبا ويأتي من حين لآخر إلى بريطانيا فهو دائم الحركة من أجل رفع الروح المعنوية للمعارضة ضد النظام.

قابل السيد الصادق المهدي - وقد انضم إليه الوالد الكبير الدكتور عبد الحميد صالح ما نقلته إليهما بترحاب واضح وأكدا مرة أخرى أنهما على استعداد لأن يلتقيا مع (النظام) للتفاكر. وكعادة السيد الصادق فإنه أورد بعض (النقاط) حتى يكون اللقاء مثمراً ولكن لم يضعها كشروط. وشملت النقاط الدستور والاتحاد الاشتراكي والتنمية المتوازنة لكل أقاليم البلاد واستقلال السياسة الخارجية وابتعادها عن التبعية الإقليمية (في إشارة خفية إلى مصر) والصرف على أجهزة الأمن على حساب الخدمات - واتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م.

إلى هنا طلب مني السيد الصادق أن أقوم بمهمتين في السودان قبل لقائه مرة أخرى في لندن. المهمة الأولى أن أقابل الأمير عبد الله عبد الرحمن نقد الله (عليه الرحمة الواسعة) وأن أطلعه على ما تم حتى الآن

وأنقل إليه (للسيد الصادق) رأي الأمير حتى تبدأ الخطوة التالية. وقد أخبرني أنه رغم أن لديهم وسائلهم في الاتصال إلا أن قيام شخص مثلي (واستغفر الله) بهذه المهمة وردي على أي استفسارات قد يعني تقديراً لشخصه ولمكانته.

أما المهمة الثانية فهي أن أحضر له نسخاً من الدستور والنظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي واتفاقية أديس أبابا.

في لقائي مع السيد الأمير نقد الله وجدت سيادته على علم فعلاً (برأس الخيط) كما يقولون ثم أخرجت له ورقة بها رؤوس المواضيع بخط يدي كما أملاها عليّ السيد الصادق وبرغم سروره البالغ بان مصالحة وطنية بدأت بالفعل إلا أنه كان منفعلاً للنقاط التي قرأها ورد بانفعال (أنه إذا كانت من البداية هي دي المشاكل كنت أنا حليتها له مع جعفر بدون عمل كل ما حدث –قول ليه على بركة الله). كانت مشكلتي بعد ذلك في الحصول على نسخة من اتفاقية أديس أبابا والتي شاع أن بها بنوداً (سرية) لم تعلن وبالطبع صدق ذلك كل من كان في المعارضة –كما صدقتها في وقتها مصر أيضاً وصرح بذلك الرئيس السادات عند زيارة الرئيس النميري إلى مصر بعد العبور العظيم.

اجتهد الأخ بونا ملوال –وقد أصبح وزيراً للثقافة والإعلام حتى نحصل على نسخة من ديوان النائب العام بعد أن أكد لي أن أكواماً منها كانت بمكتبه (وقد كان وزير الدولة) وحصل عليها كل من قصده من الصحفيين الأجانب. وعجبت كيف أن وثيقة كهذه سالت من أجلها جداول من الدماء وزهقت بسببها الآلاف من الأرواح واستغرق الحوار والاختلاف في (بعض) كلماتها الساعات والأيام ثم بعد خمس سنوات من توقيعها اختفت ولم يجدها البعض أو ربما لم يحفل بها آخرون حتى بعد الفرصة الكبرى ... المصالحة الكبرى.

## الفرص الضائعة[1]

### الفرصة الكبرى .. المصالحة الكبرى

### صياغة مادة (الدين) في دستور ١٩٧٣م: إعجاز الصادق المهدي

قابلني السيد الصادق المهدي وبرفقته الوالد الكبير الدكتور عبد الحميد صالح في فندق (كنزنقتون هيلتون Kensington Hilton والذي كنت أقيم فيه كلما قصدت لندن -أيام العز وأنا أعمل في المقاولات - وهو بالصدفة أيضاً نفس الفندق الذي التقى فيه السيد الصادق والأخوة خالد فرح والرائد حسن زلفو مع الأخ العزيز مأمون عوض أبو زيد في بدايات الحديث عن مصالحة.

وبهذه المناسبة لا بد أن أذكر بكل التقدير الدور العظيم الذي كان يقوم به في ذلك الوقت الدكتور عبد الحميد صالح في ملازمة السيد الصادق بطريقة أشبه بالحرس الشخصي-(بودي قارد) فهو يرتدي (بالطو) لونه (بيجي) وهو نفس لون البالطو الذي يلبسه رجال الأمن البريطاني ويضع (كسكتة) بنفس الطريقة -وكذلك الشمسية أحياناً والنظارة دائماً ما يساعده على تقمص الدور لونه القمحي الذي زاده جو بريطانيا بياضاً ولا تكاد تميزه عن أي رجل أمن بريطاني إلا عندما تقترب منه وتتبين ملامحه. وبنفس القدر الذي يناقش به كان يزجي النصح ويختم حديثه دائماً بالدعاء بالحفظ والتوفيق وعندما يريد أن يقنعك بأمر فإنه لا يقسم لك لكي تصدقه بل يجعلك تؤمن بكلامه إذ يبادرك بعبارته الشهيرة (تصدق وتؤمن بالله) فتقول (نعم بالله) ثم يذكر لك ما يريد أن تصدقه من حديث.

كانت (آراء) السيد الصادق في الوثائق التي سلمتها له (وهي النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني ولوائحه -الدستور -واتفاقية أديس أبابا للحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان كما يلي:

**أولاً:** الاتحاد الاشتراكي السوداني: اسمه مقتبس من أدبيات مصر -ولا بد من تغييره ليكون له أصل سوداني .. وقد تكون هذه مسألة تبدو شكلية ولكنها ذات أهمية لتنظيم فرد يحكم الحياة السياسية لدولة مستقلة.

---

(١) صحيفة الحرية: العدد (٢٥١) الأحد: ٢ يونيو ٢٠٠٢م - الموافق: ١٢ ربيع الأول ١٤٢٣هـ.

أما من حيث الموضوع فإنه يرى أن النظام الأساسي واللوائح لا غبار عليها بصفة عامة في المستويات الوسيطة والدنيا.

أما عند وصول الأمر إلى مستوى اللجنة المركزية والمكتب السياسي وقمة الاتحاد الاشتراكي فإن فرصة الديمقراطية تبدأ (تضيق) حتى تصبح (خانقة) فهو لا يرى سبباً للتعيينات في المؤتمر العام أو في اللجنة المركزية أما في المكتب السياسي فإن التعيين فيه لبعض القيادات (بحكم المنصب) فأمر (معيب) وعلى القيادات التي تود ممارسة العمل السياسي في أعلى مراتبه أن تكون مستعدة لخوض الانتخابات. وإذا قيل التعيين في حالات تعد على أصابع اليد الواحدة بضرورات خاصة لا يمكن قبوله في ما يزيد عنها (ومن المفارقات أن تلك الضرورات أتت بالسيد الصادق المهدي للمكتب السياسي بعد المصالحة عن طريق التعيين).

ملاحظة مهمة أوردها السيد الصادق هي أن يفتح باب الترشيح لرئاسة الاتحاد الاشتراكي لجميع أعضائه دون قيد وذلك بالترشيح المباشر والحر من (القاعدة) غير أنه يوافق على أن من يصل إلى رئاسة الاتحاد الاشتراكي بهذه الكيفية يكون هو المرشح (الوحيد) لرئاسة الجمهورية.

وماذا عن (التنظيم الفرد)، يوافق عليه –وقد كان هذا رأيه في الماضي منذ أيام العمل السري ضد ثورة ١٧ نوفمبر واسماه (التنظيم الجامع). وللحقيقة والتاريخ أنا شاهد على ذلك ويشهد معي الإخوة إبراهيم إلياس –ودكتور يوسف حسن سعيد –وكان معنا رئيساً لنا المرحوم السيد نصر الدين السيد وكنا نعمل في (خلية) واحدة مع السيد الصادق تابعة للسيد الإمام الصديق رئيس الجبهة الوطنية. وأوضح السيد الصادق أن موافقته ليس تكريساً للرأي الواحد أو رفضاً لمبدأ الأحزاب وإنما لأن التنظيم الجامع يقفل الطريق أمام أحزاب الأقليات الأيديولوجية (إشارة للحزب الشيوعي والإخوان المسلمين) وكذلك أمام الحركات الإقليمية (جبهة نهضة دارفور –اتحاد البجا) إذ لم يكن تعبير الجهوية قد ظهر –كما أن التنظيم الجامع يعمل على صهر الأحزاب الجنوبية في تنظيم قومي واحد (ولعل الاتحاد الاشتراكي في تقديري هو التنظيم الأول والأخير الذي جمع كل الأحزاب الجنوبية مع الشمالية في تنظيم واحد). كما أوضح السيد الصادق أن التنظيم الجامع يقلل من سيطرة الحركات السياسية لهذه الأقليات على التيار الوطني القومي الأمر الذي يبعد حالات

عدم الاستقرار التي تقود إلى الانقلابات. وقد فهمت أنه قصد أن أنقل بهذا الشرح للرئيس نميري أسباب قبوله للتنظيم الفرد حتى لا يساء فهمه. ويقيني أن هذا (فهم متقدم).

ثانياً الدستور: أبدى السيد الصادق (إعجاباً) بصياغة مادة الدستور (المادة ١٦) والتي تعرضت لأمر (الدين) وقد اعتبرها (إعجازاً) في الصياغة وهي المادة التي تذكر أنه:

(أ) في جمهورية السودان الديمقراطية الدين الإسلام ويهتدي المجتمع بهدي الإسلام دين الغالبية وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه.

(ب) والديانة المسيحية في جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديها وتسعى الدولة للتعبير عن قيمها.

(ج) الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين لا يجوز الإساءة إليها أو تحقيرها.

(د) تعامل الدولة معتنقي الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يختص بحقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم في هذا الدستور كمواطنين ولا يحق للدولة فرض أي موانع على المواطنين أو على مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية.

(هـ) يحرم الاستخدام السيئ للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية ويعتبر مخالفاً لهذا الدستور ويعاقب قانونياً.

أما بخصوص الجمهورية الرئاسية فقد أبدى السيد الصادق موافقة عليها إذ كان هو من أول المنادين بها. إن لم يكن أولهم -كحل عملي ودستوري ومنطقي لمشكلات الجمهورية البرلمانية التي ظل يشكل ائتلاف الأحزاب فيها مصدراً لإضعاف الحكم بسبب الترضيات السياسية وتحكم أحزاب الأقلية وعدم وجود مركز قوي للحكم.

<u>غير أن السيد الصادق انتقد بشدة:</u>

- سلطات الرئيس الكثيرة والمطلقة.
- الوضع الضعيف لما اسماه الدستور (رئيساً للوزراء) وليس (رئيس مجلس الوزراء) وكان رأيه وربما ولا يزال أن يكون النظام الرئاسي السوداني أشبه بالنظام الفرنسي حيث يوجد (رئيس لمجلس

الوزراء) له سلطات بنص الدستور ومسؤول للبرلمان (مجلس الشعب) وأن يقوم المجلس (على عكس الدستور الفرنسي) باختيار رئيس مجلس الوزراء وهو الذي يقيله (في إشارة خفية إلى تقليص سلطة الرئيس نميري في إقالة رئيس الوزراء).

- بالمثل تعرض لبعض البنود الثانوية بالنقد. ومن جهة أخرى فقد أثنى على مواد الحقوق والخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة والاقتصاد غير أنه –وكالعادة وهو محق –فإن العبرة بالتطبيق.

ثالثاً: اتفاقية أديس أبابا:

أثار السيد الصادق موضوع (البنود السرية) التي أكد له البعض وجودها. وأن مجرد التكتم عليها وعدم إعلانها يؤكد أن فيها ما يعيب وبالتالي يسعى الموقعون عليها إلى إخفائها خاصة من جانب الحكومة. ورغم تأكيدي له أنه ليست هناك بنود سرية إذ كنت وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية عند إبرامها وقد أعلنت في احتفال علني في ود نوباوي على ما أذكر –كما أن الاتفاقية أودعت لدى الأمم المتحدة: رغم ذلك طلب مني أن أذكر الأمر للسيد رئيس الجمهورية باعتباره أحد هواجس المعارضة.

بعد ذلك تطرق السيد الصادق المهدي إلى ثلاثة موضوعات إذا صدرت من جانب النظام فسوف تشكل بادرة لحسن النوايا كما أنها ستجد الاستحسان إذا تمت بإرادة منفردة وهي:

١) العفو العام وإطلاق سراح السجناء المعتقلين على ذمة أحداث سياسية.

٢) رد المظالم لجميع من استولت السلطة على ممتلكاتهم لأسباب سياسية وبغير محاكم وإذا وجد من عليه تهمة يقدم لمحكمة مدنية عادية ومدنية.

٣) (الإمام الهادي عليه الرحمة الواسعة) أين دفن –وكيفية الوصول إلى قبره –وضرورة نقل رفاته ليدفن مع الأئمة الثلاثة في القبة .. وقد طلب السيد الصادق أن تعطي السلطة هذا الأمر أهمية خاصة لأن (الأنصار) يضعون له اعتباراً كبيراً وأنه إذا ما دار حديث عن مصالحة دون التعرض لقضية مكان قبر الإمام الهادي ودفنه في القبة فإن درجة كبيرة من عدم الرضا ستخيم على أي اتفاق. كما أنه يمكن لأي أنصاري متحمس أن يرفع صوته بأنه إذا كان الشهيد هو الإمام الصديق لبحث الصادق عن قبره ونقل رفاته إلى القبة.

النقاط السياسية التي ذكرها السيد الصادق المهدي عن الاتحاد الاشتراكي وعن الدستور وعن اتفاقية أديس أبابا لم تكن (شروطاً) للمصالحة أو حتى للقاء بين الطرفين وإنما هي (آراء) تصلح -كما عبر عنها- للحديث في حالة اللقاء بين الطرفين.

وعندما نقلتها للسيد رئيس الجمهورية كان سعيداً للغاية -كما بدا لي- وأبدى تفهماً واضحاً لكل نقطة والدوافع وراءها وأوضح أنها آراء جديرة بالنقاش وستكون موضوع اهتمامه البالغ.

أما الموضوعات الثلاثة الأخرى فإنه سوف يعلن اثنين منها (العفو العام ورد المظالم) بالطريقة المناسبة. أما الموضوع الثالث الخاص بالإمام الهادي عليه واسع الرحمة فقد قطع فيه بالرأي إذ أوضح أنه -كشخص لا يعطي في العادة أهمية كبيرة لطقوس ما بعد الموت.

ولديه أخ توفي في المناقل -على ما أذكر- منذ فترة ولم يبحث عن مكان قبره. ولكن والكلام للسيد الرئيس -فإن موضوع الإمام الهادي مختلف بالطبع وسيدلي بالمعلومات التي لديه ويمكنني البحث عن المزيد للتواصل في مكان القبر.

قال الرئيس نميري إن المعلومات عن مكان القبر لدى شخصين: أحدهما المرحوم الرائد فاروق عثمان حمد الله وزير الداخلية آنذاك، والثاني الفريق علي صديق مدير عام الشرطة في ذلك الوقت إذ هما اللذان باشرا عملية الدفن بمنطقة الكرمك. وقد قام الرائد فاروق حمد الله بتقديم تقرير شفوي لمجلس قيادة الثورة بذلك وبوفاة الرائد فاروق بقي الفريق شرطة علي صديق ولكن -حسب علم الرئيس نميري- فإنه مريض وحالته الصحية قد لا تجعل حسب علمه بإمكانه تقديم معلومات ذات فائدة عن المكان وواصل حديثه بأن قال لي: على أي حال أعطيتك الإذن بأن تسأل الضباط والعساكر الذين تعرفهم أو حتى أي من المواطنين في تلك المنطقة أو خلافها للحصول على المعلومات التي تقود إلى مكان القبر. وأنه -كرئيس وود أنصار- يرحب بنقل الرفاة إلى القبة . ولكنه نبه -في ذلك الوقت المبكر وطلب أن أنقل ذلك للسيد الصادق- أن الوقت لم يحن للحديث عن (إمام) جديد للأنصار.

ختم الرئيس نميري حديثه بأن طلب مني أن أؤكد للسيد الصادق حرصه على مواصلة الاتصال والوصول إلى مصالحة وطنية كاملة. ثم نبهني أنه حرصاً منه أيضاً على مواصلة ما بدأ من تحرك فإنه فوض

اللواء عمر محمد الطيب رئيس جهاز الأمن الخارجي أن يكون همزة وصل بيننا أثناء وجوده داخل السودان أما إذا كان هناك أمر عاجل أريد إبلاغه له فيكون اتصالي باللواء محمد الباقر النائب الأول لرئيس الجمهورية (عليه الرحمة الواسعة) لأنه يكون في الغالب على اتصال يومي به.

بسم الله الرحمن الرحيم

**الفرص الضائعة**[1]

من كان البديل للمرحوم محمد نور سعد ... إذا اعتذر وهل الخيانة في البيت؟

كان اللواء عمر محمد الطيب قائداً لسلاح المدرعات وقبلها على ما أذكر مديراً للعمليات وقد عرف أنه من أميز العسكريين من الجيل الثاني علماً ودراية -هادئ ودائم الابتسام ويؤلف بسرعة ويسعى دائماً إلى الصداقات والعلاقات الودية مع الجميع دون إخلال بقواعد الضبط والربط مع العسكريين على وجه الخصوص. ويتسلمه مسؤولية جهاز الأمن الخارجي خلفاً للرائد المقتدر (السفير حالياً) علي النميري عمل لأن يكون للجهاز -كما أصبح يسمونه -شروط خدمة ممتازة جعلت العديد من زملائه في الجيش يسعون للالتحاق به. ولكنه مع بشاشته رفض بعضهم -وأعاد آخرين للجيش بعد فترة اختبارهم في الجهاز الأمر الذي خلق له عداوات شخصية انعكست على معاملتهم له بطريقة غير مبررة -في تقديري -بعد انتهاء ثورة مايو.

كنا نلتقي للتفاكر وللبحث عن سبيل للإسراع بالمصالحة في منزلي بالصافية -نفس المنزل الذي شهد دعاء المداحين -الذي أشرت إليه في أول هذه الحلقات وكان يحضر بعد العاشرة مساء بقليل بعد انقطاع الزوار ونتحدث على أكواب العصير والشاي مع بعض الكيك (قبل ظهور مرض السكري) وفي الزيارة الثالثة -وقد انكسر الحاجز سألته إذا كانت السيارة التي تأتي أمام منزلي عدة مرات ليلاً هي لحمايته أم استمراراً لمراقبة منزلي. وعندما أبدى دهشته للسؤال شرحت له أن سيارة فلوكسواجن كانت تقف نهاراً في ظل شجرة جنوب منزلي ويتظاهر صاحبها بإصلاحها إلى أن تعرف عليه أحد أفراد الأسرة إذ كان زميلاً له في المرحلة الثانوية. وقد فاجأه عضو الأسرة -كذباً -بأنه مكلف بمراقبة الوزير السابق (الذي هو أنا) فرد عليه بسذاجه أنه هو أيضاً مكلف بذلك منذ أحداث (الغزو) ولكنه لم يلاحظ ما يستدعي استمرار المراقبة وأنه ربما يطلب منه ترك موقعه خلال أيام لآخر يجلس تحت شجرة أمام

(١) صحيفة الحرية: العدد (٢٥٨) الأحد: ٩ يونيو ٢٠٠٢م - الموافق: ٢٩ ربيع الأول ١٤٢٣هـ.

المنزل ويتظاهر بصناعة (الكوانين) وثالث يحوم بالحي يبيع (كبكبي وترمس) وبالفعل اختفت العربة بعد أيام وظهر مهندس (الكوانين) ثم بعد فترة بائع (الكبكبي والترمس) أما ليلاً فقد ظهرت عربة تحوم من وقت لأخر تلتقط من أمام المنزل أرقام السيارات التي يزورني أصحابها وأخشى أن تلتقط رقم سيارتك. دهش اللواء عمر وتساءل بلطفه المعهود (معقول يا الناظر أنت تنقلب بس علشان طلعت من الوزارة ودلوقت البتسوي فيه ده يحتاج لمراقبة) في الزيارة القادمة أكد لي اللواء عمر أن هناك (رقابة) وأن رقم عربته رصد بالفعل ثلاث مرات ضمن سيارات أخرى وأنه أوعز إلى زملائه في الموقع المختص بإيقاف الممارسة بعدها اختفى المهندس وحرمت نساء الحي من أجهزة الطاقة وحرم الأطفال من الكبكبي وشيوخه من الترمس. (حاشية لم تنشر: مسؤول الأمن في الخرطوم بحري كان صلاح التجاني عامر).

قمت بنقل كل ما دار بين السيدين الصادق ورئيس الجمهورية للأخ اللواء عمر وتعاهدنا أن يعمل كل منا في مجاله لتحقيق (الصلح) وذكر لي أنه إذا وصل الأمر لدرجة أن يسافر مسؤول لمقابلة المعارضة قبل أن يحدث اجتماع بين الأطراف فإنه على استعداد أن يقوم بهذه المهمة واتفقنا أنه إذا دعا الحال لذلك أن أتقدم أنا بهذا الاقتراح وكان (وهو أمر لم أتحقق منه ولم أقله لأحد حتى اليوم) أن العميد عمر محمد الطيب كان (البديل) للمرحوم محمد نور سعد إذا لم يستطع عمر نور الدائم اقناعه بقيادة العملية عندما التقى به في ألمانيا. أما بعد أن اقتنع المرحوم محمد نور سعد فقد صرف النظر عن العميد عمر محمد الطيب كما كان في ذهني أن العميد عمر كان صديق الدفاع للمرحوم محمد نور سعد وأحضر له في زنزانته ليلة تنفيذ الإعدام ثوباً جديداً من الدبلان (وفتيل ريحة) ليتم موارة جثمانه بهما عليه الرحمة الواسعة. كان يعرف عن الأخ اللواء عمر أنه متدين -ولا يزال. أما الرئيس النميري فقد عرف عنه -في الوقت الذي كنا فيه أي عام ١٩٧٦م -أنه بعد انقلاب المرحوم هاشم العطا في ١٩ يوليو ١٩٧١م والمرحومين حسن حسين ومحمد نور سعد في ٥ سبتمبر ١٩٧٥م و ٢ يوليو ١٩٧٦ على التوالي أنه بدأ يتجه نحو الدين وإن لم يصل إلى مرحلة (١٩٨٣ -١٩٨٥). ولما بدأت الحواجز تزول تدريجياً بيني وبين سعادة اللواء إذ لم تكن بيننا صداقة أو حتى معرفة متطورة قبل لقاء المصالحة بدأنا نتكلم كعادة السودانيين في السياسة وفي أسباب الخلافات الحادة التي تصل لدرجة الغزو مما يعني لو نجح هزيمة للجيش القومي. ولكن الله

سلم. وكانت النتيجة نصراً للجيش القومي قبل أن تكون نصراً لثورة مايو. وقد أفرز ذلك الحدث قصصاً وتشنيعات ونكات على النظام كانت عزاء لمن فاتهم النصر.

**... وفي أي سورة من القرآن: إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا:**

ثم بدأنا (نسرح ) في (ونسات) عن تلك التشنيعات قادتني لسؤاله إذا كان قد سمع (بالسؤال النكتة) الذي أهله لوظيفة الأمن الخارجي والذي جعل الرئيس نميري يقول إنه إذا كان لديه في السابق مسؤول أمن لديه من الخلق ما يجعله يرفض تعليماته باغتيال أحد فإن الآن لديه مسؤول أمن لديه من (الدين) ما يجعله يرفض ذلك أيضاً: إذا ساورته الفكرة على الإطلاق. ترقب الأخ اللواء عمر أن ألقي عليه النكتة تلطيفاً للجو الجاد الذي يصاحب جلساتنا إذ نفى لي أنه سمع السؤال النكتة فأخبرته أن الرواية تقول إن الرئيس سأله إذا كان يعرف في أي سورة من القرآن وردت الآية (**إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا**) فكانت إجابتك (في سورة المدرعات سيادتك)، فابتسم الرئيس مسروراً وأصدر القرار الجمهوري. وضحكنا. ولم يسمح له انضباطه بالتعليق، فقام بتغيير (الونسة) إلى المصالحة موضوع اللقاء وقد علق ظرفاء أن بقية السؤال هو هل سورة المدرعات مكية أم مدنية.

أكد لي الأخ اللواء عمر أن الرئيس جاد في موضوع المصالحة وأن الآراء التي طرحها السيد الصادق تلقى اهتمامه. وأنه حسب معرفته بالإخوة في المعارضة فإنه لن يكون أحب إليهم من الوصول إلى وفاق وطني. غير أنه لفت نظري أن بعض الإخوه في الحكومة سوف يرفضون أي مصالحة ولذلك لا بد من الحذر في مناقشة الأمر دون التأكد من موقف الشخص المخاطب. وقد طمأنته بأنني لم أفتح الموضوع إلا مع اثنين هما أحمد عبد الحليم ود. منصور خالد وذلك في بداية الاتصالات ثم أوقفت أي اتصال بهما.

**.... وأين قبر الإمام الهادي.... ومن هو الضابط الذي أشرف على دفنه؟**

الموضوع الذي أصبح عالقاً هو موضوع مكان قبر الإمام الهادي وقد كنت حذراً في السؤال ولكني صارحت أحد أبناء العمومة وهو (أمباشى أي عريف) في حامية شندي كان في طريقه لإجازة في مدينة النهود طلبت منه أن يسأل عمن تكون لديه معلومات عن موضوع قبر الإمام الهادي. وكانت المفاجأة أن ذكر لي أنه كان أحد الجنود الذين قاموا بموارة الجثمان في منطقة الكرمك. وبدأ حديثه كما يلي:

بعد أحداث الجزيرة أبا طلبوا منا أن نتوجه إلى منطقة الكرمك لمأمورية قد تطول وتم نقلنا على عجل إلى حيث عسكرنا وصدرت الأوامر بحفر (مطمورة كبيرة) في منطقة تعلوها حشائش عالية وبعض الأشجار. بعد حفر المطمورة وقفنا في شكل دائرة حولها. ثم جاء لوري وقام الزملاء حيث وقف اللوري بإنزال سرير سفري به جثمان ووجهه مغطى بشال. ثم أنزل جثمان ثان وثالث وضعا على الأرض. حتى تلك اللحظة لم نكن نعرف شيئاً عن الأمر. بعد قليل وصلت طائرة هيلكوبتر نزل منها وزير الداخلية الرائد فاروق حمد الله ومعه ضابط بوليس علمنا فيما بعد أنه مدير عام الشرطة. توجه الرائد فاروق حمد الله ومدير الشرطة والمقدم الذي يرأس مجموعتنا إلى الجثمان الذي على السرير وأزاح الرائد فاروق (الشال) ثم أعاده وأمر بدفن الأشخاص الثلاثة. تم إنزال السرير بجثمانه داخل المطمورة، ثم الجثمان الثاني والثالث وبدأت عملية الدفن بطريقة إعادة التراب إلى مستوى سطح الأرض في محيط المطمورة وبعثرنا التراب الزائد حول المطمورة وأقلعت الطائرة عائدة من حيث أتت علمنا بعد ذلك أن الشخص الذي دفن بالسرير هو الإمام الهادي ومعه اثنان من أعوانه وصدرت التعليمات بأن نبقى في المكان إلى أن تنبت الحشائش والأعشاب وتغطي المطمورة تماماً حتى لا تظهر عليها أي معالم تميزها عن باقي المكان وظلت هذه القوة مرابطة هناك إلى أن زالت المعالم تماماً.

سألت الأمباشى واسمه (محمد أحمد)عن اسم المقدم الذي كان على رأس القوة وأين هو الآن حسب علمه. قال إن الاسم هو (ع) ولا يعرف اسم والده. كان الاسم غريباً وأقرب إلى الأسماء (المسيحية) فقال لي إنه مسلم وأنه حالياً في بورسودان. سررت لهذه المعلومات وتأكد لي أن مصدرها صادق في حديثه فهو شاهد عيان وليس هناك سبب يجعله يكذب على ابن عمه الذي هو أنا. كما سررت لمعرفة اسم الضابط ورتبته ومكان عمله إذ إن الضباط عادة يتعاملون مع المواقع بخطوط الطول وخطوط العرض وبالمعالم الأرضية الثابتة وأنه والحمد لله أصبح أمر معرفة ضريح الإمام الهادي وصحبه ميسوراً وبذلك تزول عقبة كبرى أمام السيد الصادق وأمام المصالحة.

عند وصولي إلى الفندق في لندن سارعت للاتصال وحضر كل من السيد الصادق والدكتور عبد الحميد صالح. وقفزت بسرعة من ترحيب الرئيس نميري بمناقشة الآراء التي طرحها السيد الصادق

ووصلت بسعادة بالغة إلى رواية الأمباشى محمد أحمد. وعند ذكر اسم الضابط انتبه الدكتور عبد الحميد بحركة مفاجئة وأعاد السؤال بصوته الجهوري (اسمه مين؟) ذكرت الاسم (ع) رتبته أيه: مقدم دلوقت فين: بورتسودان. أنت تعرفه يا ابني: أبداً لا أعرفه بل إنها أول مرة أسمع أن هناك شخصاً بهذا الاسم. انتبهت فجأة على صوت الدكتور عبد الحميد صالح في بكاء عال ونحيب من القلب خفت عليه منه فحاولت تهدئته ولكنه ظل يبكي .. ويبكي ويقول أكثر من مرة سيبني يا بني -كتر خيرك يا بني. بعد ذلك لاحظت أن العبرة غلبت السيد الصادق فقاده كبرياء الزعامة إلى (الحمام) حيث -في تقديري - أكمل باقي العبرة وغسل وجهه وعاد إلينا بعد أن هدأ الدكتور عبد الحميد قليلاً. وبعدها وقف الدكتور عبد الحميد، وقال في حسرة (قوم نمشي يا سيد. الخيانة في البيت).

لم أشأ أن أسأل في تلك اللحظة ولكني عرفت الأمر عندما التقينا نهار الغد.

## الفرص الضائعة[1]

### الفرصة الكبرى ... المصالحة الكبرى

### تفهمت فجيعة د.عبدالحميد صالح

عندما تقابلنا في اليوم التالي كنت سعيداً باستعادة الدكتور عبد الحميد لحالته وعودته للتفاؤل والبشاشة المعهودة له. وقال لي في ود أبوي: لازم تكون حريصاً يا ابني وحذراً للغاية في اتصالاتك وتعاملك مع الناس في هذا الظرف الدقيق إلى أن يتم الوصول إلى الهدف السامي في المصالحة إذ يبدو أن قبضة الأمن شديدة للدرجة التي جعلت (واحد زي الولد دا) يسكت على موضوع عمه الإمام الهادي كل هذه السنوات ولا يَبلغنا له. بل أشك أنه أبلغه لوالده الذي يقيم في أم درمان. طبعاً والده معروف لك يا ابني ولا يمكنه بحكم (القرابة) وبحكم أنه (نائب برلماني وسياسي مسؤول) حتى ٢٥ مايو أن يسكت على خبر كهذا إذا علم به. وعندما سمعت اسم والد الضابط صعقت بالفعل وتفهمت فجيعة الدكتور عبد الحميد وبكاءه من القلب. أما والده فمعروف لدينا في المنطقة وكان نائباً عنا في إحدى دورات البرلمان - بل أن السيد الصادق أصر على فرض ترشيحه رغم معارضة (الأهل) وفضله على أحد أبناء المنطقة (جبر الله خمسين) والذي صار فيما بعد نائباً في برلمان ما بعد الانتفاضة ليس فقط نائباً في الجمعية التأسيسية بل وزعيم الأغلبية عن حزب الأمة. وسبحان مبدل الأحوال والأفكار والرجال. (تعليق: الضابط اسمه عايد والوالد مهدي حسين شريف. (لم أكتب هذه المعلومات في المقال الأصل). الأومباشى محمد أحمد حسين بابكر أخ عوض الله حسين وإخوانه وأخ إحسان حسين زوجة السفير محيي الدين سالم.

بخلاف ما حدث كان اللقاء هذه المرة قد أزال كثيراً من الضباب وبات كل شيء مهيئاً للحديث عن احتمالات اللقاء بين الطرفين. وعدت حاملاً للسيد رئيس الجمهورية الخبر اليقين بأن الجو قد أصبح

---

(١) صحيفة الحرية: العدد (٢٦٥) التاريخ: ١٦ يونيو ٢٠٠٢م. الموافق ٦ ربيع ثان ١٤٢٣هـ.

مناسباً للبحث عن أفضل مكان يلتقي فيه الطرفان. ورغم (الآراء) التي أبداها السيد الصادق و(الردود) التي ذكرها السيد الرئيس فإن أحداً من الطرفين لم يتحدث عن (شروط) بل أن السيد رئيس الجمهورية لم يشر إلى (عدم إيقاف أي عمل عسكري أو أي عمل مدني معارض).

**.... وأين تتم المصالحة: السعودية –ليبيا –الإمارات أم الكويت والعرض الكويتي الذي لم يسمع به أحد:**

وعندما التقيت مع الرئيس نميري عرضت عليه البلاد التي خطرت بذهني كأماكن للقاء كان هناك المملكة العربية السعودية - ليبيا - الإمارات العربية المتحدة –دولة الكويت. لم يكن السودان حسب رأينا نحن الاثنين أحد الخيارات حتى ولو صدر قرار العفو العام، وذلك بسبب ضرورة أن يتم الأمر كله في سرية تامة. فإذا نجح كان مفاجأة –سارة – للأمة السودانية. وإذا فشل نستعد لجولة ثانية تعمل على إزالة أسباب الفشل. تم أيضاً استبعاد السعودية وليبيا لأن المملكة العربية السعودية كانت على وفاق مع الحكومة - رغم أنها كانت تأوي غالبية عناصر المعارضة وتربطها بهم علاقات حميمة (السيد/ الشريف حسين الهندي السادة/ أحمد عبد الرحمن محمد - عثمان خالد مضوي –عبد الله محمد أحمد) غير أنها دعمت موقفها المؤيد للحكومة بطلب إلى عناصر المعارضة بمغادرة المملكة في فترة اعتبرت - بمقاييس تلك العلاقات الحميمة –قصيرة للغاية وغير ودية. واستبعدنا ليبيا لموقفها العدائي للحكومة –والداعم للمعارضة لدرجة المساعدة في تجهيز وتمويل (الغزو). بقيت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وقد رأى السيد رئيس الجمهورية استبعاد دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب دواعي السرية إذ إنه - في ذلك الوقت - كانت معظم عناصر الشرطة والأمن من السودانيين وسوف يصل الخبر للخرطوم قبل أن يصل المجتمعون إلى أبوظبي بقيت دولة الكويت كخيار أوحد. ومع ذلك فقد أبدى الرئيس نميري ملاحظة خاصة بالحرية الواسعة التي تتمتع بها الصحافة في الكويت والتي ربما تفسد كل المساعي. وافقته على ذلك ولكن طلبت منه أن يعطيني الفرصة لزيارة الكويت والتحدث إلى سعادة الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية - متعه الله بالصحة والعافية - وهو في ذلك الوقت شريك للدكتور خليل عثمان (عليه الرحمة الواسعة) في أعماله بالسودان وكنت قبل اختياري وزيراً في خدمتهما مديراً لمصنع النسيج السوداني ونائباً عن دكتور خليل في الشركات الأخرى. وهنا كان لا بد من إشراك دكتور خليل رغم أنه

كان من (المتهمين) في عملية الغزو الليبي إذ إن (الشقة) التي كان يقيم فيها قائد العملية المرحوم محمد نور سعد كانت في نفس المنزل الذي يقيم فيه دكتور خليل مع زوجته السيدة/ وفاء ابنة السيد عبد الله الفاضل المهدي (عليه الرحمة الواسعة) وشقيقة السيد الفاضل ومبارك المهدي. ومما يذكر أنها اعتقلت (مع وليدها خالد ذي الشهرين من العمر) لما تردد من مشاركة أخويها وكذلك الدكتور في عملية الغزو إلا أن الأخ السيد/ عبد الوهاب إبراهيم مسؤول الأمن الداخلي أطلق سراحها بعد ساعات بمجرد أن علم بالأمر.

**صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد هو أمير دولة الكويت في تاريخ كتابة هذه المذكرات (٢٠١١-٢٠١٢م).**

ذهبت إلى الكويت في معية الدكتور خليل عثمان وقابلت سعادة الشيخ صباح الأحمد على غداء خاص بمنزله. وقد كان في غاية السعادة الحقة بأن الصراع السوداني قد وصل إلى مرحلة الجلوس للتوصل إلى حل. وعبر عن موافقة الكويت - بل وسروره البالغ -لكي يستضيف الجميع لهذا الغرض النبيل. ذكرت له - طال عمرك - أن موضوع السرية هو الهاجس الكبير للحكومة وأنها تخشى أن تقوم الصحافة الكويتية ذات الحريات الواسعة بإفساد اللقاء. ضحك -أبو ناصر كما يكنى وقال أنه أشد حرصاً على هذه السرية. وأنه بعد أن يبلغ الأمر لصاحب السمو رئيس الدولة والذي يعلم حسب معرفته به وبحبه للسودان أنه ليس فقط سيوافق بل وسيرحب وسوف يقوم بتجهيز ثلاث طائرات خاصة: طائرة صاحب السمو رئيس الدولة لتنقل فخامة الرئيس نميري وصحبه - وطائرته الخاصة لتنقل السيد الصادق وجماعته - وطائرة ابنه ناصر لتنقل السيد الشريف الهندي ومجموعته. وسوف تحط الطائرات الثلاث في المطار الحربي لدولة الكويت حيث لا أحد سيعرف بالأمر. ومن أمام كل طائرة ستقوم طائرة هليكوبتر بنقل كل وفد إلى قصره الخاص بجزيرة في الخليج العربي اسمها (فيلكة) في سرية تامة. ثم أردف ضاحكاً ومتسائلاً: تعرف يا إبراهيم كيف يتم اختيار (بابا الفاتيكان) وتولى الإجابة بنفسه: يدخل (الكرادلة) في مكان منعزل ويغلق عليهم وتبدأ عملية الانتخاب. ولا يسمح لأي واحد منهم بالخروج إلى أن يطلق (دخان) من إحدى النوافذ المتفق عليها دلالة على انتهاء عملية الانتخابات وعندئذ يفتح الباب من الخارج. أما إذا لم يتم الاختيار فإنهم يظلون بالداخل والباب مغلق عليهم. ثم استطرد سموه مازحاً: سوف نحبسهم

ونحرسهم في هذا القصر وفي هذه الجزيرة لأي عدد من الأيام إلى أن يتفقوا ولكنه أضاف بجدية: أنا متأكد أنهم إذا التقوا سوف لن يستغرق الاتفاق بينهم سوى ساعات فأنا أعرف هذا المستوى من زعامات ورجالات السودان. وفي اليوم التالي أبلغني سموه -وكما توقع- مباركة صاحب السمو رئيس الدولة. وهنا وجدت الفرصة سانحة (وحرصت ألا تضيع) في أن أنقل إليه رأياً خاصاً هو أن حدوث الوفاق سوف يفتح الباب أمام شيئين: الأول قدر كبير من الحرية السياسية قد تؤدي إلى ديمقراطية واسعة تواكبها حركة مطلبية للنقابات والثاني قدر أكبر من تطلعات المواطنين إلى حياة اقتصادية واجتماعية أرحب. وكلا الأمرين يتطلب قدراً كبيراً من المال حتى لا يحدث إحباط من جهة للمواطن العادي واستغلال للحرية تعكس فيه الحركة المطلبية أنه لا خير في حكم عسكري بدون وفاق أو حكم مدني بوفاق. ولما تساءل عن تقدير للمبلغ المتوقع ذكرت له أن الرقم قد يصل إلى خمسمائة مليون دولار. وقد رد بابتسامته المميزة يعني ١٥٠ مليون دينار. أنا أقول لك: حرصاً من الكويت على استقرار السودان سأخبر صاحب السمو وتتعهد الكويت بكل المبلغ. ولكن حتى لا يقال إن الكويت تريد أن تستأثر بحل مشكلة السودان قول لفخامة الرئيس نميري بدون أن يذكر أي رقم أن يتصل بالمملكة العربية السعودية وبالمثل السيد الصادق يتصل بليبيا ونحن من جانبنا نتصل بإخواننا في الخليج وأنا واثق أنه ما بين السعودية وليبيا والخليج سيحصل السودان على ٥٠٠ مليون دولار أخرى إضافة إلى ما تعهدنا به. يا دكتور (خليل) ويا إبراهيم ربنا يوفق المسعى وأنا في انتظار تحديد موعد اللقاء: فقط عشان الطيارين يكونوا جاهزين وسنعمل أن يحضر حفل توقيع الاتفاق جميع الزعماء العرب وليس فقط أشقاؤنا في السعودية والخليج وسيكون عرس الأمة العربية التي ترد فيه للجيل الثاني من الزعامة السودانية الجميل لما قام به الجيل الأول في مصالحة الأمة العربية. (إشارة إلى المصالحة التي رعاها الزعيمان الأزهري ومحمد أحمد محجوب بين الملك فيصل والزعيم عبد الناصر).

**....وكان فتح الرحمن البشير:**

عدت إلى السودان ونقلت ما دار في الكويت للسيد رئيس الجمهورية وبات كل شيء مهيئاً للقاء مثمر في الكويت وكان سيادته في غاية السعادة (كما بدا لي) ولم الحظ -لسذاجتي - أنه كان يضمر أمراً

آخر. وأخبرته أني في طريقي إلى لندن. كما علمت أنه سوف يسافر إلى أوروبا. وفي لندن التقيت بالسيد الصادق والدكتور عبد الحميد صالح. وقد كان اللقاء هذه المرة عصراً على غير العادة – وعلى غير العادة أيضاً في فندق (أمباسي كورت هوتيل) في شارع (بيز ووتر) وفي قاعة الشاي. ورغم أني كنت أتوقع ترحيباً غير عادي لهذا (الإنجاز) غير العادي إلا أنني لاحظت الفرحة فقط على أسارير الدكتور عبد الحميد صالح. كان السيد الصادق متوتراً – على غير العادة – وينظر إلى ساعته كمن يستعجل انتهاء اللقاء. ثم فلتت من لسان الدكتور عبد الحميد جملة قائلاً (بعد اللي حصل دا أذكرك أن تسير في طريق واحد)، وقال الجزء الذي وضعت تحته خطاً باللغة الإنجليزية (Keep One Channel) وأرجو أن أكون قد وفقت في الترجمة. وعندما لاحظ الدكتور عبد الحميد كثرة النظر إلى الساعة قال للسيد الصادق (اتفضل يا سيد) بعد خروج السيد الصادق أبلغني الدكتور عبد الحميد أن الأخ فتح الرحمن البشير قابل السيد الصادق قبل أيام ونقل إليه أنه موفد من الرئيس نميري بخصوص مصالحة وطنية مع الحكومة وأن اللقاء بينهما قد تم عن طريق الأخ الدكتور شريف التهامي على ما أذكر وقد أفادني الدكتور عبد الحميد بأنهم رأوا أن تعدد الوسطاء (إذ ربما يكون هناك شخص آخر لم أسأل عنه) ليس في الصالح وعليه فإنهم طلبوا من السيد فتح الرحمن البشير أن يأتيهم برسالة مكتوبة من الرئيس نميري (الذي كان وقتها في زيارة لفرنسا) يحدد فيها اسم الشخص الوحيد الذي يتعاملون معه. وأنه يبدو أن السيد فتح الرحمن البشير قد عاد من فرنسا بالرسالة المطلوبة (والله أعلم يا ابني) جاء السيد الصادق وأساريره لم تفصح عن شيء وعندما سأله الدكتور عبد الحميد (الراجل وصل –وجاب الورقة؟) رد عليه بالإيجاب. ولم أعلق وبما أن السيد قد وافق على مقترح الكويت لم أجد سبباً في البقاء ووعدته بأن يتم اتصال به متى ما حدد الرئيس موعد السفر. كما رجوته أن ينقل ذلك للسيد الشريف حسين. وقد وعد.

## الفرص الضائعة [1]

### الفرصة الكبرى ... المصالحة الكبرى – وكان لقاء بورتسودان

عدت إلى الخرطوم وزارني كالعادة الأخ عمر محمد الطيب ولم تسعه الفرحة وهو يرى بشائر المصالحة قد أطلت ليس فقط بما تحمله من نعمة السلام والأمن بل أيضاً بما ستوفره من وسائل التنمية والرخاء ورغم أننا نتصارح في ما نتحصل عليه من معلومات ونتبادل الأخبار وندرس احتمالات المعارضة من بعض زملائه في الحكم إلا أنني لم أنقل إليه المعلومات التي عرفتها عن اختيار الأخ السيد فتح الرحمن مندوباً عن الحكومة ليقوم بالمصالحة بما استنتجته من تسلمه خطاباً بذلك ليقدمه للسيد الصادق المهدي لأنني لم أسمعها من (السيد) مباشرة وخاصة أنني لم أسعَ لخطاب ولم يطلب مني أي طرف أن أحمل له خطاباً من الآخر.

كان الرئيس خارج البلاد ولم تبدر من الأخ عمر أي إشارة لاحتمال كهذا – كما لم يساورني أي شك في أن لديه معلومات و (مكر) في إبلاغي بها بشأن التعيين أو الخطاب لأنه فيما يبدو أن كل شيء قد تم في باريس حتى ولو كان قد بدا سراً في الخرطوم.

فجأة زارني – ليلاً كالعادة ولكن على غير موعد على غير العادة – الأخ عمر محمد الطيب وسألني إذا كنت قد سمعت بأن السيد الرئيس سيقابل السيد الصادق غداً في بورتسودان قادماً رأساً من مؤتمر قمة في (دولة) جزيرة موريشص. وأنه بخلاف النائب الأول اللواء الباقر (عليه واسع الرحمة) وشخصه ومحافظ البحر الأحمر لا أحد يعلم بذلك. وأن السيد الصادق سيحضر من لندن عن طريق أثينا بصحبة السيد فتح الرحمن البشير والدكتور بهاء الدين محمد إدريس. فتح الرحمن: نعم لكن بدا لي أن اللواء عمر لم يكن سعيداً بوجود دكتور بهاء الدين لأنه – فيما يقال – سمع تعليقاً لم يوجه إليه مباشرة من الدكتور بهاء الدين بأنه ليس من أنصار المصالحة. أخطرته بأني لم أعلم بذلك ولو أنه أثناء رحلتي الأخيرة

---

(١) صحيفة الحرية: العدد ()التاريخ:

في لندن سمعت أن الأخ فتح الرحمن سيقوم بوساطة في المصالحة بخطاب تكليف من الرئيس. قلبنا الأمور من كل نواحيها وانتهينا إلى أنها بداية طيبة ومفاجأة للمعارضين بالداخل تضعهم جميعاً أمام الأمر الواقع بمن فيهم د.بهاء الدين ولم يخطر ببالي أن لقاء بورتسودان سيكون بديلاً للقاء الكويت.

في اليوم التالي أبلغني الأخ عمر أن اللقاء كان ناجحاً بالنسبة للطرفين وأن السيد الرئيس سيذيع بياناً للشعب يعلن فيه اللقاء ويعلن فيه ما تم التوصل إليه. وبما أنه لا يتوقع أن يشمل البيان كل ما دار -إذ إن الرئيس - كقائد عسكري - لابد أن يحتفظ لنفسه ببعض (المعلومات) طلب مني اللواء عمر أنه إذا سمحت ظروفي وتوجهت إلى لندن أن أتعرف على الظروف والملابسات التي عجلت باللقاء - وكذلك على النتائج غير المعلنة إذا كانت هناك أمور أخفيت إذ إن - السيد الصادق كرئيس للجبهة الوطنية لا بد أن يطلع كل زملائه على كل شيء بينما قد يحتفظ الرئيس لنفسه ببعض المعلومات لبعض الوقت.

سمحت ظروفي وسافرت ووجدت من أعرفهم في (حيرة) من قرار اللقاء الذي لم يتم عليه تشاور وكذلك على النتائج التي أخطروا بها. لم يكونوا على علم بما دار بشأن لقاء تم للترتيب له في الكويت وبعضهم لم يعلم بذلك حتى اليوم وربما لأول مرة وفي هذه الحلقة. وقد علموا بلقاء بورتسودان بعد أن كان السيد الصادق قد غادر لندن وربما أثينا في طريقه إلى بورتسودان على متن طائرة عدنان خاشقجي في رواية - وعلى متن طائرة استأجرها الأخ فتح الرحمن في رواية أخرى المهم -حسب ما ذكره لي الوالد الدكتور عبد الحميد صالح - أن (السيد) طلب منه أن يصحبه إلى مطار (هيثرو) في لندن ثم أخرج (السيد) راديو مسجل وفي ركن بالمطار بدأ في تسجيل حديث للجبهة الوطنية وللشعب السوداني عامة بأن رئيس النظام طلب مقابلته في بورتسودان وأن الرئيس نميري يرى أن المصالحة الوطنية أمر يهم السودانيين في المقام الأول كما أنه يرى أن ذلك في أرض سودانية وبين السودانيين أنفسهم دون وساطة من أحد وقدم إليه دعوة للحضور لمقابلته في بورتسودان. وأن النظام إذا كان جاداً وصادقاً وتم الاتفاق فالحمد لله وإذ غدر به النظام أي بالسيد الصادق فهو أي السيد الصادق فداء للأمة السودانية ... إلخ ما عرف بعد ذلك.

عندما قابلت السيد الصادق وجدته سعيداً للغاية باللقاء وبنتائجه. وقد ذكر لي أنه وجد (نميري) شخصاً آخر غير الذي عرفه قبل مغادرته السودان. وجده رزيناً -مرتب الفكر -متديناً ويتحدث بنبرة فيها

صدق وجدية. وأن الحديث امتد من العشاء إلى صلاة الفجر (ولم اسأل أيهما صلى العشاء بالآخر أو الفجر بالآخر أم أن الأمر قد تم بالتوالي من واحد). وأكد الرئيس نميري للسيد الصادق ما سبق أن نقلته إليه في أنه لا يقبل أن يكون شخص كالسيد الصادق طريداً خارج وطنه -أو لا يشارك في تسيير أمر بلاده أو ... أو ... وأن (الآراء) التي أبداها تجد منه كل القبول غير أنه لا بد للسيد الصادق أن يضع في اعتباره أن له أي للرئيس شركاء وزملاء في الحكم لا بد أن يطلعهم على كل شيء وأن يشاورهم وأنه على يقين أنه سوف لا يكون هناك نقاط خلاف أو اختلاف. كما أضاف الرئيس نميري بأنه طلب من السيد الصادق أن يضع نفسه مكان شركاته وزملائه وعما إذا كان يقبل أن يتم تجاوزه ويتم إبرام أمور كبرى كهذه دون علمه أو مشاورته. هنا شعرت بأن (السيد) قد وقع في (الفخ). كما أن الرئيس نميري يدعوه وزملاءه في الجبهة في العودة للسودان بأسرع فرصة وسيقوم من جانبه بإصدار قرارات فيما يقع في اختصاصه كرئيس جمهورية من حيث العفو العام وإلغاء المصادرات إلخ ... أما فيما يختص بأمر (السياسات) وما اشتملت عليه المواثيق (النظام الأساسي وقواعد الاتحاد الاشتراكي والدستور) والتي أقرتها هيئات منتخبة فإنه يرى -بمجرد عودتهم -أن تتكون (لجان) من الطرفين تلتقي مع بعضها البعض لتقوم أولاً بكسر حاجز عدم الثقة الذي كان سائداً ثم ثانياً لتتدارس فيما بينها الآراء المختلفة وسوف يتم التوصل إلى ما يرضى الجميع وإذا وجدت نقاط استعصى الوصول فيها لاتفاق يرفع الأمر لهما. (تأكد) لي بعد أن كنت قد (شعرت) في المرة الأولى أن (السيد) قد وقع في (الفخ) أنه الآن قد وقع في (الشرك) فالرئيس نميري يعلم (حب) السيد الصادق للديمقراطية -وعشقه لتكوين اللجان. وقد خاطب وجدانه في الحالين كأي عسكري يضع (استراتيجيته) ويعد لها (التكتيك). ولكي يحكم القبضة طلب الرئيس من السيد الصادق أن يترك له توقيت (إعلان) كل خطوة ورجاء ألا يتحدث في وسائل الإعلام (طبعاً كان يقصد الصحف العربية وإذاعة ليبيا ) عن المسائل التي تعرضا لها إلا بعد أن يصدر الرئيس إعلانه عن الموضوع المعين حتى لا يحدث تشويش بالداخل.

هل كانت هناك (شروط) قطعاً لا. هناك (آراء) تم الاتفاق على طرحها للجان مشتركة بعد العودة وقد قبل السيد الصادق ذلك بحسن نية زائدة ومفرطة. لم يتم الالتزام إلا بالعفو العام -وإعادة المصادرات -ورد المظالم بتعويض المتضررين والتي هي كما قال له من (سلطات) رئيس الجمهورية. صدر بالفعل عفو

عام شمل المحكوم عليهم المعتقلين منذ انقلاب المرحوم المقدم حسن حسين وما قبله وما بعده في ٢ يوليو . ومن الطريف أن (خبر) لقاء بورتسودان الذي كان (سراً) لا يعلمه إلا اللواء الباقر (عليه واسع الرحمة) واللواء عمر ومحافظ البحر الأحمر –ثم أنا كان قد علمه السجناء السياسيون قبلي كما أفادني بذلك الأخ العزيز بكري أحمد عديل سجين بورتسودان في انقلاب المرحوم حسن حسين والذي وصله كخبر (مباشر) عن طريق طبيب السجن قبل أن تغادر طائرة (السيد) إلى أثينا. كما علمه أيضاً كخبر (غير مباشر) من مدير السجن الذي أمر له بمرتبة وإعادة (راديو) كان قد صودر كما أمر بمراتب لبقية السجناء السياسيين (الحاسة السادسة للخدمة المدنية).

**.... وهل كان الشريف حسين على علم .... وأين كان؟**

سألت السيد الصادق عما إذا كان قد تحدث للسيد الشريف حسين الهندي قبل سفره إلى بورتسودان. وقد أفادني أنه قابله تلفونياً في باريس وطلب منه أن يحضر إلى لندن لأمر عاجل يختص بالمصالحة ووعد المرحوم الشريف بالحضور في اليوم التالي بطائرة تصل لندن الساعة الحادية عشرة صباحاً وأنه سيلتقي به فور حضوره رأساً من المطار حوالي الساعة الواحدة ظهراً على الأكثر. غير أن الشريف لم يحضر حتى المساء وكان الرد من باريس أنه غادر صباحاً إلى لندن. وأنكر كل من اتصل به السيد الصادق من أعوان الشريف معرفتهم بمكانه: إذ يقول البعض أنه في باريس –أيام لم يفلح خلالها السيد الصادق كما أكد لي في التحدث للشريف أو اللقاء معه قرر أن يشد الرحال إلى بورتسودان عن طريق أثينا لأن موعد مقابلة الرئيس نميري قد أزف وهو الذي سيحضر رأساً من موريشص إلى بورتسودان. لم أشك في صدق الرواية إطلاقاً لكنني صدمت في أمرين: الأول كيف يكون الاتصال بين رئيس وسكرتير الجبهة الوطنية التي تقود نضالاً مسلحاً بهذه الكيفية من (البساطة) فلا يعرف أحدهما مكان الآخر ولا يتم اتصال بينهما ليس لأربع وعشرين ساعة بل لعدة أيام ولهم جيش محارب في ليبيا –وجيش مرابط في إثيوبيا، الأمر الثاني أن يكون الشريف غير موافق على المصالحة ولكن كان من الممكن أن يحدث نقاش واعتراض وتأجيل: فقد مضت أكثر من سبع (سنوات) على مايو ولا بأس من مضي سبعة (أيام) أخرى للاتفاق على رأي موحد. وبدأت أتشكك إذا كانت (المصالحة) ستكون بين الحكومة وجزء من الجبهة الوطنية هو حزب الأمة بدون الاتحاديين إذ كانت

جبهة الميثاق الإسلامي (موجودة) مع أقطاب حزب الأمة في صالة (كنزنقتون هيلتون) ممثلة في السيد أحمد عبد الرحمن محمد على الأقل (هذا يذكرني بنفس موقف اليوم: هل ستكون مصالحة بين الإنقاذ وجزء من المعارضة هو حزب الأمة - والعجيب أن الزعيم في الموقفين هو (السيد) والمعارضة هي (الاتحاديون).

تعليق: أو العكس الآن ٢٠١١م.

بكل الصدق لا أعلم ما دار بين السيد فتح الرحمن البشير وبين السيد الصادق في لندن أو غيرها - وما أدى إلى اللقاء في بورتسودان إذ إنني لم أسعَ للحصول على هذه المعلومات من جهة كما أنها لم تنشر. كما أنني لا أعلم - بخلاف ما نقله لي السيد الصادق - ما دار في لقاء بورتسودان لأنني لم أقابل السيد رئيس الجمهورية بعد ذلك. وفي لقاءات المجاملات الاجتماعية التي تمت بعد ذلك لم أفتح معه موضوع المصالحة باعتبار أنه حسمه من جانبه. واعتباري منذ خطاب تعيين فتح الرحمن خارج المعادلة.

وعليه سوف لا أتعرض للأمر إلا من حيث رد الفعل من جانب قيادات الداخل بعد أن أذاع الرئيس بيانه وبدا للجميع أن عودة (القادمين) أصبحت مسألة وقت. بادرني الأخ الصديق (بونا ملوال) وقد ربطتني به مودة قبيل وبعد اتفاقية أديس أبابا (ولا تزال) بادرني بهجوم مباشر (يعني يا ود النازر تفتكر البلد دا ما بتصلح أو يتقدم إلا لما تجيب لينا الصادق المهدي - تشوف) أما الأخ العزيز زين فقد علق بمرحه الساخر نعيش ونشوف ياود (الهد) Head - يقصد الناظر وكلنا أولاد نظار - إشارة إلى والده الكريم الراحل الذي كان ناظراً (هد ماستر) لمدرسة ثانوية قبل أن ينتقل إلى رئاسة وزارة (المعارف) د. بهاء وأبو القاسم محمد إبراهيم اكتفى كل منهما بنظرة لها معناها. الشباب ممثلون (وقتها) بالأستاذة آمال عباس وحدوا جهودهم للهجوم على المصالحة وقياداتها داخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي. الموقف الموضوعي الوحيد لقائد وعى ظروف المرحلة كان هو موقف المرحوم اللواء أ.ج. محمد الباقر أحمد النائب الأول لرئيس الجمهورية الذي قال لي (شوف يا خويا كل مرحلة لها رجال. لقد قمنا بواجبنا تجاه الوطن منذ أن كنا طلبة فضباطاً فقيادات سياسية. المصالحة سوف تتم. ولا بد أن نكون في مستوى المسؤولية - وفي مستوى التجرد الوطني).وقبل أن تتم المصالحة فعلياً وقبل عودة القيادات المعارضة علينا جميعاً أنا والوزراء - أن نضع استقالاتنا أمام السيد الرئيس حتى يتسنى له اختيار معاونيه للمرحلة القادمة وحتى لا يحرج معنا وأتوقع أن

يتطلع القادمون من الخارج لمنصب (النائب الأول) وغيره من المناصب المهمة كدليل عملي للمشاركة وعليه سوف أتقدم باستقالتي بعد أيام أكون خلالها قد أنجزت ما في يدي من مهام) وقد قدم استقالته بالفعل وقام بإجازة غير أن الرئيس –كعادته –لم يقبل الاستقالة، ثم أقاله بعد أيام في حديث كان يقوم بتسجيله للتليفزيون وجرى رجال الأمن يبحثون عن رئيسهم اللواء الباقر لإبلاغه النبأ قبل أن يذاع –تقديراً وتكريماً منهم له، عليه الرحمة الواسعة –ولهم كل الاحترام بتقديرهم له.

كانت المفاجأة ليست (إخراج المرحوم اللواء الباقر وإنما تعيين الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم في منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية والجميع يتأهبون للعودة –متصرين ومتشين بالمصالحة ومتطلعين للمناصب. وللمرة الثانية.

## الفرصة الكبرى ...... المصالحة الكبرى

### ..... الوداع للسيد والدكتور .. والنصائح الأخيرة

في زيارتي للمرة الأخيرة إلى لندن في أمر المصالحة أردت أن أنقل إلى السيد الصادق (معلومات مهمة) ولكنها لم تعد بتلك الأهمية بعد (إنجاز بورتسودان ) كما عدت لأودعه: هو والوالد الدكتور عبد الحميد صالح والإخوة الذين التقيت بهم خلال رحلاتي وعلى رأسهم الإخوان الشقيقان الفاضل عبد الله المهدي ومبارك عبد الله المهدي. في أمر (المعلومات) فقد ذكرت له أنه فيما يختص بإعادة المصادرات فقد ذكر الرئيس نميري أنه رغم قرار مجلس قيادة الثورة. بمصادرة ممتلكات دائرة المهدي وآل المهدي فإنه لم يصدر قراراً بنقل الملكية في سجلات الأراضي إلى (الحكومة) وظلت العقارات بأسماء الملاك –سواء الدائرة أو بعض الأفراد –كما أنه قام بتوزيع بعض (المنازل) للسكن والاستعمال إلى بعض (السيدات) من الأسرة ممن لا يمتلكن منازل للسكن والاستعمال. وعلى ذلك فإن (إعادة) الأملاك سوف تكون أمراً شكلياً. أما (رد المظالم والتعويضات فستكون هناك (لجنة) تقوم بذلك.

ولعل المستفيدين في ذلك الوقت من المستحقين فعلاً ومن غير المستحقين من (المحظوظين) ومن (المتنفعين) من كل ظرف يذكرون اللجنة التابعة لرئيس جهاز الأمن الخارجي الأخ اللواء عمر محمد الطيب والتي صدر قرار جمهوري بأن يرأسها الأخ العزيز أحمد عبد الرحمن محمد ثم آلت الرئاسة بعده بقرار جمهوري أيضاً للأخ العزيز عبد الله محمد أحمد. لم تكن (التطلعات) يومها كبيرة كما لم تكن المطالب (بالهبل) إذ كانت الأخلاقيات لا تزال رادعة. وقد اقتصرت المطالبات على أراض سكنية وأراض لطواحين وقشارات فول ومعاصر زيوت كتعويضات للمتضررين من السجن أو الاعتقال أو (الهجرة) خارج السودان.

في لقاء الوداع كان السيد الصادق ممتعضاً للغاية من قرار تعيين الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم في منصب النائب الأول. فالرجل له مواقف عنيفة ضد الأنصار في ودنوباوي وفي الجزيرة أبا –ومواقف عنيفة ضد المعارضة بالداخل سواء في الجامعة أو خارجها كما أنه عموماً يعتبر في نظرهم ليس الوجه المناسب للمصالحة أو لاستقبالهم والتعاون معهم عند عودتهم في هذا الظرف الدقيق الذي يتطلب توافر الثقة والتعاون في العمل المشترك. و(كدت) –أقول (كدت) ألمس أنه قد يعيد النظر في المصالحة أو على الأقل في العودة

الفورية نتيجة لهذا القرار (العجيب في نظره –وفي نظري أيضاً –وقطعاً في نظر أي عاقل يتطلع في تلك المرحلة لإعادة بناء الثقة وتحقيق مصالحة فعلية وجادة وخالية من المناورة والتربص بالآخر. غير أني لم أوافقه على أي رد فعل من جانبه. إذ إنه لم تكن هناك (شروط) من بينها أن يتم (تشاور) في تعيينات للمناصب العليا أو غيرها –بل أنه لم تكن هناك شروط على الإطلاق. كما أن أي رد فعل من جانبه قد يفسر بأنه لم يتحرك للمصالحة إلا لأنه (طامع) في منصب النائب الأول وهو أمر قد يؤخذ عليه. كما أنه قد يكون الرئيس نميري أراد أن يجرد المعارضين بالداخل من أهم كادر لديهم وهو أبو القاسم محمد إبراهيم الذي سيكون بحكم منصبه –على الأقل في الشهور الأولى المهمة والحاسمة –إلى جانب الرئيس قبل أن (يتوهط) في المنصب ويفكر في سياسات معارضة أو تحركات مضادة وربما وقد أكون مخطئاً.

لم أهتم كثيراً بتقديم حجج إضافية لإيقاف رد الفعل لأني كنت متأكداً أن (السيد) قد حزم أمره وقرر وسيعود. وقبل الوداع أبديت الرغبة في أن يتذكر ثلاثة أمور رأيت أنها مهمة قبل عودته للخرطوم:

الأول: ضرورة لقاء الشريف الهندي بأي وسيلة وفي أي مكان ومعرفة موقفه بالضبط ومحاولة الوصول إلى رأي موحد. فقد سمعت (في لندن) أنه ليس موافقاً على المصالحة –أو ربما ليس بالكيفية التي تمت بها .. أو شيء من هذا القبيل.

الثاني: رغم طلب الرئيس نميري للسيد الصادق بأن يترك له كيفية إيصال القرار في كل مرحلة للشعب بالداخل والخارج إلا أن الواجب يتطلب من السيد الصادق –في نظري –أن يوجه حديثاً للأمة السودانية ولو عن طريق صحيفة أو صحف محايدة في السعودية أو الكويت (إذا استبعدنا إذاعة ليبيا أو لندن) يوضح فيه باختصار لماذا غادر السودان معارضاً ومحترباً –ولماذا قرر العودة مصالحاً ومسالماً. وأن يعزي أهل شهداء المواقف المختلفة التي ساندته ويشكر الشعب على مؤازرته له.

الثالث: أن يتوجه قبل العودة إلى السودان لشكر دولة الكويت ووزير خارجيتها سمو الشيخ صباح الأحمد على موقفه وأن يترك باب اللقاء مفتوحاً ولو لاحتفالية إعلامية (قد تتبعها دعامة مالية) بعد العودة والتشاور مع الرئيس نميري. وبعد الوصول إلى السودان لم أفكر في مقابلة الرئيس نميري مرة أخرى كما أنه لم يطلب مقابلتي فقد حسم أمر القيام بأمور المصالحة في تعيينه للأخ السيد فتح الرحمن البشير وقد كان

اختياراً في غاية التوفيق لما للأخ فتح الرحمن البشير من طول بال -وصبر -وخبرة في التعامل مع الكبار كضابط لأكبر مجلس بلدي في السودان (أم درمان) قبل استقالته وانتخابه نائباً برلمانياً عن دائرة الحوش في آخر انتخابات قبل ثورة مايو. كما أنه يتمتع بهدوء أعصاب وبشاشة. وبثقة لم تهتز من جانب الرئيس نميري (الذي كان لديه ولدى د. بهاء إحساس بأنني حزب أمة -ولا يمكن لحزب الأمة أن يفاوض حزب الأمة كما بلغني عن الدكتور) كما كان السيد الصادق يعتقد عني -وربما بعض الظن إثم -أو صحيح -أني على علاقة (ما) بالنظام. فكان اختيار الأخ فتح الرحمن وبجواب مكتوب بخط يد الرئيس لا بد أنه لا يزال ضمن وثائق السيد الصادق رداً قاطعاً لكل هواجس النكوص عن المصالحة: إذا كانت الوثائق تجدي. وقد ذكر لي الرئيس نميري بعد عدة سنوات له بعد عودة المعارضة من الخارج أنه طلب من السيد الصادق تقديم أسماء لمناصب وزراء -ولعضوية مجلس الشعب -وللمستويات المختلفة في الاتحاد الاشتراكي (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) ولما كنت وقتها خارج الحكم دهش إذ لم يجد اسمي ضمن القوائم ولما سأل (السيد) قال له (دا زولكم إنتو) وهكذا أصبحت -والحمد لله وأنا غير نادم -كمن قالت أمه تندبه وهو المسيحي الذي توفى يوم إسلامه (حسرة عليك يا ابني لا عيسى راضي عليك ولا محمد داري بيك).

**.... وشطارة جبهة الميثاق الإسلامي في حصاد ثمار المصالحة:**

بعد عودة كوادر المعارضة من حزب الأمة وجبهة الميثاق وانتهاء الدعوات والعوازيم ومظاهر الابتهاج الأسري والشعبي والرسمي. دعائي الوالد الدكتور عبد الحميد صالح إلى (عشاء عمل) بمنزل المرحوم السيد عبد الله الفاضل المهدي بالخرطوم وعند حضوري وجدت كل كوادر حزب الأمة وقيادته ومعهم (القليل جداً) من جبهة الميثاق (الاسم السابق للجبهة القومية الإسلامية لمن يدعون أنهم من الشباب) وعلمت من سياق الحديث الذي كان يرأس جلسته السيد الصادق أنهم بصدد تكوين (لجان) لتبادل الرأي والاتفاق على فهم مشترك مع قيادات الاتحاد الاشتراكي على الموضوعات التي سبق إثارتها عن الاتحاد الاشتراكي -السياسات الاقتصادية -السياسة الخارجية -التنمية المتوازنة خاصة لأهل الريف مقابل الحضر -الخدمات في الصحة والتعليم -الإقليم الجنوبي ... وهلم جرا. لم أشارك لأنه لم يطلب مني رأي كما أن شعوري قد أصبح (يقيناً) صادقاً أن الأمر لا يعدو أن يكون حديثاً في الهواء: لجان تناطح لجاناً داخل القاعات

ويخرج بعض المجتمعين يبحث عن توطيد أركان منصبه ويخرج بعض آخر يبحث عن طريقة الحصول على تعويضاته: ربما لدى أحد نافذي اللجان التي كان يناطحها قبل قليل ورويداً رويداً أصبح الضجيج العالي الذي كان في وسائل الإعلام عن (المعارك) بين (القادمين) (والقدماء) صوتاً خافتاً سرعان ما تلاشى: إذ انشغل الناس بأخبار عودة الشريف الهندي -التي تتشابه اليوم- مع أخبار عودة مولانا السيد محمد عثمان الميرغني التي تؤجل من شهر إلى شهرين ومن عيد إلى عيدين ومن مناسبة إلى أخرى ثم انشغل القدماء والقادمون بخبر الوفد الرسمي الذي قاده الرائد أبو القاسم هاشم رئيس مجلس الشعب وقتها (وعليه واسع الرحمة) إلى لندن بعضوية الأخ الكريم السيد عز الدين السيد (الاتحاد الديمقراطي نائباً ووزيراً قبل ثورة مايو) وتوقيع اتفاقية لندن بين الثورة والسيد الشريف حسين الهندي باسم الاتحاديين جميعاً. ثم انصرف الناس قدماء وقادمون إلى أعمالهم وانخرط الدكتور شريف التهامي في الوزارة عن حزب الأمة والوالد الدكتور عبد الحميد صالح في مجلس الشعب في أكبر منصب بعد الرئاسة وهو منصب الرقيب أي زعيم المعارضة الذي يمكنه وفق الدستور أن يقود حملة (إدانة) وإقالة رئيس الجمهورية حسبما حدث للرئيس الأمريكي نكسون. ثم دخل السيد الصادق المكتب السياسي والآخر الدكتور عمر نور الدائم اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب والأخ بكري أحمد عديل حاكماً مكلفاً لإقليم كردفان .... و .... و وهلم جرا. أما جبهة الميثاق فقد كانت في غاية الحصافة والذكاء. تركت معارك (التفاوض والكلام واللجان) لحزب الأمة ودخلت في انسياب هادئ ودون ضجيج أو مناكفة كلامية أو لجانية لكل مفاصل النظام: في الوزارات ومجلس الشعب ثم إلى القصر. ولا بد من ذكر أن (رائد) مجلس الشعب المكلف بالدفاع عن الحكومة قد أصبح بعد حين الأستاذ علي عثمان محمد طه والمسؤول عن العدل وكفالة الحريات -النائب العام ووزير العدل- هو الدكتور حسن عبد الله الترابي ووزير الشؤون الداخلية المسؤول عن الشرطة هو الأخ السيد أحمد عبد الرحمن محمد -وبمرور الأيام أيضاً حدث ما كان يخشاه (القدماء) أي الزحف نحو قلعة (الحكم) إذ أصبح د. إبراهيم عبيد الله رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب ثم بنهاية مايو وصل الزحف إلى قلعة (الشعب) فأصبح رئيس اللجنة الاقتصادية في الاتحاد الاشتراكي. أما الناطق الصحفي باسم إحدى صحيفتي الحكومة ورئيس مجلس إدارتها هو ابن الدفعة الزميل العجوز (منذ ذلك الوقت) الأستاذ يس عمر

الإمام. معليش. نعود لأركان المصالحة الذين بدأوا يتأكدون أنهم قد خدعوا. وممن؟ من شخص كان يعتقد (أذكاهم) أن الشخص الذي يتعامل معه (غير ذكي) في السياسة -ولا في المناورة -ولا في الحكم ناسين أن فن الاحتفاظ بالسلطة وهزيمة الخصوم حرباً أو سلماً ليس هو خطب برلمان -ولا فصاحة لسان -ولا تكوين لجان. وكما يقول أستاذنا -عليه الرحمة -هاشم ضيف الله خبير كرة القدم فإن العبرة في المباراة بالنتيجة: لا يهم بعدها إذا كان اللاعب الذي أحرز هدف الفوز (سارق) أو (ضرب الكرة بيده) أو أن (ضربة الجزاء) غير صحيحة .. أو أن الحكم (منحاز). وإلى الحلقة القادمة.

## الفرص الضائعة[1]

## المصالحة الكبرى الفرصة الكبرى

### العشاء الأخير:

تأكد للسيد الصادق المهدي وزملائه بعد فترة من الوجود غير الفاعل بالنسبة لهم سواء داخل الحكومة أو مجلس الشعب أو الاتحاد الاشتراكي أنه لا بد لهم من مخرج لهذا الوضع الذي هم فيه. فالرئيس تركهم لكي (ينخرطوا) في (النظام) سواء في الأرياف أو العاصمة أسوة بما فعل زملاؤهم في جبهة الميثاق الإسلامي الذين كانوا سعداء في وجودهم في كل مرفق دون أن يثيروا أمر علاقتهم بالسلطة كمؤيدين لها – أو كمعارضين. بل أن (الفرفرة) التي كانت تصدر من بعض عناصرهم من الطلبة في الجامعات على وجه الخصوص سرعان ما يتصدى لها أحد كبار الكوادر –وكان أبرزهم الأخ السيد أحمد عبد الرحمن محمد ثم الدكتور الترابي –ويقنعونهم بالسكوت والعمل الهادئ لكسب قواعد في أماكن وجودهم. هذا في حين أن أنصار حزب الأمة كانوا غير راضين ولا يتهيبون من إعلان عدم الرضا كلما سنحت الفرصة خاصة في أقاليم نفوذهم بغرب السودان وبالشرق وبعض جيوب الإقليم الأوسط. وكانوا يعلنون عدم رضاء (السيد) عما يدور وعن إهمال النظام لهم من جهة وعن أخطاء النظام من جهة أخرى والتي لا بد أن يعلنوا رأيهم –بل معارضتهم لها –وروجوا وقتها أن (النظام) لم يلتزم (بالشروط) التي تمت على أساسها المصالحة. في حين يعلم الله أنه لم تكن هناك شروط –وقد كان من الممكن أن تكون بل كانت هناك ثقة بلغت حد الكمال في تعامل السيد الصادق مع الرئيس خاصة بعد لقاء بورتسودان وانبهاره بالتحول الكبير الذي ظهر له منه. وكان من الممكن أن يقترح (شروطاً).

وأذكر في أحد الأيام أن اتصل بي تلفونياً –لأول مرة منذ ما يقارب الستين –الأخ اللواء عمر محمد الطيب وذهبت لمقابلته فذكر لي أن الأخ السيد الصادق بدأ (يتململ) وكنت أتوقع أن يترك لي مع السيد الدكتور عبد الحميد صالح –والإخوة د. شريف التهامي ود. عمر نور الدائم ومبارك الفاضل معالجة الأمر

---

(1) صحيفة الحرية: العدد التاريخ: الأحد -

بهدوء ولكنه لجأ إلى تحريض د. عبد الحميد صالح ودكتور شريف التهامي إلى الاستقالة من منصبيهما كما أنه عمد إلى إرسال أشخاص إلى الأقاليم ومعهم (أشرطة) بها تسجيل معادٍ. وقد سافر أحد كوادر جهاز الأمن مع أحد قرايبك ونسيبك (السيد اللازم الزين مردس) في سيارته باعتبار أنه من أهل المنطقة ومن كوادر حزب الأمة. وأكد لنا صحة المعلومات وأنه لولا اعتبارات العلاقة التي بيننا لاتخذت معه الإجراء المناسب. وقد نبهت أخي ونسيبي السيد اللازم لذلك. وفي ذلك اللقاء دار الحديث عن أن لدى حزب الأمة فرصة نادرة لكي (ينخرط) في النظام بجدية وبذكاء ولا ينتظر (قرارات) من الرئيس. وأمامه مجلس الشعب وانتخاباته - ولجان الاتحاد الاشتراكي من أصغر وحدة أساسية حتى لجان الأقاليم (الولايات حالياً) وحتى اللجنة المركزية .. وله في (الاتحاديين) و (جبهة الميثاق) المثل الواضح بالمشاركة دون مضايقة من أحد وبما أن حزب الأمة أكثر عددية وبما أنه لا تزال هناك شريحة معارضة من الاتحاديين جناح الشريف الهندي رغم اتفاقية لندن للمصالحة فإن حزب الأمة يمكنه بالحصافة والسياسة أن يتبوأ مكاناً كبيراً في مجلس الشعب وفي كل أركان الاتحاد الاشتراكي مما يجعل من الصعب على الرئيس أن يتخطاهم بل على العكس سيكون سعيداً بوجودهم. أما أن يتركوا المجال لغيرهم وينتظرون قرارات من الرئيس ويعتقدون أنه لن تترك لهم حرية العمل أو نزاهة الانتخابات وأن يعتبروا أن المشاركة دعم للدكتاتورية فهذا التصرف سيؤدي بهم إلى جفوة متبادلة ثم صدام مع السلطة. وأنه يعتقد - والكلام لا يزال للأخ اللواء عمر - أن تاريخ الإمام الراحل عبد الرحمن المهدي طيب الله ثراه في مداراة السلطة ودبلوماسية الحوار والذي قاده إلى انتزاع الاعتراف بزعامته من الحكم الثنائي وإلى أن أوصل البلاد لمرحلة الاستقلال هو خير دليل لكي يهتدي به السيد الصادق.

وافقته على ذلك من باب إنهاء اللقاء لأني كنت - ولا أزال - على علم أن السيد الصادق لن يسير في هذا الاتجاه وأنه يتوقع قرارات واضحة من الرئيس بمشاركة حقيقية في إدارة البلاد انطلاقاً من روح لقاء بورتسودان وخاصة في بند تعديل الدستور لخلق منصب (رئيس مجلس الوزراء) بدل منصب (رئيس للوزراء) وأن يكون رئيس مجلس الوزراء منتخباً من مجلس الشعب وبسلطات واضحة ويكون مسؤولاً لدى مجلس الشعب في إدارة العمل التنفيذي، وأن يحتل ذلك المنصب السيد الصادق شخصياً.

في مناسبة –أعتقد أنها أحد الأعياد الدينية –والتي اقتصر لقائي مع الرئيس نميري عليها ذكر لي أنه عرض على السيد الصادق أن يعينه في منصب (المندوب الدائم) للسودان في الأمم المتحدة لمدة محدودة لا تزيد عن سنتين يعود بعدها ليكون إما النائب الأول أو رئيساً للوزراء. وكان رأي الرئيس هو أن منصب الأمم المتحدة سوف يجعل (السيد) يحتك بالمشكلات الدولية وبرؤساء الدول الذين يحضرون كل عام عند بدء دورة الأمم المتحدة لإلقاء بيانات عن دولهم وبذلك يكمل خبرته المحلية بخبرة دولية. كما أن هذا المنصب من أرفع المناصب التي يتعين فيها بعض قيادات العالم. غير أن السيد الصادق –كما ذكر لي الرئيس نميري –لم يقبل واعتبر أن الاقتراح (نفي) رسمي له لمدة سنتين.

.... وصراحة بشير محمد سعيد:

كنت قد انتقلت من منزلي الذي أقيمت فيه ليالي (المديح) التي أدت –في اعتقاد الصديق العزيز صلاح عبد العال –بأنها سبب انقلاب المرحوم حسن حسين والمرحوم محمد نور سعد. وجاءني في أحد الأيام عام ١٩٨٠م الإخوان الكريمان الطيب حسب الرسول (الكوقلي) ومبارك الفاضل المهدي وأوصلا لي رسالة من (السيد) بأن أدعو لعشاء بمنزلي يضم السادة بشير محمد سعيد وسعد أبو العلا (عليهما الرحمة الواسعة) ومحمد خوجلي متعه الله بالعافية للتفاكر في أمر (أمر مهم) كما أبلغاني أن (أمان) اللقاء إذا حدث ما لا تحمد عقباه هو أن الجمع الكريم حضر لكي يبارك لي (المنزل الجديد) ولم يذكرا (الأمر المهم) وقد قمت بالاتصال بالإخوة الأفاضل ولم يتطلب تدبير (عشاء) يليق بالسادة الكرام في تلك الأيام ما يلاقيه الداعي هذه الأيام من استعدادات وتكلفة (دنيا).

بعد السلام والتحايا و (الذي منه) شكر السيد الصادق الجميع على قبولهم الدعوة ودخل مباشرة في الموضوع بأنه بعد الفترة الطويلة التي قضاها بعد العودة في إطار المصالحة تبين له أن (النظام) غير جاد في إجراء مصالحة وأن الرئيس يريد فقط إيقاف العمل المعارض –حرباً أو سلماً – وأن ينخرط المعارضون في أجهزة النظام بالطريقة التي يراها. وعليه فإنه يرى –كاقتراح مقدم للحاضرين –أن يغادر السودان ويعود إلى العمل المعارض من الخارج. وطلب معرفة آراء الحضور. كان الاقتراح مفاجأة للجميع بمن فيهم شخصي الضعيف. وبعد صمت قليل كانت المفاجأة بعد (الاقتراح المفاجأة) هي أن طلب المرحوم سعد أبو العلا أن

يعرف أولاً رأي (صاحب الدار الذي هو أنا) أكدت له وللحضور أنني لا علم لي بالاقتراح ولا بموضوع اللقاء ولقد فوجئت به تماماً مثلهم –كما أنني أعتبر نفسي مجرد (صاحب الدار) وانقطعت صلتي بالمصالحة منذ تعيين الأخ فتح الرحمن وعودة (السيد) للسودان. إزاء إصرار –الأخ سعد عليه الرحمة الواسعة – وصمت الآخرين أوضحت وجهة نظري في أنه لم تكن هناك حسب علمي أي شروط للمصالحة كما أن السيد الصادق عاد من الخارج ومعه كوادر وقيادات الحزب –كما عاد معه (المجاهدون) الذين يكونون الجيش المحارب ولم يفعل –كالاتحاديين –رجل في الخارج وأخرى بالداخل. وأن خروج السيد الصادق الآن وتركهم جميعاً بالداخل سوف يعرضهم لمشكلات مع الدولة.

وافق المرحوم الأخ سعد أبو العلا على ما ذكرت وزاد عليه أنه لا بد من إجراء مفاوضات جديدة على مستوى عال ومع الرئيس شخصياً بعد أن توقفت (اللجان) ولم تتوصل إلى أي نتائج ذات بال وأن (الخروج) ليس من المصلحة.

كان رأي أستاذي الجليل السيد محمد خوجلي هو أن خروج السيد الصادق سيكون أشبه بإعلان حرب جديدة على الحكومة إذ إنه لا يتوقع أن يكون خروجاً دون عمل معاد للدولة وفي هذه الحالة سيتعرض الأنصار مرة أخرى لنكبة جديدة وإن الأمر يتطلب مرونة وصبراً على التفاوض. غير أنه إذا رأى حزب الأمة عدم المشاركة بالطريقة التي يراها النظام فعليه المقاطعة التامة لكل أشكال العمل السياسي وهذه في حد ذاتها سلاح فعال وبذلك ينضم إلى الأغلبية الصامتة وسيشعر النظام أن المعارضة السلبية قد زادت قوة.

كان آخر المتحدثين الأستاذ بشير محمد سعيد عليه واسع الرحمة وقد بدأ حديثه هادئاً مذكراً السيد الصادق بما سبق أن قاله له في بريطانيا ناقداً وناصحاً وأنه يعيده مرة أخرى في أن السيد الصادق ليس أكثر شباب السودان تعليماً أو أغزرهم خبرة ولكن الله حباه باتباع من أنقى وأوفى السودانيين وهم أبناء (طائفة الأنصار) كما أن غالبية هؤلاء الأنصار يتمون إلى (قبائل) لها تاريخها ولا تزال تحتفظ بالتقاليد الحميدة في الحياة وفي التعامل و .... في الولاء.

لولا هاتان الركيزتان اللتان تقوم عليهما مكانة السيد الصادق لما تميز عن أي شاب سوداني متعلم في جامعات بريطانيا أو أمريكا. وعليه أن يحافظ على هاتين الركيزتين وأن يحسن التعامل معهما وبهما والزمن

وحده وما يحمله من التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هو الكفيل بأن ينقلهما تدريجياً إلى دنيا التقدم والتحديث. وهو متأكد أن هذا الانتقال لن يؤدي إلى الابتعاد عن حزب الأمة وإنما إلى التفاعل معه بوعي. غير أن (والكلام لا زال للأستاذ بشير) السيد الصادق يحاول باستمرار الحديث والتصرف بما يوحي أنه ضد الطائفية وضد القبلية ليرضي مجموعة من متعلمي المدن هم أكثر الناس التصاقاً بالطائفة والقبلية في دواخلهم. وفي رأيه أنه بعد المعاناة الأمنية والسياسية التي تعرضت لها جماهيره وهو غائب عنها لا بد له أن يبقى معها: فلا هو استشارها في الخروج الأول ولا هو استشارها في العودة ولا هو يستطيع الآن استشارتها في الخروج مرة ثانية.

حديث المرحوم الأستاذ بشير كان صادقاً ومن القلب. وكان يرى أن يستثمر (السيد) وضعه المتميز بين الركيزتين ووضع الركيزتين المتميز كقوات حقيقية يمكن أن يحسن استخدامها في السلام كما أحسن استخدامها من قبل في الصدام: فهما رهن الإشارة دوماً. ويعمل لهما كل حاكم حساباً مهما كانت سطوته ويعتمد الأمر كله على حسن قراءة الوضع السياسي وحسن إدارة القوة الكامنة في الأنصار وكيفية التعامل سياسياً مع النظام الحاكم. (ترى هل تبدل الحال الآن).

كان الحديث هادئاً وساخناً. وأدخلنا جميعاً في صمت وإلى مرحلة استوجبت دعوة الحضور لتناول العشاء ... وبعد أن شكرنا السيد الصادق على مساهماتنا تفرقنا.

لا شك أن (المصالحة) قد نجحت في حقن دماء جديدة وإيقاف عداوات ومرارات جديدة ولكنها لم تنجح في حل (المشكلة السياسية) وتركت النار تحت الرماد. وكانت الفرصة مواتية للطرفين للوصول إلى الحل التام والعادل للمشكلة ولكن القيادتين أضاعتا الفرصة إما بسبب الرغبة في الكسب المؤقت والعاجل - أو في إقصاء الآخر - أو إظهار (الشطارة) وكلها ماثلة اليوم على المسرح السياسي الحالي (للأسف الشديد) وببعض الوجوه من الكباتن القدامى ومن اللاعبين الجدد الذين لم يتعلموا أثناء وجودهم في مقاعد المتفرجين على السياسة أو في ميادين القتال بفعل السياسة.

في المرة القادمة سأتعرض لموقف المرحوم الشريف الهندي وموقف الآخرين من المصالحة. والعبرة لمن يعتبر.

## الفرص الضائعة
## الفرصة الكبرى ـ المصالحة الكبرى
### .... موقف الشريف: هل هو ضد مبدأ المصالحة أم ضد المصالحة بالطريقة التي تمت بها؟

العبرة والفرصة الأخيرة: كان ولا يزال موقف المرحوم الشريف حسين الهندي من المصالحة محل خلاف وجدل. بعضهم يرى أنه كان ضد مبدأ المصالحة ويرى -إذا قمنا باستخدام لغة اليوم وباستعارة تعبير مولانا السيد محمد عثمان حتى وقت قريب - اقتلاع النظام من جذوره. ويرى آخرون أن الطريقة التي تمت بها المصالحة لم تكن في رأيه مدروسة وكانت فيها -بلغة اليوم - هرولة. كما يرى آخرون أنه يشعر أن اتصالات كانت تدور دون إبلاغه (ولكن من المؤكد أنه علم بها بطريقته الخاصة) وأريد له أن يلحق به كأمر واقع بعد أن وصلت إلى ما يقارب النهاية. وهو أمر يعتبر بلغة اليوم (تهميش) لشخص في مكانته وقامته.

الذي أعلمه حسب معايشتي للأحداث منذ بداية السبعينيات أن الشريف -طيب الله ثراه -كان من أشد أنصار الوصول إلى وفاق: ولكن على أسس سياسية وبضمان دولي أو قل إقليمي. ولعل الإخوة الذين كانوا في المملكة العربية السعودية في أوائل السبعينيات وعلى عهد جلالة الملك فيصل -عليه الرحمة الواسعة - يذكرون زيارة الرئيس نميري إلى المملكة العربية السعودية منتصف عام ١٩٧٢م قادماً من دول الخليج في رحلته الشهيرة التي كان يروج فيها لاتفاقية أديس أبابا ويشرحها للقيادات العربية في هذه المنطقة ويطلب عونها لتوطين العائدين والنازحين وبناء ما خربته الحرب. فعند وصول الرئيس إلى السعودية أثار معه جلالة الملك أمر الوفاق السوداني وتوسط للقاء بين الشريف والرئيس نميري وهو لقاء قد تم بالفعل وحضره الدكتور منصور خالد مع الرئيس. ومع إنه لم يتم (تنوير) لمجلس الوزراء عن اللقاء ولا حتى للوفد المرافق وكنت أحد أعضائه إلا أنه في زيارة لاحقة للمملكة لوفد وزاري مكون من المرحوم الأخ موسى المبارك (من حزب الشريف وجناحه قبل مايو) - عليه واسع الرحمة -وزير رئاسة مجلس الوزراء وشخصي- وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية التقى بنا المرحوم الشريف وأبلغنا أنه طلب من جلالة الملك تدبير اللقاء مع الرئيس نميري وقصد به كسر حاجز الثقة أولاً ثم توضيح رأي المعارضة لكي يتدبره النظام فإذا اقتنع به

يمكن الجلوس للتفاوض. كان رأي المعارضة –كما ذكر لنا وكما أوضح أنه أبلغه للرئيس نميري هو أن اتفاقية أديس أبابا قد فتحت الباب للتصالح مع المعارضة الشمالية (إذ لم يكن هناك في ذلك الوقت تنسيق بين المعارضة الجنوبية بقيادة العقيد جوزيف لاقو وبين المعارضة الشمالية المتمثلة في الجبهة الوطنية) كما أن الاتفاقية وضعت المثل لما يمكن أن يكون عليه نوع الاتفاق مع المعارضة الشمالية. وعليه والحديث للمرحوم الشريف فإنهم لا يتوقعون أكثر من اتفاق مماثل في المبدأ –ومختلف في التفاصيل حسب ظروف الحكم في الشمال. كما أضاف –رحمه الله –أن (أبو عبد الله) كما كان يشير دوماً إلى جلالة الملك فيصل سوف يسعده أن يشهد على اتفاق كهذا ويتم في مكة المكرمة (مقارنة مع وضع جلالة الامبراطور هيلاسلاسي ومجلس الكنائس ودورهما في اتفاقية أديس أبابا) وقد بدأ لنا (المرحوم الأخ موسى المبارك وشخصي) أن الحديث منطقي خاصة وأننا –في عام ١٩٧٢م –لم نكن نريد لما حدث في ود نوباوي والجزيرة أبا عام ١٩٧٠م –أن يتكرر. وبالطبع لم نكن نتخيل –مجرد خيال –أن ما حدث بعد ذلك في عام ١٩٧٦ من الممكن أن يحدث. فإذا كان هذا هو رأي المرحوم الشريف في إجراء مصالحة سياسية على أسس سياسية مثل اتفاقية أديس أبابا وبحضور إقليمي لم يكن عندي أدنى شك فإنه بعد انقلاب المرحوم حسن حسين وفشله –وبعد حدوث (الغزو) في عام ١٩٧٦ وفشله وبعد أن راحت ضحية كل ذلك نفوس عزيزة من الجانبين أن يكون أكثر حرصاً على المصالحة.

وبالمثل لم يخالجني أدنى شك في أنه إذا كان الشريف - طيب الله ثراه - ليس فقط على علم بكل خطوات المصالحة بل ومشاركاً فيها كان الموقف سيختلف. ومع أني لست على معرفة (بإجراءات) اتخاذ القرار في الجبهة الوطنية إلا أنه –بعد لقاء بورتسودان –تأكد لي أن هناك خللاً ما كما أن هناك درجة من (التجاوز) قد طالت الرجل الذي أنشأ الجبهة الوطنية وكان رئيسها وأشرف عليها إلى أن (تنازل) عن الرئاسة للسيد الصادق عندما انضم إليها بالخارج بعد خروجه من الاعتقال بالسودان. (لعل المقارنة ليست كاملة بحال اليوم في التحالف إذ شارك الدكتور عمر نور الدائم والسيد مبارك الفاضل مشاركة كبيرة في تفعيل التحالف) –ورغم أن مولانا السيد محمد عثمان الميرغني قد تنازل عن رئاسة التحالف للسيد الصادق إلا أن الأخير فضل عدم قبول الرئاسة –ويبدو لي وقد أكون مخطئاً أن التجاوز وعدم المشاركة من حيث عدم الإبلاغ قد بدأ منذ الاتصال الأول من السيدين خالد فرح والرائد زلفو مروراً بالآخرين وأنا منهم حتى الأخ

الكريم فتح الرحمن البشير. قد يكون الوصول إلى السيد الصادق أسهل من لقاء الشريف وهذه حقيقة ولكن في اعتقادي لم يكن في ذهن أي من الوسطاء ألا يكون الشريف جزءاً من الحوار بل لا بد أن يكون ركناً أساسياً فيه وإنما ترك الجميع ذلك للسيد رئيس الجبهة الوطنية وزملائه في القيادة لإبلاغه للشريف وإشراكه في كل الخطوات بالطريقة التي تدار بها الأمور في الجبهة الوطنية.

وهناك من يقول بأن الشريف رحمه الله لم يكن (جاداً) في أمر الوفاق بدليل أنه وقع بعد عودة زملائه الذين قبلوا المصالحة اتفاقاً في السفارة السودانية في لندن مع كل من السيد أبو القاسم هاشم عليه واسع الرحمة (وقد كان رئيساً لمجلس الشعب) والسيد عز الدين السيد متعه الله بالصحة والعافية ممثلين لثورة مايو. ومع ذلك لم يحضر للسودان رغم أن عدة مواعيد ظلت تتحدد بين كل شهر وآخر ومناسبة وأخرى (تماماً كما يقال اليوم عن عودة مولانا محمد عثمان الميرغني) ولعل السبب الرئيسي-في توقيع الاتفاقية في تقديري والله أعلم هو تأمين موقف أتباعه بالداخل إذ أصبحوا هم الوحيدون -إلى جانب الحزب الشيوعي المختفي تماماً داخل الأرض -البارزون على السطح والمعروفون أشخاصاً وأماكن إقامة وعملاً، أعداء النظام الذين لم يتصالحوا معه. ولعل في عدم عودته هو تأكيد لرفضه للطريقة التي تمت بها المصالحة بدون اتفاق سياسي (كما حدث في اتفاقية أديس أبابا) وبدون شاهد إقليمي أو دولي (كما حدث أيضاً في اتفاقية أديس أبابا) وهو موقف في كلا الحالين يتفق تماماً مع ما نادى به في جدة عام ١٩٧٢م.

**نعود إلى أمر المصالحة: وشخصيات قياداتنا:**

ويقيني أن الفرصة الكبرى ضاعت وأضاعت المصالحة الكبرى هي التجاهل التام والتعتيم الكامل للقاء الحكومة والمعارضة في الكويت. وأكاد أجزم أن الشريف –عليه واسع الرحمة –إذا كان يعلم بلقاء الكويت لكان أول من يتبنى أمر المصالحة. فملامح لقاء الكويت المقترح عام ١٩٧٦م هي نفس ما نادى به هو عام ١٩٧٢. ولا يعقل أن يرفض ما دعا وروج له بنفسه خاصة وأنه أشمل وأعم ويجمع حوله كل قادة العالم العربي. ولكن المشكلة كانت دوماً في القيادات:

**... الذكي .. والأكثر ذكاءً:**

واحد من قادتنا يعتقد أنه ذكي وهو بالفعل كذلك - بل الأكثر ذكاء من الجميع وبالذات من الآخر. ويعرف نقطة الضعف الأساسية في الآخر وهي حبه لأن يسمع إطراء الناس له خاصة في اتجاه الحكم. ومتى جلس معه (منفرداً) به سوف ينال منها ما يريد وربما أكثر لأنه عندئذ ومع كل جملة أو كلمة إطراء سوف (يفضفض) أكثر. ولذلك لا مكان للقاء معه يضم (آخر) أو (آخرين) محليين أو إقليميين أو دوليين.

**... الماكر .. والأكثر مكراً:**

وواحد من قادتنا يعتقد أنه - ماكر –وهو بالفعل كذلك بل الأكثر مكراً من الآخر. ومخطط استراتيجي من –الدرجة الأولى ويحمل في ذلك درجة ماجستير ويعرف أيضاً نقطة الضعف الأساسية في زميله وهي رغبته الجارفة في السلطة وفي التلويح له بحكم السودان. ومتى جلس معه (منفرداً) سوف ينال منه ما يريد من (تنازلات) مع كل تلويح في اتجاه الحكم ولذلك لا مكان للقاء معه يضم (آخر) أو (آخرين) نتيجته عهد مكتوب فيه (شركاء) وله شهود: محليون أو إقليميون أو دوليون.

**... والداهية .. والأكثر دهاءً:**

وواحد من قادتنا يعرف الاثنين الآخرين أنه داهية وهو بالفعل كذلك بل والأكثر دهاءً منهما معاً. ويعرفان جيداً أنه متى جلس معهما سوف يوافقهما على كل شيء ما دام مكتوباً بشهود ويسلم لهما

بالرئاسة ويحكم السودان. ولكنه متى بدأت الممارسة الفعلية سوف (ينتزع) من كليهما القيادة الفعلية ... رويداً .... رويداً بتخطيط الداهية وصبره.

لذلك عمد كل منهما على الحديث عن مشاركته في الحوار قولاً وعن تجاوزه فعلاً بتعتيم اللقاء في الكويت عنه وعن كل الناس لأنهما يعلمان أنه متى ما تم اتفاق مكتوب وله جمع وشهود من الأمة العربية وعادوا للسودان فسوف يقر لكل منهما بالرئاسة ويتركهما يتصارعان حولها. فلا أحد منهما يقبل بأقل من الجلوس منفرداً على الكرسي وللأسف فإن الكرسي بالطبع لا يتسع لاثنين. وفي صراعهما من أجل الكرسي يذهب هو في جو الحرية إلى -الناس -وسيسحب البساط من تحت أرجلهما ويتولى بالفعل القيادة لمعرفته من كليهما بنبض الجماهير وكيفية كسب المواطنين.

وبوجود المال في ظل الحرية والسلام سيكون الرجل الأول والزعيم الفعلي (بدون كرسي) لذلك كان لا بد أن يتم إقصاؤه من لقاء الكويت وإخفاؤه عنه وأن تضيع الفرصة الكبرى في المصالحة الكبرى. وتترك النار تحت الرماد ... فتأتي الانتفاضة ومعها الفترة الانتقالية العسكرية والنار تحت الرماد ... ثم تأتي الانتخابات والفترة الانتقالية المدنية والنار تحت الرماد ... ثم يحدث الانقلاب وتأتي الإنقاذ والنار تحت الرماد ... وتظل المشكلة السياسية السودانية كما هي: واقفة في نفس المكان الذي كان من الممكن أن تركب منه إلى بر الأمان قبل خمسة وعشرين عاماً على ثلاث طائرات إلى الكويت.

واليوم إذا خسرنا الكويت ولم نربح السعودية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة موجودة وقد عرضت وساطتها أكثر من مرة ولديها بدل الثلاث طائرات (أربع) تخصص الرابعة للدكتور جون قرنق ... ولكن يبدو أن الأفضل ركوب طائرة واحدة إلى نيروبي برئاسة كينية و(حضور) أمريكي و (إقصاء) لبقية السودانيين من المعارضة الشمالية سواء من تحلى دوماً بحسن النية وسجل حضوراً داخلياً أو من تحصن بالمنهجية وآثر الثبات على الموقف والبقاء خارجياً.

إن قيادتنا السياسية في الحكومة والمعارضة بدأت للأسف تفقد الإرادة السياسية فإذا لم تعثر في كل المقترحات التي قدمت من العديد من السودانيين غير الحزبيين ما يشكل لديها قاعدة الاتفاق المشترك يصعب أن أصدق أن الجبهة الإسلامية بشقيها وبكل كوادرها المثقفة والمؤهلة لم تجد من تكلفة بتقديم

مقترح للوفاق الوطني يجلس حوله كل السودانيين (إذا أرادت) –أو أن حزب الأمة أو الحزب الاتحادي بكل كوادرهما المثقفة والمؤهلة لم يجدا من يكلفانه بإعداد مقترح للوفاق الوطني (إذا أرادا) –وظل الجميع يتعلقون بمقترحات تأتي من (الخارج): من الإيقاد أو من دولتي المبادرة مصر وليبيا أو من أرتريا ثم أخيراً في انتظار الفرج من دانفورث[1] المبعوث الأمريكي للسلام بالسودان. ترى إذا جمدت الإنقاذ مقترحاتها أو فشلت مباحثات نيروبي –أو سحبت دولتا المبادرة مشروعهما أو لم تتحرك أرتريا أو غاب عنا دانفورث سنظل هكذا.. يا زعماءنا أرحموا بلادكم وشعبكم. فإذا ضاعت كل الفرص لا تدرون من أين سيأتي الطوفان الذي يغرق ولا يفرق ... وهو بتعبيرات اليوم الفتنة.. الفتنة .. التي تعم الجميع .. الجميع .. الجميع .. لا تستثني ودنوباوي أو المنشية أو حلة حمد أو القصر أو الجنوب أو الشمال ولا تقف عند الذين ظلموا منا خاصة. تعليق: دانفوث مبعوث الولايات المتحدة للسودان لمعالجة مشكلاته وهو غير السفير. وقد هندس اتفاقية جبال النوبة ثم استقال عندما تخطاه الرئيس كلنتون ولم يعينه وزيراً للخارجية بعد استقالة كولن باول في فضيحة ضرب العراق وعيّن كونداليزا رايس وزيرة للخارجية[2].

(١) من الممكن أن تقرأ بدل اسم (دانفورث) اسم (ثامبو أمبيكي) أو المبعوث الأمريكي الجديد (٢٠١٦م) المستر دونالدبوث

(٢) تردد الحكومة دوماً أنها ضد (تدويل) مشكلات السودان ولكن إذا جد الأمر تطلب من (المجتمع الدولي) إقناع الحركات المسلحة وحزب الأمة والحركة الشعبية بقبول (الحوار) مع الحكومة.

## الفرص الضائعة[1]

### هل كان من الممكن إيقاف ثورة التصحيح (انقلاب هاشم العطا)

### هل تجدي التحذيرات

تردد في الأسابيع الماضية حديث عن تحذيرات صدرت من عدة جهات وعدة أجهزة عن أعمال إرهابية على وشك الحدوث في الولايات المتحدة. وقد شملت من الدول مصر وبريطانيا.. والعديد من أجهزة الأمن في دول أخرى وكذلك منظمات وأفراد حددوا يوم ١١ سبتمبر بأنه اليوم الفصل في المعركة. ومع ذلك حدث ما حدث في ١١ سبتمبر ولم تتخذ الولايات المتحدة سواء عن طريق الـ CIA أو الـ FBI من الاحتياطات ما أبعد الكارثة: وسواء كان ذلك عن غفلة أو سوء تقدير للمعلومات أو لعامل الزمن فإن ما تم التحذير عنه قد حدث. وإذا كنا في السودان نستشهد بالمثل الذي يقول إن (المكتولة ما بتسمع الصايحة) وقد حدث ذلك في مناسبة سابقة سردتها في هذه الحلقات كانت النهاية الأخيرة لثورة مايو إلا أنها حدثت أيضاً في مناسبة أسبق كانت هي النهاية الأولى لثورة مايو في ١٩ يوليو ١٩٧١م قبل أن تعود مرة أخرى في ٢٢ يوليو ١٩٧١م. وقد كانت فرصة ضاعت على ثورة مايو وكلفت البلاد ما كلفت من الأرواح.

كنا في مصنع النسيج السوداني نبحث عن مدير أمن خلفاً للأخ المرحوم الزين بدوي الذي تقاعد بعد خدمة ممتازة في جهاز الشرطة ومعنا بالمصنع. وفجأة قامت ثورة مايو وكان من أوائل إن لم يكن أول من أبعد من الشرطة الضابط (عمر علي حسن) لأسباب قيل إنها تتعلق بالمبالغة في أداء مهامه في القسم السياسي مما كان مصدر تهديد مستمر لأحد المحامين اليساريين الذي أصبح وزيراً. تلقيت مكالمة تلفونية من الأخ الكريم السيد محمد المكاوي مصطفى وزير التخطيط آنذاك وقد كان رئيسي في وزارة التجارة وفي شركة الخرطوم للغزل والنسيج (المصنع الياباني) يزكي فيه الضابط عمر علي حسن بناء على وساطة من

(١) صحيفة الحرية: العدد ( ) التاريخ: الأحد –

أحد زملائه الوزراء ثم اتصل الأخ عبد الكريم ميرغني عليه واسع الرحمة وقد كان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في وساطة مماثلة. وتعجبت كيف يكون هناك ضابط (يتوسط) له شخصان في مكانة هذين الأخوين الكريمين مفصولاً عن العمل من زميل لهما في وزارة الداخلية أو من مجلس قيادة الثورة مجاملة لزميلهما المحامي. ولو لا أن التزكية كانت من مكاوي وعبد الكريم لاعتقدت أن الرغبة في تعيينه هي لزرعه في مصنع النسيج لمعرفة ما يدور فيه إذ إنه قد أشيع في وقت قبل ثورة مايو أن دكتور خليل عثمان (عليه واسع الرحمة) على صلة ما بالأمريكان وذلك في وقت كان فيه تصنيف الناس إلى كذا.. وكذا .. وكذا .. شيئاً عادياً.

كانت كل الصفات الحميدة متوفرة في عمر علي حسن ولم أتردد في تعيينه إذ شعرت أنه لا بد أن يكون من قام بفصله قد شعر بوخز الضمير في (قطع عيشه) شاب مثله كل ذنبه أنه كان يؤدي واجبه على الوجه الأمثل في حين أن رؤساءه الذين كانوا يصدرون له التعليمات ويضعون له أو معه الخطط ظلوا في الخدمة.

قام عمر علي حسن بتنظيم العمل والإشراف عليه برؤية جديدة وبهمة وإخلاص. في ذلك الوقت كانت مايو تتجاذبها ثلاثة تيارات: الحزب الشيوعي جناح عبد الخالق محجوب –والحزب الشيوعي جناح معاوية إبراهيم سورج –وتيار القوميين العرب. كما كان هناك البعثيون العرب شركاء في السلطة وبحدوث الانقسام داخل الحزب الشيوعي بعد مؤتمره قبل انقلاب المرحوم هاشم العطا أصبح كل تيار في الحزب يسعى لكسب العمال ولم تكن هناك أرض أكثر خصوبة من مصنع النسيج السوداني الذي يضم أكبر تجمع عمالي في السودان يبلغ أكثر من ستة آلاف عامل تحت سقف واحد وفي مديرية الخرطوم: مركز العمل السياسي وقد نشط كل تيار في خلق المشكلات للتيار الآخر مما عانى منه محيط وجو العمل. غير أن الانقسام في حد ذاته (أخرج) بعض المعلومات (تماماً كما حدث بين المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي) كما كشف بعض (الكوادر) وأبعد البعض الأخر من الكوادر –كما ابتعدت كوادر أخرى امتعاضاً وأصبحت هدفاً للتيارين ولاستمالتها في هذا الجو ولكي نحصل على الاستقرار في العمل بالمصنع

كان لا بد من الحصول على المعلومات عن كل جناح واتجاه وكذلك خطط كل جناح وكذلك على الوثائق من الجميع.

كان لدينا ثلاثة ملفات: واحد لكل جناح – وثالث للحزب الشيوعي في منطقة الخرطوم. وفي كل واحد منها أدق المعلومات وكل ما نحصل عليه من وثائقه: كنا نجلس من وقت لآخر للتفاكر في التصدي للتوقعات.

كنت أسافر بانتظام إلى بريطانيا وألمانيا بخصوص تعاقدات على معدات للتوسع في مصنع النسيج. وعندما أعود لا أهتم كثيراً إذا استقبلني سائق السيارة في المطار أو ركبت سيارة تاكسي. غير أنه في إحدى المرات – في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٧١ – استقبلني ليلاً مدير الأمن عمر علي حسن بالمطار وطلب مني موعداً أن أقابله صباحاً في المكتب ليطلعني على موضوع مهم. توقعت أن يكون بالفعل (أمر مهم) لأنه بحكم منصبه يمكن أن يقابلني دون تحديد موعد.

وعندما التقينا أطلعني على وثيقة من الحزب الشيوعي بها قرار بأن يتم (حسم أمر السلطة قبل نهاية الشهر) أي شهر يوليو ١٩٧١. في أثناء غيابي كان المرحوم عبد الخالق محجوب قد هرب من معتقله في (الشجرة) وشاع وقتها أنه هرب على متن (يخت) يملكه دكتور خليل عثمان ويديره ابن أخته الأخ العزيز حسن إبراهيم حسين المعروف باسم (حسن التاج) وهو في نفس الوقت نائبي في رئاسة مجالس إدارات كل شركات دكتور خليل عثمان. وقد تم اعتقال حسن التاج بالفعل وظل معتقلاً رغم تأكيدي للأخ الرائد أبو القاسم هاشم وزير الشباب والرياضة وقد كان الوحيد الذي أعرفه من أعضاء مجلس قيادة الثورة بخلاف الرئيس نميري بأن دكتور خليل لا يملك لا يخت ولا عوامة (وقد كانت العوامات منتشرة أيامها على النيلين الأزرق والأبيض) ورغم ترددي على الرائد أبو القاسم هاشم إذ كنا نبيع له أقمشة (الطلائع) الخضراء إلا أن أقصى ما سمح لي به هو زيارة حسن التاج بالسجن. وظل معتقلاً.

تناقشنا مع عمر علي حسن في تفسير عبارة (حسم أمر السلطة) واتفقنا أنها تعني الاستيلاء على السلطة وأن هذا لا يتم بالطبع إلا بانقلاب عسكري إذ استبعدنا أمر ثورة شعبية مثل ثورة أكتوبر.

لم يحضر دكتور خليل ذلك الأسبوع إذ تركته في ألمانيا متجهاً إلى أستراليا ثم كالفورنيا ولـذلك لم يكن هناك مجال لمشاورته في كيفية التعامل مع معلومات مهمة وخطيرة كهذه. وفي النهاية استقر رأينا على إبلاغ السلطة ووضع الوثيقة التي تحصلنا عليها تحت أمرهم.

كان مدير المباحث (إذ لم يكن تعبير جهاز الأمن قد عرف لأمثالنا) هو طيب الذكر المرحوم زيادة ساتي ولي به معرفة شخصية كما أن ضابط الأمن بالمصنع كان ضمن ضباطه وقد اقترح عمر أن نبلغ الأمر للسيد زيادة بصفة (رسمية) خاصة وأن الوصول إليه سهل بالنسبة لزميل سابق له. ولكنني رأيت أن البلاغ يجب أن يكون للسلطة السياسية وهي وزير الداخلية الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم وأن يستخدم عمر كل خبرته في الوصول إليه عن طريق زيادة ساتي الذي وافقته أنه يجب أن يعلم أيضاً. مكتب وزير الداخليـة في ذلك الوقت كان يقف دون الوصول إليه سياج من الحزب الشيوعي كمديرين لمكتبه وكسكرتارية مكونة من الإخوة –أو قل الزملاء أو قل الرفاق –سمير جرجس ومحمد أحمد سليمان وفي روايـة عبـد الباسـط سبدرات (الحالي). إلى جانب أمر البلاغ كنا نرى أن وجود معلومات موثقة كهذه في حوزتنا دون أن تصل السلطة أمر فيه تعريض بأصحاب المصنع ومن بينهم وزير خارجية دولة الكويت.

قابل عمر السيد زيادة ساتي وأوصل له الوثيقة والبلاغ ثم أخبره أن مدير مصنع النسيج يـرى أن يصل الأمر رسمياً للسيد وزير الداخلية. وافق السيد زيادة لأن الأمر في نظره أيضاً يجب أن يصـل الـوزير المسؤول عن جهاز الأمن الرائد مأمون عوض أبو زيد والـذي لحسـن الصـدف كـان موجـوداً في تلـك اللحظة مع زميله وزير الداخلية بمكتبه. وقد حكى لي عمر أنه بحركة عادية وكمن يدخل على الوزير كأنه مستدعى منه ليحضر إليه شخصاً مطلوباً هو عمر علي حسن ابتسم السيد زيادة للسـياج الحـارس وأومـأ بنظرة إلى أحدهم وقاد عمر وأدخله على الوزيرين معلناً اعتذاره لهما بأن هناك معلومات مهمـة مـن مـدير مصنع النسيج يود إبلاغها لهما ثم خرج. وبعد الاستماع إلى الحديث والاطلاع على الوثيقة من الوزيرين رد عليه الرائد أبو القاسم (خلاث أدي الموضوع دا للثيد زيادة) تم الأمر كله في حوالي دقيقة ولكن رغم ذلك كان عمر سعيداً إذ إنه أوصل الرسالة وأدى الواجب.

وعندما عاد وتناقشنا في تقييم اللقاء اتفقنا أنه إما أن الوزيرين على علم وأنهما أعدا للأمر عدته أو أنهما استبعدا الحدث. وقد رجحنا الاحتمال الأخير لأنهما إذا كانا على علم فلا بد أن يكون السيد زيادة على علم قبلهما. وهو بالتأكيد لم يكن يعلم.

كان ذلك –على ما أذكر –يوم ١١ يوليو ١٩٧١م وبعد ثمانية أيام وفي الساعة الرابعة والنصف ظهراً تم (حسم أمر السلطة) وتم اقتحام واستلام القيادة العامة وتلقيت الخبر وأنا على مكتبي بمصنع النسيج في انتظار وصول خبير مصري بالمصنع لمناقشته في بعض الأمور إذ أبلغني في صوت لاهث قبل أن تقطع خطوط التلفونات (آسف يا بيه موش آدر أصلك لأن العساكر مترصة أمام القيادة العامة تهنئ بعضها والكوبري مأفول ... باين في انقلاب) وقد كان بالفعل.

حرصت على ذكر اسم الضابط الصغير الرتبة في ذلك الوقت لأنه بعد سنوات بدأت وزارة الداخلية تبحث عن كفاءاتها التي لفظتها فأعادته إلى الخدمة وسرعان ما أوصلته إلى منصب (مدير شرطة الخرطوم) ولكن هل لو استمع السيدان وزير الداخلية ووزير الأمن القومي وقتها إلى معلوماته كان من الممكن تدارك الموقف. لا أعتقد لأن مصدرهما ضابط (مرفوت) ومدير مصنع (مشبوه) كان معتقلاً في ٢٦ مايو ١٩٧٠ في العيد الأول للثورة.

## الفرص الضائعة (١)

### بداية نحس طريق الإنقاذ الغربي

### - ضاع طريق الأبيض النهود ١٩٨٤م-

### - ضاعت فرصة علاقة شخصية نادرة مع مدير البنك الدولي.

رأت إدارة المعونة أن تستخدم الحكومة الأمريكية جزءاً من مبلغ المقابل السلعي لبناء مبنى السفارة الأمريكية والتي تستأجر مبنى مملوكاً لرجل الأعمال السوداني في دبي (كمال حمزة) ورغم ما صرفت عليه من تعديلات وتجهيزات إلا أن موقعه في شارع يقرب من كليات جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) - جامعة النيلين لاحقاً بعد أن انتزعت من مصر - جعله معرضاً لمظاهرات الطلبة كما أن وجوده في شارع رئيسي - شارع علي عبد اللطيف الذي يتجه جنوباً إلى أحياء السجانة لم يكن مناسباً.

المقترح من ناحية عامة كان معقولاً وبقي الاتفاق على (المبلغ) لأننا كنا نرى تطبيق مبدأ المقابل Reciprocal فنتقدم بمشروع تنموي يسحب مبلغاً مماثلاً.

ورغم أن مكاتب السفارة في شارع علي عبد اللطيف كان أفضل من المبنى الذي كانت تحتله في قلب (السوق الإفرنجي) في شارع الجمهورية في عمارة أحمد وصالح العيد (بنك تنمية الصادرات حالياً) من حيث الأمن والأمان إلا أنني تعاطفت مع دكتور براون آملاً في تعاطف مماثل لمشروع طريق يربط الأبيض بالنهود في محاولة للسير ولو خطوة في (طريق الغرب).

في الخطة القومية للطرق كان هناك حوار في مسار طريق الغرب من مدينة النهود إلى دارفور: هل يسير مع طريق النقل المتعارف من النهود إلى ود بندة. إلى الدم الجمد إلى أم كدادة. إلى الكومة. إلى الفاشر. أم يتجه الطريق من النهود إلى غبيش إلى الضعين إلى نيالا وكان هناك طريق يجري الحديث عنه زمناً وأحياناً عملاً عن طريق (ردميات) من نيالا إلى الفاشر.

---

(١) صحيفة الحرية: العدد ( ) التاريخ:

المسار الأول يسير في منطقة جار عليها الزحف الصحراوي وظل يتقدم فيها عاماً بعد عام إلا أن (الخبراء) يعتقدون أن الطريق سوف يحييها تجارياً إن لم يكن بالسلع التقليدية فمن الثروة الحيوانية التي تزخر بها في الجمال على وجه الخصوص وشيئاً من الضأن.

أما المسار الثاني -جنوب النهود -فيقع في منطقة زراعية لا تزال أمطارها تسمح بإنتاج وفير في الفول السوداني كما أنها غنية بالأبقار. كانت العقدة هي الوصول إلى النهود أولاً. ولما كانت هذه العقدة غير مضمنة في الخطة الثلاثية ٨٣ - ٨٤ - ١٩٨٥م ولما كان لا بد من إيجاد صيغة سحب جزء من العون السلعي فقد اتفقت مع الدكتور براون أن نحرك هذا القطاع لكي يبدأ كمشروع (إقليمي) أي مشروع من حكومة إقليم كردفان وتساهم فيه الحكومة المركزية من العون السلعي.

وحتى نتجاوز تعقيدات وإجراءات هيئة المعونة الأمريكية في قبول دراسة الجدوى وحتى نتجاوز *مستندات العطاء وإعلانه فقد طلبت منه أن تساعد الهيئة* حكومة *الإقليم في إعداد* دراسة جدوى. ولما وصلنا الحديث عن مستندات العطاء والإعلان عنه وجدنا في شروط هيئة المعونة ما أغنانا عن ذلك. كيف؟ لا بد أن تكون الشركة المنفذة (أمريكية) أو لها فرع أو علاقة مع شركة أمريكية في السودان. وأن يتم عرض المشروع على شركات أمريكية في بناء الطرق والجسور لها علاقة بالسودان.

الجزء الأخير كان كأنه مفصل على شركة (ديوو الكورية Daewoo ) فهي الشركة الوحيدة التي تعمل في المقاولات ولها جذور في الولايات المتحدة إلى جانب كوريا الجنوبية.

تم الاتفاق مع الفاتح بشارة حاكم الإقليم على تقديم (مشروع) إقليمي لإدارة التخطيط وأن الإقليم سوف يفرض على كل شاحنة أو مركبة تسير بين النهود والأبيض مبلغاً معيناً، كما أن الرخصة التي تصدر من الإقليم لكل شاحنة سوف يفرض عليها أيضاً ضريبة وأن المبلغ المتحصل سوف (يساهم) في تشييد الطريق على أن يتلقى الإقليم (قرضاً) يسدد على مدى سنوات.

وافق دكتور براون على هيكل المشروع وأضاف بأنهم سيقومون بالجزء الخاص بهم في الولايات المتحدة وسوف يمنح المشروع لشركة كورية تقوم بدورها بالاتفاق مع رصيفتها في السودان لتشييد الطريق.

حضر اثنان من المهندسين (أمريكان، كوريين ) لمعاينة مسار الطريق والتعرف على طبيعة الأرض والتربة وفحصها. وعما إذا كانت هناك تربة خرسانية على مسار الطريق لتساعد في عملية التشييد. ومصادر المياه - العمالة.. طلبت من (الشيخ منصور منعم منصور الذي خلف والده في نظارة عموم دار حمر. ودون أن يطلق عليه اللقب) أن يصحب المهندسين ويتولى قيادة السيارة بنفسه حتى يبدو الرجلان كأنهما ضيوف عنده.

انتهت المهمة بنجاح وعاد الرجلان إلى الولايات المتحدة وطلبا مستنداً بتقديرات الإقليم لما سوف يجمعه من رسوم طريق Tolls والفترة التي ينوي خلالها السداد.

باءت استعجالاتي للسيد الفاتح بشارة بالفشل وأخيراً أفادني بأنه سوف يشرح لي الأمر عند حضوره للخرطوم. قال إن وزير المالية في الإقليم الدكتور الفاتح التجاني اعترض في اجتماع لمجلس الوزراء عند عرض المشروع وطالب بان يكون العطاء في السودان. وإذا تعذر ذلك فإنه على علم بشركة (فرنسية) يمكن أن تنافس وتقوم بهذا العمل.

شرح الفاتح بشارة الكيفية التي تم بها تدبير المشروع خارج الخطة القومية للطرق والتي لن تصل النهود قبل عام ١٩٨٥ . وأن طريق الأبيض النهود هو العقبة التي تقف أمام سهولة السفر إلى الفاشر في فصل الخريف نسبة لطبيعة التربة اللزجة في أكثر من موقع.

وعد الفاتح بشارة بأنه سوف يعاود مناقشة وزير ماليته ويقنعه. كان الوقت قد أزف. أقيل إبراهيم منعم منصور وزير المالية في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٤م. استقال دكتور براون من خدمة المعونة الأمريكية في فبراير / مارس ١٩٨٥م. سقطت مايو في ٦ إبريل ١٩٨٥م. سقط المشروع ولم يظهر للوجود ويكتمل ليصل مدينة النهود من الأبيض إلا بعد ٢٥ عاماً في سنة ٢٠١٠م.

**..... وعلاقة شخصية مع شخصية نادرة:**

أشرت في سلسلة (الفرص الضائعة) إلى زيارة مدير البنك الدولي كلاوسن وإلى زيارتي إلى اليابان وفرصة بناء المدينة الجامعية والقيادة العامة. وبمناسبة زيارة كلاوسن تحضرني حادثتان: إحداهما مؤسفة. والثانية طريفة ومن الفرص الضائعة في العلاقات السودانية العامة.

الجانب المؤسف أنه في دعوة لرحلة نيلية تبدأ من أمام الفندق الكبير (هوليدي فيلا الآن) ونحن نهم بالدخول إلى الباخرة سمعنا دوياً عالياً، مخيفاً، فسره البعض بأنه تفجير من شركة المقاولات التي تبني في امتداد لمبنى فندق هيلتون. إلى أن جاء العميد متقاعد زين العابدين حسن الطيب (الزين حسن) مسرعاً فتوقف عندما رآني وأخبرني أن (طائرة مجهولة) ألقت قنابل كانت قطعاً تستهدف إذاعة أم درمان ولكنها أخطأت فضربت جزءاً من منزل السيد الصادق، وجزءاً من منزل يستأجره السيد حسن عوض الله بالقرب من الإذاعة.

وأنه أبلغ القيادة العامة وطلب منها إرسال خبراء مفرقعات حتى يستقصوا الأمر خاصة أنه يبدو أن إحدى القنابل لم تنفجر. عندما اكتمل عدد المدعوين كان الهمس عالياً من بعض قيادات المعارضة الذين أحرص على دعوتهم في المناسبات التي يكون فيها (ضيف قومي) يقول الهمس أنه (تمرد من سلاح الطيران السوداني) بل أن البعض رأى أن نختصر الرحلة النيلية تحسباً لأي تطورات. آخر من حضر من المدعوين قطع الهمس بأن قال إنها (غارة) من سلاح الطيران الليبي.

تركنا الحديث في الموضوع وفي المساء بعد العودة تأكد الخبر وبعد أيام أنعم العقيد القذافي على الطيارين الاثنين بالأوسمة ولم تشارك (المعارضة الوطنية) الحكومة الوطنية في الاحتجاج.

أما الجانب الطريف والذي أضاع إحدى الفرص هو أنني قابلت رجل الأعمال إدريس الهادي صاحب الابتكارات والاختراعات في الهندسة الميكانيكية والذي عاش متواضعاً بأنه صاحب (ورشة إدريس الهادي) فحسب.

إدريس الهادي فكر في أن يقيم مصنعاً يعتمد في مادته الخام على مادة خام لا يتقدم فيها إلى وزارة التجارة بطلب (رخصة استيراد) كما كان الحال. ولا إلى بنك السودان (لاعتماد) هذه المادة الخام هي (الهواء) مصنع (الأكسجين) لاستخدامه في (اللحام) مصنعاً (صديقاً للبيئة) قبل أن يعرف التعبير في السودان وقبل أن تعرف أهمية البيئة (١٩٧٢م) جاءه التمويل من مؤسسة أنشأها البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص باسم هيئة التمويل الدولية International Finance Corporation ساعده ابن أخته عبد الرحيم ميرغني (وكيل التخطيط ثم محافظ بنك السودان وخبير الاقتصاد العالمي) في إعداد الطلب الذي

كان أول طلب يصل للهيئة وتمت الموافقة عليه وأرسلت الهيئة في طلب إدريس الهادي للتوقيع على العقد في واشنطن في احتفالية تليق بالمناسبة.

ذهب إدريس إلى القنصل الأمريكي، كما حكى لي، وتقدم لتأشيرة دخول الولايات المتحدة والتي منحت له في الحال ثم سأله القنصل -كنوع من المجاملة- إن كان يعرف شخصاً في واشنطن. رد إدريس بأنه يعرف (الكولونيل المهندس روبرت ماكنمارا) ما هي نوع المعرفة. صديق شخصي- Personal Friend.

أرسل القنصل إلى مدير الهيئة الخبر الكبير. وبعد أن تمت مراسم التوقيع وعاد إلى الفندق المتواضع الذي لم تكن له أهمية إلا أنه قريب من مبنى الهيئة مما لا يكلف إدريس مصاريف انتقال.

وجد إدريس مدير الفندق في انتظاره وأن البهو الصغير قد تم تزيينه وكان خالياً من الرواد الذين حشروا في غرفة الطعام. أخبره مدير الفندق أنهم سيتشرفون اليوم بزيارة شخص كبير مهم وأنه تم إعداد بوفيه شاي / قهوة / مرطبات على حساب الفندق وأن الزائر الكريم سوف يشرف بعد لحظات.

وما أن انتهى من حديثه إلا ودلف إلى البهو عملاق يخطو مثل رعاة البقر وصاح: إدريس. قابله إدريس بصيحة مثلها: بوب. كان الداخل هو روبرت (بوب) ماكنمارا رئيس البنك الدولي. تعانق الرجلان بحميمية وجلسا جنباً إلى جنب على الأريكة وتبادلا حديثاً تخللته ضحكات من القلب.

قال إدريس: سألته: بوب ماذا تعمل الآن ?Bob What are you doing رد عليّ باندهاش: بعد أن غادرت البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية كما يسمونها The pentagon التحقت بمنصب رئيس البنك الدولي. صحت فيه: هل تريد أن تقول إنك أنت روبرت ماكنمارا وزير الدفاع السابق ومدير البنك الدولي الآن؟ نعم إدريس.

قام الرجلان وتعانقا مرة أخرى تحت أضواء الكاميرات والتليفزيون. سألت إدريس. ألم تكن تعلم أن زائرك هو رئيس البنك الدولي؟ نفى ذلك وقال إن كل الذي يعلمه أن الشخص الذي جاء لتحيته صديقه القديم المقدم روبرت ماكنمارا والذي كان المهندس المسؤول عن قاعدة (وادي سيدنا) شمال أم درمان بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين.

كان -كما حكى إدريس -ودوداً مع الجميع وخاصة معه بصفته رئيس الميكانيكيين والذي يعرف اللغة الإنجليزية Chief Mechanic . وقد دعاه مرة للغداء معه يوم الخميس بمنزله في (حي العرضة ) بأم درمان وألبسه (جلابية) وسأله إن كان يرغب في (سهرة) فرحب بذلك واستقلا سيارة (أجرة) إلى منطقة (الديوم) في الخرطوم حيث نحر كبش وتم (رش الماء على نشارة الخشب) التي رصت تحتها أنواع من (البيرة) وكعادة الشباب امتدت السهرة حتى عصر يوم الجمعة فتمت العودة إلى حي العرضة ثم في (البص) إلى وادي سيدنا.

ويبدو أن ضيافة (بخيتة) كانت في مستوى عال جعل (بوب) يستضيف إدريس حيناً ويقبل ضيافته حيناً آخر وقضيا فترة كانت محمل الذكرى والضحك المتبادل وهما على أريكة الفندق.

ثم أدار الدهر ظهره للشابين بأن تم قفل قاعدة وادي سيدنا بناء على طلب من حكومة بريطانيا فافترق الصديقان إلا من (كرت معايدة) من وقت لآخر ثم انقطعت الصلات إلى أن جددها مصنع الهواء السائل.

زار ماكنمارا السودان وأنا وزير لمدة ساعات التقى فيها الرئيس جعفر نميري ووزراء القطاع الاقتصادي ولعل التزامه بمقابلة رئيس جمهورية الصومال (سياد بري) مساء نفس اليوم لم يترك وقتاً للسؤال عن إدريس.

وجهت لوماً أخوياً شديداً إلى إدريس لأنه لم يطلعني على علاقته مع ماكنمارا إذ أكدت له - أنه كأمريكي -كان قطعاً سيقابل إدريس لو كنت أعلم وأخبرته. وربما كنت أصحب إدريس في إحدى زياراتي للولايات المتحدة في لقاءات البنك الدولي أو صندوق النقد. فالأمريكي خارج الرسميات (ودود) وأشبه بابن البلد السوداني ويقدر العلاقة الشخصية وقطعاً كان سيعطي إدريس الهادي تقديراً خاصاً.

وإذا كانت زيارة ماكنمارا قد ارتبطت في أحد بنود جدول أعمالها مع (كفالة المائتي مليون دولار) من المملكة العربية السعودية فإن زيارة كلاوسن قد ارتبطت في نفس السياق مع (قانون الزكاة والضرائب) الذي صدر ضمن منظومة قوانين سبتمبر ١٩٨٣م.

## الفرص الضائعة[1]

### منصب رئيس الهيئة العربية

### محمد داود الخليفة: حزب أمة نعم –لكن بعثي الله أعلم

كانت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي –ولا تزال في تقديري –أهم مؤسسة أنشأها العمل العربي الاقتصادي المشترك. وتتساوى مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الأهمية. وقد قصد بها كما يتضح من نظامها الأساسي أن تقود الاستثمار الزراعي في العالم العربي عموماً وفي السودان على وجه الخصوص وما تتبعه من مستلزمات التنمية في البنيات الأساسية. وكما ذكرت في مناسبة سابقة عن الأخ الكريم السيد عبد اللطيف الحمد (رئيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية آنذاك ورئيس الصندوق العربي حالياً) فإن الاجتماع التأسيسي للمنظمة كان في بيروت صيف ١٩٧٤م وكان من المقرر أن يكون أول رئيس لها الدكتور خالد تحسين وهو اقتصادي عراقي بارز كان قائد فريق العمل الذي وضع الأساس لقيام الهيئة. ولكن لعبت السياسة والموازنات بين الدول دوراً رئيسياً في إعاقة تعيينه واستبداله بالدكتور البيطري عثمان بدران نائب وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في مصر- إرضاء للدكتور سيد مرعي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي والوزير القوي في مصر آنذاك قبل أن يؤول منصبه إلى الدكتور يوسف والي الذي ظل فيه حتى الآن (٢٠١٠م) وإلى ما يزيد عن خمسة وعشرين عاماً بالإضافة إلى منصب سكرتير عام الحزب الوطني الحاكم في مصر.

وضعت الدول العربية المساهمة في رأسمال الهيئة ما يقارب نصف المليار دولار على أن تقوم الهيئة باستخدامها في البرامج التي تمت في ذلك الوقت إلى مشروعات في الإنتاج الزراعي والحيواني تغطي حاجة السودان والبلاد العربية ومشروعات مماثلة للتصدير خارج المنطقة العربية واستناداً على ما ستقوم به الهيئة ظهر شعار سلة غذاء العالم بالإضافة إلى مشروعات تنموية تشمل البنية التحتية في الطرق والنقل

---

[1] صحيفة الحرية: العدد ( ) التاريخ:

والاتصالات والكهرباء والمهارات البشرية وإعادة التأهيل. لكن بعد فترة من قيام الهيئة اتضح للسودان وللبلاد العربية المساهمة أن نشاط الهيئة اقتصر على عدة مشروعات صغيرة في حين أن غالبية الأموال ظلت في حسابات ودائع بالبنوك الخارجية الأمر الذي لم يكن في أذهان مؤسسي الهيئة ولا ضمن مخططاتهم. ورغم النقد الذي كان يوجه في الاجتماع العام السنوي كل عام لرئاسة وإدارة الهيئة لم يتغير الوضع ومن ثم بدأ النقد يوجه بطريقة خفية إلى حكومة السودان لسكوتها على هذا الوضع الذي بدأ كأنه مسايرة لرئاسة الهيئة من جهة –ومن جهة أخرى وكأن السودان ليس به من الإمكانات ما يؤهله لنشاط الهيئة.

عدت للوزارة في أواخر عام ١٩٨١م وفي عام ١٩٨٢ –وفي الاجتماع السنوي للهيئة كان لابد للسودان من حسم الأمر والتحرك لعدم التجديد لرئيس الهيئة ثم تقديم مرشح يخلفه ويقوم بتحريك العمل. ولما كان (العمل العربي الاقتصادي المشترك) كما يسمونه يخضع للكثير من المجاملات في المناصب –وإلى الموازنات –وإلى الضغوط من بعض الدول ذات الصوت العالي كان لا بد من عنصر المباغتة في عدم التجديد لرئيس الهيئة. وفي الجلسة الثانية والأخيرة للاجتماع السنوي كان في آخر جدول الأعمال بند التجديد لرئيس الهيئة. وقبيل الدخول في القاعة أخطرت السادة وزراء المملكة العربية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية برغبة السودان في عدم التجديد للرئيس. كلهم كانوا مسرورين للقرار رغم العتاب بأنهم لم يخطروا قبل بدء الاجتماعات فاعتذرت لهم بعدم الرغبة في إحراجهم إذا ما تقدم لهم الوسطاء وما أكثرهم. وقبيل طرح الموضوع غادر وزير المملكة العربية السعودية القاعة تاركاً عباءته على مقعده كمن هو خارج وسيعود وفعل مثله وزير دولة الإمارات كمن هو لاحق به لحديث ثم يعود .. وكنت أعلم أن كليهما لن يعود. وعند عرض الاقتراح وقف لجانب السودان بقوة كل من الكويت والعراق وتبعهما مندوبا السعودية والإمارات حسب تعليمات وزيريهما. ولما طالبت أن يكون التصويت حسب الأسهم كان واضحاً قبول الاقتراح. الدولة الخليجية الوحيدة التي وقفت ضد الاقتراح كانت (قطر) وكان يمثل وزيرها الذي تغيب عن الاجتماع أحد موظفي وزارة المالية وهو مصري الجنسية والذي أوضح لي بعد الجلسة أنه كان لا بد له من التصويت إلى جانب (بلدياته) خاصة وأنه لم تكن لديه تعليمات بالأمر إذ اعتبر الوزير أن التجديد لرئيس الهيئة من الأمور الروتينية.

بعد الاجتماع مباشرة تحرك الأخ الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد السوري (الذي أصبح فيما بعد رئيس الصندوق العربي) واتصل بكل من وزراء السعودية والكويت والإمارات وطلب منهم قبول ترشيحي لمنصب رئيس الهيئة قبل أن تبدأ المناورات والاتصالات والضغوط من بعض الجهات ولعله كان يقصد العراق إذ كانت مصر خارج الجامعة العربية امتداداً للمقاطعة التي بدأت بمعاهدة كامب ديفيد. ولما كان أمر ترشيحي غير وارد على الإطلاق (ولو أن أحد وزراء الانتفاضة قد حاول ذلك في مناسبة مماثلة فلقي استهجاناً ما كان له أن يعرض نفسه له) فمن جهة لم يكن هدفي من إبعاد رئيس الهيئة أن أخلفه رغم عظمة المنصب وإلا انحدر كل الجهد لهدف شخصي ومن جهة أخرى لا زالت كلمات الوالد الكبير السيد خليفة عباس ترن في أذني بأن ترشيحاً لمنصب كهذا لا يكون إلا من دولتي وليس من أصدقائي الوزراء رغم التقدير والاحترام لهم وأنا لم أشاور دولتي في البديل لأني كنت أعلم أن مجرد الحديث عن ذلك سوف يفسد عملية استبعاد رئيس الهيئة والتي تمت في مباغتة وسرية تامة قبل نصف ساعة من موعد الجلسة.

عدت إلى السودان وكان هناك عدد من المرشحين أبرزهم السيدان عباس عبد الماجد (مدير عام سابق لهيئة الزراعة الآلية –ووزير دولة سابق بوزارة الزراعة –ومحافظ سابق لمشروع الجزيرة ثم محافظ شمال كردفان) ومحمد داود الخليفة (كان ضمن الرعيل الأول من مفتشي الزراعة الذين قامت على أكتافهم المشاريع الزراعية بالنيل الأزرق والنيل الأبيض –ومدير التعليم الزراعي بعد السودنة في وزارة الزراعة – ونائب مدير البنك الزراعي السوداني –مدير شركة التبغ السودانية –الروثمان باختيار من رئاستها بلندن – ووزيراً مرتين في حكومة المرحوم السيد محمد أحمد محجوب التي سبقت ثورة مايو ١٩٦٩ ثم خبيراً ومديراً لهيئة الزراعة والأغذية –الفاو –مغطياً منطقة العراق وسوريا والأردن –وأخيراً المستشار الزراعي لرئيس الجمهورية). وقد وقع الاختيار بين المالية والخارجية على السيد محمد داود الخليفة ليس لنقص في كفاءة عباس عبد الماجد بل لخبرة السيد محمد داود الأطول وكذلك لأنه يتمتع ببعد إقليمي ودولي يجعل من السهل قبول ترشيحه خاصة من دول عرفته وتطمع في المنصب كالعراق وسوف تؤيده سوريا والأردن ولن تمانع في ذلك الكويت والسعودية لقربهما دوماً في تلك الأيام من السودان وقرب السودان

منهما. رفعنا الترشيح بحيثياته للسيد رئيس الجمهورية الذي وافق وقامت وزارة الخارجية – كما هي العادة في مثل هذه الحالات – بالاتصالات الدبلوماسية المناسبة لكي يتم التعيين من مجلس محافظي الهيئة (وزراء مالية الدول المؤسسة) في اجتماع لاحق.

لم نكن نتوقع طعناً من أي دولة بسبب أن المرشح (سوداني) ومقر الهيئة في (السودان) إذ تم تجاوز هذا الأمر في مناسبات سابقة واعتبرت الجنسية (العربية) هي الأساس وليس (الانتماء القطري) فقبل الجميع تعيين (سعودي) في البنك الإسلامي للتنمية ومقره جدة وتعيين (إماراتي) في صندوق النقد العربي ومقره أبو ظبي. ثم (كويتي) في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومقره الكويت.

ذهبت إلى الاجتماع وأنا مطمئن من فوز السودان بالمنصب الرفيع وسنكون لأول مرة مسؤولين عن هيئة الاستثمار والإنماء العربي في بلادنا وتحت مظلة عربية ورأس مال كبير معطل في البنوك. في ذلك الوقت – أوائل الثمانينيات – بدأت عائدات النفط في الاستقرار إن لم يكن التراجع وبات واضحاً أن كبار مساهمي الهيئة سوف لا يدفعون أي زيادات في رأس المال ما لم تحسن الهيئة استثمار ما لديها. وكنت واثقاً أن محمد داود الخليفة في مستوى التحدي لما له من قدرات إدارية وخبرة عملية ودراية بتحريك وتشغيل العاملين تحت قيادته. كان البند الوحيد في جدول الأعمال فيما يختص بالهيئة العربية هو اختيار رئيس جديد للهيئة وكان المرشح واحداً.

وكانت المفاجأة والطعنة أن سألني الصديق الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد السوري فور وصولي وهو الذي كان يصر على ترشيحي سألني والحيرة بادية على وجهه. أخ إبراهيم كيف تقدمون لنا اثنين مرشحين والمنصب واحد وهو لكم دون مزاحم. أما كان الأفضل أن تحسموا أمر الترشيح في السودان قبل انعقاد الاجتماع. لم أصدق بادئ الأمر بل نفيت ذلك بشدة. ولما وصلت غرفتي واطلعت على وثائق الجلسة وجدت أن (السودان) قدم مرشحاً آخر هو وزير الزراعة ولم يسحب ترشيح السيد محمد داود الخليفة المستشار الزراعي للرئيس. وأصبحت في مأزق. ترشيح السيد محمد داود كان بموافقة الرئيس وتبنت الاتصال بالدولة الجهة الرسمية وهي وزارة الخارجية والتي تلقت الإخطار من الجهة الرسمية التي

تمثل السودان في مجلس محافظي الهيئة وهي وزارة المالية. ترشيح السيد وزير الزراعة جاء إلى وزارة الخارجية من (القصر) بدون تعليمات بسحب المرشح الأول وبدون إخطار (دعك عن مشاورة) وزير المالية.

كان لا بد لسكرتارية الاجتماع أن تجمع معلومات عن المرشح الجديد وتلحقها بطلب اختياره. وكانت المعلومات أنه يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي وكان رئيساً لقسم الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة ولم توضح خبرة عملية له في العمل الحقلي – غير أن أسوأ جانب في المعلومات التي جمعت هي أنه تقدم بطلب للهيئة لوضعه في قائمة الخبراء الذين تتعامل معهم في البحوث والاستشارات وقد صنفته الهيئة (خبير من الدرجة الرابعة تدفع له أتعابه في حالة إسناد عمل له بالعملة المحلية) وقد كان هذا التصنيف هو أدنى الدرجات بالنسبة للخبراء. وعليه لا يعقل أن يكون شخص بهذا التصنيف (رئيس الهيئة).

انتهى الاجتماع إلى تأجيل اختيار الرئيس وضاعت الفرصة ليس فقط في تلك المرة بل وحتى الآن. عدت منكسراً وتطوع أكثر من شخص ليخبرني أن الصداقة الحميمة التي تربط وزير الزراعة مع أحد الكبار هي التي غيرت الموقف ولما سألت رئيس الجمهورية أخبرني أن أحد كبار المسؤولين الدستوريين ومعه د. بهاء الدين محمد إدريس أوضحا له أن منصباً كبيراً كهذا من الأفضل أن يتولاه – ما دامت ليست هناك منافسة – أحد وزرائك المقربين والذين عرفتهم عن قرب خاصة وأن محمد داود الخليفة إلى جانب تاريخه كحزب أمة له علاقات حميمة بالبعث العربي الاشتراكي خلال عمله في هيئة الأغذية والزراعة – الفاو – في العراق. وأن أحد أبناء عمومته كان في القيادة القطرية لحزب البعث وكان أحد مبعوثي العراق لدعم انقلاب هاشم العطا وقد توفي في حادث الطائرة التي تحطمت قرب مطار جدة.

ولهذه الأسباب وافق على الترشيح الجديد وبمجرد الموافقة تم الاتصال في سباق ماراثوني بوزارة الخارجية للإسراع بتعميم الترشيح بالطريقة التي تم بها قبل أن يقطع وزير المالية الطريق ويوقف الأمر. ونسيا بالطبع سحب الترشيح الأول. (تعليق: المرشح هو الدكتور عثمان حاكم).

بعدها نشط العراق وتقدم باسم الدكتور حسين العاني وزير الزراعة السابق ومستشار مجلس قيادة الثورة بالعراق وتحصل على وعد باختياره من كل الوزراء النافذين وعندما حاولنا أن نلحق بتقديم اسم المرحوم الشيخ حسن بليل كان قد قضى الأمر وكان تعليق الأخ الدكتور محمد العمادي: يا أخ إبراهيم أنت اللي ضيعت الفرصة.

## الفرص الضائعة [1]

### الانسحاب من عضوية الجامعة العربية

### هل كان الانسحاب من الجامعة العربية فرصة ضائعة؟

الوزير والوكيل والسفير السيد محمد ميرغني مبارك من وزراء الخارجية الذين تركوا اسماً لا ينسى في الوزارة وكذلك في علاقاته مع زملائه في مجلس الوزراء. وقد وصل إلى وزارة (الخارجية) من وزارة (الداخلية) ومن سلك (البوليس) الذي تخرج في مدرسته آنذاك (مدرسة الإدارة والبوليس) بعد أن تلقى تعليمه في كلية غوردون التذكارية (كلية الخرطوم الجامعية ثم جامعة الخرطوم) وقد تزامنت دراسته في مدرسة الإدارة والبوليس وتخرجه فيها. (وقد كانت تتبع الكلية) مع بدايات التحرك الوطني ومظاهرات الطلبة في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين والتي استمرت حتى أوائل الخمسينيات إلى أن انتهت إلى تحقيق الاستقلال.

وعندما كان ضابط البوليس محمد ميرغني يؤدي واجبه نهاراً في المكتب أو في (تفريق) المظاهرات يعود مساء – إذا لم تكن هناك مظاهرة أو ليلة سياسية – إلى نادي اتحاد طلبة كلية غوردون التذكارية ليسمر مع (زملائه) والذين يعتبرهم زملاءه رغم التجريح الذي يوجه إليه ولم يكن يبالي بنظرات وتعليقات بعض الطلبة التي تحمل أحياناً اتهامات التجسس. وكان يرد على من يعرفهم (أمشي وين يعني ما أنا واحد منكم. وما أقوم به هو واجب الوظيفة التي أعمل بها. ويوماً ما بعضكم سوف يلحق بي وسيتخرج قاضياً ويجلس على الكرسي ويحاكم بعض زملائه المشتركين في المظاهرات وهذا واجبه حسب القانون. هل ألقيت القبض على واحد منكم؟) وهكذا ومنذ ذلك الوقت عرفه زملاؤه الطلبة بأداء الواجب والتفرقة بين العلاقة الشخصية وعلاقة المهنة. أما زملاؤه الضباط وصف الضباط فقد عرفوا عنه (الانضباط) مع التفرقة أيضاً بين العلاقة الخاصة وعلاقة العمل. كل ذلك في جو من المودة والدعابة تحلى

---

[1] صحيفة الحرية: العدد ( ) التاريخ:

بهما هو وزميلنا الصديق صلاح عبد العال (مبروك) وقد ظل كل منهما ينفي قرابته بالآخر في مرح محبب مؤكداً أن (مبروك) أو مبارك ليس هو (الجد) المشترك بينهما وبالفعل لم يكن كذلك لكننا كنا نقول لمحمد ميرغني أن جده (مبروك) وليس (مبارك) كما يدعي وقد تجلى انضباط السيد محمد ميرغني في أنه -على عهده - كان يعطي قدراً كبيراً لمواعيد حضور وانصراف العاملين في وزارة الخارجية خاصة الدبلوماسيين منهم ويكرر دوماً أن نقطة البدء في عمل الدبلوماسي هي المواعيد. وقد يكلف تأخيره عن مكان علمه بلاده الكثير في حالة وصول رسالة عاجلة - أو شفرة - أو استقبال عاجل لدبلوماسي أجنبي - أو التعود على الوجود في مكان عمله بالخارج في وقت تم فيه تخفيض عدد الدبلوماسيين في السفارات إلى الحد الأدنى. وقد عرف الذين تضايقوا منه قيمة تصرفه هذا بعد أن وصلوا درجات عليا في المسؤولية وفي وظائف الوزارة.

وقد كان أطال الله عمره - يقرأ مذكرات الأقسام التي يعدها من هم في أدنى السلم الوظيفي وتتدرج حتى تصله ولا يتكبر عن دعوة المبتدئين الذين يعدون تلك المذكرات ويناقشهم فيها - تقويماً وتدريباً واختباراً لمدى تفهمهم لآرائهم ودفاعهم عنها وتمسكهم بها ... ثم يوجههم في مودة وتقدير.

ولعل الأخ الأكبر محمد ميرغني واحد من ثلاثة سفراء - على ما أذكر - تعاقبوا على (محطة) واحدة مرتين: إذ ذهب إلى مصر سفيراً بدرجة سفير ثم عاد إليها مرة أخرى سفيراً بدرجة وزير دولة. السفيران الآخران هما السيد أمير الصاوي سفيراً مرتين في لندن والسيد الدكتور بشير البكري سفيراً في باريس مرتين أيضاً. أمد الله في أعمارهم جميعاً ومتعهم جميعاً بالعافية وأسعدهم جميعاً بقدر ما قدموا لبلادهم.

وقد صدر في عهده كوزير للخارجية قرار بقفل سفارات في عدد من الدول العربية على وجه الخصوص وغير العربية. وقد حدد القرار تاريخاً معيناً بقفل كل تلك السفارات وإنهاء عقود الإيجار للمكاتب والمنازل والتخلص من الأثاث والسيارات إلخ ... بصورة قاسية في التنفيذ من حيث العلاقة مع ملاك العقارات أو أوضاع السفراء وأسرهم وأبنائهم في المدارس وغيرها من المسائل (المادية) و(الإنسانية)

التي تصحب مثل هذه المواقف. كما أن القرار تمت صياغته أيضاً ليعطي الإيحاء بطريقة خبيثة أن وراءه وزارة المالية.

وقد فوجئت عند عودتي من إحدى المأموريات الخارجية بالقرار -كما فوجئت بوفود من بعض الجاليات السودانية في بعض البلاد العربية زارتني في رد فعل غاضب تعرض عليّ -كوزير المالية -دفع إيجارات ومصروفات تسيير السفارات في البلاد التي أتت منها.

مقابلتي بالرئاسة وبالأخ محمد ميرغني تأكد لي أن القرار لم تكن مصدره وزارة الخارجية وإنما بعض القيادات في التنظيم السياسي -الاتحاد الاشتراكي -مع رئاسة الجمهورية وقام -إلى جانب آثاره السالبة على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية بتعريض وزير الخارجية شخصياً لانتقادات حادة بسبب التزامه الصارم بتطبيق القرار من حيث التوقيت ومن حيث التفاصيل على النحو الذي لم يترك مجالاً -كما ذكرت -للتصرف. وحان الأوان لتبرئة ساحة الأخ محمد ميرغني من ذلك الجرم وليت الشجاعة تواتي من كانوا وراء القرار من الاعتراف بدورهم ودوافعهم.

وفي المرة الأخيرة التي تولى فيها السيد محمد ميرغني وزارة الخارجية كانت رئاسة الجامعة العربية -قد انتقلت إلى تونس بعد اتفاقية كامب ديفيد ومقاطعة الدول العربية لمصر (ما عدا الخرطوم ومسقط على ما أذكر) ويبدو أن تجميد مصر لأرصدة الجامعة العربية لحين انجلاء الموقف قد أدى إلى صعوبات في الموقف المالي للجامعة العربية جعلت الأمانة العامة للجامعة تدعو -بناء على طلب بعض وزراء خارجية الدول الغنية والتي أصبح عليها مقابلة الالتزامات إلى اجتماع طارئ لوزراء الخارجية لبحث الموقف.

كان الوزراء الذين تولوا تقديم الموضوع لم تحالفهم (الدبلوماسية) في عرضه ولم يضعوا له المقدمات المناسبة كما أنهم لم يوفقوا في توزيع الأدوار. إذ يروي الأخ الكبير محمد ميرغني أنهم بدأوا (هجوماً على الدول التي لا تقوم بواجباتها تجاه الجامعة العربية ولا (توفي) بالتزاماتها ولا تعطي (تقديراً) لسوء الموقف المالي للجامعة بعد تجميد أرصدتها ومع ذلك تود أن يكون لها (صوت) في إدارة شؤون الجامعة وفي (الاستفادة) من أجهزتها وأن الجامعة لا يمكن أن تعتمد على مساهمات عدد محدود من الدول.

إلى هنا والأمر محتمل غير أن الذي أثار حفيظة وزير خارجية السودان هو (التهديد) بأن يطبق ميثاق الجامعة على تلك الدول (المقصرة) في (تفهم) معنى عدم (دفع) مساهمتها المالية وهذا إن لم يكن يعني (تجميد) عضويتها في الجامعة إلا أنه يعني بالتأكيد عدم استفادتها من جميع خدمات المؤسسات التابعة للجامعة.

طلب السيد محمد ميرغني الكلمة. وكان الجميع يتوقعون اعتذاراً بسبب الظروف الاقتصادية التي تقابل السودان وقد استعدوا جميعاً في تحفز للرد على ذلك. غير أن السيد محمد اتجه بحديثه منحى آخر فذكر أنه فهم أن الحديث موجه إلى السودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي (قبل الوحدة) وإلى موريتانيا وإلى الصومال (لم تكن جيبوتي قد انضمت بعد للجامعة العربية) ولكنه يود أن يحدث زملاءه الوزراء عن نفسه محمد ميرغني -وعن بلده السودان. بدأ حديثه بالمفاجأة بأنه (غير عربي) فهو (نوبي) وأن والده (تعلم اللغة العربية) لكي يكسب عيشه لا أكثر.

أما والدته فلا تزال تجهل العربية إلا فيما ندر من جمل وكلمات. وهذا حال أهله في شمال السودان. أما جنوب السودان فهو معلوم لديهم. عدد من قبائل غرب السودان لها لهجاتها المحلية وليست من عنصر عربي. أما الذين تثقفوا باللغة الانجليزية من الوزراء العرب وقرأوا عن (الفزي وزي) في شرق السودان فهؤلاء الفزي وزي هم (البجة) وهم من أصل حامي ولهم لغتهم الخاصة غير العربية.

هذا هو حال غالبية أهل السودان غير أن هناك -في وسط السودان على وسط نهر النيل وحتى نهايات النيل الأبيض بعض القبائل السودانية التي تنتمي لأصول عربية هي التي قادت السودان وأدخلته الجامعة ظناً منها بأنها مؤسسة ذات رسالة لتوحيد العرب في التحرير والتنمية والمصير.

وبهذا المفهوم كان السودان حتى قبل الاستقلال يدفع بمتطوعين عن فلسطين. وأرسل لواءً عسكرياً لحماية الكويت من هجوم حكومة عبد الكريم قاسم العراقية وأرسل لواءً عسكرياً للدفاع عن مصر بعد النكسة -ووافق عن رضا أن يكون عمقاً استراتيجياً للأمة العربية باستقبال طائرات عسكرية مصرية حماية لها من ضربة إسرائيلية ثانية.

وقبل ذلك وفي بدايات القرن العشرين كان يرسل (كسوة سنوية) للكعبة الشريفة وزكاة أموالـه في قوافل إلى (الحجاز) قبل أن تكون المملكة العربية السعودية. أما الآن وفيما ظهر مـن حـديث أصـحاب المعالي الوزراء فقد أصبحت العلاقة بين البلاد العربية هي أشبه بعلاقة (الشركة المساهمة) تقوم على (المال) ومن لا يدفع أسهمه في الوقت المناسب تصادر منه ويفقد وضعه في الشركة وعليه فإن السودان قبـل هـذا الوضع الجديد من الشركاء ما داموا قد جهروا به ولكنه كوزير للخارجية يعلن:

**انسحاب السودان من الجامعة العربية:**

وترك الوزير الأوراق – لأنها لم تعد تهمه – واتجه خارجاً نحو الباب يحف به وفده الذي ألجمتـه المفاجأة تماماً كما ألجمت الوزراء. عندما أفاق وزراء الخارجية تدافعوا في سباق نحو البـاب ولكـن السـيد محمد ميرغني كان قد غادر القاعة. لحقوا به في الممر منهولين ثم تبعوه إلى غرفته: بعضهم يعتذر بأنه يود أن يعطي الفرصة لشرح ما قاله. وآخر يؤكد أنه لا علاقة لحديثه بعدم قطع علاقـة السـودان مـع مصر ـ بعـد كامب ديفيد. وآخر يوضح أنه لم يكن يقصد ما توصل إليه معالي الوزير مـن نتيجـة. ولمـا أعيـتهم الحيلـة تساءلوا جميعاً في حيرة (معالي الوزير هل هذا موقف شخصي أم تعليمات من الدولة). رد معالي الـوزير أن هذا موقف الدولة وقرارها.

رفعت الجلسة. ثم عاد الجميع مرة أخرى إلى غرفة معالي الوزير كل يحاول أن يجد مخرجـاً لكـي يتم (إنقاذ الموقف) والذي لم تطبقه حتى الأمم المتحدة على بعـض (فقـراء) أعضـائها رغـم الفـارق بـين العلاقات التي تربط أولئك الأعضاء بالأمم المتحدة على بعض (فقراء) أعضائها ومـع بعضـهم بـبعض. انتهى باقي اليوم وكل الليلة إلى لا شيء وتقاطروا أيضاً صباح اليوم التالي وتعهدوا جميعاً بألا يفتح أي واحد منهم هذا الموضوع مرة أخرى كما التزموا ألا يحرم عضو بسبب عدم تسديد اشتراكه مـن الاسـتفادة مـن خدمات مؤسسات الجامعة العربية. بعد ذلك قاد أصحاب المعالي الـوزراء زمـيلهم معـالي الـوزير محمـد ميرغني إلى قاعة الاجتماعات ورجع إلى مقعده في عضوية الجامعة العربية.

وفي مجلس الوزراء استمعنا في سكوت إجماعي لحديث الأخ الكبير محمد ميرغني ولما انتهى وقبل أن نستجمع قوانا للتعليق فاجأنا السيد الرئيس جعفر نميري قائلاً: محمد أنا عندي سؤال (رجعت ليه). صمت الجميع بمن فيه محمد وانتهى الاجتماع.

## الفرص الضائعة [1]

### وضاعت فرصة الانهيار الاقتصادي: والحمد لله. إذ عبر السودان الفترة الانتقالية إلى الاستقلال

كان من القرارات الصائبة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر أن تعمل على حل مشكلة السودان أولاً ثم تتفرغ لقضية جلاء القوات البريطانية عن مصر ذلك أن مشكلة السودان - كما توصف - كانت دائماً هي الصخرة التي تحطمت عليها كل المفاوضات بين مصر وبريطانيا. فالأولى ترى أن يكون السودان في وحدة مع مصر تحت التاج المصري. وترى بريطانيا أن تسير بالسودان في تدرج دستوري إلى أن يبلغ الرشد ثم يقرر مصيره مع ميول من جانبها نحو الاستقلال أو إذا أمكن الانضمام إلى الكومنولث (رابطة الشعوب البريطانية) التي تضم تقريباً كل المستعمرات البريطانية التي تحررت بما في ذلك الهند والباكستان وسيلان (سيري لانكا فيما بعد).

أبرمت مصر وبريطانيا - كما هو معلوم - اتفاقية السودان لعام ١٩٥٣م والتي بموجبها تتم انتخابات في ظرف عشرة شهور لتتكون حكومة ابتداء من أول يناير ١٩٥٤م. تستمر لمدة سنتين يتم في نهايتها استفتاء لتقرير المصير إما بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام. ولعله من العجيب أن تلك الانتخابات وقد كانت بإشراف لجنة دولية برئاسة هندي يدعى (سوكومارسن) هي الانتخابات الحرة (الوحيدة) التي أعطي بموجبها الشعب السوداني أغلبية مطلقة لحزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي قبل أن يصيبه مرض الانشقاقات الذي يعتبر منذ ذلك الوقت هو الداء المزمن للأحزاب السودانية. وعلى ما أذكر فإن الحزب الوطني الاتحادي نال ٥٤ مقعداً من جملة مقاعد مجلس النواب البالغة ٩٠ مقعداً ونال حزب الأمة ٢٢ من المقاعد. وتقاسمت أحزاب جنوبية وإقليمية ومستقلون بقية المقاعد.

أعطت اتفاقية السودان كل السلطات لمجلس الوزراء والبرلمان ما عدا: السياسة الخارجية (إلى حين تقرير المصير) والدفاع ولجنة الخدمة المدنية وهي اللجنة التي تقوم بمهام التعيين والترقيات

---

([1]) صحيفة الحرية: العدد ( ) التاريخ:

والاستئنافات للوظائف العليا والتي يمارسها الحاكم العام مع لجنة يرأسها باكستاني وفيها ممثلون لمصر-والسودان وبريطانيا. إلى جانب هذه السلطات فإن الاتفاقية احتوت على بند يختص بإعلان حالة الطوارئ -والتي إذا أعلنت في كل أنحاء القطر - فإن كل السلطات تنتقل إلى سعادة الحاكم العام وهو وحده الذي يقرر مدى استمرارها وإعادة الاتفاقية إلى العمل. من بين الأسباب التي تعلن بموجبها حالة الطوارئ حدوث انهيار عام في الأمن - أو إنهيار اقتصادي وتقدير الحالتين متروك لسعادته. ولا بد من الإنصاف فإن الحاكمين البريطانيين الأخيرين (سير روبرت هاو ثم سير نوكس هلم) لم يعلقا الاتفاقية في حوادث أول مارس ١٩٥٤ ولا التمرد الأول في ١٦ أغسطس ١٩٥٥م.

كان السيد حماد توفيق حماد - عليه واسع الرحمة -أول وزير سوداني للمالية والاقتصاد. وقد كان سيادته من أوائل الخريجين الذين اختاروا سلك المحاسبة وله تاريخ حافل في المواقف الوطنية. ورغم أنه كان من (كبار) موظفي الدولة السودانيين إلا أن ذلك لم يمنعه من الاشتراك في النشاط الوطني. وقبل وصوله إلى الوظيفة المرموقة كان من المشتركين في نشاط مؤتمر الخريجين قبل تكوين الأحزاب وله بحث قيم للغاية ألقاه في العام الذي نشأ فيه المؤتمر عن مشروع الجزيرة وحقوق المزارعين وضرورة مراقبة (شركة السودان الزراعية ) ذات امتياز المشروع وعدم التجديد لها بعد انتهاء فترة الامتياز. وإلى جانب نشاطه المتميز في الحقل الوظيفي فكان أول سوداني في سلك المحاسبين يترقى إلى الدرجة (دي أس) ويرشح إلى الدرجة (بي) ونقل إلى أكبر وزارة -بعد المالية -وهي وزارة الزراعة في وظيفة رئيس الحسابات. ولكن ما لبث أن ألقي القبض على السيد حماد قائداً - وليس مشتركاً - لمظاهرة ضد الحكومة. ووفقاً للقانون فقد تم تقديمه لمجلس تأديب من كبار موظفي الإدارة الحكومية وكلهم بريطانيون. وبعد أن اعترف بقيادة المظاهرة أعطي الخيار بين صدور عفو عنه بعد أن يتعهد كتابة بعدم الاشتراك في أي مظاهرة -أو الفصل من الخدمة دون معاش. لم يتردد السيد حماد -طيب الله ثراه من اختيار الفصل دون معاش. ولم تفلح اتصالات زملائه في إثنائه عن القرار وفصل عن الخدمة. وقال قولته الشهيرة. أنا حماد أبو الجهاد: لئن أكون ضحية للإنجليز خير من أن أكون مطية للإنجليز. وصارت شعاراً وطنياً لفترة طويلة.

وقد اتجه السيد حماد بعد فصله إلى قرية (العيكورة) من قرى الجزيرة على طريق واد مدني وباشر زراعة الخضروات والذهاب بها -على ظهر حمار- إلى سوق واد مدني ليكسب عيشه وعيش أسرته الصغيرة رغم أن أخاه (عثمان توفيق) عليه رحمة الله كان من تجار أم درمان الموسرين. وبقيام الأحزاب أنشأ حزب الاتحاديين وهو حزب كان يضم المثقفين ومنهم الإخوان عبد الله ميرغني وعبد الكريم ميرغني وكان الحزب يشبه بالجناح الاشتراكي في حزب العمال البريطاني وجمعية الفابيين. ولعل حزب الاتحاديين -وآمل ألا أكون قد ظلمت الآخرين- هو الحزب الاتحادي الوحيد إلى جانب حزب وحدة وادي النيل بقيادة الدرديري أحمد إسماعيل عليه واسع الرحمة الذي لم يعرف عنه تلقي أموال من مصر لمساعدته في العمل السياسي. وفي عيد الزفاف الملكي (الملك فاروق على ناريمان) عام ١٩٥١م أنعم الملك على السيد حماد ضمن زعماء آخرين برتبة البكوية فأصبح حماد بك توفيق غير أنه لم يلبث أن أرسل برقية ساخنة إلى جلالة الملك يعيد له فيها الرتبة السامية لأن جلالته في يناير ١٩٥٢م خلع النحاس باشا رئيس الوزراء المصري المنتخب ديمقراطياً والمعركة في قناة السويس على أشدها مع الاحتلال البريطاني.

واجه السيد حماد مسؤولياته كوزير للمالية بشعار (شد الأحزمة على البطون) حتى يتم تحرير البلاد وإيقاف الحركة المطلبية التي لازمت فترة ما قبل الاتفاقية. وكان حريصاً على الحفاظ على أرصدة البلاد التي تسلمها من الإدارة الثنائية والبالغة حوالي (٦٠) مليون جنيه إسترليني ما يقارب أيضاً الـ(٦٠) مليون جنيه من العملة المحلية. وكان حريصاً ألا يندفع في مشروعات كبيرة تقلص من حجم الأرصدة حتى لا يجد الحاكم العام ذريعة في إعلان انهيار اقتصادي فكان أن ظهر شعار آخر (تحرير لا تعمير).

كان وكيل المالية إنجليزي الجنسية هو (سير جون كارمايكل) وقد رأت لجنة السودنة التي تولت سودنة وظائف الخدمة المدنية أن مصلحة البلاد تتطلب الإبقاء على وكيل المالية. غير أنه بقرب نهاية عام ١٩٥٤م أي خلال أقل من سنة لاحظ السيد حماد بداية تقلص حجم الرصيد الخارجي. وكان السبب هو نهاية رواج أسعار القطن الذي صاحب الحرب الكورية. ومع أن هذا كان سبباً إلا أن السيد حماد بحسة الوطني الذي قرأ وعاصر تاريخ الاستعمار البريطاني اشتم بعض رائحة المؤامرة. فإذا مرت (مؤامرة) أحداث مارس بسلام فإنه لا يسمح أن يبدأ توقف تحرير السودان من وزارته بحدوث انهيار اقتصادي.

لذلك قرر أن يبعد سير جون كارمايكل من وزارة المالية. ولكن كيف يتم ذلك؟ وقد رأت لجنة السودنة بقاءه ورئيسها (دكتور أبو عكر) وزملاءه لا يقلون عنه وطنية ولا بد له - وهم يرسون قواعد العمل لمن يأتي من بعدهم - أن يحترم رأيهم.

جاء الحل من (سير جون كارمايكل) نفسه إذ طلب من السيد حماد أن يسمح له بالقيام بإجازته العادية بعد أن تم إعداد أول ميزانية في العهد الوطني وقام البرلمان بالموافقة عليها وسار تنفيذها بضعة شهور. وافق السيد حماد على الفور. ووجدها فرصة لكي يتولى أركان وزارة المالية مهام عملهم. كان القطن قد (بار) إذ إن المشترين التقليديين من الشركات البريطانية والتي قام خزان سنار ومشروع الجزيرة من أجلهم قد أحجموا عن الشراء. بدأت الأسعار في الانخفاض.

ووفقاً لاتفاقية السودان فإن الموظفين البريطانيين الذين يتم إنهاء عقود خدمتهم بسبب السودنة لا بد أن تدفع لهم تعويضات عن بقية مدة تعاقدهم. وبالمثل فإن الذين يريدون من تلقاء أنفسهم إنهاء خدماتهم لا بد أن تدفع لهم تعويضات مماثلة. الحركة المطلبية لم تستجب تماماً لرأي الحكومة في شد الأحزمة على البطون وإيقاف المطالب.

لا بد أن يتم دفع نصيب المزارعين من عائدات بيع القطن (الذي لم يتم بيعه) للمزارعين في وقته الذي اعتادوا عليه: فالحكم الوطني يجب ألا يكون على حساب المزارعين ومعيشتهم رغم أنهم ليسوا أقل وطنية عن الآخرين. لا بد من مقابلة التزامات البلاد في استيراد كل حاجياتها التي لم تتوقف حتى في سنوات الحرب. كان التحدي كبيراً والخبرة قليلة فجميع أركان الوزارة الجدد - وهم ذوو الوظائف الأكبر - لم يكونوا في وزارة المالية على علم بكل دواخل العمل. وأصبح الأمل معقوداً على السبعة الكبار في الوزارة وكان هؤلاء الرجال الأفذاذ (رحم الله من انتقل منهم إلى رحاب مولاه وتولى من بقي بالصحة والعافية) هم حمزة ميرغني حمزة - منصور محجوب - مأمون بحيري - عبد الهادي حمدتو - السيد الفيل ويشد من آزرهم شبلان أصبحا فيما بعد كل الشأن هما: عبد الله عبد الوهاب وعبد الرحيم ميرغني.

عبأ السيد حماد وجميع الزعماء السياسيين الشعب السوداني للتبرع للخزينة العامة لدفع التعويضات للموظفين البريطانيين ورغم تجاوب الشعب بدرجة كبيرة لم تتوقعها حتى الحكومة إلا أن

الحصيلة لم تكن بالطبع في حجم الالتزامات ولكن الروح الوطنية والتعبئة التي انتظمت البلاد هيأتها لأي مشكلة قد تواجهها.

فقد كان السيد حماد عليه واسع الرحمة يرى أن الانهيار الاقتصادي أكبر من كل حوادث منعزلة هنا وهناك في الأمن إذ إنه سيعم البلاد وسيؤثر على مقدرة الحكومة وهي حديثة عهد بالحكم في إدارة البلاد والوفاء بالتزاماتها مما يعطي كل العذر للحاكم العام إذا أراد أن يعلن حالة الطوارئ ويعطل مسيرة الحرية. وكان السيد حماد لا يثق في وكيل المالية ولكنه لم يشأ أن (يفصله) ويخلق أزمة وسابقة.

ولذلك وعند قرب انتهاء إجازة سير جون كارمايكل طلب منه السيد حماد البقاء في مكتب حكومة السودان في لندن (إذ إن السفارة لم تنشأ بعد خلال فترة الحكم الذاتي) في منصبه (وكيل الوزارة) وسيكون في وظيفة (مستشار) الوزير من لندن. وليس مستشار (الوزارة). وقد سهر هؤلاء الرجال الأفذاذ ومن خلفهم وزيرهم الذي يقضي معظم وقته معهم في الوزارة وقد ابتكر لكل من الخمسة الكبار لقب (وكيل بالتضامن Joint Under Secretary) وكان يذكرهم كل يوم أن مستقبل السودان كله بين أيديهم وأن التاريخ قد لا يذكرهم بأنهم أنقذوا بلادهم ولكنه لن يغفر لهم أبداً إذا حدث الانهيار الاقتصادي وقد حدد لهم سقفاً في الأرصدة الخارجية لا تقل عنه بأي حال وهو (٣٠) مليون جنيه إسترليني مع بقاء القطن (باير) في بور تسودان وإلى أن يباع وقد صدق السيد حماد فإن التاريخ لم يذكر لهم أبداً أنهم أنقذوا السودان من الانهيار الاقتصادي وإن كان قد ذكر لهم مواقف أخرى في مناسبات تأبين أو ذكر محاسن. التحية والرحمة لهم جميعاً أمواتاً وأحياء.

## الفـرص الضائعـة[1]

## لبنت "فأدوها الحزب الشيوعي"

## وضاعت فرصة العمر

في عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤م كان موضوع (البترول) قد دخل مرحلة متقدمة. شركة (شيفرون) تعلن أنه بالإمكان استخراج ما يكفي استهلاك السودان ثم ترى أن الاكتفاء الذاتي وحده لا يخدم قضية السودان وأن الأفضل المزج بين تكرير محلي وتصدير خارجي حتى يعرف العالم السودان كبلد مصدر للبترول. إعلان عالمي للمقاولين للتقدم لإنشاء خط أنابيب، استلام عطاءات الشركات .. فرز العطاءات .. تظلمات من بعض الشركات و .. و .. حديث عن الأمن في مناطق الإنتاج وعن التمويل وعن قانون الشركات الذي سوف يلغي المسؤولية المحدودة للشركات المساهمة وفقاً للشريعة الإسلامية .. وقوانين سبتمبر و .. و .. كلام كثير كان واضحاً منه أن شركة شيفرون ليست في موقف يجعلها تستخرج البترول.

كان من بين الشركات العديدة التي تعاملت معها شيفرون في مجال النقل شركة تكونت بالسودان تدعى ARKELL-TALAB (آركيل –طلب) الجزء الأول اسم لشركة أمريكية كبيرة كان على رأسها يومها (المستر جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية وقتها والجزء الثاني اسم رجل الأعمال السوداني الكبير –أمد الله في عمره –إبراهيم طلب .. ويمثل الشركة من أسرة طلب المرحوم أحمد إبراهيم طلب .. وكان هنالك شريك يدير العمل مع الجانب الأمريكي ولم يظهر في الاسم (أركيل –طلب) رغم أن الجميع يعلم ذلك هو المرحوم حامد محمد حامد الأنصاري رجل الأعمال السوداني المعروف وزوج الكادر الشيوعي سعادإبراهيم أحمد.

وفي تعامل الجانب السوداني مع شريكه الأمريكي حدث تواصل مع كبار الأمريكان العاملين في شركة شيفرون وعلموا منهم حجم الاكتشاف البترولي ونوعيته بالمواصفات الفنية وإمكانية تكريره

---

[1] صحيفة الحرية: العدد (١٢٥) التاريخ: الأحد - ٢٠ يناير ٢٠٠٢م. الموافق:٦ ذو القعدة ١٤٢٢هـ.

بمختلف أنواع التقنيات وتوطدت العلاقة بين الشركات السودانية وشركة أركيل الأمريكية والتي قامت بتقديم المرحومين أحمد إبراهيم طلب وحامد الأنصاري إلى شركة أمريكية تقوم بتصنيع مصافي بترولية صغيرة سعة خمسة آلاف برميل في اليوم ويمكن إنتاجها وشحنها وتركيبها في أي بقعة في زمن وجيز: وجواً.

في هذه الأثناء كانت شيفرون قد بدأت باقتراح مصفاة صغيرة ٢٥ ألف برميل في اليوم في المجلد، ووافقت الحكومة ثم استبدلته باقتراح مصفاة أكبر ستين ألف برميل في كوستي وبدأت في الاستعداد لاستقبال البترول الخام بالمواعين النهرية ووافقت الحكومة، ثم ترددت شيفرون وبدا أن البترول سوف يظل حبيساً في الأرض لا يتم تكريره لاكتفاء محلي ولا يتم تصديره لسوق دولي .. هذا الأمر أكده لي شخصياً أحد كبار العاملين في الحفر من الأمريكان الذين تعاقدت معهم شيفرون والذي قرر الاستقالة لأنه حضر لاكتساب خبرة في مكان جديد يتابع فيه مسيرة البترول من باطن الأرض إلى محطات الخدمة عبر التكرير أو إلى ناقلات النفط عن طريق التصدير ولما وجد أن مهمته تقف عند الاكتشاف والتأكد ثم قفل الآبار قرر الاستقالة، شيء آخر أكده لي هو أن مهندسي الحفر السودانيين سوف يتم أغراؤهم بعد أكتساب الخبرة لترك السودان بسؤال بريء (هل تود أن تظل موظفاً محلياً مع شيفرون بالسودان أم تود أن تكون موظفاً عالمياً مع شيفرون على نطاق العالم؟) وسيختارون وقد اختار معظمهم في ذلك الوقت –أن يكون مهندس حفر على مستوى العالم. تأكيد أهم أتى من ضابط في جهاز الأمن الخارجي (يقيم الآن بعد حل الجهاز في الانتفاضة) في منزل متواضع بأحد أحياء الثورة، هذا الضابط كان في دولة خارجية مجاورة يدير –كغطاء أمني –مطعماً ومقهى وعلم من مصادره أن شيفرون سوف لا تستخرج برميلاً واحداً رغم الضجة الكبرى عن المصفاة في كوستي وخط الأنابيب المعلن عنه، وقد أكد لي أنه نقل هذه المعلومات لرئاسته.

نعود إلى آركيل –طلب والشركة الأمريكية التي درست الأمر جيداً وأكدت لهم أنها تلقت وعداً من شيفرون بأنها سوف تضع أمامها كل المعلومات والمساعدات الضرورية إذا ما وافقت حكومة السودان لتكريرها ما لا يزيد عن ٢٥ –٣٠ ألف برميل في اليوم .. لا تزيد، وعلى مسؤولية الشركة الأمريكية، عندها

تقدمت الشركة عن طريق آركيل -طلب بمشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء وإلى قصر الشعب لقيام شركة يكون للحكومة فيها ٤٠٪ من الأسهم (مجاناً) لا تدفع عنها قيمة وبالتالي ٤٠٪ من الأرباح و ٤٠٪ من مقاعد مجلس الإدارة وتمول الشركة من جانبها.

١/ "٦" مصافي صغيرة سعة كل منها خمسة آلاف برميل في اليوم توزع كالآتي: واحدة في بانتيو لتغطي حاجة الإقليم الجنوبي -واحدة في المجلد لتغطي حاجة كردفان ودارفور -واحدة في كوستي لمنطقة النيل الأبيض وجزء من النيل الأزرق -اثنان في الشجرة لمنطقة الخرطوم والسادسة في القضارف ويمكن لمصفاة بورتسودان تكملة الاحتياجات في الإقليم الشمالي - الجزيرة -الخرطوم إذا لزم الأمر.

٢/ بما أن بترول السودان اكتشف في الإقليم الجنوبي يحتوي على نسبة كبيرة من الشمع الأمر الذي يجعله (يتجمد) عند الترحيل فإن الشركة سوف تستورد كجزء من المشروع بواخر نيلية بها وسائل تدفئة لتنقل البترول الخام حتى كوستي والشجرة كما سوف تستورد أيضاً عربات فناطيس (تانكرز) لها أيضاً وسائل تدفئة لنقل البترول الخام إلى المجلد -ومن الشجرة إلى القضارف ويمكن استخدام نفس هذه الفناطيس بعد تنظيفها لنقل وتوزيع المواد البترولية المكررة داخل كردفان ودارفور ومناطق النيلين الأبيض والأزرق ومنطقة القضارف -كسلا إذا لزم الأمر.

٣/ سوف يتم تصنيع وشحن (جواً) وتركيب وتشغيل ٣ - ٤ مصافي خلال ١٢ شهراً ويكتمل المشروع في حوالي ١٨ شهراً.

أي ما بين سبتمبر ١٩٨٥م إلى مارس ١٩٨٦م، عكف مجلس الوزراء القطاع الاقتصادي برئاسة وزير المالية والتخطيط الاقتصادي (ينوب عنه وزير التجارة والتموين السيد فاروق المقبول في ذلك الوقت) على دراسة المشروع واستدعى الفنيين من وزارة الطاقة -بل وبعث وفداً منهم إلى الولايات المتحدة لمناقشات فنية واستيضاحات مع كلا الشركتين وعاد الوفد مقتنعاً بالمشروع على وجه العموم غير أنه لفت النظر أن التقنية

المستخدمة تترك ٥٪ مخلفات تصلح فقط للأسفلت .. وبالطبع لم يكن هناك بلد في أشد الحاجة إلى الأسفلت من السودان للانطلاق في خطة بناء الطرق القومية.

استمع المجلس برئاسة السيد / فاروق المقبول نسبة لسفري إلى الخارج وأصدر قراره التاريخي بالموافقة على المشروع واستدعاء الشركة للتوقيع عليه، وبات الجميع محتفلين، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي كان في مأمورية خارج البلاد ولدى عودته وجد ثلاثة قرارات، قرار المجلس الاقتصادي بالموافقة وقرار القيادة بإيقاف المشروع وقرار جمهوري بألا يكون لوزير المالية أي دخل في شؤون البترول لا تفاوضاً ولا استيراداً ولا تسعيراً ولا مع شيفرون – وفوراً.

قيل وقتها إن أحد (الحادبين) على البلاد وعلى استمرار (استيراد) المواد البترولية همس قائلاً (بعد ما لبنت ناس المالية أدوها الحزب الشيوعي) وكان المقصود بالحزب الشيوعي حامد الأنصاري زوج عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي. وضاعت فرصة العمر .. ليس فقط على السودان بل على ثورة مايو ذلك أن المرحوم الشريف حسين الهندي كان قد قال إن من يقوم بحل مشكلة الجنوب ويبني طريق بورتسودان الخرطوم سيحكم السودان إلى الأبد .. وقد اتصل بي يومها صديق الشريف حسين الأخ المرحوم حسب الرسول عرابي (وكيل وزارة المالية والاقتصاد أوائل وأواسط السبعينيات الذي كان الموظف الوحيد الذي شمله التعديل الوزاري الكبير في يناير ١٩٧٥م وقال لي (قول للرئيس مبروك سوف يحكم السودان ليس إلى الأبد كما قال الشريف حسين بل إلى أبد الآبدين لأنه جاهو البترول زيادة على أديس أبابا وطريق بورتسودان).

بعد ثلاثة أشهر وفي ديسمبر ١٩٨٤م حدث اجتماع للرئيس نميري مع المرحوم حامد الأنصاري قبل زيارة رئاسية إلى الصين الشعبية شرح فيها المرحوم حامد الأنصاري تفاصيل المشروع وعلاقته به كما نفى أي صلة مع الحزب الشيوعي السوداني وتم الاتفاق على أن يعاود الاتصال بالشركة وأن تقدم للرئيس شخصياً نسخة من الدراسة وقد أفاد حامد الأنصاري أن هناك نسختين كلاً منها بغلاف مذهب ومكتوب عليها اسم الرئيس: واحدة في القصر والثانية في مجلس الوزراء (يقيني أنهما لا تزالان موجودتين هناك) وقد تم اتفاق – كما روى لي المرحوم حامد الأنصاري على لقاء الرئيس في أمريكا بعد انتهاء علاجه

في أواخر مارس ١٩٨٥م والجلوس مع إدارة الشركة لإحياء المشروع ... سافر المرحوم حامد الأنصاري وعاد للخرطوم في إبريل ١٩٨٥م –لكن الرئيس لم يعد إلا في شهر مايو ١٩٩٩م ليجد أن الأخ العزيز حامد قد ودع دنيانا إلى دار الخلود –ويجد بعد شهر أن د. عوض الجاز يدعوه مع الرئيس البشير لافتتاح آبار البترول وما بين المشروع الأول والثاني ١٥ عاماً فقط في المرة القادمة نرى كيف أضاع تجديد امتياز شيفرون عام ١٩٨٤م سداد كل ديون السودان زائداً بعض الخير.

## الفــــرص الضائعـــــة[1]

### سـطر واحد يسـاوي:

### ســداد كل ديون السـودان وزيـادة

أستاذنا الكبير د. بشير البكري تلقى دراساته العليا في فرنسا، ولديه إلى جانب الـذكريات الشـيقة و "المثيرة" التي يحكيها علاقات واسعة بالفرنسيين اسـتثمرها حتـى النهايـة في مصـلحة بـلاده، وقـد مثـل السودان سفيراً لدى فرنسا أكثر من مرة وكل مرة كان يأتي بالجديد، وكان يمهّد لنا الطريق ويفتح القنـوات عند زياراتنا لجولات نادي باريس. وبالمناسبة فإن ما ذكـره الأخ الصـديق أبـوبكر عـثمان محمـد خـير في صحيفة "الأيام" الغراء من أن أحد "أقاربي" الريفيين علق بعد طردي من الوزارة "الحمـد لله يرتـاح مـن سهرات نادي باريس" ليس صحيحاً إذ إن الذي أصدر التعليق "أستاذ جامعي" في ندوة علمية ظناً منه أنه نادي للهو. المهم أفادني الأستاذ د. بشير البكري أن أكبر شخصية مصرفية فرنسية طلبت موعداً لمقـابلتي. والشخصية ليست فقط كبيرة في المنصب وفي البنك الكبير الذي ترأس مجلس إدارته بل في عمره ومقامـه أيضاً واقترح في أدبه الجم وبابتسامته الودودة –أن أذهب إليه في مكتبه ليس فقط تقديراً لمكانته بـل تـوقيراً لعمره، فالفرنسيون لديهم بعض صفات الشرقيين وسوف يسعد بزيارة "وزير" له بمكتبه رغم أنه يعلم أن البروتوكول يقضي بأن يذهب هو لمقابلة الوزير، وقد بادرت الرجل عند ذهابي له بأنه في مقام الوالد ويؤتى إليه، وقد وجدته كذلك بالفعل. كما كانت كل حركاته تتم بواسطة أجهزة: يتوكـأ عـلى عصـا –في أذنيـه سماعتان –وبالطبع على عينيه نظارة.

وبعد المجاملات التقليدية أخبرني بأهمية البترول في حياة الشعوب، وأنه في رأيه فإن أكبر عامـل في هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية هو عدم تملكها لمصادر كبرى للبترول. وقد أضطر هتلـر للانتشـار في إفريقيا الشمالية ليصل قناة السويس علها توصله إلى بترول الشرق الأوسط أو تقطع الطريق عـلى ناقلاتـه.

---

[1] صحيفة الحرية: العدد (١٣١) التاريخ: ٢٧ يناير ٢٠٠٢م. الموافق: ١٣ ذو القعدة ١٤٢٢هـ.

وهذا السائل الأسود هو الآن "١٩٨٤م" أحد هموم فرنسا أيضاً. وأن بلاده تخلت في لحظة بريق أمل للحصول على مصدر غني بالبترول عن أهم شعارات الثورة الفرنسية: الحرية والإخاء والمساواة فقامت بتأييد ولاية "بيافرا" النيجيرية في حركتها الانفصالية عن دولة نيجيريا ومع ذلك لم تنجح الحركة وخسرت فرنسا الجولة وبلعت مرارة تدخلها في شؤون دولة مستقلة ومساندتها لحركة انفصالية جرياً وراء البترول.

لقد رفضت معظم الدول الحركة الانفصالية في ولاية "بيافرا" ولم تجد لها مبرراً سوى الرغبة في الاستئثار بعائدات البترول في طمع عنصري يشكل إذا نجح وحصل على سند خارجي بداية حزينة لتفكيك أكثر دول القارة كثافة سكانية. من جانبنا -في السودان -وقف الزعيم الأزهري عليه الرحمة مع وحدة نيجيريا وساندها بقدر ما تسمح موارد البلاد. لم أكن -وقد كنت وقتها "١٩٦٨م" مديراً لمصنع النسيج السوداني -على معرفة بأي عتاد أو سند حربي أو عسكري قدمه الزعيم الأزهري إلى نيجيريا ولكني أذكر أن مسؤولاً في القصر طلب مني أن أكون موجوداً في المصنع في وقت معين ومبكر وجاءت في الموعد بعض ناقلات الجيش وشحناها بكميات من الكاكي والتيل والدمورية على حساب القصر- ونقلت جواً بطائرة من طراز فوكرز ٢٧ إلى نيجيريا في تكتم شديد مساندة لحكومتها الاتحادية.

نعود إلى رئيس مجلس إدارة البنك الفرنسي -وهو بنك سوسيتي جنرال -والذي واصل حديثه بأنهم في فرنسا ظلوا يتابعون باهتمام بالغ ما حصلت عليه شركة شيفرون من امتياز يكاد يغطي ربع مساحة السودان. كما كانوا يتابعون باهتمام أكثر ما كانت سوف تقوم شيفرون بإعادته للسودان من الأراضي التي يشترط الامتياز إعادتها خلال الفترة الأولى من الاتفاقية. وأفادني أنه في تقديرهم وحسب معلوماتهم فإن أي أراضٍ تعيدها شيفرون سوف يوجد وسطها جزء به مخزون من البترول ذلك أن السودان وفي أرض الامتياز التي حصلت عليه شيفرون يعوم في بركة من البترول، ويهم فرنسا أن تدخل هذا المجال، ولفت نظري أنهم كدولة لا يسيرون وراء الولايات المتحدة دون وعي كبعض الحلفاء الآخرين في العالم الغربي وأنه كما أن لأمريكا مصالح ترعاها فإن لهم أيضاً مصالح يرعونها وسيرعون مصلحة السودان كجزء من مصلحتهم.

انتقل المدير الكبير إلى أن فرنسا تحكمها الآن حكومة الحزب الاشتراكي وقد قامت بتأميم الجهاز المصرفي الفرنسي وهو من موقعه هذا يعبر إلى حد ما عن سياسة قومية وبمتابعتهم لمشكلات السودان ومن المعلومات التي تحصل عليها من سكرتارية نادي باريس فإن ديون السودان الحية التي تدور حولها الاجتماعات –بدون الفوائد وبتجاوز كبير– لا تزيد عن ستة مليارات دولار "وبالمناسبة فإن رئاسة نادي باريس دائماً عند فرنسا وعند وكيل المالية الفرنسية والذي كانت تربطه علاقة حميمة بالإخوة المرحوم الشيخ حسن بليل، عبدالرحمن عبدالوهاب والأخ فوزي إبراهيم وصفي –وقد أصبح رئيس النادي فيما بعد مدير عام صندوق النقد الدولي وله مواقف لا تنسى لمصلحة السودان" جاءت المفاجأة من الرجل بأنه إذا لم تقم حكومة السودان بتجديد الامتياز لشركة شيفرون في الأراضي التي يجب إعادتها للحكومة فإنه سيطلب من شركة توتال الفرنسية أن تتقدم للحصول عليها، وتؤكد مناقشتهم مع شركة توتال أن تلك المساحات ستكون مناطق بترولية "كان من بينها مناطق المجلد وأبوجابرة" وعليه فإنه سيطلب من شركة توتال بعد التوقيع مع الحكومة السودانية أن تصدر إلى بنك سوسيتي جنرال خطاباً من سطر واحد "الأرض التي في الخريطة المرفقة مبشرة " The land in the attached map is promising " ويصدور هذا الخطاب فإن البنك ومعه خمسة بنوك حكومية فرنسية أخرى "من بينها بنك الكريدي ليونيه المعروف لدينا" سيضعون تحت تصرف حكومة السودان وفي البنك الذي تختاره مبلغ ستة مليارات دولار، يمكن للحكومة أن تودعها في حساب وديعة مع بنك أو عدة بنوك وتقوم بمفاوضة ومساومة الدائنين للدفع الآجل أو العاجل بضمان مصرفي في مقابل خصم الفوائد وجزء من الدين والاستفادة من الودائع نفسها كاحتياطي يدعم العملة الوطنية ويعزز المكانة الاقتصادية للدولة. أما سداد الستة مليارات فسيكون من عائدات البترول عيناً حسب سعر السوق وعلى مدى ٢٥ – ٣٠ عاماً من دون فوائد. وبالطبع فإن فترة السداد توحي –ضماناً– بفترة الامتياز، طيب ومالو؟ عدت كما يقول إيليا أبو ماضي جزلان أمرح كالنسيم مدندناً لكي أبلغ الأمر للقيادة السياسية، غير أنه في ذلك الوقت توقفت القيادة عن لقاء أو مقابلة أي وزير من وزيري المالية لا إبراهيم منعم منصور ولا د. عبدالرحمن عبدالوهاب لأسباب تتعلق حسب ظننا "وقد يكون إثماً" بالآراء التي أبديناها في قانون الزكاة وقانون المعاملات المالية

وتعديلات في العام المالي الهجري. وربما أيضاً بسبب موضوع عرض تكرير البترول المقدم من الشركة الأمريكية عن طريق آركيل -طلب والذي سبقت الإشارة إليه في مناسبة سابقة. ولكن لا بد من إيصال الاقتراح بعدم التجديد لشركة شيفرون وبالعرض المالي الكبير الذي يصحبه -وبأي طريقة ما دامت المقابلة غير ممكنة، وبالطبع فإن مذكرة رسمية تقدم لمجلس الوزراء تخالف القرار الذي منع وزارة المالية من التعرض لموضوع "البترول" بأي شكل من الأشكال. كتبت ورقة مختصرة شرحت فيها الأمر وأدخلتها في ظرف أنيق يليق بجلال المسألة وسلمته للأخ المقدم عبدالسلام صالح فرح مسؤول الأمن الرئاسي وطلبت منه تسليم الظرف للسيد الرئيس يداً بيد، عاد المقدم عبدالسلام يحمل المظروف وأفادني أن الرئيس فتح الظرف وقرأ الورقة وأعادها، وقفل الظرف وطلب منه أن يسلمه لي يداً بيد، تساءل عبدالسلام في لهفة أوعى تكون استقالة قلت له ياليت..

## الفــرص الضائعة [1]

## قامت كنانة: شكراً مهدي مصطفى الهادي

رحم الله الدكتور خليل عثمان، كان له حب خاص لهذه البلاد كما كان له حب خـاص أيضـاً بـأن يرى فيها مشاريع كبرى لا توجد في غيرها، حجماً ونوعاً، ربطته حتى وفاته صداقة حميمـة برجـل أعـمال بريطاني "من أصل الماني" يدعى "تايني رولاند" ويملك عدة شركات تديرها شركة قابضة باسم "لونرو" والاسم مستوحى من الحرفين الأولين من لندن وروديسيا، كان المرحوم خليـل شريكـاً في لـونرو ممـثلاً لشركته مجموعة شركة الخليج العالمية التي يملكها مـع أحـد أبـرز أمـراء الكويـت، وقـد اقتنـع "تـايني" بالاستثمار في صناعة يعرفها جيداً إذ يملك مثلها في جزيرة "موريشص" بالمحيط الهندي ألا وهي صـناعة السكر، وقد حضر بطائرة خاصة طاف بها على منطقة كنانة يصحبهما بعض الخـبراء واسـتقر رأيهـم عـلى التقدم لإنشاء مشروع للسكر على مساحة ٣٠٠ ألف فدان لإنتاج ٣٠٠ ألف طن سكر في البدايـة ترتفـع مستقبلاً إلى مليون طن، ونسبة لكبر حجم المشروع وتشعب الجهات التي يقع تحت اختصاصها وخـوف البطء في اتخاذ القرار المبدئي عهد الرئيس نميري بالمشروع إلى وزارة التخطيط "التي كان يتولاها بنفسه ثـم عهد بها إلى أحد زملائه" أبو القاسم هاشم ثم طلب من دكتور خليل ومن تايني رولاند أن يقـدما الفنيـين الذين معهم إلى رصفائهم السودانيين لتسهيل مهمة وزارة التخطيط عند مناقشة المشروع.

قوبل المشروع والفنيون ببرود شديد من بعض الوزارات المختصة وبالرفض مـن الـبعض الآخـر وبصعوبة التنفيذ وبإستحالة إكمال بعض الأعمال في الإطار الزمني المطلوب، ثم دار همس لا بد قد وصـل للرئيس نميري أن عدداً من الوزراء يعتبر التعامل مع لونرو ضد الالتزام الإفريقي بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع النظام العنصـري في جنـوب إفريقيـا وعـلى رأس هـذه الشرـكات شركـة لـونرو، وتوقفـت الاتصالات مع الوزارات وتأهب دكتور خليل وتايني رولاند لمغادرة البلاد، ثم فوجئنـا بـدعوة الـوزراء

---

[1] صحيفة الحرية: العدد (١٣٨) التاريخ: الأحد – ٣ فبراير ٢٠٠٢م. الموافق: ٢٠ ذو القعدة ١٤٢٢هـ.

لاجتماع عاجل بالقصر الساعة الرابعة ظهراً وهي دعوة لم تحدث إلا مرة واحدة لمناقشة أمر استقالة وزير الدفاع اللواء خالد حسن عباس بعد انقلاب الرائد هاشم العطا وإصراره على الاستقالة تعبيراً عن تحمله المسؤولية عن قيام الانقلاب بوصفه وزير الدفاع والقائد العام، جاء الوزراء ما عدا وزير التخطيط الذي اعتذر لمرضه وطلب الرئيس أن يدخل دكتور خليل ومستر رولاند ومعاونه رويرت دنلوب، وخاطب الوزراء بأنه تلقى طلباً لإنشاء صناعة السكر في منطقة كنانة ولكنه يشعر بأن بعض الوزارات والوزراء لا يرحبون بالمشروع ويود أن يقوم كل من لديه سؤال أو اعتراض أن يواجه به مقدمي المشروع ويستمع الجميع لردودهم ويخرج المجلس برؤية موحدة، صمت الجميع ولم يتحدث أحد، ثم سأل وزير الاقتصاد إبراهيم منعم منصور عن علاقة الشركة بجنوب إفريقيا العنصرية وهو ما يرى بعض الوزراء أنه غير مقبول من حيث المبدأ .. شرح تايني رولاند أنه مثل أي شركة بريطانية ناجحة كانت لهم مناجم وأعمال في جنوب إفريقيا ولكن في مرحلة ما وقبل صدور قرار المقاطعة سعى لدى الزعماء الأفارقة في نياسالاند وروديسيا للاتفاق والاتحاد لإنهاء الحكم العنصري الذي يرأس حكومته العنصري الأبيض الشهير (أيان إسمث) كما سعى لدى الحكومة البريطانية لإيقاف تأييدها للمستر أيان إسمث وإقناعه بقبول الحكم الوطني الإفريقي وتنحي البيض عن الوجود بالقهر كأقلية وقبول الوجود بالتراضي وسط الأغلبية السوداء، وقد كان لمسعاه ضمن جهود أخرى بالطبع في توحد الحركة الوطنية وما تبعها من استقلال هذه المنطقة من إفريقيا السوداء، وانضمامها إلى الكمونولث ومن يومها حقدت عليه جنوب إفريقيا وأصبح من المطلوبين فيها بتلفيق تهم له خاصة بالضرائب، وهناك أمر بإلقاء القبض عليه ينتظره في مطارات جنوب إفريقيا وأنه أوقف تعامله معها منذ سنوات، سأل السيد منصور محجوب وقد كان رئيس مجلس إدارة مؤسسة الدولة التجارية وكان يحضر اجتماع مجلس الوزراء سأله عن صحة ما يشاع أنه يتدخل في السياسة المحلية لدول شرق إفريقيا وأنه يملك صحيفة، رد بالإيجاب وأن وضع البريطانيين المقيمين في شرق إفريقيا يسمح لهم بذلك كما أن امتلاك الشركات والقطاع الخاص لصحف شيء عادي سواء في بريطانيا أو غيرها، صمت طويل، ولم يشر أي شخص للمشروع الذي تم التقدم به. بل أن السؤالين قدما من شخصين مؤيدين للمشروع وكان الجو يوحي بأن المشروع الذي من أجله دعي للاجتماع سوف يموت

بالإجماع السكوتي، إذ لا يريد أن يناقشه أحد وكاد الاجتماع أن ينفض بالرفض الصامت للمشروع، فجأة كسر وزير رئاسة الجمهورية مهدي مصطفى الهادي الصمت باقتراح تكوين لجنة برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة وعضوية وزراء *الداخلية*، *الأراضي*، *والري والزراعة*، ورئاسة *مجلس الوزراء "المساحة"* والصناعة والمالية والتخطيط و .. و .. كل من يرى رئيس اللجنة استدعاءه ويكون مقدمو المشروع جاهزين للحضور للاجتماعات للرد على الاستفسارات دون المشاركة في النقاش وأن تحسم اللجنة أمر المشروع خلال ٤٨ ساعة وعلى كل جهة أن تقول رأيها ويسجل كتابة في المحاضر.

وانفض الاجتماع بعد أن تحدد اللقاء الأول صباح اليوم التالي في وزارة الصناعة، بدا أن الأمر "جد" حيث انعقدت اللجنة في جو ينقصه الحماس من غالبية أعضائها الذين رغم أنهم وجدوا من الصعوبة رفض المشروع في غياب الرئيس بعد أن لم يفصحوا عن ذلك في حضوره إلا أنهم أثاروا من "النقاط الفنية" ما يجعل قيام المشروع غير ممكن. أثاروا أنه لا بد أن يكون إيجار الأرض عشرة جنيهات للفدان" وهو عشرة قروش" في مشروع الجزيرة مما أزعج وزارة الصناعة وهي التي كان يتبعها الاستثمار وتمنح الأرض بسعر رمزي، كما أزعج المالية لأن معنى ذلك أن تدفع إيجاراً مماثلاً لأرض الجزيرة وهي التي ظل إيجارها عشرة قروش منذ بداية المشروع "ولعله حتى اليوم". وزارة الزراعة رأت أن القرار الجمهوري الخاص بإنشائها يعطيها –دون سواها –الحق في فحص التربة وتحديد صلاحيتها وتحتاج لفترة سنتين لتقوم بذلك واعترضت بشدة على قيام الشركة مقدمة الطلب بفحص التربة ولم تتراجع إلا عندما سئلت ماذا يكون الموقف إذا قررت الوزارة أن التربة من الدرجة "أ" واعتمدت الشركة على ذلك ثم تبين أنها من الدرجة "ج" أو "د" ثم كيف تقول إن الفحص يستغرق سنتين والشركة مستعدة أن تقوم به خلال ستة شهور وعلى مسئووليتها الكاملة في النتيجة "ما لم تقله الشركة أن الفحص سيتم بواسطة أرباب المعاشات ومن بعض موظفي وزارة الزراعة وفي وقتهم الخاص وهو ما حدث بالفعل".

وزارة الري نوهت إلى صعوبة ري المشروع بتكاليف اقتصادية لأنه يحتاج إلى رفع المياه مرتين، ردت الشركة بأنها في جزيرة "موريشص" ترفع المياه ثلاث أو أربع مرات ومع ذلك فإن تكلفة الري اقتصادية وأنها مستعدة لأن يقوم وفد من الري بزيارة الجزيرة على حسابها للتأكد، وزارة النقل أوضحت أن السكة

الحديد سوف لا تتعهد بنقل المعدات والاحتياجات بهذا الحجم على حساب برامجها ومسؤولياتها القومية كما لا تتعهد بتقديم فئات نقل مخفضة ومن المفارقات أن السكة الحديد سعت لدى كنانة فيما بعد لتنقل لها معداتها بذلك الحجم ودفعت كنانة النولون "بالدولار" لكي تستطيع السكة الحديد شراء قطع الغيار واحتياجات التشغيل، وهكذا تبارت كل الجهات لتقول ما يواجه المشروع من صعوبات ولكنها في الواقع تريد أن تقول "لا" لكنانة ومع ذلك واللجنة عليها بالظاهر أصدرت توصيتها بقبول المشروع ومنحه كافة التسهيلات والامتيازات التي يكفلها قانون الاستثمار مع زيادة فترة الإعفاء من ضريبة الأرباح لمدة عشر سنوات بعد بدء الإنتاج التجاري مع التنويه بما ذكرته الوزارات من صعوبات لكي تأخذها الشركة والحكومة في الاعتبار، ووزارة التخطيط كان يمثلها الدكتور لورنس وول وول وزير الدولة للتخطيط وقد اتصل من وراء ظهر اللجنة بالشركة عارضاً نسبة لحبه للجنوب، بأنه سوف يوصي لحكومة الإقليم الجنوبي على كل ما يطلبه المشروع على أن ينقل من "كنانة" إلى "أعالي النيل" ولكن تايني اعتذر في دبلوماسية بأنه زار منطقة كنانة واقنع شركاءه بالمشروع في هذه الرقعة من الأرض كما أن حسابات التكلفة المبدئية على موقع هذه المنطقة من حيث التكاليف في الإنشاء ثم في التصدير.

تم إعداد الاتفاقية ودعا الرئيس وفد الشركة للعشاء معه بمنزله ريثما تتم الطباعة التي بدأت بعد الثامنة مساء، وفي ذلك الحين علم الرئيس أن وزير التخطيط الذي كان متغيباً طيلة فترة مناقشة المشروع موجود بمنزله، وبعد اكتمال الطباعة والتغليف وإعداد المصورين ومندوبي التليفزيون وسونا والإذاعة اتصل الرئيس بوزير التخطيط وأبلغه أن الجميع في انتظاره بمكتبه بالوزارة للتوقيع على الاتفاقية التي أعدتها لجنة من زملائه الوزراء وكان يمثله فيها نائبه وزير الدولة للتخطيط ولما حضر الوزير وتم التوقيع كانت الساعة الثانية عشرة عند منتصف الليل وسافر وفد الشركة ولكنه ترك وراءه اتفاقية قيام مشروع سكر كنانة، شكراً مهدي مصطفى الهادي فإنه باقتراحه تمت الموافقة على المشروع بطريقة مؤسسية وبنقاش موضوعي ولم نسمع أنه "قرار فوقي".

صاحبت المشروع مشكلات كثيرة في التمويل والتنفيذ بسبب تقلبات الأسواق المالية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م وبسبب مشكلات خاصة بشركة لونرو وتايني رولاند "ذي الأصل الألماني، مع سوق

المال في لندن" واستفادت المعارضة ممثلة في الجبهة الوطنية آنذاك "حزب الأمة، الحزب الاتحادي الديموقراطي، جبهة الميثاق الإسلامي" من البطء في التنفيذ ثم صاحب الإنتاج في بدايته ارتفاع في التكلفة وهو شيء عادي ثم ارتفاع السعر بالنسبة للأسواق العالمية وهي دورة في الأسعار تلازم صناعة السكر ونواجهها الآن استغلت كل دين ودمغت المشروع بالفشل و .... كل ما يمكن أن يقال. بالإضافة إلى عنصر غير تقليدي في التكاليف وهو تشييد الشركة لمساكن لكل العاملين فيها –ماعدا العمال الموسميين.

بعد المصالحة الوطنية وعودة السيد الصادق المهدي للبلاد ألحّ عليه السيد محمد البشير الوقيع مدير عام كنانة في ذلك الوقت لزيارة المشروع وذهب إليه في الجزيرة أبا ليقنعه بذلك وبعد زيارته للمشروع كتب السيد الصادق ببلاغته المعهودة تعليقاً في سجل الزوار لا يزال يذكره الوقيع "يقول المثل ليس من رأى كمن سمع ولكن بعد أن رأيت كنانة أقول ليس من سمع كمن رأى".

## الفــــرص الضائعـــة[1]

### تاريخ السودان كله بألف جنيه ...... ولكن ضاعت الفرصة

كنت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات (من القرن الماضي طبعاً) مديراً لمصنع النسيج السوداني. وكأول مسؤول سوداني بعد الإغريقي والأمريكاني كان يزورني بعض الزملاء مقدمين بعض النصائح والتهاني وبعضهم مستفسرين عن حجم وطبيعة المسؤولية وقليلون الذين يطلبون بعض التبرعات لأعمال مستحقة. ومن الإخوة الكرام الذين تفضلوا بزيارتي أستاذ جليل من جامعة الخرطوم أصبح مسؤولاً عن دراسة تاريخ السودان وكان على وشك أن ينشر إصدارة دورية عن الموضوع. وقدم طلباً متواضعاً ولكنه كبير بمقاييس الإصدارة لنشر إعلان عن المصنع بالصفحة الأخيرة بمبلغ أربعين جنيهاً سودانياً. وافقت بالطبع ولكننا بدأنا نقاشاً عن تاريخ السودان الحديث وبالأخص للفترة منذ إعادة الفتح في عام ١٨٩٨م. وحتى تاريخ الونسة في عام ١٩٧٠م. كانت المناهج –على أيامنا– تقف عند نهاية المهدية بعد أن تتعرض لها وربما حتى اليوم من وجهة نظر الجيش الفاتح ... ثم تقف لذكر الاستقلال وتقف أيضاً عند ذلك. ولا تتحدث عن كيف تم التوصل إليه.

اقترحت على ضيفي الكريم أن يتولى –نيابة عن الجامعة– جمع المعلومات عن الفترة من بداية القرن العشرين من المعمرين ومن المعاصرين من رجالات الحركة الوطنية –ليست فقط الحركة السياسية وإنما أيضاً الحركة الاجتماعية والتي بدأت بالصحافة السودانية ثم ملجأ (معهد) القرش عام ١٩٣٦م. وتحركات العمال في عطبرة ثم الزراعيين في الجزيرة وملحمة التعليم الأهلي واتحاد الصحافة..... في ذلك الوقت كتب الأستاذ الجليل أحمد خير (كفاح جيل)، وكتب الشيخ مدثر البوشي مذكراته وقبلهم أبو تعليم المرأة الشيخ بابكر بدري والمؤرخ السوداني الأول الشيخ محمد عبدالرحيم. وقد التقت رؤانا على أن

---

[1] صحيفة الحرية: العدد (١٤٥) التاريخ: الأحد – ١٠ فبراير ٢٠٠٢م. الموافق ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٢هـ.

كتاب المرحوم الدكتور مكي شبيكة عن تاريخ السودان كان متحفظاً (مع كل الاحترام) ولا تغطي جميع هذه الكتب كامل الحقبة التي قصدناها وبالأخص تاريخ الحركة الوطنية والنقابية والاجتماعية. وفي الوقت الذي كنا نتحاور فيه كانت أبرز قيادات الحركة القومية قد انتقلت إلى جوار ربها وعلى رأسها الزعيم إسماعيل الأزهري. كان الاقتراح المقدم مني بسيطاً: هو أن يرصد مصنع النسيج ألف جنيه (مائة دينار) بالتمام والكمال يشتري بها ستة مسجلات (وقد كانت الماركة الوحيدة عند شركة سفريان لمن يذكرها هي قروندج) بمبلغ ستمائة جنيه بسعر ستين جنيهاً للمسجل. ويشتري بالأربعمائة جنيه (شرطان) ويتم تحديد شخصيات سياسية من كل الأحزاب والفئات الإجتماعية التي عاصرت الأحداث منذ الصحوة السياسية التي سبقت ثورة عام ١٩٢٤م. إلى الصحوة الاجتماعية التي جاءت بملجأ القرش عام ١٩٣٦م. على يد طيب الذكر الأستاذ عبدالفتاح المغربي (عضو أول مجلس سيادة عند الاستقلال) مروراً بفكرة مؤتمر الخريجين التي أطلقها أستاذ الجيل أحمد خير عام ١٩٣٨م. (على ما أذكر) في ود مدني إلى التجسيد الحي للمؤتمر في مذكرة عام ١٩٤٢م. لحكومة السودان بالتعهد -بعد نهاية الحرب العالمية الثانية- بمنح السودان حق تقرير المصير ... إلى قيام الأحزاب عام ١٩٤٦م. ودخول الحركة النقابية في الصراع وإلى نيل الاستقلال.

رصدنا بعض الشخصيات ورأينا أن يذهب إليها باحثون عشرة يحمل كل منهم مسجلاً وعدداً من الأشرطة أو الشرطان (أيهما الأصح) ويلتمس من كل شخصية أن تتحدث عن رؤيتها للأحداث منذ وعيها بالحركة الوطنية دون أسئلة محددة اللهم إلاّ من حيث الاستيضاح. وكان الرأي أن تجمع هذه الأحاديث من هذه الشخصيات وتفرغ في ملفات من عدة نسخ ثم يجتمع (الباحثون) في التاريخ تدعمهم ما لديهم من وثائق ويستخرجون من هذه الوثائق ومن الملفات (تاريخ السودان الحديث) وكان الاقتراح أن يتم اختيار شخصيات من كل حزب تمثل بقدر الإمكان تيارات الحزب المختلفة على أن يكون من بين كل منها (شخصية معتدلة) وشخصية تمثل (الشباب). بدأنا نستحضر بعض الأسماء ثم تركني وذهب. واصلت على ضوء ما اتفقنا عليه كتابة الأسماء وكان من بين من تم رصدهم -وأغلبهم اليوم في رحاب الله- السادة الأجلاء: إبراهيم المفتي -علي عبدالرحمن -محمد أحمد المرضي -خضر حمد -حماد توفيق -

بوث ديو - سانتينو دينق - كلمنت أمبورو - لويجي أدوك - ازبوني منديري - عبدالله عبدالرحمن نقدالله - أمين التوم - حسن محجوب مصطفى - عبدالرحمن علي طه - الدرديري أحمد إسماعيل - عبدالله خليل - إسماعيل العتباني - مدثر البوشي - يحي عبدالقادر - عبدالخالق محجوب - محمد سعيد معروف - حسن عوض الله - محمد صالح الشنقيطي - حسن الطاهر زروق - ومن الذين اعتزلوا السياسة وقتها أحمد خير - خضر عمر - عبدالفتاح المغربي - عوض عبدالرازق - أحمد محمد علي السنجاوي - التجاني أبوقرون - عبدالله ميرغني مؤسس أول شركة عامة وطنية للتجارة (غير أسرية) - وعفواً لمن لم أستحضرهم بعد ثلاثين عاماً. وشملت القائمة من الشباب (وقتها) جوزيف أودوهو - عبدالكريم ميرغني - منصور أحمد الشيخ. كذلك تعرضنا للاستماع إلى بعض قدامى رجالات الخدمة المدنية (والذين كانوا يشاركون بطريقة أو أخرى في العمل العام سراً أو جهراً) مثل عبدالماجد أحمد - عبدالرحمن عابدون - علي بدري - بابكر الديب - (أول مدير سوداني للشرطة) - داود عبداللطيف وبالطبع قيادات الحركة النقابية: سليمان موسى - الشفيع أحمد الشيخ - محمد السيد سلام - حمزة الجاك عبدالله بشير - أحمد بابكر الإزيرق - الأمين محمد الأمين - أحمد جبريل (اتحاد مزارعي جبال النوبة) وكذلك بعض الضباط والقضاة الذين حققوا في تمرد الجنوب الأول عام ١٩٥٥م. وغيرهم ممن ناضلوا وضحوا وجادوا في وقت عزّ فيه كل شيء ولم يبالوا بأي شيء.

وعدني الضيف العزيز بأن يفكر في هذا الأمر جيداً ثم بعد ذلك يذهب لاستشارة وزير الداخلية في ذلك الوقت المرحوم الرائد/ فاروق حمدالله. والمرحوم فاروق هو الوحيد من الضباط الأحرار في مجلس قيادة ثورة مايو الذي كان بالمعاش قبيل الثورة ويعمل في وظيفة مكنته من التنقل بحرية وسط الناس وفي الأسواق وهي وظيفة (ضابط أسعار) بوزارة التجارة والصناعة والتموين. وكان الدينمو المحرك والمثقف ذا الخلق والتعامل الراقي. كان يجلس قبل الثورة على (تراس) الفندق الكبير يحتسي الليمون المثلج ويمر عليه الضباط المكلفون للاستماع لمقترحاتهم أو لمقترحاته أو إبلاغهم أو إبلاغه ما يراد من عمل. ويقول صلاح عبدالعال إن فاروق أخبره يوماً بأن تتم الدعوة لاجتماع للقيام بالانقلاب لأن (بيت المهدي) قد حدد التاريخ مشيراً إلى كاريكاتير للرسام المبدع (عزالدين) أثناء الخلاف بين طيب الذكر الإمام الهادي

والسيد الصادق المهدي يمثل بناء تصدع بسبب قيام كل منهما بجذبه أو (جره) إلى جانبه ومكتوب على البناء (بيت المهدي). لا أدري إذا كان التاريخ يعيد نفسه حتى بعد التصافي (بالوساطة) بين السيديد الصادق ومبارك. ذهب ضيفي إلى المرحوم فاروق والذي رحب كما نقل لي بالفكرة أيما ترحيب وطلب في أدب جم أن يتقبل منه الأستاذ بعض الأشرطة الفارغة ويسجل له فيها ما تقوله بعض الشخصيات ذكر منهم: المفتي –نقدالله– حسن الطاهر زروق –أحمد خير –خضر عمر وحماد توفيق. وأن يزوره بعد الاستعداد للمهمة لكي يتسلم منه الأشرطة. نظر الأستاذ الجليل للأمر من زاوية أخرى وهي أن (وزير الداخلية) يريد أن يضبطه (متلبساً) بوثائق مسجلة لشخصيات لم يكن وقتها من هو منها موال للثورة سوى حسن الطاهر زروق ... وبعض الموالاة. وأخبرني أنه فطن للفخ ولن يقع فيه. بالطبع لم أفلح في إقناعه بعكس ذلك وقد ذكرت له أني سمعت عن الرائد فاروق كل الخير ومن شخص محايد هو الوالد المرحوم حسن محجوب مصطفى سكرتير عام حزب الأمة. وأن فاروق لابد أن يكون جاداً في معرفة رؤية هذا النفر للحركة الوطنية خاصة وأن حزبه (حزب البعث العربي الاشتراكي كما يقال) لم يشارك بسبب حداثة ظهوره بالسودان –في الحركة الوطنية، ولكنه لم يوافقني الرأي.

انتهى اللقاء بأن طلب مني مبلغ الأربعين جنيهاً عن الإعلان في الصفحة الأخيرة. ودفعته له. وضاعت الفرصة لكن: ألا يرى الآن بعض ذوي اليسار (المادي أو الفكري أو كليهما ويمكن للصفتين أن تجتمعا في واحد) أن يقدموا خدمة كتلك أو أفضل بتفريغ نخبة مختارة وشباب متجول في أكثر من جامعة (وما أكثرها) ليجمعوا رؤية الجيل السابق من العدد القليل الذي بقي منه ومن الوثائق التي بدأ الإفرج عنها –وكذلك رؤية الجيل اللاحق للاستقلال عن الفترة من عام ١٩٢٤م. إلى الاستقلال ثم من الاستقلال وحتى عام ٢٠٠١م.: بالطبع فإن الاستماع أصبح ضرورة خاصة وأن (الكتابة) أصبحت صعبة للغاية وأقل ما تتطلبه (وهو كثير) مستلزمات (قفة) الملاح ولا أذكر كلما أشرقت الشمس متطلبات حبوب السكري والضغط والقطرة للعيون والمرهم للمفاصل و... و... و... كل يوم هم انقطاع التيار الكهربائي وطنين الساسة عن السلام والتحول الديمقراطي والتبادل السلمي للسلطة والخصخصة –وإن شئت أن تصدق –انخفاض التضخم.

دفعني إلى هذا النداء ما علمته من أن معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية بدأ عملاً عظيماً في هذا الاتجاه بقيادة طيب الذكر الأستاذ/ محمد عمر بشير -عليه الرحمة -والدكتورة/ محاسن عبدالقادر حاج الصافي -متعها الله بالعافية -ولا أدري أين توقف. ولعله يمثل ما يستحق المواصلة ... والمواصلة باستمرار ... والتجديد كل عقد من الزمن مثلاً -طبعاً بالإضافة إلى الوثائق لدى البعض -ولدى دار الوثائق -وما يفرج عنه من وثائق بالداخل والخارج.

تعليق: ( تاريخ المقال ٢٠٠١ فهل من جديد؟). الأستاذ الجليل هو: البروفيسور يوسف فضل.

عند مراجعة المقال (يونيو ٢٠١٦م.) تقدم باقتراح مماثل - وبحضور السيد مبارك الفاضل أحد أركان حكومة الإنقاذ (بصفته الشخصية) السيد محمد مختار أحد أركان فريق التفاوض لاتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥م. وثاني اثنين - أحدهما إدريس محمد عبدالقادر الموقع نيابة عن حكومة السودان - وعدته أن أبلور الاقتراح ونجلس بعد ٤٦ عاما لكي يرى النور.

## الفرص الضائعة [1]

## صناعة الورق أهي صناعة مشؤومة

في مارس ١٩٥٥م. أعلنت الحكومة الوطنية الأولى قبيل الاستقلال وخلال الفترة الانتقالية في إصدارتين سياستها نحو الاستثمار وسياستها نحو القطاع الخاص. أوضحت في الإصدارة الأولى أن الحكومة سوف لا تتدخل في النشاط الاقتصادي وفي مجال الصناعة وسوف لا تقوم بالاستثمار فيه وستعمل على تهيئة جو حر للتنافس. وفي الإصدارة الثانية أوضحت الامتيازات التي ستمنحها للصناعة الرائدة –وللصناعات على وجه العموم وخاصة تلك التي ستعمل على توفير سلع يتم استيرادها إذ سوف توفر لها إلى جانب الحماية المعقولة أسعاراً مناسبة للكهرباء والنقل بالسكة الحديد والإعفاءات من الضرائب الجمركية وضرائب أرباح الأعمال ... وباختصار كلما درجت الحكومات من بعد أن تضمنه في قوانين تشجيع الاستثمار رغم أن بعضها لم ينفذ منذ عام ١٩٥٥م. مثل تخفيض فئات الكهرباء أو النقل. وفي عام ١٩٥٧م. تقدمت شركة سويسرية بطلب لإنشاء صناعة للورق بالسودان من مادة خام ظلت تطفو على النيل منذ خلق الله العالم وتستخدم في صناعة الورق منذ عهد الفراعنة ألا وهي نبات البردي. جاءت الشركة ولا تزال أصداء تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م. تهز العالم ورأت أن أفضل ضمان لها هو أن تشرك حكومة السودان في رأس مال الشركة وفي مجلس إدارتها على أن تطلب –كما جرت العادة –أن تمنح امتياز (أو احتكار) إنشاء الصناعة لمدة ثلاثين عاماً تتعهد خلالها أن تلبي كل احتياجات السودان من كل أنواع الورق –وعلى أن تقوم بالتصدير إلى المنطقة العربية وإلى مصر لسد احتياجات بعض أنواع الورق التي لا تنتجها. ولعلم الشركة بأن الحكومة قد قررت عدم الاستثمار في القطاع الصناعي أي عدم وضع أي مال في الصناعة قررت أن تكون مساهمة الحكومة بأسهم مجانية تساوي ٤٠٪ من رأس المال (وبالتالي ٤٠٪ من الأرباح) وأن يكون لدى الحكومة نصف أعضاء مجلس الإدارة. وبالطبع فإن هذا العرض

---

(1) صحيفة الحرية – العدد: (١٥٢) التاريخ: ١٧ فبراير ٢٠٠٢م. – الموافق: ٥ ذو الحجة ١٤٢٢هـ.

السخي له سببان. الأول: الامتياز لمدة ثلاثين عاماً والثاني: الخوف من التأميم الذي ظهر في قناة السويس. قابلت الحكومة هذا العرض بتحفظ شديد. فهي أولاً وكمبدأ رفضت أن تنسب لها أي مساهمة ولو مجانية وبالتالي عدم الجلوس في مجلس الإدارة وفاءً لمصداقيتها لعدم المساهمة في مجال الصناعة وعدم الدخول مطلقاً في هذا القطاع. خاصة وأنها لم تتابع دراسة أعدتها الإدارة البريطانية لإنشاء مصنع نسيج لإنتاج الأقمشة الشعبية في قرية (جبل أم علي) وأرجأت تنفيذها بعد أن ظهرت عام ١٩٥٣م. بوادر تطورات دستورية بتوقيع اتفاقية السودان للحكم الذاتي في فبراير من ذلك العام. أما السبب الثاني فهو عدم قبول مبدأ الاحتكار أو الامتياز وهو الذي قاد الوطنيون من أبناء شعبها (على رأسهم ابن البلاد البار الأستاذ أحمد خير) معركة عدم تجديد امتياز الشركة الزراعية السودانية بعد انتهائه عام ١٩٥٠م. وتحويل مشروع الجزيرة إلى شراكة بين الحكومة والمزارعين. وكذلك عدم التجديد لشركة النور والقوى الكهربائية.

ظنت الشركة أن الرفض ربما كان لطول المدة المطلوبة وهي ثلاثون عاماً فظلت تخفض منها إلى أن وصلت ١٥ عاماً. وقد كانت واثقة أنها بعد انتهاء الامتياز (إذا منح لها) في عام ١٩٧٢م. سوف لا تتمكن شركة أخرى من منافستها خاصة وأن المادة الخام وهي نبات البردي لا يحتاج لزراعة ولا سماد ولا مبيدات كما أن منطقة المصنع المقترح هي (بحيرة نو) في أعالي النيل وسوف تكون القوى العاملة متوفرة ورخيصة ولا تتوقع أن تصلها الحركة النقابية القومية في الشمال بسهولة. ومع ذلك رفضت الحكومة عرض الشركة. وبالطبع انتهت الفترة المطلوبة في عام ١٩٧٢م. ولم تقم الصناعة. وظل نبات البردي موجوداً كما هو -وانضم إليه عشب (ورد النيل) الذي ظل مهدداً لإيقاف الملاحة بين كوستي وملكال بل ويعتبر مصدراً لامتصاص قدر لا يستهان به من مياه النيل.

ومن المفارقات -وهي تصاحب دوماً كل فرصة ضائعة أن الحكومة دخلت بعد خمس سنوات فقط ميدان الصناعة وأنشأت مصانع للسكر في الجنيد ثم خشم القربة ولتعليب الفواكه في كريمة وفي واو -وللألبان في بابنوسة وللكرتون في أروما وللأسمنت في ربك وانفقت في ذلك مالاً عاماً مباشراً كما في ربك وسكر الجنيد وخشم القربة وفي المصانع الأخرى وبدأت تتفاوض في عام ١٩٧٢م. على مصانع للسكر في شمال غرب سنار وفي حجر عسلاية وساهمت نقداً! عداً بنصف رأس المال في شركة سكر كنانة

ولكن يبدو أن النحس يلازم صناعة الورق. ففي عام ١٩٨٧م. عرضت شركة كورية –في وقت كانت فيه أزمة الحصول على الورق بالاستيراد في قمتها –وصدرت الصحف في ورقتين فقد عرضت في ذلك الوقت شركة كورية إنشاء مصنع للورق في فترة أقصاها عشرين شهراً يقابل كل احتياجات البلاد ويقوم بالتصدير. المادة الخام هذه المرة هي (مصاصة) قصب السكر المعروف باسم (البقاس) والمصدر مصانع السكر الأربعة في الجنيد وخشم القربة وسنار وعسلاية بالإضافة إلى مصنع سكر كنانة. لتحقيق المشروع طلبت الشركة من وزارة المالية السماح لها بشراء (قرض) يطلبه أحد البنوك الأوروبية من حكومة السودان ومبلغه حوالي ٤ مليون دولار تدفعه لها الحكومة بالسعر الذي يتفق عليه بالعملة السودانية (وكان حوالي ١٠ –١٥٪) لتتولى بالمبلغ مقابلة الالتزامات المحلية خاصة وأن الحكومة قبلت المبدأ في تبرع بعض الدائنين لأعمال خيرية بالسعر الذي تتفق عليه وقبل أن ترد وزارة المالية جاءت المفاجأة من الوزارة التي من المفترض فيها أن تشجع المشروع ألا وهي وزارة الصناعة التي أكد أحد مسؤوليها للشركة الكورية أنه لا يوجد (بقاس) يكفي لقيام صناعة ورق بالسودان. ورغم قيام الشركة الكورية بحساب هذه المخلفات في المصانع بما يعادل ٥٠٪ من طاقتها مرة بالآلة الحاسبة الكورية التي تستخدم فيها حركة الأيادي ومرة بالحاسبة الغربية إلاّ أن المسؤول أكد صحة رأيه ثم زاد عليه أن كنانة تعتمد على البقاس الناتج منها لتوليد الكهرباء التي تحتاجها. فعرضت الشركة أن تتعهد –عن طريق الوزارة –بإمداد شركة سكر كنانة باحتياجاتها من الوقود من المواد البترولية لمدة ١٥ عاماً مهما كانت أسعار المواد البترولية ولكن الوزارة رفضت ذلك (تنتهي الفترة في عام ٢٠٠٢م.).

أما وزارة المالية فقد كان ردها مختلفاً وهو أنه بعد أن انتهى عهد (التيه) أي عهد مايو فإن الوزارة لا تعالج أمر الديون الخارجية بهذه الكيفية البدائية وعلى الشركة أن تنتظر شهرين أو ثلاثة أشهر سوف تنتهي خلالها الوزارة من وضع (استراتيجية) لمعالجة أمر سداد الدين الخارجي. وعندئذ سوف ينظر في طلبها وانتظرت الشركة ثلاثة أشهر في ثلاثة ... في ثلاثة... وحتى اليوم لم يتم وضع تلك (الاستراتيجية) ولم

يعالج الأمر بالاستراتيجية العلمية أو بالطرق البدائية أو بغيرها ولم تقم صناعة الورق ومرت الخمسة عشر عاماً على الطلب ونحن في الانتظار ولكن الشركة الكورية ليست في الانتظار.

**تعليق:**

عند مراجعة هذه المادة في عام ٢٠١٦م. لم تقم صناعة للورق ولم يتم وضع الاستراتيجية المذكورة ... ويبدو أن عهد (التيه قد عاد مجدداً).

## الفـرص الضائعـة [1]

### تصوروا مشـروع الجزيرة

### ينتج "١٩" قنطاراً من القطن في الفدان وكمان زيادة

إلى الأخ الدكتور البوني،

ضاعت فرصة السبعينيات من القرن الماضي فأمل على أن لا تضيع فرصة القرن الحالي.

كان الأمريكان –ولا يزالون –مهتمين بالإمكانات الكبيرة التي يزخر بها السودان. وقد كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال السودان وكان لها مكتب اتصال خلال الفترة الانتقالية ١٩٥٣م –١٩٥٦م وسفارة كانت رقم "٣" من أوائل السفارات التي فتحت أبوابها بالخرطوم بعد دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا العظمى. وبينما ظلت أمريكا تتودد إلينا بين الحين والآخر كنا في معظم الأحيان نتوجس منها خيفة "ربما بدرجات متفاوتة حتى الآن" ونعتبرها الوريث "الإمبريالي" الحديث "للاستعمار" البريطاني القديم.

أهدتنا في بداية الاستقلال عام ١٩٥٦م أربعة "قوارب" حراسة ساحلية عسكرية في حجم البواخر لنبدأ بها "سلاح البحرية" ونحرس بها شواطئنا على البحر الأحمر فاعتذرت الحكومة بأنها ليست الآن على استعداد ولا حاجة لإنشاء سلاح بحري فجارتنا شرقاً المملكة العربية السعودية وعلى الشمال مصر ونحن في بداية الاستقلال ولا حاجة لنا لذلك. وفي عام ١٩٥٨م بادرتنا بمعونة أمريكية للاستيراد السلعي "مجاناً" بلغت خمسة ملايين دولار كانت كافية لاستيراد تراكترات وعربات نقل ونصف نقل من أي بقعة في العالم ما عدا الكتلة الاشتراكية، والعجيب أنها في ذلك الوقت المبكر استثنت "بولندا" مما يدل على استراتيجية بعيدة النظر إذ كانت بولندا الكاثولوكية حتى النخاع نقطة الضعف في الكتلة الاشتراكية والتي نفذت منها حركة "النقابة" إلى خلخلة النظام بقيادة "فاليسيا" ثم من بعدها اختيار رئيس الأساقفة

---

(١) صحيفة الحرية – العدد : (١٦١) الأحد: ٣ مارس ٢٠٠٢م. الموافق: ١٩ ذو الحجة ١٤٢٢ هـ.

البولندي بواسطة مجمع الكرادلة الكاثوليك "بابا" الفاتيكان باسم البابا يوحنا الثالث وذلك قبل سقوط النظام الشيوعي بسنوات.

تابعت الولايات المتحدة معوناتها للسودان مما أثار خلافاً حاداً في الحكومة الإئتلافية برئاسة المرحوم الأميرلاي عبدالله بك خليل عن حزب الأمة مع حليفه حزب الشعب الديمقراطي بقيادة المرحوم مولانا الشيخ علي عبدالرحمن: خلافاً انتقل إلى مراشقات في البرلمان لم يحسمها إلا سقوط الحكومة وقيام ثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م التي رحبت بالتعاون السوداني الأمريكي وكان من نتائجه مئات البعثات العلمية والتدريبية في كل المجالات خاصة الزراعة والطرق والتعليم والبنوك والصحة .. و .. وبقدر ما ركزت الحكومة الأمريكية على الزراعة بقدر ما اندفع معها المرحوم وديع حبشي مدير وزارة الزراعة وقتها وكاد أن يبعث بكل الوزارة إلى الولايات المتحدة. وبدأ همس عن تعاون في غير المجالات المدنية ولكن من المؤكد أنهم في تعاونهم الأمني أدخلوا نظام التنصت على التلفونات. ومن النوادر التي تروى أن الضابط المسؤول عن هذا الجانب أراد مرة أن "يتشطر" ويتنصت على السفارة الأمريكية فانفجر الجهاز: ثم استبدل بعد إسناد الأمر للسهو مع تحذير بعدم تكرار العملية.

الاهتمام الأمريكي بالزراعة أمتد بالطبع لمشروع الجزيرة وبقدر ما يفخر الأمريكان بأن لديهم أكبر مشروع في العالم تحت إدارة واحدة يعرف باسم (TENNESSE VALLEY AUTHORITY) "مؤسسة وادي تنسي" إلاّ أنهم فوجئوا بأن الحقيقة هي أن مشروع الجزيرة بعد أن أضيف إليه امتداد المناقل "بنظرة مستقبلية ثاقبة من المرحوم المهندس ميرغني حمزة وزير الزراعة والري – ومجهود عملي خارق من المرحوم المهندس محمود جادين مدير وزارة الري" فوجئوا بأن مشروع الجزيرة هو أكبر مشروع في العالم تحت إدارة واحدة: وبنظام فريد في الشراكة بين الحكومة وإدارة المشروع والمزارعين، غير أن المشروع – وقد كان في أحسن حالاته من حيث الانضباط والتقيد بالمواقيت في العمليات الزراعية وفي التمويل – لم يكن يعطي الإنتاجية التي تؤهلها له الإمكانات المتاحة فجاء البنك الدولي بمقترحات وذلك بإعطاء المزارع حوافز أكثر في نتائج الزراعة مع إدخال "الحيوان" و"المحاصيل البستانية" في الدورة الزراعية وبنفس القدر الذي كان القائمون بالأمر – والنخبة السودانية – تنظر إلى أمريكا بكل ريبة كانت النظرة أيضاً للبنك الدولي

ونوقشت المقترحات على عدة مستويات وهوجمت في البرلمان بعد عودته في أعقاب ثورة أكتوبر. هذه المقترحات التي يمكن تلخيصها من جانب المزارع في كلمتين هي "الحساب الفردي" لم تجد طريقها للتطبيق إلا في أواخر السبعينيات في ثورة مايو وفي أواخر ١٩٧٢م وأوائل عام ١٩٧٣م بلغ الاهتمام الأمريكي بأمر مشروع الجزيرة ذروته في وقت كانت فيه العلاقة مقطوعة بين البلدين ومنذ عام النكسة (١٩٦٧م) بسبب ما شاع وقتها أن الولايات المتحدة أقامت مظلة جوية حمت إسرائيل ومكنت الطيران الإسرائيلي من ضرب مصر .. رغم أن العلاقات مقطوعة إلا أنه كان هناك توادد من ناحية عملية خاصة بعد دحر الحركة التصحيحية بقيادة المرحوم هاشم العطا وحل وملاحقة الحزب الشيوعي .. تقدمت وقتها شركة زراعية أمريكية باقتراح هو أن تعطي فرصة للتعاون مع إدارة مشروع الجزيرة في وحدة إدارية واحدة "تفتيش" تشرف فيه على العملية الزراعية منذ البداية وحتى النهاية وفي تعاون مع إدارة المشروع ويكون هذا التفتيش "متوسط الإنتاجية –أي عادي" وستقدم الشركة الأمريكية كل شيء إبتداء من التقاوى حتى السماد –الرش –آليات الحرث و .. و .. كل شيء ثم الإشراف على القطن وترحيله إلى المحالج .. في ذلك الوقت كان القطن "الأكالا" قد بدأت زراعته ويقال إنه في الأصل "قطن أمريكاني والله أعلم" وهو من النوع المتوسط التيلة على عكس ما عرف في المشروع. وما عرف عن السودان أنه رائد إنتاج القطن الطويل التيلة. ومن مميزات الأكالا سهولة تعامله مع الألياف الصناعية ومقاومته للأمراض وللعطش وتعهدت الشركة الأمريكية بأنها سوف تجعل هذا التفتيش المتوسط الإنتاج –أي ليس هو أفضل أو أسوأ تفتيش – ينتج أكثر من "١٩" قنطاراً في الفدان وستقوم بتسليم "١٩" قنطاراً لإدارة المشروع وما زاد وهي متأكدة أنه سوف يزيد –يكون نصيبها هي خالصاً لها. أذكر أنه في ذلك الوقت كان متوسط إنتاج المشروع ما بين ٤ر٥ –٥ر٦ قنطاراً في الفدان ونحتفل عندما بعيد الإنتاج. ولم يكن الرقم "١٩" مبالغاً فيه للدرجة كبيرة ذلك أن بعض مشاريع القطاع الخاص على النيل الأزرق بالذات كانت تنتج في العادة ١٢ –١٤ قنطاراً ولعل أشهرها مشروع كانت تملكه دائرة مولانا السيد علي الميرغني. وفي الوقت الذي تعهدت فيه الشركة الأمريكية بهذه الإنتاجية العالية طلبت –إذا تمت الموافقة على عرضها وتحققت الإنتاجية –أن تمتد التجربة إلى تفتيش ثان وثالث .. وهكذا .. "هكذا يعني أيه: عاوزه تبلع المشروع كله .. لا".

رفض العرض وبشدة .. لأنه كان يبدو لمن رفضوه بأنه "جرجرة" أمريكية لإدارة مشروع الجزيرة تحت ستار رفع الإنتاجية خاصة وأن البلاد رفضت لأمريكا ممثلة في البنك الدولي أن تدخل من الباب بمقترحات وتفكيك العلاقات الاشتراكية بين الدولة والإدارة والمزارع فأرادت أن تقفز بالشباك تحت ستار الشركة ومن جهة أخرى هناك من لم يصدق أساساً حكاية "١٩" قنطاراً في الفدان وأنها إذا تحققت كمعجزة بجهد خارق في موسم فلن تحقق في الموسم الثاني أو تستمر كإنتاجية دائمة ومتوسطة للمشروع وكان من بين المتشككين -ولكنه لم يتدخل في رفض العرض -الأخ الكريم المرحوم أحمد بابكر عيسى أمين عام مجلس الوزراء.

في عام ١٩٧٣م عادت العلاقات الدبلوماسية بين السودان والولايات المتحدة وسافر ليلة إعادة العلاقات وفد عن المالية وبنك السودان لمناقشات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمعونة الأمريكية وكان ضمن الوفد الأخ أحمد بابكر عيسى. ويوم وصولنا كان يوم إعادة العلاقات بين البلدين ثم بدأت بعد ذلك عطلة نهاية إسبوع طويلة شملت إلى جانب اليومين العاديين السبت والأحد يوم الإثنين أيضاً.

وكنوع من المجاملة دعينا لقضائها في أي ولاية في أمريكا ضيوفاً على وزارة الخارجية الأمريكية. بقي أعضاء الوفد في واشنطن لقضاء بعض الأعمال وسافرت ومعي الأخ أحمد إلى "تكساس" التي اخترنا أن نزورها في "حماية" وزارة الخارجية خوفاً من تعرضنا لأية معاملة لا نرضاها .. وجدنا صديقاً أمريكياً كان يعمل معي في مؤسسة الخليج العالمية بالسودان قبل دخولي الوزارة وطلبنا منه أن نزور حقل بترول "قطاع خاص بالمناسبة" ومزرعة أبقار "رانش" ومزرعة قطن .. عند زيارة مزرعة القطن ويملكها شاب خريج معهد زراعي اعتذر لنا بأنه ليست لديه أراضٍ مثل سهول الجزيرة ولا يروي مزرعته من نهر يحمل الطمي والخير كالنيل الأزرق وإنما يزرع في أرض على سفح جبلي ويرويها من بئر ارتوازية. وفعلاً رأينا وابوراً من ماركة كاتربيلار -ارتفاعه أكثر من مترين يقوم بمهمة الري، طبعاً زيارة مزرعة القطن كانت بهدف معرفة الإنتاجية وعندما ذكرها لنا -بعد الاعتذارات التي أشرت إليها -كانت أكثر من "١٩"

قنطاراً. الأخ أحمد رحمه الله حسبها بالرطل ثم بالكيلو. ولم أكن أقل منه تعجباً. ثم قال لي بابتسامته الضاحكة "أخي إبراهيم: الحمد لله نحن تشككنا وما اعترضنا" نرفض ١٩ قنطاراً. قول ٩ كفانا" لكن تقول لمنو؟

ترى هل لا زلنا نرفض –بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م –أن "نتعاون" أو ليس الأفضل أن نفكر في صيغة نبادر بها من "عندنا" بدل أن نفاجأ بصيغة تقع علينا من "عندهم".

## الفرص الضائعة [1]

### وكاد تمويل مشروع الرهد أن يتوه بسبب جملة مرتجلة
### عبداللطيف الحمد (ون)

السيد عبداللطيف يوسف الحمد من أبرز الشخصيات المالية العربية: علماً وتجربة وتجرداً وينتمي إلى الأسر الكويتية المرموقة التي قامت على أكتافها بقيادة آل صباح الكويت الحديثة وجميع من عايش الشأن المالي السوداني يذكر له حبه للسودان وسعيه لخدمة شعبه الذي تربطه بالعديد من قيادته الاقتصادية علاقات مودة على المستوى الشخصي وعلاقات عمل على المستوى الرسمي. بدأ حياته رئيساً للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم اختير وزيراً للمالية ووزيراً للتخطيط في آن واحد خلفا لشخصية كريمة أخرى هي السيد عبدالرحمن العتيقي والذي سأتعرض له في موضع آخر. وقد كان للسيد عبداللطيف الحمد مواقف مشهودة في محاربة الفساد فيما عرف في الكويت باسم (سوق المناخ) وهو سوق الأوراق المالية الذي سادته عمليات مضاربات أشانت بالسوق وبالمتعاملين فيه وبسببه ترك وزارة المالية وعاد إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وعبداللطيف الحمد ذو بصيرة ثاقبة تنفذ مباشرة إلى لب الموضوع وتضع يدها على الحل العملي بأقصر الطرق. ففي الاجتماع التأسيسي لقيام الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي وقد عقد في بيروت في صيف ١٩٧٤م. توطئة لأن تقتحم الدول العربية المجال الزراعي في دول على رأسها السودان للوصول إلى (سلة الغذاء العالمي) لاحظ المجتمعون أن (البرنامج) الذي تم إعداده للنقاش بعد إجازة القانون لا يمكن تمويله من الهيئة المقترحة لأن قانونها الذي أجيز في الاجتماع التأسيسي يتحدث عن (مشروعات) وليس عن برنامج أو برامج كما شرح المستشارون القانونيون فما كان منه إلاّ أن طلب من الاجتماع -أن يوقف مناقشته -وينعقد مرة أخرى في هيئة اجتماع

---

(1) صحيفة الحرية: العدد (١٦٨) التاريخ: الأحد - ١٠ مارس ٢٠٠٢م. الموافق: ٢٦ ذو الحجة ١٤٢٣هـ.

تأسيسي ويقوم بإدخال كلمة (برنامج) في قانون الهيئة ثم ينعقد مرة أخرى لمناقشة (البرنامج) –وقد كان. وتم اجتياز العقبة بنظرته الثاقبة في أقل من نصف ساعة.

قبل ذلك ذهبنا أواسط يوليو ١٩٧٣ للتفاوض مع البنك الدولي لتمويل مشروع الرهد الزراعي والذي تمت دراسته وبدأ الحديث عنه مع البنك قبيل ثورة مايو على أساس الري بالطلمبات بالري الإنسيابي بدون طلمبات ثم عادت فكرة الطلمبات مرة أخرى وعدنا إلى البنك الدولي وقطعت المفاوضات مراحل متقدمة استدعت أن يسافر وفد رفيع المستوى كما يقولون إلى واشنطن. وقد كان من المفترض أن يرأس الوفد الفني وكيل الري الطيب عبدالرازق. ولكن لاحظت في الاجتماعات التمهيدية للتنسيق أن هناك خلافات حادة – لم أجد لها مبرراً واضحاً رغم عدم فهمي في المسائل الفنية – بين وكيل الري ووكيل الزراعة. ثم أفادني بعض العالمين أن الخلاف بين ناس الري وناس الزراعة يكاد يكون الأساس في علاقتهما فخشيت أن تنتقل الخلافات إلى واشنطن وقررت أن يرأس الوفد وكيل التخطيط د. نصر الدين المبارك وشددت عليه أن يتم التحدث خلال الاجتماعات مع البنك عن طريقه هو وكل من يريد الإدلاء برأي يقدمه له مكتوباً وهو يقرر كيف ومتى ينقله لمندوب البنك. بحمدالله تم الوصول إلى اتفاق بصفة نهائية يوم ٢٢ يوليو – وكان من المفروض أن تتم مراجعة الاتفاق بصفة نهائية صباح اليوم التالي ويكون التوقيع مساء ذلك اليوم. ومع بدء الاجتماع لاحظنا تغييراً في لهجة مندوب البنك إذ وجّه حديثه لي –وقد حضرت كضيف شرف بعد إعداد الاتفاقية –بأن رئيس القسم القانوني بالبنك في مأمورية خارج الولايات المتحدة وكان من المفروض حضوره مساء أمس للمراجعة النهائية لكنه للأسف لم يحضر وعليه يبدو أنه لا مفر من تأخير التوقيع لعدة أسابيع لأنه لديه ارتباط مع دول أخرى خلال الشهر. كانت المفاجأة قاسية... لكن الأسباب جعلتنا نفكر في أن شيئاً ما قد حدث ولا بد من معرفته قبل أن نطلب مقابلة مسؤول كبير في البنك. ولكن أحد نواب رئيس البنك في الخرطوم فجّر الخبر بأن الرئيس نميري كاد يفقد حياته بالأمس لو لا إحباط الأجهزة المختصة للمؤامرة وكانت (المؤامرة) هي أن سلطات الأمن اكتشفت أن المرحوم الأميرالاي شنان كان يحضر للاستيلاء على السلطة بطريقة تكون نقطة البداية فيها أن يطلق أحد (القناصة) رصاصة على الرئيس نميري وهو في طريقه من الاتحاد الاشتراكي إلى ميدان الشهداء أمام

القصر احتفالاً بيوم ٢٢ يوليو (يوم العودة) وأن الرئيس نميري هو الذي أعلن النبأ في خطابه أمام الجماهير. طلبنا الخطاب من السفارة ولم نجد فيه أي إشارة للخبر. وقد اتضح بعد اتصال تليفوني بالخرطوم أن الإعلان لم يكن مضمناً بالنص المكتوب في الخطاب الرسمي وإنما أطلقه الرئيس ارتجالاً (خارج النص). وبهذه المناسبة فإن حالات لأحاديث من مسؤولين كبار (خارج النص) كانت لها آثار سالبة للغاية: منها حديث مماثل للرئيس نميري بأن الأنصار شنّوا (الحرب) على الحكومة في أحداث الجزيرة أبا ففقدت البلاد تعويضات على القطن والمحلج باعتبار ما حدث ليس (مظاهرات) وإنما (حرباً) كما أعلن ذلك رأس الدولة بنفسه والحرب لا يشملها الغطاء التأميني. وفي بلاد كثيرة لا يتحدث المسؤولون الكبار من غير نص مكتوب -حتى في البرلمان -خاصة رأس الدولة ووزير الخارجية -وفي أحيان خاصة وزير المالية.

عندما قابلت نائب رئيس البنك كنت قد عرفت (رأس الخيط) وصارحني بأنه في حالة التهديد بأي عدم استقرار يتريث البنك في تعامله حتى ينجلي الموقف تماماً. وفي هذه الحالة والتي لم تكن نتيجة تقارير أمنية وأنها إعلان من رأس الدولة بنفسه فإن التوقيع -إذا تم -سيكون بعد عدة أشهر وليس عدة أسابيع كما أفادنا رئيس المفاوضين وبعد شهر عدت إلى واشنطن لحضور اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكانت رئاسة وفد الكويت للسيد/ عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق الكويتي نيابة عن وزير المالية عبدالرحمن العتيقي الذي قاطع الاجتماع احتجاجاً على عقده خلال شهر رمضان وذلك في رسالة احتجاج لرئيس البنك ومدير الصندوق بأنهما ما كانا سيدعوان لهذا الاجتماع في الكريسماس أو عيد الفصح أو عيد الغفران اليهودي. سألني عبداللطيف بلهفة عما تم مع البنك الدولي فرويت له القصة. وتعجّب أن البنك لم يخطر الصندوق الكويتي رغم أن الصندوق الكويتي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سيكونان شريكين في التمويل. ولاحظت أنه أضمر شيئاً. وبعد انتهاء إحدى الجلسات طلبني على عجل وذهبنا لمقابلة مستر روبرت ماكنمارا رئيس البنك بناء على موعد حدده هو معه. ولا بد أن مكنمارا لاحظ وجودي غير المعلن ولكن عبداللطيف أخبره أنه علم بتأجيل التوقيع على اتفاقية الرهد لكنه غير مقتنع بالسبب. وواصل حديثه بأن هذا المشروع قد طال أمده ما بين دراسات الجدوى وتحديث الدراسات وتحديد المساحات وكل تأخير يحدث يعني أن موسماً زراعياً

سيفقده السودان وأنه تقديراً لظروف السودان وتقديراً لمبررات البنك فإن الصندوق الكويتي قد قرر أن يقوم – منفرداً بالتمويل الكامل للمشروع سواء انضم إليه البنك الدولي أو الصندوق العربي أو لم ينضما إليه وأنه قرر أن ينقل رأي الصندوق الكويتي للبنك الدولي وفي حضور وزير المالية السوداني حتى يمكنه الاطمئنان لمستقبل الرهد والبحث عن مشروعات أخرى لتقديمها للبنك. بقدر ما كان وقع تأجيل التوقيع عليّ كالصاعقة كان كذلك وقع قرار عبداللطيف على رئيس البنك الدولي والذي تماسك قليلاً ثم أخبر عبداللطيف أن القرار صدر بصورة روتينية من الموظفين لأنهم يتعاملون بهذه الكيفية عندما تواجههم مثل هذه الظروف. لكنه كرئيس للبنك – يعتز بشراكة الصندوق الكويتي في كل المشروعات التي تعاون معهم فيها وأنه سيجد معالجة للموضوع ترضي كل الأطراف.

قبل عودتي للخرطوم استدعاني نفس نائب رئيس البنك الدولي ونقل لي القرار السار الذي اتخذه مكنهارا بالتوقيع فوراً على المشروع وعلينا أن نطلب حضور الوفد بأسرع فرصة. لم يكن يعلم نائب الرئيس أن القرار السار أصدره عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق الكويتي. شكراً عبداللطيف.

لابد من التنويه بأننا في السودان لم نخيب ظن الأخ الكريم عبداللطيف في أن أي تأخير سيفقدنا موسماً زراعياً كاملاً. إذ قام المهندس (المجيد) يحيى عبدالمجيد بقيادة زملائه في وزارة الري وانضم إليهم المدير المختار للمشروع إبراهيم محمد إبراهيم بتنفيذ كل إنشاءات المشروع الموكولة للجانب السوداني في سنتين بدلاً من ثلاث وبمعدات بعضها (روسي) مرهق من كثرة الخدمة وبعضها (أمريكي) مستعمل على خفيف أحضرناها على عجل من المملكة العربية السعودية فكانوا جميعاً فخراً السودان.

في مناسبة قادمة نرى كيف أن عبداللطيف الحمد حاول معنا أن نعطيه الفرصة ليتبنى تنفيذ (كل) نعم (كل) خطة التنمية السودانية ولكنا قلنا له **لا** في ... في ... قطعاً ليس في إباء وشمم.

## الفرص الضائعة [1]

### عبداللطيف الحمد (تو)

في مايو ١٩٧٣م كانت كل أجهزة القرار الاقتصادي تقع تحت وزارة المالية والاقتصاد الوطني: الميزانية لوزارة المالية والتجارة الخارجية -والتجارة الداخلية -والتخطيط -وكان الوزير المسؤول لمجلس الشعب عن بنك السودان هو وزير المالية والتخطيط الاقتصادي. الأمانة العامة المسؤولة عن الاستثمار تأرجحت تبعيتها بين المالية والصناعة ولكن بصدور ثلاثة قوانين للاستثمار الصناعي -والاستثمار الزراعي -والخدمات الاقتصادية "النقل -التخزين -السياحة إلخ..أصبح وزير المالية هو أيضاً المسؤول عنها ويعاونه مجلس وزاري من وزراء الصناعة والزراعة ولجنة فنية من مسؤولي هاتين الوزارتين ووزارة المالية ومصلحة الأراضي والجمارك والمساحة حتى يصبح قرار الاستثمار بعد توقيع وزير المالية عليه نافذاً على الجميع كما أن الامتيازات التي تمنح تأخذ في اعتبارها البعد المالي وأثره على الخزينة العامة والميزانية. كان التخطيط مركزياً وإقليمياً "لكل إقليم ميزانية تنمية يشرف عليها الحاكم" ويباشر مفوض عام للتنمية بدرجة وزير دولة مهمة التخطيط المركزي مع الوزارات ويعد ميزانية التنمية وفقاً للخطة سواء ثلاثية أو خماسية.

وقد كانت أسبقيات العمل تتلخص في: الزراعة والتصنيع الزراعي -والنقل -والطاقة كنا قد خرجنا لتونا باتفاقية أديس أبابا وبدأ استقرار سياسي رغم وجود معارضة لا يستهان بها كما كانت العلاقات مع كافة الدول على درجة متفاوتة من الامتياز ما عدا المعسكر الشرقي بسبب تداعيات انقلاب المرحوم هاشم العطا.

وبإعادة العلاقات الدبلوماسية مع كل الدول التي قطعت معها "الولايات المتحدة -الاتحاد السوفيتي -العراق" كانت الدبلوماسية السودانية قد مهدت الطريق وفتحت الأبواب مع كل العالم. وقد

---

[1] صحيفة الحرية : العدد (١٧٥) التاريخ: الأحد - ١٧ مارس ٢٠٠٢م. الموافق: ٤ محرم ١٤٢٣هـ.

رضيت علينا اليابان بعد أن أعيد فتح السفارة فيها وذهب إليها سفير كان يشغل درجة وكيل في وزارة المالية هو السيد بشير إبراهيم إسحق.

أما مسؤول التخطيط المفوض العام للتنمية فقد كان السيد محمد عبدالماجد أحمد: وكيل سابق للخارجية ووكيل سابق لوزارة الاقتصاد والتجارة وكان ثالث ثلاثة أسسوا القسم الاقتصادي بوزارة الخارجية السودانية يرأسهم السيد محمد خوجلي متعه الله بالصحة والعافية ويساعدهم المرحوم علي أحمد سحلول الذي تبوأ فيما بعد وكالة التخطيط وأول وزير للخارجية في ثورة الإنقاذ الوطني.

في هذا الجو المملوء بالتفاؤل والأمل كان الاهتمام بالتنمية كبيراً وكان رئيس الجمهورية يرأس بنفسه المجلس الأعلى للتخطيط وكان وزير الخارجية الدكتور منصور خالد يقتحم مجالاً بعد آخر يزرع الثقة ويتبعه وزير المالية بعد حين يحصد ثمار ما غرس. ولكن طموحاتنا كانت كبيرة وحاجتنا أكبر لكي نحقق نمواً عاجلاً نلحق به ما فاتنا. كما كنا نود أن نتجاوز البرامج الإسعافية وتضميد آثار الحرب في الإقليم الجنوبي ونستفيد من انفتاح العالم الغربي غير أن آثار حرب أكتوبر ١٩٧٣م بدأت تظهر على الدول الغربية في ارتفاع سعر برميل البترول من ١٫٨ دولار إلى ٢ دولار ثم ٤ دولارات ثم ضجيج عالٍ بأن اقتصاديات العالم سوف تنهار إذا توالى الصعود .. ولكن الصعود توالى حتى شارف الأربعين دولاراً. ورغم الجهود لم نكن نتوقع من العالم الغربي كل الذي خططنا له مع أن ألمانيا "الغربية" آنذاك ألقت بثقل كبير في تعاونها مع السودان. أما البنك الدولي والذي يمثل أكبر مصدر للتعاون الدولي فقد كان –وربما لا يزال– يصنف السودان مع الدول الأقل نمواً والتي لا يسمح لها بالاستلاف من البنك لأن فوائده عالية وتقترب من الفوائد التجارية. ولكنه يسلف السودان والدول الأقل نمواً مثله، من إحدى المؤسسات وهي "مؤسسة التنمية الدولية –أيدا" وهي مؤسسة تتقاضى فوائد رمزية أقرب إلى رسوم خدمة الدين ٤ر١ أو ٢ر١ في المائة وتمتد فترة السداد إلى أربعين عاماً أحياناً. وبهذا الوضع فإن حاجة الدول النامية إلى أموالها كبيرة لا تلبيها إمكاناتها المحدودة التي تعتمد على مخصصات سنوية من البنك الدولي وبعض الدول الغنية. كما أن أعداد الدول الأقل نمواً تزداد عاماً بعد آخر ... زيادة تضاعف من الاحتياجات. وكان نصيب السودان في العادة حوالي ثلاثين مليون دولار في مشروعات الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم

ومياه الشرب. والمتبع لإجراءات البنك الدولي يجد أن الثلاثين مليون دولار تنساب بطيئة على سنوات تجعل نصيب العام أحياناً أقل من خمسة ملايين ذلك أن الأمر يبدأ بتجديد المشروعات ثم إجراء دراسة أولية -ثم دراسة جدوى وبعد الوصول إلى هذه المرحلة تكون الأسعار قد تصاعدت وملامح المشروع قد تغيرت فتأتي البعثة تلو البعثة لتحديث الدراسة .. وهكذا إلى أن يتم التصديق على المشروع وتبدأ خطوات الإعلان عن تأهيل المقاولين ثم عطاء تنفيذ المشروع ثم اختيار العطاء الفائز وفترة استعداد المقاول وهي خطوات تستغرق عدة سنوات لكل مشروع.

باستمرار تصاعد أسعار البترول أصبحت الدول المنتجة له هي التي تتراكم ثرواتها يوماً بعد يوم. وكان لا بد لها أن تفكر في اتجاهين: الأول مساعدة الدول الأقل نمواً حتى لا تزداد فقراً ينسب لها بسبب الدعاية الغربية والثاني ضرورة "تدوير" هذا الثراء المتزايد في أعمال استثمارية تحرك الركود الذي بدأ يخيم على بعض أجزاء العالم. وقد كان للدول العربية المنتجة للبترول نصيب الأسد كما يقولون في الثروة الجديدة. فقامت بمساعدة الدول الإفريقية بإنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وأختيرت الخرطوم مقراً له. كما تحرك تكوين البنك الإسلامي للتنمية في جدة بقيادة المملكة العربية السعودية أما في مجال الاستثمار فدخلت الدول العربية في مشروعات عديدة في أوروبا وأمريكا لهذا الغرض.

كان السيد عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق الكويتي للتنمية -كما ذكرت في مناسبة سابقة - يضع مكانة خاصة للسودان: ربما لأن الكويتيين عامة لا ينسون للسودان وقفته معهم عندما كاد العراق بقيادة عبدالكريم قاسم أن يغزوه في عام ١٩٦٢م: وقفة جعلت قائد الفرقة السودانية آنذاك يتولى منصب رئيس الحرس الأميري بعد انتهاء الأزمة وربما لأن السودانيين الذين عملوا في الصندوق الكويتي كانوا خير ممثل لأمتهم وخير مثال للكفاءة والاقتدار "عبدالرحيم ميرغني -عبدالله قلندر -أبوبكر علي رضا - محمد ياسين عبدالعال" وربما أن الضمير العربي للسيد عبداللطيف الحمد عز عليه أن يرى هذا الكم الهائل من مقدرات الأمة العربية ملقى في السودان دون استغلال: أرض ومياه وثروة معدنية وحيوانية وغاباتية وفوق ذلك بشر يتقن ما يوكل إليه. وبعد أن درس السيد عبداللطيف الخطة التي وضعها السودان حسب الإمكانات المتاحة له من التمويل الذاتي والخارجي وضع من جانبه خطة أخرى تلبي طموحات السودان

في أسبقياته –وطموحات الأمة العربية –في الاكتفاء الذاتي من الغذاء بشقيه النباتي والحيواني وتلبي عائداً مرموقاً للسودان من النقد الأجنبي من التصدير. ويقيني أنه استعان بكل الكوادر السودانية التي معه بالصندوق وبغيرها من الذين تعاونوا معه في كافة مشروعات الإنماء بالعالم العربي وبالسودان وحزم أمره وقرر أن يحضر للسودان ليوم واحد ليعرض الفكرة العامة والهيكل المقترح للتعاون على القيادة السياسية من باب اللياقة ثم نجلس – بعد المباركة الكريمة –لنتفق على تفاصيل العمل والعنصر البشري المطلوب والإطار الزمني إلخ ... ولما كنت مرتبطاً بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي تسبق عادة الاجتماعات السنوية فقد سافرت إلى واشنطن. وعندما اتصل بي ووجدني قد سبقته للولايات المتحدة نقل لي قراره وأخبرني بأنه في طريقه للخرطوم وطمأنته بأنه سيجد الترحيب المعتاد كما أنه سيجد السيد محمد عبدالماجد أحمد وزير الدولة ومفوض عام التنمية والذي سيحدد له الموعد وينقله من المطار رأساً إلى القصر... وتحسرت أني سوف لا أكون حاضراً في اجتماع كهذا ينقل للسودان البشرى لمستقبل واعد.

قابلت السيد عبداللطيف الحمد في واشنطن بعد زيارته للخرطوم وعلى غير العادة أفادني أن لديه موعداً مهماً ولن يتمكن من مقابلتي كما أنه ربما يسافر صباح الغد ولكن السيد محمد عبدالماجد سينقل لي كل ما دار –وأنه أي عبداللطيف لن ينسى السودان أبداً وسيظل يحتفظ له بمكانه السامي في القلب. كان الحديث غريباً نوعاً ما ولكن عرفت بعد عودتي أن السيد عبداللطيف شرح فكرته للرئيس على النحو الذي سبق ذكره "التمس" منه أن يبارك المسعى وبعد المباركة فإن الصندوق سوف يجلس مع المسؤولين في الأجهزة المختصة لبلورة كل الخطة الكبرى إلى برنامج عمل يتعهد فيه الصندوق بتدبير التمويل الكامل مع "التماس" آخر بأن يتم الحفاظ على "الكوادر" التي تباشر العمل في الخطة لأطول فترة ممكنة دون تبديل – مع "التماس" ثالث بالتشاور عند الرغبة في إدخال مشروع جديد أو إجراء تعديل جوهري، وأن السيد عبداللطيف سوف يشرف بنفسه على عذا العمل الكبير الذي لن يتوقف بسبب المال.

مرت فترة صمت خالها السيد محمد عبدالماجد كافية لكي يستجمع الرئيس الكلمات المناسبة لشكر الكويت وابنها البار ولكن جاءت الكلمات سريعة وعنيفة ومعنفة. بعضها لا أستطيع ذكره. وبعضها أنهم في الصناديق العربية أصبحوا مثل البنك الدولي يقابلون أكبر المستويات في الدولة ويتقدمون

بشروطهم بطريقة مغلفة وإنهم يتحدثون عن الخبرة والكفاءة والمقدرة على وضع الخطط في حين أن كل الكفاءات التي لديهم سودانية و ..و .. وباختصار لم يترك للسيد عبداللطيف الحمد أية فرصة لشرح أو توضيح أو حتى إعتذار إذا كان فيما قال ما يستدعي ذلك. ووقف مرحباً بنهاية الاجتماع. وانتهى اللقاء. وركب عبداللطيف الحمد طائرته بعد ساعتين من وصوله وسافر إلى واشنطن وضاعت فرصة في عام ١٩٧٤م لن تتكرر. من قال إنها لن تتكرر؟ لقد تكررت في عام ١٩٨٤ ولكن من مدير البنك الدولي. ولهذه قصة أخرى.

## الفرص الضائعة [1]

## سيبك من سلة غذاء العالم..مستودع أموال العالم برضو لا

في ٦ أكتوبر ١٩٧٣م كان سعر البترول الخام ٨ر١ دولار للبرميل. وفي ٦ أكتوبر ١٩٧٣م كان العبور العظيم للجيش المصري لقناة السويس بعد أن دك طيران مصر القواعد والتحصينات الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقنال وفي عمق شبه جزيرة سيناء بالضربة المحكمة والشجاعة تحت قيادة العميد طيار محمد حسني مبارك قائد صلاح الطيران المصري الأمر الذي مهد لسلاح المهندسين اختراق السد الترابي الذي أقيم على طول قناة السويس وحصن بالأسلاك المكهربة والذي عرف باسم خط "بارليف" نسبة للقائد الإسرائيلي الذي فكر فيه وبناه .. وباشتعال حرب أكتوبر اشتعلت أسعار البترول فزادت بما يشبه المتواليات الهندسية حتى وصل سعر البرميل إلى أكثر من ثلاثين دولاراً في السوق الحر وإلى ما يقارب الأربعين دولاراً في السوق الأسود .. وفي زمن قياسي بدأت تتراكم ثروات أذهلت كل البنوك التي ظلت تنهمر عليها قبل أن تذهل الباحثين والمتعاملين. وكمثال حي كان دخل المملكة العربية السعودية التي تنتج عشرة ملايين برميل في اليوم هو ١٠ × ٨ر١ دولار = ١٨ مليون دولار في اليوم. وبسعر ١٨ دولاراً للبرميل أصبح ١٨٠ مليون دولار وبسعر ٣٠ دولار أصبح ٣٠٠ مليون دولار في اليوم بدل ١٨ مليون دولار.

بدأ الباحثون والمصرفيون في البحث عن طريق "تدوير" هذه الثروات وتشغيلها خاصة أن العالم لم يكن مستعداً لتلقي هذا الكم الهائل من الأموال لا من حيث مشروعات في البنيات الأساسية أو الاستثمار. وجابهت البنوك الأمريكية بالذات مشكلة كبرى في الاحتفاظ بهذه "السيولة" المفرطة سوى في فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العالم: فالدولار

---

[1] صحيفة الحرية – العدد (١٥٦) الأحد: ٧ إبريل ٢٠٠٢م. الموافق: ٢٥ محرم ١٤٢٢هـ.

هو عملة شراء البترول وظلت تلك البنوك تتلقف العائدات الدولارية مستفردة بها حقباً من الزمن ثم فجأة بدأت تشكل عبئاً عليها واختلالاً في ميزانياتها.

في ذلك الوقت لم تكن "البحرين" أو "دبي" قد برزت كسوق للمال أو البنوك التي عرفت باسم "أوف شور" إذ كانتا على عتبة الاستقلال السياسي الذي تم في أواخر عام ١٩٧١م ولم تكن البنوك الأمريكية - ولعلها حتى اليوم - على استعداد لتودع فوائضها لدى البنوك السويسرية أو في بنوك دويلة "ليخشنشتاين" في وسط أوروبا. أما المناطق المالية الحرة التابعة لبريطانيا العظمى في جزر الساحل البريطاني الجنوبي فلم تتطور حتى الآن لتنافس البلاد التي لحقتها بعد العديد من السنين كالبحرين.

في هذا الجو نشأت علاقة طيبة بين السودان وبين بنك "شيس مانهاتان" الذي تتحكم فيه أسرة "روكفيلر" وهي أسرة اشتهر عميدها بإنشاء مؤسسة خيرية باسمه ساندت بعض الأعمال والجمعيات الطوعية في السودان وعندما قررت الحكومة السعودية ضمان السودان في قرض بمبلغ مائتي مليون دولار كان بنك "شيس مانهاتان" هو البنك الذي عن طريقه دفعت الأموال. ويشكل هذا القرض رأس المال الرئيسي لمؤسسة التنمية السودانية بل أن المؤسسة أنشئت خصيصاً لضمان حسن استغلاله وحماية له من "عدنان خاشجقي" رجل الأعمال السعودي الشهير و"المروج" الذي جاء القرض بوساطته.

فكر رئيس بنك "تشيس مانهاتان" في منطقة تكون صديقة للولايات المتحدة - وتكون ذات استقرار نسبي معقول ولها علاقات طيبة مع مصدر الدولارات الخارجية الرئيسي وهو المملكة العربية السعودية التي يكفي - كمؤشر - إنها ضمنت السودان في مائتي مليون دولار "نقداً" هو القرض الأكبر لدولة نامية في ذلك الزمان وفي هذا الزمان. وجد في السودان تلك المنطقة المناسبة لما فكر فيه وهو فتح "توكيل" مالي - يقل عن مرتبة الفرع - لتلقي فائض الأموال التي أثقلت موقف البنك من حيث السيولة التي لا يوجد لها مستثمرون لمشروعات إنتاجية جاهزة ولا حتى مقترضون لبنيات تنموية تحتية الأمر الذي

يجعلها كذلك بعيدة عن أي مناوشات ضرائبية كما أنها تعطي وجهاً أفضل لميزانية البنك. اتصل المستر "ديفيد روكفيلر" بالدكتور منصور خالد وزير الخارجية آنذاك وبشخصي كوزير للمالية في الولايات المتحدة على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة وللبنك الدولي كما يقولون ونقل الفكرة بفتح التوكيل والفوائد التي سوف يجنيها الطرفان: السودان والبنك ووافقنا على الفكرة. ثم علمنا أنه قبل اتصاله بنا كان قد نقل الفكرة أيضاً لدكتور بهاء الدين محمد إدريس وزير شؤون رئاسة الجمهورية ليمهد له الطريق لموافقة القيادة السياسية وبعد عودتنا إلى الخرطوم تم عرض الموضوع في إطار التنوير التقليدي بنتائج رحلة العمل ونقلت الموافقة لرئيس البنك. وبات السودان مهيئاً ليكون أكبر مستودع لأكبر تجمع للأموال الفائضة.

كعادة كبار رجال الأعمال رأى المستر "روكفيلر" أن يحضر بنفسه للسودان وأن يلتقي السيد / رئيس الجمهورية "للتعارف" الشخصي من جهة – وليحصل من جهة أخرى على اتفاق لمذكرة تفاهم يذهب بها إلى المملكة العربية السعودية ليطلعها عليها قبل أن يعود للاحتفال بالتوقيع عليها وقبل أن يبدأ مشوار ضخ الدولارات مع كل برميل يتم ضخه في المملكة. ذهبنا إلى عشاء في منزل السيد رئيس الجمهورية وجلست مع المستر "هوين" مساعد رئيس البنك في ركن منزو من الصالون بعيداً عن الكبار نراجع نصوص مذكرة التفاهم في تؤدة جعلت من يذكرنا بالإسراع في الانتهاء من عملنا لأن "العشاء جاهز". لاحظت أن د. بهاء الدين لم يكن ضمن الحضور.

بعد العشاء ودعت السيد / رئيس الجمهورية والزائر الكبير ومساعده على أن أكون في وداعه صباح اليوم التالي في رحلته للسعودية. وفي طريقنا إلى المطار لم ألحظ على الزائر أسارير فرحة كما أن تعليقاته كانت قصيرة ختمها بأنه سوف يطلعني داخل الطائرة على ما دار قبل العشاء. أخبرني أن زيارته للسودان لم تكن فقط "للتعارف" الشخصي أو لكي اتفق مع المستر "هوين" على المذكرة وإنما كانت في المقام الأول "للتعرف" على المسؤول السياسي

الأول الذي سوف يتعامل معه ولكي "يسمع" منه شخصياً "الموافقة" على فتح التوكيل: ليس ذلك لعدم ثقة في شخصي أو في شخص د. منصور خالد وإنما لأنه حسب تجاربه فإن بعض زعماء العالم الثالث تتقلب آراؤهم وتتأثر بما ينقله لهم آخر من يقابلون. وهو يريد أن يطمئن شخصياً على رأي الرئيس ويسمع الموافقة منه شخصياً لأنه سيقابل جلالة الملك فيصل. ماذا حدث قال، أكد لي ذلك كل من د. منصور خالد والمرحوم الشيخ حسن بليل وزير الدولة آنذاك – إنه بعد شرح موجز للفكرة وقراءتها لكلا الطرفين تقدم المستر روكفيلر بسؤال مباشر للسيد رئيس الجمهورية إذا كان "يوافق" على الفكرة أم لا. كان رد السيد الرئيس أنه "لا" يوافق تكرر السؤال للمرة الثانية والثالثة كل مرة بإسلوب مختلف وشرح موجز وتكرر الرفض للمرة الثانية والثالثة. كان هذا هو سر دعوتنا للاستعجال لأن العشاء جاهز: إذ لم يعد عند الكبار ما يتحدثون فيه كما أن المذكرة التي كنا نعدها لم تعد لها قيمة.

ما هو سبب الرفض بعد كل التحضير وبعد كل هذه الاتصالات. كان استنتاج رئيس البنك أن جهة ما سوف تضار مصالحها من إنشاء هذا التوكيل ومن وجود الوفرة المتوقعة من النقد الأجنبي ووجود علاقة على مستوى خاص بين المستر روكفيلر والرئيس نميري. الجهة التي قفزت إلى ذهنه منذ البارحة وإلى ذهني بعد تفكير هي "عدنان خاشقجي" لكن اتفقنا فجأة على من أطلعه على الفكرة وجعله يحرض الرئاسة على رفضها. علمت فيما بعد أن عدنان كان بالفعل في زيارة للخرطوم في ذلك اليوم.

## الفرص الضائعة [1]

### تجميع الصوالين أم تجميع التراكترات

حجم مشروع الجزيرة الذي بلغ اثنين مليون فدان والمشاريع على ضفتي النيلين الأزرق والأبيض والتي تغطي أكثر من نصف مليون فدان ثم مشروع السوكي الذي يضم تسعين ألف فدان ومشروع الرهد ثلاثمائة ألف فدان -والزراعة الآلية في منطقة القضارف وجبال النوبة والتي بلغت "وقتها" أكثر من مليون ونصف فدان: تعتمد كل هذه المساحات على تراكترات لمختلف أنواع العمليات الزراعية. وبما أن مشروع الجزيرة كان ولا يزال يمثل قيادة العمل الزراعي فإن التراكترات التي يستخدمها تمثل أيضاً القدوة للإدارات الزراعية والمزارعين في هذه الملايين من الأراضي الزراعية. كانت الجزيرة تستخدم "تراكترات" من ماركة "فورد أو فوردسن ميجر" ثم دخلت ماركة "ماسي هاريس" ثم "فيرجسون" وباندماج شركتي ماسي هاريس وفيرجسون عرف التراكتر الجديد باسم ماسي فيرجسون وبدأت الشركة الجديدة أكثر اهتماماً بالحفاظ على السوق السودانية أمام زحف شركة إنجليزية تبيع ماركة "نفليد" وتطلعات شركة "فيات" الإيطالية -وهجوم التراكتر الروسي ثم الروماني وجون دير الأمريكي الذي يحظى بعطاءات البنك الدولي وغيرها من الماركات.

رأت شركة ماسي فيرجسون في أوائل ١٩٧٢م أن احتفاظها بالسوق السودانية والتوسع في شرق إفريقيا -وربما حتى غرب إفريقيا يتطلب وجود أكبر من مجرد وكلاء تجاريين وذلك بأن خطفت فكرة تقدمت بها شركة "فيات" الإيطالية لإنشاء مركز لتجميع السيارات والشاحنات والتراكترات لوزارة التخطيط في أول عهد ثورة مايو عن طريق ابن السودان البار الراحل عبداللطيف أبو رجيلة -عليه الرحمة الواسعة -ولكن عدم الرد حتى باستلام الطلب أغضب امبراطور الصناعة الإيطالية سنيور "أنيللي"

---

[1] صحيفة الحرية -العدد (٢١٦) الأحد : ٢١ أبريل ٢٠٠٢م. الموافق: ٩ صفر ١٤٢٣هـ.

وأقسم ألا يعيد الطلب مرة أخرى عند الاتصال به في عام ١٩٧٢م. المهم أن الشركة البريطانية "ماسي فيرجسون" تقدمت بطلب لإنشاء مصنع لتجميع "التراكترات" فقط. وتركت صيغة المشاركة -أو عدم المشاركة- للحكومة سواء مباشرة أو عن طريق إحدى هيئاتها. ولما كانت مؤسسة التنمية السودانية قد أنشئت حديثاً وبدأت تتلمس طريقها للعمل رأينا أن توكل إليها مهمة المشروع -وأن يبعد عنه مشروع الجزيرة لسبب تقني مهم هو ألا يظل المشروع "أسير" ماركة واحدة إذا أدى التقدم الفني مستقبلاً أن تقوم شركات أخرى بتطوير "تراكترات" ذات ميزات جديدة فلا تستطيع "الجزيرة" أن تتخلى عن شركتها. وهناك سبب آخر هو أن تبدأ مؤسسة التنمية السودانية حياتها بمشروع له سوق مضمونة وربحية مضمونة ويشارك بدرجة فعالة في التنمية السودانية.

بدأت المناقشات في جو مليء بالتفاؤل وأسندت مؤسسة التنمية السودانية قيادة المفاوضات لأحد كبار رجالاتها ويقيني أن السيد محمد عبدالماجد أحمد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام قد زوده بكل النصائح والتوجيهات التي تؤدي إلى إنجاح المهمة والتي ستكون باكورة عمل المؤسسة. وقليلاً قليلاً بدأت المفاوضات تطول ويعود وفد الشركة إلى بريطانيا ثم يرجع إلى السودان -ويسافر مندوبو المؤسسة إلى لندن ثم يعودون للخرطوم. تبلورت نقاط الخلاف في نسبة ملكية كل طرف وما لبثت أن حسمت برضا الطرفين .. وبالمثل تم الاتفاق على تكوين مجلس الإدارة: من يرأسه ومن يرأس الجهاز التنفيذي للشركة. كما تم التوصل إلى برنامج الإنتاج وقوة التراكترات الذي سوف تبدأ به الشركة العمل والذي يمثل الحجم الرئيسي للإنتاج .. وتقريباً كل شيء ما عدا شيء واحد هو كم ستكون نسبة مساهمة التصنيع بالسودان في التراكتر الذي سوف يتم تجميعه .. رأى وفد المؤسسة أنه لكي يكون للتجميع معنى وفائدة اقتصادية للبلاد لابد أن تقوم الشركة بتصنيع ما لا يقل عن ٣٠٪ بالسودان مع بداية المصنع وحاولت الشركة أنه لا توجد بالسودان صناعة حديد أو معادن أو بلاستيك مقوى أو لساتك تجعل نسبة كهذه ممكنة كجزء من العملية الإنتاجية.

وإذا أخذنا في الاعتبار بطاريات "الروبي" فإنها إنتاج محلي لا يمكن اعتبارها بالطبع جزءاً من مصنع التجميع.

أخيراً عرضت الشركة أن تبدأ بنسبة ١٠٪ ثم تتدرج في الزيادة حسب تطور الصناعة في السودان – وأن الأمر لا يعدو أن يكون إمكانية عملية كما أن المؤسسة كشريك وعضو في مجلس الإدارة يمكنها أن تتابع مع الشركة هذه النسبة وإذا وجدت أنه من الممكن زيادتها يتم ذلك بالتفاهم بين الشريكين الاثنين علماً بأنه كلما زادت النسبة كلما زادت أرباح الطرفين.

استشهدت الشركة بمصنع لعربات بدفورد البريطانية "اللواري ٥ طن" يتم تجميعه مع مصلحة النقل الميكانيكي وأنه يقوم بإمداد المصلحة والمواطنين باحتياجاتهم من هذه اللواري. ولم يتم تحديد نسبة معينة للتصنيع المحلي رغم أن ذلك لم يقنع المؤسسة. "بالمناسبة إستمر مصنع تجميع اللواري بالبدفورد ٥ طن حتى ظهرت فجأة اللواري ٨ طن و ١٠ طن من اليابان فلم يعد "اقتصادياً".

بعد أربعة شهور من النقاش وصل الطرفان إلى طريق مسدود .. ولم يلتقيا حتى اليوم. ورغم ذلك فإن المرء يتساءل الآن وهو يرى تجميع وتصنيع السيارات الصغيرة والبكاسي بالسودان برعاية مؤسسة حكومية يتساءل عما إذا كانت الأسبقية كانت أفضل لتجميع وتصنيع التراكترات والحاصدات ثم للصوالين والبكاسي أم العكس .. يبدو أن العكس دائماً صحيح.

مندوب المؤسسة في المفاوضات كان نائب المدير العام مأمون محمد السيد – عليه واسع الرحمة نشر المقال عام ٢٠٠٢م. بمناسبة قيام شركة (جياد) وبداية عملها بتجميع (الصوالين) ولكن بعد حين اتجهت إلى البكاسي والشاحنات والجرارات و... و.... العربات المصفحة. هذا للحقيقة.

## الفرص الضائعة [1]

### ناس الغرب وأكل السمك

في كل بلاد العالم التي لديها أنهار عذبة ويسمح تيارها الهادي بتوالد الأسماك وصيدها يشكل السمك المصدر الرئيسي لغذاء المواطنين وتكون أسعاره في متناول الجميع. وبالمثل يعتمد سكان سواحل البحار على الأسماك كوجبة رئيسية رخيصة غالباً ما يتم تناولها في عالمنا الثالث مع الأرز غير أنه تلاحظ أن وجبة (السمك) في العاصمة المثلثة ثم العاصمة (القومية) هي من نصيب المقتدرين وتباع بأسعار تفوق دائماً وبدرجات متفاوتة – أسعار الدواجن وأسعار اللحوم. وقد كانت هذه الظاهرة محل اجتماعات عديدة منذ أن كانت هموم المواطنين من شأن الحكومة في وزارة التجارة والتموين في الستينيات وما بعدها ومع المسؤولين في (مصلحة الصيد والأسماك) التابعة لوزارة الثروة الحيوانية. وكانت هناك لجنة تضم الوزارات المختصة من بين أعضائها طيب الذكر المرحوم الدكتور أحمد بدري مدير مصلحة البساتين وقتها قبل أن يدخل السياسة كوزير دولة في وزارة الصناعة. وكان لسيادته تعليق ظل يتداول في اللجنة وهو أن ارتفاع أسعار اللحوم والخضروات والفواكه أمر يمكن تفسيره لأنها من تربية وزراعة البشر يبذل فيها الإنسان جهده وماله ولكن السمك (تربية رب العالمين) سواء في النهر أو البحر. وعملية الصيد مهما كان المجهود البشري والاستثمار المادي فيها لا تبرر هذا الفرق الكبير في الأسعار إذ هي أشبه بعملية الحصاد.

وبعد متابعة وتقصي الأمر اتضح أن هناك (مافيا) تتعامل في السمك منذ وصوله من الصيادين سواء في أسواق جبل أولياء أو في سوق الموردة وتسيطر على عطاءات التغذية (ياحليل أيامها) في داخليات جامعة الخرطوم وفي المستشفيات وبعدها في المطاعم الكبرى

---

[1] صحيفة الحرية – العدد (٢١٦) الأحد: ٢٨ أبريل ٢٠٠٢م. الموافق: ١٦ صفر ١٤٢٣هـ.

وفي الفندق الكبير الذي كان النزيل يأكل فيه الوجبات الثلاث (إجباري) ضمن فئة الغرفة ومن بينها (السمك) كل يوم في الإفطار... وكذلك في إفطار (بوفيه) قطارات السكة الحديد (أيام) ولم يكن وقتها في العاصمة محل معتبر للسمك المحمر غير محل (السُبْكِي) في الموردة إذ لم تنتشر بعد محلات بيع الأسماك.

هكذا ظل الحال إلى أوائل السبعينيات حينما رأت الدولة أن تعمل على إنشاء مشروع كبير لتطوير عملية صيد وتسويق الأسماك في منطقتين: الأولى منطقة (وادي حلفا القديمة) حيث ظل عدد من أهلها صامدين ومرابطين ورافضين التهجير إلى خشم القربة ولم يكن هناك أنسب من الاستفادة من الأسماك التي توالدت في بحيرة النوبة بدرجة جعلت أعداداً منها (متوحشة) كما وصفت وخاصة أن صناعة الأسماك كانت جزءاً من اقتصاديات المنطقة قبل بناء السد العالي حيث كانت تصدر إلى مصر كميات من (الملوحة) و (البطارخ) و (الفسيخ).

تم الاتفاق مع جمهورية الصين الشعبية على إنشاء مشروع متكامل – كما يقولون – بقوارب وشباك الصيد ثم عنابر التجميع – ثم غرف التبريد – ثم غرف تجميد السمك. وكان لابد أن يتم النقل إلى منطقة الاستهلاك الرئيسية بالعاصمة وإيجاد منافذ للبيع. وقد اتصلت بالأخ السيد/ سيد أحمد عثمان مدير البنك الزراعي السوداني واتفقنا على تحريك الجمعية التعاونية بمنطقة حلفا وقيام البنك بالتمويل اللازم للصيادين. وقد أفادنا بعض السكان المحليين بأن النقل بعربات الثلاجات بالسكة الحديد ذو مخاطر عديدة سبق أن اكتووا بنارها في كميات قليلة ولا يمكنهم المخاطرة بها في مشروع كبير كهذا إذ أحياناً (تتوه) العربات في خطوط جانبية – أو (تركن) لأنها (شلك) وهو تعبير يعني أن العربة بها عطل يجعلها غير صالحة للسفر وتكتشف العربات بعد تعفن السمك ولم يعرفوا هل ذلك مصادفة أو بفعل فاعل أوتدخل من (مافيا) الخرطوم مع بعض ضعاف النفوس وذلك لأنه كان من

المقدر أن يباع كيلو السمك للمستهلك بمبلغ ١٤ – ١٦ قرشاً في حين أن سعر السوق كان يفوق الثلاثين قرشاً.

التقيت مع طيب الذكر المرحوم السر حسن بشير الذي كان مديراً للطيران المدني وأفادني أنه ببعض الجهد وبعض المال يمكن إصلاح مهبط جوي يسمح بإقلاع ونزول طائرة من طراز (دي سي ٦) ذات أربع محركات تنقل حوالي ١٠ – ١٢ طناً في السفرية بعد حساب وزن الوقود في العودة لعدم وجود مستودع لبنزين الطائرات في وادي حلفا. وأن استئجار الطائرات من هذا النوع والتي توقفت كطائرات – ركاب أمر ميسور ولا يكلف كثيراً.

وبعملية حسابية اتضح أن كيلو السمك للمستهلك سوف لا يزيد سعره عن ٢٠ قرشاً. إلى هنا تم تذليل كل العقبات ولم يبق إلاّ أن تقوم وزارة الزراعة (وقد كانت تتبع لها الثروة الحيوانية بما فيها مصلحة الأسماك في تكوين وزاري جديد) لمباركة المشروع حتى يمكن الشروع في استئجار الطائرة وقيام البنك الزراعي بتمويل جمعية صيد الأسماك وقد قمت بتضمين وصول مئات الألوف من كيلوجرامات السمك للعاصمة ضمن خطاب الميزانية ممنياً المواطن بتخفيض كبير في تكاليف المعيشة. وجاءت الصدمة الكبرى إذ إن وزير الزراعة فاجأني بسؤال غريب (أنت عاوز السمك يباع بسعر أقل من اللحمة؟). وعندما استطرد ليقول – طبعاً مازحاً – إنتو ناس الغرب جنكم سمك تحبوا أكله لدرجة غريبة. لا يمكن أن أسمح بوضع زي دا. تأكد لي عندئذ أن المسألة جد. البنك الزراعي تردد كأي ممول يرى صاحب المشروع ليس غير متحمس فحسب، بل لا يريده. حسرة لابد أنها تلاحق الأخ سيد أحمد عثمان في مقره الاختياري بمدينة طنطا حالياً. الجمعية التعاونية أصيبت بالشلل. فشلت كل المحاولات و (الوساطات) لإقناع السيد الوزير. ولازلت بعد مرور حوالي عشرين عاماً محتاراً في كيف لا يمكن بيع السمك (تربابة رب العالمين) بأقل من سعر اللحم والدواجن.

ونحن نحاول إقناع السيد الوزير كان المشروع الثاني (المتكامل) أيضاً في منطقة الشجرة وجبل أولياء وقد اكتمل بحجم أقل واستهدف أساساً عدداً من الصيادين في هذه المنطقة لكي ينعتقوا من سيطرة (مافيا) السمك بتهيئة (الشِباكْ) ثم غرف التبريد والتجميد في حالة محاصرتهم للبيع بأي سعر أو مواجهة التلف. وقد كان المشروع بعرض ياباني وتحت الإدارة المباشرة لمصلحة الأسماك. يبدو أنه قد تفشى خبر اهتمامي بموضوع الأسماك إذ فوجئت بأن طلب مني السيد رئيس الجمهورية أن أقوم نيابة عنه بافتتاح المشروع رغم أن المفروض أن يقوم بذلك السيد وزير الزراعة. كان ذلك في وقت شاع فيه خبر قرب تعديل وزاري وقد أيقن زميلي وزير الزراعة أنه (مقنطر) للخروج خاصة أنه قد أطلق في أحد اجتماعات مجلس الوزراء رأياً جريئاً فيما يختص ببعض قوانين (الشريعة) في وقت لم يكن فيه من ينتقدها خارج (المجموعة الاقتصادية) كما كان يسمينا الأخ العزيز د. أحمد السيد حمد – متعه الله بالعافية – غير الأخ محمد البشير الوقيع لكننا جميعاً نسينا أن السيد الرئيس كان يتعامل في التعديلات الوزارية بطريقة المفاجأة العسكرية إذ إنه لم يخرج في التعديل الوزاري غير شخصي الضعيف بعد الافتتاح بأيام.

بعد الانتفاضة اتصلت بالأخ الكريم عوض عبدالمجيد وزير مالية الانتفاضة في الستة أشهر الأولى قبل استقالته وقد كان من لجنة تطوير وادي حلفا التي اهتمت بمشروع الأسماك ورجوته أن يتابع الموضوع ولكنه قد غرق في دوامة الخلاف مع مجلس الوزراء بخصوص صندوق النقد الدولي ثم قدم استقالته عن وزارة الانتفاضة وحل مكانه الأخ الدكتور سيد أحمد طيفور.

لا أدري اليوم موقف المشروع الأول وعن حالة القوارب والمعدات في وادي حلفا خاصة وأن طموح المشروع كان للتصدير إلى مصر والسعودية بعد اكتفاء السوق المحلية.

وماذا عن مشروع الشجرة وجبل أولياء الذي ذكر مندوب المصلحة في كلمته عند الافتتاح أنه بعد شهر سوف لا يجد السمك من يأكله بالعاصمة.

تعليق: كان ذلك في أواخر ١٩٨٤م.

تعليق آخر: كان وزير الزراعة هو الدكتور عثمان حاكم مرشح السودان بديلاً لمحمد داود الخليفة في رئاسة الهيئة العربية ليكون السودان سلة غذاء العالم.

## الفرص الضائعة[1]

### إحدى الفرص التي نحمد الله أنها ضاعت

كما ذكرت في مقالة سابقة فإن إدارة الجيوش مكلفة للغاية فكان –وربما لا يزال – سلاح الطيران من أكثر الأسلحة تكلفة في الجيش السوداني سواء في المال أو الأرواح: إذ إن أقل خطأ من المدرب أو المتدرب قد يجعله يفقد روحه ويدخله في قائمة الشهداء فيضيع رجال ومال وتجربة. ولعل المخضرمين يذكرون (الكارثة) الجوية التي أودت بالرواد من الطيارين السودانيين على مشارف الاستقلال وهم يقومون ببعض الاستعراضات الجوية في مدينة (توريت) بعد عودة الأمن للجنوب في أعقاب تمرد أغسطس ١٩٥٥م والذي بدأ من تلك المدينة . من جهة أخرى فإن التطور في أنواع الطائرات يسير بسرعة مذهلة وقد يكون للطائرة الواحدة أكثر من جيل كما يقولون وتتوالى (الأجيال) وكل جيل تدخله تعديلات وتحسينات و .. و... وتكاليف إضافية مما يجعل اللحاق به من حيث (التكلفة والسعر) أمراً شاقاً على المسؤول المالي وهو يستمع إلى القائد العسكري وهو يسعى لتأهيل سلاحه. وقد حاولنا مرة ونجحنا بفضل الله في الحصول على نوع معين من طائرات من جيل نهاية الحرب العالمية الثانية ولكنها ذات ميزتين: تدريب وقاذفة مقاتلة – وكان عددها ست وسعرها مع كم من قطع الغيار خمسة وخمسين مليون جنيه إسترليني. ورغم ذلك فقد تتعرض الطائرة للسقوط في التدريب أو بطلقة لا تساوي كم جنيه (أيام الجنيه) .. *أو بمنقار صقر وربما انتهت تلك الطائرات جميعها.*

كان للألمان في الحروب التي دارت في أوروبا دور كبير في أمر الطيران وتطوير أنواع وتدريب مختلف كوادره ولعل بعض المهتمين اليوم في ضرب مركز التجارة العالمي ينسبون في التدريب – إلى جانب فلوريدا في الولايات المتحدة –إلى معاهد طيران في ألمانيا. وقد عرفت العسكرية الألمانية منذ زمن بعيد بالطائرات التي تطير دون طيار وبالصواريخ وبالطائرات التي تطير بأسرع من الصوت فتذهب إلى المواقع

---

(1) صحيفة الحرية: العدد (٢٣٠) التاريخ: ١٢ مايو ٢٠٠٢م – الموافق ٣٠ صفر ١٤٢٣هـ

وتقذف بالقنابل دون أن يسمع صوت محركاتها وعندما تنطلق صفارات الإنذار تكون قد أحدثت الخراب وتكون قد بدأت في العودة إلى مواقعها وقد حدث ذلك لمدينة لندن لدرجة لم تكن مسبوقة في تاريخ الحروب مما عرف بمعركة بريطانيا The Battle of Britain في التاريخ الحربي الحديث. وقد صمد البريطانيون صموداً دخلوا به التاريخ تحت قيادة رئيس وزرائهم ونستون تشرتشل الذي رفع لهم إصبعيه علامة للنصر والتي أصبحت شعار النصر حتى اليوم ولكنه لم يمنيهم أن يتم ذلك كما قال إلا بالعرق والدم والدموع (عجيبة بدون مظاهرات أو مواكب أو مسيرات أو هتافات).

كان للألمان اهتمام خاص بالسودان فور استقلاله وكان لهم سفير من نبلاء الأسر الألمانية يدعى (دي هاس) أقام أفضل العلاقات مع الحكومة والمجتمع السوداني وتمت في عهده (بعد الاستقلال مباشرة) دراسات للعديد من المشروعات أهمها دراسات لجميع مساقط المياه من نيمولي حتى الشلال السادس على الحدود المصرية بغرض ضبط تدفق مياه النيل من جهة للاستفادة منها طوال العام في شتى المناطق وبغرض اعتماد السودان على توليد الكهرباء المائية بدرجة أكبر. لكن ضاع كل شيء: بعد أن قطع السودان العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا (الغربية وقتها) لقيامها بدفع تعويضات لدولة إسرائيل تكفيراً عما فعلته ألمانيا (النازية) باليهود. ثم دارت الأيام مرة أخرى وعادت العلاقات بدرجة أقوى وصار كل طرف يستعد لأجندة تعاون أكبر ولكن مرة أخرى قطعت السياسة المسار إذ إنه بقيام ثورة مايو تم الاعتراف من جانب السودان بدولة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية وجاء قطع العلاقات هذه المرة من جانب ألمانيا (لأن أحد (ثوابتها) في السياسة الخارجية كان قطع العلاقات مع أي دولة تعترف بألمانيا الشرقية).

ولكن بما أن السياسة الخارجية هي دائماً مصالح فالعاقل هو من يطوع ثوابته لمصالحة القومية (ترى هل فعلنا - أخيراً) وهكذا رأت ألمانيا الاتحادية أن تكون أكثر واقعية ولا تتجاهل الوجود الفعلي لدولة ألمانيا لمجرد أنها تعتنق المذهب الشيوعي. فأعادت علاقاتها مع السودان. وبعودة العلاقات هذه المرة اندفعت الحكومة الألمانية والشركات الألمانية معاً في تسابق لإبراز وجودها في نشاط يخدم مصلحتها (بالطبع) ومصلحة السودان: شأن كل تعاون دولي. وفي أوروبا الغربية بالذات فإن الحكومات في تعاونها مع البلاد النامية تقدم مساعداتها آخذة في الاعتبار مساعدة قطاعات أو مقاطعات لديها تعاني من ركود

اقتصادي أو تريد أن تزيد من حركتها الاقتصادية. وفي أحد بلاد أوروبا الغربية (وهي ليست ألمانيا) يمثل العون الخارجي بنداً مهماً لمساعدة (الأحزاب) إذ إنه يقسم بنسب معلومة على الشركات التي تعمل خارج البلاد وهذه بدورها تنتمي إدارتها إلى أحزاب معلومة تتلقى منها (تبرعات) معلومات كل عام. فالعون (الخارجي) لنا هو عون (داخلي) لهم في المقام الأول وكلما عرفنا أين تقع مشكلتهم وتحركنا بوعي مع الجهة المحلية لديهم كلما تلقينا عوناً مقدراً ( ومتبادلاً).

جاءت شركة ألمانية مهتمة بأمور الطيران واتصلت بوزارة الدفاع وفي ذهنها العبء المالي الكبير الذي تتحمله البلاد في تدريب الطيارين في إنجلترا وفي الاتحاد السوفيتي (أيام الطائرات الميج) وأبدت رغبتها في تنفيذ برنامج لإنشاء معهد أو قاعدة متكاملة للتدريب في السودان تمدها بجميع الاحتياجات وتشمل - ضمن ما تشمل -بناء مدرجات للإقلاع والهبوط وتوفير طائرات للتدريب وكذلك معدات متطلبات الملاحة الجوية وورش للصيانة إلخ ... ولا يقتصر التدريب على الطيارين العسكريين وإنما يشمل أيضاً الطيارين في الطائرات المدنية سواء للخطوط الجوية السودانية أو لرش المحاصيل الزراعية -كما أن هذا التدريب ينسحب أيضاً على مختلف درجات مهن الطيران كالملاحة الجوية وفنيي الطيران ومهندسي الصيانة والمهندسين الجويين ولا يستثنى الأمر أطقم الضيافة في الجو أو الأرض... وباختصار كل ما يهم أي سلاح طيران عسكري (في المقام الأول) وشركة طيران مدنية بل وشركات رش المحاصيل وفي مساحة غير عادية كأراضي السودان من حيث الحجم ومن حيث الانبساط دون مرتفعات أو تضاريس تعوق الطيران المنخفض. كانت هناك منطقة للتدريب على الطائرات الهيلكوبتر غرب جبل أولياء وقد اختيرت لإنشاء هذه (القاعدة) بعد دراسة مشتركة من السلاح الجوي والشركة الألمانية MBB رئاستها في مدينة ميونيخ. وبالطبع فإن قيام (قاعدة) كهذه في قطر يتوسط القارة الإفريقية كالسودان وبتقنيات ألمانية ومن شركة لها سمعتها العالمية في هذا المجال وبهذه الشمولية في المناطق سوف تكون جاذبة لمعظم الأقطار الإفريقية المجاورة سواء للتدريب العسكري أو المدني. خاصة وكما هو متوقع إذا عاملها السودان بطريقة تفضيلية في فئات التدريب مما يجعل القاعدة قبلة لكل إفريقيا وربما بعض البلاد العربية -كما فعلت الكلية الحربية في التدريب العسكري وقبلها معهد بخت الرضا في التربية والتعليم -ثم أكاديمية الشرطة.

سارت دراسة المشروع في تعاون وثيق مع السلاح الجوي السوداني الذي فرغ لها ضابطاً برتبة عقيد. وفي اتصال مع مصدر سعودي تعهد بالتمويل مشترطاً فقط أن يشمل التدريب الجانب المدني لمناشط الطيران المختلفة وهو أمر تم إدراجه ضمن الدراسة وتم تحديد مساحة الأرض ويدأ إعداد الخرائط للمدرجات والمباني.. ويدأ قسم الميزانية في وزارة المالية في العد التنازلي لواحد من أكبر بنود الإنفاق:العسكري في الجيش والمدني في سودانير والذي سيكون في سنوات قليلة مصدر دخل مرموق للبلاد.

وكما هي سمة العمل العام في السودان تغيرت فجأة القيادة العسكرية. وللأسف فإن التغيير في السودان ومنذ أن دخله الحكم العسكري في سنة ١٩٥٨ بعد عامين من الاستقلال يتم دون (تسليم وتسلم) ولعل الجيل الحالي من العاملين في الدولة لم يسمع بشيء اسمه مذكرة تسليم وتسلم وهي مذكرة يكتبها شاغل المنصب المستقيل أو المفصول أو المتقاعد عن مهام وظيفته وآخر الأعمال التي في يده التي تتطلب متابعة ويتسلم بموجبها المسؤول الجديد في منصبه مما لا يترك فراغاً بين الاثنين تتوه فيه مصالح الوطن والمواطن. ويعد فترة تبين للمسؤولين في وزارة المالية أن مشروع القاعدة قد توقف. لأن المسؤول الجديد طلب من الشركة الألمانية أن تقدم (خطاب ضمان أداء Performance Bond من بنك بأنها ستقوم بإنشاء القاعدة وفقاً للمواصفات العالمية وفي مستوى من الجودة العالية).

لم تكن الشركة في موقع العاجز عن تقديم الخطاب المذكور ولكنها رأت في الطلب مقدمة لخلاف مفتعل لأنها هي التي أجرت الدراسة: صحيح بالتعاون مع سلاح الطيران ولكن لم يقم السلاح بتقديم أكثر من الاحتياجات وهي التي تولت العمل الفني وجهزت التمويل: وهو وحده ضمان أداء.

طلبت الشركة أن تقدم الدراسة لأي جهة تراها القيادة وأن تراجع تلك الجهة التكلفة وشروط التمويل وأنه بعد كل ذلك هي التي ستقوم بتوفير المدربين ومهندسي الصيانة وإدارة العمل إلى أن يتسلمه سلاح الجو السوداني ويمكن أن يضمن شرطاً بأنه إذا لم يكن التنفيذ أو التدريب أو الإدارة في المستوى المطلوب أن يوقف دفع الأقساط. ولكن شركة في مستواها أنشأت العديد من المعاهد المماثلة لا تقبل أن يطلب منها خطاب ضمان وسمعتها هي الضمان الأول لها إذ كيف تطلب مثلاً من شركة بوينج أو

ماكدونالد دوقلاس أن تبيع لك طائرة وتوفر التمويل ثم تطلب منها خطاب ضمان لأداء الطائرة. المهم دار الجدل وتعمق وانتهى الأمر.

والآن بعد أكثر مما يزيد عن عشرين عاماً أقول - بعد الرضاء بقضاء الله وقدره - الحمد لله أن فرصة كهذه قد ضاعت لأنها حتماً كانت سوف تشكل مرتكزاً لتدريب كوادر (القاعدة) الذين دكوا مركز التجارة الدولي وفتحوا الباب كما تقول قناة الجزيرة لأولى حروب القرن: خاصة وأننا قرأنا في الصحف الغربية وبعض الصحف العربية أن قرار ضرب الولايات المتحدة بالطيران من داخلها اتخذ أيام (عز) المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي بالخرطوم وأيام استضافتنا الكريمة للشيخ أسامة بن لادن وصحبه من عموم المسلمين دون تأشيرة دخول بل والحصول على جواز سفر. ترى هل كنا نحتمل (الدك) الذي حدث في أفغانستان والتجارب على كل أسلحة الدمار الشامل التي ألقت بها الولايات المتحدة على تلك البلاد بما فيها قنابل تسحب الأكسجين من الهواء المحيط بالموقع: وأي موقع؟ غرب جبل أولياء. الحمد لله على الفرصة التي ضاعت.

## الفرص الضائعة [1]

**فرصة ثانية نحمد الله أنها ضاعت: جلد الصادق المهدي ثم يستتاب**

تعرضت في مناسبة سابقة إلى فرصة حمدنا الله أنها ضاعت بعدم قيام قاعدة للتدريب في جبل أولياء وهذه فرصة أخرى نحمد الله أنها ضاعت.

وبعد صدور الحكم –ثم تنفيذه –في الأستاذ محمود محمد طه عليه الرحمة الواسعة كانت مجموعة التكفير تبحث عن ضحية جديدة تعطيهم الفرصة وتحرك فيهم دولاب الفتاوي لتقدمها في (طبق من ذهب) –مع الاعتذار لمؤسسة الأسواق الحرة –للسيد الرئيس جعفر نميري. ولا بد أن تكون الضحية هذه المرة في قامة أكبر وأطول من الأستاذ محمود محمد طه. ويبدو أن الاختيار قد وقع على السيد الصادق المهدي إذ يعلمون أنه لا بد أن (يتكلم) بمناسبة وفي كل مناسبة. كما يعلمون رأيه في قوانين سبتمبر. ولم يطل انتظارهم كثيراً ولم يخب ظنهم قد تكلم. وكان الكلام (خطبة) عيد الفطر على ما أذكر في ميدان جامع الخليفة.

كنت وقتها وزيراً للمالية والتخطيط الاقتصادي وقد حضرت من مأمورية خارج السودان. وفقاً للبروتوكول فإن الوزير العائد من الخارج يقابل أولاً رئيس الجمهورية لإبلاغه نتائج الرحلة ويناقش معه ما يتبعها من قرارات أو تحركات. وبعد خروجه من مكتب الرئيس يتوجه لمكتب اللواء عمر محمد الطيب النائب الأول للقيام بنفس عملية التنوير بتفاصيل أقل أو أكثر حسب طبيعة الرحلة وما شملته من موضوعات.

لكن فوجئت هذه المرة بطلب عاجل من الأخ اللواء عمر لكي أقابله فوراً وقبل ذهابي لمكتب الرئيس وبصفة تكاد تكون (سرية) ولأمر مهم للغاية. وقد فكرت في كل الأمور المهمة والسرية التي من الممكن أن تكون من نتائج الرحلة أو من (مخالفات) مشكلات وزارة المالية التي ربما تكون قد طرأت بعد

---

[1] صحيفة الحرية: العدد ( ) التاريخ:

سفري ولم أوفق. سألت الأخ د. عبد الرحمن عبد الوهاب وزير الدولة عما إذا كان قد حدث في غيابي ما استدعى اتصالاً من اللواء عمر -أو (احتكاكاً) مع أحد عناصر الأمن الاقتصادي -أو حدث مماثل مع د. بهاء الدين محمد إدريس. وقد نفى حدوث أي شيء. عندئذ تأكد لي أن الأمر يخصني شخصياً فتوكلت على الحي القيوم وذهبت لمقابلة النائب الأول قبل مقابلة رئيس الجمهورية كاسراً بذلك للبروتوكول.

وجدت اللواء عمر مغموماً رغم محاولته أن يلقاني ببشاشته المعهودة. ثم أخبرني أنه يعلم أنه من المفروض مقابلة السيد الرئيس أولاً لكن الأمر من الأهمية بمكان ويود أن يطلعني عليه قبل المقابلة لكي (أبذل جهدي) للمساعدة في احتوائه هنا فقط دخلتني الطمأنينة في أن الأمر ليس متعلقاً بشخصي.

وعندما بدأ اللواء عمر في سرد الموضوع كادت المفاجأة أن تعصف بي. قال اللواء أن السيد الصادق قرر أن يحتفل بصلاة العيد بطريقة غير مألوفة وفيها استعراض للقوة غير مبرر: إذ ركب (حصاناً) من مسجد ودنوباوي وسار في موكب أشبه بمظاهرة التحدي تحرسه كوكبة من الأنصار من اليمين والشمال ومن الأمام وتسير خلفه (جموع) ضخمة لتلتقي في جامع الخليفة بجموع أضخم تم استدعاؤها خصيصاً لتدعيم هيبة الموقف. ولبيان أنه مسنود من (بيت المهدي) ومن (الأحباب) كان يمسك بسرج الحصان ممثلان لهذين الكيانين هما السيد مبارك الفاضل المهدي ود. عمر نور الدائم يسيران إلى جنبه: راجلين.

إلى هنا والأمر عادي والكلام للأخ اللواء عمر ويمكن أن نتداركه ونتعامل معه في جهاز الأمن دون احتكاك مع جماهير الأنصار أو مع (السيد) إلى أن تنتهي الصلاة ولكن (السيد) دخل في هجوم سافر في خطبة العيد على الحكومة (وهذا أيضاً أمر يمكن تداركه) ثم تعداها في هجوم حاد على قوانين الشريعة مستخفاً بها ومحقراً لها وللبيعة التي تمت لها ثم تعدى كل ذلك في تحريض جموع المصلين على عدم الاعتراف بها. وطبعاً أنت تعرف (والكلام لا يزال للأخ اللواء عمر) حساسية السيد الرئيس لموضوع هذه القوانين وعدم قبوله لأي تعليق عليها ناهيك عن نقد وهجوم وتحقير.

استطرد اللواء عمر وذكر كيف أن الثالوث وقد انضمت إليه بقية المجموعة رأوا في أن ما حدث من السيد الصادق يستوجب المساءلة إذ إن فيه درجة من (الزندقة) وتوصلوا إلى أن العقوبة المناسبة هي

استدعاؤه وإعادة شريط الخطبة أمامه فإذا أقر به يطبق عليه الحكم (الشرعي) وهو (الجلد) أربعون جلدة. ولا بد أن تشمل عقوبة الجلد الثنائي الذي كان يمسك بسرج الحصان بتهمة التحريض وبعد (الجلد) يستتاب السيد الصادق ثلاثة أيام فإذا لم يتب وظل سادراً في (زندقته) يطبق عليه الحد الشرعي بالإعدام (شنقاً) حتى الموت ليلحق بزميله محمود محمد طه.

وأنه للأسف فإن السيد الرئيس يميل لهذا الرأي بل يبدو أنه قد اقتنع به بالفعل وأبلغه له - ولكل من الدكتور عبد الحميد صالح والدكتور شريف التهامي فيما يبدو للعلم فقط وقد أفادني اللواء عمر أن ثلاثتهم عارضوا الفتوى والقرار بشدة وظلوا طوال الأيام السابقة يراجعونه في الأمر كلما سنحت الفرصة وهو متمسك برأيه. ولهذا السبب طلبني اللواء عمر لمقابلته قبل مقابلة الرئيس حتى إذا ما فتح معي الموضوع أقف إلى جانبهم. وإذا لم يفتح معي الموضوع (أفتعل مناسبة) حتى يفاتحني فيه محذراً -في خبرة رجل الأمن -ألا يبدو مني ما يجعله يشعر بأنني على علم بالموضوع أو على اتفاق معهم. عندئذ تفهمت تصرف الأخ عمر ووعدته أن أعمل جهدي كله لكي أساندهم في هذا الموقف.

بالفعل بعد المداولة مع الرئيس في نتائج الرحلة قمت بحركة كمن يهم بجمع أوراقه لوداعه فبادرني: سمعت صاحبك عمل شنو في العيد. وقد أجبت بالنفي لأني حضرت لتوي وبالأمس من خارج البلاد. وبعد أن استمعت للرواية في إصغاء من لم يسمع بالحدث من قبل لم يبدُ مني أي انفعال وذكرت له في لا مبالاة أن (الصادق قد نسيه الناس واقتراح الإخوة بالجلد سوف يذكر الناس به وسوف يعيد للحياة شخصاً لم يعد يهتم به أحد. ثم أضفت أنه بعد حضوري لم يذكر لي أحد من الذين جاءوا للسلام -سواء من الأهل أو الجيران أو (متلقي الحجج والأخبار) أي إشارة لخطبة الصادق أو موكبه من ودنوباوي إلى ميدان الخليفة لاحظت تعجب الرئيس من حديثي ولذا زدت عليه بالله يا ريس ما تشغل نفسك بالموضوع دا الراجل عاوز يلفت نظر الناس بعد نسيانه ولكن الناس ظلت في نسيانه حتى بعد الصلاة وبعد الخطبة. وبمجرد خروجي أطلعت الأخ اللواء عمر على ما دار وأكدت له أنني لاحظت بداية تحول في موقفه.

بالطبع لا أدعي أنه قد كان لحديثي الأثر في إقناعه بعدم (معاقبة) كل من السيد الصادق والأخوين د. عمر نور الدائم ومبارك الفاضل ولكن الواضح أن الحديث قد أثار جانباً لم يتطرق إليه الدكتور عبد الحميد صالح ولا الدكتور شريف التهامي بالإضافة – بالطبع – لما ظل يردده بأحكام اللواء عمر محمد الطيب. فقد كان حديثهم يركز على التسامح وأن السيد الصادق في حالة إحباط وأنه من الأفضل أن يستدعيه الرئيس ويحاوره ويؤكد له أنه لا زال متمسكاً بالمصالحة ولا بد من التواصل من وقت لآخر ... غير أن حديثاً صدر من دكتور شريف التهامي أثناء محاولات إثناء الرئيس عن قراره وهو أنه إذا أصر الرئيس على القرار بمعاقبة (السيد) فإنه – أي دكتور شريف التهامي – سوف (يستقيل) من الوزارة ولا يمكنه الاستمرار في التعاون مع مايو ليكون جزءاً من حكومة تقوم (بجلد) السيد الصادق ناهيك عن مجرد التفكير في إعدامه بتهمة الزندقة. هذا الحديث للدكتور شريف التهامي كان في تقديري محل تفكير من الرئيس لأن الرئيس يعلم أن (السيد) كان يطلب بإلحاح من الدكتور عبد الحميد والدكتور شريف الاستقالة وهما يرفضان ويحاولان إقناعه بعدم التسرع في معاداة النظام قبل أن تنعدم كل سبل التعاون معه. أما أن يقول د. شريف التهامي إنه سوف يستقيل فإن المتوقع أن يسبقه في الاستقالة الدكتور عبد الحميد صالح بحكم أبوته لكل آل البيت بمن فيهم دكتور التهامي الذي فجر الأمر. ولا شك أن دوراً كبيراً للغاية كان يؤديه اللواء عمر محمد الطيب بأسلوبه الانسيابي الهادئ في إظهار معارضته للرئيس بالطريقة التي تجعل الرئيس يعتقد أنه يؤيده دون أن يوافقه على قراره. وهي مهمة لا يتفوق فيها على اللواء عمر إلا دكتور بهاء الدين محمد إدريس.

ويمرور الأيام الساخنة ودخول الأسبوع الثاني وهدوء الأحوال على ساحة القصر ـ ومجلس الوزراء تنفسنا الصعداء وحمدنا الله جميعاً أن الفرصة قد ضاعت على مجموعة الفتوى والتكفير. وبعد ضياع الفرصة في صيد سمك القرش (الصادق المهدي) بدأت تبحث عن سمك أصغر فاتجهت نحو وزير المالية وإعلانه عن عدم إمكان إعداد ميزانية تقوم على الزكاة فقط ولكن الفرصة التي ضاعت رغم تكفيره وإعلان زوجاته طوالق وماله مباح ودمه هدر قد تم سردها في أحاديث صحفية قبل عامين في صحيفة الرأي الآخر قبل توقفها.

من المفارقات أن د. شريف التهامي الذي اتهم مع بعض قيادات مايو بعد الانتفاضة لم تتم تسوية قضيته والإفراج عنه إلا بواسطة دكتور حسن الترابي (النائب العام) في الديمقراطية الثالثة رغم ما تردد عن معارضة خفية قيل وقتها أنه كان وراءها السيد الصادق المهدي. تعليق: لعلم الجميع فإن الشخص (الكبير) لا يحتمل أن يرى شخصاً (أقل) منه قد أسدى له معروفاً علمه الناس. سوف يحقد عليه ويسحقه حتى يظل هو (كبيراً). ويظل الآخر صغيراً -طبيعة حكام زماننا فاعملوا حسابكم.

## الفرص الضائعة[1]

## منصب الأمين العام للمؤتمر الإسلامي بجدة

## ضاعت وظيفة – وخلدت المبادئ ..... والرجال

جاهدت المملكة العربية السعودية في الستينيات وأوائل السبعينيات لجمع الدول الإسلامية في كيان يلم شملها ويبرز وضعها وكلمتها أمام العالم خاصة في مقابلة الأحداث الكبرى التي تواجه المسلمين في شتى أنحاء المعمورة. وقد كان للراحل العظيم جلالة الملك فيصل الدور الكبير في جمع الدول وإقناع العديد من القيادات بأهمية إيجاد هذا الكيان. وبقدر ما كان غير العرب من المسلمين سباقين لقبول الفكرة والمشاركة في التبشير لها خاصة في آسيا وفي دول جنوب شرق آسيا بقدر ما كان عدد من الدول العربية متردداً بل ومعادياً كان السودان في أوائل ثورة مايو إحدى الدول المعادية للفكرة. وعندما اعتلى وزير خارجية السودان المنصة في الاجتماع التمهيدي في جدة لمناقشة فكرة (المؤتمر الإسلامي) هاجم الفكرة بشدة وهاجم أيضاً المملكة العربية السعودية وقياداتها وبما أنه في ذلك الوقت كان (تصنيف) الدول والتنظيمات والبشر إلى (رجعية) وأذناب استعمار (وأحلاف عسكرية) أمراً عادياً فقد شمل ذلك الدولة المضيفة والمؤتمر المقترح الذي اعتبره مندوب السودان امتداداً (لحلف بغداد). وحلف بغداد لمن لا يعرفه من أبناء اليوم كان حلفاً ضد المعسكر الاشتراكي آنذاك رعته الولايات المتحدة شمل تركيا وإيران والعراق أيام الملكية وباكستان ورفضته مصر. ويلاحظ أن كل هذه دول إسلامية.

لم تقف معارضة مندوب السودان للمؤتمر الإسلامي عند حد الهجوم العنيف بل وأعلن انسحاب السودان من الجلسة ومن الاجتماع التمهيدي. ولما كانت مداولات المؤتمر مذاعة على الهواء مباشرة كما يقولون فقد رأى وسمع مواطنو المملكة العربية السعودية ولأول

---

(1) صحيفة الحرية: العدد (٢٧٩) التاريخ:الأحد - ٣٠ يونيو ٢٠٠٢م – الموافق ٢٠ ربيع ثان ١٤٢٣هـ.

مرة هجوماً حاداً على حكومتهم مذاعاً بالراديو والتليفزيون. ولم يكتف وزير خارجية السودان بالانسحاب والذهاب إلى غرفته في الفندق وإنما خرج إلى سوق جدة وهو الوزير الذي لم يعرف عنه حبه للتسوق وراح (يقدل) وسط دهشة مواطني وزوار المملكة الذين رأوه قبل دقائق يهاجم الحكومة وينسحب من المؤتمر خاصة وأن مكان انعقاد المؤتمر – فندق الكندرة – لا يبعد عن (السوق) – سوق جدة القديم – في ذلك الوقت إلا بضعة أمتار. وبالطبع سار رجال الأمن الموكلون بحراسته على بعد خطوات منه في أدب سعودي جم تحسباً لأي طارئ قد يحدث إلى أن عاد إلى الفندق بسلام. الوزير كان بابكر عوض الله نائب رئيس الجمهورية – وقبلها رئيس الوزراء.

بعد سنة تغير الموقف تماماً من جهة السودان. فشلت ثورة التصحيح التي قادها المرحوم الرائد هاشم العطا. وتبدل الوضع السياسي وسافرت مع الأخ موسى المبارك طيب الله ثراه (هو كوزير لرئاسة مجلس الوزراء وأنا كوزير للاقتصاد والتجارة الخارجية) إلى المملكة العربية السعودية في جو لم تتضح معالمه بعد من ناحيْة نظرة المملكة للسودان إذ إنه مع إعدام وإبعاد بعض قيادات الحزب الشيوعي واليسار كانت هناك قيادات من جناح للحزب مشاركة في الحكومة. كما أن الشعارات المرفوعة لم تزل يرددها البعض. وفي المطار استقبلنا معالي المرحوم السيد عمر السقاف وزير الدولة للخارجية – إذ كان جلالة الملك فيصل طيب الله ثراه هو بنفسه وزير الخارجية – وكان استقبالاً ودياً كما كان سيادته ودوداً وأخذنا إلى الرياض حيث قابلنا جلالة الملك في جلسة ضمتنا – على غير العادة – نحن الأربعة فقط. ذلك أن مقابلات جلالة الملك يحضرها في العادة تأكيداً للاهتمام وترحيباً بالزوار عدد من الوزراء وعدد من المستشارين. وبعد أن قدم لنا جلالته بعض النصائح التي ربط فيها بين الشيوعية والصهيونية مستدلاً ببعض كتابات ماركس وإنجلز وببعض نصوص بروتوكولات صهيون التي يحفظها عن ظهر قلب. شكر الرئيس نميري على إيفادنا لشرح ما

تم من تطورات وطلب منا إبلاغه الدعوة - رغم ما حدث - لحضور جلسة قيام المؤتمر الإسلامي وإقراره نظامه الأساسي واختيار - أمينه العام.

بعد انتهاء الزيارة غادر الأخ موسى المبارك إلى الخرطوم وبقيت لأسباب لا تخفى على فطنة القارئ. وبعد فترة زيارة لاحقة التقيت بالمرحوم السيد عمر السقاف وشكرته على كل ما قام به ثم سألني إذا كنت أعرف السيد/ خليفة عباس العبيد وأين هو الآن بعد أن ترك الخدمة الدبلوماسية. أجبته بمعرفتي له وأنه يعيش متقاعداً في هدوء وسط أهله في بلدته (الجيلي) التي لا تبعد كثيراً شمال الخرطوم. تحدث المرحوم السيد عمر بإسهاب عن علاقته بالوالد الكبير السيد خليفة عباس. ولأبناء هذا الجيل فإن السيد خليفة أحد بناة الدبلوماسية السودانية ووزارة الخارجية بعد أن ترك وراءه سجلاً حافلاً في الإدارة وفي السكة الحديد.

وكان سفيراً للسودان في أديس أبابا التي كانت - ولا تزال - من أهم المواقع في علاقات السودان الخارجية - ومثل السودان أيضاً بالعراق في توقيت دقيق. كما كان وكيلاً لوزارة الخارجية ثم رئيساً لمجلس إدارة بنك الوحدة بعد التأميم (والذي كان اسمه بنك ناشونال آند قريندليز - العثماني سابقاً).

قال لي إن السيد خليفة إلى جانب أنه دبلوماسي مقتدر للغاية فهو أيضاً وشخص ذو خلق عال للغاية. وقد تزامل معه سفيراً في إثيوبيا ربما لأن كلا الحكومتين في ذلك الوقت كانتا تدركان مكانة جلالة الامبراطور هيلاسلاسي الإقليمية والدولية والدينية بصفته رأس الكنيسة الأورثوذكسية في إثيوبيا والتي انفصلت من كرسي البابوية في الإسكندرية بمصر. أسهب المرحوم السيد عمر السقاف في الخصال الحميدة والعديدة التي يتحلى بها السيد خليفة سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى العام. ولقد ذكر لي - رحمه الله - (أن الأخ خليفة لا يقرب الخمر - ولا يلعب الورق - ولا تغويه الغواني. وعندما نلتقي منفردين خارج المجتمع الدبلوماسي الذي كانت تكثر فيه هذه العادات بسبب قلة وسائل الترفيه في إثيوبيا كان يبهرني بأفكاره عن أهمية التقارب بين العرب وبالأخص السودان والمملكة وعن

ضرورة التعاون بين المسلمين وعن مسؤولية قيادات الدول الإسلامية في هذا الأمر ... وينتفض عند دخول أوقات الصلاة .... ولا ينسى أن ينصحني دون وعظ منفر عقب كل لقاء).

واصل المرحوم السقاف حديثه بأن الاختيار قد وقع على رئيس وزراء إحدى الدول الآسيوية الإسلامية ليكون الأمين العام للمؤتمر الإسلامي ولكن الفترة التي قضاها حتى الآن أكدت ضعف معرفته بمسؤوليات المنصب وبالمكانة المرجوة من المؤتمر الإسلامي. كما أنه ملأ الأمانة العامة بعدد من (فتيات) بلاده قلل مظهرهن في شكل الملبس كثيراً من مستوى وقار المؤتمر. وبرغم أنه يمكن تدارك هذا المسلك إلا أن الموت البطيء للمؤتمر وهو بعد وليد أمر يصعب تداركه خاصة إذا صاحب هذا المفهوم عن المؤتمر للشخص المسلم العادي والدول غير المسلمة مما يجعل عملية الإحياء والحركة: والوجود الفاعل مسألة شاقة. ولذلك فإنهم يرون في المملكة أنه لا بد من تدارك المؤتمر بإسناد منصب الأمين العام لشخصية في مقام السيد/ خليفة عباس ولهذا السبب فقد طلب مني معالي المرحوم السقاف الاتصال بالسيد خليفة وإبلاغه رغبة المملكة - ورغبته الشخصية - في ترشيحه لمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقد أفادني - أنه لمعرفته بشخصية السيد خليفة - رأى أن يستأذنه أولاً ويحصل على موافقته الشخصية قبل أن يتحرك دبلوماسياً في هذا الاتجاه سواء لتسوية وضع الأمين العام الحالي أو للسعي لدى حكومة السودان وحكومات الدول الأعضاء. (تعليق: الأمين العام تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا السابق).

سافرت إلى (الجيلي) وبعد حفاوة المقابلة أبلغته سلام وتحيات السيد عمر السقاف وقد أبدى السيد خليفة سعادة كبيرة بسماعه للاسم وخاض معي أيضاً في ذكرياته معه سواء كسفير في إثيوبيا - أو بعد ما تقلد السقاف منصب وكيل وزارة الخارجية السعودية ثم منصب وزير الدولة للخارجية ملازماً لصاحب الجلالة الملك فيصل الذي ظل وزيراً

للخارجية – لأطول فترة في التاريخ – منذ نشأة المملكة بجوار والده إلى تاريخ المقابلة. شجعتني ذكريات سعادة الوالد الكبير السيد خليفة مع معالي الوزير السقاف لأفتح معه الموضوع بكل ما استطعت أن استجمعه من كلمات. أطرق السيد خليفة قليلاً ثم سألني ليتأكد أن الاقتراح هو فعلاً من معالي عمر السقاف وأجبته – بصدق ساذج – إنه كذلك. وأنه ليس من الرئيس نميري أو الدكتور منصور خالد. أكدت له أنه من معالي عمر السقاف والذي يريد بعد موافقته هو أن يتقدم به لحكومة السودان ثم للدول الأخرى. كانت الجلسة وإلى أن ودعني ببشاشة ومودة وشكر – درساً في المبادئ والأصول بإسلوب أبوي هادئ قائلاً أنه رغم العلاقة الأخوية الحميمة التي تربطه بالسيد السقاف إلا أنه – كمبدأ – لا يسمح لتلك العلاقة أن تتعدى حواجز معينة. أنه (مواطن سوداني) قبل كل شيء. وبهذه الصفة لا يسمح أن ترشحه دولة أخرى أو شخصية أخرى مهما كانت العلاقة بينها وبينه لمنصب دولي وإنما المبدأ والأصل أن ترشحه دولته وبعدها يمكن للجميع السعي للحصول على تأييد ترشيحه. وما دامت حكومة السودان لم ترشحه في الماضي ولم تفكر في ترشيحه في الحاضر فإن الأصول تقضي بأن يعتذر وأضاف – أطال الله عمره وعمر أمثاله – إن جيلهم مطالب بأن يضع الأسس الصحيحة والمبادئ القويمة لنا نحن الذين تسلمنا المناصب الآن ثم لمن يأتون بعدنا في المسؤولية. وحذرني في ود أبوي من أن التفريط في جزء يقود إلى التفريط في الكل.

تطاولت بعدها واقترحت عليه أن أنقل الاقتراح إلى الرئيس نميري ليتولى هو دعوته لمقابلته ثم ترشيحه. ولكنه رفض في تصميم جاد بأنه لا يجدر الالتفاف حول المبادئ وذكرني بما قاله أن التفريط في جزء يقود إلى التفريط في الكل.

وأنا أودعه – حزيناً للمنصب الذي ضاع – كنت سعيداً لأننا لدينا مثل خليفة عباس. وعندما قابلت المرحوم السقاف وقد كنت كثير التردد على المملكة السعودية كان حزيناً مثلي – وسعيداً مثلي وقال إنه خليفة عباس. والآن وبعد ما يقرب من الثلاثين عاماً فإني حزين للغاية لأن جيلاً بأكمله عاصر جزءاً منا ويعيش بيننا وسيعيش بعدنا لا يعرف من هو خليفة عباس ولا الأفذاذ من أمثاله الذين أرسوا دعائم دولة السودان ومكانتها بين الأمم.

## الفرص الضائعة[1]

### من اتخذ قرار الانتفاضة –المكتولة ما بتسمع الصايحة

وقائع هذه الفرصة الضائعة تداخلت مع حوار أجرته معي الأستاذة أمل هباني ولكن تسلسل الفرص تطلب إعادة هذه الحلقة توثيقاً للفرص الضائعة فمعذرة على التكرار.

المرحوم السيد المهندس عمر صالح عيسى كان من أميز السفراء الذين تعاملت معهم من حيث العلاقات وسرعة الحركة وتلبية كل ما نطلبه منه في المالية من معلومات في موقع عمله كسفير بالولايات المتحدة حصل لنا على تقارير ووثائق كانت خير معين وأربكت أكثر من مسؤول في السفارة الأمريكية بالخرطوم بما في ذلك اثنان من السفراء ومسؤول المعونة الأمريكية. وقد كنت سعيداً إذ سألني السفير المتغطرس المستر (كونتوس) عن مصدر تقرير معين أرسلت له نسخة منه وانتقدته كله باعتباره مضللاً وغير صحيح في كل جزئياته مما اضطره ليقول –طبعاً لا يعتذر –إن بعثة من الكونجرس وضعت هذه المذكرة دون استشارة السفارة. وبالمثل كتبت مرة مذكرة لمسؤول المعونة الأمريكية ويدعى (دكتور بروان) بناء على تقرير وصلني من المرحوم عمر صالح عيسى جعلته يتصل بي ويرجوني ألا نتبادل أي رسائل وأن نلتقي مرة كل إسبوع لتبادل الآراء والمعلومات.

دكتور (بروان) أستاذ في جامعة نيويورك. وقد استعانت به المعونة الأمريكية عدة مرات منها مرتان في بلدين لهما أهمية للولايات المتحدة هما تركيا وكوريا الجنوبية. والمرة الثالثة في السودان وقد اتفقنا على اللقاء كل يوم جمعة في مباني (التخطيط) ما بين الساعة الحادية عشرة والنصف والساعة الثانية عشرة ولو لمدة خمس دقائق. وسارت الأمور على أفضل حال وقد أوعز إلى رئيسه في واشنطن المستر ماكفيرسون (مدير عام المعونة الأمريكية في كل العالم –وهو من الموظفين الذين يعينهم كل رئيس أمريكي كجزء من

---

[1] صحيفة الحرية: العدد (٢٠٣) التاريخ ١٤ أبريل ٢٠٠٢م – الموافق ٢ صفر ١٤٢٣هـ

طاقمه كما علمت) بأن يقبل دعوة مني لكي يزور السودان. وبعد حضوره توجه في زيارة إلى إقليم كردفان في ضيافة الفريق الفاتح بشارة حاكم إقليم كردفان وعاد بانطباع رائع وكان منبهراً بسهول كردفان وإمكانات الإقليم من أرض ومرعى وثروة حيوانية وصمغ عربي وزراعة و ... و .... مما تبدع في شرحه وتوضيحه شخص كالفاتح بشارة يعرف كيف يضع البرامج (ويقعد) الحديث وأخبره أن ما رآه صورة مصغرة للسودان: إذا اتجه غرباً لدارفور أو جنوباً للإقليم الجنوبي أو شرقاً أو زار مشروع الجزيرة وأنه حل في كردفان الآن في أسوأ حالاتها –بالرغم مما شاهد– وذلك بسبب الجفاف والتصحر اللذين ضربا البلاد لعامين متواليين. وفي محادثاته الختامية معنا عند انتهاء الزيارة كان رأي المستر (ماكفيرسون) أن مشكلة السودان ليست الشريعة التي أعلنها الرئيس نميري وأفزعت العالم الغربي وإنما هي التنمية العامة والسريعة والمتوازنة وأن الأمر يتطلب ضخ اعتمادات كبيرة في مشروعات عديدة على رأسها الطرق والتنمية الزراعية نباتاً وحيواناً. وأن السودان سيكون مصدر خبر للقارة الإفريقية كلها ثم للعالم فهو في رأيه (برازيل القرن العشرين) وبعودته سوف يتبنى دعماً مقدراً للسودان وتحولا في نظرة الإدارة الأمريكية للسودان وقد كانت المعونة الأمريكية تحتفظ بقدر هائل من العملة السودانية كمقابل للعون السلعي الذي تقدمه للسودان وتم الاتفاق على استخدام جزء منه في إنشاء طريق الأبيض النهود. ولما كان هذا الطريق لم يدخل بعد في الأسبقيات القومية ولم تكتمل دراسة طريق الأبيض الفاشر الجنينة (طريق الغرب إياه) فقد رؤي أن يبدأ طريق الأبيض النهود كمبادرة إقليمية من حكومة إقليم كردفان وتدعمها المعونة الأمريكية باتفاق مع الحكومة المركزية.

قبل أن يصلنا تقرير مستر (ماكفيرسون) عن زيارته ورأي الإدارة الأمريكية في نظرته للسودان جاءني دكتور (بروان) في إحدى لقاءات الجمعة حزيناً. وأخبرني أنه سعد كثيراً في عمله بالسودان وبالتعاون مع المسؤولين فيه إلا أنه مضطر لترك العمل في السودان والاستقالة من عمله بالمعونة الأمريكية والعودة إلى التدريس. السبب شنو. قال إن اجتماعاً تم في ١٤ نوفمبر ١٩٨٤م في مقر وزارة الخارجية الأمريكية برئاسة أحد مساعدي وزير الخارجية المستر (جورج شولتز) حضره إلى جانب مسؤولي الخارجية رئيس جهاز الاستخبارات المركزية سي آي إيه المستر (وليم كيسي) ومدير إدارة المعونة المستر

(ماكفيرسون) ورئيس البنك الدولي (مستر كلاوسون) ومدير عام صندوق النقد الدولي مستر (جاك لازروا) وتم في هذا الاجتماع تداول الموقف في السودان وأجمع المجتمعون ما عدا المستر (ماكفيرسون) مدير المعونة على أنه حان الوقت للعمل على إنهاء النظام الحاكم في السودان وأن تبدأ الخطوات العملية لذلك وأول هذه الخطوات تبني صندوق النقد الدولي وفوراً بواسطة مديره العام وضع إجراءات شديدة الوطأة ليقوم السودان بتنفيذها لتثير التذمر الشعبي وثاني الخطوات توجيه خطاب من مساعد وزير الخارجية الأمريكية للرئيس نميري يعدد فيه الجهود التي بذلت لمساعدة السودان اقتصادياً وأن السودان غير مهتم بتجميع موارده لمساعدة نفسه حتى يستمر دعمه (في إشارة إلى إلغاء ١٩ قانوناً إيرادياً واستبدالها بقانون الزكاة) وأنه في حالة الاستمرار في هذه السياسات فإن الإدارة الأمريكية سوف تتخذ ما تراه مناسباً لمعالجة الحالة. تهديد بلغة دبلوماسية.

الشخص الوحيد الذي عارض كل هذا الإجماع هو مدير عام برنامج المعونة الأمريكية المستر (ماكفيرسون) الذي أطلع الاجتماع على ما رآه في السودان وما توصل إليه في أن السودان يحتاج إلى عون مالي عاجل وكبير ليحقق خطة إسعافية تخرجه من مرحلة الإغاثة بسبب الجفاف والتصحر إلى مرحلة العمل التنموي. ثم وضع النقاط على الحروف –كما قال دكتور (بروان) في أن مشكلة السودان ليست في الشريعة والدين فالرئيس نميري ضابط وطني يتلمس خطواته للنهوض ببلده ولم يعرف عنه أنه كان (متديناً) ناهيك أن يكون (تقياً) Never Known as religious let alone being (Pious) وأن علينا أن نتجاهل ما صدر من قوانين ونتعامل معه على أساس المشكلات التي تواجه البلاد. فالولايات المتحدة تتعاون مع دول إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية ولم يؤثر ذلك على علاقاتها. لكن يبدو أن صوته لم يكن مسموعاً. الشيء الوحيد الذي ذكره لي دكتور (بروان) ونجح فيه مستر (ماكفيرسون) هو تأجيل إرسال الخطاب لحين عودة وزير الخارجية الأمريكي (جورج شولتز) من مأمورية خارجية عله يرى عكس ما رأى الاجتماع أما إذا اقتنع بإرسال الخطاب فإن اللياقة تقتضي أن يكون بتوقيعه هو كوزير إن لم يوقع الرئيس (ريجان). ختم دكتور (بروان) حديثه بأنه حضر للسودان لتحقيق مهمة معينة تضيف إلى رصيد نجاحاته

في تركيا وكوريا ومع فريق في واشنطن يقدر آراءه ولكنه في مثل هذه التطورات سوف يتنحى حزيناً متمنياً للسودان كل الخير.

استأذنته في نقل ماذكره لي إلى السيد رئيس الجمهورية فوافق على شرط ألا أذكر اسمه كمصدر. وقد طمأنته. في ذلك الوقت -كما ذكرت في مناسبة سابقة -كان الرئيس قد أوقف أي لقاء مع وزير المالية ووزير الدولة د. عبد الرحمن عبد الوهاب لكن كان لا بد أن يصله التحذير. ولما كانت المقابلات في ظروف هذا الحظر لا تتم إلا بموافقة د.بهاء الدين محمد إدريس وزير شؤون رئاسة الجمهورية فقد انتهزت فرصة اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد وكتبت له ورقة صغيرة (ضروري مقابلة السيد الرئيس القائد لأمر في غاية الأهمية: إبراهيم منعم سابقاً) فضحك د. بهاء الدين لكلمة (سابقا) والتي اقتبستها من صلاح عبد العال مبروك بعد إقصائه من السلطة فكانت ضحكته ملفتة ليس فقط للرئيس بل لكل المجلس. إذ إن دكتور بهاء الدين لا يتكلم (إطلاقاً) في مجلس الوزراء ناهيك أن يضحك. ولما التفت إليه الرئيس سلمه الورقة فتبسم الرئيس أيضاً وكتب عليها (بعد انتهاء الجلسة مباشرة) فذهبت وقصصت عليه الحديث والذي ذكرت له أنه من مصادرنا التي نلتقي معها غير أن صحة الحديث سوف تتضح عندما يصل خطاب الإدارة الأمريكية سواء بتوقيع وزير الخارجية أو الرئيس الأمريكي. ولما رأيت اهتمامه بالأمر استأذنته في أن يذهب دكتور عبد الرحمن عبد الوهاب وزير الدولة فوراً إلى واشنطن ليتقابل مع مسؤولي صندوق النقد الدولي ليتناقش معهم في الإجراءات التي سوف يطلبونها قبل موافقة مجلس إدارة الصندوق عليها إذ إنه إذا أقرها مجلس الإدارة فسوف تكون كارثة. ووافق فوراً وذكرت له أن صحة واقعة الإجراءات سوف تؤكد أيضاً دقة مصادرنا. عدت لكي أخطر الأخ عبد الرحمن بأمر السفر ويدأ في الاستعداد له. حصلت على موافقة الرئيس في قصاصة ورق خشية من أن يغير رأيه إذا كتبنا الطلب العادي. مرفقة في الملحق.

وبعد أقل من ساعة اتصل بي الأخ اللواء عمر محمد الطيب مسؤول الأمن الأول والنائب الأول للرئيس طالباً مني مقابلته صباح اليوم التالي مبكراً. وسألني عن مصدر المعلومات التي أبلغتها للرئيس وأكدت له صحتها لكن -كما يقول رجال الأمن دائماً -فإننا لا نكشف مصادر معلوماتنا إلا عندما تصبح

تاريخاً. غير أني أوضحت له أن (المحك) هو تقرير د. عبد الرحمن ووصول الخطاب. ثم وصل الخطاب بالتلكس. ويكون التلكس في السفارة الأمريكية من أصل وصورة واحدة. ويتم حرق (الكربون) بعد استلام الرسالة كانت السفارة الأمريكية في ذلك الوقت في عمارة المرحوم الشيخ صالح العبيد في شارع الجمهورية (رئاسة بنك الغرب الإسلامي الآن) وكان لي صديق سوداني سبق أن أخبرناه بالأمر. حضر جارياً يتصبب عرقاً رغم الشتاء وأطلعنا على صورة التلكس والتي نقلنا منها الأجزاء المهمة إذ لم تكن أيامها أجهزة التصوير متوفرة كالآن. ثم أسرع جارياً وسلم الأصل والصورة والكربون لرئيسه. وبعد دقائق كنت قد أكدت للسيد رئيس الجمهورية وللسيد النائب الأول أن التلكس قد وصل وأن محتوياته هي الإطار العام الذي ذكرته. وفي اليوم التالي كان السفير الأمريكي قد قابل الرئيس وسلمه الخطاب.

وصل دكتور عبد الرحمن إلى واشنطن وقابل الإدارة المختصة بشؤون السودان وقد خالوه حضر في إجازة لأمريكا (إذ إن زوجته أمريكية من شيكاغو) وأثنوا على سير البرنامج مع السودان رغم الظروف الصعبة. ثم فاجأهم بالسؤال عن الإجراءات التي ينوون فرضها إذا كان هذا هو رأيهم عن سير البرنامج. فأكدوا له أنه ليس هناك أمر كهذا. ولما أكد لهم دكتور عبد الرحمن أن مدير عام الصندوق سيتقدم بمقترحات في الاجتماع المزمع عقده بعد يومين نفوا ذلك وشرحوا للأخ عبد الرحمن إجراءات – يعرفها جيداً حسب خبرته – أن مجلس الإدارة لا ينظر في أي موضوع ما لم يبدأ بورقة من القسم المختص ثم مدير القسم ثم نائب مدير الصندوق ثم المدير العام. ولما عاد مدير القسم من الاجتماع تعجب كيف عرف دكتور عبد الرحمن بأمر الإجراءات المقترحة وأخبره أنه بعد انتهاء جدول الأعمال أخرج مدير عام الصندوق مذكرة وزعها على الأعضاء بها إجراءات مقترحة على السودان. أبدى رئيس القسم دهشته لمجلس الإدارة لأنهم لا علم لهم بالموضوع ولم يدرسوه ولم يقدموه لرئاسة الصندوق – بل أنهم – راضون عن سير برنامج الصندوق مع السودان وأن النظر في مذكرة تتخطاهم وتخالف الإجراءات يشكل سابقة – استغرب كل الأعضاء ما عدا المندوب الأمريكي بالطبع وعندما أيد الأعضاء موقف رئيس القسم تم جمع المذكرات من الأعضاء وطلب مجلس الإدارة من القسم إعداد رأي منفصل عن سير البرنامج في السودان. بالطبع لم يفصح دكتور عبد الرحمن عن مصدر المعلومات بل اكتفى بأن المصدر هو (الوزير) وعاد منتصراً.

الإشارة كانت واضحة والمعلومات مؤكدة وسير الأحداث ينذر بأن ما سوف يأتي أخطر: رغم تأكيدات المستر (وليم كيسي) الذي حضر الاجتماع الأساسي أن هذه معلومات غير صحيحة. وكان الخبر الآخر أن بداية النهاية ستكون وصول مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية للخرطوم - كنا نعتقد أنه سيكون الموقع على الخطاب المستر (جورج شولتز) وزير الخارجية شخصياً. ولكن أحداً لم يعطِ هذه المعلومات إية أهمية ربما اعتماداً على تأكيدات المستر (وليم كسي) مدير السي آي إيه لصديقه ورصيفه اللواء عمر أو ربما اعتبر أن الأمر كله (وبعض الظن إثم) كان تقرباً منا في وزارة المالية للسلطان. لم يتم أي اتصال أو تحرك لقطع الطريق على ما سوف يأتي. أو ما سوف يمكن أن يتخذ من إجراءات كما فعلنا في وزارة المالية .. وضاعت فرصة أكثر من ثمينة على القيادة.

شكرت د. (بروان) على معلوماته التي أكدتها كل الخطوات. وفي كلمة أخيرة أخبرني أن الانتخابات الأمريكية قد بدأت فإذا كان السودان محظوظاً يأتي رئيس جديد وفي هذه الحالة ستكون هناك فسحة من الوقت لأنه سيكون للرئيس الجديد أسبقيات بخلاف السودان وعندئذ ستبدأ خطوات العمل على إزالة النظام في الربع الثاني من عام ١٩٨٥. ووصل الخبر إلى القيادة وكان لديها فرصة أخرى لإعادة حساباتها مع الإدارة الأمريكية ولكن لم يؤخذ الأمر أيضاً بجدية.

وكان المسؤول الأمريكي (الكبير الذي كان من المتوقع حضوره ليس هو وزير الخارجية موقع الخطاب وإنما نائب الرئيس المستر (جورج بوش) شخصياً والباقي معروف سواء (للقوى الحديثة) التي قابلته في السفارة الأمريكية أو (للقوى الرسمية) التي استجابت لرجاء المستر بوش بعدم اعتقالهم ... وإلى أن قال مسؤول المخابرات المركزية بالسفارة (انتهت اللعبة) The game is Over. ولم تسمع (المكتولة) لا صيحة واحدة ولا كل الصيحات إذ كانت الانتفاضة قد أصمّت كل الآذان.

حاشية: شخصان في السودان كانا -على يقين -من موعد نهاية مايو (الانتفاضة) لم يستمع إليهما أحد: عبد الرحمن عبد الوهاب -وإبراهيم منعم منصور.

تحدد قرار إنهاء الحكم في اجتماع بوزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٤ نوفمبر ١٩٨٤م.

الإنذار وصل (شخصياً) من المستر كلاوسون رئيس البنك الدولي عند زيارته للسـودان – ثـم من نائب الرئيس الأمريكي المستر جورج بوش الأب.

أما البقية فكانوا لاعبين واحتياطي وممثلين وكومبارس ... وزعماء .... وبطولات ... ومقالات وتحليلات .. حتى بعد مرور ٣١ عاماً على الحدث (١٩٨٥-٢٠١٦م).

## الفرص الضائعة [1]

### إبراهيم عثمان إسحق ... والوزارة التي كانت (١)

مع بداية الفترة الانتقالية التي سبقت استقلال السودان في عام ١٩٥٤م. أعيد تكوين وتسمية الأجهزة التنفيذية ومن الأجهزة التي تم تفكيكها (مكتب السكرتير الإداري) الذي كان بمثابة رئيس الوزراء والحاكم الفعلي للبلاد فانفصلت عنه: مصلحة الخطوط الجوية السودانية – ومصلحة الطيران المدني ومصلحة الإرصاد الجوي وألحقت بوزارة جديدة اسمها وزارة المواصلات وتبعت تلك الوزارة مصلحة السكة الحديد ومصلحة الوابورات النهرية وإدارة ميناء بورتسودان والبريد والبرق وفنادق القراند هوتيل بالخرطوم والنيل في وادي حلفا قبل أن يغرقها السيد العالي وفندق بورتسودان وفندق جوبا.

كذلك انفصل عن مكتب السكرتير الإداري مكتب الاتصال العام (إعلام الحكومة) ومكتب العمل وتكونت بها وزارة جديدة اسمها وزارة الاستعلامات والعمل كذلك انسلخت عن مكتب السكرتير الإداري مصلحة السجون وتجمعت وزارة جديدة اسمها الشؤون الاجتماعية باعتبار أن السجن في عهد الاستقلال – تهذيب وإصلاح. كل هذا الكم الهائل كان تابعاً لمكتب السكرتير الإداري ... ماذا بقي إذن بقيت الشرطة ومعها المباحث الجنائية والمباحث السياسية إذ إن اسم الأمن لم يعرف وكذلك إدارة كل مديريات السودان التسع والتي أصبحت ٢٦ (الآن ٢٠٠٢) بالإضافة إلى ما يسمى الكشف الكتابي وهو كشف يضم (كل) الكتبة العموميين في السودان في المصالح والمديريات هذه المجموعة الباقية أعطيت اسم وزارة الداخلية وقد كان للكشف الكتابي بريق خاص لدى كل خريجي المدارس الوسطى (الصف الثامن) والمدارس الثانوية غير المؤهلين لدخول المرحلة الجامعية سواء كانوا ناجحين أو غير ناجحين إذ يعقد امتحان سنوي يسمى امتحان (الخدمة المدنية) أو امتحان (السكرتير الإداري) ويلاحظ أن كلا الاسمين يتكونان من كلمتين إنجليزيتين إختصارهما (C.S.) وبعضهم يختصر الامتحان بأن امتحان ألسي

---

[1] صحيفة الحرية العدد (٣٨٧) التاريخ: ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٢ م. – الموافق: ٢٢ رجب ١٤٢٣هـ.

إس. النجاح في هذا الامتحان يؤهل للدخول في خدمة السلك الكتابي والترقي دون توقف ما دامت هناك وظيفة خالية كما كان النجاح في امتحان ألسي إس يؤهل للدخول في الكلية الحربية وكلية البوليس. أين الكشف الكتابي الآن؟ وأين هم الكتبة؟ دنيا.......

هذا ما كان من أمر أكبر جهاز في حكومة السودان تقاسمته عدة وزارات ولكنه ظل شامخاً بهيبة الشرطة والمباحث والمديريات غير أن إحدى الوحدات ثبتت على مكوناتها وأضيفت إليها مسؤوليات جديدة ألا وهي مصلحة الاقتصاد والتجارة والتي أصبح اسمها (وزارة التجارة والصناعة والتموين) فلأول مرة في تاريخ السودان – الموصوف دائماً بأنه قطر زراعي – ظهرت كلمة (الصناعة) في اسم الوزارة الجديدة كما أضيفت للوزارة مهام أخرى تمثلت في مكتب المسجل التجاري وتشمل مسؤولية أعمال مسجل الشركات ومسجل الشراكات ومسجل أسماء الأعمال – ومسجل العلامات التجارية. وذلك بعد فصلها من مكتب (المسجل العام) التابع لسعادة رئيس القضاء وبقي في القضائية مسجل الأراضي ومدير عام التركات (لغير المسلمين).

جاءت المسؤوليات الجديدة للوزارة الوليدة إضافة إلى ما كان لديها من مهام تشمل: التجارة الداخلية والتسويق الداخلي والتموين – والتجارة الخارجية استيراداً وتصديراً ومصلحة التعاون وكذلك مصلحة الإحصاء بكل أقسامها في إحصائيات الإنتاج والتجارة الداخلية في كل أسواق المحاصيل وأسواق بيع الماشية بالسودان بل والمواليد والوفيات وإحصاء السكان كما يتبع الوزارة أيضا قسم الموازين والمكاييل والمقاييس. غير أن من أهم الأجهزة التي كانت تتبع الوزارة بل وكانت تقوم عليها ما يعرف باسم (لجنة الاقتصاد والتجارة The Board of Economics & Trade) كانت لجنة الاقتصاد والتجارة أشبه ما تكون بالسكرتارية الاقتصادية لحكومة السودان ولسعادة حاكم عام السودان فقد كانت تجمع المعلومات عن كافة أنواع النشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد وتجتمع عادة في الربع الأخير من العام حوالي نهاية أكتوبر بداية نوفمبر بعد أن تكون قد اتضحت بواكير حصاد السمسم والفول السوداني والذرة وتباشير موقف الصمغ العربي والقطن وكانت اللجنة تكلف المصالح المختلفة ومديري المديريات بإعداد التقارير عن مختلف المسائل التي تهم السودان وتقترح للحاكم العام تجهيز دراسات عن المشروعات

التنموية (رغم أن الكلمة لم تكن معروفة باللغة العربية) ولعل الباحث في وقائعها وقراراتها إذا كانت لا تزال موجودة في قاع مبنى الوزارة الحالي يجد أنها أشارت إلى: امتداد المناقل كإضافة قدرها مليون فدان لمشروع الجزيرة – وإلى امتداد السكة الحديد إلى الضعين ونيالا – وإلى واو – ومصنع لنسيج لإنتاج الدمورية والدبلان – ومصانع للصلصة والزيوت النباتية – ومشروعات إنتاج القطن في جبال النوبة – ولجنة مشاريع الاستوائية في أنزارا – والزراعة الآلية في القدمبلية (منطقة القضارف) والخزانات المائية وغيرها مما أصبح فيما بعد أهم أجندة قسم (الإنشاء والتعمير) بوزارة المالية والاقتصاد ويلاحظ تطابقه مع اسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثم أصبح الأمر فيما بعد (التنمية) ثم وزارة التخطيط.

غير أنه في ذلك الزمان كانت لجنة الاقتصاد والتجارة والتي كان يرأسها (مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين) تضم في عضويتها المالية – الداخلية – الزراعة – الثروة الحيوانية – والسكة الحديد ومديري مديريات كردفان والنيل الأزرق (الجزيرة والنيل الأبيض والنيل الأزرق حالياً) وكسلا. وقد كان الاجتماع الذي يعقد أواخر أكتوبر وبداية نوفمبر كل عام من أهم الأحداث التي يترقبها (السوق) سواء فيما يختص بالتجارة الداخلية للحبوب أو فيما يختص بالتصدير إذ تتم التوصية للحكومة ممثلة في وزير التجارة والصناعة والتموين بإيقاف أو تقييد أو إطلاق تصدير الحبوب الغذائية والحبوب الزيتية وكذلك عمليات شراء أي مخزون حكومي – أو عمليات ترحيل الحبوب الداخلية من مناطق الوفرة إلى المناطق التي يتوقع فيها نقص مع الاستعداد لعمليات التخزين حتى حلول الموسم القادم.

ومن المسائل الجديرة بالذكر أنه عند تقدير موقف الاستهلاك المحلي من الدخن والذرة يؤخذ في الاعتبار استهلاك المملكة العربية السعودية خاصة الدخن واستهلاك ثلاث مستعمرات بريطانية في الجزيرة العربية وهي حضرموت والمكلاّ (جزء من جمهورية اليمن حاليا) ومسقط عاصمة سلطنة عمان حالياً. وكانت العبارة التي حفظناها من أدبيات من سبقونا باللغة الإنجليزية هي أن هذه المناطق مسؤوليتنا التقليدية والأخلاقية (Our Moral and Traditional Responsibility) وظل حكام هذه المناطق الثلاث من البريطانيين إذ ظلت مستعمرات بعد استقلالنا لفترة يقومون بتذكير سكرتير لجنة الاقتصاد والتجارة بألا ينسوا حصتهم من احتياجات الغذاء ولعله لم يكن من قبيل الصدفة أن أولئك الحكام كانوا

جميعاً عاملين سابقين في حكومة السودان وقد كان ذلك بالطبع قبل (الزيت من جهة ومن جهة أخرى قبل أن تحقق عبارات التضامن العربي - والعمل الاقتصادي العربي المشترك والتكامل العربي ... وهلمجرا).

ولم يكن الأمر وقفاً على تواصل بين حكام بريطانيين في تلك المناطق وزملاء لهم بالسودان أو خلفاء سودانيين لهم وإنما نشأ أيضاً تواصل إنساني بالتعليم بالروابط الإجتماعية والأسرية ذلك أن سودانيين من المعلمين والوعاظ استقروا في تلك الأماكن كما أن أعداداً من النابهين من طلاب ذلك الجزء من الوطن العربي أرسلتهم حكوماتهم للثانوي في مدرستي وادي سيدنا وحنتوب وإلى معهد بخت الرضا قلعة التربية والمناهج في كل إفريقيا وذلك قبل أن يتسلقها (السلم التعليمي) ويهوي بها رغم محاولات الأساتذة الكرام عبدالحليم علي طه -سر الختم الخليفة -حسن أحمد يوسف -عصام حسون -محمد توفيق وزملاؤهم لإعادة النهضة بها في لجنة شهيرة ١٩٨٤م. تمهيداً للاحتفال بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء بخت الرضا عام ١٩٣٤م. وقد نمت بين السودان وتلك البلاد علاقات ناجحة وزيجات رجالاً ونساءً في شتى مجالات المعرفة ويقودون مرافق مهمة في السودان الآن.

كان يقود وزارة التجارة والصناعة والتموين -رغم ذلك الحجم وتلك المسؤوليات (مدير في المجموعة الثالثة -وليس وكيلاً) هو السيد إبراهيم عثمان إسحق -عليه الرحمة الواسعة والرضوان- ونائبه السيد محمد المكاوي مصطفى -زاده الله صحة وعافية. وقد كان السيد إبراهيم عثمان من أبكار الخريجين والمحاسبين في حكومة السودان. وهو من الجيل الذي قام بتثقيف نفسه في شتى النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية مع تركيز إلى جانب اللغة العربية على اللغة الإنجليزية والتي كانوا جميعاً يجيدونها بدرجة أثارت إعجاب أهلها أنفسهم من كبار الموظفين البريطانيين وقد كان مثار تقدير واحترام زملائه له في الحقل الاقتصادي إذ كان وإلى أن ترك الوزارة في أواخر ١٩٥٨م يطلب منه أن يكتب الجزء من خطاب الميزانية العامة التي يتعرض لمسائل التجارة والتسويق الداخلي والخارجي للسلع السودانية وتحليل نتائج الميزان التجاري وذلك في تعاون وثيق بين وزارات المالية والتجارة في ذلك الزمان.

ومن مظاهر التعاون بين رجالات ذلك الزمان ولخير السودان أنه بعد استقلال السودان في أول ١٩٥٦م. وقبيل أن يتجه وزير الخارجية إلى نيويورك في سبتمبر ١٩٥٦م. موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة تدشيناً لقبول عضويتنا فيها: دعا وكيل الخارجية محمد عثمان يس زملاءه من

كبار قيادات الخدمة المدنية -غفر الله لهم وأرضاهم جميعا- لاجتماع للتفاهم حول أهم الموضوعات والسياسات التي يجب أن يحتوي عليها خطاب السودان: فالأمر لا يخص وزارة الخارجية وحدها كجزيرة منعزلة وإنما هو أمر السودان كله. فالتقى من المالية حمزة ميرغني ومأمون بحيري. ومن الداخلية مكاوي سليمان أكرت وداؤود عبداللطيف ومن وزارة كانت تسمى الشؤون الاجتماعية مديرها عبدالقادر يوسف ووديع حبشي من الزراعة ومن التجارة إبراهيم عثمان إسحق. وبعد أن تداول الجميع اتفقوا على محتويات الخطاب طلب وكيل الخارجية السيد محمد عثمان يس -في تجرد وطني عرف به ذلك الجيل من السيد إبراهيم عثمان إسحق القيام بصياغة مسودة الخطاب التي ستعرض على الوزير باللغة الإنجليزية رغم أن السيد محمد عثمان يس خريج مدرسة لندن للاقتصاد وتلميذ نابه في الإدارة والحكم والأدب الإنجليزي للسير دوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري الأديب الذي توفي فجأة وخلفه سير جيمس روبرتسون.

كيف كان يسير العمل في تلك الوزارة وكيف جنّبت البلاد كارثة كبرى وأضاعت على قوى الشر فرصة شل الأداة الحكومية وإظلام العاصمة المثلثة على إثر العدوان الثلاثي على مصر-في أواخر ١٩٥٦م. الموضوع القادم.

## الفرص الضائعة[1]

### إبراهيم عثمان إسحق ... والوزارة التي كانت (٢)

### وضاعت فرصة إظلام العاصمة

كانت السوق الرئيسية لصادرات الضأن – ولا تزال – هي المملكة العربية السعودية ونوع الضأن الذي يصدر إلى السعودية نوع خاص يأتي من كردفان وأغلبه من مناطق حمر والكبابيش وهو ذو حجم كبير ولحم طيب بسبب المرعى الطبيعي. وسعره – حتى اليوم – أكبر من متناول دخل المستهلك العادي في السودان. ولكن ظل هناك اعتقاد خاطئ – وحتى اليوم – أن تصدير الضأن الحي يقلل من المعروض في الأسواق ويؤدي إلى زيادة أسعار اللحوم. وكان التصدير شأنه شأن الاستيراد يتم بشفافية كاملة وتنافس شريف بين المتعاملين وذلك عن طريق (إعلان صحفي) يصدر من الوزارة يفتح الباب ويحدد الفترة الزمنية لتقديم الطلبات. وعند صدور الإعلان الصحفي المعتاد يفتح باب تصدير الضأن إلى المملكة العربية السعودية. بادر اتحاد العمال في ذلك الوقت وعلى الفور وأصدر بياناً بأن هذا الإجراء من شأنه زيادة أسعار اللحوم وبالتالي تكاليف المعيشة وأنه إذا لم تصاحبه زيادة في الأجور فإن الاتحاد سيعلن الإضراب العام: خاصة وأن طيب الذكر الأستاذ الكبير عوض ساتي كان قد نشر مقالاً – تزامن مع إعلان فتح باب تصدير الضأن – تحدث فيه بطريقة علمية وبدون قصد ولا دخل لها بالسياسة – أن لحم الأبقار أفضل بكثير من الناحية الغذائية من لحم الضأن الأمر الذي اعتبره اتحاد العمال دعماً لقرار السلطة ونوعاً من (الاستفزاز) وقد كانت كلمة (الاستفزاز) في ذلك الوقت جديدة في أدبيات النقاش وكثيراً ما كانت تستخدم في مثل هذه المواقف.

كان للتهديد الذي أصدره اتحاد العمال – وقد كان قوة مهابة في ذلك الوقت – والسودان في أول عام للاستقلال التام كان للتهديد أثر مباشر جعل مجلس الوزراء ووزير التجارة يطلبان من السيد إبراهيم

---

[1] صحيفة الحرية العدد (٣٨٠) التاريخ: ١٣ أكتوبر ٢٠٠٢ م. – الموافق: ٧ شعبان ١٤٢٣هـ.

عثمان إسحق مدير الوزارة -كقرار سياسي -إلغاء الإعلان وإيقاف التصدير. أوضح السيد إبراهيم أن تصدير هذا النوع من الضأن للسعودية لا يؤثر على الأسعار المحلية للحوم وأن صدور الإعلان ما هو إلاّ نوع من (تنظيم) العلاقة بين الأعداد المولدة والفائضة للتصدير في إطار التعاون بين وزارة التجارة ووزارة الثروة الحيوانية حتى لا يحدث (رعي جائر). ولكن الوزير ومن ورائه مجلس الوزراء لم يقتنعا وطلبا إيقاف التصدير: فكان أن صدر إعلان جديد ألغى الإعلان الأول وأوقف التصدير. وبمجرد صدور الإعلان الجديد- وقد كان يوم خميس التقى كل نواب كردفان ودارفور وهي مناطق تربية ماشية (ضأن وأبقار وجمال) وتكتل معهم نواب من مديرية كسلا (منطقة جمال) وكل نواب أعالي النيل وبحر الغزال (وهم أهل أبقار). تكتل الجميع تضامناً مع نواب كردفان وقرروا أنه إذا أوقفت الحكومة تصدير الضأن فإنهم سيطرحون الثقة بها بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية ويقومون بإسقاطها: أي أن الأمر سوف لا يكون موجهاً نحو الوزير وحده بل نحو الحكومة كلها لأن مجلس الوزراء كان من وراء القرار. سبب التكتل هو أن القرار اليوم يمس أصحاب الضان ومن يدري فإنه غداً سوف تدور الدائرة على أصحاب الأبقار والجمال التي تصدر إلى مصر.

كان البرلمان يجتمع أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس ويجتمع مجلس الوزراء كل يوم أحد وعندما وصل الخبر إلى مسامع الحكومة إذ كان هناك نائب من الحكومة يسمى (مراقب مجلس النواب) مهتته مراقبة الانضباط وسط النواب قام بإجراء اتصالات خلال أيام العطلة مع نوابها ولكنهم جميعاً أكدوا التصويت ضد الحكومة إذا أوقفت تصدير الضأن الأمر الذي أدى إلى اجتماع طارئ لمجلس الوزراء كلف في نهايته وزير التجارة للاتصال بمدير الوزارة لإصدار إعلان جديد يفتح باب التصدير وتكوين لجنة وزارية للتفاوض مع اتحاد العمال (سؤال: هل من أمر خروف أو ثور من المحتمل -مجرد احتمال -أن يجعل من الممكن لنواب الغرب والجنوب والشرق أن يتحدوا في موقف كهذا؟).

كان كل (إعلان صحفي) يصدر تكون في نهايته (مذكرة تفسيرية) وإكراماً للحكومة فقد قام السيد إبراهيم عثمان بتعديل المذكرة التفسيرية للإعلان الثاني. وبما أننا كنا قلة في الوزارة فقد شرح لنا السيد إبراهيم في وقت لاحق أن الخدمة المدنية عليها إسداء النصح للسلطة السياسية وتوضيح رأيها مع بعض

الخيارات إذا أمكن. ولكن القرار النهائي للوزير –السلطة السياسية –إذا كان الأمر يتعلق (بالسياسات) وليس (امتثالاً للقانون) وتطبيقاً لهذه المبادئ لم يقبل مثلا الوساطات رغم تدخل الوزير لإلغاء قرار دخول الخيش والجوالات من دولة غير الهند (راجع حلقة سابقة) لأن في ذلك خرقاً لقانون هو الاتفاقية الدولية بين السودان والهند كما أن فيه تعدياً لقانون محلي هو قانون الرقابة المتبقية.

أما حالة تصدير الضأن فهي تختص بالسياسات. أما وقد عادت الحكومة وقبلت رأي الوزارة فإن الواجب هو احترامها وإعادة صياغة المذكرة التفسيرية للإعلان الصحفي بما يحفظ كرامة مجلس الوزراء والوزير واستطرد بأنه إذا كان قد وصله قرار في حالة (الخيش) فإنه سوف يكون أمام أحد أمرين: إما طلب إحالته للمعاش أو الاستقالة إذا رفض الطلب. وأوضح لنا أن نتذكر جيداً هذه المبادئ ونحن ندخل الخدمة العامة. كان هذا عام ١٩٥٦م.

**... الاستقالة المنسية ... وتخريمة خشية أن أنساها:**

وعلى ذكر الإحالة للمعاش أو الاستقالة إثباتاً للمبدأ فقد حدث في أوائل ثورة ١٧ نوفمبر أشهر استقالة أدت إلى إحالة صاحبها إلى المعاش. وقد كانت من السيد حمزة ميرغني، عليه واسع الرحمة، وأول وكيل لوزارة المالية بعد الاستقلال في ذلك الوقت وحتى قيام وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري في عام ١٩٧٢م. كان ديوان شؤون الخدمة يتبع وكيل وزارة المالية والاقتصاد. وكانت لدى الديوان كما يشار إليه ولاية صارمة على الفصل الأول من الميزانية وبالتالي على كل الاستخدام بالحكومة وامتيازات الخدمة وعدد ودرجات الوظائف ابتداءً من أصغر عامل وموظف حتى درجة الوكيل. كانت ميزانية (الجيش) في ذلك الوقت تحت رقابة وزارة المالية بما فيها أعداد ورتب الضباط وكان المدير المالي الذي يقوم بالمهمة نيابة عن المالية موظفاً تابعاً للوزارة لقبه الرسمي (مدير السجلات والمصروفات Director Pay and Records) وذلك قبل أن تتم (عسكرة) الوظيفة ويصبح تابعاً للقوات المسلحة ويحمل رتبة عسكرية بناء على توصية الخبراء الروس في أوائل ثورة مايو ... وحتى الآن.

كان آخر المديرين صديق حمد –عليه واسع الرحمة –وقد حمل رتبة العميد ثم اللواء.

بعد استلام الجيش السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م. وبعد حوالي العامين رأى مجلس قيادة الثورة (وكان بينهم ثلاثة لواءات رحمهم الله جميعا: رئيس المجلس اللواء إبراهيم عبود ونائبه اللواء أحمد عبدالوهاب - واللواء محمد طلعت فريد) رأى المجلس بعد أن قرروا الاستمرار في السلطة أنهم سيقفلون باب الترقيات والتقدم لمن يلونهم من الضباط ولذلك طلبوا التصديق بعدد (١٠) وظائف لواء في الجيش وأن يترقى رئيس المجلس اللواء إبراهيم عبود إلى رتبة (فريق). رفض السيد حسن كامل مدير شؤون الخدمة الطلب لأنه لم يجد فيه سبباً من واجبات أو مهام العمل يستدعي خلق الوظائف ولكن ما دام الطلب من المجلس الأعلى لقيادة الثورة وهو رأس الدولة أحال الأمر للسيد حمزة ميرغني وكيل المالية. أضاف السيد الوكيل إلى أسباب الرفض أن أعداد العاملين في القوات المسلحة ومهام القائد العام لم يطرأ عليها تغيير مهني كما أن حرب العصابات في الجنوب ليست جديدة ولا تبرر أن يكون على رأس الجيش (فريق) وإزاء إصرار المجلس الأعلى والذي هو أيضاً رأس الدولة كما كانت لديه السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية. طلب السيد حمزة ميرغني إحالته للمعاش أو قبول استقالته وفور إحالته للمعاش احتضنه البنك الدولي على الفور نائباً لرئيس البنك. ومن طريف ما روي آنذاك أن الفريق عبود السوداني النقي ذهب إلى المهندس ميرغني حمزة (والد الوكيل الذي أحاله للتقاعد) ليؤكد له أنه - أي الفريق عبود - غير غاضب على الابن حمزة وأنه يقدر موقفه وشجاعته وأنه أحاله فقط للتقاعد لتأكيد سيادة المجلس الأعلى على كل مقدرات البلاد كرأس للدولة: عليهم جميعاً واسع الرحمة. كان حديثي حتى الآن عن السيد إبراهيم عثمان إسحق (مدير) وزارة التجارة والصناعة والتموين والذي كان في المجموعة الثالثة مثله في ذلك مثل مديري المديريات التسعة (الذين يمثلهم الولاة اليوم) ومثل نواب الوكلاء.

وقد كان الوكلاء في ذلك الوقت كما أسلفت في حديث سابق هم وكيل المالية والإقتصاد - وكيل الداخلية - وكيل الخارجية. ومعهم فيما يعادل المجموعة الأولى سعادة رئيس القضاء ومحافظ مشروع الجزيرة ومدير عام السكة الحديد. وكان في المجموعة الثانية مديرو وزارات الزراعة والصحة وكان غيرهم بمن فيهم مدير التجارة في المجموعة الثالثة ثم المجموعة الرابعة والخامسة والسادسة ثم

الدرجات الوظيفية الأخرى حتى تصل إلى الدرجة (دي إس) وقد كان فيها مدير الإذاعة ومدير مصلحة الصيد والأسماك التابعة لوزارة الثروة الحيوانية ومديرها في المجموعة الثالثة.

نائب السيد إبراهيم عثمان إسحق هو السيد محمد المكاوي مصطفى –كان في المجموعة الخامسة ويليه في سلم الوزارة المرحوم يوسف علي جمعة في الدرجة (بي) مشرفاً على كل (التموين) مع ثلاثة من أرباب المعاشات إلى أن جاءه في عام ١٩٥٧م. الخريج الجديد الأخ العزيز فاروق المقبول. وكان يشرف علينا في قسم التجارة (داخلية وخارجية) الأخ العزيز محمد كيلاني في الدرجة (بي) وعندما نقل السيد إبراهيم إسحق إلى وزارة المالية (وهذا النقل موضوع الحلقة القادمة) جاءنا منقولاً من المالية في بداية ثورة ١٧ نوفمبر السيد منصور محجوب مديراً والسيد محمد خوجلي من وزارة الخارجية نائباً –متعهم الله بالعافية –وقد رأى السيد منصور زيادة عدد القياديين بالوزارة فقدم طلباً لديوان شؤون الخدمة لعدد (٣) وظائف إسكيل (بي) و٦ إسكيل (دي إس) وعدد آخر من الدرجة (كيو) وبالطبع رفض السيد حسن كامل مدير الديوان معلقاً كيف تطلب وزارة ضعف ما لديها من وظائف قيادية في منتصف العام المالي ولا تنتظر صدور منشور إعداد الميزانية الجديدة وعند مغادرتنا لمكتبه –رحمه الله –وجه حديثاً خاصاً للسيد محمد خوجلي الذي ذهبت في معيته وطلب منه أن ينقله للسيد منصور محجوب (قول للسيد منصور ما يستهينوا بالوظائف ٣ إسكيل بي مرة واحدة. هو ناسي إن إسكيل بي يعني مفتش مركز يعني مستر برامبل) –ومستر برامبل هذا كان أشهر وأعتى مفتش مركز حكم أم درمان المدينة الكبرى بالسودان. ولأبناء هذا الزمان فإن مفتش المركز كان الحاكم بأمره في مركزه ويتبعه الجميع من أطباء ومهندسين وزراعيين وبياطرة وضباط مجالس وتعاون ... وهلمجرا. وكان المركز بلغة اليوم يشمل خارج العاصمة حجم ولاية وأكثر وإسكيل بي تقل بثلاث درجات عن درجة الوكيل (موش الوكيل الأول التي استحدثتها الإنقاذ).

رغم قلة العدد وكبر حجم المسؤولية فقد كانت الوزارة –الوزارة التي كانت –تؤدي واجباتها ونحن في عام ١٩٥٦م. بدرجة عالية من الكفاءة إلى أن فاجأ الزعيم الراحل جمال عبدالناصر العالم كله بتأميم قناة السويس ... ثم توالت الأحداث بأن وجهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً لمصر للتراجع عن القرار ثم قامت الدولتان ومعهما إسرائيل بغزو مصر مما عرف وقتها باسم (العدوان الثلاثي) وتم احتلال شبه جزيرة

سيناء حتى الضفة الشرقية لقناة السويس ثم توقفت الملاحة في القناة وقد تضامن العالم كله - بما في ذلك الولايات المتحدة - مع مصر. وكان السودان سباقاً حكومةً وشعباً رغم أن رئيس الوزراء كان طيب الذكر المرحوم الأميرالاي عبدالله بك خليل على رأس حكومة من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي. وقد أذهلت وقفته مع مصر أعداءه وأصدقاءه على حد سواء وبرهن - كعادته رحمه الله - على أصالة نادرة.

وفي غمرة الحماس ومواكب التأييد والشجب بدأت الوزارة تفكر في موقف السلع الحيوية إذا ما استمر توقف الملاحة وذلك رغم إنذار رئيس الولايات المتحدة الجنرال أيزنهاور للدول المعتدية بالانسحاب إذ يبدو أنها لم تنسق مع الولايات المتحدة أو أن الأخيرة - وهذا هو الأرجح - وجدتها فرصة سانحة لإثبات وجودها في الشرق الأوسط وكسب ود مصر والعالم العربي ... وملء الفراغ الذي سوف يحدثه غياب بريطانيا وفرنسا سياسياً عن المنطقة.

أهم ما شغل بال الوزارة كان أمر البترول الذي تتولاه الشركات الثلاث التي كانت بالبلاد وهي: شل وموبيل أويل وكالتكس. ورغم أن الوزارة توفر لهذه الشركات كل احتياجاتها من الدولار إذ هي المسؤولة عن (ميزانية الدولار) كما سبق أن أوضحت في حلقة سابقة وتحرص على أن تكون مستودعات بورتسودان وقد كانت وقتها تمثل احتياجات ٣ شهور دائماً مملوءة. كما كانت السكة الحديد تعطي أسبقية قصوى لنقل المواد البترولية لداخل السودان. وبما أن البترول في مثل هذه الظروف لم يكن من المسائل التي تسبب القلق إلاّ أن حاسة خاصة جعلت السيد إبراهيم يطلب التأكد من مخزون المواد البترولية في مستودعات (الشجرة) وفي الطلمبات المنتشرة في العاصمة المثلثة. وقد فوجئ عندما علم أن مخزون شركات البترول الثلاث من كل أنواع المواد البترولية في منطقة الشجرة هو: صفر. أكد له ناظر الأقسام الوسطى (المسؤول عن السكة الحديد بالخرطوم كما كان يسمى) أنه منذ بدء الأحداث لم يصل الخرطوم أي قطار يحمل أي كمية من أي نوع من المواد البترولية. اتضح أن كل وقود العاصمة هو فقط الموجود في محطات الخدمة. كما أن كل ما لدى الإدارة المركزية للكهرباء والماء - كما كانت تسمى - من وقود الفيرنس هو الموجود في صهاريج محطة (بري). كان اليوم خميس.

لم يتصرف السيد إبراهيم بانفعال ولم يقم بإشعار أي جهة –رسمية أو غير رسمية بأن هناك مشكلة قد تقعد الدولة كلها عن التحرك وإنما قام بالاتصال بمديري الشركات الثلاث ودعا كلاً منهم على حدة لاجتماع صباح الجمعة في الوزارة لمناقشة أمر (تسعير المواد البترولية) إذا استمرت الظروف الدولية الحالية فترة أطول وقد تفاعل كل المديرين خيراً وجاء كل منهم يسيل لعابه لربح إضافي على مخزونه في بورتسودان. وعند وصول كل مدير وجد أن زميلاً قد سبقه أو لحق به والتقوا جميعاً في مكتب السيد إبراهيم في الثامنة صباحاً. عندئذ أفادهم بأن الوزير حماد توفيق –عليه واسع الرحمة –يريد أن يتعرف عليهم وأن يبدأ الحديث معهم في الأمر. وبعد التحايا وقبل أن (يتوهط) الجميع فاجأهم السيد حماد بحديث عنيف وهجوم حاد بأنهم يريدون أن يحدثوا انهياراً في الدولة وفوضى في العاصمة بإيقاف نقل الوقود من بورتسودان إلى الخرطوم. وعند إنكارهم للتهم أبرز لهم أرقام الكميات التي لدى كل شركة في مستودعات بورتسودان وأنها تكفي البلاد ثلاثة أشهر وأنهم منذ الاعتداء الثلاثي لم يتقدموا بطلب شحن أي كميات من أي نوع من أنواع الوقود إلى سلطات الميناء رغم وجود عربات الفناطيس الفارغة على الخطوط الجانبية الخاصة بمستودعات كل شركة مما يدل على سوء النية في إرباك موقف الأمن وتخريب الاقتصاد تنفيذاً لسياسات الدول المعتدية (كانت شركتان منهما محسوبتين على اثنتين من الدول المعتدية ومدير الشركة الثالثة بريطاني الجنسية) وعندما وصل الموقف مداه كان لابد للسيد إبراهيم عثمان إسحق أن يكمل الدور فطلب من (الكبانية) رقم السيد محمد الفضل مدير عام السكة الحديد في عطبرة والذي كان في انتظاره بتدبير سابق –عليهم جميعاً واسع الرحمة –وطلب من كل من المديرين الثلاثة أن يبلغ كل منهم –وأمام الوزير –مدير السكة الحديد بطلباته من عربات نقل البنزين والجازولين والفيرنس للعاصمة –وإلى مدينة واد مدني حيث الجزيرة والحصاحيصا حيث المحالج. لم يكن السيد محمد الفضل بما له من حس وطني في حاجة إلى أن يصدر له قرار من مدير وزارة التجارة لكي تقف كل حركة القطارات من ركاب وبضاعة –لتفسح الطريق لقطارات الوقود لكي تصل العاصمة عن طريق عطبرة –ولتصل مدني والحصاحيصا والعاصمة أيضاً عن طريق كسلا –بأقصى ما تمكنها له سرعتها واحتمالها. ولكن مع ذلك أصدر السيد إبراهيم عثمان أمراً بموجب قانون الرقابة المتبقية لكل من مدير السكة الحديد ولكل من

مديري الشركات الثلاث لكي يكون جزء من سجل الأحداث كغطاء قانوني ولكي يؤكد لمديري الشركات من جهة أخرى أنه كمدير للتجارة لديه السلطة بالقانون لإصدار الأمر حتى على مدير السكة الحديد الذي يعلوه رتبةً في الخدمة المدنية والذي يتبع لوزارة أخرى ولوزير آخر ليس هو أدنى رتبةً من وزير التجارة والصناعة والتموين.

عاد المديرون إلى مكاتبهم لكي يتابعوا -كمسؤولية شخصية بعد أن صدر إليهم الأمر -وصول المواد التي تخصهم إلى العاصمة وواد مدني والحصاحيصا وأن يقتنعوا أنه ليس هناك مراجعة للأسعار إلاّ إذا استمر الموقف الدولي ووقفت الملاحة على القناة لما يزيد عن ثلاثة أشهر. وهكذا شهدت العاصمة يوم السبت امتلاء لكل المستودعات بالبنزين والجازولين والفيرنس في هدوء دون أن يشعر أحد بالكارثة التي تم الإعداد لها وبالمعركة التي أفشلتها صباح الجمعة وأضاعت فرصة لقوى الظلام أن تعيش العاصمة ولو ليلة واحدة في الظلام.كنت سكرتير الوزير وموجوداً بالمكتب يوم الجمعة -وكل يوم جمعة حتى موعد الصلاة.

## الفرص الضائعة[1]

### إبراهيم عثمان إسحق ... والوزارة التي كانت (٣)

### وضاعت على العاملين ... وربما إلى الأبد ربط الأجر بتكاليف المعيشة

تعرضت في مناسبة سابقة لموقفين للسيد إبراهيم عثمان إسحق مع وزيرين. أحد الموقفين كان خاصاً برفضه إدخال (خيش وجوالات) من غير دولة الهند –والآخر بشأن موقف تصدير الضأن إلى المملكة العربية السعودية. غير أن هناك موقفاً ثالثاً وقفه مع وزير ثالث قبيل ثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م. هذا الوزير هو نفس الوزير الذي رفض بما له من سلطات بموجب قانون الاستثمار لعام ١٩٥٤م. مشروع الاستثمار الأمريكي في دارفور لتصدير اللحوم إلى قبرص ومن ثم إلى أوروبا باعتبار أن قبرص هي إسرائيل. كان نظام الاستيراد الذي ذكرته في حلقة سابقة والذي يقع تحت اختصاص مدير الوزارة بموجب قانون الرقابة المتبقية آنذاك يقسم كما أسلفت مستوردي كل سلعة إلى قدامى لهم ٧٠٪ من الكوتة وجدد لهم ٣٠٪. أراد السيد الوزير –عليه واسع الرحمة –إدخال تجار معينين من أقطاب الحزب ضمن قائمة قدامى المستوردين لسلعة معينة متخطين بذلك الآخرين حتى زملاءهم الجدد لأنه لم يسبق لهم الاستيراد. وبالطبع رفض السيد إبراهيم الطلب ثم الرجاء ثم (الأمر) وعندما تأزم الموقف بين الرجلين حاول الوزير أن يتخطى المدير إلى نائبه السيد محمد المكاوي مصطفى الذي لم يكن أقل صلابة من مديره. ولما وصل الأمر مداه طلب السيد إبراهيم إحالته للمعاش أو قبول استقالته كما تضامن معه نائبه السيد مكاوي وطلب نقله إلى وزارة أخرى لأنه لم يصل بعد إلى خدمة (٢٥ عاماً) تؤهله لطلب معاش وفقاً للقانون السائد في ذلك الوقت.

رفض رئيس مجلس الوزراء طيب الذكر الأميرالاي عبدالله بك خليل تصرف وزيره –ولكن الائتلاف والموازنات الحزبية –جعلته يتفق مع المرحوم السيد إبراهيم أحمد وزير المالية آنذاك أن يقبل نقل

---

(١) صحيفة الحرية العدد (٣٨٧) التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ م. –الموافق: ١٤ شعبان ١٤٢٣هـ.

السيد إبراهيم عثمان إلى وزارة المالية ليقوم بإنشاء جهاز جديد عرف فيما بعد باسم (لجنة تسويق القطن) والتي تطورت إلى أن أصبحت المؤسسة العامة ثم شركة السودان للأقطان حالياً. فقد كان رأي عبدالله خليل هو أن إبراهيم عثمان ليس الشخص الذي يمكن أن تفرط فيه حكومة أو تفقده الخدمة العامة مهما كان اختلاف زعيم حزبي آخر معه، أما السيد إبراهيم أحمد -عليه واسع الرحمة- فقد كان يراه، بالمثل، من قمم العمل العام فرحب به وبالفكرة ... وامتد التعاون بين الإبراهيمين فيما بعد بإنشاء البنك التجاري السوداني أول مؤسسة مصرفية سودانية. ومن المفارقات الحميدة أنه بعد تقاعد السيد إبراهيم عثمان إسحق بقيام ثورة ١٧ نوفمبر وصلت فيما بعد قيادة لجنة تسويق القطن إلى ابنه الشاب (آنذاك) والنابه (حتى الآن) بشير إبراهيم عثمان إسحق أول (اكتواري) سوداني -أي خبير علم التأمين الخاص بحسابات احتمالات الحياة- كما كان بشير أول من أنشأ قسم التأمين بوزارة المالية وتوالت نجاحاته حتى أصبح وكيلاً للمالية وسفيراً في اليابان ثم وزير دولة بالمالية ومديراً مختاراً من شركات بترول عالمية لإدارة شركة كانت ستقوم ببناء خط أنابيب بترول وغاز يقطع القارة الأفريقية من بورتسودان شاقاً كل السودان وإفريقيا حتى ساحل الأطلنطي ليمد كل القارة باحتياجاتها ... معليش أوقف صدور قوانين سبتمبر المشروع ثم أصبح بشير خبيراً معتمداً لدى صندوق النقد الدولي. أما الأخ الكريم محمد المكاوي مصطفى فلم يصبر عليه القطاع الخاص لكي يتم نقله إلى وزارة أخرى كطلبه إذ إنه أثناء إجازته وقبل أن تخلو وظيفة له في وزارة أخرى تلقفته مجموعة آل أبو العلا -تو تنجي- قطان لينشئ أول مصنع سوداني للغزل والنسيج عرف باسم المصنع الياباني كشركة عامة (قام بالترويج لها بنفسه: عجيبة). ثم أول شركة مساهمة لطحن الغلال وتوالت نجاحاته حتى اليوم -متعه الله بالعافية- ومنذ أن أصبح أول وزير لوزارة مستقلة للتخطيط في ثورة مايو عام ١٩٦٩م.

وفي الشهور القليلة التي تولى فيها السيد إبراهيم عثمان إسحق أمر لجنة القطن جاب العديد من البلاد للتعريف بهذا المحصول السوداني وأنه لم يعد احتكاراً لصناعة النسيج البريطانية -أو للعالم الغربي فاستقبلته بلاد كالصين في شخص زعيمها ورئيس وزرائها شوان لاي ووضع الأسس التي ساروا عليها من جاءوا بعده. ولكن قدرات السيد إبراهيم لم تقف عند المسائل التجارية للمحاصيل السودانية وإنما

شملت جانباً آخر لا يذكر عند الحديث عن السيد إبراهيم. فقد كان العضو الثاني فيما يعرف (بلجنة العملة السودانية Sudan Currency Board) وهي اللجنة التي كان يرأسها أستاذنا طيب الذكر السيد مأمون بحيري عليه الرحمة الواسعة وتضم في عضويتها بريطاني من بنك إنجلترا وإسكندنافي وعهد إليها بإنشاء أول عملة سودانية –وأول بنك مركزي سوداني –وجمع العملة المصرية التي كانت متداولة في السودان وأن يجمع معها أيضاً (الشلن) الإنجليزي الذي كان متداولاً أيضاً بقيمة خمسة قروش ولا أدري حتى الآن كيف دخل الشلن دنيا التعامل في السودان. وعندما استقر أمر اللجنة على إصدار أول عملة سودانية قرر مجلس الوزراء تعزيزاً للاستقلال وتكريماً لزعيم البلاد رافع العلم –أن يوقع العملة الرئيس إسماعيل الأزهري. لم يكن في القرار ما يثير الجدل في الظروف العادية لأن هناك بلاداً تحمل عملتها توقيع رئيس مجلس الوزراء ... وبعضها تحمل صورته –وعلى بعضها توقيع وزير المالية. غير أنه قبل إنزال العملة التي تحمل توقيع الزعيم الأزهري للتداول تغيرت الحكومة وأصبح رئيس الوزراء الأميرالاي عبدالله بك خليل. إلى هنا والأمر عادي إذ لا أعتقد أن سيادته يهتم بمن تحمل العملة توقيعه ولكن الحزب الآخر المؤتلف مع حزب الأمة في الحكم –قد انشق حديثاً من الحزب الوطني الاتحادي –رفض أن تنزل العملة بتوقيع الرئيس الجليل إسماعيل الأزهري. فكان أن قرر مجلس الوزراء (حرق العملة) التي طبعت وإصدار عملة جديدة ترك إلى لجنة العملة السودانية اختيار من يوقع عليها من غير (السياسيين) وقد قررت لجنة العملة وقد كان ذلك بالطبع قبل قيام البنك المركزي أن يوقع على العملة رئيس اللجنة مأمون بحيري وعضو اللجنة إبراهيم عثمان إسحق. وهكذا كان السيد إبراهيم ثالث ثلاثة وقّعوا على عملة السودان إلى أن قام بنك السودان وانفرد بالتوقيع السيد المحافظ: مأمون بحيري. رحمهم الله جميعاً.

قرار حرق العملة أثار سخط وغضب الحزب الوطني الاتحادي فقام بتسيير مظاهرة حشد لها جماهير العاصمة وتحركت من حي (السجانة) حتى رئاسة مجلس الوزراء على شارع النيل وهي تهتف يقودها مراقب عام الحزب المرحوم السيد حسن عوض الله وهي تهتف الهتاف الشهير الذي صار شعاراً لفترة طويلة (حريق العملة حريق الشعب) ثم تفرقت المظاهرة من تلقاء نفسها وبسلام بعد الاستماع إلى

خطبة أو خطبتين أمام مجلس الوزراء. ويتفرق المظاهرة عادت عربات الشرطة وتفرقت القوة التي كانت تراقب المظاهرة من على البعد. وعندما قصصت الواقعة على بعض شباب الأسرة أثناء حكم ثورة مايو سكتوا لفترة ونظروا نحوي باستغراب يحمل الاتهام بالكذب إلى أن تجرأ أحدهم وجهر بما كان يضمره الآخرون (يا عمي إبراهيم معقول مظاهرة تقوم من السجانة لغاية شارع النيل وتهتف ضد الحكومة وتتفرق براها. وين ناس الأمن). لم يصدق السائل والحاضرون أنه لم يكن هناك ناس أمن يتصدون لمثل هذا الموقف إذ إن حق التظاهر السلمي كان مكفولاً ولا يتدخل البوليس ما دام قد أخطر بالموكب وخط سيره إلاّ إذا حدث إخلال بالأمن ولعلهم جميعاً بمن فيهم السائل غير مصدقين حتى الآن.

كانت هناك وحدتان تابعتان لوزارة التجارة والصناعة والتموين تجدان من السيد إبراهيم اهتماماً خاصاً من حيث أن تكون كل منهما (مستقلة) تماماً في أداء واجباتها لصلة كل منهما بمصالح المواطنين الحيوية ويجب ألاّ يتدخل أحد في أعمالهما الفنية وذلك حتى تكتسب كل منهما ثقة المواطنين والمتعاملين معهما. أحد هاتين الوحدتين مصلحة الموازين والمقاييس والمكاييل ( والتي نمت بمرور الزمن حتى صارت الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس)، والأخرى مصلحة الإحصاء والتي أصبحت هي الأخرى هيئة عامة. ولعل بعضهم قد لا يتذكر أنهما تتبعان للوزارة.

على رأس مصلحة الموازين الأخ العزيز -شفاه الله ورعاه- السيد هرون العوض الذي أصبح فيما بعد وكيل وزارة التجارة وسكرتير الغرفة التجارية وكان نائبه الأخ الكريم والتقي أحمد محمد بابكر والد الدكتور على أحمد محمد بابكر مدير جامعة أم درمان الإسلامية فيما بعد. ثم أخطرني الأخ الدكتور محمد محجوب هرون -مشكوراً- أن مدير الجامعة شخص آخر تشابه اسمه مع اسم الأخ أحمد. وكان ساعدهما الأيمن طيب الذكر المرحوم طه حمدتو شيخ المعلقين الرياضيين والأب الروحي لنادي الشاطئ بأم درمان والشاعر الغنائي الذي لا يزال عشاق الطرب يذكرون له رائعة أحمد المصطفى (الوسيم). وقد كان للسيد هرون موقف هز إحدى أشهر شركات البترول عندما تولى (هجمة) تفتيشية على بعض طلمبات البنزين فاكتشف أن بعضاً منها ينقص (كم خط) في كل جالون بنزين فما كان منه رغم مكانة الشركة إلاّ أن قام -تطبيقاً للسلطات التي يخولها له القانون- بإيقاف العمل في تلك الطلمبات وقفلها

بالشمع الأحمر ثم تغريم الشركة. لم يصدق مدير الشركة الكبرى والذي هرع إلى السيد إبراهيم عثمان لنجدته فوجد أن الخبر قد سبقه وأنه يؤيد موقف رئيس القسم تأييداً تاماً ليس فقط في قفل الطلمبات وإنما أيضاً في الغرامة. دافع مدير الشركة أن التوسع في عملهم جعلهم يستوردون نوعاً جديداً من الطلمبات ترقيمها الأساسي باللیتر وليس بالجالون ولعل هذا هو السبب في حدوث ما حدث ولكن ذلك لم يشفع للشركة الكبيرة وعليها إزالة هذه الأجهزة واستبدالها عن طريق الجو حتى لا تتوقف الخدمة بطلمبات ذات ترقيم دقيق بالجالون لتكون متمشية مع قانون المقاييس السوداني آنذاك (طبق التعامل الآن باللیتر). ولعل الهيئة العامة للمواصفات تذكر وهي تجد الآن الاحترام والتقدير بقيادة رئيسها الكفء دكتور عبدالقادر محمد أحمد، إن اللبنات الأولى وضعها رجال من أمثال السيد إبراهيم عثمان وهرون العوض وأحمد محمد بابكر وطه حمدتو منهم من أفضى إلى رحاب ربه ومنهم من ينتظر فلندعو لهم جميعاً بالرحمة دنيا وآخرة.

الوحدة الثانية هي مصلحة الإحصاء. وإلى جانب مسؤولياتها في إحصاءات التجارة الخارجية والداخلية في أسواق المحاصل وفي المواليد والوفيات وفي الإحصاء السكاني لها مسؤوليات أخرى في جمع الأسعار في أسواق الجملة –وأسواق التجزئة لكافة أنواع السلع التي تؤثر على تكاليف المعيشة من سكن وكهرباء ومياه. وفي حرص الوزارة على الاستقلال الفني للمصلحة حتى تحظى باحترام كافة الأطراف تركت لها حرية اختيار السلع والخدمات التي تدخل في تكاليف المعيشة بالنسبة للموظفين –وبالنسبة للعمال. إذ كان هناك كادر خاص للموظفين أشرفت على وضعه لجنة برئاسة بريطاني بوزارة المالية يدعى المستر (ميلز) وكادر خاص بالعمال وضعته لجنة برئاسة بريطاني آخر كان مديراً لمصلحة المساحة اسمه (ويكفيلد) وذلك في عام ١٩٥١م.

وقد وضعت مصلحة الإحصاء مكونات من السلع والخدمات تختص بمعيشة كل فئة ورصد تغيرات الأسعار في الأسواق كل ثلاثة شهور وتحسب على أساس تلك التغيرات وبطرق إحصائية فنية ما يطرأ على مؤشر التضخم وبالتالي تكاليف المعيشة. ولعله من المناسب ذكر أن تكاليف العلاج والتعليم لم تكن ضمن مؤشرات تكلفة المعيشة لأن العلاج كان مجاناً في المستشفيات لكلا الفئتين من الموظفين

والعمال سواء بالعيادة الخارجية في (الكشف) أو الحصول على الدواء من أجزخانة كل مستشفى. أما التعليم فلم يكن مجاناً فحسب بالنسبة لأبناء الموظفين والعمال وإنما كان النابهون من الطلاب يحصلون على مكافأة كل شهر في كلا المرحلتين الثانوية والجامعية ولعل بعضهم يبتسم الآن -وربما يتحسر -وهو يتذكر تلك الأيام. وكم يدفع من (مصروفات) لأبنائه وبناته حتى في مراحل الأساس. دنيا....

كان الدخل الناتج من الاستخدام يتكون من قسمين القسم الأول هو المرتب الأساسي أو الأجر الأساسي. والقسم الثاني هو (علاوة تكاليف المعيشة). علاوة تكاليف المعيشة تخضع للمراجعة كل ثلاثة شهور كما ذكرت وفقاً لارتفاع مؤشر السلع والخدمات بما في ذلك السكن والكهرباء والماء. أما طريقة جمع وحساب المؤشر فتتم بطريقة (معلومة) و (تلقائية) وعلى أسس معروفة وفي (شفافية) تامة بلغة اليوم وتنشر النتائج علناً في الصحف في يوم إعلانها وفي اليوم التالي ينشط المحاسبون في كل وحدة حكومية لتضمين النتائج مرتبات وأجور الشهر. رغم هذه العلنية والشفافية فإن (عيون) الموظفين والعمال داخل مصلحة الإحصاء سواء في جمع المعلومات أو في احتساب مؤشرات التضخم تراقب كل شيء وكل حركة. هذا الاستقلال والحيدة وحرص الوزارة عليهما أكسبا النتائج والمصلحة كل الاحترام.

كان يحدث أحياناً عدم تغير يذكر في حركة صعود الأسعار أو أن تؤدي ظروف السوق إلى هبوط في الأسعار ولا يتبع ذلك تخفيض في العلاوة: ويعرف العاملون أن الأمر صدق.

سعر العملة كان مستقراً. وكانت المرتبات والأجور تدفع في مواعيدها وعادة قبل آخر الشهر وكانت المستحقات الأخرى لغير العاملين تدفع في مواعيدها. وعليه لا تستطيع أن تحبس مليارات من حقوق العاملين من المعلمين وغيرهم عن وصولها إليهم لشهور -وأحياناً لأكثر من سنة -وتحبس مليارات أخرى من حقوق المقاولين والموردين للحكومة وملحقاتها بل والمعاشيين (معقول) ثم نقول إن التضخم قد انخفض ولا تدخل هذه المليارات في حساب الأموال المتداولة أو الأموال المؤثرة في حركة الاقتصاد. وقد يصاب القراء من غير بعض المسؤولين بالدهشة إذا علموا أنه في أسبوع الاحتفالات بيوم الصناعة السودانية في عهد الإنقاذ كان هناك مصنع (جزم) يطلب الحكومة حوالي اثنين مليار جنيه وقد حضر المصنع المغلوب على ماله الاحتفالات بأسبوعه. وصفق مع المحتفلين.

وبينما الجميع مطمئنون إلى مصداقية المصلحة التي أرسى قواعدها رجال أمثال السيد إبراهيم عثمان إسحق ومديرها البريطاني المستر هارفي ثم السوداني أحمد عثمان إسحق (وكاد أن يكون أحمد إبراهيم دريج لولا السياسة) وكسب لها الاحترام وطبعه في قلوب وأذهان العاملين في المصلحة –رأى أحد المستشارين (الاقتصاديين) لاتحاد العمال وفي لحظة حماس غير متعقل أن يجعل اتحاد العمال يطلب من الحكومة –حكومة ثورة مايو –(دمج علاوة تكاليف المعيشة في المرتب) وإلغاء نظام المراجعة الدورية كل ٣ شهور لتكاليف المعيشة ودفع الفروقات مهما كانت. لم يصدق المسؤولون في وزارة المالية التي تدفع تلقائياً الزيادات المطردة أن المستشار (الاقتصادي) لاتحاد العمال قد نصح بذلك، صحيح أن الأمر يعني زيادة فورية في المرتب والأجر الشهري والتي سوف يبتلعها السوق قبل أن يتذوق العاملون حلاوتها. في ذلك الوقت –السبعينيات –كانت المؤشرات تنبئ بتغيرات واسعة – وإلى أعلى – في أسعار كل السلع والخدمات بما فيها مؤشر لسلعة جديدة تدخل (السوق) لأول مرة ألا وهي (العملة) ولكنها رغبة العاملين تقدمت بها إلى حكومة أعلنت سلفاً في الخطب والمواثيق (انحيازها) الكامل إلى جانب العاملين. ليتها لم تعلن وليتهم لم يطلبوا.

ضاعت الفرصة الذهبية. ولم تعد. ولا أعتقد أنها سوف تعود. لم يقف الأمر عند استمرار انخفاض العملة –أو تصاعد أسعار خدمات أساسية في السكن والكهرباء والماء وإنما دخول خدمات جديدة كانت كالهواء ألا وهي الصحة والتعليم. أصبحت هناك اجتماعات من وقت لآخر بين اتحاد العمال واتحاد أصحاب العمل لتقرر (زيادات) في المرتبات والأجور هي أبعد ما تكون عن واقع الزيادة في تكاليف المعيشة أو التضخم كما تعلن وزارة المالية ... وربما لا يعرف الشباب الحالي في اتحاد العمال ما فعله الجيل السابق الذي أضاع الفرصة الذهبية التي تأكدت في مصلحة الإحصاء منذ الاستقلال في حسابات علاوة تكاليف المعيشة وبدأت في السودان منذ قيام الحرب العالمية الثانية فيما عرف باسم (علاوة الحرب). رحم الله الجميع وألهم القادة والمستشارين الصواب. فالفرص الضائعة لا تعود.

تعليق:

١ - (المستشار هو الدكتور الطاهر عبدالباسط) والذي أصبح مديراً للبنك الصناعي وأحد الأركان الذين أشرفوا على قرارات التاميم والمصادرة عام ١٩٧٠م./ ١٩٧١م.

٢ - في دراسة للجنة في المجلس الوطني (٢٠١٦م.) أن المرتبات والأجور لا تغطي أكثر من ١٠٪ - أجل ١٠٪ من تكاليف المعيشة.

٣- حدث تطور ايجابي ان ارتفعت النسبة كما قال اتحاد عمال السودان إلى ٢٢٪ : مارس ٢٠١٨م

بعد نجاح (عدن) في نيل استقلالها وأصبحت جمهورية اليمن الشعبية بدأت الدولة في تطبيق نهج اشتراكي كان من نتائجه نهاية (المنطقة الحرة) في عدن. وفي عام ١٩٧٣م. كانت حرب أكتوبر وقفل قناة السويس. وصارت أوروبا بعيدة عن آسيا. أما المدن حول محور قناة السويس وهي السويس وبورسعيد وبور فؤاد فقد كانت مناطق شبه عسكرية. ومن جهة الشرق فإن (جدة) رغم أنها تتمتع بحرية التجارة والتعامل المصرفي إلاّ أنها لم تكن جاذبة للسكن للأوروبيين والآسيويين من ناحية دينية. فكرنا في إنشاء منطقة جنوب بورتسودان وعلى سواكن بالتحديد حتى نستفيد من الظروف المذكورة والمواتية للغاية. وكما هي العادة لابد من دراسة جدوى. وقد عودتنا الحكومة الإيطالية على الاستجابة السريعة لكل طلبات الدراسات أملاً في أن تحظى شركات إيطالية فيما بعد بتنفيذ المشروعات وبتمويل منها معظمه منحة لا ترد وقليلة قروض طويلة الأجل –وهي تجربة نجحت كثيراً في معظم الكباري التي تم تشييدها في العاصمة وفي كوستي وفي الجنوب.

قام بيت خبرة إيطالي بإجراء الدراسة المطلوبة وتم تقديمها للحكومة وبدأت الاستعدادات للترويج للمشروع خاصة مع الدول الآسيوية التي أصبحت أوروبا بعيدة منها ومع دول أوروبا الغربية التي صارت الأسواق الآسيوية والخليجية أكثر بعداً. كما بدأت دراسة احتياجات البنيات الأساسية التي ذكرتها الدراسة والمتمثلة في الكهرباء –وفي المياه الصالحة للشرب. ونشط وزير الصناعة وقتها المرحوم السيد موسى عوض بلال في جذب صناعات للمنطقة ووصلته عروض من عدة مصانع لمنسوجات وملابس جاهزة ولصناعات بتروكيماوية وأدوية وخلافها من بعض الشركات الأوروبية والآسيوية.

أذكر أنه كان من بين الدول التي وردت منها عروض لمدينة صناعية كاملة جزيرة (فورموزا) كما كانت تعرف في ذلك الوقت أو الصين الوطنية بالاسم الرسمي أو (تايوان) كما تعرف الآن. في ذلك الوقت كانت الصين الشعبية تضرب الجزيرة بانتظام بمدافع عبر المضيق ضرباً يكاد يكون يومياً في بعض الأحيان وفي أسوأ فترات الحرب الباردة: الأمر الذي أثار قدراً من الفزع وسط بعض رجال الأعمال في فورموزا فقرروا تفكيك مصانعهم والهجرة بها إلى مناطق آمنة ووجدوا في المنطقة الحرة الجديدة ذلك الملاذ.

بعض رصفائهم من جزيرة هونج كونج حضر معهم في زيارة المنطقة الموعودة ورأوا فيها أيضاً طوق نجاة من خطر متوقع.

كان السودان -ولا يزال- صديقاً للصين الشعبية صداقة بدأت منذ عهد ثورة ١٧ نوفمبر حين اعترفت وسط جو غير متوقع بالصين الشعبية وفي وقت كان فيه مثل هذا الاعتراف يثير استياء بين الدول الغربية -وغضباً في الولايات المتحدة. وقد بلعت الولايات المتحدة القرار بمرارة إذ كانت تربطها بالسودان علاقات مودة ومعونات. ولكنه الزعيم أحمد خير وزير الخارجية آنذاك رد بعفوية حازمة أن سياسة عدم الانحياز التي تتبعها الدولة تقضي بهذا الاعتراف. ثم تبع ذلك زيارة رسمية لرأس الدولة المرحوم الفريق عبود إلى الولايات المتحدة ونام الغضب. ما يهمنا هو كيف تقبل الصين الشعبية والتي تواصلت مودتها مع ثورة مايو هروب رأس المال من (جزيرة صينية) كما تسميها إلى بلد صديق. قام المرحوم الأخ موسى عوض بلال بدعوة السفير الصيني آنذاك إلى عشاء هادئ وأبلغه بأمر المنطقة الحرة وبخطة وزارته في تصنيع ١٥٪ من القطن السوداني وفي الاكتفاء الذاتي من بعض الصناعات. وبرغم أن الصين الشعبية قد تعاقدت على إنشاء مصنع (الصداقة) للغزل والنسيج في مدينة الحصاحيصا وبالرغم من المصانع القائمة في الخرطوم بحري والمرتقبة في الجزيرة وفي بورتسودان إلاّ أن ذلك لا يصل قريباً من الخطة الطموحة الموضوعة. ثم ذكر له أنه قد وصلتهم طلبات للمنطقة الحرة من جزيرة فورموزا ومن هونج كونج وأنه رأى قبل البت في هذه الطلبات أن (يتشاور) مع السفير ليعرف مدى احتمال تأثير ذلك على العلاقات الودية بين البلدين. كان السفير واضحاً بأن الصداقة المتينة بين البلدين لن تؤثر فيها مثل هذه المسائل ذلك أن الصداقة تعني مصلحة الصديق. وهروب هذه المصانع لا تؤثر في اقتصاد الصين ولكنها قطعاً ستفيد اقتصاد السودان. وبدل هروبها إلى دولة غير صديقة فإنهم لا يمانعون في هروبها إلى دولة صديقة.

الحمدلله فإن أهم عامل كان سيقلل من حجم الاستثمارات في المنطقة الحرة قد زال وهي استثمارات جاهزة للرحيل فوراً عبر البحار. كنا في ذلك الوقت من الربع الأول من عام ١٩٧٤م. نقضي- ثلاثة إلى أربعة أيام في الأسبوع في مباني لمجلس الشعب به بعض التعديلات وهي المباني التي يحتلها اليوم

مجلس ولاية الخرطوم وذلك لحضور مناقشات الدستور التي كان –الوزراء يحرصون على متابعتها وعلى هامش اجتماعات المجلس –انعقدت لجنة من الوزراء أوكل إليها الاقتراح وذلك لاتخاذ قرارها في قيام المنطقة الحرة وتكوين مجلس لإدارتها و... و ... إلخ. ... وكان أمر القرار أشبه (بتحصيل حاصل) كما يقولون لإقتناع معظم الأعضاء بالمشروع غير أن مفاجأة ظهرت في قيام أحد الوزراء من أعضاء مجلس قيادة الثورة بهجوم عنيف على المشروع مركِزاً على أن المناطق الحرة هي أوكار لتجسس (ينطقها التجثث) وأماكن للتهريب (خاثة) المخدرات و (الثلاح) ويؤر لكل ما هو (ثيء) ويشهد على ذلك ما يحدث في (هونج كونج) –وفي (ماكاو) وفي (كازابلانكا) وغيرها –ولم تقم الحكومة الاشتراكية في اليمن بإلغاء المنطقة الحرة في عدن عبثاً وإنما تطبيقاً لمبادئ (ثامية). وأن ثورة مايو لا يمكن أن تسعى من تلقاء نفسها لإنشاء منطقة حرة لا تجني منها سوى استغلال العمالة السودانية بعيداً عن القوانين السودانية التي تقدم لهم الحماية والمعاملة الكريمة وبواسطة شركات أجنبية استغلالية.

برز صوت أو اثنان يحاولان شرح جوانب أخرى للمناطق الحرة غير التهريب (والتجثث) واستغلال الطبقة العاملة ولكنها ضاعت وسط هدير الصوت المعارض. ورويداً رويداً طغى الهدير على المنطق و (انحازت) الأغلبية إلى المعارضة وحتى لا يقال إنهم وافقوا ثم فجأة عارضوا صدر القرار بإرجاء النظر في المشروع ... وقد كان.

ولكن العالم يتحرك ولا ينتظر أهل (الغفوة) إلى أن يصحوا. تحرك الزعيم السادات وبدأ تطهير قناة السويس بعد حرب استنزاف دامية. وكان ذلك مؤشراً بانحيازه إلى خيار السلام ... ونحن نغفو ...

ثم توالت الأحداث وتمت زيارة القدس التاريخية ... ونحن نغفو وكامب ديفيد ... والسويس منطقة حرة ... وبورسعيد منطقة حرة ... ونحن نغفو ... وأخيراً وفي نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين طلع الصبح على المشروع ... لكن من المفارقات أن نفس الوزير الذي قاد المعارضة ضد المنطقة الحرة كان أيضاً نفس الوزير (في حكومة الإنقاذ) التي وافقت على المشروع ... ولله في وزرائه شؤون.

<u>تعليق:</u> لم يكتب وقتها (كان الوزير هو أبو القاسم محمد إبراهيم).

إدارة الجيوش من المسائل المكلفة للغاية. ولعل أكبر بنودها تكلفة هي الأسلحة ووسائل النقل وقد برز بعد تنوع الأسلحة التدريب المستمر على استخداماتها كعلم مستقل عن التدريبات البدنية العادية في أساليب النظام ودرجات التحمل. وتعلو أهمية التسليح عندما تكون الجيوش في حالة حرب مهما كانت درجتها خاصة في ظروف التطور السريع في أنواع الأسلحة والتطوير السريع لقدراتها بخلق أجيال متقدمة لكل سلاح. وأصعب القرارات التي تواجه الأجهزة المالية هي التي توازن بين احتياجات التسليح –حتى في غير وجود حرب –وبين متطلبات المجتمع الأخرى في الخدمات والتنمية والأمان الداخلي وقيادات الجيش تود –بل تطلب –أن يكون لجنودها خير السلاح وأكفأه وهي محقة في ذلك فليس (أشد مرارة) على قائد من أن يرى شجاعة جنوده مهزومة بقلة أو عدم كفاءة في السلاح. فالمرارة هنا في الأرواح التي تفقد وفي خيبة الأمل التي يعلقها عليه جنوده ومواطنوه –وفي الإنكسار الذي يلازمه مدى الحياة. وعندئذ لا تنفع التبريرات فالجيش المنهزم والقائد المهزوم لن يستمع أحد لما يقوله من أن الاعتمادات المالية لم تكن كافية وأن التصديق المالي قد تأخر وغير ذلك مما يطلق عليه مؤسس الدبلوماسية السودانية محمد عثمان يس (أعذار الأفندية) لذلك تحرص الأجهزة المالية أن تعيش مع القوات المسلحة مشكلاتها وتتناقش معها بتفاصيل تساعد على الفهم المشترك حتى لا يكون الحوار جدلاً في وقت تتعرض فيه الأرواح والممتلكات والبلاد للخطر. وتجد رجال الجيش حريصين للغاية لشرح أوضاعهم ونظرياتهم لغير العسكريين (الملكية): هل في مساحة وحدود السودان يكون الجيش موزعاً على طول الحدود أم يكون موجوداً في نقاط محددة وتتوفر له وسائل الحركة السريعة والإتصال السريع. وهل يتم التركيز على أسلحة حديثة جداً ذات تكلفة عالية أم أسلحة خفيفة حديثة مطورة تراعي وعورة الأرض ومقدرة الجند على حمل العتاد والسلاح والحد الأدنى من المؤونة مع المقدرة على الاتصال ... وهل ... وهل ... وهل ... وفي عام ١٩٨٤م. –والشريعة (قاجّة) كما يقولون آنذاك –وصل وفد مالي إسباني لزيارة البلاد يحمل مقترحات لتسليح الجيش السوداني. كانت أخبار تمرد كتيبة (في إبريل/ مايو ١٩٨٣م.) من القيادة الجنوبية ودخولها

الغابة ثم إثيوبيا وحصولها على دعم من عدة جهات معادية للسودان وللإسلام ثم علقت ذلك على إعلان قوانين سبتمبر قد عمّت كل العالم. وهزت هذه الأخبار (أميرة) من بلد إسلامي وجعلتها تتصل بإدارة استثماراتها في إسبانيا لكي تقدم للسودان عرضاً لتسليح جيشه بكل ما يريد وأن تكون التكلفة من بعض أموالها ومن بعض زكاة أموالها إلى القدر الممكن وأن يتحمل السودان ما يستطيعه وإذا لا تمكنه ظروفه يقدم العرض بطريقة تجعله مثل الهبة الكاملة. أعدت رئاسة القوات المسلحة احتياجاتها وناقشتها مع القائد العام والقائد الأعلى وأرسلت وفداً رفيعاً إلى إسبانيا بقي فيها قرابة الشهرين وكان الوفد على ما أذكر برئاسة الفريق بحري يوسف حسين الذي يشار إليه أنه (أشطر طالب دخل الكلية الحربية ومع ذلك اختار البحرية). عاد الوفد وجاء الإسبان يحملون معهم عرضاً بأن تقابل سمو الأميرة كل احتياجات الجيش التي تم الاتفاق عليها بتخصيص قيمة التكلفة ووضعها في حساب وديعة باسم السودان يعطي عائداً يقدر بحوالي (٥) في المائة في السنة وبفائدة مركبة لمدة أحد عشر عاماً. ولا يسمح بالسحب منه إلاّ لسداد أقساط الدين.

يوقع السودان مع إدارة الاستثمار التابعة لسمو الأميرة اتفاقاً بأن يتم تمويل احتياجات السودان للتسليح برسم إداري رمزي يساهم في تغطية تكاليف المكتب ومصروفاته الإدارية وأن يبدأ السداد بعد خمس سنوات سماح يكون فيها حساب الوديعة بالفائدة المركبة قد وصل إلى رقم عال سوف يمكن السودان من سداد أقساط الدين خلال السنوات الست المحددة في الاتفاقية وإذا لم يتبقَ بعد المدة ما يكفي للسداد فإن المبلغ سوف يكون ضئيلاً يمكن للسودان سداده من موارده الخاصة أو فليبحث الطرفان عن معالجة جديدة. هذا بالطبع إذا بقي سعر فائدة الوديعة على حاله ولكن كل الدلائل تشير إلى أنه سوف يرتفع ويكون السودان قد حصل على ما يريد –وما تريد سمو الأميرة –دون تحمل شيء. لقد كان الوفد الإسباني سعيداً للغاية بزيارة رجال القوات المسلحة لهم وتحديد احتياجاتهم بمعرفة ودراية تجعل سمو الأميرة تحقق رغبتها في معاونة بلد مسلم أعلن رغم الظروف الدولية قوانين شرعية وشرع في تطبيقها دون مجاملة. وقد قام فنيون في وزارة المالية وفي بنك السودان بإجراء التضريبات اللازمة وتجهيز قوائم (الدخل) من الوديعة تحت عدة تغيرات لسعر الفائدة العالمي لمثل هذه الحالة: خمسة في المائة –وخمسة وربع في المائة –

وخمسة ونصف في المائة بل ستة في المائة وهكذا. وقارنوا الدخل المتراكم بعد خمس سنوات ومتطلبات السداد بعد أحد عشر عاماً إلى أن وصلوا لما لا يمكنهم تصديقه وهم يعانون من قروض التسليح وفوائدها العالية سواء من الولايات المتحدة أو من الصين الشعبية أو من بريطانيا أو رومانيا وقبلها من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا. وقد كان وزير الدولة بوزارة الدفاع الفريق فتحي أبوالحسن رئيس الوفد المفاوض لا تسعه الفرحة وهو يحقق لجيش بلاده الذي وضع على كاهله هذه المسؤولية كل آماله وهي آمال (تمناها) وفد يرأسه فريق مثله في الغيرة والمسؤولية.

وعندما وضع الفريق تقريره أمام قائده كان قد سبقه من أبلغ القائد أن كل شيء (تمام) لكن في الأمر (شبهة ربا).

مسألة (الفوائد) في القروض أو الودائع الخارجية سواء من الدول أو من المؤسسات الدولية أو من الشركات الأجنبية تعرضت لكثير من الجدل ومن البحث ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى الإقليمي والدولي، مثلاً البنك الإسلامي للتنمية (في جدة) ومساهموه هم الدول الإسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي يودع فائض أمواله في بنوك أجنبية ويتحصل على (فوائد) اصطلح على تسميتها باسم (المال الخبيث) وقد تم الإفتاء أولاً بقبوله ثم ثانياً بصرفه على المسلمين في غير بلاد الإسلام (مسلمي الصين مثلاً) ثم على غير المسلمين في بلاد الإسلام (جنوب السودان مثلاً) ثم لا أدري ما استقر عليه الوضع الآن. أما (الفوائد) على القروض الأجنبية فقد ظلت (مقبولة) كأمر واقع سواء في قروض الدول أو قروض المؤسسات المالية أو الإقليمية أو الدولية أو الشركات الإجنبية. لكن كانت لدينا طغمة ديدنها الغلو في كل شيء – ربما كما قال أحد مهندسي الغلو إنهم كانوا يريدون تطبيقاً للشريعة يجعل الشعب يكره النظام الحاكم آنذاك أو ربما كانوا يريدون هزيمة الجيش وانفصال الجنوب – وكله منهم جائز. كان الهمس الذي تحول إلى تعليق مكتوب أن في اتفاق تسليح الجيش (شبهة ربا) وهذا أمر لا يمكن تجاهله أو قبوله. وقد وجدت القيادة نفسها في حرج بالغ. واقترحت على الفريق فتحي أن يتجه صوب وزير المالية ليجد له (مخرجاً من الربا بما له من خبرة) ورد الوزير بأن اسمه (إبراهيم) المسلم وليس (أبراهام) اليهودي وأن كل شيء تمام ولا داعي للهزل في موضع الجد وعلى القيادة تحمل مسؤوليتها. ومع ذلك رفض

العرض وضاعت الفرصة. مات من مات ودمر ما دمر واستبيح ما استبيح. ولم يتذكر الفتاوى العديدة فقه الضرورة ولا الضرورات تبيح المحظورات (إن كان هناك ثمة محظورات) ولا الاستعانة بأهل الكفر لنصرة المسلمين ولا ... ولا ... ولا حتى (اللهم نسألك المغفرة) كما قال رئيس المجلس الوطني عام ٢٠٠٠م. وهو يحث المجلس لقبول قرض الصين الشعبية الذي يحمل فوائد (ربوية).

تعليق: (كان الرئيس هو دكتور حسن الترابي). أما الذي همس وكتب بخط يده (شبهة الربا) هو محافظ بنك السودان فاروق المقبول خريج مدارس كمبوني –لم ينشر هذا الجزء.

كانت جملة القرض الإسباني حولي ٥٠٠ مليون دولار. وبعده بقليل ترقى (فريق) من منصب نائب القائد العام إلى القائد العام وتقدمت دولتان عربيتان إحداهما ممولة والثانية مصنعة ومعهما ألمانيا الغربية (مصنعة وممولة) بعرض مماثل ولكنه يقل في المبلغ (٤٦٠) مليون دولار وبالطبع بفوائد مصرفية –ولكن السيد الفريق طلب أن يدفع المبلغ (نقداً) ليقوم هو ووزارته بمباشرة التسليح. تبسّم ممثلو الدول الثلاث ووعدوه بالنظر في الطلب وإفادته قريباً ... ولعله لا يزال ينتظر، حتى بعد أن أصبح بعدها رأساً للدولة. (الفريق هو عبد الرحمن سوار الدهب). الدولتان العربيتان هما: السعودية ممولة و مصر-(الهيئة العربية للتصنيع الحربي) مصنعة.

# الجزء الخامس
# مقالات حديثة نشرت للكاتب
# في الصحافة السودانية

٢١/ ٥/ ٢٠٠٥م.

**الأخ الكريم السيد خالد معروف**

**المقرر وعضو مجلس الإدارة: هيئة غرب كردفان للتنمية والخدمات**

**السلام عليكم ورحمة الله،**

زارني بمنزلي مساء وقفة عيد الأضحي المبارك الأربعاء ١٩ يناير ٢٠٠٥م. السيد/ أحمد تاجر عضو مجلس إدارة الهيئة ويصحبته ابنه. لا أذكر أنني التقيت السيد أحمد تاجر من قبل. وبعد التعارف والحديث عن بعض شؤون الهيئة أخرج ابنه مظروفاً من جيبه تناوله منه وقدمه لي بأنه تهنئة بالعيد من مجلس إدارة الهيئة وعندما فتحته وجدت فيه ورقة تهنئة ومبلغاً من المال: مليون جنيه. وبسؤاله عنه قال إنه لزوم خروف العيد. والمصدر؟ "الهيئة من مبلغ عشرة ملايين جنيه استلفته من السيد وزير مالية ولاية غرب كردفان". رددت إليه المبلغ موضحاً أنه: من حيث المبدأ:

- ليس من سبب يدعو الهيئة لهذا التصرف.
- كما أنه ليس لمجلس الإدارة الحق أو السلطة لدفع هذا المبلغ.
- وأن أمر تأسيس الهيئة لا يعطيها حق استلاف أي مبلغ داخلي أو خارجي دون تصديق من وزير المالية الاتحادي.
- وبالمثل لا يجوز للهيئة أن تحصل حتى على الهبات إلا بتوصية من وزير الحكم الاتحادي وموافقة وزير المالية.
- لم يصحب المبلغ المذكور إذن صرف أو إيصال استلام.

لعلم سيادتكم.

**المخلص**

**إبراهيم منعم منصور**

- **رئيس مجلس الإدارة: هيئة غرب كردفان للتنمية والخدمات**

**أكّد لي السيد خالد معروف أنه لا علم له بهذا الأمر، ولا يعلم دوافعه.**

رواية من فصل واحد. الفصل الثاني لم يكتب بعد: وهل سيكتب؟

المشهد الأول:

كان الجنرال (أوفقير) قائد الجيش والشخص المقرب إلى صاحب الجلالة ملك المغرب الحسن الثاني والد الملك الحالي. وقد قاده طموحه -ويقال طموح زوجته- إلى أن يطمع في قيادة الدولة كلها ويصبح رئيساً للجمهورية. وكان من عادة الملك أن يسافر إلى الخارج مستشفياً كل عام، فوضع الجنرال أوفقير خطة أن يضرب طائرة الملك وهو عائد في وسط البحر الأبيض بصواريخ من الطائرتين اللتين تحرسان كالعادة طائرة الملك عند دخولها المياه الإقليمية المغربية ثم يعلن استيلاؤه على السلطة. وعند وداعه للملك وهو يغادر المملكة بكى الجنرال بكاءً حاراً جعل الملك والحضور يشفقون عليه. وفسروا (دموعه وهم لا يعرفون) أنها دموع الحزن من أن يصيب جلالته مكروه. أما زوجته ومن يعرفون اطمأنوا أنها دموع الفرح لنجاح الخطة.

المشهد الثاني:

في بعض نواحي أعمال كردفان العادة أنه أحياناً يوجد في القرية أو بطن القبيلة من يعرف بأنه (صبي) الحلة أو القبيلة. والصبي يقصد به أنه شاب ممتلئ صحة وطولاً وعرضاً وله لسان (سليط) ومنطق حاد. يقوم نيابة عن أهله بدور رأس الحربة. وفي المجالس والمواقف التي -تتطلب لعب دوره- يتحدث بألفاظ حامية ويلوح بعكازته أمام الحضور في مجالس الصلح بطريقة تلهب الجو وتزيد من التوتر. أما في حالات الجودية فإنه يرفع من سقف المطالب ومن صوته لدرجة تكاد تفسد الجلسات. أهله يعرفون عنه ذلك ومتفقون معه تماماً في كل ما يقول ويفعل بل أنهم يكونون سعداء في دواخلهم لأنه يقول ويفعل ما يستحون هم من قوله وفعله علناً، فينوب عنهم في ذلك برجولة وصمود، وحتى تكون الخطة محبوكة تماماً يقوم أحدهم أو كبيرهم -حكماء- أو كبار الحلة أو القبيلة -من وقت لآخر بزجره وتوجيه كلمات- كلما كانت قاسية

تأكد معها للصبي أنه قد أدى دوره وبإتقان. ثم يعود مرة أخرى لما نهي عنه بل أنه يشتط أكثر فيوجه سهماً أو سهمين نحو أحد الحضور من أهله حتى يبدو أنه صبي طائش ولا يعبر عن رأيهم في حين أنه قد أوصل رسالتهم كاملة إلى الحضور.

المشهد الثالث:

إذا كان (صبي) الحلة أو القبيلة ينتمي إلى شيخ الحلة أو زعيم القبيلة بالقربى فإن الحضور –من أهل الحلة أو القبيلة –يهمهم سراً بأن الولد (خال).

المشهد الرابع:

قليلة هي التنظيمات الأيديولوجية التي نسج أهدافها مفكرون ونجحوا في تحقيق تلكم الأهداف التي ابتدروها خلال سنوات حياتهم. وغالباً، ما تكون التنظيمات التي أفلحوا في إقناع أعداد من الناس بأهدافها يتجاوزها الواقع ولا تسعفهم الحياة البشرية القصيرة بحضور تطبيقها. فأفلاطون لم يعش ليرى جمهوريته، بل أنها لم تتحقق على الإطلاق وكارل ماركس قد أفلح مريدوه بتحويل أفكاره بعد عقود من الزمن بعد وفاته إلى واقع حوروا فيه الكثير من نظرياته، ومع ذلك لم تصمد حتى الآن إلاّ في أرض الفلاحين –الصين –وكوبا –وانهارت في المجتمعات العمالية التي استهدفها المفكرون. والإسلاميون ولم يسعف العمر أغلبهم –إن لم يكن كلهم –برؤية بصيص من أمل في تلك ويعيش اليوم أتباعهم على ذلك الأمل، وأقرب مثال لذلك حسن البنا.

في السودان التقط المفكرون الإسلاميون يتقدمهم –بمسافة –حسن عبد الله الترابي نواة من مصر والباكستان وزرعوها ورعوها وزادوا عليها من تراب الواقع السوداني، حتى نمت وسمقت بعيداً عن التبعية الفكرية أو التنظيمية لأي تنظيم خارجي. وضعوا أمامهم هدف إقامة دولة تحكم بالشريعة الإسلامية وفقاً لتفسيرهم لها. وتشمل كل السودان وإذا وقف جزء من السودان أمام ذلك الهدف، فليذهب ذلك الجزء أو فلينفصل.

كانت البداية لذلك هادئة في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥م عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م في ذلك الزمان كان يعتبر كل من ينادي بالفيدرشن لجنوب السودان يعتبر كأنه ينادي بفصل الجنوب، حيث كان الشعار المرفوع آنذاك (لا حكم فدرالي لدولة واحدة لا فصل لجزء من وطن واحد)، إذا صحت الترجمة فقد كان أصل القول .No Federation for One Nation – No Separation for One Nation مع ملاحظة أن هذا كان بالرغم من أن البرلمان الذي أعلن الاستقلال كان وافق على إعطاء اعتبار كاف لمطلب الجنوب في الفيدرشن، ولكن النظام السياسي كله في الشمال وبعض أجزاء من الجنوب من ١ يناير ١٩٥٦م بداية الاستقلال وعلى مدى عشر سنوات حتى ١٩٦٥م موعد مؤتمر المائدة المستديرة لم يعطه اعتباراً أو كان الفيدريشن ضمن قاموسه السياسي. وعودة لمؤتمر المائدة المستديرة، إذ فاجأت جبهة الميثاق الإسلامي الجميع بأن نادت بأن يعطى الجنوب حق تقرير المصير –أي الفيدرشن في ذلك الوقت وليس أبعد منه بالسبريشن وأنفضّ مؤتمر المائدة المستديرة، ولم توافق الأحزاب الشمالية على حق تقرير المصير أو الفيدرشن باعتباره فصلاً للجنوب في رأيها.

المشهد الخامس:

ثم غاب التعبير –الفيدرشن –عن المسرح السياسي ولم يشمله الدستور الإسلامي الذي كان برلمان ١٩٦٩م على وشك إصداره لولا قيام ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م. وبعد أقل من شهر واحد من قيام الثورة أصدرت إعلان ٩ يونيو بإعطاء الجنوب (الحكم الذاتي) وقد تحاشى الإعلان كلمة (فدرالي) حتى لا يغري أو يعين على الانفصال. وهكذا صار الأمر حتى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م وسقوط ثورة مايو في ٦ إبريل ١٩٨٥م وقيام الحكم الديمقراطي خلال الأعوام من بين ١٩٨٦م – وسقوطه في انقلاب ثورة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

المشهد السادس:

ساعد الرئيس جعفر محمد نميري جبهة الميثاق من حيث لا يقصد بأن أعلن قوانين سبتمبر ١٩٨٣م أو قوانين الشريعة، التي لولا الرئيس نميري - كما اعترفت بعض قيادات تلك الجبهة بأنها لما تجرأت هي على إصدارها - وبتسلمها السلطة بانقلاب ٣٠ يونيو قطعت الجبهة الطريق على البرلمان السوداني من أن يجمدها، وتحققت للجبهة (أرضية تحكم السودان كله بتلك القوانين والتي لم يطبقها الرئيس نميري في الجنوب. ولكن الجنوب كان قد حمل السلاح في إبريل / مايو ١٩٨٣م أي (قبل) إعلان القوانين في سبتمبر ١٩٨٣م، وليس بعد القوانين كرد فعل لها، وهو خطأ وقع فيه عدد من المؤرخين والسياسيين، وبعضهم عن قصد لتبرير الحرب. وهذا موضوع آخر انتهى الآن.

أرسل الرئيس نميري وفداً وزارياً إلى المملكة المتحدة ليشرح للبرلمانيين البريطانيين وللسودانيين بالخارج - خاصة الجنوبيين - أن هذه القوانين لم يقصد بها الجنوبيين وأنها لم ولن تطبق في الجنوب. وأثار العديد من الحضور - من الجنوبيين - في أحد هذه اللقاءات أنها (أي قوانين سبتمبر) وإن لم تطبق الآن على الجنوب، فإن مصيرها بعد أن تهدأ المعارضة لها في الشمال، أن تزحف إلى الجنوب. وهنا تدخل أحد الوزراء من أعضاء الوفد والقيادي في الجبهة الإسلامية (كما أصبح اسم جبهة الميثاق لاحقاً) وقال: (إذا وقف الجنوب حجر عثرة أمام تطبيق الشريعة في السودان فلينفصل الجنوب). كانت صدمة الحديث كبيرة على رئيس الوفد الراحل سر الختم الخليفة -والذي كان قد ترأس مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥م كونه كان رئيس الوزراء آنذاك -وكاد سر الختم أن يعيد عضو الوفد المذكور إلى السودان. نفس هذا القول ذكره رئيس الجبهة الإسلامية القومية بعد أن أصبحت تسمى الحركة الإسلامية وكما رددت وسائل الإعلام. فالأمر إذن ومنذ الفيدرشن في ثوب حق تقرير المصير في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥م وحتى وصول الجبهة إلى الحكم عام ١٩٨٩م سياسة مقررة للحركة الإسلامية كما أصبحت تسمى: على الأقل كهدف استراتيجي لدى القيادات -وإن كان بعض التابعين بحسن نية من أعضائها أو غيرهم من السائرين في تيار (تطبيق الشريعة) غير واعين لذلك ولا يزالون يجهلون أن فصل الجنوب من أهدافهم الإستراتيجية إذا لم يخضع أو يقبل حكم الشريعة.

المشهد السابع:

عندما وقع انقلاب ثورة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، كان جزء كبير من الجنوب في قبضة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يكن لحكومة الخرطوم وجود آمن إلاّ في المدن الكبرى بالجنوب. بل أن البعض كان يخشى أن يزحف الجيش الشعبي نحو كوستي بعد أن دخل مدينة الكرمك، مما يهدد الوجود في الحكم. فكانت الفرصة للاستنفار في اتجاهين: حماية الحكم بالتعبئة الدينية أو إعلان الجهاد والشهادة، واتجاه آخر لبناء جيش مواز للجيش القومي تحت مسمى الدفاع الشعبي - ليس تتبعاً لسنة قوات المراحيل التي ابتدرتها حكومة الصادق المهدي. استأثر الدفاع الشعبي على الجيش القومي بكل الميزات من سلاح وعتاد ولبس وغذاء مع افتقار التدريب، الأمر الذي أربك خطط القوات النظامية والحق بها هزائم انهكتها وتسببت في تسريح أو موت قيادات مدربة ومقتدرة الأمر الذي أفسح المجال حتى الآن للدفاع الشعبي ليكون القوة الأولى ذات التسليح والعتاد لحماية الحكم. وقد فقدت البلاد بسبب نقص التدريب والتخطيط العسكري السليم شباباً مهما قيل في وصفه شهيداً أو فطيساً دفن في أرض الجنوب فاستراح وأراح الحاكمين لأنه وبتلك الشحنة الدينية والحماس الطاغي إذا عاد منتصراً سيكون خطراً على الحكومة وإذا عاد منهزماً سيكون أخطر، أو كما نصح بذلك الرئيس رافسنجاني عند زيارته للسودان في ديسمبر ١٩٩٢م.

وسواء استدرجت الحركة الشعبية الحركة الإسلامية أو العكس إلى تبني شعار (تقرير المصير) لجنوب السودان فقد وقّع الدكتور علي الحاج نائب الأمين العام للحركة الإسلامية مع الدكتور لام أكول إبان انشقاقه الأول عن الحركة الشعبية وثيقة حق تقرير المصير لجنوب السودان في فرانكفورت في فبراير ١٩٩٢م. ولعل الوثيقة قد فاجأت الدكتور جون قرنق قائد الحركة الشعبية وقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكانت بعد زمن قليل ثمناً دسماً لعودة دكتور لام أكول إلى صدارة قيادة الحركة الشعبية. في ذلك الوقت كانت الحركة الشعبية في حلف سياسي مع كل أحزاب الشمال المعارضة عدا اتحاد قوى التحالف بقيادة الرئيس السابق نميري، ولا شك أنه هالها أن حزباً في السلطة –بل الحزب الوحيد الذي في السلطة - يعطي مثل هذا الحق لعدوه ولا يعترفون هم به. فكان ميثاق أسمرا في عام ١٩٩٥م الذي

وقعته الأحزاب الشمالية - فيما عدا حزب الشريف الهندي - معترفة بحق تقرير المصير لجنوب السودان في سذاجة سياسية لن يغفرها التاريخ –وهكذا وجدت الحركة / الجبهة الإسلامية من حيث لا يعلم الجميع أنها قد ضمنت إجماع الأحزاب الشمالية على انفصال الجنوب إذا لم يقبل تطبيق الشريعة الإسلامية. ثم انكشف للجميع (إذ يندر أن يظل هنالك أمر سراً طويلاً في السودان ) أن الحركة الإسلامية قامت بما يمكن أن يفسر بأنها (اشترت) حق تقرير المصير من دكتور لام اكول. بل أن الهمس قد حدد الرقم والعملة التي دفع بها.

**المشهد الثامن:**

كانت اتفاقيات مشاكوس ونيفاشا برداً وسلاماً، أبعدت كل القوى بخلاف الحركتين: الإسلامية والشعبية عن طاولة المفاوضات. وكان قد وضع أسس التفاوض فيها ورعاها بالإقناع والترغيب والترهيب والإغراء الأعداء الذين طالما جفت الحناجر بالهتاف ضدهم وامتلأت الصدور بالبغضاء نحوهم فكانوا هم الإنقاذ لثورة الإنقاذ. ومع أن السلام كان كلمة حق أريد بها حق إلا أنها كانت الفرصة لكي يوضع البناء المتين للدولة الإسلامية بانفصال الجنوب على أساس يغري، وبل يقنع أغبى الناس بالاستعداد لاستقلال الجنوب بعد ست سنوات. نعم، حقاً قالت الاتفاقية:-

١ - انتم منذ اليوم حاكمين للجنوب منفردين ولا وزراء شماليين شركاء معكم.

٢ - تشاركون في حكم الشمال بنائب أول ووزراء و وزراء دولة ومستشارين وهلمجرا.

٣- ولكم نسبة معلومة في السلك الدبلوماسي والخدمة المدنية –شراكة ودربة.

٤ - واحتفظوا بجيشكم كاملاً ويمكنكم العمل على تسليحه وتطويره.

٥ - ولا تنسوا العلم –احتفظوا به وكرموه فسوف يجيء يوم رفعه.

٦ - واحتفظوا كذلك بمكاتب التمثيل الخاصة بكم في عواصم العالم –لا تقصروا دورها على التمثيل الحزبي، بل لها توقيع الاتفاقيات وإعطاء تأشيرات الدخول للجنوب.

٧- واستقبلوا القناصل ومكاتب التمثيل من الدول الأجنبية.

٨- أما البترول الذي تم اكتشافه في أرض الجنوب ستحصلون على ٥٠٪ منه وليس على النسبة العالمية المعروفة (١٠٪) في أي إقليم يكتشف فيه البترول أو أي ثروة تحت الأرض – وستكون هذه النسبة – أي الخمسين بالمائة – طوال فترة الانتقال المحددة بست سنوات.

٩- أما بعد تلك الفترة فسيحصل استفتاء: فإذا قررتم البقاء في السودان الموحد سيظل شمال السودان يحصل على ٥٠٪ من بترولكم. أما إذا قررتم الانفصال فسوف تحصلون على بترولكم كاملاً غير منقوص.

١٠- وأخيراً سوف نعمل في الشمال على أن نهيئ لكم (وحدة جاذبة) وعندئذ تتخلون عن كل ذلك وتعودون إلى الوطن الشمال.

ياسلام عليك يا (سلام).

المشهد التاسع:

كيف عملت الحركة الإسلامية على جعل الوحدة جاذبة خلال فترة الست سنوات إلى جانب ما قدمته في المشهد الثامن.

بداية وبعد أن أقنعت الحركة الشعبية بأن تتولى هي وزارة المالية، رفضت للحركة الشعبية أن تتولى وزارة النفط الموازية كما في الاتفاقية عن قسمة الوزارات السياسية وظل التجاذب في ذلك الأمر أسابيع ثمينة من عمر الفترة الانتقالية وتردد حينها شعار (لا بديل لعوض الجاز إلا عوض الجاز الجاب الجاز). وبعد أن أدى التجاذب والخلاف أغراضه في زيادة عدم الثقة اتضح أن هنالك ليس بديلًا واحداً بل بديلان لعوض الجاز – وبعد أن كادت الفترة الانتقالية أن تلفظ أنفاسها تنازلت الحركة الإسلامية عن وزارة النفط لوزير من الحركة الشعبية هو الدكتور لوال أشويك دينق. بعد إيه!

تولت الحركة الشعبية وزارة الخارجية ولكن تم تعيين وزيرها السابق مستشاراً لرئيس الجمهورية وظل يقوم بأعمال هي من صميم اختصاصات وزارة الخارجية للدرجة التي جعلت الوزير (يحرد)، وحتى نسي البعض أن دينق ألور هو وزير الخارجية.

وكان من المتوقع تبادل الوزارات الأمنية فمن يتولى وزارة الداخلية يجعل الأمن من اختصاص الآخر. ولكن ومن أجل تعميق (الثقة) تولى المؤتمر الوطني (النسخة الأخيرة من الحركة الإسلامية) الحقيبتين، وسمح لمندوب من الحركة الشعبية أن يكون - بالاسم - نائباً لجهاز الأمن إلى جانب نائب فعلي من المؤتمر الوطني، وقد تولى بالفعل رئاسة الجهاز في وقت لاحق من الفترة الانتقالية أما قانون أو اختصاصات جهاز الأمن والتي عرفته وفصلته اتفاقية نيفاشا فقد أصبح محل جدل أراح الانفصال الناس عنه.

ترسيم الحدود –والذي إذا خلصت نوايا الوحدة الجاذبة - كان من الممكن والمفترض أن يبدأ مباشرة عام ٢٠٠٥م عقب التوقيع على الاتفاقية، ولكنه تأخر ليكون أكثر جاذبية إلى عام ٢٠١٠م ولم يستكمل إلى أن تم الاستفتاء على تقرير المصير. والحدود هذه مرسومة إن لم يكن في دار الوثائق في الخرطوم ففي أكثر من عاصمة حول العالم: قاهرة المعز أو الاستانة ولندن على أقل تقدير. ولا يخفى الجدل والمماحكات التي تخللت الفترة من أن الاستفتاء لا بد أن يؤجل حتى تعرف الحدود –والخلافات التي وصلت المجلس الوطني - مما دفع نواب الحركة الشعبية مقاطعة الجلسات (أو الإضراب أسوة بإضراب الحركة في عام ٢٠٠٧م) والتصريحات التي أطلقها رئيس المجلس بالاستمرار وفق الأغلبية الميكانيكية التي حددتها اتفاقية نيفاشا.

ثم جاءت المماحكات –من تلك العينة التي يعلم المؤتمر الوطني أنها لا تؤدي إلى المزيد من التنفير من الوحدة –حول إجازة قانون ثم تكوين وتمويل لجنة استفتاء جنوب السودان، ثم بعد أن يلتهب الجو والمشاعر يتم الاتفاق بعد أن يؤدي دوره في جعل الوحدة (جاذبة).

وهنالك الكثير الذي تمتلئ به صفحات الجرائد وطيات الأثير من الجانبين يتبعه صمت حتى انتهاء الاستفتاء من علي عثمان راعي الاتفاقية وموقّعها –والذي من المفترض أن يكون هو والدكتور رياك مشار نائب رئيس حكومة الجنوب عضوي لجنة دائمة تتابع التنفيذ وتذلل العقبات وتوقف التصريحات السالبة من الجانبين. ولكن لم يكن هنالك حضور منتظم كامل إلاّ عند الوصول إلى الحافة، كأنما قضية الوحدة والانفصال ليست الأسبقية الوطنية الأولى، ولا تحل مشكلاتها إلاّ عندما تصل كل مرة

إلى الحافة. وبمناسبة الوصول إلى الحافة، علق أحد منظّري عهد الإنقاذ -الأستاذ عثمان ميرغني -رداً على إحدى قنوات التليفزيون العربية بأن سياسة الوصول إلى الحافة ثم التوصل إلى الحلول طريقة مجربة في التعامل ما بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية إذ إن الطرفين في النهاية يتحاشيان انهيار الحوار ويتفقان. ولكن يبدو أنه في المرحلة الأخيرة أن الحافة قد انهارت لصالح الحركة الشعبية.

**المشهد العاشر:**

توقعات بأن تنحاز الحركة الشعبية لخيار الانفصال قوبل بأقاويل من شاكلة: معقولة؟ يعني يمشوا وين؟ لا تسمعوا ما يمنيكم به الأمريكان، ولا حتى القذافي! الخلافات القبلية، عدم وجود خدمة مدنية، انعدام البنية التحتية، الحركة لم تتحول حتى الآن إلى حزب سياسي، سيطرة الجيش الشعبي على السياسة، وجود الجنوبيين في الشمال كأجانب مع إعفائهم من الوظائف، إيقاف مرتبات الموظفين بل وحتى النواب البرلمانيين والدستوريين في حالة النتيجة السالبة للاستفتاء. وحتى تكتمل صورة أن الجنوبيين ناكرو جميل لابد من إيراد سيرة الأصابع الإسرائيلية. والكثير من هذا النوع من التراشق ما بين باقان أموم والرد عليه من جانب البروفيسور إبراهيم غندور والدكتور محمد مندور المهدي ومن شايعهما من كلا الطرفين.

الجنوبيون عموماً يؤمنون بأن تكون العلاقة بينهم وبين الشماليين مبنية على (الندية) - مثل حال السودانيين عموماً في تناول علاقتهم مع المصريين في كثير من أحوال الزمان -وإلا اعتبر الجنوبيون غير ذلك المستوى من التعامل دليلاً على عدم الاحترام المتبادل والتهميش. وحق المساواة هذا حق أقل ما يمكن أن يوصف به أنه حق إنساني ناهيك عن كونه مطلب وطني. لذا كانت التصريحات والتصريحات المضادة تعميقاً للخلاف ليس بسبب محتواها فحسب، وإنما أن من يطلق التصريح ويتولى الرد من جانب المؤتمر الوطني رغم تأهيله، نجد أنه أقل في (البروتوكول) من السيد الأمين العام للحركة الشعبية، يعني حقارة، أين مهندس الاتفاقية علي عثمان، بل أين الرئيس نفسه؟ وهل هنالك أكبر من وحدة السودان هماً يشغلهما؟

المشهد الحادي عشر:

تم الإعلان عن لجنة قومية لدعم الوحدة يرأسها السيد رئيس الجمهورية وشملت من شملت من الكبار والمسؤولين. لم يسمع أحد عن نشاطها وأين تجتمع -إذا كانت قد اجتمعت- كما أنها لم تقم بزيارة واحدة لمكان المشكلة وهو الجنوب. ومما يجب ذكره أن الهيئة الشعبية التي يقوم على رأسها الدكتور الطيب زين العابدين والأستاذ الجليل محجوب محمد صالح، كانت أخبارها ونشاطاتها أكثر تنوعاً وانتشاراً، ولكن بالطبع كان ذلك أغلبه ليس في مكان الحدث المهم أيضاً: جنوب السودان.

القيادات السياسية من المؤتمر الوطني ومن المعارضة (أحزاب الإجماع الوطني -أو ملتقى جوبا) لم تباشر أي نشاط داعم للوحدة في الجنوب طوال سنين الفترة الانتقالية، بل أنها اكتفت بتصريحات وتحذيرات لصحافة الخرطوم، والتي انتظمت في الفترة الأخيرة قبل الاستفتاء.

ندوة وحيدة كانت ستقام في جوبا دعيت لها القيادات من المؤتمر الوطني والحكومة اعتذر عنها بعض المشاركين ولم يعتذر آخرون -رغم وعدهم بالحضور- وغاب نفر آخر وفشلت.

وهنا لا بد من ذكر أن القيادة السياسية الوحيدة التي نشرت الصحف خبر قيامها بندوة في بحر الغزال لدعم الوحدة هي الأستاذ محمد إبراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعي السوداني. في حين توقفت حركة السياسيين من قيادات المؤتمر الوطني والمعارضة داخل حدود الشمال وظلت تتراشق وترمي باللوم يميناً ويساراً.

في الوقت نفسه نجد أن الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وضامني اتفاقية السلام من مجموعة الترويكا قد نشطوا في إرسال المبعوثين والرسائل للحكومة السودانية بأن يتم الاستفتاء بشفافية وبدون عنف، وقد تكررت هذه الرسائل وحاملوها من الرسل للدرجة التي جعلت البعض يعتقد أنه كانت هنالك نوايا عنف وعدم شفافية. ثم استقر الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وسكن في الجنوب مراقباً لمسار التصويت ومنتظراً (الانفصال) بلهفة شاركه فيها كل زملائه من الإدارة والدولة الأمريكية الذين وفدوا هناك بتصرفات وتصريحات هي في ذاتها ترتقي إلى أن تدخل في بند (عدم الشفافية). ولكن من يجرؤ؟ أو من يرغب؟ الجدير بالذكر أن بعض منظمات المجتمع المدني السودانية قد لاحظت خروقاً

وتجاوزات لم يستمع إليها أحد في لجنة الاستفتاء ولا وسط زملائها من المراقبين الأجانب - وسكتت الحكومة كأنما أن الأمر جاء على هواها.

**المشهد قبل الأخير:**

عودة للمشهد الأول. والاستفتاء يدخل أسبوعه الأول وتشير الدلائل على فوز كاسح للانفصال، بكت بعض قيادات المؤتمر الوطني، بكاء الجنرال أوفقير وهو يشاهد نجاح هدفه الاستراتيجي الذي ظل يعمل له عقوداً من الزمان.

وفجأة أفاق الجميع على لعنة التاريخ وإلى الأجيال القادمة قبل الحالية، وعلى الدماء التي سالت، الأسر التي تشردت والقرى التي تدمرت والأشلاء التي تقطعت وقام من أجلها مصنع للأطراف البشرية. وعلى الأرواح التي استشهدت فأطلقنا الأسماء على الشوارع، ثم المراكز، ثم الميادين والساحات.

عودة للمشهد الثاني. ثم نجد أن (الصبي) قد احتفل بالانتصار لما ظل ينادي به نيابة عن الجماعة والقبيلة والأسرة منذ توقيع نيفاشا، ونحر الذبائح، ووزع الحلوى وقاد المواكب شيوخ القبيلة وزعيمها فرحون رغم ما يبدون كالعادة من عدم اتفاقهم معه طيلة خمس أو ست سنوات من الدعوة إلى الانفصال. لم يزجره أحد، وأنى لهم. واستمر واستمر والبهجة في الدواخل، وكان هو الوحيد الشجاع - كالعادة - في التعبير عن رأيهم الذي ظلوا يخفونه علناً عقوداً ويعملون له سراً عقوداً. وبمرور أيام قليلة وحتى قبل إعلان النتيجة كانوا أكثر من عاديين يمارسون كل صنوف الحياة والحكم دون اهتمام واضح بنتائج ما اقترفت استراتيجيتهم في حق وطن أعطاهم كل شيء.

أما المشهد الثالث لم يجرؤ أحد ليقول الولد خال. فقد كان الأمر أوضح من أن تنطق به الشفاه.

**المشهد الأخير**

اقرأ المشهد الرابع والمشهد السادس:

وسواء اتفقت أو اختلفت مع الحركة الإسلامية السودانية لا بد أن تعترف أنها نجحت - وبتفوق - في تحديد أهدافها والعمل من أجلها سواء بطريقة أخلاقيات السياسة أو عدمها وسواء بإقناع أحزاب سياسية عريقة وشخصيات كبيرة ومؤثرة أو باستغفالها. نجحت في الوصول لهدفها الاستراتيجي

وهو حكم السودان الشمالي بالشريعة الإسلامية وفق رؤيتها وعلى التخلص بطريقة سلسة وشفافة من ذلك الجزء الذي لم ولن يقبل بحكم الشريعة، وبتوافق تام، بل وبارتياح وإعجاب من المجتمع غير الإسلامي بل وغير المسيحي كالصين، ولا نقول بتهنئة من الصهيوني كإسرائيل. وتركوا العالمين العربي والإسلامي في ذهول حيث لم يعلق أو يهنئ أحد.

أما المجتمع الإفريقي والذي استبدل اسمه من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي والذي (كان) ضد الانفصال والحفاظ على (وحدة وكيان) الدول الإفريقية التي ورثتها من الاستعمار – ميثاق عام ١٩٦٤م – قد بارك الانفصال الذي باركته قبله كل قيادات السودان تحت شعار تقرير المصير الذي تبنته الحركة الإسلامية السودانية والذي وقعته في وثيقة مع الحركة الشعبية الجنوبية الفصيل، وتسارعت الأحزاب السودانية الشمالية بالموافقة عليه سواء بوعي أنه سيقود بعد خمسة عشر عاماً لانفصال الجنوب، أو بدون وعي استباقاً لشعار تفقدهم فيه الحركة الإسلامية علاقة (استراتيجية) مع الحركة الشعبية.

تهانينا للجميع. فالذين بكوا بصدق وحرقة هم كثير من الجنوبيين في الشمال، وقد صوتوا للوحدة.

**خاتمة**

في منزل الزعيم إسماعيل الأزهري لم ينكس علم السودان حتى في وفاته: نكس العلم يوم اغتيلت وحدة السودان.

إبراهيم منعم منصور

الصحافة العدد (٦٤٦٠)

الخميس ١٣ شعبان ١٤٣٢هـ – موافق ١٤ يوليو ٢٠١١م

## تعقيب على مقال (رواية من فصل واحد: فهل يكتب الفصل الثاني؟)

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ربي أشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقه قولي.

ربي زدني علماً.

لا فضّ الله فاك يا الناظر ابن الناظر لله درك حقاً إن الولد خال!

أوفقير نال عقابه وتم إعدامه لكن الترابي ما يزال يتم تكريمه!

والناظر ابن الناظر إبراهيم منعم منصور تحت عنوان:

(مقال من فصل واحد والثاني لم يكتب بعد وهل سيكتب؟)

من أميز أبناء الغرب الأربعة هو واحد منهم الدكتور جعفر بخيت والدكتور منصور خالد والأستاذ بكري عديل وزير التعليم العالي السابق والأستاذ إبراهيم منعم منصور من أميز وزراء المالية الذين عملوا مع الرئيس السابق جعفر نميري رحمة الله عليه. ومايو شهدت صراع أولاد البحر وأولاد الغرب رغم أنني ضد هذه التسمية التي أضاعت السودان لأنها نتنة. هذه العنصريات والجهويات هي التي أصابت السودان في مقتل.

إبراهيم منعم منصور من أشرف وأنظف وزراء مايو شهد عليه موضوع قرض الـ ٢٠٠ مليون دولار وقد كنت أغطي محاكمة مدبري انقلاب ٢٥ مايو لصحيفة الصحافة التي يرأس تحريرها يومذاك المرحوم الأستاذ علي حامد أسكنه الله فسيح جناته وقد جيء بالأستاذ إبراهيم منعم منصور كشاهد في محاكمة وزير شؤون الرئاسة الأسبق المرحوم بهاء الدين إدريس في قضية قرض الـ ٢٠٠ مليون دولار والتي رفض فيها منعم الرشوة ومعروف أن بهاء الدين إدريس يلقب بمستر تن بيرسنت على كل القضية وثقها الدكتور منصور خالد في كتابه (نميري والنفق المظلم) تحت عنوان قرض الـ ٢٠٠ مليون دولار.

صراحة أعجبني جداً هذا المقال وأشد على يد الأستاذ مهنئاً وأقول له لله درك لا فض الله فاك وأطالبك بالمزيد أطالبك بكتابة مذكراتك من حق الجيل النابت أن يعرف الحقيقة. كل وزراء مصر والشام

أغنوا المكتبة العربية والإسلامية بمذكراتهم ومؤلفاتهم وتذكر أن الله سوف يسألكم لماذا كتمتم الحقيقة وقول الحق.

أذكر تماماً في جلسة خاصة مع العبقري المبدع الأستاذ حسن ساتي في كافتيريا الدار بشارع (ادجور روود) بلندن طالبته بأن يكتب مذكراته وقلت له شئنا أو أبينا مايو بشرها وخيرها جزء من تاريخ السودان وأنت أفضل من يكتب عن مايو. سرح بعيداً ثم عاد يحدثني عن دور عمنا الراحل الأستاذ طه المجمر مساعد مدير وكالة السودان للأنباء في ولوجه عالم بلاط صاحبة الجلالة عندما نشر له أول مقال في صفحته الرياضية في صحيفة السودان الجديد، ويومها كان هو طالباً بمدرسة الدامر الثانوية وكانت المقالة عن مباراة الهلال والموردة. على كل لا كرامة لنبي بين قومه لقد كتبت للصديق الحبيب مصطفى أبو العزائم عن ضرورة نشر مؤلفاته وكل إصداراته وقد كان مصطفى أقرب الناس إليه ويعرف كل أسراره وسبق لي في مؤتمر الإعلاميين بالخارج أن سألت الرئيس البشير عن مسؤولية الأطباء في وفاة الزميل المرحوم الذي غاب عنا نتيجة لإهمال طبي. وقد اعترف البشير بذلك ولكنهم لم يحاكموا الجناة كعادتهم (وحسن ساتي مات سمبلا ساكت) ولا حياة لمن تنادي. عفواً لهذا الاستطراد لكنه الوفاء للزملاء.

المهم أن الجنرال أوفقير نال عقابه وتم إعدامه نتيجة لانقلابه الفاشل اطلعت على ذلك في كتاب الملك الحسن الثاني (ذاكرة الملك) فقد تمكنت طائرة الملك الحسن الثاني برغم إصابتها برصاصات الغدر والخيانة أن تهبط بسلام كما تمكن طائر الدكتور حسن عبد الله الترابي أن يهبط بسلام في الجنوب الذي كان سبباً في انفصاله بل ووصف الذين حرضهم للشهادة والعيش في القصور مع الحور مساكين ماتوا فطائس وهو يحصد التكريم والتعظيم أينما حل دون أن يسأله أحد عن دوره في الانقلاب المشؤوم وعن مقولته اذهب للقصر رئيساً وأنا أذهب إلى السجن حبيساً ولماذا تآمر على الديمقراطية التي قال أنها سنة الأنبياء. وكيف أطاح بالأستاذ المحامي الرشيد الطاهر بكر وهو سجين في سجن كوبر وقد قال الترابي مهاجماً الرشيد الطاهر أنه قام بانقلاب دون مشورة الإخوان وحل محل الراجل بعد أن طعنه في الظهر ثم جاء الترابي ليطبق قول الشاعر بالحرف الواحد دون أن يأبه بما جاء فيه:

لا تنه عن خلق وتأتي بمثله　　　عار عليك إذا فعلت عظيم

الانقلاب الذي كان حراماً على الرشيد الطاهر زعيم الإخوان المسلمين أضحى حلالاً لزعيم الجبهة الإسلامية القومية ولا يستطيع أحد أن يقول البغلة في الإبريق برغم اعترافه وعدم اعتذاره سخريةً واستهزاءً بالشعب السوداني.

والغريب والعجيب في الأمر سكوت العلماء والمفكرين في السودان عن أخطاء الترابي وعدم مهاجمته ومساءلته علناً. أذكر تماماً في ذات مرة من المرات قصدت كلية الآداب بجامعة الخرطوم لإجراء حوار مع شيخنا الفاضل أطال الله عمره البروفيسور الحبر يوسف نور الدائم استضافني واصطحبني لمكتب أستاذه وأستاذ الأجيال الراحل المقيم أسكنه الله الفردوس الأعلى من الجنة البروفيسور عبد الله الطيب ووجدنا معه البروفيسور صلاح المليك ودار حديث بينهم عن تناقضات الترابي فقد تحدث في لندن واستنكر إعدام الشيخ محمود محمد طه بينما هو في السودان يعتبره مرتداً

وهذا هو الترابي الذي يلبس للغرب لبوسه فيرتدي البدلة ويخلع الجلباب ويرتدي للسودان لبوسه حيث يخلع البدلة ويرتدي الجلباب ولله في خلقه شؤون.

حاشية: استخرج ابني محمد هذا التعقيب من الشبكة العنكبوتية دون أن يظهر فيه اسم كاتبه. فشكراً له ومعذرة.

## (بمناسبة الدعوة للاكتتاب في شركة الأسواق الحرة بواسطة بنك الاستثمار المالي بصفته المروج)

**الأخ الكريم الأستاذ موسى يعقوب،**(أرجو قراءته بعد المقال ص ٣٧٧ وحتى ٣٨٦)

**السلام والتحية والتقدير،**

أشكركم على تعليقكم على (عرضحال إبراهيم منعم "٢") ويؤسفني أنني لم أعثر على الجزء الأول (العدد: ٥٢٦١٩ بتاريخ ٤/ ٢/ ٢٠٠٢م.) بسبب نفاد الصحيفة من الباعة عندما طلبتها.

وفيما يختص بملكية بنك الاستثمار المالي أعلم أن بنك الاستثمار المالي مثل كل البنوك (السودانية) شركة مساهمة عامة يملكها - وفقاً للقانون - أكثر من خمسين شخصاً وفي هذه الحالة حوالي ٣٧ شخصاً ولا يحتاج الأمر إلى آلة حاسبة لأعلم أن نصيب (أب أحمد) ٣ في الألف. (ذكرت الحكومة بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٢م. ممثلة في بيان من الإعلام الاقتصادي أن النسبة ٥ في المائة). وعندما ذكرت أن البنك يملكه (أب أحمد) فذلك لأننا درجنا أن ننسب مؤسسات إلى أشخاص بعينهم لصلتهم بها ولعلم الكافة بالعلاقة التي تجعلهم يرددون ذلك فعندما يجيء ذكر البنك السوداني الفرنسي يقال (بنك الأمين الشيخ) رغم المساهمين الآخرين. وعندما ذكر بنك الصفا يقال بنك إبراهيم نمر (عليه الرحمة الواسعة) رغم وجود مساهمين قبل تصفيته. يملك سيادته معهم نسبة ربما تساوي ما ذكرته لك الآلة الحاسبة. غير أن المهم هو وجود (ملكية) مهما كان حجمها. والملكية تعني (منفعة) مهما كان حجمها كبرت أم صغرت وهي التي تربط المساهم بالبنك وتربط البنك بالمساهم وتشكل أرباحاً وربما معها منافع أخرى ولو لا هذه (الملكية) لما وجد البنك المكانة رغم وجود بنوك حكومية مباشرة وبنوك أخرى (ناجحة بمقاييس دولية نشرتها الصحف) ورغم وجود شركة (ترويج) يملكها بنك الخرطوم نفسه وكان من الممكن أن تروج لوالدها الشيخ الكبير وهو يدخل الدنيا الجديدة.

أما بالنسبة للإعلان إلخ.... فأرجو أن تقرأه معي وآسف لكي أنقله (كاملاً) حتى تتأكد أن القرارات: مصدرك لم يكن دقيقا): يقول الإعلان:

١) تقرر دعوة المؤسسين للاجتماع الأميري في الساعة السابعة والنصف من مساء الخميس ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م. للاكتتاب وتحديد مساهمتهم وهذا بمثابة دعوة لمن يرغب في الاكتتاب كمؤسس علماً بأن الحد الأدنى لمؤسس هو ١٠ آلاف سهم قيمتها ١٠ ملايين دينار سوداني أما الحد الأقصى فلا يتجاوز ٢٦١٠٠٠٠ سهم تعادل ١٠٪ من إجمالي الأسهم ومع ذلك فيمكن الاكتتاب في أكثر من ذلك بعد الحصول على إذن خاص من وزير المالية والاقتصاد الوطني.

٢) ينتظر تكملة الإجراءات القانونية الخاصة بتحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة خلال ٣٠ يوماً بعد انعقاد اجتماع المؤسسين.

٣) بعد ذلك مباشرة سيقوم المروج بالطرح العام للجمهور في فترة قدرها ٣٠ يوماً ويمكن تمديدها كحد أقصى لفترة ٦٠ يوماً أخرى.

**المروجون بنك الاستثمار المالي**

انتهى الإعلان الذي صدر يوم الأربعاء: ٢٨ والخميس: ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م.

**الأخ الكريم الأستاذ موسى،**

هل وجدت في هذا الإعلان ما ذكره لك في أن –سداد قيمة الأسهم يتم عبر فترة زمنية تمتد من (٣١ يناير إلى ٧ مارس وليست ٢٤ ساعة).

المصدر أعطاك معلومات غير دقيقة إن لم تكن غير صحيحة لتنقلها وقد فعلت بحسن نية طبعا لعلمه –أنك مؤمن –والمؤمن صديق –وأن لك قراء يثقون فيك لمعرفتهم بأنك كالرائد لا يكذب أهله. وأنت بالفعل كذلك. هذا الكلام عن السداد و٧ مارس قيل للناس (بعد) أن حضروا الاجتماع وليس في الإعلان (قبل) حضورهم كما هو الواجب.

ومن لم يقرأ أن السداد من ٣١ يناير وحتى ٧ مارس ولم يحضر (كأمثالي) ضاعت عليهم الفرصة وهل يمكنه أن يقاضي أحداً ومن ويفسد الأمر كله؟

هذه واحدة والثانية أن الإعلان الذي نشر كلام دعاية دعمه المروِج بالصور بالألوان الطبيعية وهذا محمود كدعاية ولكنه عندما يتعلق الأمر بالدعوة لاكتتاب تأسيس أو غير تأسيس فإن القانون يتطلب أن ينشر للناس (بيان) وآسف للتكرار في كل مرة به معلومات معينة وإغفالها قد يؤدي إلى إفساد العملية كلها. علماً بأنه لا يحق دعوة الناس للإكتتاب أياً كان وصفه إلاّ (بعد) وأكرر (بعد) تحويل الشركة الخاصة إلى شركة عامة وليس (قبل) ذلك. ولكنها (العجلة) وهي ليست في هذه الحالة من (الشيطان) وإنما من ... من تفتكر من منو؟

هل وجدت في كل الإعلان أي ذكر لشهر (مارس) الذي ذكره لك مصدرك. إن الإعلان واضح أنك إذا أردت الاكتتاب كمؤسس فعليك الحضور والحد الأدنى ١٠٠ مليون جنيه. هكذا تمت الصياغة لتجعلك تلملم فعلاً لحد أدنى ١٠٠ مليون وتأتي بها في ظرف ٢٤ ساعة. إذا استطعت أما أمر اللجنة العليا والتي قبلت توصية (المروِج) بتخفيض قيمة المؤسسة بمبلغ عشرين مليون دولار فأرجو أن أؤكد لسيادتكم أنني على علم بتكوينها وأن فيها محافظ بنك السودان وفيها السيد المراجع العام (وهو مع كل الإحترام موظف وليس وزيراً) ووجود هذين المنصبين الرفيعين في اللجنة (يقوي) من مركزها الفني ولكنه (يضعف) في نفس الوقت مركزها السياسي) فقرار التنازل يتحمله مجلس الوزراء وحده بصفته

السلطة (السياسية) التي تتحمل المسئولية. وأقول مجلس الوزراء وليس لجنة من مجلس الوزراء مطعّمة مع كل الاحترام بالمراجع العام ومحافظ بنك السودان والتفويض الشامل الذي ذكره لك مصدرك هو كمثل كل التفويضات للقيام بحسن أداء المهمة التي أوكلت إليها. ذلك أنك إذا قرأت الإعلان يا أخ موسى ولم تعتمد على مصدر المعلومات (الذي يبدو أنه كان في حالة دفاع) لوجدت الآتي: أجرى بنك الاستثمار المالي (المروِج) تقييماً (شاملاً) و (دقيقاً) (لجميع) موجودات الشركة المالية و (المعنوية) وقُدرت قيمتها بمبلغ ٢٧,٢ مليار دينار سوداني تعادل نحو ١٠٥ مليون دولار أمريكي إلاّ أن اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام وبناء على (توصية المروِج) قررت تخفيض القيمة إلى ٢٢,١ مليار دينار سوداني تعادل ٨٥ مليون دولار أمريكي وذلك (تشجيعاً) للمستثمرين للاكتتاب في أسهم الشركة يتضح كما يقول الإعلان وليس كما يقول مصدرك أن القرار كان (تشجيعاً) للإكتتاب وليس لأي غرض آخر كما يتضح أيضاً أنه:

١/ تم تقييم شامل ودقيق لجميع الموجودات والتقييم الشامل والدقيق لا يكون شاملاً ودقيقاً إذا أغفل الاختلاف بين القيمة الدفترية وبين سعر المنشأة في السوق (كما ذكر لك المصدر أن هذا هو سبب التخفيض والذي ذكرت ربما تهكماً أو صدقاً كما يعرف الخبراء مثل السيد (إبراهيم منعم) وأعرف ذلك يا أخ موسى لكن أعرف أيضاً التقييم (الشامل) و (الدقيق) لا ينسى الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية وأنا أكتب هذه الرسالة طالعتنا (الحكومة) ممثلة في الإعلام الاقتصادي بسبب آخر هو أن التخفيض عبارة عن خصومات تمثل (ديون الحكومة على المؤسسة وحقوق العاملين جزء من قيمة الأصول (أراضي البحر) أنا أصدقكم رغم أن تصديقكم يمثل قصوراً في كفاءة (المروِج) ولابد أن أصدق (المروِج) لأنه مصدر الإعلان (الرسمي) للاكتتاب. يبدو أن الكل يود إيجاد مخرج من مأزق العشرين مليون دولار. وهي ستظل تلاحق الجميع المروِج واللجنة وأب أحمد على وجه الخصوص. أما أن يتم التخفيض (قبل) الطرح ليقدم المؤسسة في (طبق من ذهب) لقلة علمت بمعلومات أكثر من غيرها وحضرت التأسيس فأمر أتركه لضميرك.

٢/ إن التوصية بالتخفيض ومن ثم الموافقة تمت (قبل) طرح الأسهم وقبل معرفة ما إذا كان المستثمرون قد استكثروا التقييم أم لا. يا أخ موسى يمكن في أي مرحلة (بعد) وليس (قبل) طرح الأسهم

تخفيض القيمة بموافقة مجلس الوزراء إذا اتضح أن التقييم لم يكن شاملاً ودقيقاً ويعرقل الترويج وفي مثل هذه الحالة يستفيد من اشترى بزيادة قيمة ما اشترى ويهرول للشراء من لم يشتري. وهذا سوف يرفع من مركز المروج إذ يكن قد اعترف بحقيقة أوضاع السوق والمستثمرين.

٣/ إذا اتضح بعد الشروع في الاكتتاب أن القيمة (قبل التخفيض) مناسبة فنكون قد كسبنا مبلغ التخفيض واعترفنا بفضل المروج في التقييم الشامل الدقيق. ونشكره عليه وربما نقترح عليه السكة الحديد ليقدمها في قضبان من ذهب لآخرين.

**الأخ موسى،**

ألم تقتنع بعد أن الإعلان مقلوب (لأنه ليس فيه على الإطلاق ذكر لشهر مارس) وأن التخفيض تم لغير السبب الذي ذكره لك حسب بيان الحكومة ثم في غير؟؟؟

## تعليق من الكاتب الكبير: الصحفي والباحث الأكاديمي عثمان الطاهر المجمر طه/باريس

لازال الفيلم البوليسي الذي رواه وأخرجه وزير المالية الأسبق عبدالرحيم حمدي يلقى نجاحاً منقطع النظير، وتتكاثر عليه التعليقات من كل ناحية وصوب. ولو فكر السيد حمدي في إعداد هذا الفيلم قبل رمضان بفترة كافية لربما التقطه أحد كتاب السيناريو وجعل منه مسلسلاً رمضانياً قوياً يعيد للدراما السودانية أَلَقَها، الذي لم يكن، وربما نافس به للمرة الأولى على شاشات الفضائيات العربية. أحد كبار الدراميين السودانيين قال مرة إن معظم كتاب الدراما لم يجدوا حتى الآن مدخلاً يجعل البيئة السودانية مصدراً للحكي وكشف عن غنائها وثرائها بالأحداث لذا تبدو البيئة في دراما السودان ضعيفة وفقيرة وعاجزة عن مد المشهد الدرامي بالأحداث والحكايا. ها نحن نكتشف أن ما قاله الدرامي السوداني صحيح نسبياً، لكنه يحتاج لتصحيح بسيط، فكتّاب السيناريو والدراما السودانيين لم يكتشفوا ثراء الواقع السوداني بالحكايا لأنهم لم يبحثوا ولم يجلسوا مع أمثال السيد حمدي، وإلاّ كان جيمس بوند نفسه في خطر.

روى السيد عبدالرحيم حمدي للزميلة (السوداني) قصة أول تغيير للعملة في عهد الإنقاذ الذي قامت به الحكومة السودانية في ظل الدولة السودانية التي تسيطر تماماً على كامل حركة الاقتصاد ولكن لو قرأت القصة التي رواها حمدي ستظن أنهم قاموا بتغيير العملة في بلد أجنبي معادٍ، وصمموا العملية باعتبارها إحدى العمليات الجاسوسية الكبرى التي تتضاءل معها قصص الجاسوسية في الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

عملية تغيير العملة التي قامت بها الدولة تمت في الظلام، حتى من أجهزة الدولة الأخرى، واكبتها عملية تهريب وتسريب سرية، قامت بها الدولة. وفيها شخوص كبار مثل الرئيس البشير والشيخ الترابي يظهرون في بعض المشاهد وهم يتسللون تحت جنح الظلام، وفيها تكسير حوائط واستخدام مبانٍ تعليمية لأغراض تخبئة العملية، إلى جانب قطارات وشاحنات سرية ... إلخ.

فيلم بوليسي كامل الدسم رواه السيد حمدي على صفحات (السوداني) بشكل جعل الزميل الطاهر ساتي يصرخ (حكومة هذه أم عصابة) وواصل الصحفي المجتهد ماهر الجوخ أمس في مراجعة

القصة وكشف جوانب خفية منها ذات صلة بعملية (التمكين) التي أدخلت السودانيين للمساجد، كما قالوا، وأدخلت النظام للسوق.

ليس لدي شك في أن الرجل الكبير قد سرح، وربما أخذته متعة الحكي، وربما يقول آخرون أنه (أداها كوز) بلغة الشباب، لكن في كل الأحوال تبعث القصة على الحيرة، وربما تؤكد أي تفسيرات كانت ما تزال في مرحلة الشكوك عما تعرضنا له خلال السنوات العشرين السابقة، وعمن كان يحكمنا بالضبط ولا مانع من تصديق حكايات التنظيم السري والمجلس الأربعيني، والمنظمة داخل النظام.

ورغماً عن خيالية بعض جوانب القصة، لكنها تعطي فكرة عن الطريقة التي كانت تدار بها الدولة السودانية، وربما لا تزال، وكيف أن مقادير الدولة وشعب كانت بأيدي قلة يمكن أن تصنع بها ما تريد بلا حسيب تماماً مسلسل أحمد وحاج أحمد الذي كتبه الناظر إبراهيم منعم منصور على صفحات الزميلة (الحرية) طيب الله ثراها، في النصف الأول من الألفية الثالثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إبراهيم منعم منصور

تليفون: ٧٨٣٢٤٨

ص.ب. ٨٧٩ الخرطوم

الخرطوم: الأحد ٢٣ رمضان ١٤١٩هـ. الموافق: ١٠ يناير ١٩٩٩م.

**فخامة السيد الرئيس الفريق عمر حسن أحمد البشير**

**رئيس الجمهورية**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ورمضان كريم،،،

**مقدمـــة:**

أقدم لسيادتكم المذكرة استجابةً لواجب المواطنة والمسؤولية ولعلكم توافقونني أن المسؤولية ليست بالوظيفة الرسمية.

كما شجعني عليها ما ورد في الصحف الخميس ٨ يناير ١٩٩٩م. بأنكم ترحبون بالحوار.

لقد تسلمتم مقاليد هذه البلاد باسم هيئة القيادات لقوات الشعب المسلحة وهي مؤسسة قومية –ثم تسلمتم رئاسة الجمهورية باسم الشعب كله وأصبحتم مسؤولين أمام الله والوطن عن كل الناس: من شارك ومن لم يشارك –ومن قال نعم أو قال لا:

إنني بهذه المذكرة أود أن أناصح لعلمي أن الانكباب على العمل العام يحجب أحياناً العديد من المسائل التي قد يراها بوضوح أكثر من هم خارج السلطة، ولعلكم توافقونني أن ما يجري على الساحة السودانية قد وصل حداً يصعب تحمله على الوطن، وناراً وقودها المواطن العادي الذي صار ضحية للحرب الحامية والباردة بين السياسيين والأشقاء السودانيين وقد انعكس كل ذلك على وحدة البلاد وأمنها القومي –وعلى معيشة المواطن –وفي صحته –وفي أخلاقياته –وفي نسيج الأسرة –وفي كيان

المجتمع –وفي المعاملات الداخلية –وفي علاقات الغير الخارجية سواء في التعامل التجاري أو المالي أو الخدمات أو العلاج أو الدراسة أو في مجرد حمل الجواز السوداني خارج الحدود. ولا أكون مبالغاً إذا قلت أن السبب (الرئيسي) هو أن الإنقاذ أصبحت أسيرة رؤية آحادية لمشكلات متشابكة في دولة كل ما فيها كما تعلمون –متعدد.

لقد كان لي شرف المشاركة في عام ١٩٧٦م. في بدايات (المصالحة الوطنية) بين ثورة مايو والجبهة الوطنية: تلك المصالحة التي أكملها باقتدار الأخ السيد فتح الرحمن البشير. وأرى أنه آن الأوان أن يفكر الجميع وعلى رأسهم سيادتكم في مخرج للوطن بالنظر في آراء الآخرين بدرجة أكبر مما حدث حتى الآن خاصة وأنه قد ظهرت عدة مبادرات من القوى السياسية المعارضة ومن مواطنين حادبين على البلاد–بل ومن بعض الزعماء العرب ولكنها لم تصل إلى الغاية المنشودة. ورغم أن المسؤولية في تقديري تقع على جميع السودانيين حكاماً ومحكومين إلاّ أن كلمة الحق تقضي بالقول بأن المبادرات في مثل هذه الحالات بالذات تأتي من الحكومات وليس من المعارضة وبالطبع لا يعتبر الدستور ولا قانون التوالي السياسي مبادرات للوفاق لأنهما يمثلان وثيقتين حسمتا أمر الحكم من وجهة نظر الحكومة. بل أن الحكومة لم تصدر حتى الآن أية مبادرة. والتقدم بالمبادرات دليل قوة وليس بمؤشر ضعف.

**السيد الرئيس:** باعتراف الجميع فإن كوادر الجبهة القومية الإسلامية السابقة ساندت الإنقاذ في بدايتها وعلى طول مسارها كما لم يعد خافياً أن تلك الكوادر استولت تدريجيا على مقاليد الأمور في الدولة والحياة العامة وهذا طبيعي ... لكن ليس الطبيعي كل أو جل المواقع خاصة بعد أن تقدمتم للاستفتاء للجميع والذين قالوا كلمتهم ليسوا هم جماهير الجبهة فقط. غير أن ما يشكل التساؤل وعدم الرضا هو إبعاد الكوادر القومية عن مواقع العمل العامة وقد كان الإبعاد والتعيين بقرارات جمهورية تحمل توقيع سيادتكم. كما أن التحكم في العمل العام قاد إلى جنوح الغالبية من تلك العناصر إلى بسط سيطرتها على الحياة العامة مما أدى إلى تمييز غير عادل في نظر المواطنين. يشعر به المواطن في كل خطواته. وسواء صحَّ هذا الشعور أو لم يصح فإن العدالة كما تعلم سيادتكم (إحساس) حتى صار بعضهم يتندر بألم بأنه لا يعمل لأنه ليس لديه (كفيل) من عناصر الجبهة. ومن جهة أخرى –وأنا أنقل (إحساس) المواطن العادي فإن كل الذي يحدث

يتم تحت حماية الجيش (القومي) لفئة على حساب الآخرين وقد خلق هذا الأمر مرارات اجتماعية بالشمال إضافةً إلى المرارات الإنسانية بالجنوب ... أخشى أن تمتد المرارات نحو الجيش القومي.

**السيد الرئيس:** أقدم لكم مقترحات بكل الإخلاص والتجرد والصدق خاصة وأنكم تتولون الآن المسؤولية وحدكم بعد حل مجلس قيادة الثورة وابتعاد كل زملائكم في المجلس عن موضع القرار والمسؤولية –وخاصة وأنكم تسعون كما طالعتنا الصحف للوفاق بين طالبان وإيران –وخاصة وإن أمامكم فرصة لا تتكرر من سمو الشيخ زايد بن سلطان الزعيم العربي المتجرد وأخرى من فخامة الرئيس محمد حسني مبارك الجار العربي المخلص.

## مقترحات مشروع الوفاق الوطني

**أولاً:** أن يتصل سيادتكم شخصياً بكل من سمو الشيخ زايد وفخامة الرئيس مبارك بأنكم على استعداد للدخول في حوار مع المعارضة مواصلة لمبادرة سمو الشيخ زايد وتصريحات الرئيس مبارك –وبرعاية مشتركة منهما للوصول خلال فترة انتقالية –وبترتيبات انتقالية إلى حل نهائي للمشكل السياسي السوداني ... ويقيني أنهما سيوافقان بل سيرحبان.

**ثانيا:** بمجرد الحصول على موافقتهما يوفد سيادتكم مندوباً لرئاسة التجمع بالخارج وآخر يلتقي بالقوى السياسية بالداخل لإبلاغهم الأمر.

**ثالثا:** يصدر سيادتكم بوصفكم رئيس الجمهورية (إعلان الخرطوم) لكل قيادات السودانيين على اختلاف توجهاتهم السياسية لحضور مؤتمر جامع للتفاكر حول مشكلات الوطن والوصول إلى حلول لها –دون شروط مسبقة من أي طرف وأري أن توجه الدعوة للآتية أسماؤهم وفق الحروف الأبجدية:

السيد أبيل ألير –السيد أحمد إبراهيم دريج –السيد بدرالدين مدثر –السيد الدكتور حسن عبدالله الترابي –المشير جعفر محمد نميري –الفريق جوزيف لاقو –العقيد جون قرنق –السيد الدكتور ريك مشار –السيد زين العابدين حسين الهندي –العميد عبدالعزيز خالد –الأستاذ غازي سليمان –السيد صادق عبدالله عبدالماجد –السيد الصادق المهدي –الأستاذ لام أكول –السيد محمد إبراهيم نقد –السيد محمد شنقراي –السيد محمد عثمان الميرغني –السيد يوسف كوة.

**رابعا:** يشمل الإعلان الاعتراف كأمر واقع بالأحزاب السياسية التي كانت ممثلة في الجمعية التأسيسية السابقة وكذلك بالحركة الشعبية بقيادة العقيد جون قرنق وكذلك بكل الكيانات السياسية المعروفة والتي ظهرت دون عزل. فهذه الأحزاب والكيانات واقع ملموس في الحياة السياسية السودانية مهما تحدثنا عن وضعها القانوني ومهما تحدثنا عن حدة الخلاقات السياسية والعسكرية معها. فلولا اعتراف من المسلمين بالمشركين لما تم صلح الحديبية ولو لا اعتراف ثورة مايو

بحركة الأنيانيا لما وُقِعت اتفاقية أديس أبابا وبالمثل فلولا اعتراف ثورة مايو بالجبهة الوطنية لما تمت المصالحة الوطنية ولنا في اعتراف حكومة المملكة المتحدة بالأحزاب الجمهورية وأجنحتها العسكرية في إيرلندا الشمالية مثال للواقعية السياسية الراشدة. وفي كل هذه الحالات كانت المبادرات من الحكومات.

**خامسا:** أن يصدر سيادتكم عفواً شاملاً عن الجميع -وأن يضمن سيادتكم شخصياً أمان كل المشاركين أماناً يشمل أشخاصهم وأسرهم وممتلكاتهم -ولا يتعرضون لأي مضايقات علنية أو سرية من أي جهاز بالدولة أو من وسائل إعلامها المختلفة.

**سادسا:** يشمل الإعلان تحديد مقر (المؤتمر) وأرى أن يكون بالقصر الجمهوري إذا ما عقد بالخرطوم.

**سابعا:** يتم تعيين أمين عام وسكرتارية وأن يكونوا جميعاً الأمين العام والسكرتارية من شخصيات غير حزبية وتحدد لجهاز السكرتارية ميزانية تحت تصرف الأمين العام وبإشراف سيادتكم.

**ثامناً:** السعي لأن تبدأ جلسات المؤتمر (أولاً) في أبوظبي لأسباب تتعلق برعاية سمو الشيخ زايد وفخامة الرئيس مبارك -ولدواعي السرية وهواجس الأمن التي تكون لبعض المشاركين ثم ينتقل بعدها للخرطوم إذا رأى المشاركون ذلك.

**تاسعا:** يحث الإعلان أن يحضر جلسات المؤتمر القيادات التي ذكرت بالاسم -مع احترامنا لرجالات الصف الثاني -إذ إن بعضهم قد لا يستطيع اتخاذ القرارات المصيرية. غير أن هذا لا يمنع أن يحضر مستشارون أو معاونون للسادة المشاركين من مؤيديهم سواء الذين بالداخل أو الخارج.

**عاشراً:** يسمح الإعلان لمراقبين من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية -ودول الإيقاد -والأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية بل والولايات المتحدة بالحضور في مرحلة أو مراحل يحددها المؤتمرون: سيادتكم والمشاركون.

**حادي عشر:** يصدر سيادتكم -وكذلك المشاركون في أول جلسة التزاماً متبادلاً بقبول مقررات المؤتمر.

**ثاني عشر:** يصدر المشاركون في أول جلسة التزاماً بأن يشمل أي اتفاق يتم التوصل إليه بقبول قيادتكم للبلاد خلال الفترة الانتقالية التي يتم التوصل إليها والتي لاتقل بحال عن بقية فترة رئاستكم

وتشارككم خلال تلك الفترة الانتقالية حكومة قومية من شخصيات مقبولة للمشاركين ولكم: على وجه العموم.

**ثالث عشر: تكون المهام الأساسية للحكومة الانتقالية:-**

١. السلام والعلاقة بين شطري البلاد.

٢. إعادة القومية لكافة مؤسسات الدولة ومرافقها المدنية والعسكرية ولا يعني هذا عزل العناصر المقتدرة من أي اتجاه وتتولى الآن مواقع قيادية.

٣. إصلاح العلاقات مع دول الجوار والمجتمع الدولي.

٤. وضع برنامج إسعافي اقتصادي واجتماعي لكافة المناطق التي تأثرت بالحروب ولإعادة توطين النازحين واللاجئين خارج السودان – مع البدء جنباً إلى جنب في وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي.

٥. إنهاء كل أسباب مظاهر التناحر الجهوي والقبلي والأمني من مختلف أنحاء السودان.

٦. وضع سجل قومي عام بعد إعادة توطين كل النازحين واللاجئين في كافة أنحاء البلاد.

٧. وضع قانون جديد لإجراء انتخابات عامة تحت إشراف قضائي (إقليمي ودولي: وهو ما أيده السيد النائب العام في الصحف باعتباره قبولاً لتحدي الحيدة) ويكون هذا الإشراف من مرحلة التسجيل والطعون والتصويت والفرز وإعلان النتيجة أسوةً بما حدث في عدة بلدان ذات ظروف مشابهة.

## الخاتمة:

**السيد الرئيس:** ما قدمته أنطلق فيه -كما ذكرت -من تجربة سابقة ومن واقع المواطنة والمسؤولية وكما ذكرت أيضاً فإن المبادرات في هذه المواقف تأتي من ولي الأمر واعتقد أنكم لا تريد كما لا نريد لبلادنا أن تعيش مهددات التقسيم كالصومال والعراق ودول شرق أوروبا -ولا للمواطن أن يرزح أكثر مما عانى تحت شعار الابتلاء إذ إن عام (الرمادة) كان عاماً (واحداً) وسنوات (شعب مكة) كانت (ثلاثاً) وأعوام (يوسف) كانت (سبعة) ... ولا أزيد ... وهناك مالا يكتب في مثل هذه الحالات كما يعلم سيادتكم. وإذا اتفقتم معي في بعض أو كل المقدمة -أوفي بعض أو كل الخاتمة أو لم تتفقوا: آمل أن تجد المقترحات عناية منكم ذلك أن مجرد صدور الدعوة منكم تؤكد رغبتكم في الحوار وفي الوفاق بصفتكم المسؤول الأول عن البلاد والعباد ... وعن الجيش. كما أنها تبريء ذمتكم أمام الله والناس والمجتمع الدولي. وإذا كان من نتائجها إحياء روح واحدة فكأنما أحييت الناس جميعاً.

نسأل الله التوفيق لكم ولنا وللجميع.

**إبراهيم منعم منصور**

## مأساة السيول في مدينة النهود

أغسطس ٢٠٠٢م.

**الأخت الكريمة آمال عباس**

السلام والتحية والتقدير،

سعدت بالكلمة الرصينة للأستاذ أبوعاقلة – الصحفي من أبناء غرب كردفان – عن مأساة النهود والتي كشف فيها عن (تبرع) حكومة السودان بمبلغ (٥٠) مليون (جنيه) للمدينة المنكوبة. وانتظرت أياماً لكي أسمع أو أقرأ – تعليقاً رسمياً أو توضيحاً من الحكومة كأن يقال إن المبلغ (دفعة أولى) أو (مقدم إسعافي) لحين عودة وفد الدفاع المدني أو السيد الوالي أو الوفد الفلاني أو أي شيء من أدبيات التبريرات الحكومية. ولأول مرة منذ إعلان (الدينار) يشار إلى تبرع وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالجنيه السوداني وليس بالدينار ربما لكي (يكبر) الرقم في نظر مواطني النهود وهو أمر لا يبرر التخلي عن الاسم الرسمي لعملة البلاد. ولا أصف المبلغ بأنه (متواضع) أو (صغير) ولكنه قطعاً (حقير) وفيه (حقارة). ربما يعكس (تقييم) الحكومة لأهل غرب كردفان في مدينة النهود وأقول (ربما) انتظاراً لتصحيح الموقف وإلاّ فالأكرم لرجالات النهود أن يردوه للخرطوم وليرضوا بقضاء الله خمسة ملايين دينار !!! ربما إيراد (دخولية) النهود للحكومة في أيام أثناء الموسم.

كنت أتوقع زيارة مسؤول رئاسي ولا أقبل – مع كل الاحترام – وزيراً اتحادياً. فالذي حدث لا يقل عما حدث في مناطق أخرى تطايرت نحوها (الهيلوكبترات) ومختلف أنواع الطائرات والفعاليات كما يوصفون.

إن المبلغ الذي تبرعت به الحكومة – ولا أدري إذا كان قد وصل أم لا – وأقول ذلك لأن تبرع السيد رئيس الجمهورية لمؤتمر تنمية النهود الذي انعقد في أواسط التسعينيات ولعلم سيادته لم يصل بعد: لا نقداً ولا حتى في شكل ذرة من المخزون الحكومي لدى البنك الزراعي كما طالب وفد كنت أحد أعضائه. هذا المبلغ يقل عن (بدل سفرية) لوفد من الوفود

مسافر – أو تكلفة (دعوة) لوفد من الوفود زائر كما أنه يقل عن المبلغ الذي يصرفه مواطنو النهود من عرقهم طواعية وطيب نفس في (كل) مناسبات العديد من مواكب الاستقبال ولعزائم لأي مسؤول كبير يصلهم في وقت الحاجة منه إليهم سواء في قيمة (الذبائح) أو (المشروبات) أو(الصيوانات أو الكراسي) أو (الجازولين أو البنزين أو استهلاك المركبات) وفي الحل والترحال والاستقبال والوداع. ومع إن إكرام الزائر لا يرجو منه أهل النهود شكراً إلاّ أن تقدير المسؤول لهم في وقت المحنة يعطيهم ذلك الشعور الخفي والسعيد برابطة المواطنة التي تنبني على التقدير المتبادل. أما أن يكون التقدير دوماً – في الرخاء والشدة – من طرف واحد فإن ذلك يحمل بالتأكيد (عدم التقدير لهذا الطرف).

وليكن في هذا الموقف درس وعبرة لأبناء المنطقة الغربية في النهود فلو لا تفرقهم شراذم وشيعاً وخلافات لما كانت الاستهانة بهم لهذه الدرجة (٥٠) مليون جنيه لعدد ٧٧٢ منزلاً وأكثر من ٤٠٠ أسرة!!!

والتجلة اليوم لأبناء النهود الذين تنادوا من مختلف أنحاء السودان ومدن المهجر لكي يقوموا بالواجب رغم إمكاناتهم المحدودة – وأن لم يكن لهم من عون يقدمونه لأهلهم سوى استعادة وحدتهم وتماسكهم ففي ذلك الكفاية والنصر. وبكرة بتجي المناسبات وبتجي الزيارات. ولا أقول كما كان يردد الصديق المرحوم د. عوض دكام: بجي الخريف واللواري بتقيف. وقد جاء الخريف وبالفعل وعرفت أقدار الحكومات وأقدار الرجال.

**إبراهيم منعم منصور**

١٨/ ٨/ ٢٠٠٢م.

بعدها زار وفد برئاسة وزير الحكم الاتحادي أحمد إبراهيم الطاهر النهود مواسياً وحمل (زيادة) في التبرع.

---

سيول وأمطار مماثلة ضربت النهود في يوليو ٢٠١٦م.، نأمل أن يكون تجاوب الخرطوم الولاية في مستوى الحدث.  ولا يكون الاعتماد فقط على غالبية أهل النهود في المهجر والحضر.

٢٠١٦/٧/٢٥م.

## عرضحال لأهل السودان على وجه العموم
## وإلى ولي الأمر على وجه الخصوص

سادتي الأجلاء وسيدي الكريم،

أكتب – وباختصار يمكن أن يفصله مستشاروك وأجهزتك في ثلاثة موضوعات:

**الأول:** أعداد السيارات – ولا أقول الشاحنات – التي دخلت البلاد في الآونة الأخيرة، والتي وصلت الميناء والتي في طريقها للميناء: تستوجب وقفة ومراجعة ومساءلة أكرر ومساءلة. إذا كان الوعي قد غاب عن الأجهزة المالية والاقتصادية فإن (تبديد) ثروة قومية بهذه الصورة تحت هلامية (التحرير) أمر يتطلب تدخلكم بصفتكم المسؤول عنا في غياب عدم المسؤولية الواضح فيمن ولّيتهم أمرنا. فليس لدينا (شوارع) لها وليس لدينا (مال) لدفع قطع غيار لها بعد عام وليس لدينا حتى (سواقين) بهذه العددية التي تتدفق بالمئات كل يوم حتى لا تشمل القيادة (الصبية) وغير الراشدين. هذا إذا رأينا أن يتبدد بترولنا على طرقات المدن بهذه الكيفية.

**الثاني:** خصخصة بنك الخرطوم: والتي أصبحت مثل رواية (أب أحمد) التي تقول أن (أب أحمد) وهو من موقعه الذي يشرف به على (كل) ممتلكات السودان سواء في الوزارة أو في رئاسة سوق الأوراق المالية قرر واختار بنك الخرطوم ليباع للقطاع الخاص ولا اعتراض لنا. لكنه – أي (أب أحمد) – اختار شركتين واحدة أم أحمد لها علاقة بـ (أب أحمد) فهي تراجع بنك (أب أحمد) لكي تقوم بتقييم بنك الخرطوم. ثم اختار شركة أخرى يملكها بنك (أب أحمد) لكي تروج أسهم بنك الخرطوم – ثم اختار (أب أحمد) البنك الذي يملكه لكي يكون أحد المؤسسين لبنك الخرطوم الجديد واختار (عم أحمد) شريكه من بنكه لكي يكون رئيس مجلس إدارة بنك الخرطوم في مرحلة الترويج.

إذا أراد أحد أعضاء حزب المؤتمر الوطني أن يلفت نظر اللجنة الاقتصادية للحزب للعلم فقط بما يقوم به (أب أحمد) فإن رئيسها أي رئيس اللجنة هو (عم أحمد) الذي يشارك في بنك (أب أحمد). أخشى

أن تكون الشركتان الأجنبيتان اللتان بشّرنا (أب أحمد) بأنهما ستدعمان بنك الخرطوم قد اختارهما مقدماً (أب أحمد) ولا أقول أنه لهما صلة به.

**سيدي ولي الأمر:** لا اعتراض على الخصخصة كبعض الإخوة المواطنين ولكن إذا كانت قصة (أب أحمد) و (عم أحمد) ستطبق عليها نترك لكم الأمر ولنرفعه لمقامكم. فإذا أقررتم ذلك سوف أبحث لي عن مكان مع الركب لكي أصبح (ود أحمد) أو أظل (محمد أحمد).

**الثالث:** خصخصة مؤسسة الأسواق الحرة: صدر (إعلان) يوم الأربعاء ٣٠/ ١/ ٢٠٠٢م. ويوم الخميس ٣١/ ١/ ٢٠٠٢م. يدعو الناس للحضور للمطعم الأميري يوم الخميس ٣١/ ١/ ٢٠٠٢م. ومعهم مساهماتهم للاكتتاب التأسيسي لشركة عامة ترث المؤسسة. علماً بأن الحد الأدنى للمؤسس هو (١٠) ملايين دينار - يعني مائة مليون جنيه ثم بعد ذلك تستكمل الإجراءات خلال (٣٠) يوما ... إلخ ... الواضح أن هناك أشخاصاً معينين (أُخطروا) أو (علموا) بتاريخ الاجتماع وقد اعترف لي أحدهم إذ لا يعقل أن يلملم أي رجل أعمال نقداً عداً مائة مليون جنيه في ٢٤ ساعة كحد أدنى هذا إذا مكنته ظروفه في ظل اجتماعيات السودان أن يحضر.

بعد إخطار ٢٤ ساعة (الإعلان) مقلوب كان الواجب إعطاء رجال الأعمال مهلة (٣٠) يوماً لا العكس. ثانيا: **سيدي ولي الأمر:** إذا قصد بهذا الإعلان (البيان Prospectus) القانوني للمساهمين المتوقعين فهو (غير قانوني) وإذا قصد به الدعوة للاكتتاب فهو أيضاً غير قانوني إذ لا يحق لشركة خاصة الدعوة للاكتتاب العام. ويمكن لأجهزتكم إفتاؤكم. ثالثا: جاء في (الإعلان) أن البنك الذي يملكه (أب أحمد) أجرى (تقييما شاملاً ودقيقاً لموجودات الشركة المادية والمعنوية) وقدّرها بمبلغ ١٠٥ ملايين دولار أمريكي إلاّ أن اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام وبناء على توصية المروِج -وهو بنك أب أحمد -قررت تخفيض القيمة إلى ٨٥ مليون دولار. سيدي هذا التخفيض -مهما سيق له من مبررات وبهذا الحجم لا تملكه لجنة عليا أو دنيا حتى ولو كان يرأسها أو من بين أعضائها (أب أحمد) وحتى ولو أوصى بذلك بنك (أب أحمد) -وحتى إذا كانت اللجنة مسؤولة لدى (أب أحمد): الوحيد حسب علمي وحسب القانون وحسب الروح العامة لقوانين التحكم في (الأموال العامة) الذي يملك هذا الحق هو

مجلس الوزراء. لا أحد غيره ونحن نتكلم عن (المال العام) يمكنه أن يقدمه في طبق من ذهب لأيٍ كان - مع كل الاحترام. هل اشتكى المساهمون الجدد من كبر حجم التقدير - ومن هم حتى يتم التنازل لهم بهذا القدر من المال العام.

**سيدي ولي الأمر**: عندما تُساء إدارة (المال العام) بهذه الطريقة تحت ستار قرارات ولاية الرئيس في (التحرير) فإن الملجأ هو الرئيس الذي إن عثرت (فرس) في دارفور يعتبر مسؤولاً عنها ناهيك عن ملايين تهدر في استيراد لا مبرر له. - وملايين تقدم في طبق من فضة في بنك الخرطوم وأخرى من ذهب في مؤسسة الأسواق الحرة. ولماذا يلهث البعض وراء هذين المرفقين وهما ليسا الأسبقية الاقتصادية والقومية الأولى. هناك (١٣) مصنعاً للغزل والنسيج قفلت أبوابها من بين (١٥) مصنعاً وبدأ مستشاركم المقتدر قبل أن يصل العدد إلى (١٣) وهو بدر الدين سليمان في وزارة الصناعة في العمل لإنقاذها ولكنه انتقل إلى كرسي المستشارية وقد حاول د. المتعافي ود. الدقير من بعده لكن اللجنة أوكلت إلى وزير المالية: هل الأسبقية أن يباشر عمل هذه اللجنة في إنقاذ صناعة الغزل والنسيج أم في بيع بنك الخرطوم ومؤسسة الأسواق الحرة في طبق من ذهب. وأنا لا أذهب إلى ما يقول البعض أن لبنك الخرطوم شركة (ترويج) ربما تنافس بنك الترويج فتقرر الإسراع باحتوائها تحت رئاسة (عم أحمد).

**سيدي ولي الأمر**: ما يجري يتطلب أن تعرفه من مواطن عادي حتى ولو وصلك بطريق رسمي لأنه إن لم يقله يكون كاتم شهادة. ولا خير فيه إن لم يقله.

**إبراهيم منعم منصور**

٣ فبراير ٢٠٠٥م.

**السيد رئيس التحرير –الحرية الغراء**

**السلام عليكم ورحمة الله،**

التعقيب الذي نشر بعددكم رقم (١٤٠) بتاريخ الثلاثاء ٥ فبراير ٢٠٠٢م. من الأستاذ راشد عبدالرحيم (مدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة –الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة) يتطلب التوضيح الآتي:-

في بداية العرضحال ذكرت للسيد ولي الأمر أن ما اختصرته يمكن لمستشاريه أن يفصلوه. ذلك أن هناك مسائل (قانونية) تستوجب هذا التفصيل وهي مع كل الاحترام ليست مسائل إعلام وعلاقات عامة.

لكي تطرح أي شركة أسهمها وتدعو الجمهور للاكتتاب لتكون (شركة عامة) لابد من إعداد (بيان) Prospectus وهو بيان قانوني يودع لدى السيد مسجل الشركات وينشر على الملأ كافة حتى لا تكون هناك –بلغة اليوم –(جهالة) ويشمل البيان على معلومات يتطلبها (القانون) –إغفالها أو القفز عليها يجعل كل ما يتم سواء في (غرف مغلقة) أو في (الهواء الطلق) أمراً (غير قانوني). والحديث في الإذاعة أو التليفزيون أو خلافهما شيء ومعلومات البيان شيء آخر.

المعلومات هي: عقد التأسيس ويوضح الأغراض ورأس المال وقيمة السهم وأسماء وعناوين وأسهم الموقعين وهناك لائحة التأسيس والتي على أساسها تدار الشركة.

كذلك لابد أن يشمل البيان أصول الشركة وإذا كانت هناك أي موانع عليها أو رهونات واسم الشهرة إذا وجد وما تم تقديره له –بالإضافة إلى:-

المصروفات العامة التي دفعتها الشركة قبل سنتين.

المصروفات التي دفعت للترويج –ولمن دفعت.

العمولات التي دفعت للترويج –ولمن دفعت.

الأتعاب التي دفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

أسماء المديرين وعناوينهم: فالإدارة مهمة لإنجاح المشروع.

**أي** عقود دخلت فيها الشركة.

**الأسهم** وهل لبعضها حقوق خاصة سواء في الربح أو التصويت.

**الحد الأدنى** للاكتتاب.

**اسم المراجع** -إلخ..... إلخ.

**الأخ الأستاذ راشد،**

لا يكفي أن يقوم بنك الاستثمار بتوفير كافة وثائق الشركة والدراسات لمن يود الحصول عليها بل المهم أن يحتوي (البيان) الذي ينشر -وأكرر ينشر لا أن يحفظ عند الطلب لمن يود -على المعلومات التي حددها القانون وتودع لدى مسجل الشركات -ولعلم سيادتكم ولعل البنك المروِج يعلم أنه بدون (البيان) قد وأقول قد تكون المساهمات كلها غير قانونية ويمكن الطعن فيها وهو أمر لا يمكن استدراكه. وعندما ذكرت هذه النقطة القانونية كنت أشاركم الرأي في أن ينجز العمل وفقاً للمعاني والقيم التي تنشدها. وأكرر لكم أيها الأخ الكريم أن ما قصدته (أمر قانوني) أشك كثيراً أنه قد إستوفي على الوجه المطلوب فالشفافية المطلوبة حددها القانون بطريقة معينة مفصلة في عدة مواد بالقانون.

وبالمناسبة فإن (الترويج) وهذا لعلم القارئ إذ قد تكونون على علم به ليس أمراً سحريا -وكما ذكرت في مناسبة سابقة وفي وقت لم يكن فيه الوعي المالي كبيراً بهذه الدرجة -قام وكيل وزارة التجارة ومساعدوه بالترويج عن طريق البنوك التجارية وقتها (باركليز والعثماني وبنك مصر) لقيام البنك التجاري السوداني برأس مال مليون جنيه عام (١٩٦٠/ ١٩٦١). الوكيل هو السيد منصور محجوب أمد الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية وقام السيد محمد المكاوي مصطفى بمساعدة كاتب هذا المقال بالترويج لأول شركة صناعية عامة برأس مال مماثل عام ١٩٦٤م. وهي شركة الخرطوم للغزل والنسيج. وقبلهما قام المرحوم التجاني أبوقرون بالترويج لأول شركة سودانية عامة للتجارة في الصادر والوارد -وبالمثل شركة السينما السودانية والسينما الوطنية) في الخمسينيات وشركة التأمين على العربات وفي مدينة الأبيض

(عبدالمتعال محمد عبدالله وعيسى عبدالفراج وزملاؤهم من مالكي وسائقي السيارات). المهم هو الالتزام بالقانون والشفافية.

وحتى لا أكرر: نفس الشيء كان من المفروض أن يحدث في حالة بنك الخرطوم ولا تكفي التصريحات الإعلامية والحديث الصحفي القيم للسيد أبوبكر يحيى الفضلي. مع كل الاحترام.

٦ فبراير ٢٠٠٥م.

**أب أحمد: وزير المالية – عبدالرحيم حمدي**

**عم أحمد: رئيس اللجنة الإقتصادية – تاج السر مصطفى**

**بيع بنك الخرطوم (باركليز سابقاً) باسم الخصخصة**

**بنك الخرطوم ... لماذا المناشدة ... ولماذا التماس التأجيل**

قصة القطاع العام في السودان تحكي نشأة السودان الحديث سياسياً واقتصادياً. على ظهر السكة الحديد والبواخر النيلية دخلت قوات الحكم الثنائي في أواخر القرن التاسع عشر وامتدت أسلاك التليفونات والتلغراف ومكاتب البريد وقامت بعض المدارس والمستشفيات بالعلم والعلاج المجاني – على قلتها – وعلى حساب الدولة. ثم ظهر مع استقرار الحكم واستتباب الأمن القطاع الخاص الحديث ممثلاً في الشركات التجارية – أجنبية وسودانية – وممثلاً في بنكك باركليز (الخرطوم) والبنك العثماني (الوحدة) وشركة السودان للنور والقوى الكهربائية في العاصمة وود مدني – وفي قيام كوبري النيل الأزرق وكوبري النيل الأبيض على نظام (البوت) الحالي ثم مشروع الجزيرة عام ١٩٢٥م. وفي عام ١٩٤٧م. أنشأنا الخطوط الجوية السودانية. وفي نهاية عام ١٩٥١ انتهى امتياز الشركة الزراعية السودانية (البريطانية) التي أنشأت مشروع الجزيرة وأصبح سودانياً. تزامن مع فترة الستينات انتهاء امتياز الكوبريين وقيام عدة مشروعات حكومية أبرزها البنك الصناعي السوداني ومصنع سكر الجنيد ومصنع خشم القربة. وحتى نهاية الستينيات سار كل شيء على ما يرام سواء في القطاع الحكومي (العام) أو القطاع الخاص دون أيديولوجية أو خلفية فكرية: سواء في عهد الاستعمار أو الحكم الوطني وبكفاءة إدارية وانضباط. ثم (مايو اتولد) وأضافت الأيديولوجية الاشتراكية خلال النصف الأول من السبعينيات أعداداً مهولة من المنشآت للقطاع العام عن طريق التأميم والمصادرة شملت كل مناحي الحياة من المطاعم إلى المتاجر والمنازل والمصانع والنقل البري والبنوك... إلخ. ثم أنشأت الدولة العديد من المرافق

الإنتاجية على رأسها مشروع السوكي ثم مصانع السكر والنسيج ... إلخ. وهكذا عاش المواطن السوداني وكل وسائل الإنتاج حوله مملوكة تقريباً للدولة بعد أن شمل (الإصلاح الزراعي) تأميم مشروعات الزراعة المروية على ضفاف النيلين كما عاش المواطن والخدمات الأساسية في الصحة والتعليم مملوكة للدولة وتخدمه مجاناً. ثم تضافرت ظروف في الإدارة واختيار أهل الثقة وخلط السياسة بالأداء وانعدام الجزاء على من يستحق وزيادة العطاء لمن لا يستحق واختفاء الرقابة إلى أن أصبح القطاع العام الذي غطى بالخير كل الدولة في بداياته أصبح يتدحرج حتى صار العبء على المواطن وعلى كل الدولة.

وهنا ظهرت النظريات المضادة وبدل تشخيص العلل والعلاج صورت الشر كله في وجود القطاع العام وبشّرت بالخير كله في زواله. لم تفرق بين هذا وذاك ولم تتطرق إلى الأسباب ولا إلى أسلوب العمل ولا الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية ولا إلى القيادات والقدوة ولا إلى ما هو ناجح أو مبشر بالنجاح أو من الممكن إصلاحه. وتبلورت النظرية في النهاية في كلمة واحدة هي (البيع) ثم أضيف إليها (لمستثمر أجنبي) مرة باسم التحرير ومرة باسم الخصخصة وأخرى باسم العولمة ... ثم باسم (برنامج الرئيس عمر للولاية الثانية) وغرست النظرية في الأذهان بيع ما فيه الخير لغير السودانيين تحت اسم الاستثمار – وترك غيره لكم أيها السودانيون لتشقوا فيه – وبه – وتبذلوا الجهد والغالي ومعاناة الأسر إلى أن يبشر بالخير وعندئذ سيقبله (المستثمر الأجنبي) ويتم (البيع) ... وهكذا. ونكرر لا أحد ضد التحرير ولكن كيف ولمن ومتى؟

إن القطاع العام هو ملك للسودانيين كلهم بخيره وشره وهو نتاج كفاحهم جميعا: مالياً وجسدياً ومعنوياً. وإذا أصبحوا جميعاً مقتنعين بضرورة التحرير الاقتصادي وحتمية الخصخصة فإن الرأي هو أن تنظر الدولة للأمر بمنظار جديد. إن اللجنة التي تكونت في التسعينيات تحتاج إلى مراجعة لتواكب الظروف الحالية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والرأي كما اقترحت من قبل أن يتكون جهاز جديد تمثل فيه مختلف التخصصات من الخبراء

والعلماء ومن الأحزاب والعاملين وبعض الوزراء (دون أن يشكلوا حضوراً لافتاً) ويكون مسؤولاً لمجلس الوزراء أو قل للنائب الثاني لرئيس الجمهورية ويعمل في إطار السياسة العامة للدولة. ولا يستحب أن يرأسه وزير حالي (أو وزير سابق) وإنما شخصية قومية مقتدرة تضع المصلحة العامة في المقام الأول. ويحضرني في هذا المقام أن أختار فخامة الرئيس حسني مبارك الدكتور وحيد رأفت رئيساً للفريق المصري في لجنة التحكيم لاسترداد (طابا) لكفاءته وعلمه وقد رد على منتقديه من حزبه عندما أخبروه أن الدكتور وحيد من حزب الوفد المعارض (ليه موش مصري – هذا مصلحة مصر).

إن منسوبي الحركة الشعبية شاركوا في وضع النص في اتفاقية قسمة السلطة والثروة وفي الدستور بأن يقوم الاقتصاد السوداني على مبدأ التحرير ولا شك أن لهم رؤاهم في كيف ولمن ومتى يطبق هذا النص. وها هم وصلوا البلاد ولم يتقلد منهم أحد منصباً رسمياً بعد بخلاف السيد النائب الأول. وغداً سيأتي التجمع. ثم مندوبو دارفور ... والشرق وفيهم من هو أهل لعضوية بل وقيادة الجهاز المقترح. ولهم أيضاً رؤاهم في الأمر. وليس هناك داعٍ ملح للعجلة والهرولة في وقت ليست الأسبقية فيه لبيع البنوك بل لإعادة تكوين الأمة على أسس جديدة ووضع قواعد لحكم راشد بشّر به رئيس الدولة ونائباه ويتطلب خلق جو من الثقة بين الجميع وبينهم وبين الحكومة.

ورغم الثقة التامة في نزاهة وعفة الأخ الزبير أحمد الحسن وزير المالية إلاّ أنه لا شك يوافقني أن هناك ضباباً كثيفاً يغطي تصرفات بعض النافذين في الدولة – كما أن المعارضة أياً كانت – داخلية أو خارجية – لديها نظرتها للتصرفات في الوقت بدل الضائع ومن وزارات تكليف قامت مؤسسة الرئاسة بوداعها وأخذت لها الصور التذكارية للوداع. وهؤلاء الذين قدموا للبلاد وأولئك الذين في طريقهم – بل والمقيمون الصامدون منذ ضربة البداية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. يصعب إقناعهم بسلامة التصرف رغم الثقة الشخصية في سيادتكم. هذا من الناحية الفردية للمواطنين غير أنه من الناحية الرسمية للذين قدموا وللقادمين فإنهم يتوقعون

التريث لإشراكهم في السياسة وفي القرار... وفي التصرف. فليس معنى التأجيل هو الإعراض بل لإشاعة الرضا بينهم كبائعين كما أن المشتري لابد أن يفهم أن رضا المتعاملين هو من أركان البيع. ولذلك ولكي يطمئن قلب كل سوداني فإطمئنان القلب خاطب به أبو الأنبياء سيدنا إبراهيم ربه وفي أعظم شأن هو الإيمان وليس في عملية بيع أو شراء وليس معناه الاعتراض.

وهكذا فإننا نتوقع أن يجلس لاعبون جدد يقومون قبل كل شيء بحصر ممتلكات الدولة القابلة للتحرير في الولايات وفي الحكم الاتحادي ابتداء من كافتيريا صالة المطار إلى المطار نفسه وأن يقسموا الممتلكات إلى قطاعات: تجارة – زراعة – صناعة – مال –خدمات بمختلف أشكالها ... ويقومون بوضع الأسبقيات ويستعينون في تقديري بكل الخبرات محلية وخارجية في التقييم وفي التقويم وفي التصرف: إدارة – شراكة – بيع ولمن وكيف ومتى ... وفي شفافية تامة ومعرفة عامة لعموم أهل السودان ممثلين في خبرائهم وعلمائهم ومنظماتهم والعاملين فيها – وأحزابهم: فالأملاك أملاكهم جميعاً وأمرها يهمهم جميعاً وتحركاتهم في إطار سياسة الدولة التي تحكمهم جميعاً. وأتفاءل وأقول إن تكوين هذا الجهاز قد يكون أول (مؤتمر) جامع للسودانيين جميعاً يمهد الطرق للوفاق الأكبر بإشاعة الثقة وروح المشاركة.

والله المستعان.

إبراهيم منعم منصور

٢١/ ٧/ ٢٠٠٥م.

**الأيام ١٩/ ٧/ ٢٠٠٥م.**

**سوداتل ... وجه آخر للخلاف: مع المراجع القانوني**

من مهام المراجع القانوني لأي شركة أن يقوم – إلى جانب تدقيق الحسابات والتأكد من صحتها – بمراجعة نظم العمل وتصرفات مجلس الإدارة وتمشيها مع عقد ولائحة التأسيس وقانون الشركات. كما له أن يتأكد من باب أولى أن النتائج المالية سليمة وتقوم على أساس حسابات صحيحة وأن الأرباح التي توزع لا يتطرق إليها أي شك أو شبهة. وللمراجع القانوني أن ينصح الشركة بأن تزيد رأسمالها إذا كان دون المستوى الذي يؤهلها لحسن أداء عملها وألا تبالغ في الحصول على رأس مال أكبر من طاقة العمل بحيث لا يمكنها أن تكافئ المساهمين عليه بأرباح تعوضهم.

ومسؤولية المراجع القانوني أساساً للجمعية العمومية إذ إنها هي التي تنتخبه وتحدد أتعابه. ولذلك يقدم لها مع الميزانية السنوية (تقرير المراجعة) ويوضح فيه رأيه في أداء الشركة وصحة حساباتها، ويلفت المراجع خلال العام مجلس الإدارة لأي أخطاء يمكن تصحيحها. أما إذا كان الخطأ كبيراً ورفض المجلس تصحيحه وسيكون له أثر على الموقف المالي للشركة فإن المراجع في هذه الحالة يقرر أن يكون له (تحفظ) على الأمر المعين ويضمنه تقرير المراجع للجمعية العمومية.

وفي خلال العام لفت المراجع (مراجع سوداتل: مصطفى سالم وشركاه) نظر مجلس الإدارة لمخالفات قام بها رئيس المجلس على رأسها إصدار قرار بدفع مبلغ ألفي دولار بدل حضور كل عضو يحضر جلسة من جلسات المجلس وهو أمر ليس من سلطاته. كما أنه تصالح مع شركة في دبي تم تحويل مبلغ لا تستحقه في نظر المراجع وقبل رئيس مجلس الإدارة مبلغاً أقل من حقوق الشركة.

غير أن الخلاف بشان عقد موبيتل والذي ظاهره استقالة السيد مدير هيئة الاتصالات فإن باطنه مبلغ ١٢٥ مليون دولار أدرجها مجلس الإدارة بدون موافقة المراجع

في الميزانية وقرر أن يوزع بناء عليها أرباحاً للمساهمين على النحو الذي تناولته الصحف. وكان رأي المراجع أن المبلغ المذكور محل قضية وأمام تحكيم دولي وليس ربحاً محققاً ولذلك ذكره في (تحفظ) لدى تقريره للجمعية العمومية. ولكن مجلس الإدارة (رفض) توزيع تقرير المراجع للجمعية العمومية.

أمر آخر هو أن مجلس الإدارة طرح أسهماً في سوق الأوراق المالية في إمارة دبي للحصول على ٤٤ مليون دولار. ولكن الدعاية التي صاحبت الطرح جعلت المشترين يندفعون حتى وصل المبلغ المكتتب إلى (٤٠٠) أربعمائة مليون دولار الأمر الذي جعل إدارة سوق الأوراق في دبي توقف الحملة وتمنع سوداتل من الحصول على أموال إضافية، وقد كان رأي المراجع القانوني أن الشركة ما كان لها أن تجمع أكثر من المال الذي تحتاج إليه في أعمالها التوسعية خاصة وأن الخلاف مع موبتيل قد يكون في غير صالحها مما يفقدها قدراً من السوق وخاصة أن هناك شركتين جديدتين سوف تدخلان السوق بالإضافة إلى أن استخدام التلفون الأرضي لم يعد في توسع يبرر هذا المبلغ الكبير. وكان لا بد للمراجع أن يكون له (تحفظ) على هذا الأمر الذي سوف يؤثر سلباً على الأرباح للعام والأعوام المقبلة كالتزام في رأس مال الشركة. وكما ذكرنا فإن الشركة لم توزع تقرير المراجع مع الميزانية السنوية – بل أن الميزانية السنوية نفسها سلمها المراجع لمجلس الإدارة في شكل (مسودة) ولكن المجلس أزال كلمة (مسودة) ووزعها كميزانية نهائية (دون إذن من المراجع).

المهم في كل هذا عدم توزيع مجلس الإدارة لتقرير المراجع مع الميزانية للمساهمين لما فيه من (تحفظ). أن أي (تحفظ) من مراجع قانوني في حسابات شركة (عامة) أمر بالغ الأهمية والخطورة كما أنه ولا شك لا بد أن:

- يلفت نظر السيد مسجل الشركات.
- يحرك سوق الأوراق المالية على الأقل في الخرطوم.
- يستدعي تساؤل الجهة التي أصدرت الامتياز للشركة وهي الحكومة في هذه الحالة.

كما أن تخلي المراجع القانوني عن مراجعة الشركة أمر أكبر أهمية ولا بد أن يحرك الاتحاد أو التجمع المهني للمراجعين القانونيين في السودان. لكن هل حدث أي شيء من أي جهـة – لم يحدث حسب علمي حتى هذه اللحظة غير أن مؤشر الرسم البياني لأسـهم الشر-كة في سوق الأوراق المالية في دبي أظهر تدنياً واضحاً كما ظهر في الإنترنت في الباب الخاص بالسوق وبالشركة خلال شهر يوليو ٢٠٠٥م.

**إبراهيم منعم منصور**

**١٩/ ٧/ ٢٠٠٥م.**

## من وحي العدوان
## الوزير المظلوم

(١)

كان للاعتداء الإسرائيلي على أرض الوطن وعلى مصنع اليرموك وقع أليم في قلب كل سوداني وقد عبرت كل طوائف البلاد الحاضرة والمغتربة عن مشاعرها وفي إجماع جيد أكد أن كل أبناء وبنات هذه الأمة وطنيون: قلبهم واحد على السودان الذي بقي.

من هول المفاجأة للبعض ومن دافع الغيرة على الوطن لدى بعض آخر – وقبل أن تتكشف الحقائق تنادت أصوات بإدانة وسحب الثقة من القائد العام ووزير الدفاع الفريق أول ركن مهندس عبدالرحيم محمد حسين. صمت الرجل وتحمل ما وجه إليه في شجاعة الرجال.

(٢)

الآن وقد هدأت المشاعر وبانت - بعض – إن لم يكن كل الحقائق على الأقل ما جادت به الصحف الأجنبية والقنوات الفضائية الخارجية فإن الرجل (مظلوم) ويبدو أنه تحمل عبء الحدث في شجاعة عن (آخرين) بعضهم يجلس (الآن) في مقصورة المسرح السياسي – وبعضهم (الآن) خارج المسرح كله. هل صمت (حماية) لهم – وهل صمتوا حماية لأنفسهم: لم يفصح ولم يفصحوا. فالمسؤولية أكبر من أن تتحملها شجاعة القلوب وشجاعة العقول.

(٣)

قرار إنشاء مصنع كالذي تتحدث عنه الفضائيات أو ربما مصنع غيره سواء بالتعاون أو بدون التعاون مع إيران أو غير إيران لا يصدر وفقاً لما هو معروف في العمل الحكومي من وزارة الدفاع وحدها حتى ولو تقدمت به كمشروع للحكومة بل قد يكون – وأقول قد يكون – أكبر من أن يصدر من مجلس الوزراء في اجتماع روتيني. وأكاد أجزم أن بعض الوزراء الذين (دخلوا) والذين (خرجوا) والذين (بقوا) لا يعلمون عنه شيئاً: لا عن إنتاجه وطاقة منتجاته ولا عن تكاليفه ولا مصدر معداته: وقطعاً بما في ذلك وزير المالية في زمانه وربما بعد زمانه –

وهل هذا المصنع كله فوق الأرض أم أن بعضه تحت الأرض. وهل هو (سري) أم (سري للغاية) أم مجرد مصنع ذخيرة كالذي أقامته حكومة الفريق عبود.

( ٤ )

في إحدى أمسيات شهر من شهور رمضان المعظم وفي إحدى السنوات تمت دعوة عدد من أعضاء المجلس الوطني لزيارة لأحد (المصانع) للتعرف على التطور الذي قادته ثورة الإنقاذ لحماية البلاد وليتأكدوا أن أحاديث البعض عن سوء تصرف العسكر في أموال الدولة مصدره الجهل بالنهضة العسكرية. قضى النواب ليلة كاملة بدأت بالإفطار وصلاة التراويح ثم السحور وخرجوا مطمئنين: ولكنهم لم يكونوا (صامتين) رغم التحذير الذي تلقوه وهم أشخاص مسؤولون عن (السرية) وكعادة البشر باهى بعضهم من المؤيدين بما حققته الثورة فكانوا أشبه بالصديق (غير الواعي ولا أقول الجاهل) وبعضهم (أسر) إلى بعض خلصائه حتى يقال أنه من (العالمين ببواطن الأمور) وآخرون قادتهم (الونسة) إلى أن يرووا ما رأوا في إعجاب. وكانت المحصلة أن علم العديدون وأنا منهم أن هناك (مصنع سلاح) وليس فقط (ذخيرة).

قد يكون هذا المصنع هو الذي تم الاعتداء عليه وقد يكون آخر. وربما تكون الذخيرة هي إحدى منتجاته ولكنها وفقاً لروايات النواب ليست الوحيدة. وبعد سنوات صرح عبدالرحيم محمد حسين القائد العام ووزير الدفاع – ربما في مباهاة وربما في لحظة صدق أنهم تمكنوا من تصنيع طائرة تطير بدون طيار. ترى هل هي كإحدى الطائرات التي ضربت مصنع اليرموك أو مثل تلك التي ضربت بها (حماس) إسرائيل بعد أسابيع من ذلك التصريح. فبالطبع لا تكون هذه الطائرة قد تم تصنيعها في (مصنع) ينتج فقط ذخيرة. الصدق خير خاصة عندما تخاطب شعباً ذكياً صابراً على البلاء والابتلاء منتظراً الفرج.

في وقت زيارة النواب – وعلى ما أذكر – لم يكن الوزير المظلوم وزيراً للدفاع. ومع ذلك فإنه بعد ضربة اليرموك ولدت (الونسة) عن (مصانع) حربية تماماً مثلما حدث بعد ضربة الشفاء. الأفضل أن تصارح الحكومة أهل (الوجعة) قبل أن تصيبهم (الوجعة).

(٥)

في السنوات الأولى لثورة مايو ١٩٦٩م كان اللواء خالد حسن عباس القائد العام ووزير الدفاع عندما اقتحمت قوات الرائد هاشم العطا القيادة العامة واستولت على الحكم في ١٩ يوليو ١٩٧١م. وبعد فشل الانقلاب في ٢٢ يوليو ١٩٧١م واستقرار الأحوال تقدم اللواء خالد بالاستقالة من المنصبين ذاكراً أنه يتحمل (المسؤولية) رغم أنه وقت الانقلاب كان في زيارة رسمية خارج البلاد. وإزاء إصراره قبلها رئيس الجمهورية والقائد الأعلى جعفر محمد نميري ودعا مجلس الوزراء إلى اجتماع عاجل وأعلن لهم الخبر والقرار وأنه قام بتعيين (أخوكم اللواء طيار عوض خلف الله قائد سلاح الطيران) في منصب القائد العام ووزير الدفاع. (أولاد سنة أولى وزارة) كما كان يصفهم عمر حاج موسى وزير الثقافة والإعلام سارعوا إلى تهنئة (أخوكم عوض خلف الله) غير أن أحد (أولاد سنة رابعة وزارة) الأستاذ أحمد سليمان وزير العدل - أبوسلمون كما كان يحلو له أن يلقب - أوقف سيل التهاني وخاطب الرئيس نميري بأن يراجع القرار (لأنه يا ريس الجيش لا يقوده طيار ولا يقوده بحار. تقوده المشاة. يقوده ضباط مشاة) وجمع كفيه وحركهما إلى الأمام علامة الزحف ثم أردف (ولا أيه يا أخ عوض) كانت مفاجأة للجميع ولم يملك إزاءها الأخ عوض سوى الموافقة: لأنها كانت وستظل الحقيقة: ضابط خريج الكلية الحربية - ومن المشاة: لا طيار ولا بحار. وقد قام الرئيس نميري بالتأمين على ذلك واحتوى الموقف بسرعة بإنهاء الجلسة وبعد شهور أعفى عوض خلف الله وقام بتعيين ضابط خريج الكلية الحربية مشاة ابن المدرعات بشير محمد علي في المنصبين. رحم الله (الإنقاذ) فقد قضى (أبوسلمون) عليه واسع الرحمة قبل أن يكرر النصيحة ولكن هل كانوا سيسمعون.

إن وضع شخص لا تنطبق عليه هذه الأوصاف - كما شرح لنا العالمون بعد الجلسة المذكورة - في قيادة الجيش فيه ظلم للشخص - وظلم للجيش والأكبر من ذلك ظلم للبلاد: ولكي يقرب أولئك العالمون الأمر لنا ذكروا وقتها أن منصور خالد يحمل لقب (دكتور) ولكن في

القانون ولا يمكن أن نطلب منه إجراء (عملية زائدة) ففي ذلك ظلم له وللمريض ناهيك أن نطلب نفس الشيء من أبوالقاسم محمد إبراهيم رغم أنه كان وزير (الصحة) وقتها فالوزير مظلوم.

(٢)

من حسن أو سوء حظي أنني عشت تحت ثلاث حكومات عسكرية وعملت وتعاملت فيها مع عسكريين أغلبهم إن لم يكن كلهم قد أصبح يسبق رتبة كل منهم الحرف (م) ولكني أجد متعة في الاستماع إليهم والتعرف إلى الثقافة العسكرية منهم. الضابط كما يكررون وتعلمت من التكرار هو (خريج الكلية الحربية – مصنع الرجال) وليس غيرها. والذي يختار أو يختار له رؤساؤه بعد التخرج طريق سلاح (المشاة) بمختلف فروعه ويسير في دروبه المختلفة ويرتاد دوراته ويخوض معاركه هو الذي يكون في الوضع الذي يصبح فيه (سعادة القائد العام) وقد عشنا ذلك في مصاحبتنا وحواراتنا مع حاملي لقب (م) وتأكد لنا من مشاهداتنا للأفلام الحربية من روميل إلى آيزنهاور إلى مونتقمري إلى أحمد أسماعيل وإبراهيم سليمان. وكل هؤلاء وغيرهم ممن قادوا الجيوش كان الواحد منهم خريج كلية حربية يعني ضابط أولاً: ثم ولا بحار ولا طيار بل مشاة. وهو بهذه الصفة يعرف (أولويات) الجيش وكيفية (الاستفادة القصوى) من الإمكانات التي تتيحها له بلده وفقاً لظروفها. فيقوم ابتداء بتأهيل جنوده وتوفير زادهم وعتادهم ثم تأمين وضع جيشه ووطنه وقدراته على (الدفاع) عنه أولاً وثانياً وثالثاً. فنحن منذ أن عرفنا الجيش السوداني عرفناه باسم قوة (دفاع) السودان. وجيش إسرائيل اسمه حتى الآن جيش (الدفاع) الإسرائيلي. أولاً (الدفاع) ثم (الردع) بمختلف أشكاله.

وفي ظروف العالم اليوم فإن التصدي للضربة الجوية يؤمن المنشآت القومية والبنيات الأساسية ويمهد للزحف العسكري وتتبع التجديد في (الرادارات) هو صمام الأمان الأول

مهما كلفت تقنيات العدو في (التشويش) فإن علمه بتتبع خصمه التقدم في هذا المجال يقلل حتماً من هول الصدمة.

ولابد أن نعترف – وقد ذكر غيرنا ما كان سراً علينا – أن إمكانات (الدفاع) الجوي عمرها أكثر من أربعين عاماً. وكان من الممكن أن يكون عمرها عشرة أو خمسة أعوام لولا أن (الاستفادة القصوى) من إمكاناتنا اتجهت وفقاً لتقييم القيادة وهي من غير المشاة إلى أسبقيات أخرى: تشييد العمارات: ما يسقط منها وما يصمد – ولا في تعدد المستشفيات – وانتشار الصيدليات – ولا في فنون العمران التي تتفوق على منشآت شركات الاتصال والبنوك في الروعة وزاهي الألوان بل وربما بعض فلل ومساكن الخليج في جدة ودبي. هذا في الوقت الذي يعرف فيه العدو قبل المواطن أن (الرادار) الذي لدينا من مخلفات الأسلحة الروسية التي وصلتنا سنة ١٩٧٠م/ ١٩٧١م قبل أكثر من أربعين عاماً. لا نلومه فهذه قدراته وقد أداها وربما زاد عليها وفقاً لمعرفته وتحت بصر من أتخذ قرار قيام المصنع وقرار اختيار الموقع و.. وقرار تعيينه. فلا نعاتبه فهو مظلوم.

(٧)

شرح العقيد الصوارمي الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة – والرائد الذي لا يكذب أهله – شرح أسباب الحريق الذي اندلع في مصنع اليرموك بأنه يعود إلى تماس كهربائي). وبما أنه (الوحيد) الذي ينطق باسم الجيش وعلينا أن (نصدق) كل ما يقول فقد صدقت أنا حديثه. فالكهرباء تعملها أحياناً ورغم قطوعاتها فإنها لا تنقطع عن مصنع كهذا. ثم خرج علينا المسؤول الأول عن أمن الولاية وأهلها وما فيها بأن أسباب الحريق وقبل أن تتضح المعلومات يعود إلى (مكنة وعامل لحام) ورغم انتقاد البعض أو الكل وبصرف النظر عن صحة أو عدم دقة الحديث فإن السؤال هو: من الذي اختار (موقع المصنع) ذلك أن خريطة منطقة المصنع التي نشرتها صحيفة (السوداني) ثم صحيفة (أخبار اليوم) وبعض الفضائيات توضح (خطأً) واضحاً لا يحتاج إلى خبير في تخطيط المدن أو فني في اختيار المواقع. ورحم الله

الضباط الإداريين وضباط المجالس الذين توكل لهم المسؤولية بالعلم والتدريب بعد حسن الاختيار وليس بالولاء الذي لا تسنده حتى (البصيرة) العادية.

إن أي ضابط مجلس بلدي أو ريفي مبتدئ لا يمكنه (التصديق) لإقامة – ولنقل مصنع ذخيرة فقط – في هذا الموقع وإلا تعرض ليس فقط للمساءلة بل ربما الفصل الإيجازي من الخدمة لتعريض أرواح وممتلكات المواطنين والدولة للخطر والدمار: حتى ولو كان التصديق (لورشة) بها مكنة لحام (بالقصدير والكاوية) وليس بالغاز – حتى ولو كان ذلك الغاز هو أمان غاز – لا يتم التصديق بالقرب من أماكن السكن أو الطريق العام الذي تطرقه السيارات أو القوافل أو المشاة. بل أن كل القرى الكبيرة أو المدن صغيرها وكبيرها بها أمكنة مخصصة للصناعات ليس فقط ذات الخطر على الممتلكات والبشر- بل حتى ذات الروائح الكريهة وتعرف باسم (فريق الحدادين).

أستبعد أن يكون قرار (الموقع) قد صدر من أي سلطة (محلية) لديها (مواطنون) ترعى أرواحهم وممتلكاتهم وتستجوب أمام مجلس مهما كانت درجته في الحكم أو حتى لجنة شعبية قامت دون (إرث) قانوني أو عرفي في خدمة الخلق.

أيها المطالبون بمحاسبة عبدالرحيم محمد حسين أبحثوا عن غيره. عن الذي أصدر القرار بقيام المصنع في هذا الموقع. أبحثوا عن (الفيل) وليكن الباحث لجنة قضائية حتى نصل إلى (المسؤول) إذ قد يكون (المسؤول غير مسؤول). وتعبير (المسؤول غير المسؤول) ابتكره المرحوم مصطفى أمين أحد أعلام الصحافة المصرية وقد قصد به جلالة الملك فاروق إذ إنه كان لا يسأل بموجب دستور مصر رغم أنه كان مسؤولاً عن بعض القرارات الكبيرة التي يأمر بها بعض الوزراء.

ما يهمنا في أمر الموقع فإن عبدالرحيم محمد حسين مظلوم.

وأثناء البحث عن (الفيل) آمل أن نكون قد عرفنا الآن (قدر أنفسنا) لدى الأشقاء. إن (حرارة) التأييد والشجب أقل من حرارة مكنة لحام أو تماس كهربائي. فالذي تابع حرارة

و(حماس) مواكب الرافضين لاغتيال الضابط اللبناني وسام الحسن – عليه واسع الرحمة – ومشيعي جثمانه الطاهر ثم يقارن ذلك بما عبر به الأشقاء في تأييدنا يدرك أن ما تم التعبير به لنا كان من قبيل مجاملات حذرة فاترة وَجِلَة حتى أتى من الوفود التي جاءت أو تزامن وجودها بالخرطوم وقت الحدث. أما شاهدتم حجم وحماس مواكب (حماس) لتأييدنا نحن الذين ضربنا من أجلها.

(٨)

وإذا عرفنا قدر أنفسنا لدى الأشقاء علينا أن نلتفت بمسؤولية وأكرر الكلمة مسؤولية إلى واقعنا ونرصد إمكاناتنا فالقائد سواء كان فرداً أو مجلس قيادي (وبالمناسبة هل لدينا بالفعل مجلس قيادي كما يتردد) عليه أن يتعرف كما شرح لنا يوماً الوالد الكريم اللواء محمد أحمد عروة طيب الله ثراه وقد كان وزيراً لي ثم صرت جاراً له أن يتعرف على قدراته قبل أن يدخل المعركة أو حتى قبل أن يكون في عداء مع غيره – أو حتى إذا أراد أن يخطط لنصرة حليف أو جار أو مستجير. عليه أن يدرك وضعه الجغرافي والبشري والمادي قبل وضعه العسكري. كما عليه أن يرصد وضع وظروف من قد يوقعوه – من حيث لا يدري ومن حيث لا يقصدون – في وضع يضعف ليس فقط من قدراته على قلتها بل قد يهدد كيانه. أتذكر أحاديثه الثرة وفي الذاكرة حرب الستة أيام – أو النكسة – عام ١٩٦٧م والتي أدت إلى قفل قناة السويس في وجه الملاحة التجارية.

من حيث لا يدري السودان ولا تقصد الجارة مصر أصبحت ميناء بورتسودان هي ولا تزال المنفذ البحري الوحيد للسودان (أبعد) ميناء من أوروبا. وأصبح السودان بالتالي (أبعد) بلد من أوروبا: صادراتنا إلى أوروبا عليها أن تدور حول رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا وأصبحت بذلك أكثر تكلفة في نولون النقل البحري وبالتالي قلت قدرتها على المنافسة وهو موقف لم يقابل مصر سبب المشكلة وبالمثل فإن وارداتنا من أوروبا واجهت نفس الوضع وأصبحت أكثر تكلفة. وفي ذلك الزمن كانت تجارتنا الخارجية في غالبيتها مع أوروبا وهكذا

وضعتنا الجغرافيا بالرغم منا في أضيق زاوية. وعندما جلسنا وفكرنا في البديل لم يكن وقتها إلا البحر الأبيض المتوسط في مصر بالسكة الحديد من (الشلال) أو البحر الأبيض في ليبيا بالصحراء براً. ولعل الأمر لا يختلف كثيراً الآن. ونسأل الله السلامة.

(٩)

ونحن ندير المعركة لابد أن نتذكر (الجغرافيا المحلية) إذ إنه إلى جانب الصادر والوارد من السلع التقليدية هناك صادر جديد هو البترول وواردات جديدة هي معدات وآليات حفر وتكرير البترول. لقد تعرضت بورتسودان (المدينة) وأطرافها وما حولها لما كان من الممكن أن يتعرض له (سكانها) و (ميناؤها) ونسأل الله السلامة. بعضنا يعيش دوماً في أجواء التوتر والحروب ضد بعضنا: الحروب الداخلية ناسين أن الحروب (الداخلية) أمر مختلف تماماً عن الحروب الدولية ( التي لا تحتمل فيها دولة أن تفقد (ثلث) أرضها وسكانها وأكثر من ثلاثة أرباع دخلها دون أن يرف لها جفن ويهتز كرسي تحت حكامها. هذا البعض ينفخ في البوق ويضرب في الطبل ويصرخ في الميكروفون (علماً بأنه لم يخترع للصراخ) – ولا يعرف للأسف ما يمكن أن تقود إليه أقوالهم وصراخهم لأنهم – في الحارة – دوماً بمنأى عن المخاطر وعن مآلاتها على سواد البشر حتى في غلاء وشظف العيش: من حول هؤلاء وتحت سمعهم وأمام بصرهم وبأعلى من صراخهم تحطمت العراق وتقسمت – وتحطمت ليبيا وتقسمت – وتعيش مصر شبح التقسيم – وبالمثل سوريا واليمن وفي الطريق الكويت والخليج والجزيرة. الحرب (الدولية) لا تفرق ولا ترحم. إن الصواريخ التي ضربت بالتوالي بورتسودان – وبالمثاني اليرموك ليست دغدغة ألفاظ بالاستهداف والابتلاء كأنما هذه التعبيرات لم تدخل قاموس اللغة إلا عن السودان. يا قوم اعتبروا وقدروا ما سوف يصيب أهلكم وشعبكم إذا لم تجلسوا وتراجعوا أمركم قبل أن تتارجحوا ... فلا تجدوا ملاذاً عند (شقيق أو جار أو قريب) وإذا وصفتم انفصال الجنوب بأنه (بلا وانجلا) فكروا من الآن في وصف يليق باختفاء الميناء والمنفذ الوحيد: بورتسودان. وليس لدينا أقرب من الصين وروسيا و.. وماليزيا.

( ١٠ )

كيف؟ هل نسيتم (الجغرافيا الإقليمية). لقد أقلعت الطائرات الإسرائيلية كما قيل من ميناء (إيلات) عند خليج العقبة. لقد (صدقنا) أنها في خط سيرها الذي أوضحته الخريطة لم ترصدها خلاله جميع الدول الشقيقة سواء الأردن أو مصر ـ أو المملكة العربية السعودية. ولكن جميع هذه الدول لابد أن تكون قد شاهدت- حتى الآن بدون تعليق من جهة أي منها – السفن الإيرانية الحربية راسية في الميناء الوحيد الذي نملكه: بورتسودان. وإذا كان وزير خارجيتنا علي كرتي لم يعلم بها كما صرح في حديثه لقناة النيل الأزرق يوم ٣/ ١١/ ٢٠١٢م إلا من الصحف فإن جميع تلك الدول ومعها كل أوروبا والولايات المتحدة عن طريق الأقمار الاصطناعية قد علمت بها وراقبتها وهي تبحر – ثم تقترب – ثم ترسو – ثم تتلقى الترحيب ويتجه طاقمها إلى قيادة سلاح البحرية السودانية بل وإلى داخل مدينة بورتسودان يتبادلون التحايا والونسة مع سكانها.

هل يا ترى اتخذ قرار الزيارة الأخيرة الحالية الوزير المظلوم الذي استقبل مرءوسه قائد سلاح البحرية السفن ورحب بها، أم أن القرار قد اتخذه (مسؤول غير مسؤول) لأن (الحكومة العلنية) سبق لها أن اعتذرت عن استقبال السفن كما أكد وزير الخارجية في حديثه للقناة. الله يرحم (منصب وزير الخارجية) لقد زينه لأول مرة عام ١٩٥٦م مبارك زروق وتوالت نجوم: محمد أحمد محجوب – أحمد خير – محمد إبراهيم خليل – منصور خالد – محمد ميرغني – حسين أبو صالح.

ما كان يدور همساً ومستوراً في (الجغرافيا الإقليمية) من البحرين المهددة إلى جزر الخليج الثلاث المحتلة إلى الكويت المهددة والصامدة ولا أقول مروراً بالجزيرة العربية بل أقول وقوفاً بها وبالمنطقة الشرقية فيها والتي هي ليست فقط قطعة أرض تتبع حكومة المملكة العربية السعودية بل مضخة أكثر من عشرة ملايين برميل بترول (يومياً) قابلة للزيادة. عشرة ملايين تهم كل العالم الغربي والآسيوي وبعض العالم العربي. هل تعتقدون أن هذه (البراميل) مجرد

أرقام أم هي عصب الحياة وبدون مبالغة لكل العالم. وقد وضح أثرها في أعقاب حرب عام ١٩٦٧م. إن هذه (البراميل) هي إحدى دفاعات حماية الدولار الأمريكي والاحتفاظ بقوته من الانهيار ذلك أن الولايات المتحدة لا تسمح أن يباع البترول بغير الدولار الأمريكي – حتى يظل الطلب دوماً عليه ويسعى الجميع للحصول عليه. وقد حاولت مرة مارقريت تاتشر رئيس وزراء بريطانيا أن تجعل المملكة العربية السعودية تقبل (الجنيه الإسترليني) ثمناً لمشترياتها من البترول فجاء نائب الرئيس الأمريكي فجأة إلى الرياض وأوقف المحادثات قبل أن تنتهي. هذا بشأن بريطانيا فكيف بإيران. ترى هل نحن واعون لما يدور ولدينا رجال دولة أو حتى ساسة لهم أعين يبصرون بها وآذان يسمعون بها وقلوب في الصدور. الحرب الباردة ضد إيران شملت معظم دول الغرب. وحصار غزة وحماس تتفرج عليه معظم دول العرب. وإذا قامت حناجر ساسة ودعاة السودان بتسيير (قافلة) واحدة برية أو بحرية إلى غزة تحمل ما يساعدها على الصمود رزقاً أو دواء أو مصاحف وقادوها بأنفسهم – لا بالوكالة – وتعرضوا للقصف والقتل بل الشهادة التي تعرضت لها جماعات (إنسانية) غير عربية وغالبيتها غير مسلمة ... لو حدث هذا لصدقناهم ولتبعنا المواكب مصفقين ومهلّلين .. ولكن .. ولا بلاش.

هل فهمنا أسباب (حرارة) التأييد الذي غمرنا به الأشقاء والأقربون دماً وجغرافياً وعقيدة.

(١١)

كنت أتابع في إشفاق تحركات وأحاديث علي كرتي وزير الخارجية بعد الضربة آملاً أن يجد من يساعده على احتواء الموقف بعد تفاؤل ساد حواراته المتعددة مع الولايات المتحدة إلى أن صدمه قرار تمديد العقوبات على السودان لعام آخر والذي تزامن ولا شك مع قرب السفن الحربية الإيرانية من المياه الإقليمية السودانية ووصولها إلى ميناء بورتسودان. كنت أتوقع أن يتفهم دوافع وتوقيت القرار وتحرك السفن الذي لم يعلم به حتى هو في موقعه الرفيع ذلك أن الأسباب التي تذرعت بها الولايات المتحدة معلومة بعد انفصال الجنوب حتى لرجل

الشارع وهي دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي. فإذا تزامن توقيت اتخاذ القرار مع وصول السفن لا يحتاج الأمر كما يقول الإمام الحبيب إلى درس عصر.

ومع ذلك فإن علي كرتي كسوداني يحق له أن ينفعل كوطني وأن تتقمصه روح أيام الدفاع الشعبي وساحات الفداء بعد أن رأى وسمع قمماً في السلطة والحزب يقولون ما قالوا في تضارب وتقاطع في الحديث لا تعرف فيه من يمثل البلاد ومن يحكمها ومن يحق له أن يتحدث باسمها في أدق الشؤون الحربية – وأرفع المسائل الدبلوماسية. ويقيني أن علي كرتي سوف يبتلع بعض ما قال في لحظة غضب ويعود إلى طاولة التفاوض والدبلوماسية مع الحكومة الأمريكية فهو شخص مسؤول ومسؤول عن حياة الشعب الذي بقي- غير أنه سيكون في وضع مثلنا نحن الجالسين على الرصيف وسوف يتساءل – كما نتساءل: من يحكم السودان: إذ إنه حتى قبل الضربة والعدوان كنت في صف الذين يتحدثون عن أن الشيء المهم هو معرفة (كيف) وليس (من / يحكم السودان). ولكني الآن أقول لدعاة الإجماع الوطني ولكل المؤيدين والمعارضين للحكومة يا أهل السودان اتحدوا لنعرف (من) يحكم السودان لنعرف منه (كيف يتم اتخاذ القرارات) و (أين) و (من هم) الذين يحكموننا حتى دون علم وزير الخارجية بل ويخفون عنه القرارات.

إذا كان وزير الدفاع ( مظلوم ) وصمت.

فإن

وزير الخارجية أيضاً ( مظلوم ) وصرخ

ترى

كم العدد من الوزراء هو أيضاً ( مظلوم ) ومكتول كمد

الظلم مثل (المقص) له طرفان: ظالم ومظلوم. عرفنا المظلوم فأين الظالم.

إذا عرفنا (كيف) يحكم السودان سوف نعرف (الظالم) وبعد أن نعرفه سوف نعرفهم. إن شاء الله يا رب.

ملـحـق:

وأنا أختتم الكتابة قرأت في الصحف أن المجلس الوطني (ينظر) في زيادة اعتمادات وزارة الدفاع ليمكنها من التصدي للعدوان. لا أحد يملي على المجلس ولكن آمل أن يقرأ أن أكثر من ٧٠٪ من موازنة الدولة خصصها هو للدفاع والأمن وأنه مع ذلك فإن وزارة الدفاع صنفها المراجع العام ضمن الوحدات التي (تجنب) المال العام: أي تخالف القانون وتحصل على أكثر من مخصصاتها. هل يمكن أن (ينظر) المجلس في زيادة اعتمادات وحدات غسيل الكلى. إن شاء الله يا رب: فهي لا تحصل حتى على مخصصاتها.

**إبراهيم منعم منصور**

**نداء إلى الإمام الحبيب السيد الصادق المهدي: من إبراهيم منعم منصور.**

أتابع ومعي كل السودان جهودك المتتالية على مر السنوات التي كادت أن تقارب العشرين وأنت تطالب أولى الأمر بتدارك أمر البلاد لعقد المؤتمر الجامع أو المؤتمر الشامل أو مؤتمر المائدة المستديرة .... وهي كلها تصب في أن يلتقي أهل الحكم مع أهل السودان – ثم مع أهل السودان (الذي فضل) لتخليص البلاد من واقعها الذي طالت حبال أزماته الخانقة. سيدي: لا أتوقع كما لا يتوقع غيري ممن يتابعون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد أن يستجيب أحد لصيحاتك: ليس لأن الآذان في صمم ولكن لأن الاستجابة تعني أمرين أحدهما علقم والآخر أكثر مرارة.

الأول هو أنهم يتوقعون أنه يؤدي إلى (المشاركة) الفعلية لا الديكورية مما تجعل الكثيرين يتحسسون رؤوسهم أنها تقود إلى (تسجيل ) وبالتالي (شطب هيثم مصطفى وعلاء الدين يوسف و بدر الدين قلق) وربما آخرين من (التيم الأول (THE FIRST ELEVEN) أي بداية (كسر الهيبة) التي ظلت تزامل اتخاذ مثل هذا القرار: قرار قد يصل حتى (فيصل العجب) مما يجعل شطب آخرين أمراً إن لم يكن سهلاً فهو أقل صعوبة. والشطب في هذه الحالة لا يجعلهم يجلسون في كراسي (الاحتياطي) أو بلغة أخرى في (استراحة محارب) إنما (قلع) الفنلة ليرتديها لاعب جديد.

أما الأمر الأكثر مرارة والذي يرفضه بل يخشاه الجميع: المدرب واللاعبون فهو (المحاسبة) على أخطاء و(فاولات) مباريات طالت ربع قرن. هذه الكلمة: المحاسبة تجعل الكل يتمسك بموقعه – والكل يحمي الكل. والبعض يحمي البعض – لما يعلمه الكل عن الكل والبعض عن البعض. بل وما يعلمه حتى (اللاعبين المشطوبين من زمان والاحتياطي والمتطلعين للتسجيل).

وإذا حدثت المعجزة – وستكون بالفعل معجزة – وتم ما طالبتم به سنوات وسنوات فمع من تجلس مع من تتفق. سبقك مسلحون ومدنيون في اتفاقيات بعضها شهده

**العالم** كله حضوراً – و بعضها شهده متابعة وكلها شهدها الجميع (موءودة): بعضها قبل أن يجف مدادها وبعضها بعد أن جف ريق من وقعوها – وبعضها معك شخصياً ظننتم بحسن نية أنكم اصطدتم بها فيلاً وقد وجدناه أقل من أرنب بل أصغر من نملة ... وأدى إلى انقسام في حزبكم العتيد وجد طريقه مساراً نهاراً. و إذا جال بخاطركم أن (الناس) لا بد أن يكونوا قد تعلموا بعد الأهوال التي آلت إليها حال البلد فالسؤال أيضاً مع (من) تجلسون. هل تعلمون (حقاً) لا دستوراً أو قانوناً (من) يحكم السودان. الإجابة أصعب من (لحس الكوع) واعتذر لاستخدام هذا التعبير في مقامكم. لست متشائماً أو هازلاً ولكنه الواقع.

ساقني الحديث عن دعوتكم في صحف ٢٧/ ١/ ٢٠١٣م لمؤتمر دائرة مستديرة إلى غير الموضوع الذي أردت أن أرسل إليك فيه هذا النداء عن جبال النوبة – وعن النيل الأزرق – وعن أبيي: لا لأنكم تجاهلتموها حتى الآن ولكن لأنها ظلت تؤرقني وأردت الاستنجاد بكم.

**فبعد ربع قرن من الفشل: سلمنا أمرها إلى الأجانب: أليس في السودان من عقلاء أو عاقل – فرساناً أو فارس:**

عندما دحر الإمام المهدي قوات حكومة العهد التركي المصري في معركة الجزيرة أبا رأى بإلهام وبصيره أن يخرج من الجزيرة لأنها بحكم وضعها الجغرافي محصورة وغير آمنة ولا تشكل مكاناً للدفاع ثم الانطلاق في الدعوة. هاجر إلى جبال النوبة: أرضاً وحصناً وبشراً. آواه السهل والجبل ورحب به الأهل وجهروا معه بالدعوة. كانت وكانوا مثل المدينة المنورة للرسول الكريم عليه صلوات الله وسلامه ... ومثل الأنصار. لو لفظوه كما فعلت (الطائف) بخير البشر – أو إذا سلموه للحكم التركي المصري – وحتى لو وشوا به نظير ريالات أو مناصب لربما وأقول لربما ظل السودان التركي المصري: ولكن الله شرح صدورهم: فكانوا في جبل (قدير) مثل العنكبوت والحمام في جبل حراء.

لهذه المنطقة ولأحفاد وسلالات هؤلاء القوم (دين) في عنقكم سيدي الإمام يمثل في أدنى درجاته (الوفاء). وقد أصبح الوفاء قيمة إنسانية بعد أن أرسى دعائمها الإسلام. ولست في موقف من يناصحك ولكني أناشدك يا حفيد وسلالة (المهاجرين والأنصار) أن تذهب وتجلس مع أحفاد وسلالات (الأنصار) وتعود منهم بما يشكل حلاً – أو على الأقل ... يمهد إلى حل للمأساة الإنسانية في هذه المنطقة: إذ لها دين في أعناقنا جميعاً ولكنه أكثر في عنقكم. لقد تسلم الآن زمام حلها غير أهل السودان.

لقد طلب منا الدكتور نافع علي نافع مساعد رئيس الجمهورية أن نقرأ مرة ومرتين وثلاثة ما حوته وثيقة (كمبالا – فجراً صادقاً أو كاذباً) ولكن للأسف لم تنشرها حتى الآن أي صحيفة سودانية: هاجمها من هاجمها وشتم موقعيها من شتمهم وتبرأ منهم بعض من أرسلهم: ولكن لم ينشرها لنا أي منهم. كل الذي خرجت به من قولهم – ويهمني في هذا المجال جبال النوبة – التي أخاطبكم بشأنها أنهم طلبوا لها (حكماً فيدرالياً) وحسب علمي ان السودان (جمهورية فيدرالية) ولا ينفي عنها هذه الصفة انفصال الجنوب. ومصنفه عالمياً ضمن الدول الفيدرالية والحكم فيها (فعلياً) حكم فيدرالي. ثم هب أنها ليست كذلك فما يضير ولاية من السودان أن تطالب بحكم فيدرالي. بل ما يضير السودان أن تطالب إحدى ولاياته أو كل ولاياته بحكم فيدرالي هو بالواقع كذلك. هل تخشى عليها من (الانفصال). أبداً لا تخشى فجبال النوبة ودارفور والنيل الأزرق (أرض مقفولة LANDLOCKED بدون منفذ بحري قريب. الخوف إذا صح المعيار من انفصال الولاية الشمالية وقد ألمح بعض قياداتها بالفعل وأكثر من مرة لعلاقة (ما) مع مصر وتم توقيع علاقة (ما) مع ليبيا – والخوف بنفس المعيار من البحر الأحمر وكسلا وما تردد عن علاقات (ما) مع دولة أرتريا. إذا كان هنالك ما يحرك الوجدان الوطني في وثيقة (كمبالا) أرجو وأرجو وأرجو كما طلبتهم منا أن نقرأها أن تنشروها لنا. وكما أنني لم أقرأها فأكاد أجزم أن الدعاة الذين هاجموا موقعيها وشككوا في عقيدتهم لم يطلعوا عليها. أين هي ولماذا يخفيها الجميع.

أرجو ألا أظلم (النيل الأزرق) بإسهابي في الحديث عن جبال النوبة. لقد تصدت إلى الهجمة الحبشية لهدم الدولة المهدية وما كان للقائد الزاكي طمل والرجال الذين حوله وخلفه ومنهم في المقدمة جدنا (عبد الرحيم أو دقل) ما كان لهم أن يصدوا الهجوم ويهزموا الغزاة لولا وقوف مواطني النيل الأزرق معهم: بنياناً مرصوصاً وصفاً بصف بدمائهم وشهدائهم لم يطعنوهم من الخلف ولم يقطعوا عنهم الإمداد. وبوقفتهم وقف العدوان ووقفت المهدية على قدميها في الشرق واستقرت في الداخل.

**السيد الإمام:**

هذه منطقة تتطلب منكم (الوفاء) أن يرد أحفاد المهدية لأحفاد وسلالات النيل الأزرق بعض الدين إن لم يكن كل الدين فهم يستحقون منكم ومن فكركم ومن تجاربكم ما يساعد على الوصول إلى حل أيضاً للمأساة الإنسانية قبل الوطنية في هذه المنطقة. فهي أيضاً تسلم الآن لغير أهل السودان.

أبيي مشكلة استدرج أبناؤها في خلقها والمساهمة في استمرارها - نصحنا - ونصح آخر مساعد مفتش بريطاني في المنطقة أبناء الزعيمين العظيمين بابو نمر ودينق مجوك في لقاء بمسرح جامعة الأحفاد عام ٢٠٠٦م أن يتسلموا زمام أمرهم ولا يتركوا القضية بعد أن عبرت خط الاستواء إلى نيفاشا أن تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى محكمة العدل الدولية في (لاهاي). فهي إن صحت أنها مشكلة يكون حلها تحت ظل شجرة في (المجلد) أو (بابانوسة) ولا حتى (الفولة) بين رجالات القبيلتين وربما بأجاويد من كردفان ودارفور. نصحهم ونصحنا من نعرف منهم ألا يذهبوا إلى (لاهاي) إذ إن حكم المحكمة الدولية ينفذه مجلس الأمن فإذا عبرت المحيط الأطلنطي إلى مجلس الأمن قد ينتهي إشكال قبلي إلى احتلال دولي. كانت النصيحة (لا تتبعوا محترفي السياسة في كل من الخرطوم وجوبا ولا تنساقوا وراء الأفندية في كل من الخرطوم وجوبا) سوف تكون النتيجة قبل الإشكال حرباً وقتلاً وحرقاً ودماراً بين أهلكم وهم بعيدون آمنون. خاصة وأنهم لم يصحبوا معهم إلى نيفاشا محمد

إبراهيم عبد الحفيظ أول مأمور للمنطقة بعد أن فصلت من مركز النهود ولا مختار الطيب آخر مفتش مركز بها. الآن وبعد كل ما حصل ويحصل ورغم وجود قوات (احتلال) بأي صفة واسم فإنني – كأحد أبناء منطقة وجيرة للطرفين أقول لهم أجلسوا يا (أمراء المسيرية الأثني عشرة ويا أمراء الدينكا الخمسة أو الستة) أجلسوا مع بعضكم وحولكم عقلاء أهلكم واستعينوا إذا أردتم بزعماء القبائل من كردفان ودارفور أو حتى من كل السودان وسوف تصلون إلى حل: بعيداً عن المؤتمر الوطني وبعيداً عن الحركة الشعبية وبعيداً عن أفندية الطرفين: لا أقول لكم (لا خير فيكم إذا لم تصلوا إلى حل وإنما أقول كل الخير فيكم وستصلون إلى حل ).

**سيدي الامام:**

الذي دفعني لكي أخاطبكم في أمر أبيي – وأنتم على علم به أكثر مني – هو الوفاء. الوفاء للرجل الكبير بابو نمر والد القبيلتين كما اعترف بذلك ابن زعيم الدينكا فرانسيس دينق بابو نمر كان أحد القلة الذين اختارهم القدر لكي يقفوا معكم آل البيت على فتح ضريح الإمام المهدي في ظل الحكم الثنائي وعلى إحياء وبناء القبة بعد ضربها وتكسيرها في زمن قل فيه الرجال الذين يتقدمون في مثل هذا الموقف في مثل ذلك الوقت. وفاء لأهله المسيرية والعشيرة التي رعاها مثل أهله من الدينكا. أجلس إليهم وتقدم إليهم بنصح وبدين مستحق يساعد زعماء القبيلتين بما يشكل حلاً – أو على الأقل يمهد إلى حل للمأساة الإنسانية في هذه المنطقة أيضاً. فهم أيضاً تسلم الآن حل مشكلتهم غير أهل السودان.

أعلم أنك قدمت وقدمت وقدمت لكل السودان ولأهل هذه المناطق الثلاث ولم (تقصر) ولكنه العشم الذي لا ينقطع ومسؤولية الزعامة التي لا تتوقف. يقول البعض – ولا أجادلهم إذا كانوا محقين أو غير ذلك – أن الحل يكون في معالجة كل مشكلات السودان – كل – مشكلات السودان وليس في الحلول الجزئية. لقد ظللتم سيدي الإمام سنين عدداً تتحدثون عن ذلك وهو حق – ولكن بعض الآذان لم تسمعه والتي سمعته لم تقبله أو لم تعيه:

والمآسي في هذه المناطق يزيد منها هرج الجدل والاتهامات والإدعاءات ويصم الآذان فيها صوت الراجمات وأزيز الطائرات ويجثم عليها الاحتلال – وهي التي بذرت وروت بذرة الحرية وصدت الغزو وبنت "القبة البتضوي الليل".

وإلى أن يستجاب لدعوتكم بعد طول سنين آمل أن تسير جهودكم في هذه المناطق جنباً إلى جنب مع انتظاركم الطويل لتقدموا لها على الأقل خيطاً من أمل ومقداراً من وفاء: وإبراء لذمة أحفاد الأنصار لأحفاد الأنصار.

**إبراهيم منعم منصور**

بسم الله الرحمن الرحيم

| الإمام رئيس حزب الأمة القومي | Imam, President of |
| --- | --- |
| الصادق المهدي | National Umma Party |
| السودان | Sudan |

**١٠ فبراير ٢٠١٣م**

**خطاب جوابي**

**للحبيب إبراهيم منعم منصور**

لك مني جزيل الشكر على ندائك الظريف نهجاً، البليغ أسلوباً، الثقيل وزناً.

وصاياك مقبولة وهي من باب حث اليتيم على البكاء، أو مقولة الحكيم: لقي المريد إلى المراد مريداً.

وسوف أذكر لك كم حاولنا أن ننصح صناع القرار فكانوا معنا كقوم نوح ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ﴿٥﴾ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَاءِي إِلَّا فِرَارًا ﴿٦﴾ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا ﴾[1] ابن خلدون هو مؤسس علم الاجتماع وخلاصة مدخله لذلك: لكل ظاهرة في الوجود سواء كانت طبيعية أو اجتماعية قوانين تحكمها.

القوى السياسية المشكوك في شرعيتها تحرص على نفي الآخر للانفراد بالشرعية الشكلية، لذلك صار النظام الحاكم في السودان حريصاً على استبعاد أية قوى وطنية تشاركه في اتخاذ القرارات المصيرية، ولكن هذه الحساسية لا توجد في إطار المداخلات الخارجية، لذلك نجدهم يفرون من مشاركة أهل الوطن ويرحبون بل يستدعون مشاركة الأجانب لسببين: الأول هؤلاء لا يتقاسمون معهم الشرعية، والسبب الثاني: أنهم يريدون في

١ - سورة نوح الآيات (٥، ٦، ٧).

المداخلات الخارجية وسيلة لاكتساب شرعية دولية، ههنا أيضاً فجوة الشرعية تفسر غياب الحساسية من المداخلات الأجنبية، ما جعل كل قضايا السودان الداخلية مدولة بدرجة غير معهودة في تاريخ السودان ولا في تاريخ الجيران.

الحقيقة إذن، النظام يتعمد إبعادنا عن أية مشاركة في حل مشكلات البلاد، حتى إذا أدرك أن لنا قدرات يمكن توظيفها في حل بعض تلك المشكلات، وحتى إذا أدرك أن موقفنا في بعض تلك القضايا ملتزم وطنياً.

١- عندما وقع الانقلاب في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م كان هناك مشروع سلام جاهز ليبرمه مؤتمر قومي دستوري في ١٩/ ٩/ ١٩٨٩م. مشروع ليس فيه دور لأية جهة أجنبية، وليس فيه ذكر. لتقرير المصير، وكل ما فيه مطالب الحركة الشعبية بنصيب عادل في السلطة والثروة، والمطالبة بالتخلي عن تحالف الدفاع المشترك، والمطالبة باستثناء غير المسلمين من أية أحكام إسلامية. ولولا "عقدة" الشرعية لكان أول ما يفعله النظام الجديد بعد الانقلاب هو أن يؤسس على ما سبق ويواصل، ولكنه حرص على هدم كل ما سبق، والبدء من المربع الأول. ولكن سياسات النظام الجديد ركزت على الحسم العسكري وشجعها على ذلك انهيار نظام منقستو وقيام نظام جديد صديق في إثيوبيا.

٢- وفي مرحلة لاحقة استبعدنا تماماً من أي دور في عملية السلام، وعندما أبرمت اتفاقية السلام في يناير ٢٠٠٥م أصدرنا دراسة وافية وضعت الاتفاقية والدستور الجديد في الميزان وقلنا: إن هذه الاتفاقية ستجعل الانفصال جاذباً، وأن تعليق نقاط مهمة سيجعل تجديد الحرب وارداً، وأن استمرار الأجهزة والقوانين الشمولية إلى أن تستبدل دون وضع حد زمني سيحول دون التحول الديمقراطي. وقد كان.

٣- وانتقدنا بروتوكول أبيي لأنه إذ جعل مصير المنطقة مترتباً على الاستفتاء ذكر الدينكا "نقوك" وآخرين فكان عدم ذكر المسيرية سبباً في اختلاف مستمر، ثم أسند الأمر للجنة وصفت بأنها لجنة خبراء محايدة، وقلنا إن رئيسها دونالد بيترسون ليس خبيراً

ولا محايداً، والتقينا بممثلين للدينكا وللمسيرية بعد رحلة للمجلد، وكان رأينا واضحاً، وهو أن حل هذه القضية هو مهمة سكان المنطقة حصرياً، وينبغي أن يترك لهم الأمر لكيلا يكون سجالاً بين حزبي نيفاشا، وأدى السجال إلى الاحتكام لمحكمة لاهاي للتحكيم، وقبل طرفا الاتفاقية تحكيم لاهاي، ولكن طرفاً من سكان المنطقة رفض ذلك التحكيم وعاد الأمر للمربع الأول. إن أمر أبيي الآن محتقن بعوامل الحرب، ولا يمنع اندلاعها إلا الحماية العسكرية الإثيوبية بتمويل دولي.

٤- وقلنا إن العبارات التي صيغ بها بروتوكولا جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، هشة للغاية، ومع هذه الهشاشة أهمل أمر المشورة الشعبية، ومصير الفرقة (٩)، والفرقة (١٠) على طوال الفترة الانتقالية، ومع هذا الموقف الهش زاد الأمر تعقيداً بانفصال الجنوب، وصار الموقف مأسوياً ؛ فدولة الجنوب تعتبر أن لها التزاماً بموجب البروتوكولين، والدولة السودانية تعتبر أن الجنوب بعد انفصاله صار دولة أجنبية لا يصح لها أن تتدخل في شؤون السودان الداخلية. وكنا نرى ضرورة حسم أمر البروتوكولين قبل استفتاء الجنوب، ولكن هذا لم يحدث، واندفع طرفا اتفاقية السلام في انتخابات كنا نرى أنها ستقود لحرب لأن شعاري الطرفين هما: الأول "النجمة أو الهجمة"، والثاني "هارون أو القيامة تقوم".

لذلك كتبنا خطاباً للسيدين عمر حسن أحمد البشير، وسلفاكير ميارديت ننصح بالاستمرار في ترتيبات انتقالية، وعدم إجراء انتخابات. أرسلنا خطابين لهما في ١٥ إبريل ٢٠١١م ولكن مرة أخرى كان الباب مسدوداً.

هكذا دخلت الدولتان السودانيتان بسبب الإهمال والأخطاء في طريق مسدود، واندلعت الحرب الحالية، وواضح أن استمرارها وما صحبها من مأساة إنسانية سوف يجعلها مدخلاً للتدويل الذي وضع إطاره القرار الدولي رقم (٢٠٤٦).

٥- فيما يتعلق بدارفور فقد قلنا إن نذر الأزمة الجديدة مختلفة عن مشكلات دارفور التقليدية لذلك دعونا لاجتماع كل عناصر دار فور في العاصمة من كل الأحزاب في دار الأمة في يونيو ٢٠٠٢م واجتماع آخر لنفس الحضور بداري بالملازمين بعد تفجر الأزمة في ٨ مارس ٢٠٠٣م. وقلنا أن الأمر ينذر بالويل والثبور وعظائم الأمور، ويتطلب حلاً سريعاً وقومياً. وكان موقف المؤتمر الوطني أن الأمر تحت السيطرة لا حاجة لرأي الآخرين.- وفي فبراير ٢٠٠٤م كون النظام لجنة برئاسة السيد عز الدين السيد شاركنا فيها فوجدناها لا تستمع لرأي فأعلنا انسحابنا منها، وفي مايو ٢٠٠٤م توصلنا لاتفاق مع المؤتمر الوطني حول دارفور، ولكن كالعادة لم يتعامل مع الاتفاق بأية درجة من الالتزام، وفي يونيو ٢٠٠٤م عقدنا ورشة في جامعة الأحفاد وأشركنا فيها العناصر الدارفورية من كل الأحزاب، ولم يسمع النظام لنا، هذا بينما كان النظام يتبضع الحل في عواصم خارجية، - ومباشرة بعد الورشة، في أواخر يونيو ٢٠٠٤م تمكنا من زيارة ولايات دارفور، وبعد العودة للعاصمة عقدنا مؤتمراً صحفياً في دار الأمة ونبهنا لخطورة الموقف وأعلنا عن تعديات على حقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقلنا: ما لم يجر تحقيق ومساءلة فسوف تأتي مساءلة دولية، وقد كان بعد أربعة شهور مما قلنا، فأرسل مجلس الأمن بعثة تحري لدارفور وعلى ضوء تقرير تلك البعثة التي طابق تقريرها ملاحظاتنا التي أهملت أصدر مجلس الأمن القرار (١٥٩٣) وأحال أمر المساءلة للمحكمة الجنائية الدولية. وفي نوفمبر ٢٠٠٥م عقدنا لقاءً للقوى السياسية والمدنية بدار الأمة بأم درمان وتم توقيع وثيقة دار فور التي احتوت على مطالب أهل الإقليم وإعلان مبادئ دارفور المقترح ووقع عليه طيف سياسي ومدني عريض، ولدى إبرام اتفاقية التراضي مع المؤتمر الوطني في مايو ٢٠٠٨م تم تضمين كافة تلك المطالب، ولكن الاتفاق أجهضته صقور النظام. وفي أكتوبر ٢٠٠٨م شاركنا في مبادرة أهل السودان (ملتقى كنانة) لحل قضية دارفور وقدمنا ذات الرؤى المعتمدة باتفاق التراضي، ولكن تم الالتفاف عليها من جديد. وحينما قدم السيد أمبيكي تقريره لحل المشكلة دعونا القوى السياسية كافة في ٢٨

أكتوبر ٢٠٠٩م لاجتماع لمناقشة تقديم مذكرة جماعية للاتحاد الإفريقي بخصوص تأييد تقرير لجنة الحكماء، وقد كان.

في أوائل عام ٢٠٠٦م مر بنا د. مجذوب الخليفة رحمة الله، واستشارنا في مهمته بصفة شخصية، وكان يفاوض فصائل دارفور المسلحة قلنا له التزم بالآتي وسوف تتمكن من إبرام اتفاقية عادلة في دارفور:

فيما يتعلق بالمشاركة في رئاسة الدولة، وإدارة الحواكير، ووحدة إقليم دار فور، وحدود دارفور مع الأقاليم الأخرى تعود حقوق أهل دارفور كما كانت في عام ١٩٨٩م.

فيما يتعلق بالنازحين واللاجئين حقهم أن يعودوا لمناطقهم آمنين وأن يعوضوا تعويضاً فردياً وجماعياً.

فيما يتعلق بحقوق أهل دار فور في السلطة والثروة يعترف لهم بنصيب يساوي نسبة السكان على أن ينص على هذه الحقوق في الدستور.

قلت له هذه الأسس وحدها الكفيلة بتحقيق السلام العادل الشامل في دارفور. رفض الاقتراح لأنه في نظره يتناقض مع ثوابت "الانقاذ" وثوابت اتفاقية نيفاشا. هذا العناد والانفراد هو السبب في استمرار أزمة دارفور وتعقيدها الراهن.

وفي مايو ٢٠١٠م وتعاوناً بين معهد ماكس بلانك للقانون المقارن والقانون الدولي في هايدلبريج بألمانيا، ومعهد أبحاث السلام في جامعة الخرطوم، وبعد تشاور واسع أصدرا وثيقة هايدلبرج، وثيقة اهتممنا بها اهتماماً خاصاً ودعونا كافة عناصر دارفور في الخرطوم وقمنا بتحليل ودراسة للوثيقة وأصدرنا توصيات اعتبرنا فيها أن هذه الوثيقة من أفضل المساهمات لدراسة وحل مشكلة دارفور مع تحفظات وإضافات رأيناها، وكان يمكن للوثيقة أن تصلح أساساً لحل المشكلة ومع ما قمنا به من مرافعة لصالحها رفضها المؤتمر الوطني ووأد وثيقة صالحة للحل.

وفي ١٤ يوليو ٢٠١١م اتفق على وثيقة الدوحة وعقدنا ورشة عمل في أغسطس ٢٠١١م لدراسة الوثيقة مع ما فيها من إيجابيات حددناها، فقد اشتملت على طائفة من السلبيات ورأينا أنها لن تحقق السلام المنشود لأسباب فصلناها، وقد كان وفي ٢٢ يناير ٢٠١١م أصدرنا مشروع الخلاص الوطني، وحددنا فيه الإطار الصحيح لإنهاء الأزمات والتعامل مع جبهات الاحتراب الحالية عبر مؤتمر جامع وفق إعلان مبادئ للقضايا المختلفة لاحقاً فصلناه بتكوين لجنة مؤتمر السلام السوداني في مايو ٢٠١٢م والتي فرغت من صياغة مشروع السلام الشامل والتحول الديمقراطي الكامل في ١١ يوليو ٢٠١٢م ومنذ ذلك الحين قمنا بمخاطبة كل القوى السياسية لقبول مشروع الخلاص الوطني وفيه علاج لأزمة دارفور، والأزمات الأخرى، المؤتمر الوطني تمنع عن الاستجابة وهو مازال يفضل طلب حلول المسائل الداخلية بتدخلات أجنبية، والمدهش أنه مع حرصه على تحويل كل قضايا السودان للخارج يشكو من التآمر الخارجي دغدغة لمشاريع وطنية.

٦-وستجد أننا حاولنا التوسط في كافة النزاعات القبلية التي صارت مختلفة من طبيعتها التقليدية.

(أ) كان نزاع الموارد محدوداً بأرض الفلاحة وأرض الرعي، ولكن دخل عاملان جديدان أكثر بريقاً وأكثر إثارة هما البترول والذهب، وعامل ثالث هو استعانة النظام بعناصر قبلية من دول مجاورة لإحلالهم محل المجموعات المشكوك في ولائها للنظام.

(ب) سياسات النظام إذ سيست الخدمة المدنية أضعفتها وجعلتها مهملة لواجبها الإداري وأكثر اهتمامها بالمكاسب الحزبية.

(ج) الإدارة الأهلية أخضعت للتعبئة الحزبية ما أفقدها احترامها التقليدي وضمها في الغالب لزفة المطلبين للنظام بلا موضوعية.

(د) سياسات النظام دربت أعداداً كبيرة من الشباب وسلحتهم دون ضبط حركاتهم، كما استقطبت الحركات المسلحة أعداداً كبيرة من الشباب، ونتيجة لانقسامات تلك الحركات صار عدد كبير من الشباب مدربين ومسلحين دون ارتباط بأي نظم.

هكذا انتشرت جماعات شبابية مسلحة ومدربة لا تخضع لأوامر الإدارة الأهلية ولا لأي شكل منظم، هؤلاء عززوا صفوف الخريجين العاطلين عن العمل الذين ما عادوا خاضعين لقيادة قبائلهم.

هذا الشباب المتعلم المدرب المسلح جذبته النزاعات القبلية للوقوف مع عشائرهم ما جعل الاحتراب القبلي الحالي يختلف نوعياً مما كان عليه الحال.

**أخي الحبيب:**

في إحدي مذكرات الإمام عبد الرحمن قال: أغلبية أهل السودان الساحقة وقفت مع الإمام المهدي وقدمت في سبيل ذلك تضحيات جسيمة وأنا أشعر لهم بالدين على هذا التأييد. وهـذا أحـد أهـم أسـبابي للتعلق بشعار السودان للسودانيين وفي هذا المجال لا شك أن لأهل جبال النوبة نصيباً مهماً، لقد احتضنت الجبال المهدية في مهدها إذ توجه لها الإمام المهدي بعد واقعة أبا، وخرجت منها أقوى عوداً وانطلقت منهـا لتحرير السودان كافة من القبضة العثمانية المتقوية ببريطانيا، ولدى أفول شمس الدولة كانت جبـال النوبـة من جديد ملاذاً لخليفة المهدي ومن معه بعد كرري فظلوا فيها حوالي عام في ضيافة أهلهـا البواسـل حتـى غادروها طوعاً وتوجهوا قاصدين أم درمان، و"فرشوا" أخيراً في أم دبيكرات. وكان للجبال كـذلك دور مقدر في مساندة الحركة الاستقلالية من الاحتلال الثنائي. وكانت الجبال بالنسبة لي المحطة الأهم في عملي السياسي الميداني في البداية، ما يزيد من الهمة للعمل على وضع حد لهذه المأساة السياسـية والإنسـانية التـي جعلت المنطقة مسرحاً لعمليات حربية مستمرة، ومأساة إنسانية شردت مئات الآلاف، ومنعت المنظمات الدولية الإنسانية حتى الآن من تقديم العون المطلوب رغم قبول المبادرة الثلاثية. كذلك هنالك دين خاص لأهل دارفور ليس للسبب العاطفي أن جدتنا منهم وأن أواصر الرحم ممتدة لكثـير مـن قبـائلهم، ولكـن لأسباب موضوعية كذلك تؤكد أهمية دارفور في الكيان السـوداني، وموقـف أهلهـا القـوي مـع حركـة الاستقلال الأول إبان الدعوة المهدية، ومع حركة الاستقلال الثاني مع الدعوة الاستقلالية، وما قـدموا في سبيل ذلك من تضحيات وتأييد أمتد في العهود الديمقراطية.

ومع اهتمامنا المكثف على نحو ما شرحنا هنا بالنصح والتوجيه لولاة الأمر الحاليين دون جدوى فإننا كما قد تعلم منذ ٧ مايو ٢٠١٢م شرعنا في اتصالات مباشرة مع القوى السياسية كافة، ومع أصحاب الشأن المحلي، والقبلي، والمدني، والمسلح في كافة الأقاليم التي حُمل فيها السلاح، بهـدف الـدعوة لمشر ـوع سلام عادل وشامل، وفي هذا الصدد قمنا ونواصل النداء للقبائل وأهل الشأن في مناطق التجاور بين قبائل السودان ودولة الجنوب أن يبرموا اتفاقيات تعايش سلمي كما كان حالهم تاريخياً وألا يستجيبوا لسياسـات التطبيل للحرب من الخرطوم وجوبا، بل يجتهدون في التعايش الأخـوي بـين جـيران تجـيرهم ظـروفهم

الحياتية أن يتعايشوا لأن بينهم مطالب حياتية ومصاهرة تغفلها الاعتبارات السياسية في المركز. كذلك نحن ندعو لنظام جديد في البلاد حددنا معالمه بصورة واضحة يحقق للبلاد السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي بكل الوسائل ما عدا العنف وأهمها وسيلتان:

**الأولى:**

ملتقى جامع لوضع خريطة طريق على نحو ما حدث في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٢م.

**الثانية:**

بعد أن يبرم ميثاق النظام الجديد من القوى المتطلعة لنظام جديد نواصل التعبئة عبر الاعتصامات حتى الإضراب العام في سبيل إقامة النظام الجديد.

بعض السذج سياسياً يعدون تحركات حزب الأمة المحسوبة تعرضه لنوع من الاختراق. من يقرأ الأحداث بموضوعية قد وجد اختراقاً ولكن دور حزب الأمة فيه دور فاعل لا مفعول به إن صح تعبير "مخترق" في أمرنا فهو بكسر الراء لا فتحها، ولكن (الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ)[1]

إن ليل الوطن حالك ولكن أكثر الليل سواداً هو الذي يسبق الفجر (ولا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللهِ إِنَهُ لا يَيْأَس من رَّوْحِ الله إلاّ القَوْمُ الْكَافِرُونَ)[2]

| | |
|---|---|
| ولرب نازلة يضيق بها الفتى | ذرعاً وعند الله منها المخرج |
| ضاقت فلما استحكمت حلقاتها | فرجت وكان يظنها لا تفرج |

---

١ - سورة الأنعام الآية (٣٣).

٢ - سورة يوسف الآية (٨٧)

## بمناسبة الحديث مرة متجددة عن:
## التبــغ – التمبــاك – السجائر – السيجــار

سردت في مناسبات ومقالات سابقة تجربة الإلغاء المفاجئ غير المتدرج لشرب الخمر وما أدى إليه من آثار في المجتمع السوداني وانتشرت على أثره عادات الشم والحقن والحبوب والأفيون وهلمجرا: وهو ما كان من الممكن الاستعداد له وتلافيه أو على الأقل محاصرة آثاره. وقد دار في الآونة الأخيرة حديث تعلو وتيرته ثم تهبط عن قراروشيك بإلغاء تعاطي التبغ بأنواعه المعروفة لدى العامة مثل التمباك والسجائر وبنوعه الفاخر لدى الخاصة في السيجار.

اشتهر إقليم دارفور بإنتاج التمباك – ود عماري – كما يطلق عليه خاصة في منطقة (طويلة) وكان – وربما لا يزال – مصدر رزق لعدد لا يستهان به من السكان ومصدر دخل للحكم المحلي بما يفرض عليه من ضريبة (عوائد جليلة) كما كانت تسمى. وحفاظاً على مصدر الدخل كان يحظر خروجه – أو تصديره – خارج دارفور إلا بترخيص من الحكومة الأمر الذي شجع بدوره حركة التهريب كلما ازدادت العوائد الجليلة. ويتم تعاطي (التمباك) بأشكال عديدة منها (مضغ) أوراق أو صفق الشُجر ويعرف باسم (الريش) ومنها (لف) الورق وتدخينه تماماً مثل السيجار. وهناك بالطبع (السعوط) وهو نتاج لمسحوق أوراق التمباك مضافاً له قدر من العطرون (أو كربونات الصودا حسب الاسم العلمي) بتوازن يتميز به كل تاجر عن الآخر.

إنتاج التمباك في دارفور – على خلاف ما كان ينتج في جنوب السودان يستمد طعمه ونكهته من تربة المنطقة ودرجة الأمطار ذلك أن وزارة التجارة والصناعة والتموين على عهد مديرها إبراهيم عثمان إسحق – طيب الله ثراه – ونائبه محمد المكاوي مصطفى – أطال الله عمره – ومتعه بالصحة والعافية – استوردت من الولايات المتحدة تقاوي تبغ من نوع (فيرجينيا) الذي تصنع منه أنواع السجائر المعروفة في السودان وعند تجربته في منطقة (طويلة) بدارفور كان الناتج هو تمباك ود عماري وليس تبغ فيرجينيا. وأرجع الخبراء ذلك إلى عاملي التربة والمناخ. وقد كرر نفس التجربة محمد داود الخليفة –عليه واسع الرحمة – عندما كان مديراً

لشركة سجائر (الروثمان) في الستينيات وحصل على نفس النتيجة حتى من التبغ التركي - وامتاز الجنوب بنوع وسط أمكن تصنيعه وشكراً لأسرة المرحوم جورج حجار التي قامت بزراعته مصدراً للدخل وإعاشة.

وفي أقصى شمال السودان اشتهرت منطقة (بطن الحجر) بإنتاج نوع من التمباك خفيف الرائحة والطعم والوزن ويتم تعاطيه في أغلب الأحيان عن طريق (الشم) بالأنف.

وقامت حكومة الإسلام في الدولة المهدية بتحريم التمباك بينما لم تتعرض له حكومة الإسلام من بعدها في دارفور بقيادة السلطان علي دينار الذي ظل على تواصل مع خليفة المسلمين في تركيا سنداً لدولة الخلافة الإسلامية الكبرى. ولا يخفى أن تركيا كانت ولا تزال من كبار منتجي التبغ ذي السمعة العالمية في صناعة الدخان سواء قبل قيام الخلافة أو أثناءها أو بعدها. وحتى في الوقت الحالي تحت حكم الإسلاميين. وراجت أيام حكم المهدية وبعدها أقوال بأن الشجرة الملعونة في القرآن التي أكل منها سيدنا آدم عليه السلام هي شجرة التمباك وليس التفاح -كما ذاع أيضاً أن متعاطي التمباك لا يستطيع تقبيل (الحجر الأسود) في الكعبة المشرفة سواء في الحج أو العمرة إذ يتحرك رأسه ذات اليمين أو ذات الشمال. وقد حرصت أن أشهد الرئيس جعفر نميري في زياراتنا للمملكة العربية السعودية وهو يقبل الحجر الأسود مثل كل الآخرين رغم ما عرف عنه من تعاطي التمباك -كما لاحظت لفترة زاملت فيها جلسات مع مولانا الشيخ محمد عثمان عبده - طيب الله ثراه - مؤسس وشيخ الطريقة البرهانية وصاحب المقام المشهود قرب ميدان سباق الخيل وذي الأتباع المتزايدين ليس فقط في العالم الإسلامي بل وفي أوروبا وآسيا وأمريكا - شاهدته وهو يمهد للسفة بأن يضرب (الحقة) بيده عدة مرات كجزء من تمام الكيف.. ومن تنبيه المريدين والزوار أنه لا يسف في الخفاء ولا يرى حرجاً من ذلك ناهيك عن حرمة.

وفي حين يوافق مدخنو التبغ بكافة أشكاله أن هناك أضراراً تصيب المسرفين من المدخنين إلا أنهم لا يوافقون أن الأمراض التي يشار إليها تصيب المدخنين دون غيرهم فهي تصيب أيضاً غير المدخنين - ويوافقون على أن الإسراف في التدخين مثله مثل الإسراف في كل شيء يعتبر ضاراً بالصحة. وإذا تابعنا

المأكولات يقال إن الزيوت التي يتم عليها تحمير الأسماك واللحوم والطعمية والسمبوكسة تعتبر من المهددات السرطانية إذا لم يتم تغييرها عدة مرات أثناء اليوم وهو ما لا يحصل عادة.

ويداوم على شراء هذه المنتجات أناس أكثر من أولئك الذين يتعاطون السجائر والتمباك. إن أصحاب الكيف من رواد السجائر يذكرون أن هناك عدة أصناف وخلطات من السجائر تلبي حاجة كل طبقات المدخنين كما أن إدخال نظام (الفلتر) يقلل من تركيز النيكوتين ولا يبقى إلاّ ذلك القدر الذي يعدل المزاج - ويقارنون في ذلك بأن المادة الموجودة في الشاي والقهوة إذا تم تناولهما بإسراف سوف يكون لهما أضرار بالصحة ورواد الشاي والقهوة - صغاراً وكباراً - هم كل المجتمع وليسوا شريحة منه مثل المدخنين.

ويبدو أن موجة الاتهام والتخويف بالسرطان قد امتدت إلى أبعد من ذلك إذ نشرت صحيفة التغيير الغراء في عددها الصادر يوم ١٣/ ٦/ ٢٠١٤م. أن أكل اللحوم الحمراء خاصة في مرحلة الشباب له ارتباط بالإصابة بسرطان الثدي كما أثبتت ذلك دراسة أمريكية لنساء في أعمار تتراوح بين ٢٤ -٤٣ سنة. ولا أعتقد أنه سوف يأتي يوم يتم فيه مجرد التفكير ناهيك عن الحديث عن أضرار (الشية) أو البيرقر أو السلات فينفر منها الشباب لننفرد بها نحن العواجيز.

أما الدولة الإسلامية في جزيرة العرب فلم تتعرض إلى الدخان إلى أن ولي العرش جلالة الملك فيصل - طيب الله ثراه - فجاءته مجموعة من (العلماء) طالبة منه تحريم التدخين ومنع استيراد مكوناته باعتباره من المحرمات. استجاب جلالته لطلبهم وقام بمنع الاستيراد ومنع التعاطي. ثم جاءه نفس العلماء بعد بضعة أشهر يشتكون من أن رواتبهم قد أوقفت لغير سبب فكان رده - رحمه الله - أنه تسلم خزانة فارغة من سلفه الملك سعود - طيب الله ثراه - ودولة مدينة للشركات رغم إنتاجها من البترول. وكان دولاب الدولة يسير بصعوبة بفضل الرسوم والضرائب على الدخان. وبعد قيامهم بتحريمه ومنع التعامل فيه يصعب على الحكومة دفع رواتبهم. وهنا انبرى فصحاؤهم ليشرحوا أن التحريم ليس بالإجماع وقام الأمر على شبهات ومقايسات غير مكتملة وأنهم فقط قصدوا أن ينبهوا إلى خطورة قد تؤدي إلى التحريم. ألغى جلالته القرارات وتسلم أصحاب السماحة الرواتب وأصبحت المملكة العربية السعودية حتى بعد أن غمرها البترول بأكثر من عشرة (ملايين) برميل بترول في اليوم (وليس في السنة) من أكثر الدول التي يتم

فيها تعاطي الدخان حتى بين الصغار في جميع أنحائها إلاّ في المدينة المنورة حيث ظل التدخين والتعامل في السجائر لا يتم علناً حتى وقت قريب عام ٢٠١٤م. إذ تم السماح ببيع السجائر في (الدكاكين) فقط وللكبار فقط مع منع التدخين في المطاعم والأماكن العامة فكان ذلك اعترافاً بواقع وليس إلغاء لحرمة.

ومع ذلك فإني عندما أسمع الحملات بإيقاف التدخين والتي أدخلت (الدين) مؤخراً أسأل الله ألا نتسرع وفي لحظات حماس – قد يكون مبرراً لدى أصحابه – فنصدر قرارات تؤدي إلى ما هو أسوأ من التدخين العلني المعروف للسجائر بأماكنه من: مزارع ومصانع وتجار جملة وقطاعي ومدخنين، إن عدم التدرج والتأني في أمر الخمر وهي محرمة قطعاً أدى إلى نتائج كان من الممكن تفادي أخطارها أو إحتوائها لو اتبعنا الروية في التطبيق والتي تراعي ظروف مجتمع غاب عن أحكامه أربعة عشر قرناً إلاّ خلال ومضات قليلة في مملكة سنار والمهدية خاصة وأن (حرمة) الدخان دينياً ليست محل إجماع بل يرى آخرون في معظم الدول الإسلامية أنها ليست حتى مجال نقاش. ويقبل الجميع أن يتم ترشيد وعدم تشجيع التدخين لأسباب اجتماعية وأخرى قد تكون صحية وبيئية تتعلق بالتلوث وأن يتم ذلك في مجتمعاتنا وفقاً لما هو متعارف في كل أنحاء المعمورة فنحن جزء منها ونحن لسنا خارجها.

اتجهت المجتمعات المتقدمة إلى أمر التدخين كظاهرة يتأذى منها بعض الناس في الأماكن العامة المقفلة، بدأ الناس بمنع التدخين بعد أن استأصلوا أمراض الصحة العامة المعدية في مناطق من الطائرات ثم في كل مناطق الطائرات في رحلات تقل عن بضع ساعات – ثم في كل الرحلات –فاعتاد المسافرون وتأقلموا على السفر دون تدخين. فعلت ذلك شركات الطيران دون أوامر أو فتاوى بل بالتدرج بالحسنى. وسائل السفر الأخرى ووسائل الانتقال تعاملت بنفس الأسلوب: أماكن للمدخنين ثم بعد حين وقفاً للتدخين. وفي بعض إن لم يكن كل الفنادق الكبرى وغرف بل وطوابق لا يسمح فيها بالتدخين. فيضطر من لم يجد غرفة للنزول إلى البهو الواسع. ويهمس بعض أرباب الفنادق أن الدوافع (أمنية) خوف الحرائق في المقام الأول حتى في المطاعم نجد أماكن خصصت لغير المدخنين: ونلاحظ أن الذين بيدهم القرارات يتعاملون مع بشر بعضهم لا يطيق رائحة الدخان وبعضهم يستمتع بها ولهم قناعاتهم ويقررون هم متى يقلعون عن عادات لا يقبلها آخرون: ولا يتصرف من بيدهم القرار أنهم القيِمون عليهم اجتماعياً أو صحياً أو دينياً.

وإذا خضعت شركات تصنيع التبغ لأسباب شتى إلى الضغوط لكي تكتب على كل علبة سجائر أن التدخين ضار بالصحة فإن زبائن (الشيشة) يرون غير ذلك تماماً ويجادلون بأن الماء في الجوزة ينقي التبغ من شوائبه بدرجة ربما تجعله أقل ضرراً من محتويات الكيف في الشاي والبن. ويسخر بعض متتجى ومتعاطي ودعماري من الصور التي تنشر لبعض الأشخاص بأنهم مصابون بسرطان اللثة والفم ويجزمون أن السبب هو إما قلة خبرة من يقومون بإعداد (تمطير كما يسمونه) ودعماري فلا يعرفون التوازن الدقيق بين كمية التمباك والعطرون أو لأنهم من غير المتسبين للمهنة فيستخدمون (كيماويات) أخرى ظناً منهم أنها تعطي لوناً جذاباً للسعوط أو تزيد من قوته تماماً مثل أولئك الذين يستخدمون كيماويات يرون أنها محسنات للخبز فتؤدي إلى سرطانات قاتلة. فالأمر يحتاج في كل الأحوال إلى - وحتى في حالة المعلبات - وضع المواصفات والمراقبة ومنع استخدام الكيماويات الضارة وليس منع تعاطي (السفة) أو منع أكل الخبز أو منع تدخين الشيشة خشية أن يخلط مع المعسل بعض الحشيش.

وفي اعتقادي وبعد مراقبة وخبرة فإن البديل في حالة المنع (التام) و (المفاجئ) لتعاطي التبغ: سجائر أو تمباك أو شيشة هو الحشيش. نعم. فالسجائر له مصانعه المعروفة أما السعوط فله أماكن زراعته وإعداده وبيعه - والشيشة لها أماكن تصنيع المعسل ثم تدخينها وباختفاء هذه كلها فلا تظنوا أيها السادة أن الساحة سوف تظل خالية بل سوف يأتي سريعاً من يملأ الفراغ. أغمضوا عيونكم وأصموا آذانكم ولكن كل ذلك لا يمنع غزو الحشيش وبأسرع مما نتصور. وما دام الدين والفتوى قد استخدما في ذلك فاعلموا - آسف أنتم تعلمون - أن أكبر مزارع الحشيش خارج أمريكا الجنوبية في آسيا وأصحابها مسلمون، يزرعه مسلمون - ويحصده مسلمون -ويتاجر ويتعامل فيه مسلمون - ويقوم بتصنيع مخرجاته النافعة والقاتلة مسلمون ويقوم بغسيل أمواله مسلمون وهم لديهم علماؤهم كما عندنا علماؤنا ولهم فتاواهم كما لنا فتاوانا ويفخر بعضهم أنهم خط الدفاع لوجود وعزة الإسلام ضد الاتحاد السوفيتي قديماً والتحالف الأمريكي الصهيوني حديثاً. هل فكرنا من أين أتت وتأتي الأموال وعندما يأتي الأمر لمرحلة ملء الفراغ سوف تتدافع المصالح المدعومة بالمال المغسول والقذر وبالفتاوى وتغمر بلادنا وعندما نستيقظ نجد أننا قد دخلنا في جدل جديد قديم - هل الحشيش محرم قطعاً أم بالقياس بأن ما يخامر العقل فهو خمر - وهل القياس هنا

جائز وصحيح .. أسئلة كانت تسأل في مصر القريبة إلى وقت قريب حضرنا جزءاً منها ونحن طلبة حيث كان تدخين الحشيش علناً في القهاوي إلى أن منع فصار (سراً علنياً) ولا يزال رغم حكم الإعدام لمن يتاجر فيه وليس لمن يتعاطاه. إن الذين أفتوا – لا يزالون – في مصر – وفي بلاد الشام – وفي الباكستان وفي أفغانستان وصلت طلائعهم لحدودنا إن لم تكن قد دخلت بالفعل. وعندما تدخل (وتتوهط) سوف يكون معها المال المغسول والجوزة. ونسأل الله السلامة. فالذين أفتوا خلال شهور بأن الدخان حرام ثم حلال نظير ريالات معدودة سوف يصدرون نفس الفتوى عن الحشيش ولكن هذه المرة نظير دولارات لا تحصى.

يا سادة يا كرام إن كل الحملات ضد التدخين وضد السعوط – بل وضد الشيشة لم تقلل من عدد المتعاطين بل ازدادوا. افتحوا النوافذ ودعوا كل شيء يتم في الهواء والعلن. ضعوا له الضوابط مثل كل السلع وراقبوا الدخلاء في الإعداد والتصنيع ضعوا مواصفات لكل منتج مثل كل السلع. خصصوا أماكن معروفة في كل مرفق لأصحابه. لا تضيقوا فتندموا. إن المنع الذي تقترحونه ليس دواء فإن نتيجته أسوأ. وقديما قيل (خير من بعض الدواء الداء).

دعونا نتساءل كم عدد المدخنين في السودان. تقول أرقام دراسات الشركات حوالي ثلاثة ملايين من ٣٤ مليوناً يقومون من تلقاء أنفسهم بدفع المال لتوفير السجائر أوالسعوط الذي يتعاطون.

دعونا نتحدث عن الأسبقيات في مجال الأهمية بالصحة سواء لوزارة ولاية الخرطوم أم لمجلس تشريعها الموقر. أهي للصحة العامة لجموع المواطنين (بما فيها القلة المدخنة المقتدرة) أم للمدخنين المحترمين؟ وأقول المقتدرة لأن هؤلاء القوم – رجالاً وشباباً ونساء – يقومون من مالهم بشراء الكيف سواء سعوط أم سجائر أم شيشة أم سيجار. يعرفون أو لا يعرفون الأضرار وما قد يتهددهم من أمراض. وهي أمراض إذا حدثت (غير معدية). يصيبهم السرطان وحدهم إذا حدث –(ويمكن الوقاية مما يسمى التدخين السالب بتقييد أماكن التدخين) ويتعالجون. ولكن أين نحن من الأمراض التي تصيب جموع الشعب: الملاريا – التايفويد – الإسهالات – التيتنوس – السعر – الحمى السوداء – الجدري كاذب وغير كاذب – الجرب – السل – اليرقان و ... و ... ثم الذباب والناموس والفئران حتى في المستشفيات والجرذان و ... و

... وهي كلها موجودة ولا أستخدم التعبير (مستوطنة) ومعدية داخل الأسرة الصغيرة وداخل المجتمع العريض وتنتشر وتنتقل بحرية تامة. إن الجهد والدعاية والتحذير من مرض الدخان غير المعدي أولى به أن يبذل في مجال هذه الأمراض وهذه الآفات والتي كادت أن تتخذ طابع الوباء خاصة في ولاية الخرطوم. وسواء وافقتني سلطات الوزارة والمجلس التشريعي أم لم توافقني فإن الخرطوم الولاية تستورد وتصدر بعض أو كل هذه الأمراض. تستوردها في الجموع التي تدخلها كل صباح من الولايات المجاورة - والجموع التي تأتيها كل يوم من الولايات البعيدة. ثم تقوم بتصديرها إلى هذه وتلك في الخارجين منها كل يوم والعائدين إلى ديارهم منها كل يوم أو العابرين عن طريقها من ولايات أخرى أو من المهجر. فالعدوى - كما علمنا - تدخل الجسم وقد تظهر فجأة أو بعد فترة عندما تقل مناعة الجسم لسبب أو آخر بينه ولاشك سوء التغذية.

إن الدول التي بدأت في التحذير - وليس المنع - من آثار التدخين فعلت ذلك بعد أن حصّنت مجتمعاتها من أمراض الصحة العامة (المعدية) التي تمرح عندنا فأبدت الاهتمام (بالفرد المقتدر) بعد أن قامت بحماية (المجتمع / بأسره بما فيه الفرد المقتدر من تلك الأمراض). أسبقياتنا معكوسه: عمداً؟ لا أظن عدم علم؟ لا أعتقد ماذا؟ لا أعلم. لا تزال معظم شوارعنا حتى في مناطق الصفوة تزدحم بالأوساخ ولا أقول النفايات. بل يتم الوصف قديماً وحتى اليوم للوصول للمنازل حيث لا أسماء يا مجلسنا لمعظم الشوارع ولا أرقام لمعظم المنازل يتم الوصول إليها بالوصف والذي غالباً ما يكون بالكوشة: نوعاً أو حجماً أو محتويات. المسألة لا تحتاج إلى وعيد للمنتجين ولا تجديد للاستمارات: فقط أمر محلي كما فعلت المدينة المنورة. وتفرغوا للصحة العامة.

سيروا على نهج العالمين: تحذير نعم دون منع أوملاحقات أو مداهمات - تقييد في الأماكن العامة والمركبات العامة - وفي الفنادق حماية للآخرين - لا يتم التعامل بيعاً او شراءً أو نقلاً لمن هم دون سن معينة. ولا أقول أفرضوا على الشركات (أتاوة) فوق ما تدفع من ضرائب لتخصص لأعمال خيرية أو مجتمعية فالذي أعلمه ولا شك يعلمه رجال وزارة الصحة والمجلس الموقر أن المسؤولية الاجتماعية التي

قامت بها هذه الشركات في ولاية الخرطوم أكبر من تلك - إن وجدت - التي قامت بها شركات البترول أو الاتصالات إضافة إلى أن شركة حجار منعت قبل عدة سنوات من تشييد هدية لأم درمان في شكل قاعة محاضرات تعلو مكانة على قاعة الشارقة بوجود مكتبة عامة ومنتدى للأم والطفل، عجباً.

ونسأل الله التوفيق.

**إبراهيم منعم منصور**

**٢١ أكتوبر ٢٠١٤م.**

## بعيداً عن السياسة: دعوة إلى تجربة جديدة في الاستهلاك

عادات الناس في أكل الحبوب تختلف من بلاد لأخرى بل داخل البلد الواحد حسب مكونات الأكل وطريقة إعداده. فهناك بلاد تأكل الأرز كغذاء رئيسي وبلاد تعتمد في غذائها على حبوب الشوفان والشعير وأخرى على الذرة الشامية وفي إفريقيا هناك الذرة المعروفة لدينا بمختلف أسمائها وهناك الدخن وهناك البفرة والكسافا. غير أن جميع هذه البلاد – لسبب أو آخر – تسلل القمح إليها ودخل موائد سكانها بدرجات متفاوته رغم أن معظمها ظل يعتمد على الحبوب الرئيسية التي نشأ عليها.

وفي بلادنا ظلت الأماكن الطرفية تعيش على ما نشأت عليه أيضاً فالشمال يأكل (قراصة) القمح – وحتى عندما تأتي الظروف بأبنائه إلى العاصمة تظل القراصة هي إفطارهم في الصباح خاصة يوم الجمعة وإفطارهم في رمضان. وبالمثل فإن طعام ناس الغرب (العصيدة) سواء من الذرة أو الدخن وهي أكلهم المفضل في تلك المناسبات. وقد كانت (الكسرة) من الذرة القاسم المشترك للموائد السودانية إلى أن جاء زمن أصبح في إعدادها مشقة على الأسرة – وأكثر مشقة بالطبع على (العزابة). وفي أوائل سبعينيات القرن الماضي وجد كثير من (العزابة) ومن الوافدين للعاصمة من شتى أنحاء السودان مشقة أخرى في تحول عاداتهم الاستهلاكية إلى (رغيف) القمح وما تتطلبه من تغيير في (ملاح) الإفطار والغداء.

في خضم هذا التحول قام مثقف سوداني باختراع (دوكة) كهربائية بغرض إعداد أي (عواسة) الكسرة حتى تكون في متناول ميسور للأسر وللعزابة وللعاملين – في ذلك الوقت – في مد خط السكة الحديد إلى مدينة (الضعين) ثم نيالا – ومن بعدهما إلى (واو). المخترع السوداني هو السيد / عبدالوهاب موسى خريج آداب كلية الخرطوم الجامعية (جامعة الخرطوم فيما بعد) ونائب مدير مصلحة العمل. وقد تردد البنك الصناعي السوداني يومها في تمويل الاختراع لسبب أو لآخر فجاءني سيادته في وزارة المالية ولم يكن قانون البنك يسمح للوزير بالتدخل في حالة فردية فأصدرت قراراً بأن يمنح قرضاً بمبلغ أربعة آلاف جنيه من

احتياطي وزارة المالية وكانت مبرراتي أن المشروع يوفر استقراراً في التغذية للمجتمع وتوفيراً في استيراد القمح رغم أن الرقم يعتبر صغيراً بمقاييس اليوم (٤٠,٠٠٠ طن). وقد نجح المشروع بدرجة كبيرة وسدد التزامه خلال عام واحد وأدى أغراضه وزاد عليها.

ورغم ذلك تزايد التحول في المدن نحو رغيف القمح إذ أصبح يستهلك في الإفطار للأسرة وللطلبة (مع دخول ثقافة الساندوتشات) وكذلك في وجبة العشاء. وبدأت فاتورة استيراد القمح تشكل ضغطاً على الحساب الخارجي وكذلك على الميزانية التي كانت تدعم أسعار الرغيف سواء من القمح المستورد وهو الأغلبية أو من القمح المحلي على قلته وارداً من المديرية الشمالية أو من محاولات مشروع الجزيرة باستخدام (تقاوي) من أمريكا الجنوبية قيل إنها تتحمل المناخ المداري والاستوائي بالسودان. وكانت هناك ضغوط لتخفيض أو إلغاء الدعم من كلا صندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية التي بدأت تصدر لنا بعض فوائض إنتاجها من القمح بموجب ما يسمى بالقانون العام رقم ٤٨٠: تسدد قيمته على مدى ٤٠ عاماً.

في هذا الوقت عام ١٩٧٢م بدأنا صفحة جديدة مع المجتمع الدولي سواء في المكونات السياسية أو مع المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي أو مجموعة البنك الدولي للمساعدة في تسويق خطة التنمية أو إعادة إعمار جنوب السودان بعد إبرام اتفاقية أديس أبابا. وكان لابد لنا من البحث عن بدائل عملية تساعد في الاحتفاظ بحجم الرغيف أو سعره أو الاثنين معاً. وقد كان على رأس الخدمة المدنية في وزارة المالية وكيل من أكفأ الذين تولوا المنصب ذو نظرة جامعة وتفكير عملي هو طيب الذكر المرحوم حسب الرسول أحمد عرابي أو (حسبو) كما كان يحلو له أن ينادى (وبالمناسبة هو صاحب اسم – ألوان- يا أخ حسين خوجلي وابتدع الاسم وظل باباً ثابتاً يكتب به في صحيفة الرأي العام إلى أن تم تأميمها) وقد كان من أفكاره التي ناقشني فيها وشجعته عليها ثم قمت بتبنيها في مجلس الوزراء للتخلص من عقدتين (عقدة الرغيف المدبب ذي اللبة – ثم وهذا هو الأهم عقدة القمح) أما الفكرة الأولى فهي

إنتاج رغيف (مرحرح) مثل الرغيف المصري يصلح في (الملاح) وفي عمل (الساندويتشات) ويوفر ٣٥ – ٤٠٪ من الدقيق. وقد قام بإقناع صاحب المخبز الشهير فؤاد سيحة الشهير باسم (العم سيحة) بأن يقوم بالتجربة وساعده مع مصلحة العمل لاستجلاب ثلاثة عمال من مصر ولاقت التجربة نجاحاً زاحم حتى مخابز الخبز الفاخر أمثال (باباكوستا) في زمانه. وفي يوم (سبت) وجد مخبز (سيحة) مقفلاً وظن أن مكروهاً أصاب صاحبه ولكن حوالي العاشرة صباحاً اتصل به العم (سيحة) من أحد أقسام البوليس وأخبره انه في الحراسة منذ عصر الخميس إذ جاءته الشرطة مع أحد رجال التموين (الذي يتبع وزارته) وقاموا بتحرير محضر له بأنه يبيع خبزاً بوزن يقل عن الوزن الرسمي. ولم يسمح له بالاتصال تلفونياً (لم تكن هناك موبايلات طبعاً) إلا بعد حضور الضابط المسؤول صباح السبت. لقد نسى (حسبو) في غمرة الحماس أن يشرك رجال التموين في التجربة واستغل منافسو العم سيحة الفرصة لتأديبه. وبعد شطب البلاغ والإفراج عنه رفض أن يستمر في التجربة وأعاد العمال المصريين ونصح حسبو قائلاً (ثاني مرة يا سعادتك أعمل ليك فرن في الوزارة).

واستمرت تجاربنا ولكن هذه المرة بطريقة علمية مع الدكتورة (البروفيسور فيما بعد) ست النفر محجوب أطال الله عمرها ومتعها بالصحة وهي الباحثة في معهد التغذية بشمبات. جاءنا حسبو بعدة عينات رغيف تم إعدادها: الأولى رغيف عادي من القمح – الثانية رغيف بخلطة من القمح والذرة – الثالثة برغيف بخلطة غالبيتها قمح وأقلية من الذرة الشامي – والرابعة غالبيتها من الذرة الشامي وحوالي الثلث من دقيق القمح. عرضت العينات على مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري يوم الأحد واستساغ الأعضاء العينتين الثالثة والرابعة بل أن بعضهم لم يلحظ اختلافاً بينهما. ثم تركنا العينات داخل القاعة حتى الاجتماع القادم غير الدوري يوم الأربعاء. وهنا ظهر الاختلاف إذ كان الجفاف واضحاً في العينة الأولى وأكثر وضوحاً في الثانية. أما العينة الثالثة فقد كانت (طرية) بعض الشيء بعكس الرابعة التي كانت كأنها أتت لتوها من المخبز. وهنا تبارى العلماء ليذكروا أن السبب هو أن الذرة الشامي

تحتوي على (زيت) نباتي يجعل الرغيف منها يقاوم الجفاف وقتها لم تكن زجاجات زيت الذرة الشامي التي تملأ الأسواق الآن قد ظهرت. وأنه صحي وخال من الكوليسترول.

لقد كانت التجربة العملية من حيث (مذاق) الرغيف ومقاومته للجفاف وانخفاض تكلفته بما يقارب الثلث – بالإضافة إلى وجود زراعة الذرة الشامي في أماكن ثم إمكانية زراعته في عدة مناطق في السودان كانت انتصاراً لباحثة سودانية لم يسندها في ذلك الوقت إلا حماس الوكيل حسب الرسول أحمد عرابي – حسبو –.

وفي زيارة إلى جمهورية رومانيا الشعبية تم استئذان صديق السودان الرئيس شاوشيسكو وأحضرت معي عينة صغيرة من بذور الذرة الشامي التي تشتهر رومانيا حتى اليوم بزراعتها غذاء للبشر لنوع وعلفاً للحيوان لنوع. وقد كان المقترح الذي وافق عليه بعض الزراعيين أن تلقى البذور من طائرة صغيرة في (الجروف) التي تظهر خلف خزان سنار بعد موسم تفريغه لتعطي نوعاً جديداً من التقاوي يضاف إلى بعض الأنواع التي توصل لها علماء الأبحاث السودانيين وإلى بعض الأنواع (البرية) التي تزرع بواسطة عامة الزراع في مناطق متفرقة من غرب ووسط السودان. ولكن لسبب – لم أقتنع به وقتها وحتى اليوم – هو أن (ناس وزارة الري) رفضوا بحجة أن سيقان النبات بعد حصاده سوف تعوق انسياب المياه في الخزان فيما بعد وقد تؤثر على فتحات توليد الكهرباء SLUICES. ولم أقبل العذر لأن الفيضان يأتي في اندفاعه بأشجار أكبر من سيقان الذرة. وقبل أن أتأكد إذا كان هذا هو السبب الفعلي أم أنها (المشاكسة) التقليدية بين (الري والزراعة) لكي أثير الموضوع مع القيادات العليا لوزارة الري أو حتى في مجلس الوزراء حدث تعديل وزاري أطاح بي وبالوكيل حسبو ووزير الدولة المتابع الشيخ حسن بليل.

غير أني – ومنذ أكثر من أربعين عاماً – لا يزال هذا الأمر يؤرقني خاصة عندما أقرأ عن (توطين القمح) سواء في الشمالية بحجم أكبر مما تطيقه أو أخيراً في الجزيرة. على أيامنا في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي قامت حملة بتشجيع مزارعي الجزيرة لزراعة

القمح وبأسعار مجزية مقارنة بما كنا نجده من قمح القانون الأمريكي رقم ٤٨٠ – ومن معونة فائض الدقيق الفرنسي الفاخر. ورغم الأسعار التشجيعية على حساب المستهلك والخزينة العامة في دعم السعر لم ينجح فيه مواطنو الجزيرة ولم ينجح في التوطين بالمشروع.

وكلنا يتذكر مرحلة الشعارات في حكومة الإنقاذ من أمريكا دنا عذابها إلى نلبس مما نصنع إلى نأكل مما نزرع. والشعار الأخير أودى بمحصول القطن ولم نأكل من محصول القمح ولا نزال نتجادل في من دمر مشروع الجزيرة – وسنظل. ومن وقت لآخر يطل الشعار مرة ومرات: توطين القمح. ولا أدري لماذا يكون الإصرار على عقدة القمح كأن الذين لا يأكلون القمح ليسوا بآدميين. فالنباتات والحيوانات توجد بأحكام من المناخ والتربة في أماكن (التوطين) الطبيعية وبكميات وأعداد ونوعيات هي مهيئة لها لا نستطيع لها تبديلاً بالأبحاث والعلوم إلا بقدر ما تسمح به طبيعتها وجيناتها الأساسية وإلا سوف تكلفنا أكثر مما نربح وأكثر من طاقتنا. وهناك أمثلة زراعة القمح (العقدة الغذائية) وفشلها في المملكة العربية السعودية – وزراعة التبغ ماركة فيرجينيا في دارفور على عهد محمد داود الخليفة وهو المدير لشركة (الروثمان) فحصد (ود عماري) وفي غرب السودان تجد في قرية واحدة منطقة تصلح لزراعة الدخن ويفضلونه على غيره – وأخرى تصلح لزراعة الذرة (الماريق) ويفضلونه على غيره ولا تصلح أي منهما لزراعة الصنف الآخر. وتجد كلا المنطقتين متجاورتين وترويهما سحابة واحدة في يوم واحد.وصدق الله العظيم حين قال (وَفِي الأَرضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَناتٌ مِن أَعنَابٍ وَزَرعٌ وَنخيلٌ صِنوَانٌ وَغَيرُ صِنوَانٍ يُسقَى بِمَآءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِلُ بَعضَهَا عَلَى بَعضٍ فِي الأُكلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَأَيَاتٍ لِقَومٍ يَعقِلُونَ – الرعد آية ٤).

وكما ذكرت فإن آكلي الأرز في آسيا يزدرون القمح – وبالمثل آكلي الشوفان والشعير. ولعل العجائز من أمثالنا يذكرون أن عدم استمرار زراعة الأرز في منطقة (أويل) في بحر الغزال كان بسبب رفض الأهالي لزراعته لأنه (مسيخ) من جهة ولأنه كذلك ينتج (مريسة) مسيخه ليست بها قوة مريسة الدخن أو الذرة أو سواقط الموز. بل أن مدير مديرية بحر الغزال

استجاب لطلب المساجين الذين عبَّروا بمنطق الجنوبيين السهل الممتنع (يا سعادتو موش كفاية نحن في السجن كمان نأكل رز). لقد رأف بهم واستبدل الأرز بالذرة.

قصدت من كل هذه السياحة أن نعيد تجربة عمرها أكثر من أربعين عاماً بأن نقدم للمستهلك خبزاً من خليط الذرة الشامي بنسبة ٦٥٪ والقمح أو الذرة بنسبة ٣٥٪ أو أي نسب متقاربة تستقر عليها أبحاث معهد شمبات وربنا يطول عمر ست النفر. وأكاد أجزم أنه إذا تم ذلك وأخذنا آراء المستهلكين فيه مذاقاً وسعراً وتخزيناً فإن نقلة كبيرة ستتم في تغيير سلوكنا الغذائي. إن ربات المنازل – وإلى وقت قريب وربما حتى الآن في بعض المناطق – يطلبن (الكورن فلاور) لصنع الحلو المعروف باسم (الكسترد) – وقد لا يعلم البعض أن ترجمة الكورن فلاور هي دقيق الذرة الشامي. فكيف نرفض أن نأكل (الخبز) الذي أكبر مكوناته دقيق الذرة الشامي ونستطعم (الحلو) الذي كل مكوناته من نفس الدقيق. وإذا سرنا في طريق هذا التحول فإننا لا نحتاج – حسب ما علمت – إلى محسنات الخبز من سموم البرومايد وغيرها اللهم إلا إذا استمر البعض في عقدة شعار توطين القمح ... وهنا يمكن أن نهديهم الشعار العتيد نأكل مما نزرع حقيقة لا على حساب القطن ونتركهم لكي يتفرغوا لمشروع الجزيرة وشعار سنعيده سيرته الأولى: خداعاً لعامتنا وخداعاً لأنفسهم. كيف ذلك: إن علماءنا الأجلاء في مجال البحوث الزراعية تابعوا واستنبطوا وهجّنوا وتوصلوا إلى أنه يمكن زراعة الذرة الشامي في عدة مناطق من السودان الذي فضل وهي – دون الدخول في دائرة أكبر مني علماً وفهماً – بعض أجزاء الولايات الشمالية بالأمطار وفي كردفان وكسلا – وفي بعض مناطق جبال النوبة حيث كما ذكر علماء الأبحاث يؤكل كغذاء رئيسي- إلى جانب السمسم. وقد أجرى علماؤنا الأجلاء تجارب ناجحة – بحثية وحقلية – وتوصلت التجارب إلى أنه يمكن بقليل من الاهتمام زيادة الإنتاجية المتواضعة الآن (أفضل على أي حال من الذرة في الفدان الواحد وتقارب القمح) كما أن السلالات التي اجتازت التجربة ونجحت في غرب ووسط افريقيا لديها القابلية لزيادة الإنتاج – ومقاومة للجفاف وتقلبات الطقس ومقاومة

للأمراض - وتمتاز بالنضج المبكر. وهناك اهتمام من الاتحاد الإفريقي وهيئة المعونة الأمريكية للمساعدة في التوسع في زراعته على نطاق واسع وبأسس علمية تضمن الاستمرارية خاصة في الأراضي المطرية. وكما تقول إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة - الفاو - فإن الذرة الشامي يحتل المرتبة الثالثة بين حبوب الغذاء للبشر في العالم بعد القمح والأرز. وينتج بكثرة في كل من الولايات المتحدة والصين وفرنسا والهند وكندا والأرجنتين واسبانيا ورومانيا ويوغسلافيا من بين ١١٧ دولة. والسودان على قلة إنتاجه المتناثر على عدة مناطق يأتي في المرتبة العاشرة غير أن استخدامه كمصدر منتظم للغذاء الرئيسي- لا يكاد يذكر دون سبب واضح. وتؤكد منظمة الفاو أن الإمكانات الزراعية متوفرة من حيث المساحات والطقس والأمطار ومعرفة الأهالي بأصول زراعته مقارناً بالأرز وإلى حد ما بالقمح. وهما محصولان تتطلب زراعتهما معرفة فلاحية متقدمة.

وفي معظم أنحاء العالم المتقدم يعتبر (الرقاق) من الذرة الشامي الجزء الأهم من وجبة إفطار الصباح. سوف تخرج أصوات لها مكانتها تعارض فلنستمع إليها ونهديها حزمة من العينات التي ذكرتها ونتركها لكي تستفتي ضميرها وتحكم دون كبرياء. وسوف يقول البعض - وهم على حق - أن الأمر يتطلب تغييراً في تركيبة ماكينات طحن الغلال. نعم. وهو أمر صحيح وممكن وسبق أن دخلنا نفس التجربة عندما قررنا يوماً تنويع مصادر استيراد القمح من نوع لآخر وكذلك عندما قررنا زيادة نسبة الاستخلاص من حبة القمح. ونفس الحجة قابلتنا يوماً في معاصر الزيوت عندما صدر قرار منع تصدير بذرة القطن وعصرها محلياً مع معالجة لون ورائحة الزيت - بل أيضاً في حالة عصر الفول السوداني محلياً ومعالجة أمباز البذرة وأمباز الفول باستخلاص كمية أكبر من الزيوت التي لا يمكن استخراجها بالطرق التقليدية.

إن العلم يجد لكل مشكلة حلاً وفي حالتنا فإن أي تكلفة إضافية في الماكينات وفي المعالجات تجني البلاد منها خيراً أكثر ومضاعفاً في تخفيض فاتورة القمح وفي ميزانية المواطن وفي تغذية

الكبار والصغار.. وفي ميزانية الدولة وفي الاستقرار النفسي للأمة والاستقلال الحقيقي في أن من لا يملك قوته لا يملك حريته.

دعونا نجرب لموسم واحد ودون إطلاق شعارات نفرة زراعية أو طفرة أو وثبة ... أو توطين الذرة الشامي فهي متوطنة بالفعل في عدة أنحاء وتريد فقط الاعتراف والاهتمام. كل الذي نرجوه أن نترك آكلي القمح – قراصة وخبزاً – يستمتعون به دون أن يفرضوه على الكل. وأن ندع آكلي الذرة والدخن – عصيدة وكسرة – يستمتعون بهما دون أن يفرضوهما على الكل ... وبالمقابل افتحوا لنا نافذة من رغيف خلطة الذرة الشامي بحجم الرغيف (الذي كان) وأكرر الذي كان (وليس رغيف الثلاثة بجنيه) وسيكون حتماً أقل من سعره الذي كان وأكرر (الذي كان) وسوف نستطعمه إن لم يكن رغيفاً كاملاً فليكن (كسترد) إلا ثلث. فقط أفتحوا المجال للتجربة ولست النفر والفريق العامل معها والجيل الذي تربى عليها ولموسم واحد وفي مخابز محددة وسترون العجب إذ أراهن أنهم جميعاً سيتحولون إلى رغيف الكورن فلاور.

**استدراك:**

إن مراكز البحوث تفيض بالعلماء والأبحاث – ومركز أبحاث التغذية في شمبات مثلها أيضاً. وفروا لهم بعض ما تبرعنا به للفرق الرياضية على الأقل لكي تجد الجسم السليم.

وأسأل الله التوفيق.

**إبراهيم منعم منصور**

**١١/ ١٠/ ٢٠١٤م.**

## خواطر في أمر دارفور والاتفاقات والمحكمة الجنائية الدولية

مشكلة دارفور ظهرت منذ الخمسينيات الأولى أثناء الفترة الانتقالية قبيل الاستقلال ونشأت كحركة سياسية بعيدة عن العنف وذات مطالب في الخدمات – وفي أن يكون نواب البرلمان من أبناء دارفور وقد سبقت أنانيا.

السلطات التنفيذية والتجار من خارج دارفور اعتبروها حركة عنصرية. وظلوا يلاحقون قياداتها لدرجة أن أحدهم وهو خريج ثانوي – أي مؤهل لأعلى الوظائف في ذلك الوقت بدارفور – اضطر في ذلك الوقت المبكر للهجرة إلى بورتسودان فاستوعبته شركة شل. وهو الآن يتمتع بوافر الصحة ويتذكر تلك الأيام.

(الشيخ الوقور هو محمد بشار أحمد زميل دراسة وخريج ثانوي حنتوب ١٩٥١).

العنف في حركة تحرير دارفور لم يحدث بمجرد أن تم التوقيع على اتفاقية نيفاشا كما يوحي بذلك البعض في إشارة إلى أن وراءه أياد خارجية. ظهر العنف كرد فعل مباشر للتجاهل والازدراء من بعض قيادات الحكم في دارفور في ذلك الوقت ومن رصفائهم في الخرطوم إذ تحرك القادة إلى سلطات دارفور بمطالب خدمية محلية ليس فيها من مشروع يذكر سوى تكملة طريق الإنقاذ الغربي. قالوا: كان الوالي الطيب محمد خير (سيخة) في مأمورية بالخرطوم. استبشروا بلقاء نائبه ابن كردفان رجل القانون أحمد إبراهيم الطاهر. الرد الذي تلقاه القادة منه ومن الخرطوم هو أنهم لا يمثلون دارفور. قارن القادة هذا الرد بنفس ما قاله السكرتير الإداري أيام الحكم الثنائي لقادة مؤتمر الخريجين عندما تقدموا بمذكرتهم عن مستقبل البلاد بأنهم أفندية ولا يمثلون السودان.

اتجه القادة بعد ذلك إلى تنوير بعض ذوي الرأي من خلال شبكة الإنترنت داخل وخارج الحكومة – ثم ذهبوا إلى القس دانفورث مندوب الولايات المتحدة الذي تولى معالجة

مشــكلة جبــال النوبــة باتفاقيــة لا تــزال تمثــل الأســاس للحكــم والاســتقرار في الجبال. (٢٠٠٨م.).

تعاطف معهم دانفورث ووعدهم بأن يتولى مساعدتهم بمجرد أن تنتهـي مهمتـه في جبال النوبة. ثم توالت الأحداث في الولايات المتحدة مما أدى لاستقالة دانفـورث عنـدما تخطاه الرئيس بوش بتعيين كونداليزا رايس في وزارة الخارجية. عندها اتجه رجالات دارفـور للعالم الخارجي بحثاً عن دعم مادي وعسكري وهو أمر سبقتهم إليه الأحزاب السودانية التي تحكم الآن في ما عرف بغزو المرتزقة عام ١٩٧٦. تكلفة مطالب دارفور في بـدايتها والعهـدة على الفريق إبراهيم سليمان الذي تولى حكم دارفور لم تكن تزيد عن ٦٠ - ٧٠ مليون دولار ولكم مقارنة ذلك بقيمة كم دبابة وكم لاندكروزر – أو حتـى حملـة د. خليـل التـي قيـل أن تكلفتها ٣٠٠ مليون دولار. تم رفض المطالب وتم رفض الجلـوس للتفـاوض مـع أنصـار الحركة باعتبار أنهم مجموعة قطّاع طرق ولصوص وأنه يمكن – أو يجب – حسمهم عسكريا.

(الحسم العسكري سيتم خلال ٣ شهور وعليكم أيها الصحفيون عدم الإشارة لهذه الحركات: (وزير الدفاع في ذلك الوقت).

ثم جاءت تجريدة الجنجويد. وهو أمر ظل عدد من المسؤولين ينفونه بل واستنكاره إلى أن أظهرت مؤسسة قوقل (Google) على موقعها قوقل إيـرث (Google Earth) صـور الدمار للعالم كله – إلاّ السودان – وإلى أن تحدث الشيخ موسى هلال للصحف بأنه – وإن لم يذكر الجنجويد – قام ببعض الأعمال العسكرية في دارفور تحت قيادة وبأمر الجيش السـوداني – كما رفض – بشهامة وشجاعة – طلب القائم بالأعمال الأمريكي الـذي قابلـه بـأن يكـون شاهداً – أو شاهد ملك.

سكان الأرض التي حدث فيها الدمار يقيم معظمهم الآن في المعسكرات وينتظرون اليوم الذي يعودون فيه إلى دارهم. والدار بالنسبة لرجال القبائل ورجال الريف هي الـوطن

الصغير الذي لا يرضون عنه بديلاً. وكلمة دار تسبق اسم القبيلة: دار فور – دار مساليت – دار الرزيقات – دار حمر – دار الكبابيش – دار الشكريه.

حدث في مرحلة ما خلال النزاع أن تم إحضار أو حضور أشخاص من جمهورية النيجر وسكنوا في أرض الدمار أو حولها ويقول رجال الحركة – التي أصبحت حركات – إن هؤلاء الأشخاص سكنوا في البداية تحت حماية الجنجويد – ثم أصبحوا الآن هم أهل الدار التي لا يملكونها. (تم إعادة تسمية الجنجويد باسم حرس الحدود وأصبحوا جزءاً من القوات النظامية السودانية بدارفور: قريباً من المعسكرات وقريباً من الوافدين من النيجر). تم حذف هذه الفقرة من قِبَلْ الرقيب الأمني على الجريدة (٢٢/ ٧/ ٢٠٠٨).

يقول رجال الحركات إنه ما دام شبح الجنجويد قائماً في دارفور فإن النازحين في المعسكرات لن يجرؤوا على الخروج منها أو الذهاب إلى ديارهم أو قريباً منها ولذلك فإنهم سيظلون في حالة حبس في معسكرات الرعب والخوف كمواطنين عزّل أجبروا على هجر ديارهم.

- هذه خلفية لابد منها لأي مقترحات لمعالجة مشكلة دارفور. المطالب بالنسبة لجميع أهل دارفور سواء الذين حملوا السلاح أو لم يحملوه تتلخص في الأمن – التنمية – الاقتسام العادل للثروة والسلطة ثم التعويضات.
- أولاً موضوع الأمن: لا يتم إلاّ بأن تتخذ السلطة الحاكمة القرار الشجاع بأن تقوم بترحيل الذين حضروا أو أُحضروا من النيجر إلى خارج دارفور أو إلى وطنهم.
- (ثم تتخذ السلطات القرار الشجاع الثاني بأن تقوم بترحيل حرس الحدود إلى خارج دارفور بأن ترسلهم للحدود الشرقية مثلاً حتى يشعر المواطن بالمعسكرات بأنه إذا خرج منها فهو آمن حتى ولو لم تحرسه القوات الدولية). تم حذف هذه الفقرة كاملة أيضاً من قِبَلْ الرقيب الأمني للجريدة. (٢٢/ ٧/ ٢٠٠٨).

- ثم تقوم الحكومة بتنفيذ بنود الترتيبات الأمنية التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية أبوجا وأن تكون مثالاً للقوات الأخرى التي لم توقع على الاتفاقية.
- موضوع التنمية: يذكر السيد مني أركوي أنه لم يدفع شيء يذكر من مبلغ التنمية المتفق عليه وهو ٧٠٠ مليون دولار على مدى سنتين أزمة الثقة في الوفاء بالعهود موجودة. في الجنوب توارت بتعيين رئيس حكومته رئيساً مناوباً لمفوضية البترول. أما في حالة دارفور فالمقترح مني هو أن يضمن بنك السودان الحكومة في تعهداتها في المبالغ التي يتم الاتفاق عليها. ولعل بنك السودان كضامن للحكومة في كثير من عقوداتها مع موردين ومقاولين لابد أن يرحب بهذا الدور الوطني الذي ينقذ البلاد من ويلات كثيرة ويساعد البنك نفسه كشريك قومي في الأمن والتنمية والاستقرار.
- عانت دارفور في الآونة الأخيرة معاناة تستوجب أن تستقطع لها الحكومة من عائدات البترول لكي تلحق ببقية أجزاء الوطن. إذ إن مبلغ السبعمائة مليون لا يغطي بعض ما دمرته الحروب ناهيك عن تحقيق تنمية.
- تطالب حركات دارفور بتعويض المواطنين الذين تضرروا مباشرة من الحروب. وهو أمر تم إقراره كمبدأ وتوجد خلافات شكلية في أن يكون التعويض جماعياً تتولى السلطات القبلية والإدارية توزيعه حسب العرف أو فردياً للأسر. ولكنه لا يشكل خلافاً يعطل الاتفاق.
- أما مطلب اقتسام السلطة فيتلخص في أمرين: منصب نائب الرئيس – وإقليم واحد أشبه بالجنوب بداخله ثلاث ولايات أو أكثر أو أقل حسبما يرى أهل دارفور. المطلبان معقولان خاصة عندما نعلم أن أحد مؤلفي الكتاب الأسود من دارفور. وقد يختلف حولهما أهل دارفور أنفسهم ولكن الموافقة عليهما تعكس حسن النوايا اللازمة في هذه الظروف.

- الخلاصة: ترحيل أهالي النيجر إلى ديارهم – وترحيل حرس الحدود خارج دارفور (فاتت هذه الجملة على فطنة الرقيب الأمني على الجريدة لكن القراء الحصيفين اتصلوا وسألوا عن مغزى الإشارة إلى أهل النيجر في الخلاصة دون الأصل) وضمان بنك السودان لسداد أي مبالغ يتم الاتفاق عليها بما في ذلك التعويضات – والموافقة على منصب نائب رئيس وإقليم واحد لدارفور: في هذه المسائل حل للمشكلة ويقيني أنه بمجرد إعلان ذلك سوف نعبر مرحلة وطنية كبيرة وسيتم تراض بين الجميع يجّب تداعيات اتهامات المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية. فالتسامح هو صفة السودانيين وقد يتم ذلك في أقل من ثلاثة شهور وهي مدة نظر المحكمة في الادعاء.
- أما بخصوص ادعاءات المدعي العام للمحكمة الجنائية فإن كلاً من السيدين نائب الرئيس ووزير العدل قد أدليا بأحاديث عقلانية تتلخص بأن نودّع مرحلة الحماس ونعالج الأمر قانونياً وسياسياً. وبدوري أقترح على السيد وزير العدل أن يتصل بقانونيين سودانيين بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية لكي يكونوا الفريق القانوني الذي سيتولى – مع وزارة العدل – النواحي القانونية للادعاء وأزيد فأقترح أسماء مثل الأساتذة والدكاترة: محمد إبراهيم خليل – عمر شمينا – عمر عبدالعاطي – التجاني الكارب – محمد يوسف محمد – فتحي خليل – كمال الجزولي – سليم عيسى ومعذرة للذين لا أعرفهم وأكون قد ظلمتهم بعدم ذكر أسمائهم. ولا أدري عيباً أن نستعين بمحامين أجانب لهم خبرتهم في هذا المجال.
- ومن الناحية السياسية فهناك أمر ينساه بعض التنفيذيين وهو أن جمهورية السودان جمهورية رئاسية ويعتبر رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول عن تصرفات كل رجاله وعن تصرفات كل من يرتدي زياً رسمياً ابتداءً من الكشافة والمرشدات حتى

القوات المسلحة وما بينها بما في ذلك حرس الحدود. ومن لم يحاكمهم الرئيس بسبب تصرفاتهم الخاطئة يعتبر هو مسؤول عنهم. فليتقوا الله في حق هذا الرجل.

- كذلك من الناحية السياسية فإن الاتفاقيات الدولية التي وُقِعَت في نيفاشا وأبوجا وأسمرا لا تنفذ نفسها وإنما ينفذها الرجال. ولذلك لابد من وجود شخص باسمه تكون لديه كل سلطات الرئيس ويكون مسؤولاً عن تنفيذها. لا يكفي أن يقال إن ملف الاتفاقية الفلانية قد أحيل إلى السيد فلان. فالسيد فلان لديه مسؤولياته وإحالة ملف جديد إليه هو عبء جديد. الذي أقصده هو أن يعين السيد الرئيس ثلاثة مسؤولين يخول إليهم سلطاته في مقابلة كل الأجهزة وفي مقابلة الطرف الآخر. فيكون هذا مسؤولاً متفرغاً لتنفيذ اتفاقية نيفاشا وهذا لاتفاقية أبوجا وهذا لاتفاقية الشرق – وأي اتفاقية أخرى: ومع كل الاحترام للجميع فالدكتور مصطفى عثمان يقوم بأعباء خارجية أكثر من وزير الخارجية نفسه وتلك تكفيه.
- والدكتور نافع علي نافع عليه قيادة التنظيم سياسياً في كل السودان وعليه التعبئة لانتخابات شرسة قادمة كل العالم يترقبها وينتظر مراقبتها بعين نافذة وعليها يعتمد مستقبل بل وجود الحزب نفسه. وهذا يكفيه.
- أما الأستاذ علي عثمان فالله يكون في عونه: مسؤول عن كل الجهاز التنفيذي في كل الوزارات والهيئات والمؤسسات ثم عن كل الولايات ثم عن التعليم العالي واللجنة السودانية المصرية المشتركة مع رئيس وزراء مصر – ولجنة قطر – وتركيا – ثم عن النهضة الزراعية: ربنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به. وكم مرة ساقه الإعياء والإرهاق إلى الاستشفاء وهذا أكثر مما يكفيه. ثم بعد ذلك يكون مسؤولاً عن اتفاقية نيفاشا وهي جبل قائم بذاته وعليه يقوم مستقبل البلاد.
- لديك سيدي الرئيس من أكفأ الرجال ما يزيد. ولعل تسمية ثلاثة مسؤولين غير هؤلاء تخول إليهم سلطاتك ويلتقون بك كل إسبوع أو كل إسبوعين أو شهر يجعلك

تعلم أولاً بأول ما يدور في الجنوب والغرب والشرق بدلاً من إضراب لوزراء الجنوب أو تحرك نحو أم درمان أو تهديد بتعليق اتفاق الشرق. فلو كان هناك تتبع شهري أو إسبوعي لاتفاق نيفاشا لما هرعنا نتحدث عن المصفوفة وهي موجودة في النصوص وكذلك لقفلنا الثقوب التي في أبوجا التي دخل منها خليل كما ذكر السيد مني أركوي. واجتماع كهذا هو تأمين لوحدة السودان ولعله يكون أجدى من بعض الاجتماعات التقليدية لمجلس الوزراء.

- نقطة قبل الأخيرة: هي رجاء واستجداء لبعض المسؤولين بعدم استخدام الشطارة والالتفاف حول النصوص فنحن إزاء وجود دولة: تكون أو لا تكون وأي إسلوب في التعامل يهز الثقة يهز بنيان البلاد نفسه.
- نقطة أخيرة: هي عدم استفزاز محكمة الجنايات الدولية واتهامها مسبقاً بالانحياز. فالمحكمة ليست صخرة صماء بل هي بشر وتجرحهم الكلمة. ولعلنا ننسى أنهم بقدر ما أدانوا حكاماً برّأوا ثلاثة مسؤولين منهم وزير داخلية الكونغو. كما أن المحكمة لم تبت بعد في الادعاء الذي قُدم لها. وبنفس القدر لا معنى أن نصدر من الأقوال والأفعال ما يعتبر تحدياً للمجتمع الدولي الذي هو مجموعة حكومات نحن في أشد الحاجة لها في مقابلة الرئيس بوش والذي بعد فشله في أفغانستان والعراق لابد أن يسعى لتسجيل انتصار له وهو يغادر السلطة.

والله يحفظنا والله المستعان وبالله التوفيق.

السوداني - التاريخ : ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٨م.

**مقال محظور: لم ينشر**

(الحظر: من الصديق الأستاذ إدريس حسن رئيس تحرير الأخبار – لأسباب أقنعني بها)

الانتخابات ٢٠١٠م.

عرف السودان الانتخابات منذ القدم. وقبل أن تكون في الشكل الذي تؤلف له اللجان وترصد له الميزانيات ويحضر له المراقبون من خارج السودان بل ومن خارج القارة.

في غرب السودان: كردفان ودارفور وبعض قرى وعموديات مديرية النيل الأزرق القديمة (النيل الأبيض والجزيرة والفونج) وفي معظم أنحاء الجنوب يتم اختيار القيادات القبلية عن طريق الانتخاب المباشر – وفي بعض الأحيان غير المباشر والشفاف بلغة اليوم. شيخ الحلة أو القرية يتم اختياره بانتخاب مباشر من مواطنيه. وكذلك العمدة أو الشرتاي يتم انتخابه بواسطة شيوخ أو مشايخ الحلال (القرى) إما مباشرة برفع الأيدي أو عندما تعاظم دور المجالس الريفية بواسطة (صندوق) لكل مرشح وبالمثل فإن أعضاء المجالس البلدية (أواخر عشرينيات القرن العشرين) وأعضاء المجالس الريفية في (الثلاثينيات) يتم انتخابهم عن طريق (صندوق) لكل مرشح. أما أعضاء المجالس البلدية والريفية فيتم اختيارهم بالترشيح المباشر ورفع الأيدي.

وفي غير المدن الكبرى – وحتى أواسط الأربعينيات – لم تكن المنافسات كبيرة بين الأعضاء ولم تستعر إلاّ بعد ظهور الاتجاهات السياسية بعد عام ١٩٤٦. وخاصة في المدن الكبرى: الخرطوم – أم درمان – الخرطوم بحري – عطبرة – واد مدني – بورتسودان والأبيض.

أما الحركة النقابية فكانت قياداتها تخضع للانتخاب المباشر دون تدخل من السلطة سواء على المستوى المصلحي أو الإداري وبالمثل كان الأمر بالنسبة لاتحادات المهنيين من أطباء ومعلمين ومهندسين ولاتحادات الزراعيين ولاتحادات الطلبة في الثانويات أو كلية الخرطوم الجامعية – جامعة الخرطوم فيما بعد – أو المعهد الفني – جامعة السودان فيما بعد. كان أقصى-

ما يعرف من تجاوزات هو – استخدام مرشح ما (الأساليب الفاسدة) ومثالها الدعاية بعد الموعد – محاولة ترغيب أو ترهيب ناخب. تصرف فردي في العادة سواء له علاقة بالجهاز الحاكم أو من غيره. ما حدث في آخر انتخابات عامة للمجلس الوطني عام ٢٠١٠م. كان أمراً غير مسبوق. كان الاتهام إذا وجد يوجه نحو (فرد) أما في هذه الانتخابات فقد تجاوز الاتهام الفرد المرشح إلى (الحزب) ويا ليتها كانت موجهة نحو كل (حزب) اشترك أعضاء له في الترشيح والانتخاب بل نحو حزب واحد هو حزب المؤتمر الوطني الحاكم الإسلامي: وهو أمر لم يحدث من قبل في تاريخ السودان أو الأحزاب. كل الحزب في معظم إن لم يكن في كل الدوائر. في مباراة حاولت كل لجنة أن تبرز لهم (ضمائر لم تمت) إذ لم يتوقعوا بل لم يتصوروا (فوزاً) بذلك الحجم. وبمناسبة (موت الضمير) كان لنا في كتاب المطالعة في المرحلة الأولية – الأساس – درس عنوانه (موت الضمير) ولما كنا في سن لم تفهم العنوان أبلغنا المعلم أننا سنفهم ذلك بعد مطالعة الدرس. يقول الدرس إن أحد الأولاد (كذب) على والده (فقرصه) ضميره (قرصاً شديداً جداً) ثم كذب مرة أخرى فقرصه (قرصاً شديداً: ليس شديداً جداً) وفي المرة الثالثة (قرصه فقط) وفي المرة الرابعة لم يقرصه لأنه (مات). ما أحوجنا اليوم ليس في مدرسة الأساس بل في مدرسة الحياة لهذا الدرس اللهم إلا إذا كان المستهدفون ليس لديهم أساساً ضمائر ثم تذكرت أن (الكوادر) قد تدربت من قبل في انتخابات اتحادات العمال والزراعيين والمهنيين والطلبة وفي إنتخابات المحامين تم تبادل (صناديق) بأخرى داخل كوبري النيل الأبيض – وفي قلعة العلم – جامعة الخرطوم ثم (بناء) حائط في غرفة حفظ الصناديق من خشب (الماسونايت) فكان استبدال الصناديق بطريقة مبتكرة (زادها العلم سنى) كما شدا الكابلي. شرح لنا ذلك (محام) شاب أنا ومولانا المهدي الفحل وأكد لنا أن ضميره (مرتاح – موش ميت) لأن لديهم (فتوى) بذلك من أجل (التمكين) لدين الله في الأرض. ثم شرح لنا تفسيراً لجزء من الآية الكريمة (**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ**...) هؤلاء

(الآخرين من دونهم) الذين ليسوا من أعداء الله أو أعدائهم هم نحن معشر غير أهل الجبهة.

نعود لانتخابات ٢٠١٠م. الفاصلة في درجة الخلق السياسي السوداني قلت إنه لأول مرة يتجاوز الاتهام بالتزوير (الفرد المرشح أو الناخب) إلى (الحزب كله). لم يتوقف الاتهام نحو (الحزب كله) فحسب بل وتخطاه نحو (لجنة الانتخابات) لأول مرة في تاريخ السودان ونسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى كلها – وباسمه الأعظم - ألا يحدث ذلك مرة أخرى في تاريخ السودان. إن أول انتخابات عامة على مستوى القطر تم الإعداد لها والتصويت فيها خلال عشرة شهور بواسطة لجنة تحت قيادة أجنبية وإدارتها خدمة مدنية سودانية لم تذكر فيها كلمة (تزوير) وارتكاب المخالفات على قلتها (الأساليب الفاسدة) أفراد أقل من عشرة من كل الأحزاب لدوائر زادت قليلاً عن مائة في الشمال والجنوب. وتوالت الانتخابات العامة بعد عام ١٩٥٣-١٩٥٨ ثم في الستينيات وحتى ٢٠١٠م. بعد أن ظللنا خلال أكثر من عشرين عاماً تحت ظل نظام (إسلامي).

أما النقابات والاتحادات ومجالس الحكم المحلي فقد كان السودانيون بتدينهم الفطري وخلقهم الذي تربوا عليه يتداولون القيادة في هذه المرافق حتى في ظل الاستعمار الثنائي دون أن يحدِث أي منهم (ضميره) أن يعمد إلى تزوير أو إرهاب فالضمير في كل منهم والحمدلله موجود وحي. في نقابة السكة الحديد بمدينة عطبرة تفوز بالقيادة مرة جماعة الإخوان المسلمين والمعتدلين – ومرات الشيوعيين – وأخرى الاتحاديين – وفي مجلس مدينة أم درمان يتولى القيادة فيه الدكتور مجذوب علي حسيب المحسوب على الاستقلاليين ومرة المحامي مبارك زروق وكيل الحزب الوطني الاتحادي. وتراضى الجميع على الطبيب الدكتورعبدالحليم محمد في رئاسة مجلس بلدي الخرطوم رغم ميوله الاستقلالية. وفي أكبر تجمع للمزارعين، اتحاد الجزيرة يفوز مرة الاتحادي – أحمد بابكر الإزيرق ومرة محمد الوالي الاستقلالي ومرة الشيوعي الأمين محمد الأمين. أما الغرفة التجارية (قبل التقسيمات

الأخيرة) فالرئيس مرة عبدالسلام أبو العلا ومرة عبدالحافظ عبدالمنعم وأمين الصندوق اليوناني السوداني تري كونتوميخالوس ومعهم أعضاء منتخبون بريطانيون ويونانيون وإيطاليون واستمر الحال في الانتخابات الحرة إلى أن أدى التخصص إلى تجارة وصناعة ونقل ومصارف إلخ ... فأصبح هناك اتحاد لأصحاب العمل له قيادة نتيجة من عضوية مسجلة وأمين عام محترف كان حتى يوم الكارثة هو عثمان أبوكشوة الإداري السابق ورجل المنطقة الصناعية اللاحق. فوجئ كما روى بنفسه يوماً في لوحة الاتحاد بأسماء وموعد لإجراء انتخابات صباح الغد. الإعلان يحوي أسماء أشخاص ليسوا كلهم أعضاء في الاتحاد كما أن الإعلان أسقط عدداً من أسماء أعضاء الاتحاد. حدد الاتحاد نصف ساعة للطعون في أسماء الأعضاء. ثم نصف ساعة لقبول أو رفض الطعون واعتماد قائمة الناخبين. ثم نصف ساعة للمرشحين ونصف ساعة أخرى للطعون والاعتماد ثم الانتخاب وإعلان النتيجة. صدر الإعلان من لجنة انتخاب أصحاب العمل والتي لم تتصل قبل إصدار الإعلان باللجنة التنفيذية القائمة ورئيسها فتح الرحمن البشير وأمينها العام فؤاد أحمد مكي أو السكرتير التنفيذي عثمان أبوكشوة. ذهب عثمان أبوكشوة وهو محسوب خلال فترة ما على الإخوان المسلمين إلى الدكتور حسن الترابي في مكتبه باتحاد الشعوب العربية والإسلامية طالباً منه لمعرفة سابقة منذ ثانوية حنتوب وداخلية (أبوعنجة) التي جمعتهما إيقاف هذا العبث الذي يعرض بسمعة الإسلام قبل الحركة الإسلامية. جاء الرد بأنه أي الدكتور الترابي لا يتدخل في عمل الأجهزة وأمامه القضاء للطعن فيما يراه غير قانوني. لكن يا دكتور إن الفترة الزمنية بين الإعلان والنتيجة لا تتعدى الثلاث ساعات. آسف لا يمكنني التدخل في إجراءات قانونية. عاد الأخ النقي وتقدم باستقالته واعتزل الحياة (القانونية) العامة وأقام (مشتل) لبيع الخضرة من شجر وزهر ثم بعد أن أعياه التضييق عليه اعتكف في مزرعته جنوب الخرطوم مستقبلاً أبناء دفعته من مدرسة حنتوب في لقاءات مودة يحضرها - وللعجب - ابن الدفعة حسن عبدالله دفع الله الترابي.

أقول أن تدريب الكوادر على التمكين بالفتوى بالتزوير لا شك قد (أزعج) الترابي بعد أن ترك (الكرسي) ولكن الفتاوى لا تموت كالضمير بل تظل حية ويكون ما تجنيه من حسنات أو سيئات في ميزان صاحبها إلى يوم الدين اليوم (الناسين حسابه) كما يقول الشاعر إسماعيل حسن.

شخصان أجِلّهما كل الإجلال ويجلهما غيري بكل القدر وهما اللذان منع اسميهما نشر هذا المقال هما: مولانا أبيل ألير رئيس لجنة الانتخابات والبروفيسور عبدالله أحمد عبدالله نائب الرئيس. إن خبرة كل منهما – في تقديري بالعملية الانتخابية كانت أقل حجماً من المسؤولية وأكثر نقاءً من الغالبية العظمى للجهاز الذي جلسا على قمته وأكثر براءةً في معرفة التنظيم الذي أوكل إليهما المهمة. فكان أن تم في عهدهما ما لم يشهده حتى تزوير الحزب الوطني في مصر الذي أدى ضمن عوامل أخرى لثورة يناير ٢٠١٠م. التزم مولانا أبيل ألير الصمت بعد فترة وجيزة من بدء ظهور علامات التزوير فبدا على وجهه الحزن في موقف كان يريده يوم عرس وختام سجل مشرف في العمل العام زاد عن نصف قرن إذ أدرك ببصيرة القاضي والسياسي ظلمات الأمر. أما البروفيسور عبدالله فقد كان في البدايات واثقاً من جهازه وكانت تعبيرات وجهه صبوحة وهو يطل على شاشات الفضائيات محلية وإقليمية وعالمية تعكس صرامة صادقة تتحدى الأقاويل ثم ما لبث الناس أن لاحظوا أن الوجه الصبوح بدأت تعتريه (سحابات) أكدت لهم أنه لابد قد بدأ يحس ببصيرة المعلم ما كان في يقين الجميع. ظلمات لم يعهدها السودان ونسأل الله ألا يعهدها أبداً إذ كانت تهز إيمان العديدين وهم يرون هذا يحدث ممن كانوا يظنون – لا بل يعتقدون – أنهم بعد عشرين عاماً بالحكم تحت راية لا إله إلا الله حتى مكّن الله لهم في الأرض ... أم أنه يملي الله لهم وهم لا يشعرون. ومن عجب فإنهم بعد أن فعلوا ما فعلوا صدقوا ما فعلوا بأنهم الفائزون. وأصبحوا أصحاب أغلبية منحها لهم شعب السودان فأصبحوا كما قال من فعلوا كالزعيم الشيوعي لينين منتشين بالنصر Dizzy with Success لا يبالون بما يحل بالوطن وبأهله

وكيف لهم. وكما وصفهم بحق خالد التجاني النور (الصحافة: العدد ٦٥٦٤ – الخميس: ٧ ذو الحجة ١٤٣٢هـ. الموافق ٣ نوفمبر ٢٠١١م.) قال جعله الله من الخالدين (كيف يمكن لحزب حاكم يخسر ربع مساحة أراضي بلاده وخمس سكانه وسبعين بالمائة من موارد موازنته وخمس إنتاجه المحلي الإجمالي وثلث حكومته وتكاد الحرب تشتعل في أربعة أركانه ثم يقف متفرجاً لا يرى في ذلك كله مدعاة لوقفة حاسمة وصادقة مع نفسه ونقد ذاتي ومراجعة عميقة وإقبال على مراجعة جذرية ولا أحد من قادته الذين أنتجوا هذا الواقع المرير لتحمل المسؤولية عما جرّته أخطاؤهم المقترفة من مصائب وويلات على البلاد والعباد). يا أستاذ خالد إنه موت الضمير الوطني بل أن كبيرهم يتباهى بأن حملاً ثقيلاً قد انزاح عن كاهل الوطن (بَلا وانْجَلا) ولم ينسَ أن يربط ذلك بالدين بأن البلاد أصبحت مسلمة في تسعينيات المائة لكي يحكمها بشرع الله دون مبالاة بمن ينادون بحقوق غير المسلمين (**يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ**). فكما تباهى الكبير فإن الصغير القصير أيضاً لا بد أن يتطاول فينفث نفس القول وهو المسؤول الأول عن الحدث الكبير. ثم أفاق الكبير والصغير والجميع وصاروا يلهثون وراء الحزبين الكبيرين لكي يقعا في المصيدة ويشتركا في العار كما وقعا من قبل في مصيدة تقرير المصير ولكن هذه المرة لقاء مساعدين ومستشارين ووزراء وسفراء معتمدين ... وكلها وظائف.

## إلــى مقــام ســعادة رئيــس القضـــاء
## (سعادة حمد أبوسن)

استبشر الكثير من الناس وأنا في مقدمتهم بتعيين سعادتكم في منصب رئيس القضـاء. وتحركت بعض طوائفهم آملة أن تصل شكاواهم – وفي حالات مآسيهم – إليكم. استبعدوا تدبيج العرائض لأنها – في اعتقادهم ومن تجاربهم – يقطع عليها الطريق من يستلمونها ونادراً ما يوصلونها – وهذه قد أصبحت سمة العديد من المكاتب الرسمية وليست القضائية وحدها.

وقد شعروا جميعاً بارتياح بالغ عندما خاطب الأستاذ محجوب عروة سعادتكم في عريضة مفتوحة في جريدة الصحافة ولم يعترضها أحد. ورأوا أن يسيروا على نفس الدرب وكلفوني بمخاطبتكم.

سأكون موجزاً وفي رؤوس مواضيع لا شك أن سعادتكم على علم بها.

قضايا الأموال والديون المصنفة بالمدنية: الإجراءات طويلة ويزيد من طولها شطارة بعض الأطراف ويجدون سنداً من القانون. وكما تعلمون فإن القانون والإجراءات وضعت في ظروف اقتصادية لم يكن فيها سعر صرف الجنيه السوداني في انخفاض مستمر ليس فقط بالسنة والشهر بل بالإسبوع وأحياناً باليوم. وبالمثل فإن التضخم في ارتفاع مستمر: كان في شهر فوق ٣٠٪ ثم قفز خلال شهر إلى ٤٦٪. وقد ذكر بعض رجال القانون أن رئيس القضاء يمكنه إصدار منشورات يختزل فيها بعض الإجراءات – أو يطالب القضاة بتكثيف العمل فيما يعرف باسم (النفير) للفصل في القضايا خلال قيد زمني محدد تحقيقاً للعدالة فينتهي الفصل في قضايا كل سنة في نهايتها على الأكثر وبقدر الإمكان.

قضايا العاملين: وهؤلاء معاناتهم أشد من الدائنين العاديين الذين قد تكون لديهم مصادر رزق أخرى. ومعلوم لسعادتكم أن القانون قد استثنى هذه الفئة تقديراً لظروفها من (الرسوم) – كما حدد لها (محاكم العمل) لسرعة الحسم ولكنها بعد مرحلة تسير تلك المحاكم في إجراءاتها على نفس نهج القضايا المدنية. وأترك لسعادتكم تقدير معاناة هؤلاء.

الغياب عن حضور الجلسات: وهذه صفة تلازم عدداً من المدعى عليهم خاصة في قضايا العمل والقضايا المرفوعة على أجهزة حكومية. ومهما كانت الأسباب - وأحياناً دون أسباب - وأحياناً الحضور في نهاية يوم العمل لمجرد إثبات الحضور. وبما أن (أجندة) القاضي مزدحمة بسبب مثل هذه التصرفات فإن تحديد موعد جديد يزيد من التأخير. والحكم الغيابي قد يعيد فتح القضية من جديد.

تكرار غياب ممثلي الإدارات الحكومية عن الجلسات يضع الشاكي في محنة - ويضع القاضي في حرج: إذ لا يمكنه إعلان (الحكومة) في الصحف - كما لا يمكن تسليم شرطة المحاكم طلب الحضور ليلصق على باب الوزارة أو المصلحة أو المؤسسة - كما لا يمكن طلبها عن طريق ما يعرف (بالإرشاد) - أو أن تصدر المحكمة حكماً غيابياً. وكما تعلمون فإن الشكوى ضد جهاز حكومي لا تقبل في المحاكم إلا بعد أن يمنح النائب العام فترة (شهرين) ليدرس القضية لكي ينصح الإدارة الحكومية بما يراه مناسباً لتسوية الشكوى أو للتوجه للمحكمة. ويشكو البعض أن دور الديوان يكون قاصراً في الكثير من الأحيان. ولا تلتفت إليه الإدارات.

قطاع المقاولات السوداني دمرته ديونه على الحكومة وقطاع المقاولات الأجنبي ينعشه وفاء الحكومة بديونه عليها.

لذلك جهر البعض بأنه ما دامت قد ظهرت الحاجة للعدالة بتخصيص محاكم للعمل - وللضرائب - وللبنوك - وللبيئة - وللملكية الفكرية و ... و ... لماذا لا تخصص دوائر - كما في البلدان - للقضايا التي ترفع ضد الحكومة: مدنياً - أو تجارياً - أو عمالياً - أو معاشياً - تبسط فيها الإجراءات وتكون (ناجزة) ما دام النائب العام ممثل الحكومة قد قضى شهرين يدرس القضية. إن هذا من شأنه رفع درجة اهتمام الإدارات الحكومية وديوان النائب العام - محامي الحكومة - بأمر العدالة حتى لا تتهم الحكومة بالظلم وأن الإجراءات القانونية تحميها.

والله الموفق.

**إبراهيم منعم منصور**

٣٠/ ١/ ٢٠١٣م.

## المشروعات والمؤسسات العامة: مسؤولية من؟

طالعتنا الصحف الصادرة يوم ١٠ ديسمبر ٢٠١٣م. بخبر مفاده أن ولاية الجزيرة قررت أن تكون (وصية) على مشروع الجزيرة.

وأنقل الحديث كما ورد في جريدة الصحافة وجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٠/ ١٢/ ٢٠١٣م. واللتين أوردتاه بإسهاب:

" قالت قيادات المؤتمر الوطني في ولاية الجزيرة إن حكومة الولاية ستكون وصية على مشروع الجزيرة الزراعي تفادياً لتكرار ما حدث في قضية التقاوي الفاسدة الشهر الماضي وأعلنت إنفاذ جولات ميدانية لمعالجة مشكلات المشروع.

وانبثقت لجان تحقيق ضعف إنبات تقاوى القمح بمشروع الجزيرة ما عرض الموسم الشتوي للفشل. "

ثم استطرد الخبر ليقول:

" وأكد المكتب القيادي للمؤتمر الوطني بولاية الجزيرة في اجتماع برئاسة الوالي الزبير بشير طه على وصاية وأبوية ولاية الجزيرة على المشروع عبر المتابعة اللصيقة لكل العمليات الفلاحية والإرشادية تفادياً لتكرار قضية تقاوي القمح. "

وزاد أيضاً:

" وكشف رئيس شورى المؤتمر الوطني بالولاية محمد الكامل فضل الله - بحسب وكالة السودان للأنباء - عن أن المكتب القيادي شدد على أهمية عقد منبر دوري يستهدف كل أقسام مشروع الجزيرة للوقوف الميداني والسماع المباشر لهموم وقضايا مزارعي المشروع لإيجاد السبل الكفيلة بمعالجتها. "

انتهى الخبر فيما يختص بمشروع الجزيرة.

إنه مما يسر فعلاً أن يهتم شورى ولاية الجزيرة بالسماع المباشر لهموم وقضايا مزارعي المشروع لإيجاد السبل الكفيلة بمعالجته وأن يشدد شورى المؤتمر الوطني على ذلك عبر منبر دوري كما ورد في الجزء الأخير من الحديث.

فهذه مسؤوليته تجاه مواطنيه. غير أن معالجة الهموم والمشكلات في نطاق المشروع لا بد أن تتم بواسطة الجهة (المسؤولة) عن المشروع.

إن المشروعات والمؤسسات والهيئات (القومية) التي أوجدتها الظروف (الجغرافية) في الولايات هي من صميم مسؤولية الحكومة (الاتحادية) وتمارس تلك المسؤولية عبر مجالس إدارات أو لجان أو هيئات. وقد تكون الولاية التي يقع المشروع أو المؤسسة في حدودها الجغرافية ممثلة في تلك المجالس أو اللجان أو الهيئات أو قد لا تكون. المشروع القومي (ملك) للسودان كله ولا يجعل للولاية التي يقع فيها وضعية مباشرة أو غير مباشرة بخلاف ما يكون لكل الولايات الأخرى: ذلك أنه قام بتشييده مال أهل السودان كلهم وتم تقديم (الضمانات) لقيامه من السودان كله. وفي حالة مشروع الجزيرة الذي قام أساساً على (خزان سنار) لم يكن للسودان في ذلك الزمن (سنة ١٩٢٥م) ما يعرف به أمام العالم الخارجي وبريطانيا إلاّ الصمغ العربي – وريش النعام الذي كان زينة القصور والدور والرفاهية في أوروبا وآسيا وبريطانيا. وقد كان للمشروعات القومية وللمسؤولين عن قيادة إداراتها مكانتهم الرفيعة في سلم الحكم المركزي فكان محافظ مشروع الجزيرة في المجموعة الأولى وهي أكبر درجة من مدير المديرية الذي هو في المجموعة الثالثة ولذلك كانت رئاسته في (بركات) وليس في (واد مدني) وكان مدير عام السكة الحديد وهو في المجموعة الأولى في مدينة عطبرة بينما مدير المديرية الشمالية وهو في المجموعة الثالثة في مدينة (الدامر) بل أن رئيس مجلس إدارة مشروع الجزيرة لم يكن في خدمة الحكومة بل من الشخصيات القومية الاقتصادية (عبدالحافظ عبدالمنعم) كان كل ذلك لكي لا يحدث احتكاك بين المؤسسة والمديرية (الولاية).

إن الخطأ إذا وقع من الحكومة الاتحادية في تعيين الشخص المناسب لقيادة المشروع القومي أو إذا أخطأت الحكومة الاتحادية في (الرقابة) أو (المحاسبة) لذلك الشخص أو المجلس أو اللجنة التي أوكلت لها مسؤولية الإدارة لا يجعل ذلك الخطأ – وما أكثر أخطاء الحكم الاتحادي – ينقل المسؤولية إلى أية جهة بخلاف الحكومة الاتحادية. وإذا وجدت ولاية أن منسوبيها قد تضرروا من خطأ أو أخطاء فإن عليها محاسبة الحكومة الاتحادية عبر الأجهزة الرقابية أو البرلمانية أو الحزبية ولكن – وقطعاً – ليس عن طريق (الوصاية) أو (الأبوة).

كما أعلن السيد الوالي البروفسور الزبير: وكذلك ليس قطعاً (عبر المتابعة اللصيقة لكل العمليات الفلاحية والإرشادية). فالعمليات الفلاحية والإرشادية من صميم مسؤوليات مجلس إدارة المشروع. وحتى إذا قام بالتقصير فيها فإن الجهة التي تسأله هي الحكومة الاتحادية وليست الولاية أو المكتب القيادي للحزب أو هيئة الشورى فيه.

غير أن أكبر ما لفت نظري هو أن الأمر كله بتعليمات من الحزب الحاكم: سواء مكتبه القيادي أو هيئة الشورى. ومهما كان من أمر فإن (فوز) المؤتمر الوطني بالحكم في ولاية الجزيرة لا يجعله وصياً على مشروع قومي حتى ولو كانت الحكومة الاتحادية هي أيضاً من نصيب (المؤتمر الوطني).

إن روح مشروع الجزيرة هي خزان سنار وخزان الروصيرص وكلاهما يقعان خارج أرض المشروع.

هل يا ترى إذا كان هناك تقصير من إدارة الري في أي من الخزانين يقوم والي سنار - مثلاً - بإعلان الوصاية أو الأبوة عليهما؟؟

وماذا لو تعارضت وصايته أو العمل في أبوته مع مشروع الجزيرة علماً بأن الكل يعلم الوضع الحساس للري في المشروع.

دعك من مشروع الجزيرة ولنتجه نحو ميناء بورتسودان وهي مرفق قومي ويديرها جهاز قومي هو (هيئة الموانئ البحرية) ترى هل إذا أخفقت الهيئة وتضرر منسوبو الولاية العاملون في الميناء ومرافقها: هل سيقوم الوالي بإعلان الوصاية والأبوة على الميناء؟؟

وبالمثل إذا (فشل) سد مروي في الإمداد الكهربائي - حتى دون أن يدخل الجمل في سم الخياط - كما أعلن المهندس المقتدر مكاوي محمد عوض - يتولى والي الشمالية الوصاية على المشروع حماية لمصالح المواطنين الذين تضرروا سواء في تعويضات الأراضي أو عدم انتظام الإمداد الكهربائي. وبالطبع لا أتحدث عن (الخطوط الجوية السودانية) ولا عن (النقل النهري) اللذين تقع رئاستهما ضمن حدود ولاية الخرطوم: علماً بأن أي ضرر ينتج عن خطأ في المؤسسات القومية يصيب كل أهل السودان وليس فقط سكان الولاية المعينة.

لقد أحسنت الحكومة الاتحادية صنعاً إذ أعلنت عن مجلس إدارة مشروع الجزيرة الجديد برئاسة شخصية (قومية) هي البروفسور كرار أحمد بشير العبادي، وقد رحب به والي الجزيرة ترحيباً شابته عبارة "رغم أنه ليس من أهل الجزيرة" كأنما المشروع لأهل الجزيرة وحدهم: المشروع هو لأهل السودان كله: تماماً مثل السكة الحديد وسد مروي وميناء بورتسودان وهلمجرا ...

دعو المجلس يؤدي واجباته في هدوء فهو مسؤول لدى الحكومة الاتحادية.

اللهم أهدي الولايات والمكاتب القيادية وهيئات الشورى وليس فقط في المؤتمر الوطني بل وفي كل الأحزاب لمعرفة حدود مسؤولياتهم فكفى السودان التمزيق (السياسي) الذي حدث، فتم تقسيمه نتيجة ثغرات كهذه، فهل نعيش لنراه (مقسماً) في هيئاته ومؤسساته العامة.

أيتها الحكومة الاتحادية وأيها الحزب الحاكم إذا استمر مثل هذا الفهم والتيار في مشروع الجزيرة فسوف يتعداه رويداً رويداً إلى مؤسساتنا القومية الأخرى فيستقل الشرق بالوصاية على ميناء بورتسودان – يستاهل – والشمال بسد مروي – يستاهل – وسنار بالخزانين – تستاهل – وعطبرة بالسكة الحديد – تستاهل – والقضارف بصوامع الغلال – تستاهل – وولاية الخرطوم بها (فضل) من الخطوط الجوية ومراكب النقل النهري واليخت الرئاسي (هل تذكرونه) وقاعة الصداقة – وطبعاً تستاهل.

ورغم أني ضد (الوصاية) و (الأُبُوّة) إلا أنني أتساءل أين كان كل هذا الاهتمام بأمر مشروع الجزيرة من الولاة والمكاتب القيادية ومن هيئات الشورى بل والمؤتمر الوطني نفسه عندما كان المشروع يتهاوى موسماً بعد موسم ويوماً بعد يوم و(يتشلع) وتباع أصوله إلى أن أصبح المشروع الذي كان.

ثم جاءت مشكلة (التقاوي) التي أيقظت الوصاية والأبوة. وماذا لو لم تكن هناك مشكلة في التقاوي؟ والسؤال الأخير الذي يريد البعض سماعه: ماذا لو فاز حزب غير المؤتمر الوطني بالانتخابات في البحر الأحمر أو الشمالية أو الخرطوم ولا أقل بالطبع في الجزيرة؟؟ .... وأراد مكتبه القيادي أوهيئة شورته بسط الوصاية أو الأبوة على أي مرفق قومي.

سادتي الأجلاء: إننا نشعل الشرارة بأنفسنا ونسكت عليها وهي صغيرة ونسكت عليها وهي تكبر ثم عندما تستفحل وتصبح ناراً نتبرأ منها ونبدأ الحديث عن الطابور الخامس والأجندة الخارجية وعن الاستهداف وعن الحصار بل وإسرائيل وهلمجرا .....

هل من الممكن أن يعرف كل منا حدوده ويلزمها؟؟!!

**إبراهيم منعم منصور**

١٥/ ١٢/ ٢٠١٣م.

**نشر بجريدة الأيام بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠١٣**

**وجريدة إيلاف بنفس التاريخ**

**الأخبار سياسية**

**الخميس: ١٠ فبراير ٢٠١١م**

**الموافق: ٦ ربيع الاول ١٤٣٢هـ**

## هل للعملة وجه آخر... ما يجري هناك وما يكتب هنا ؟
## يعز صيد الضفيم ( الأسد) المفكوك .. أمر الرئيس مبارك متروك لشعبه

بقلم :إبراهيم منعم منصور

تهنئة حارة لشباب مصر الذين ضربوا مثلاً آخر للشعوب وللقيادات ونسأل الله أن يوفقهم في مسعاهم للإصلاح لكي تتبوأ مصر المكان الذي تستحقه كأم الدينا وأم التاريخ ويحفظها فهي المؤمّنة بالله وبأهل الله .

لقد حركت الشباب قناعات بان مصر ظل يحكمها دكتاتور فاسد كمّم الأفواه وأفسد الذمم وأساء استخدام الموارد وأهمها المورد البشري فارتفعت نسبة العطالة وارتفعت معها الأسعار وضاق العيش بالأغلبية بينما سعدت على حسابها أقلية فاسدة. وطال سقف مطالب الشباب ومن انضم إليهم - بعد صمودهم الأيام - بعض الأحزاب ثم كل الأحزاب والمعارضين والمستقلين إلى أن وصل إلى المطالبة بالإطاحة برئيس الجمهورية الديكتاتور الفاسد كما وصفوه وأقول كمواطن عربي شرق أوسطي غير مصري إن هذا شأن المصريين وحكامهم وشأن المصريين ورئيس جمهورية مصر الذي فتح معهم باب الحوار: إن شاءوا توقف الحوار والتهبت المصادمات مرة أخرى إلى أن تقود حسب رغبتهم إلى عزل الرئيس ومحاكمته وإن أرادوا جرى الحوار بسلاسة إلى أن ترسو السفينة في بر الأمان بوفاق يرضي الجميع - أو الغالبية. أقول هذا شأنهم وبعد أن قلنا كلنا رأينا في تحية شباب وشعب مصر وفي الدعاء لمصر بكل الخير لمستقبل مستقر آمن غير أن بعضنا لايزال يشن هجوماً عنيفاً كاد ان يصل حد (الشتيمة) والحقد الشخصي في حق الرئيس محمد حسني مبارك هجوماً تعدى إبداء الرأي إلى التحريض والإساءة أقول هذا ونحن في السودان لدينا حساسية مفرطة تجاه مصر - إن وجّه إلينا أحد او بعض كتابها نقداً - مجرد نقد - لحكومتنا او زعامتنا ولعلنا جميعنا نذكر الهجمة التي وجهناها نحو الاستاذ إبراهيم نافع عندما كان رئيس تحرير الاهرام وتعرض للسيد رئيس جمهورية السودان .

كما ذكرت فإنني مصنف عربي شرق أوسطي بهذه الصفة أقول إن لكل عملة معدنية وجهين (طرة) و(كتابة) أو كما يقول إخواننا المصريون (ملك) و(كتابة) ونترك (الملك )

لشعب مصر وشبابها ليحكم له أو عليه بما يرى فهذا شأنه ولا نتدخل فيه ونقبل ما يقرره بشأنه وبشأن مستقبل مصر . ويضاف ذلك كله إلى تاريخ مصر الناصع .

غير أن (الكتابة) التي سطرها تاريخ مصر بالفعل في عهد محمد حسني مبارك وكما عشناها نحن منذ أن عرفناه باسم ( العميد) ثم (اللواء) محمد حسني مبارك. أنه صاحب (الضربة الأولى) التي سطرت نهاية الغرور والصلف الإسرائيلي وأنهت أسطورة جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لايقهر، صحيح أن الذي اتخذ قرار (العبور) هو الرئيس العبقري السيد محمد أنور السادات ولم يكن للعبور أن يتم لولا تحطيم تحصينات خط ( بارليف) الذي اقامته إسرائيل على طول امتداد قناة السويس.. ثم شل حركة الطيران الإسرائيلي وفتح الطريق للجيش المصري للعبور إلى سيناء ورفع علم مصر عليها بعد سبع سنوات من الاحتلال. ولأول مرة بعد سبع سنوات من الرأس المنحني إلى أسفل ارتفع رأسي كعربي شرق أوسطي عالياً .لم تكن (الضربة) الأولى تنفيذاً لقرار على غرار(حاضر يا أفندم) بل كانت تحضيراً واعداداً وتدريباً وتوقيتاً أرجأ فيه العميد محمد حسني مبارك بدء الحرب مرتين حتى يتم الإعداد الكامل في وقت أعلن فيه الرئيس السادات (عام الحسم) أكثر من مرة. وعندما أكمل الإعداد قالها ( حاضر يا أفندم) وستكون الضربة الأولى والقاضية والتي قال الرئيس السادات في الفيلم التسجيلي بعد أن حطم الأسطورة (دا حسني عرف كيف يوزع ويستخدم الطيارات بما فيها حتى طيارات التدريب) وكانت الخسائر أقل من ٥٠٪ من المتوقع. ومن بينها شقيق الرئيس السادات والذي لم يستثنه من المشاركة لأنه أخ القائد.

قد قال البعض إنه استغل هذا الإنجاز وهذا التاريخ ليفسد ويغتني . لا شك أن شباب وشعب مصر سوف يحاكمه ..له أو عليه بعد نهاية ولايته ليقتص منه وهذا شأنه.

غير أن البعض لا يزال يكيل الاتهامات والشتائم للرئيس مبارك وحكمه الدكتاتوري وغير الديمقراطي والفاسد بحماس يخفي في نظري وفي كثير من الأحيان عجزاً عن الحديث في

الشأن المحلي فوجد في تأييد شعب مصر وثورة مصر على فرعون والطاغوت و...و... متنفساً عن هواء وزفرات تشفي غليلاً يجعل (أجهل) لبيب يفهم من الإشاره ما يقصده الكتاب.

قال أمير الشعراء شوقي – رحمه الله – عند تكالب الجميع على (نابليون) بعد أسره في الجزيرة ( إلبا): (جاءني تصويب أن بيت الشعر قبل في رثاء وطنيين لبنانيين ضربهم الأسطول الفرنسي داخل مكاتبهم ومع ذلك ظل البعض يستشهد به في مناسبة نابليون)

كل يصيد الليث وهو مقيد

ويعزم صيد الضيغم ( الأسد) المفكوك

والذي يريد عندنا صيد الضيغم المفكوك عليه كما قيل له أن يحمل (كفنه).

نسي أو تناست الغالبية أكثر وأعز القضايا الداخلية ووجدوا المتنفس في (ميدان التحرير) ونسوا أو تناسوا (ميدان الشهداء) بل أن تجمع أحزاب جوبا الذي يمثل المعارضة نسي أبناءه المعتقلين الذين خرجوا متظاهرين بتحريض منه وأصدر بياناً للإفراج عن معتقلي مصر وللتضامن مع متظاهري ميدان التحرير .

حزب الحكومة هو الوحيد الذي أعلن أن ما يدور في مصر (شأن داخلي) وهو بالطبع كذلك والأمر فيه لشعب مصر وهو أمر بالطبع كذلك. فليلتفت كل منا أيها القادة لشأننا الداخلي حتى ولو بالدرجة التي لا تجعل أياً منا يحمل (كفنه) .

حسني مبارك لم يقم حتى الآن بزيارة إسرائيل رغم الدعوات التي وجهت إليه – ورغم الضغوط التي مارستها عليه مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة وقد رهن ذلك بالحل الكامل للقضية الفلسطينية ومع ذلك ظلت القيادات الإسرائيلية توالي توافدها عليه وقد عمد على ألاّ يقابلها في القاهرة بل في شرم الشيخ .

السيد حسني مبارك ورث مشكلة (طابا) التي رفضت إسرائيل أن تجلو عنها وبكل الهدوء التي يتميز به (الطيار) عالج المشكلة بالتحكيم في صبر أعاد طابا إلى مصر بقرار دولي ودون إراقة دم مصري .

ونحن في السودان – كما في بعض الدول العربية والشرق أوسطية نحمد له إنهاء تدخل (المخابرات) المصرية في الشؤون الداخلية وأبرز مثال عندنا التمرد الأول في جنوب السودان عام ١٩٥٥م. في عهد الرئيس الراحل عبد الناصر ثم حكاية (كرتونة التفاح) التي دفعت بها المخابرات المصرية في عهد الرئيس الراحل السادات في الانتخابات السودانية إبّان الديمقراطية الثالثة والتي كشفتها جريدة السياسة وصاحبها السيد/ خالد فرح في وقتها ولم يكن التفاح سوى أوراق البنكنوت السودانية. نعم لقد انتهى في عهده تدخل المخابرات ولعل المثال الطيب الذي ظهر به القنصل المصري حاتم باشات في تواصله مع كافة فئات الشعب السوداني وما أرساه من مثال شاهد على ذلك وتبعه رصفاؤه الأبرار.

وكلنا يذكر تحذير الرئيس مبارك للرئيس العراقي صدام حسين في أكثر من مرة ألاّ يقدم على أي عمل عدائي عسكري تجاه الكويت بالرغم من إيحاءات وخداع السفيرة الأمريكية في العراق لصدام بأن الولايات المتحدة ليس لديها أي التزام نحو دولة الكويت وعندما انطلت الخدعة وتم الغزو وطلبوا من مصر المشاركة في الحرب رفض حسني مبارك لعلمه أن الأمر كله استراتيجيات أمريكية في الشرق الأوسط .

وجاءت حرب العراق الثانية بدعوي امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ثم بعد ذلك ظهرت الكذبة الكبرى بعدم وجود الأسلحة فأعلنت الولايات المتحدة أنها تحارب (الإرهاب) و(الدكتاتورية ) و(الفساد) في العراق وإنهاء حكم صدام حسين. وحتى لا تدخل منطقتنا في الشرق الأوسط في حرب تحت شعارات هلامية رفض حسني مبارك أن يجر جيش مصر العربية إلى حرب ضد دولة عربية بمزاعم من المعارضة العراقية لم تؤكدها الأمم المتحدة وفشل مجلس الأمن في إصدار قرار بشأنها فاندفعت الولايات المتحدة كالعادة وتبعها توني بلير رئيس وزراء بريطانيا .

بعد أن دكوا العراق لم يجدوا بالطبع أسلحة دمار شامل واعترف توني بلير أمام اللجنة البرلمانية البريطانية التي تحقق معه هذه الأيام بأن الرئيس بوش كان هدفه الأساسي

إزاحة صدام حسين عن الحكم. ولما لم يجد العالم أسلحة دمار شامل بالعراق لم يجد العراق الديمقراطية الموعودة حتى الآن وظل ثمانية شهور بعد انتخابات تحت الاحتلال الأمريكي والمتعدد الجنسيات يدور زعماؤه (المنتخبون- الديمقراطيون) بين عواصم الشرق الأوسط ليجدوا لهم رئيس وزراء توافق عليه دول غير العراق قبل أن يقبله برلمان العراق . ولا يزال العراق تحت الاحتلال: أو في شبه انفصال عن الدولة الأم والتقسيم يهدد بقيته ما بين الشيعة والسنة. هكذ انتهى صدام وانتهى العراق وبقي الاحتلال الأمريكي بعد أن انتهت أكبر كذبة في التاريخ الحديث من أكبر دولة في التاريخ الحديث. ولم ينساق إليها حسني مبارك ولا ساق إليها جيش مصر .

ثم جاءت حرب أفغانستان دعا- وقد لايذكر الكثيرون الرئيس حسني مبارك عندما طلبوا منه المشاركة أن يقام أولا مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتعريف (الإرهاب) وذلك بهدف استثناء حركات التحرير الوطنية عندما تحمل السلاح لتحرير بلادها من الاحتلال وبالطبع عارضت الولايات المتحدة وطالبت بالمشاركة دون شرط ورفض حسني إرسال جيش مصري أو حتى مفردات عسكرية مساندة قبل تعريف الإرهاب. ونحن في الشرق الأوسط حمتنا المعارضة المصرية من مستنقع هذه الحرب إذ لو ساهمت مصر بأي إسلوب وبأي درجة لانزلقت دول عربية وشرق أوسطية وراءها ولسفرت عن دعمها السري الحالي للولايات المتحدة في هذه الحرب. ونحن في السودان عانينا – ولا نزال من وهم الإرهاب وسيف الإرهاب الذي طعنت به الولايات المتحدة بإرادة منفردة وتصنيف منفرد بلادنا وبلاداً غيرها وقد نجت مصر ونجا شبابها الذين يطالبون بالتغيير والإصلاح من الدفن أحياء والحرق أشلاء في صحاري وتضاريس وجبال أفغانستان بسبب رفض حسني مبارك المشاركة في الحرب.

كما يقولون فإن جوهر الصراع في الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية. والعقبة الكؤود ليست هي إسرائيل بل الفيتو الأمريكي الذي يقف أمام أي مقترح عقلاني يمهد

لانهاء الصراع. طلبت مصر مبارك من الأمم المتحدة ومن لجنة الطاقة الذرية الدولية أن تعلن منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي. وللاعتراض الرئيسي من الولايات المتحدة سلمت منشآت إسرائيل الذرية من التفتيش ولم تضغط لجنة الطاقه الذرية الدولية وهي التي قادت تفتيش العراق وتم التجديد لرئيسها لفترة أخيرة جاء بعدها ليحاكم (الملك) في ميدان التحرير . (رئيسها المصري دكتور البرادعي ... عجائب).

وبدأ الرئيس الذي جاء بعده من شهور – خطوات عملية في هذا الموقف.

قادت مصر برئيس مخابرات حكومة حسني مبارك ونائبه الحالي مفاوضات يعلمها الجميع للتوفيق بين الفصائل الفلسطينية ولكن المهم أنها توصلت إلى أن تكون هناك (تهدئة) مع إسرائيل وتوقف الاستجابة إلى استفزازاتها حتى تعمل الدبلوماسية الهادئة إلى إعلان الدولة الفلسطينية بحدود عام ١٩٦٧م عند انعقاد الدورة السنوية للأمم المتحدة في سبتمبر القادم ٢٠١١م إذ لم تنجح المفاوضات الدائرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بسبب (فشل) أي نعم (فشل) الولايات المتحدة كما أعلنت وزيرة خارجيتها ومن بعدها رئيسها في (إقناع) إسرائيل لإيقاف الاستيطان. ولا ينكر إلا مكابر دور الدبلوماسية المصرية في قيام عدد من دول أمريكا اللاتينية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية بحدود عام ١٩٦٧م وبشكل متتابع أزعج الولايات المتحدة إسرائيل. وفي هذه الأثناء قام الرئيس مبارك بزيارات لدول الاتحاد الأوروبي ألمحت فيها تلك الدول أنه بفشل المفاوضات سوف تنظر في الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وتبع ذلك تصريح واضح من الدول الإسكندنافية. كما أعلنت بريطانيا أنها رفعت من درجة تمثيل السلطة الفلسطينية لديها. وهكذا فإن كل الدلائل تشير إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية عند انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١١م ونهاية ولاية الرئيس مبارك في سبتمبر ٢٠١١م.

وفي ٢٥يناير ٢٠١١م قامت ثورة الإصلاح وهي لا علاقة لها البتة بكواليس أو علنيات ما يدور بشأن الدولة الفلسطينية، ولكن الولايات المتحدة لم تصدق وقامت بطريقة هستيرية

لسرقة الثورة وقطع الطريق تحت ستار الديمقراطية أمام حكم الرئيس مبارك . أقول هستيرية لأنها مارست تدخلاً لم يعرف في علاقات الحكومات استخدمت فيه ألفاظاً وعبارات لايمكن أن توجه لأحد العمال في البيت الأبيض ولا أقول تأدباً وحياءً إلى متدربة في البيت الأبيض .

وتكاد تكون غير مصدقة أن الشباب والشعب المصري وهما يستخدمان الحق المشروع في الاحتجاج والتغيير قد أتاح لهما دون تدبير وأكرر دون تدبير قطع الطريق أمام الجهود التي استمرت شهوراً بل أعواماً لتنال فلسطين الاعتراف الدولي من الجمعية العمومية للأمم المتحدة وخارج نفوذ الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن. ولا أتعرض لما علق به نائب الرئيس المصري ولا رئيس وزراء مصر على الهستيريا الأمريكية حتى لا أغوص في الشأن الداخلي لمصر فأنا أذكر فقط ما سطره التاريخ على وجه (الكتابة) من العملة.

كما ذكرت في بداية هذه الكلمة تعرضت فقط وأكرر للوجه الآخر من العملة وهو (الكتابة) التي سطرها التاريخ بالفعل وتهمنا نحن في المنطقة العربية الشرق أوسطية وكان بطلها (الملك) الذي يجلس محاصراً في ميدان التحرير دون أن يأذن باستخدام العنف لفك الحصار.

غير أنه لا بد في الختام أن أحذّر بلدنا وأهلنا في الشرق الأوسط من شخصيتين الأولى: الكاتب الكبير الذي كان قريباً من بل لصيقاً بالسلطة المصرية عندما قامت ثورة الشعب السوداني في أكتوبر ١٩٦٤م ضد الحكم العسكري للرئيس الراحل إبراهيم عبود، هاجم سيادته الثورة بعنف وسخر من الشعب السوداني ومن حكومة تسقطها (هوجة) وكتب مقالة شهيرة بعنوان (ثم ماذا بعد) متوقعاً فشل الثورة في مهدها وذلك خوفاً من أن تمتد العدوى في ذلك الوقت لمصر. أما الآن وهو بعيد أو مبعد من مصدر القرار والسلطة فإنه يحرض الشعب على الثورة. إنه هيكل.

الثانية: شخصية دينية مرموقة رفعت الرئيس الراحل نميري وقوانين الشريعة التي أعلنت في سبتمبر ١٩٨٣م إلى أعلى عليين، ثم بعد رحيل سلطة مايو هبطت بالرئيس نميري

ونفس القوانين إلى أسفل سافلين بدعوى أنه كان (مضللاً) وما كانت تلك بقوانين شريعة ثم بعد قليل ارتفع بحكم أعلن تطبيق نفس القوانين إلى ما هو أعلى من أعلى عليين. والآن يلعب دوراً جديداً بعد أن علمنا أنه تخلى عن جنسيته المصرية . إنه القرضاوي.

اللهم أحفظ الكنانة وأرضها وشعبها فهي كما أنشد شيخنا البرعي "مأَمَّنَةَ" نقول بالله وبأهل الله.

وبعد سنوات من الشتم والتحقير وأبشع التهم برأت المحاكم المصرية (الملك) من تهمة قتل المتظاهرين الذين قال الشهود إنه أمر ألاّ تطلق عليهم رصاصة أو يستخدم ضدهم العنف حتى ولو دخلوا غرفة نومه. ظهر اتهام القتل ضد حماس ... ولا يزال. ورغم المحاولات والملاحقات فإن تهم (الفساد) ضد (الملك) ونجليه انتهت إلى قبوله هدايا من مؤسسات الصحف الحكومية ! .

**حدود مسؤولية المسؤول عن تصرفات معاونيه**

**"إيلاف" السنة العاشرة – العدد ٤٨٧**

**الأربعاء ٢٧ أغسطس ٢٠١٤م**

شكراً للأستاذة مزدلفة دكام التي فتحت الحديث عن موضوع فساد موظفين في مكاتب والي ولاية الخرطوم الدكتور عبدالرحمن الخضر، وذلك في عدد " التغيير " بتاريخ الثلاثاء ١٩ أغسطس ٢٠١٤م.

ورد في تقريرها ... وتصاعد الجدل بعد ما أثار النائب جودة الله الطيب قضية الفساد في مكتب الخضر لكونه "الجهة المسؤولة في الولاية". ولما قاطعت رئيسة الشؤون القانونية معترضة على إثارة قضية أمام السلطات "العدلية" أي ديوان النائب العام رد عليها النائب "والقانوني" عبد الملك البرير بإمكانية إثارة القضية ما دامت أمام الجهات العدلية ولما لم تصل "القضاء" بعد فيجوز الحديث فيها ومناقشتها. هذه الصراحة وقولة الحق هي مشكلتك دائماً يا أخ عبد الملك ولذلك لم يحتملك البعض.

غير أن النائبة فاطمة حامد حمّلت الوالي مسؤولية الحادث الذي حدث في "مكتبه" ويلقي كامل المسؤولية على عاتقه.

إن "مسؤولية المسؤول" عن أعمال المسؤولين الذين يعملون معه سواء المسؤولين المباشرين في مكتبه أو غير المباشرين في المرفق الذي يتولى إدارته أمر جدير بالمناقشة ووضع أسس وأعراف يقوم المسؤول بمقتضاها بمحاسبة نفسه قبل أن يحاسبه المواطنون أو المجتمع أو الدولة. سمعنا وقرأنا عن وزير الطيران المدني في اليابان الذي استقال لأن طائرة حربية اصطدمت بطائرة ركاب مدنية متحملاً مسؤولية أن وزارته "وليس مكتبه" لم تحدد بدقة مسارات طائرات الركاب المدنية التي تقع ضمن صلاحيات وزارته. كما سمعنا وقرأنا عن وزير السكة الحديد في الهند الذي استقال بسبب تصادم قطارين راحت ضحيته أرواح المواطنين. وفي العام الماضي استقال مدير هيئة السكة الحديد في مصر لنفس السبب رغم أنه في كلا الحالتين لم يكن الأشخاص الذين تسببوا في الحوادث ضمن "طاقم مكتبه" كوزير أو كمدير. تحضرني في هذا السياق حادثتان واحدة محلية وأخرى أجنبية عن "مسؤولية" المسؤول عن تصرفات مرؤوسيه. الأولى كانت على ما أذكر عام ١٩٦٠م إذ قام أحدهم باتهام زميل لنا في وزارة التجارة والصناعة والتموين، هو المرحوم عبد الوهاب تميم ، طيب الله ثراه، بطلب وتقاضي "رشوة" وكان من المتوقع من وكيل الوزارة السيد منصور محجوب – طيب الله ثراه – أن يشكل مجلس "تأديب قبل أن يسموه مجلس محاسبة" للتحقيق في الواقعة وإصدار قراره بالبرءة أو الإدانة بشتى "درجاتها" ورفعه للوكيل كما تقضي اللوائح والنظم. ولكن السيد الوكيل أحال الأمر برمته للشرطة ومن ثم لمكتب النائب العام لرفع الأمر للقضاء. بعضنا في الوزارة لم يتقبل القرار باعتبار أن المسألة يمكن أن تتم تسويتها وفق اللوائح المصلحية ولكن السيد منصور قال لنا إن قراره لمصلحتنا نحن موظفي الوزارة ولمصلحة زميلنا عبدالوهاب تميم ولمصلحة الوزارة ووكيلها ذلك أنه إذا قام مجلس التأديب بتبرئة عبدالوهاب فإن أصابع كثيرة تشير إلى أن الموظفين يحمون بعضهم البعض. لم نكن

نعرف موضوع "التحلل" بعد وسيظل الاتهام عالقاً على رؤوس الجميع. وهكذا تـم تقـديم عبدالوهاب للمحكمة والتي أصدرت في النهاية قرارها بالبراءة للدرجة التي لم يجد المتحـري وديوان النائب العام ثغرة للاستئناف وعاد زميلنا الذي كان موقوفـاً عـن الخدمـة إلى موقعـه وتدرج مرفوع الرأس إلى أن وصل لمنصب وكيل وزارة االتجارة.

الحادثة الثانية والمباشرة عن مسؤولية المسؤول عـن تصرـفات الـذين يعملـون معـه مباشرة كانت في وزارة للمستر إدوارد هيـث رئـيس وزراء بريطانيـا بطلهـا وزيـر الـدفاع في وزارته اللورد بورفيومو. كان اللورد على علاقة – غير شرعية – بفتاة جميلة تدعى "كريستين كيلر" وكانت الفتاة في نفس الوقت على علاقة من نفس النوع مع الملحق البحري السـوفيتي وربما كان كل طرف يستفيد من معلومات تصله عن طريقها. ويبدو أن المخابرات البريطانيـة قد رصدت تلك العلاقة وفي لحظة ما وصلت إلى الصحافة التي طالبت رئيس الوزراء بإعفاء الوزير. ولكن الوزير سرّب بدوره معلومـات بـأن رئـيس الـوزراء عـلى علـم بالعلاقـة ولم يعترض عليها ولم يجد فيها ما يضر بالأمن القومي البريطاني إن لم يكن فيهـا مـا أفـاده. وإزاء الضغط الإعلامي باستقالة الوزير رفض وطالب بتحقيق يدينه أو يبريء ساحته.

ونظراً لمكانة الوزير ولقب اللورد الـذي يحملـه والحقيبـة الوزاريـة المهمـة فقـد تـم تكليف رئيس القضاء البريطاني اللورد "دينن‍ق" DENNING شخصياً برئاسة لجنة التحقيق. باختصار وما يهمنا في هذا الصدد هو حكم اللجنة في أن الوزير كان قد أطلع سكرتير رئـيس الوزراء – وهو بدرجة وزير – بالعلاقة وبما يستجد من وقـت لآخـر. وكـان حكـم اللجنـة الذي صار مرجعاً يعلمه كل من يعمل في حقل القانون حتى ولـو لم يكـن في ديـوان النائـب العام ومن المبادئ التي تحكم علاقة المسؤول بمكتبه وبمن يعملون معه هو أنه ما دام سكرتير رئيس الوزراء على علم فإن رئيس الوزراء ليس فقط على علم بـل "يقينـاً عـلى علـم" وإذا صـحت الترجمـة "Prime Minister is not only informed but is duly informed" ومن يومها أصبحت ما دام من في مكتب المسؤول من سكرتير أو مدير مكتب على علم فـإن

المسؤول "يقيناً" على علم. فإذا كان من في المكتب هو نفسه متهم بالفساد فإن المسؤول يقيناً على علم بفساده إذا ثبت .. أو أذا اعترف أو إذا تحلل أو .. أو ..

بعدها –و كما نقول دائماً – العيال كبرت وأصبحوا وزراء فكانوا يتوخون دائماً ألا يكون في مكاتبهم أحد الأقرباء أو الأصدقاء أو حتى أولاد المنطقة حتى لا تكون العلاقات السودانية سبيلاً للمجاملات في الشأن والمال العام. ولكن للأسف نلاحظ الآن أن بعض المسؤولين لديهم "طاقم" خاص من الأهل أو الزملاء أو الأصهار يلازمونهم من موقع إلى آخر من رئيس مؤسسة وإلى وزير الدولة إلى وزير.. إلى .. إلى .. وذلك في منصب مدير المكتب أو في السكرتارية. ولا يتركونهم حتى في مجالات الأعمال الفنية العالية ولا يقبلون أن تمدهم أجهزة المرافق التي يأتون إليها بمن هم في مستوى الخبرة في منصب مدير المكتب أو السكرتير فينام كل بأسرار صاحبه. "عجباً" ! .

## بمناسبة عودة الولاية الغربية بكردفان

## قائمة الشرف

(١)

وأخيراً بعد انتظار منذ شهور طالت كالدهور صدر في ١٢/ ٦/ ٢٠١٤م. القرار بإعادة الولاية الغربية وعاصمتها (الفولة). سبقت القرار بعض المقالات الصحفية التي انتقدت سكان دار حمر للمطالبة بولاية باسم قبيلة وقد شملت الحملة المنظمة حتى جريدة (الميدان) لسان الحزب الشيوعي (السرية خلال أيام منعها من الصدور) وقد استنكرت هي أيضاً المطالبة بقيام ولاية باسم (قبيلة – هي حمر) في حين أن المطالبة كانت بولاية اسمها (النهود) أسوةً بالقضارف وسنار على سبيل المثال. أما اسم (دار حمر) الذي سبّب الحساسية وقام البعض بالزج به استنكاراً فليس فيه لمن يعلم أو يقرأ بوعي أي حرج إذ إن إقليماً بأكمله اسمه (دارفور – وفور قبيلة) وولاياتها كلها تتسمى بجهاتها الجغرافية: غرب (دارفور) – شرق (دارفور) – جنوب وشمال ووسط (دارفور) – ولم يحرك ذلك أحداً.

(٢)

للعلم وزيادة المعرفة للبعض فإن (دار حمر) – وهي معروفة للكثيرين بخيراتها من الصمغ العربي والحبوب الزيتية والثروة الحيوانية – الإبل والضأن الحمري – (وأخيراً الذهب) – يهمني في الحديث عنها بمناسبة صدور القرار الجمهوري بإعادة الولاية الغربية هو جانب الإنسان – البشر: إذ هم حوالي (٤٠) عنصراً ينتمون إلى (٣٢) قبيلة. أعداد كل منها في أدناها ما يقارب الألف ثم تتدرج إلى بضعة آلاف سيتجمعون مع (حمر) ليصل عدد السكان إلى مليون وربع المليون نسمة. وهم قبائل الشايقية ومنهم آل أبورنات وآل الكرسني (وعمدة النهود عاصمة دار حمر شايقي) – الجعليون – العمراب (والذين يعتبرون أنفسهم فصيلاً مستقلاً عن عامة الجعليين) منهم آل جحا وآل خالد أهل مولانا فكي عباس عبدالماجد شيخ المعهد العلمي وذوي عمومة مع الدكتور منصور خالد) – والمناصرة (المناصير) ومنهم البروفيسور سيد وعبدالرازق البشير وإبراهيم البدوي ولديهم محكمة

وشرتاوية والبرياب وأبرزهم آل بخاري علي أهل الدكتور الدرديري إبراهيم والزعيم إبراهيم الشيخ رئيس حزب المؤتمر السوداني – والرباطاب ومنهم أظرف ظرفاء الدار أحمد الرباطابي والمحس والسروراب ومنهم آل إبراهيم المصطفى والبروفيسور محمد عبدالله الريح والعركيون ومنهم مولانا الشيخ البدوي وآل عمر عبد الرحمن والجوامعة ومنهم الدكتور أحمد بخاري والسفير أحمد صلاح بخاري ولديهم محكمة وشرتاوية، والدناقلة والكنوز، والجعافرة وميما والقمر وكاجا ولديهم محكمة وشرتاية وبرتي وتاما والماريت والبديرية ولديهم محكمة وشرتاوية والمعاليا ولديهم بدار حمر (١٠) قرى والمسيرية ولديهم مساعد إداري في أبوزبد والدينكا ولديهم (محكمة يرأسها الشيخ العم كير) وهو عم للرئيس سلفاكير ومقره مدينة النهود. وبدار (حمر) استقر من الدول الأفريقية برنو وفلاتة (نيجيريا) وأم بررو (إفريقيا الوسطى). هذا إلى جانب أعداد استقرت وتوالدت ثم انتشر الجيل الثالث منها في كل السودان من نيالا غرباً حتى عطبرة شمالاً من المصريين (نقادة) والشناقيط واللبنانيين والسوريين (الشوام كما يحلو لهم تسمية أنفسهم) والسعوديين والإغريق. ويبلغ عدد المحاكم بالدار لغير قبيلة حمر (١٨) محكمة يحتكم إليها وعلى عرف أهلي واحد إلى جانب قبائلها أي فرد من الدار البالغ سكانها أكثر من مليون وربع المليون نسمة آوتهم دار حمر صاحبة الأرض. نعم آوت كل هذا العدد في وئام ومحبة وصنفهم مؤسس دار حمر بأنهم مثل (فروة) أي جلد النمر: كل نقطة قبيلة وكلهم نسيج واحد لم تنشأ بينهم (حروب) رغم وجود السلاح غير المرخص وسطهم. لا حروب بين حمر مع بعضهم البعض وهم حوالي (٥٠) بطناً أو خشم بيت – ولا بين حمر وبين أي من القبائل التي تزيد عن (٣٠) وتعيش وسطهم ولا بين هذه القبائل مع بعضها البعض فهم تجمعهم روح التسامح، وقبول البعض، وقبول الغير، في عرف واحد وتقاليد مرعية في التعامل والتعايش وذلك منذ أكثر من قرن ونصف القرن من الزمان: جميعهم وتتقدمهم قبيلة حمر متآلفون – يؤلفون ويألفون – بل أن لديهم في النهود (كنيسة) ترمز وتؤكد ذلك التعايش – ومدرسة كمبوني (بنين وبنات).

هذه المعلومات قصدت بها (تنوير) القارئ أياً كان وصفه وخاصة الذين ساقتهم بعض وسائل الإعلام: أما الحكومة فقد تسلمتها في مذكرات ومذكرات ومذكرات كما تسلمتها اللجنة التي كونتها الحكومة برئاسة الفريق حقوقي حاتم الوسيلة والتي جمعت في عضويتها شخصيات من خيرة رجالات السودان في الإدارة والسياسة والعلوم السياسية والشؤون البرلمانية والحكم المحلي والمركزي والتجربة الفيدرالية. وجابت اللجنة كل أنحاء المنطقة في النهود والفولة ولقاوة واستمعت إلى عدد مقدر من الشخصيات العامة والعادية وتوصلت إلى توصيات قدمها رئيسها إلى الجهة التي أصدرت قرار تكوينها واحتفظ رئيسها حتى كتابة هذا المقال بالتقرير والتوصيات: لم ينشر ولم تنشر. كان سكان دار حمر يأملون بعد سبع سنوات من الأمل والمعاناة بولاية في (النهود) أسوةً بما تم – رغم ما تبقى من اتفاقية نيفاشا ومن الدستور – في ولايتي دارفور الجديدتين، فهم يطبق عليهم الدستور ومع غيرهم يعلق الدستور.

(٣)

ما يهمنا أنه بموجب القرار سوف تتبع (دار حمر) وهي تمثل (الثلثين) في الأرض والموارد والبشر: أن تتبع (الثلث) في (الفولة). وأناشد (الثلثين) ألاّ يحملوا في أنفسهم غضباً أو حقداً نحو أهلهم في (الفولة) – إذ كان في (الفولة) قادة قادوا التنظيم والحزب لمصلحة أهلهم – ولم يكن بينهم من انقادوا وراء التنظيم والحزب – وتذكروا أنه لم تنشأ بين العشيرتين حمر والمسيرية عداوات مسلحة على امتداد التاريخ. والخلافات والاختلافات التي تبرز من وقت لآخر تحتويها حكمة الإدارة الأهلية، ولم تصل إلى مرحلة استخدام السلاح وحصر الموتى، ودفع الديات كما يحدث عادة بين القبائل الأخرى وحتى داخل القبيلة الواحدة ونسال الله ألاّ تحدث. يتوقع البعض أن يحرك (البعض) فتنة فتلتهب (دار حمر) لأنها المنطقة

الوحيدة (تبارك الله ما شاء الله) التي ظلت آمنة بين سكانها بكل مكوناتهم ومع جيرانها منذ أكثر من (١٥٠) عاماً في الماضي القريب وكذلك منذ بداية الصراعات الحالية إلاّ ما صدّره لها البعض من خارجها في غبيش مرتين وود بندة وفوجا: في حالات منفردة ... وظلت متماسكة ... تبارك الله ما شاء الله.

(٤)

أعود إلى هذه المناسبة الكبيرة وأدعو الجميع إلى رصد وتسجيل أسماء زعاماتنا التي قادتنا إلى (الفولة) بعد أن فكرت ودرست ورأت ما لم نر. أدعو إلى تسجيل هذه الأسماء حتى لا ينكر لهم البعض يوماً هذا (الشرف) وحتى لا ننسى لهم ذلك نحن أبناء اليوم – وحتى لا يضيع الحدث العظيم ولا يعلمه أبناؤنا وأبناؤهم رجال الغد. فالشعوب كما يقولون ذاكرتها ضعيفة وسريعة النسيان ... ولكننا تخليداً لهم نريد أن تظل الذكرى حية يتناقلها ويرويها جيل بعد جيل كما يقول المثل.

هؤلاء الكرام الذين نالوا هذا (الشرف) بل سعوا له سراً وعلانيةً: كل واحد بما يملك من موهبة ومن علاقات ومن أساليب – وبما حصلوا عليه من وعود: ما تحقق منها وما تتلهف النفوس لتحقيقه ... (للمصلحة العامة طبعاً) هؤلاء هم (مع حفظ الألقاب الحالية إذ إنه سيكون لكل منهم في تاريخ دار حمر لقب واحد ... ونفس اللقب).

قائمة الشرف

آدم لبن – سالم الصافي حجير – جمعة آدم محمد خير – محمد الحاج – جبرالله خمسين فضيلي – علي الشرتاي – قريب حماد خير – محمد أحمدعبدالسلام – عبدالواحد يوسف – محمد أحمد حمدي – محمد عبدالرحمن – أم سلمة أبوالقاسم – يوسف علي يوسف – نصرالدين حميدتي – عبدالرحمن عربي – عثمان النور دفع الله – محمد السماني – صديق الصادق.

رجاءً لمن يملك الإمكانات أن يقوم بطبع هذه الأسماء ويضع على رأسها عنواناً هو (قائمة الشرف) – ويقوم بتوزيعها على أوسع نطاق لكي يعلقها كل فرد منا في منزله ومكان عمله – وعلى امتداد الدار – والسودان – والمهجر. وبهذه المناسبة التاريخية أرسل سلاماً عطراً إلى أهلنا في المهجر ومرة أخرى أخاطبهم: ألا حياهم الله واحداً واحداً ألا حياهم الله أجمعين.

(٥)

يقول الكاتب المصري أحمد بهاء الدين أن الفلاسفة احتاروا في تعريف الإنسان: قالوا مرة أنه حيوان (ضاحك) ثم ظهر أن القرد يضحك. ثم قيل أنه (يتكلم) ثم اتضح أن كل المخلوقات تتكلم ولديها لغاتها بما فيها الحشرات. فالهدهد كلم سيدنا سليمان وكذلك (النملة). ثم ذُكِرت عدة تعريفات استقر الفلاسفة على واحدة منها وهي أن الإنسان حيوان (ذو تاريخ): يختزن المعرفة والعلم والكلمة الصادقة و(غير الصادقة) ولا أقول الكاذبة ... و(ويُعْتبِر) أو يجعل منها (عِبرة أو عدة عِبَر).

بهذا المفهوم علينا أن نقوم بتسجيل (تاريخ) لنا من هذا القرار وأن تكون لنا منه وفيه (عِبرة) بل عِبَر).

**العِبْرة الأولى**: أن القادة الذين نالوا هذا (الشرف) كان بعضهم يجهر علناً، وبعضهم ربما تفاخر سراً أن ولاءه للتنظيم. وأن الولاء للتنظيم والحزب فوق الولاء لمصالح الأهل والأرض التي أنجبته، أي الوطن الصغير ... وربما إذا سايرنا هذا المنطق أن يقودنا إلى أن الولاء للتنظيم وللحزب سيكون يوماً ما فوق الولاء للوطن الكبير. والحمدلله أنهم لم يقولوا ذلك – ونتمنى ألا يقودهم إلى ذلك. لم يفلحوا بكل جمعهم ومقاماتهم كما يقال في الخطب أن يقنعوا التنظيم والحزب أن مصلحة الأهل والدار التي ينتمون إليها لا تتعارض بل تتكامل مع مصلحة التنظيم والحزب وستكون قوة داعمة له. غير أنه – كما هو معلوم – فإن الناس يقومون بتكوين الأحزاب والتنظيمات لتخدم أهلهم ومناطقهم وليس بأن يقوموا هم بخدمة الأحزاب والتنظيمات ... عجباً! لا بل عجائب. أعود فأقول: لم يفلحوا لأنهم – ربما عملوا – ولكن لأنهم نفضوا أيديهم من أيدي إخوانهم وأهلهم. لم يفلحوا أو لم يحترم أحد رأيهم ولا أقول لم يحترمهم حزبهم وتنظيمهم. وهذا شأن ومصير من يفارق الجماعة ويلتزم للحزب والتنظيم قبل الأهل والأرض. المهم هذا رأيهم وتلك قناعتهم فلا تغضبوا منهم ولكن (اعتبروا) . وهذا يقودنا إلى العبرة الثانية.

(٦)

**العِبْرة الثانية:** وهي لا تنطبق عليهم رغم أنها تذكر في التاريخ فقط من باب الذكرى والعِبَر. تتطلب منا العِبْرة الثانية أن (ننسى) ونمحو من (التاريخ) موقفين لاثنين من القادة الذين لا ينساهم العالم وهما هتلر ونابليون. إذ قال كل منهما كلاماً لا ينطبق على هؤلاء، ولكنه كما قلت يذكر لكي لا ينسى من يعْتَبِر. سئل هتلر عن أسوأ الناس الذين قابلهم في حياته فقال: أولئك الذين ساعدوني على احتلال بلادهم بأن فضلوني على أهلهم. أما نابليون، فقد أتي يوم انتصاره في إحدى كبرى معاركه بالشخص الذي ساعده في هزيمة أهله وأطلق عليه الرصاص: أعدمه. وقال ما يشبه قول هتلر، إنه لم يلتزم لأهله وفضلني عليهم فكيف يكون وفياً لي. وكما ذكرت فإنه رغم أن الموقفين لا ينطبقان في هذه الحالة. إلاّ أن ذكرهما لمن يعْتَبِر. إذ ربما يقابلك أيها القارئ الكريم موقف مشابه في حياتك فتتذكر وتعتبر (بذمتك ألا تتذكر كم واحد ألقوهم في سلة المهملات ولا أقول ذمة أو مزبلة التاريخ بعد أن أدوا دورهم؟).

**العِبْرة الثالثة:** أن يتعظ العاقل بغيره. وأن يزن (الوعود) ليس بميزان من ذهب بل وميزان من (الألماس) و (البلاتنيوم). ينظر ما حوله – بل ولما حدث لبعض أهله. والوعود هي الوعود: ما هو مكتوب في خطاب أو اتفاق أو معاهدة وما هو شفوي – إن الوعد الصادق هو (القرار) والقرار الذي يتم (تنفيذه): فهنالك الوعد بل والقرار الذي يقوم صاحبه بتجهيز (مبررات وأعذار) النكوص عنه قبل أن يصدره. ثم يصدر وعداً وقراراً بعده بنفس الأسلوب ويصدقه (المؤمن) الصِديق. وتتوالى الوعود والقرارات. وينقاد من لا يعتبر. لقد وعدوكم بتكوين (لجنة) ينبني على تقريرها القرار. كانت اللجنة موضوعية وأمينة ولكن تقريرها أخفاه الفريق حقوقي حاتم الوسيلة حتى عن أعضائها الذين لم يتسلم أحد منهم نسخة منه: لأن التقرير قال... / لأنه قال ... / لأنه قال ... ولمن يعتبر أن يفهم. ولمن يعتبر أن يصدق الوعد والقرار ... حتى أعضاء اللجنة لم يتسلم حتى اليوم (١٣ يوليو) أي واحد منهم رغم مكانتهم العلمية والإدارية والفنية نسخة منه. عجباً! ليس عجباً بل عجائب.

لقد وعدوكم بولاية ذات عاصمتين: النهود والفولة. وقد تم تنفيذ الوعد بعاصمتين الفولة والفولة. ثم وعدوكم بأن يكون (الوالي) من دار حمر ثم جاءكم الوالي من (دار) قريبة منكم هي جبال النوبة: مرحباً به وتعاونوا معه. إذ للنوبة (لحمة نسب) مع أحد بطون دار حمر.

(٧)

<u>العِبْرة الرابعة</u>: الوحدة. الوحدة. الوحدة. من غادر الإجماع دعوه يسير في طريق (الشرف). لا تغضبوا فهذا رأيهم وقناعتهم ويجب وأقول يجب ألا نغضب في الرأي. بل اعتبروا ... ولا تنسوا ... ولا تنسوا. لقد كانت الخلافات (ولا أقول الاختلافات فالاختلاف أمر مشروع) ولكن تلك الخلافات التي تقود إلى الفرقة - وهي التي أقصدها والتي ينفذ منها الذين لا يريدون لكم تقدماً ورفعةً فيجعلون البعض يمتطون على ظهوركم - وعلى قدر طموحاتهم فقط - (لاندكروزر) أو يحملون لهم ولأبنائهم ألقاباً - أخشى أن لا تكون كما وصفها الشاعر ووصف حاملها: ألقاب مملكة في غير موضعها كالقط يحكي انتفاخاً صولة الأسد. والأسد يضحك عليهم ويضحك علينا نحن أهلهم. أما نحن فلا نضحك - تأدباً - على زعمائنا فهم قبل كل شيء من أهلنا. أليس كلهم في قائمة الشرف التي سنعلقها في بيوتنا.

(٨)

<u>العِبْرة الخامسة</u>: اليقظة ... اليقظة. لا تُسْتَدرجوا إلى الفتن: هنالك فتن يحاك لها بينكم وبين جيرانكم. انتبهوا ولا تُسْتَدرجوا إلى (حرق) الدار كما أُسْتُدْرِجَ جيران لكم في غربكم وفي صعيدكم. خلافات صغيرة قادت إلى حروب كبيرة بأسلحة وزعتها الدولة أو الدول ذات المصلحة. أنتم الواحة الآمنة الوحيدة في غرب السودان من حدود دارفور إلى الأبيض والتي لديها كل الفرص للحياة وللخير وللاستثمار: استثمار محلي وخارجي. ألا تذكرون المستثمر السعودي الذي جاء إليكم ثم (أُخْرِجَ) من داركم بدعوى الأمن. لا تدخلوا السلاح والتسليح في داركم بحجة حمايتكم: الحماية مسؤولية الدولة. سيعمل البعض على أن تخرج

سهواً أو قصداً (طلقة) فتندلع (شرارة) ثم (مجموعة) ثم (تاتشرات ودوشكات) وذلك لكي تنشغلوا بأنفسكم عن الخرطوم – وعن حقوقكم – والأهم لكي يبعدوا عنكم المستثمرين وهذه المرة بحجة عدم وجود (أمن) وأن السلاح منتشر بين المواطنين وأن الدار منطقة (حرب). إعتبروا من غيركم فإن هذه كبرى (العِبَرْ) ويتم الاستدراج لها بالحديث الناعم بدعوى الأمن والأمان.

والله نسأل أن يحفظكم يَقِظِين آمنين.

**إبراهيم منعم منصور**

**<u>١٣ يوليو ٢٠١٣م.</u>**

بعد نشر هذا الحديث ظهرت بعض التعليقات وهي آراء أرحب بها – وبرز سؤالان لابد لي من الرد عليهما: الأول – لم أذكر بين أبناء النهود من قبيلة (البرتي) البروفيسور محمد أحمد الحاج رائد مؤتمر تنمية الدار وصاحب أطول شارع في النهود. لم أذكره لأن الوالد الناظر منعم رحمه الله لا يعتبر آل مصطفى (سليمان وإخوانه) من (الأغراب) إذ قال سليمان مصطفى أخوك الما ولدته أمك. فهو وكل أهله إخواننا. والثاني – لم أذكر (بني فضل) ضمن القبائل ويقول الناظر منعم رحمه الله أن أخته الوحيدة وتدعى (لمينا) زوجها إلى أخيه (فرحنا) من بني فضل. فهو أخوه ويضيف أن آل مصطفى وبني فضل (ديل بطن البيت).

## قراءة ثانية في (الـــربيــع العــربـي) ودمعة على العراق وليبيا - وسوريا ... ودارفور

قبيل قرار - الرئيس حسني مبارك - بالتنحي من الحكم وأثناء غليان الشباب المصري ودخوله ميدان التحرير نشرت جريدة الوفد المصرية خبراً صغيراً أن الرئيس الأمريكي أوباما وقع على الأمر الرئاسي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠م والموجه إلى جميع الأجهزة الأمنية والمخابراتية الأمريكية بأن تتوقع وتعمل على تغيير أنظمة الحكم في دول الشرق الأوسط بما في ذلك الدول الصديقة. لم يلتفت الكثيرون للخبر ولم تعلق عليه الصحيفة كما أنها لم تقم بإعادة نشره أو تسليط الضوء عليه. اثنان من رجال المخابرات في العالم العربي إنتبها للخبر. أحدهما زين العابدين بن علي الرئيس التونسي (وهو بالمناسبة ليس من الجيش) ولكنه رئيس جهاز الأمن الذي قلب نظام الحكم على رئيسه بورقيبة واستولى على السلطة. وكان له تعاون وثيق مع جهاز الأمن السوداني في حقبة مايو. وبالرغم من أن الشاب التونسي- البوعزيزي الذي أشعل الثورة بإحراق نفسه لم يكن منتمياً لحزب أو جزء من تخطيط لقلب نظام الحكم إلا أن زين العابدين بحس رجال الأمن المتتبع للأمور شعر أن الولايات المتحدة سوف تستغل الحادث فسلم الحكم لقائد الجيش وغادر البلاد إلى ملاذ آمن في المملكة العربية السعودية علماً منه بأنه وإن لم يكن الأولوية الأولى إلا أنه داخل المنطقة التي شملها القرار وبشرت وزيرة الخارجية بأنها ستكون فيها فوضى خلاقة CREATIVE ANARCHY.

تقود الفوضى (وهذا من عندي بعد أن تؤدي غرضها في تفتيت الدول وحروبها فيما بينها ونسيانها في خضم مشكلاتها لفلسطين وقيام دولتها بقرار من الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١١م) إلى الديمقراطية في المنطقة. كلمة الديمقراطية والحريات في العالم العربي كما قال الكاتب المصري مصطفى أمين تستهوي بعض مثقفي ومتعلمي هذه الدول ويرون فيها جلوسهم في البرلمانات وكراسي الحكم ولذلك والقول له يسارعون إلى ركوب قطارها دون أن يعرفوا من يقوده (والسائق هو الولايات المتحدة) وإلى أين يتجه وفي أي محطة سوف

يتوقف. وفي آخر محطة يجدون أنفسهم قد داروا حول بعضهم وتوقفوا من حيث بدأوا وتسيطر عليهم غطرسة التعالي بالرأي فيصمتون ويبحثون عن المبررات.

الشخص الثاني من قيادات المنطقة الذي تفهم الأمر الرئاسي الأمريكي وتأكد أن مصر أحد أهدافه المباشرة وأن ما يجري على الساحة مرتبط بأجندات أمريكية هو السيد أحمد أبو الغيط آخر وزير خارجية في عهد حسني مبارك. ذلك أن أحمد أبو الغيط كان ضمن طاقم حافظ إسماعيل مسؤول المخابرات ثم مندوباً لمصر في الأمم المتحدة بنيويورك حيث علم بالمفاوضات السرية التي كان يجريها خيرت الشاطر المرشح الإخواني للرئاسة والذي لم يستوفِ الشروط لحصول والدته على الجنسية الأمريكية – وكان يطلع الرئيس مبارك على ما يدور – ويحذر من يتناقشون معه من المسؤولين الأمريكان من خطأ الطريق الذي يسلكونه بدعم صعود الإخوان المسلمين إلى حكم مصر. أصدر أحمد أبو الغيط تصريحاً كلفه منصبه بمجرد تولي المجلس العسكري لحكم مصر وتنحي حسني مبارك. قال إن ما جرى ويجري في ميدان التحرير من حركات الشباب (كفاية – ٦ أكتوبر – كلنا خالد سعيد .. إلخ) وراءه قوى أجنبية. صدق ما قال إذ إنه بعد انتهاء حكم المجلس العسكري وعزل الإخوان كشف مسئولو المخابرات والأمن والشرطة ما كان يدور. كيف؟

وجدت الولايات المتحدة أن تفتيت العراق إلى ثلاثة كيانات ليس كافياً لأنه كان في كل كيان (قيادة) ساعدتها في اختراق وإنهاء حكم صدام حسين. لكن هذا نصف المطلوب. إذ المطلوب هو أن تكون هناك (فوضى) .. ثورات بدون قيادة – تظل تتناحر إلى أن ينهك بعضها البعض فتتدخل عندئذ وفق الظروف. والدول المستهدفة بعد العراق هي السودان وليبيا ومصر والسعودية وسوريا. أما الخليج فهو مقسم بطبيعة حجم دوله وستدخله الفوضى الخلاقة في الوقت المناسب لتنفيذ الجزء الثاني من الاستراتيجية. ولذلك عمدت إلى اختيار وتدريب عناصر من الشباب المصري بعلم حكومة حسني مبارك تحت ستار اتفاقية ثقافية للتنوير بأساليب الحكم الراشد (تعبير جديد شاع واستهوى المثقفين

(GOOD GOVERNANCE). كان جزء قليل من التدريب حديثاً نظرياً داخل مصر ولكن الجزء الأهم والذي برز في أحداث ميدان التحرير هو تدريبات عملية عن كيفية خلق الاضطرابات والاحتجاجات والاتصالات مع البعض بوسائل الأجهزة الحديثة وقد تم ذلك في (بولندا) وهي أول دولة داخل التحالف الشيوعي نظمت الاحتجاجات والإضرابات رغم قوة تنظيم الحزب الشيوعي الحاكم وخرجت من الحكم الشيوعي. وتم تدريب آخر في لبنان وما أكثر ما في لبنان من فرق ومليشيات ولكنه كان تدريباً يغلب عليه السلم والعنف عند اللزوم ... ومع ذلك حرصوا في تدريب المجموعات والمسميات المختلفة ألا يكون لديها (قائد) واحد حتى إذا ما حدثت (الفوضى الخلاقة) وتفككت الدولة لا يبرز قائد تلتف حوله حتى تختار الولايات المتحدة في اللحظة المناسبة من يتولى (سرقة) أو (قيادة الثورة) من خارج الشباب الذين أشعلوها وأسقطوا الدولة – وهو ما حدث بالفعل في مصر إذ تاه الشباب بعد النصر فبرزت الجماعة وتولت القيادة بعد أن تأكد لها – أكدت لها الولايات المتحدة النصر والدعم مادياً وإعلامياً ومعنوياً.

في العراق يستمر الاحتلال إلى حين الانفصال العملي لدولة الأكراد حيث تتمركز الثروة البترولية ثم كيانان للسنة والشيعة يتنازعان على ما تبقى من العراق. أما السودان فقد قيل أن حجمه – مليون ميل مربع أو ٥ر٢ مليون كيلومتر مربع – وبما فيه من ثروات باطنية وأراضٍ وأنهار وأمطار وغابات أكبر من أن يظل دولة واحدة. وكانت البداية بجنوب السودان ثم الغرب والشرق مع بقاء الوسط (مثلث حمدي) حائراً في الانضمام إلى (النوبة – الدولة المستهدفة في مصر كما سيأتي) أو يظل مقفلاً يجري مع النيل شمالاً إلى أن يستقر في دمياط أو رشيد أو الإسكندرية. لقد بذل الرئيس الأمريكي السابق كارتر جهداً كبيراً في الإشراف – بصفته مديراً لمركز كارتر المستقل – على إعادة انتخاب الرئيس عمر البشير ثم على الاستفتاء الذي أدى إلى انفصال جنوب السودان. وقد شهد على نفسه بجملة أدانته أخلاقياً بأن ما تم

لم يكن مطابقاً تماماً للمعايير الدولية ولكنه كان وافياً بـالغرض – وإذا صـحت الترجمـة فإنـه قال:

"IT WAS NOT STRICTLY ACCORDING TO INTERNATIONAL STANDARDS BUT SUFFICIENT FOR THE PURPOSE"

أما في غرب السودان فقد وقفت الأصالة الوطنية لجميع الحركات دون انفصال أي جزء منها عن الوطن رغم بعض الإيحاءات والإغراءات بل والتصريحات المدسوسة علهـا أن تجـد ضعاف نفوس. وعلى العكس سمع البعض وسمع معهم الأمريكـان مـن قـال لهـم دون أن يوجه الحديث مباشرة إن دارفور هي السودان. وظلت جزءًا من السودان حتى بعد سـقوط الدولة المهدية بل أن الجزء الغربي منها اختار البقاء في السودان عام ١٩١٦م بعد سقوط عـلي دينار رافضاً أن يكون مع (إفريقيا الاستوائية – تشاد حالياً).

ولذلك لا نعجب عندما نرى مفاوضات دارفور تطول وتطـول وتطـول ويـتم تقسـيم حركاتها إلى مكونات صغيرة وصغيرة .. ثم تبني ودعم أفراد لهم مليشيات سودانية وأجنبيـة ويحتلون مناصب دستورية ويبالغون بإتيان تصرفات تبدو في ظاهرها كأنها هـي تحـد للدولـة ... وكأن الدولة لا تعرف.

في أمر دارفور هناك موضوع يبدو أنه من المسلمات أو مـن المنسـيات أو مـن المقبـولات خنوعاً أو موتاً في الضمير الوطني وهو أن على أرض دارفـور الآن ومنـذ فـترة قـوة احـتلال أجنبية مكونة من ثلاثين ألفاً – ٣٠ ألف عنصر من غير السودانيين تحت مسمى (الإفريقي لا أتعرض إلى القوة التي تحتل منطقة أبيي) ولكن القوة التي بدارفور تحتلها تحت البنـد السـابع من ميثاق مجلس الأمن ويخولها هذا البند التدخل العسكري في دولـة السـودان. معقـول؟ لم لا. لقد دخلت القوى الأجنبية العراق وبغداد ودون تفويض من مجلـس الأمـن. إن الـذي يهمنا هو أن هذا العدد هو أكبر – نعم أكبر – قوة احتلال لدولة في العالم. أصـمدوا يـا أبنـاء دارفور. والمنطقة الثالثة المهددة للانفصال في السودان هي الشرق. ومن عجب فإن استمرار عدم الوفاء بالتزامات اتفاقية الشرق لم يزد أبناءه إلا تمسكاً بوحـدة السـودان. وبالمثـل عـدم

تنفيذ اتفاقية عبدالعزيز الحلو الموقعة في جنيف وعدم الوفاء بالمشورة الشعبية لم يزيدا أبناء المنطقتين إلا تمسكاً بوحدة السودان.

ما حدث في ليبيا فضيحة عربية وأوروبية تسندها مخابراتياً ومعنوياً الولايات المتحدة. إذ إنه رغم سوء حكم القذافي فإنه من غير المقبول أن يذهب قاضٍ كبير هو عبدالجليل ويطلب من دولة كبيرة هي فرنسا أن تتدخل لكي تساعدهم كثوار لتغيير نظام الحكم في بلادهم. أيدت الولايات المتحدة الطلب ولكن بعد درس الصومال قررت إعطاء كل الدعم لفرنسا ولكن دون جنود أمريكان على الأرض. ولكي يبدو الأمر أنه إجماع دولي وتأييد عربي استعانت فرنسا بمظلة حلف الأطلنطي الذي أنشئ للدفاع عن العالم كله بما في ذلك أمريكا واليابان – وجاء التأييد العربي مادياً وعسكرياً بجنود – نعم جنود – من دولة قطر التي ترعى سلام دارفور – ومن دولة عربية أخرى هي السودان باعتراف رئيسها واعتراف الثوار الذين شكروه على ذلك بعد النصر – وجاء الدعم العربي بالصمت التام من الآخرين كأن ليبيا ليست دولة شقيقة وليست عضواً في الجامعة العربية – وليست وهذا هو المهم الثور الأبيض الذي بعد أكله سيأتي الدور على آخرين. لقد ظل حلف الأطلنطي قرابة سبعة شهور يدك كل شيءءء في ليبيا: بعضنا من المثقفين والصحفيين يكتب يشتم القذافي – ويلعنه بعضنا من السياسيين الذين يخشون أن يفضحهم يوماً لما تلقوه من مال ومن دعم مادي وعسكري لإسقاط حكومة بلادهم ولما تلقوه من مال لأغراض أخرى. والذين يضربون ليبيا والقذافي نهاراً وليلاً عيونهم جميعاً على أرصدة ليبيا البالغة مائة وسبعين مليار دولار في سويسرا وعلى البترول الأقرب إلى الموانئ الأوروبية: كل ذلك تحت شعار تحرير الشعب الليبي ونشر لواء الديمقراطية ... ودفن الفضائح والأسرار. ولكن هدف الفوضى الخلاقة بتقسيم الشرق الأوسط إلى دويلات تتناحر فيما بينها وتعادي بعضها وتنسى العدو الأكبر قد تحقق: فلم تعد هناك ليبيا بعد القذافي بل دويلات ثلاث كعهد ما قبل السنوسي برقة وطرابلس وفزان ويا ليتها التقت في فيدرالية أو كونفدرالية بل عادت قبلية وعصبية ومليشيات وانخفض إنتاج

البترول عندما يستخرج إلى أقل من مليون برميل ينخفض ولا يعلو بل وينقطع أحياناً. ولما لم يوجد من يسيطر على الفوضى الخلاقة كما في الصومال فقد وصل الحال ببعض الفرق أن تدعو لتدخل دولي جديد. هو العالم الغربي فاضي ليكم. سينتظركم حتى يفني بعضكم بعضاً بحثاً عن الديمقراطية والحرية ثم يأتي بشركاته لكي تنفقوا عليه ما أدخره لكم القذافي: ١٧٠ مليار دولار لكي تتم إعادة إعمار ليبيا. الكتاب والسياسيون السودانيون صامتون لما يجري ولا يعلمون أنهم محل شماتة وازدراء كل من له ضمير في العالم – ليس العالم العربي فقط .. خاصة بعد أن وصل اتهام ما تبقى من الدولة الليبية لبعض الدول التي ساعدتهم في تحطيم بلادهم إلى العمل على قتل بعضهم البعض وسواء زوراً أو بهتاناً فقد ورد اسم السودان مما جعل مندوبنا في الجامعة العربية يطلب الاعتذار ويوضح أسباب وجود الطائرة السودانية المحملة بالعتاد الحربي والمحتجزة هناك.

هذا عن السودان وليبيا. وعن السودان قبل أن تدخل مصر دائرة الفوضى الخلاقة وهي الاسم الرسمي في الدوائر الأمريكية والغربية لما يجري. أما الاسم الإعلامي والذي خدعوا به الشعوب العربية وأرضوا به غرور المثقفين والمتعلمين العرب وهو الربيع العربي. وماذا عن الذي كان مخططاً لجمهورية مصر العربية.

جمهورية مصر العربية – والفوضى الخلاقة – والربيع العربي كان التخطيط بعد مفاوضات دامت ثلاث سنوات أن يأتي إلى حكمها الإسلام السياسي الوسطي – والذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين كما أقنعت بذلك الإدارة الأمريكية خوفاً من أن يقود حكم حسني مبارك إلى نمو فكر إسلامي متطرف بسبب انعدام الديمقراطية وتفشي الفساد. انعدام الديمقراطية أو تفشي الفساد لم يكونا يوماً من أسباب تغيير الحكومات بالنسبة للولايات المتحدة ولكنهما دائماً من مبررات التغيير المقبولة للمواطن العربي.

مما يؤخذ في الدوائر الأمريكية على حسني مبارك أنه فقط حافظ على اتفاقية كامب ديفيد في شكل (هدنة) دائمة: لم تتطور إلى تطبيع أو حتى إلى علاقة عادية بدرجة من القبول ...

وظل يسعى لمصالحة الفصائل الفلسطينية وإقناع دول العالم الثالث بالتصويت في الأمم المتحدة لقيام الدولة الفلسطينية في دورة سبتمبر ٢٠١٣ لكي يضع مجلس الأمن حيث الفيتو الأمريكي أمام تحد الشعوب ودول العالم. غير أن أكبر خلاف بين حسني مبارك وبين الولايات المتحدة رغم العلاقة الاستراتيجية بينهما هو رفضه الاشتراك في حملة ضرب العراق ثم الحرب في أفغانستان ضد (الإرهاب). وقد كان رأيه أنه لا بد من الاتفاق على (تعريف الإرهاب) والاعتراف بأن حق الشعوب في محاربة الاحتلال ليس من الإرهاب ثم جاء مربط الفرس وهو الإرهاب الذي تمارسه (كل) الدول وليس دولاً دون أخرى.

ما يهمنا هو اقتناع الولايات المتحدة بحليف جديد يحكم مصر- فكان أن رعت الاحتجاجات الشبابية وخلقت (ثورة ٢٥ يناير) ثم اتضح أنها مجرد حركات لخلخلة النظام فكانت أول ثورة بدون (قيادة) ذلك أنها جزء من الفوضى الخلاقة تمهيداً فيما بعد لدخول الإخوان في الحلبة (وخطف الثورة) بعد أن اتضحت نتائجها في حتمية تنحي حسني مبارك بدخول الرئيس الأمريكي شخصياً وبعض القيادات الغربية في (الثورة) بتوجيه عبارات غير مهذبة أشبه بالتعليمات للرئيس المصري بأن يرحل. وقد ظهر الآن في معلومات ما بعد الحدث دخول (حماس) إلى مصر وليس إلى فلسطين وكسر وإقتحام سجون مصر- لإخراج الدكتور مرسي ومن معه من قيادات الإخوان وليس إخراج السجناء الفلسطينيين من سجون إسرائيل ثم سرقة سيارات الشرطة والأمن المصري والعودة بها إلى غزة. وقد جهر الآن أكثر من مصدر أن الفائز في انتخابات الرئاسة المصرية كان الفريق أحمد شفيق ولكن تحذيرات من كلا الرئيس الأمريكي وبعض قيادات المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي من أن القاهرة سوف (تحترق) إذا لم يعلن فوز الدكتور مرسي جعلت من غير الممكن أن تتصدى لجنة الانتخابات للموقف باستبعاد الأصوات المزيفة أو إعادة الفرز الأمر الذي جعل المجلس العسكري كما اتضح الآن ينصح الفريق أحمد شفيق ويمهد له بالسفر العاجل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. أما تمويل حملة الانتخابات فإنه بالرغم من أموال الإخوان

المسلمين المنتشرة في عدة شركات واستثمارات وبالرغم من دعم من التنظيم الدولي للإخوان وتبرعات بعض الشخصيات العربية في الكويت والسعودية والإمارات ..... وبالرغم من كل ذلك فإن تسريبات من واشنطن تحدثت عن مبلغ أربعين مليار جنيه مصري دخلت في شكل دولارات انعكست في عدد الأصوات ما بين الجولة الأولى للانتخابات والجولة الثانية والأخيرة.

الفوضى الخلاقة كانت تخطط لكي يتم تقسيم مصر إلى ثلاث دول: النوبة في جنوب مصر تتحكم في السد العالي ومناطق الثروة السمكية وإنتاج البصل (صادر رئيسي) وقصب السكر وتتنازل عن منطقتي حلايب وشلاتين لدولة الإسلام في السودان ولوجود منفذ آمن لدولة النوبة على البحر الأحمر. والدولة الثانية في سيناء كمتنفس لحركة حماس وللفلسطينيين عامة في غزة ولتحقيق وجود أمني مع إسرائيل. وبذلك يتم حل المشكلة الفلسطينية عن طريق علاقة اندماجية أو فيدرالية أو كونفيدرالية مع غزة. فترتاح إسرائيل وأمريكا والعرب. والدور بعد مصر على سوريا بحسم الموقف مع بشار الأسد. ولعل مصر والعرب والعالم قد تعجبوا لموقف الرئيس محمد مرسي من تأييد لبشار ثم انقلاب عليه ومن تصريحات ودية مع روسيا بعد زيارته لها ثم انقلاب عليها بعد عودته منها. وظلت سوريا صخرة بدعم إيران دوماً لها إلى أن ذهب مرسي.

وكان تخطيط الفوضى الخلاقة بعد أن ضمنت الولايات المتحدة خروج العراق من أي معادلة تهدد مصالحها أو مصالح إسرائيل فخرجت منها تاركة ثلاث دول: كردية وسنية وشيعية تدعم وجود وأمن الأولى بحقول بترولها وتدعم تناحر وتصادم وتحارب الشيعة والسنة فانتهى العراق ولا عزاء للعرب والرحمة لصدام.

غير أن الخطة الكبرى هى تقسيم المملكة العربية السعودية إلى: نجد وتهامة والحجاز. التمهيد لذلك بدأ مبكراً حتى إذا حان الوقت للفوضى الخلاقة يتم كل شيء بهدوء. باختصار شديد: تصريحات أمريكية أن الولايات المتحدة اكتشفت في شبه جزيرة ألاسكا المتجمدة عن

مخزون بترولي بما هو أكثر من (جميع) حقول الشرق الأوسط. والمقصود بكلمة (جميع) دولة واحدة هي المملكة العربية السعودية. لكن المملكة تعلم أن الاكتشاف شيء وإخراج البترول - ونقله إلى أكبر مناطق الاستهلاك بعد أمريكا في أوروبا وروسيا واليابان شيء آخر. ثم قامت الولايات المتحدة بنقل القاعدة العسكرية من الدمام في السعودية إلى حليف جديد هو دولة قطر التي بدأت تهيئ نفسها أو طلب إليها أن تهيئ نفسها لدور جديد عليها تماماً وكبير عليها تماماً. بدأته بمشكلات مع مصر على عهد حسني مبارك الذي قلل له حكيم العرب الشيخ زايد - طيب الله ثراه - من شأنها بعبارته الشهيرة بأن سكان قطر كلهم تسعهم ثلاثة فنادق فقط من فنادق مصر الكبرى. أما فتح مكتب اتصال وتجارة لإسرائيل في الدوحة فلم يلفت نظر دول الخليج ذات الموقف الصلب ضد إسرائيل لأنها تعلم حجم البلاد ودوافع من أقنعوها بذلك .. وهم الذين أوعزوا إليها لتعرض على صدام حسين اللجوء السياسي فيها وتسليم العراق لأمريكا وخروجه آمناً إليها ليعيش بحماية القاعدة الأمريكية. عرض ساذج من مبتدئ في السياسة الخارجية لا يعرف من هو صدام ولو كان من غيرها ربما وجد تفهماً. وجاءت الفرصة للتدريب العملي على الفوضى الخلاقة بإطلاق يد قناة الجزيرة مبشرة بالحرية والديمقراطية عن طريق النقد الحاد القائم على الإثارة السياسية في كل دول المنطقة. ثم تلى ذلك وتزامن معه تبني حل المشكلة المسلحة في غرب الدولة الإسلامية السودان .. التي على أكتاف كوادرها وكوادر مصر قامت دولة قطر. وتنويعاً للخبرة في مجالات العمل الخارجي تمت المشاركة بالمال والعتاد .. وبجنود نعم بجنود في معركة تحرير ليبيا وإسقاط القذافي. وابتلعوا تصريحاً بتكوين قيادة وهيئة دولية ترعى الحكم في ليبيا بعد أن زجرهم القاضي عبدالجليل. وحتى تكتمل مظاهر الدولة العظمى التي ستخلف مصر (التي ستتمزق) والسعودية (التي سوف تقسم) تم اختيارها لتنظيم الألعاب الأولمبية عام ٢٠٢٠م إذ إنها في ذلك التاريخ سوف تكون الدولة الكبرى في المنطقة وقد زال العراق وليبيا وسوريا - ولا

خوف من دول الخليج. فعلاً فوضى بوصف خلاقة. سوريا استعصت على الجميع. وربنا يحفظها.

إذا أصبحت السعودية مقسمة إلى الحجاز – تهامة ونجد فمن يتولى حكم الحجاز ويكون خادم الحرمين الشريفين. تلك هي الصخرة التي سيطرت على تفكير الولايات المتحدة. وقبل أن تفيق جاء هناك من جعلها تفيق من أحلامها وسكرتها بالنجاح في تقسيم العراق وليبيا والسودان: جاءها من المحروسة ومن ضابط مخابرات لم يدر بخلد من قاموا بترقيته لحقيبة وزارة الدفاع في مصر أنه سيكون ليس فقط سيف مصر البتار بل صمام كل الأمة العربية. ليس في ملامحه صرامة العسكري ولا في حديثه الهادئ الوديع شراسة بعض رجال الأمن. متدين ومن أسرة متدينة ولكنه قبل ذلك وبعده مصري – عربي لا يحتال بالدين للدنيا ليملكها ولا بالدنيا للدين ليستغله. قطع الطريق أمام انتشار الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الجديد وحكم العالم العربي بإرهاب الدين. وعندما كان رد الفعل الفوري ومن أول يوم المليارات التي تدفقت على مصر من السعودية والإمارات والكويت وتبعتها بواخر البترول والغاز أدركت الولايات المتحدة أن الدول التي كانت تعتقد أنها لا تعلم بمؤامراتها كانت واعية وصاحية ترقب الموقف فارتبكت وارتبكت تصريحات المسؤولين قادة في أمريكا وتوابع في المنطقة وأسفرت قطر عن وجهها وجاهرت تركيا وعقدت المؤتمرات على عجل تحت رعاية الاستخبارات الأمريكية وتسربت القرارات باستعجال إعداد وتدريب القوات التي كان يعد لها الإخوان على الصحراء الليبية بديلاً للجيش المصري: عجب! ودا معقول؟. لتكون جبهة على الغرب – وتكون حماس جبهة على الشرق في سيناء وينهار الحكم في مصر – ولا يجد سنداً حتى من دول القارة الإفريقية التي أصدر الاتحاد الإفريقي باسمها (وهي ما هي من حكام عسكريين) مقاطعة مصر وطردها لأنه قد قام فيها انقلاب عسكري. وصمدت مصر وتدافع من قاطعوها إلى عاصمتها متسابقين بعد أن بدأت الولايات المتحدة تغير من لهجتها.

وكان لابد للولايات المتحدة من العودة إلى مصر وإلى المنطقة: عودة اعتذار عملي بأنها إلى جانب السعودية والكويت والإمارات والمنطقة كلها ضد (الإرهاب) ففتحت حقائبها وأخرجت منها صنيعة ظلت تتحرك بحرية ووحشية عدة شهور وتتجاهلها أمريكا وتمولها شخصيات وجمعيات إسلامية أهمها منظمة قطرية لفتت النظر إليها وزارة الخزانة الأمريكية – لكن يبدو أن الخبر لم يصل إلى وزارة الخارجية أو الاستخبارات أو البيت الأبيض إلا عندما رأت أن الوقت المناسب قد حان لخطب ود الأصدقاء التقليديين الذين تآمرت عليهم بفوضى خلاقة لم يكتب لها أن تتم فابتكرت وبشرت بتحالف تقوده ضد تنظيمها داعش الذي خلقته بحرب يموت فيها مسلمون وعرب من الجانبين ويتم تجربة واختبار آخر ما أنتجته شركات الطيران الحربي في الولايات المتحدة .. ولا بأس في نفس السياق كما يقول الإعلاميون من تسويق وبيع طائرات من موديلات فاتها الزمن ولم تجد فرصة للتجربة إلى الحلفاء فتفسح المجال لجيل جديد من القاذفات وحاملات الدمار والجنود: لكن سوف لا يشارك عسكري أمريكي واحد .. فالفوضى الخلاقة أنتم أرضها ووقودها.

بالمناسبة .. أو بالأصح بدون مناسبة أين الربيع العربي؟

**إبراهيم منعم منصور**

٢٠١٤/٩/٢٧

## الربيع العربي ... هل لا يزال ... وعربياً (١-٢)

عندما غادر زين العابدين بن علي وطنه مودعاً بجيشه ومودعاً تونس أمانة لدى جيشه حاقناً دماء مواطنيه كان يعلم بحكم خلفيته كضابط مخابرات بالأمر الرئاسي الأمريكي رقم (٢٠) القاضي بتغيير أنظمة الحكم في الشرق الأوسط بما في ذلك الأنظمة في الدول الصديقة. كان يعلم أنه إذا لم يغادر – أو يهرب – كما يحلو للبعض أن يصفوه فسوف يلوث القرار رقم (٢٠) الثورة التونسية ويجعلها كأنها قامت وتحركت بإيعاز أمريكي. وسوف تثبت الأيام أن ثورة تونس (أصيلة) فاجأت مصادر القرار في تونس والولايات المتحدة والعالم. ذلك أن محاولة انتحار الشاب بوعنزي لم تكن مدبرة من أي جهة وإنما كانت احتجاجاً شخصياً على سياسات اقتصادية ومعاملات إدارية خاطئة. لم تكن مدبرة حتى من الحركة الإسلامية التونسية التي استثمرتها وقادت بها بلادها بحكمة فيما بعد وبراشد الغنوشي وزملائه من الوطنيين. - وستضرب الثورة التونسية المثل لحكم وطني يستند على كلا التراثين الإسلامي والإنساني - كما ضرب الجيش التونسي المثل الوطني العالي.

كما جاءت ثورة مصر – وقد كتبت في صحيفة الأخبار قبل احتجابها أن جريدة (الوفد) المصرية نشرت في صفحتها الأولى القرار الأمريكي كما أشارت في إحدى صفحاتها الداخلية إلى أن أحمد أبو الغيط وزير خارجية مصر قبل وبعد الثورة في أيامها الأولى قال: إن ما حدث في مصر تحركه أياد أجنبية بدءًا من أيمن نور وشركة قوقل وما بعدها إذ إن أحمد أبو الغيط – وقد كان مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة بنيويورك قبل توليه الوزارة – كان على علم فيما بعد بالقرار رقم (٢٠) ومن قبله بالمفاوضات التي كانت تدور على مدى ثلاث سنوات قبل الثورة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين حول مستقبل الحكم في مصر- حتى لا يعتليه (وريث) أو (متطرفون إسلاميون) وذلك رغم تحذيرات الرئيس حسني مبارك من حكم الإخوان المسلمين والذي في نظره سوف لا يختلف عن حكم متطرفين أو سلفيين إذ

إن الإخوان رغم أنهم أكبر جماعة إسلامية في مصر إلا أنها (غير متجانسة) ويحيط بها حوالي (٢٠) تنظيماً إسلامياً ستكون كلها جماعات ضغط.

لعلم المسلمين والقارئ فإن هذه التنظيمات هي: الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة – جماعة الجهاد الإسلامي – جماعة أنصار السنة المحمدية – جماعة الإخوان المسلمين – الجماعة الإسلامية – القطبيون– السماويون – الشرقيون – الدعاة المستقلون – جماعة التبليغ والدعوة – جماعة شباب محمد – جماعة التوقيف والتبيين – الجماعة السلفية – حزب الله – حزب التحرير – التكفير والهجرة – جماعة عبود الزمر وطارق الزمر – جماعة الدكتور عمر عبد الرحمن (العدد حتى نهاية ٢٠١١ ثمانية عشر – المصدر كتاب دليل الحركات الإسلامية تأليف عبد المنعم منيب إصدار مكتبة مدبولي).

السؤال هو : لماذا اهتمام الولايات المتحدة بالتغيير في الشرق الأوسط ؟ الديمقراطية لرفاهية الشعوب العربية وهي الطعم الذي التقطه المثقفون العرب – واستباق الحكم من المتطرفين المسلمين ضماناً لأمن الولايات المتحدة. وهكذا يلتقي هدفان نبيلان الحرية لكم أيها العرب والأمن لنا نحن الأمريكان.

ولكن لماذا هذا التوقيت بالذات: ديسمبر ٢٠١٠ وما بعده؟ وللإجابة على السؤال لا بد أن نستحضر إعادة الديمقراطية إلى الصومال الذي كان وإلى العراق الذي كان وإلى أفغانستان وإلى لبنان. لا داعي لنستحضر أكثر بل دعونا نعود للدرس الأول في المنطقة:

إن لب الصراع في الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية – وكما يقول الإمام الحبيب إن الأمر لا يحتاج إلى (درس عصر) إذ كلما اقتربت القضية من محطة الوصول قامت ضجة إعلامية إسرائيلية أمريكية أبعدتها عن المحطة. وبعد أن تنازل الفلسطينيون من أجل المفاوضات عن كل شيء إلا (الاستيطان) تنازلت إسرائيل عن كل شيء إلا (الاستيطان) فتوقفت المفاوضات وقرر الفلسطينيون والعرب معاً الذهاب إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة لإعلان دولة فلسطين من داخلها في سبتمبر ٢٠١١. وهنا وقفت وزيرة خارجية

أمريكا – أقوى دولة في العالم والممولة للاستيطان وأعلنت دون حياء أن حكومتها (فشلت) في إقناع إسرائيل بإيقاف الاستيطان الذي تدفع تكاليفه هي. أما اللجنة الرباعية والمكونة من الأمم المتحدة ومن الدول الكبرى فقد بصمت بالأربعة على فشلها.

وهنا قامت دبلوماسية مصر ـ في عهد مبارك بإقناع معظم دول أمريكا اللاتينية ومعظم دول الاتحاد الأوروبي منفردة بالوقوف مع الاقتراح ناهيك عن دول عدم الانحياز.

دافعت الولايات المتحدة حامية الربيع العربي عن إسرائيل بأن (الدول) لا تنشأ بقرار من الأمم المتحدة وإنما عن طريق المفاوضات ناسية أو متناسية التاريخ الذي صنعته هي والاتحاد السوفيتي العظيم بإنشاء دولة إسرائيل بقرار من الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م وعلى أرض فلسطين. و لم يذكرها بذلك أصدقاؤها من الدول ومن المثقفين العرب الذين ينتظرون الديمقراطية تحت مظلتها.

العام ٢٠١١/ ٢٠١٢ هو عام الانتخابات الأمريكية. قام الرئيس أوباما قبله بتخدير العالم العربي والإسلامي (والدول الصديقة التي قرر إزالة الحكم فيها) ومن منبر جامعة القاهرة العريقة بخطاب تمت صياغته ببراعة خدعت حتى المتشككين دوماً في السياسة الأمريكية واتجاهاتها نحو المسلمين والعرب والفلسطينيين على وجه الخصوص. ثم مارس كالعادة الأمريكية في التعامل مع العرب التراجع رويداً رويداً حتى وصل القاع: والقاع هو حماية إسرائيل – دعم الاستيطان والتوسع – عدم الجلاء عن هضبة الجولان – تعميق الشك بين العرب – وبينهم وبين المسلمين خاصة إيران – وإشاعة الخوف والرعب من وقت لآخر بين دول الخليج وإرهاب العالم من خطر نووي إيراني مقبل – وإلهاء الجميع عن خطر نووي إسرائيلي حاضر وموجود منذ سنوات ومحروس بطائرات الإيواكس الأمريكية ومن مطارات عربية عربية عربية لا يتطرق الشك إلى عروبتها الأصلية - لا المكتسبة بالانتماء للجامعة العربية.

في الانتخابات الأمريكية لا بد من إرضاء وكسب ثقة اليهود من الولايات المتحدة وإسرائيل – وبالمثل لا بد من إرضاء وكسب أصوات العرب والمتعاطفين معهم داخل الولايات المتحدة وكذلك ما أمكن الاحتفاظ بصداقات (كبار) العرب. ما العمل وما هي الخطة؟

أولاً: من أجل كسب ثقة إسرائيل واليهود لا بد أن يوقف عملياً ومن جانب العرب (بضغط وتخطيط أمريكي بالطبع) الذهاب إلى الأمم المتحدة واستصدار قرار من الجمعية العمومية في سبتمبر ٢٠١١م – وما بعده – بقيام دولة فلسطين. (أي ينسى العرب موضوع الدولة كيف – سوف نرى).

ثانياً: أن تتوقف عملياً عملية المصالحة الفلسطينية التي رعاها باعتراف الطرفين عمر سليمان رئيس جهاز الأمن القومي المصري قبل الثورة. وبذلك يستمر الفلسطينيون في خلافاتهم وينسون الأمم المتحدة والدولة. ثم ماذا؟

ثالثاً: فلينشغل العرب وهذا هو المهم بأنفسهم بالبحث عن الديمقراطية وفسادهم وتشجيعهم على تغيير حكوماتهم الديكتاتورية الفاسدة (وهي بالفعل كذلك ولكن كيف تم اكتشاف ذلك في هذا التوقيت؟) وقد تابعنا جميعاً والعالم معنا ومن قنوات دول عربية (لا ندري هل ينطبق عليها الوصف أو لم يحن الدور عليها) الطريقة واللهجة التي كان الرئيس أوباما شخصياً يشجع بها ثورة المصريين ومتابعته اللصيقة لها كأنها يقول لآخرين نحن معكم اليوم فلا تنسونا غداً. الحمد لله فقد انشغلت مصر بنفسها وستظل مشغولة فترة طويلة بفوز الإخوان المسلمين وحلفائهم بغالبية مقاعد مجلس الشعب ومجلس الشورى وغداً بالذي يفوز برئاسة الجمهورية – ثم بالاتهامات المتبادلة عن دور الإخوان في الثورة – وعن سرقة الثورة بواسطة جهات لم يكن لها دور فيها – وعن محاكمة الرموز وإعدام أو براءة الفرعون – وبالتساؤل عن دستورية انتخاب المجلسين ثم عن الدستور نفسه – وعن تفعيل القوانين و ... حتى وصل الأمر إلى اعتصام الإسلاميين يطالبون بتكفير المجلس الأعلى للقوات المسلحة

ومحاكمة و(شنق) أعضائه. ماذا عن القضية؟ لكأني بالرئيس أوباما ونتنياهو قد اطلعا على (البرزنجي) ورددا معنا (واشغل أعدائي بأنفسهم).

وانشغال أعدائهم بأنفسهم سوف لا يقف عند هذا الحد بل أن مصر سوف تصحو غداً أو بعده أو بعده وسوف تجد وهي رائدة وقائدة العروبة والإسلام دوماً أن (البعض) قد (استأسد) بتشجيع أمريكي علني وإسرائيلي خفي أثناء بحث مصر عن (الديمقراطية وأثناء تأليب شعبها على الفرعون والفلول والفساد) ولن ترضى مصر مهما كان – نوع الحكم فيها أن تجلس دولة عربية أو إسلامية صغيرة الحجم أو كبيرة المساحة على عجلة القيادة فقط لأنها ذات (جيب منتفخ) – أما من (استأسد) في غياب (الهزير) فلن يستسلم بسهولة ظاناً أن (الجيب) سوف يسنده (إقليمياً) وأن (الحليف) سوف يدعمه (عالمياً) ناسياً أن إعلام مصر لا تملؤه كنوز قارون بل نظرة السلطة وأن الحليف تخلى عن كل حلفائه على مدى عقود وشهور لمجرد بارقة مصلحة جديدة. وكالعادة سوف ينقسم العرب وتشتعل بينهم حرب خفية أكثر أذى للشعوب من حرب علنية وذلك رغم ما يجمعهم من رابطة العروبة. وإذا كان في مصر وحدها (١٨) حركة إسلامية رصدت حتى عام ٢٠١١م فإن في العالم الإسلامي ولا شك (حركات) إسلامية أخرى مشابهة أو مناقضة أو حليفة. وعندما يستنشق الجميع هواء الديمقراطية سوف تبدأ الحرب غير المعلنة ضد بعضهم البعض وضد (السلطة) أياً كان وصفها إسلامية أو غيرها – ولا يستبعد البعض (الأيدي الخفية) ثم هناك من يرون أن خطر (الشيعة) أسوأ من الصهيونية أو الأصولية المسيحية المتشددة التي قادها الرئيس (بوش الابن). ثم هناك من يرفض مجرد (المواطنة) لغيرهم: مسلمين بشتى فرقهم ومسيحيين ويهود. ثم هناك القاعدة والتي لا تزال سراً استعصى على الكل. وسوف توصي الولايات المتحدة علناً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بإصدار بيانات التهدنة وسوف ترسل هي سراً إلى الأطراف العربية التأييدات والأسلحة (الدفاعية) ونظل – كعرب – مع بعضنا حرباً تنسينا وحدتنا والأهم من ذلك تنسينا قضيتنا. وبالمناسب ما هي قضيتنا؟

أدرك الفلسطينيون. ودائماً أخيراً – الفخ الذي نصب لأهلهم العرب وكلما أرادوا تذكيرهم طرأ ما ينسيهم حتى جاء يوم الأرض ١٥ مايو يوم أن اغتصبت فلسطين وجاء التذكير هذه المرة من أهل (الوجعة) المحكومين أو المعتقلين في سجون إسرائيل فأضربوا عن الطعام لعل إضرابهم يحرك العالم فيذكر أهلهم العرب بهم. ما دام الأهل في شغل بأنفسهم نجد أنه حتى القوافل التي تسعف غزة المحاصرة قل عددها وخف صوتها. غزة الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم العربي.

على من الدور؟ قالها القذافي عندما استهدفوه محذراً إخوانه الزعماء العرب أن الدائرة ستدور عليهم جميعاً. المهم نجح الفصل الأول: انشغلت مصر بمصر بحثاً عن الذات ولكن ما ينتظرها أكبر كما سنرى: وحدتها.

مايو ٢٠١٢م.

**الربيع العربي ... هل لا يزال ... وعربياً** (٢-٢)

... وجاء الدور على ليبيا. ليست هناك جمعيات مجتمع مدني مثل مصر ولكن تحرك قاضي مرموق وأعلن الثورة على الحكومة الديكتاتورية الفاسدة و (أقنع) دولة كبرى في حلف الأطلنطي هي فرنسا بأن تدعم الثورة. أما الحديث عن صفقة بترولية مع الشركة الفرنسية (توتال) فلا داعي له فتاريخ فرنسا في ذلك له سابقة من قبل مع ولاية (بيافرا) في نيجيريا في تمرد مماثل – وعرض مغر مع سودان حكومة مايو لم يصل غايته.

وقبل أن نسترسل في (الثورة الليبية) لنا كل الحق في أن نتساءل هل إذا تحرك قاضٍ جليل أو طبيب مرموق أو مهندس كبير وقاد جمعاً من الرافضين لحكم الإنقاذ وتوجه بعد أن أعاد الجاز (الجاز) إلى إحدى دول حلف الأطلنطي الكبرى مثل فرنسا أو ألمانيا وأقنعها بأن تدعم تحركه وتدك قوات حلف الأطلنطي بموافقة علنية أو خفية من الولايات المتحدة وبريطانيا دولة السودان نكون قد قمنا بثورة في السودان حتى ولو لم تؤيدها قطر.

حدث ذلك في ليبيا. حرب قادها حلف الأطلنطي بزعامة فرنسا ولمدة تزيد عن سبعة شهور في شمال ووسط وشرق ليبيا – وبدعم استخباراتي أمريكي وبمشاركة عسكرية سودانية باحتلال (الكوفرة) كما شكرنا على ذلك القاضي عبد الجليل بحضور وزير خارجيتنا على كرتي – وكذلك بمشاركة عسكرية من دولة قطر إسناداً (للثوار) لقلة خبرتهم ونقص تدريبهم كما باهى بذلك وزير قطري. عاشت الثورة وعاش الثوار.

حكم القذافي سيئ بكل المعايير لكن هل (الوسيلة) تبرر ما حدث. هل كان هو الحاكم السيئ الوحيد بكل المعايير في الدول العربية وهل يقبل الضمير الوطني أن يحدث ما حدث في أي دولة عربية بها معارضة وقمع للثوار وكبت للحريات وآبار بترول.

حلف الأطلنطي الذي تم إعداده وتدريبه وتسليحه للوقوف أمام الاتحاد السوفيتي العظيم وحماية أوروبا – وبطريقة غير مباشرة الولايات المتحدة واليابان وكل العالم الحر. ظل هذا الحلف يدك ليبيا والجيش الليبي أكثر من سبعة شهور حتى أوصلها وأوصلنا معها إلى

(الربيع العربي) بصمت عربي رغم احتجاجات تعلو وتخفت من روسيا الاتحادية والصين. وبعد الربيع تحفظت دول الحلف وفرنسا والولايات المتحدة على فقد (١٧٠) مليار دولار هي أرصدة الجماهيرية العربية الاشتراكية في بنوك أوروبا. تحفظت عليها لتقوم باستخدامها – عن طريق شركات دولها في إعادة إعمار ليبيا التي خربها (القذافي) وليس حلف الأطلنطي. وانشغلنا جميعاً – بأنفسنا – تارة بالفرحة وتارة بالشماتة وأخرى باللعنة والشتم على القذافي وبعضنا في السودان خاصة وكذلك بعض زعماء دول حلف الأطلنطي (بالسعادة) لأن القذافي مات بأسرار وأسرار بعضها نعرفه في السودان ونخجل منه وبعضها يحمل درجة من الخيانة العظمى ومن نكران الجميل مادياً وعسكرياً. المهم وفي نهاية الربيع لم تعد ليبيا وقد انقسمت بالفعل إلى ثلاث دويلات أو دول ولا يزال يحكمها الجيش لا الديمقراطية ولا تزال تنشب فيها الحروب القبلية وأحياناً الإقليمية وتحقق الهدف في (اشغل أعدائي بأنفسهم) وهذه المرة بتفتت وجودهم ووحدتهم فعلاً لا (أملاً) كما يتوقعون في مصر. ونجحت الخطة: وكان الفصل الثاني: نسيان القضية وتقسيم ليبيا.

أقول (أملاً) يتوقعون في مصر. إذ انتشرت في الدولة المصرية التي وحدها قبل خمسة آلاف سنة قبل الميلاد الفرعون "سيتي" أصوات بضرورة تقسيمها إلى ثلاث دول أو دويلات أو ... أي شيء شبه جزيرة سيناء مهبط الرسالة اليهودية لتكون منزوعة السلاح حماية لإسرائيل وجنوب الصعيد للنوبة أصل الحضارة – ودولة للأقباط والباقي للمسلمين. ورغم الهجوم العنيف الذي وجدته هذه الأصوات التي تظهر وتختفي إلا أن المقترح هو جزء من الربيع العربي الذي يتعدى الديمقراطية و(انشغال أعدائي) بأنفسهم: تمزيق وحدتهم ودولهم وتشتيت كلمتهم. ودعك عن القضية. سيكون الهدف في الفصل الثالث: تقسيم مصر.

وجاء الدور على الجمهورية العربية السورية المرتكز الذي بقي لحزب البعث العربي الاشتراكي والملاذ الأمن لقادة حركة حماس ولمن أراد من حركة فتح. وكم كان محزناً ومؤلماً

أن نرى خالد مشعل عندما حمى وطيس سوريا ينتقل: لا يدري إذا نام هنا أين ومتى سينام غداً. والدولة التي تحتل فيها إسرائيل هضبة الجولان. وقد لا يعلم الكثيرون أنك تستطيع بأي نظارة مكبرة ومقربة أن ترى منها (تل أبيب وحيفا) وكما عبر حسب الرسول عرابي وكيل المالية ونحن نتجول في الجانب السوري من الهضبة عام ١٩٨٤م أنك تستطيع أن تضرب عصفوراً أو إسرائيلياً بـ (نبلة) من الجولان ناهيك عن مدفع. هناك أقليات في سوريا مثل أي دولة عربية في الشام. وهي حركات احتجاجية ضد النظام العسكري مثل أي دولة عربية في المنطقة غير أن المهم والمسكوت عنه من الجماعات الإسلامية بالذات التي تحارب بدعم عسكري من تركيا لأسباب عرقية وبدعم خفي من الولايات المتحدة وباستنفار منظم من أسد المنطقة – دولة قطر – وبقية دول الخليج: المسكوت عنه هو أن البعث كفكرة ليس هو الخطر وإنما إيواء القيادات الفلسطينية ثم إصرار سوريا على إسرائيل والولايات المتحدة بأنها على استعداد دائماً لمفاوضة إسرائيل ولكن من النقطة التي انتهت إليها المفاوضات منذ حياة الزعيم حافظ الأسد. تركيا تخوض حرباً مباشرة لحل مشكلة داخلية تخصها وحرباً لغرض غير مباشر هو أن تقنع المجموعة الأوروبية بالانضمام إليها وفرنسا بالذات التي تخوض معها الحرب جنباً إلى جنب وترفض دخولها النادي الأوروبي.

تبالغ الأمم المتحدة وحلفاؤها في ذكر أعداد الموتى. وقد سبق لها أن ذكرت أن ضحايا العنف في دارفور وصل إلى ٣٠٠ ألف لو لا أن صححها السيد الرئيس بأنها فقط مائة ألف، ومع ذلك فالكل يتحدث حتى أئمة المساجد عندنا عن العنف الذي يمارسه النظام (السوري) ضد شعبه. والأعداد التي تروج لها صور الموبايلات وقناة الجزيرة ولا يذكر أحد هل قتل الثوار سوريين مدنيين أو جنوداً عسكريين وكم عددهم. ولو طبقت نفس المعايير على (بعض) البلاد العربية التي لا تتجرأ قناة الجزيرة أو قناة العربية على الدخول إليها لأصبحت الجامعة العربية بدون نصاب قانوني. كل الدول العربية التي لديها معارضة مسلحة تستقبلها دولها بضرب مسلح حتى بالطيران. السر في سوريا هو ما تطرقت إليه – وفي أنها

مفتاح لبنان ثم الخليج الذي يظن نفسه آمناً وهو عندما يأتيه الدور لا يحتاج إلى (تقسيم) فهو مقسم جاهز إنما خوفنا – نحن المسلمين غير المنظمين – على المملكة التي قسموها إلى نجد والحجاز وتهامة في انتظار الربيع. والدور سيأتي كما قال القذافي على الجميع وهم قد (تفرجوا) على ليبيا ومصر و(يتفرجون) الآن على سوريا ولم يكتمل فيلم (البحرين) رغم (المناظر) التي حدثت.

وأخيراً صرح الرئيس أوباما أن قمة الدول الثمانية الكبار أنهت اجتماعها في ٢١/ ٥/ ٢٠١٢م بقرار إجماعي بأن حل مشكلة سوريا يجب أن يتم (دبلوماسياً) وليس عن طريق الحرب. شكراً لروسيا وللصين. هل نشمت في أهلنا العرب الذين رصدوا المليارات وجندوا الفضائيات وعينوا وبدلوا المراقبين العرب وزحفوا وأقنعوا مجلس الأمن الذي نعلمه ويعلمونه بأن يتدخل في البلد العربي المبعد من الجامعة العربية فيستحي المجلس ويقبل إرسال مراقبين لا محاربين. ومن عجب فإن أمين عام الجامعة العربية الذي قاد المعركة ضد سوريا (دبلوماسي) لم يفطن إلى الحل (الدبلوماسي) ولم يقنع به الجامعة العربية – ومن العجب أيضاً أنه رغم هذا العمل فإن اسمه (نبيل) ونبيل (العربي). وبعد أن قال الثمانية كلمتهم بل قل بعد أن صرح أوباما توجه السيد النبيل مباشرة وثاني اليوم إلى السودان ليتدارس مع الرئيس السوداني بعض مشكلات السودان والعرب وأن يلتمس تدخل السودان لدى سوريا للوصول إلى حل (دبلوماسي) للمشكلة.

أصبحت القضية هي سوريا. ومن وقت لآخر البرنامج النووي الإيراني الموجه نحو إسرائيل والذي تصر دول الخليج – رغم تأكيدات إيران – أنه موجه نحوها أيضاً. فيطلق قادتها كلما خبأت النار تصريحاً نارياً لتتذكر الولايات المتحدة – ولا أقول هي وإسرائيل أننا متضامنون معهم.

لقد عرف عن الإسلاميين أن لديهم قدرة فائقة على التنظيم والتخطيط رغم ما يصفه بهم البعض من فشل فائق في الحكم. وبما أنها ما دامت لأحد إلا وآلت إلى غيره فسوف

ينجحون في بسط مشروعهم على كل المنطقة ما داموا يملكون المقدرة على التنظيم ونملك الغفلة وحسن الظن وسوف نصبر إلى أن تنتهي الانتخابات الأمريكية في بضعة شهور ويأتينا أوباما أو خلفه ويلقي علينا خطاباً آخر نجد فيه (ذكر الالتزام بحل الدولتين) فنتذكر أن لدينا إحدى الدولتين.

ونشكره إذ نكون لا نزال (مشغولين) كما تم التخطيط لنا بأنفسنا لنتحرر من الطغاة وننشر الديمقراطية ويعم المنطقة كلها الإسلام المستنير غير المتطرف الذي يريدونه لنا. وعندئذ سوف تصنف المنطقة كلها من أفغانستان (وهي تحت احتلال أمريكي) – إلى الباكستان وهي كالمحتلة إذ تغزوها الطائرات الأمريكية بدون طيار بانتظام ويتبعها اعتذار بانتظام أشبه بالمثل السوداني (دقوا واعتذر له) إلى العراق بدولته المحتلة ودويلاته المحمية – إلى إيران الواقعة تحت التهديد المبرمج والمتكرر – ثم إلينا من الخليج إلى المحيط بما فينا الصومال الذي بقي واليمن معقل (القاعدة) وطبعاً السودان خارج المعادلة إذ اقتنع البيت الأبيض بما قاله د. نافع بأن الربيع العربي زار السودان وكلله بالانتخابات المجالسية والرئاسية الأخيرة. تصنف المنطقة كلها عندئذ بأنها (دار حرب) على الحضارة الغربية وخطر على التراث الإنساني بما في ذلك (العبري). وإذا لم تقبل بشتى صنوف حكوماتها (الديمقراطية الإسلامية) بأن تقوم بحراسة النفط – إنتاجاً وتسعيراً – لصالح الإنسانية وإذا لم تقبل بالوجود الإسرائيلي بتطبيع علاقاتها مع دولة (أهل الكتاب) ... طبعاً لا داعي للتعرض للتفاصيل إعادة ضخ الغاز عبر سيناء تنفيذاً للعقود – إذا لم تقبل المنطقة كلها بذلك وأكثر فإن إبادتها واجب مقدس ولكن ما دام هناك (عقلاء) وذوو ثقافة (الرقية) وعدم إلقاء النفس إلى التهلكة فسوف ننجو طائعين ونحن أحرار ديمقراطيون تخلصنا من حكامنا الطغاة.

إنهم لن يحاربونا بعد أن تغلبوا علينا في (نصر بلا حرب) كما عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نكسون عند تفكك الاتحاد السوفيتي من (الداخل) وبيد أبنائه وقادته دون أن تخسر الولايات المتحدة جندياً واحداً أو طائرة أو بارجة. ولكن مع ذلك

نهضت روسيا مرة أخرى فهل سوف نفعل: لست متشائماً وذلك لأن التغيير السوفيتي لم يكن بقرار رئاسي أمريكي ولا بضرب عسكري من الحلف الذي تم إعداده له – ولا بتدخل من دولة جوار. قد ظلت الحركات الإسلامية على مدى تاريخها تراهن على التعاون مع الولايات المتحدة ولا تتعلم من تاريخها ولا تاريخ الولايات المتحدة إن هذا التعاون تكتيكي قصير الأجل لتحقيق مصلحة أمريكية عاجلة في مسلسل استراتيجي هي جزء عابر منه. راهنت على التعاون مع أمريكا (دولة أهل الكتاب) في الخمسينيات من القرن الماضي ضد الشيوعية الملحدة – ثم على التعاون في أفغانستان لدحر الغزو السوفيتي ولما تحقق النصر انقلبت عليها الولايات المتحدة . المهم أن الحليفين أصبحا عدوين، وراهنت على التعاون الأمريكي في الصومال فأصبحوا عدوين. ولم يشفع لجمهورية باكستان الإسلامية تحالفها مع الولايات المتحدة ضد الصين وضد الهند والآن الولايات المتحدة أقرب إلى الصين والهند من باكستان بل و تعتدي على أراضيها بانتظام وتهددها بأنها تأوي طالبان ثم تطبطب على كتفها معتذرة.

ومعذرة لرأيي في الربيع العربي قد لا يرضى الكثيرين بمن فيهم الإمام الحبيب أمل الأمة الذي صرح في الدوحة عاصمة قطر (إحدى راعيات الربيع العربي إن لم تكن الراعية الوحيدة) صرح كما نشرت (جريدة الأحداث في صفحتها الأولى عدد الثلاثاء ٢٢ مايو ٢٠١٢م) أنه (اعتبر الثورات التي شهدها العالم العربي ستلهم السودانيين لإسقاط النظام) ومع كل الاحترام فإن الذي حدث في العالم العربي ثورة واحدة في تونس. أما الأخريات فحركات اعتمدت أساساً على دول أجنبية ... ولا تزال للأسف. ولا داعي لكي نخدع أنفسنا وندغدغ المشاعر للآخرين. الربيع هو ربيعك في الداخل. في السودان. إن لم تجد له تربة تنبت زهوره ووروده ورياحينه فلن تجدها في قطر أو واشنطن أو بروكسل أو .. أنقرة. فمهما صيغت المبررات ودبجت الفتاوي لا بديل للربيع السوداني. وبالمناسبة فإن تعبير الربيع (العربي) ليس هو تعبير (عربي) بل تعبير (غربي) صدقناهم فهم صانعوه ومروجوه ولا نزال نهمهم به. وأرجو ألا نستلهمه فكفانا احتلال بقوات أجنبية في دارفور وأبيي.. وهلمجرا.

ومع كل الاحترام لشركة الاتصالات ودون أن نهزل أو نهزأ (الحل سوداني وخليك سوداني).

**حاشية:** ومن عجب فإن الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل اعترف أخيراً (يناير ٢٠١٣م) على صفحات الجرائد المصرية أن ما حدث في ليبيا وقيادة الحلف الأطلنطي للحرب ضد القذافي أبعده عن كونه ربيع عربي. أخيراً!

## تعقيب من السيد إبراهيم منعم منصور

تلقيت، ببالغ التقدير، من السيد إبراهيم منعم منصور الشخصية الاقتصادية المعروفة ووزير المالية الأسبق هذا التعقيب على زاوية "نص رأي" بعنوان جهود وزارية لتطفيش الاستثمارات الخارجية، والتعليق عليه يفسد مضمونه العميق المسنود وبمعرفة وخبرة وممارسة طويلة متميزة.

السلام عليكم والتحية لكم،

والشكر والتقدير لا يجزيانك عن الحديث الرصين الذي زان عمودك (نصف رأي) في صحيفة التغيير بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٤م. وأسوق نفس الثناء إلى الدكتور حافظ حميدة في (المورد العذب) في اليوم نفسه رغم ملاحظة تاريخية – يعرفها شهود تلك الأيام – أن الشخص الذي كان مع الرئيس نميري وتايني رولاند مدير شركة لونرو هو الدكتور خليل عثمان وليس عدنان خاشقجي، وهذا لا يقلل من حلاوة وعذوبة المورد.

مشكلة القياديين الذين أتى – ويأتي بهم التمكين – هي أنهم جاءوا بهم لكي (يحكموا)، وليس لكي (يخدموا) أو (يقودوا) العمل العام تسندهم قوة حماية خاصة. وهم كموظفين في التنظيم يقومون بما يوكل لهم من مهام. وهذا هو تدريبهم وليس الأمر محل التساؤل البريء الذي تصدّر مقالكم (أين التدريب .. أين .. أين)، فالأمر أيضاً ليس (جهود وزارية لتطفيش الاستثمارات الخارجية)، بل كما يبدو جهود (حكومية). إذ كيف تظل الصحافة تتناول ما حدث في كنانة على مدى أيام ولا تتحرك (الحكومة) في أي مستوى (يعلو) الوزير – وهي لا تقل عن أربعة مستويات لكي تتدارك الأمر – بل قد تنزل إلى درجة الوزير: وزير الاستثمار لكي – على الأقل – (ينصح) زميله. فهم جميعاً لا شك يعلمون بل علموا، وربما (استغفر الله).

كنانة بالفعل وستظل (أيقونة) العمل الاقتصادي العربي المشترك رغم ما أصابها وسيصيبها. ولعل الذين حطموا كذا (أيقونة) سودانية خالصة مثل مشروع الجزيرة –

والسكة الحديد – الخطوط البحرية – سودانير – الرهد – النقل النهري – وشركة الصمغ العربي – وشركة الحبوب الزيتية – العملة الوطنية – والبنوك المتخصصة وهلمجرا.. لعلهم أرادوا أن يضاف إلى السجل مشروع سكر كنانة ناسين أن تلك الأهرامات كانت (سودانية) خالصة غير أن كنانة كانت وستظل – بإذن الله – الرمز الساطع والهرم الأكبر، ولكن وهذا المهم هي سودانية عربية يابانية بريطانية.

نعود (للتدريب والتوعية وحسن التصرف) ويذكرني أنه عندما بدأت الحكومة في سالف الزمان تدخل عالم الشركات المشتركة مع القطاع الخاص أن مندوب (وزارة التجارة والصناعة والتموين) اختلف مع أعضاء مجلس إدارة شركة أسمنت ربك في موضوع ما، وكان يرأس المجلس السيد ميرغني حمزة شيخ المهندسين الوزير السابق لأكثر من وزارة، ضرب مندوب الوزارة المنضدة وقال: أنا مندوب الحكومة ولا بد أن ينصاع مجلس الإدارة لما أرى. رد عليه ميرغني حمزة بأدب الكبار: سيادتك هنا عضو مجلس إدارة تمثل أحد المساهمين ولست مندوب الحكومة.

ثم رفع الجلسة وذهب إلى وكيل الوزارة منصور محجوب الذي استدعى المندوب وذهبوا جميعاً إلى الوزير محمد أحمد عروة. وتمت توعية (المندوب) بأن الحكومة لها صفتان: سلطة حاكمة وشخص اعتباري في المعاملات. وهو في مجلس الإدارة ممثل للحكومة كمساهم وشخص اعتباري وليس كسلطة حاكمة.

وعندما توسع وجود الحكومة في (السوق) بعد المصادرات والتأميمات (والعيال كبرت) وأصبحت وزيراً كانت هذه تعليماتي التي ورثتها من الكبار لمن كانوا يمثلون الحكومة في مجالس الإدارات: هي أن ينقلوا (رأي) الوزارة وخبرة الحكومة المتراكمة لأعضاء المجالس والذين يحمل كل منهم ولا شك (رأي وخبرة) الجهة التي يمثلونها – وفي النهاية فإن القرار لمجلس الإدارة ولمصلحة (المرفق) الذي يجلسون باسمه. لم يكن لمندوب الحكومة أو المالية (فيتو) أو صوت أعلى، والخلاف إذا حدث يكون الحكم فيه للوائح الشركة، ثم المسجل العام

للشركات، وبالتالي فليس هناك مجال -رغم الاحترام -لتصريحات إعلامية أو لقوة حماية خاصة: تحمي منو من منو؟! وبالطبع ولا لجهاز الأمن.

الأخ الدكتور خالد:

لا ألوم الظل بل أبحث عن الفيل، وسواء انعقد أو لم ينعقد مجلس إدارة شركة كنانة، ولكن ليعلم الجميع أن الخنجر قد أصاب القلب ويعلمهم جميعاً. والمساهمون الأجانب -طيب قل العرب ومنهم يابانيون وبريطانيون -يتصرفون كمساهمين وليسوا كممثلين لدول أو حكام.

قالت إحدى الصحف إن الذي منع السيد العضو المنتدب من دخول الشركة (جهاز الأمن)، وقالت أخرى بل هو جهاز (الحماية الخاصة). وهو جهاز جديد لأول مرة نسمع به. وفي كلا الحالتين قيل إنه كاد يحدث ( اشتباك) مع حرس شركة كنانة. عجائب. ثم تتساءل يا أخ خالد بعد كل هذا عن التقاليد المرعية والعرف وحسن التدبير.

لقد ظلمت -نرجو أن تكون الأخيرة -سوق (الملجة) وبائعي الخضار لو عرفتهم عن قرب لوجدت فيهم حسن التدبير والعرف والتقاليد المرعية والاحترام للعهود. ماذا بقي فندق الهيلتون (كورال) والله يستر ما يتذكروا واحد وينهى به ما تبقى من عمل إقتصادي عربي مشترك.

آخر العمود: وعد الوزير بكشف الحقائق للرأي العام وسيعقد لقاءً صحافياً لتوضيح الحقائق حال اكتمالها.

سيدي الوزير لا تفعل. أعمال الشركات خاصةً في مثل وضع كنانة لا تكون -رغم الاحترام -موضع منابر إعلامية إلاّ في قرارات يصدرها مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية. يكفي ما حدث خاصة أن الطرف الآخر لم يتحدث حتى الآن.

**إبراهيم منعم منصور**

**١٥ يوليو ٢٠١٤م**

تاريخ الإضافة: ١٧-٧-٢٠١٤م

المناسبة:

كان هناك وزير للصناعة الاتحادية ورئيس مجلس إدارة شركة سكر كنانة بحكم منصبه كوزير للصناعة وفقاً لاتفاقية الشراكة بين الحكومة والمساهمين من غير الحكومة بأن تعين الحكومة رئيس المجلس ويعين المجلس العضو المنتدب. حدث خلاف بين الرئيس والعضو المنتدب (وهو سوداني) وأصدر الوزير قراراً بإيقافه ومنعه من دخول الشركة. أحدث القرار (أزمة) مع المساهمين من غير الحكومة وتلازمت مع بعض الملاسنات بل والاتهام من الوزير (واسمه يا للعجب السميح) لأحد أعضاء المجلس من غير الحكومة.

كتب الدكتور خالد التجاني مقالاً في صحيفة (التغيير) قبل احتجابها الاحتجاجي والاختياري كان عنوانه (أين التدريب .. أين التدريب) وعزا سلوك السيد الوزير ضمن أسباب أخرى إلى التدريب – كما تعرض إلى أن مسلكه لا يقوم به حتى أصحاب (سوق الملجة – الخضار) وغيره الذين يفترشون الأرض.

بسم الله الرحمن الرحيم

حلايب "التوقيت" قبل أن تكون إحدى الفرص الضائعة وأحد الجراح القاتلة

١- تم استقلال السودان بحدوده الجغرافية التي كانت في ١/ ١/ ١٩٥٦م. وكان أول من اعترف بذلك دولتا الحكم الثنائي/ مصر وبريطانيا. وتعهد السودان باحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الدولتان باسمه وأبرمتها حكومة السودان.

٢- كان السودان "الإنجليزي المصري" كما كان يسمى يتولى إدارة مدينة "قمبيلا" الإثيوبية باتفاقية بين إثيوبيا والسودان تسهيلاً على المواطنين في الحدود بين الدولتين، ويقوم بمهام الإدارة قبيل الاستقلال "جناب المأمور" بشرى حامد جبرالدار التابع لمكتب السكرتير الإداري بوزارة الداخلية فيما بعد. ومع تباشير استقلال السودان أبدت حكومة إثيوبيا الرغبة في أن تعود إليها "السيادة" على مدينتها "قمبيلا" ووفاءً لالتزام حكومة السودان برئاسة إسماعيل الأزهري تمت الموافقة، وفي يوم ١/ ١/ ١٩٥٦م. تم إنزال العلمين المصري والبريطاني من كل مدن السودان ورفع بدلاً منهما علم السودان المستقل ذو الألوان الثلاثة: الأسمر أو البني: يعلوه اللون الأزرق وتحته اللون الأخضر بمساحات متساوية، ويوجد هذا العلم على سارية عالية في أم درمان بمنزل الزعيم الذي رفعه.

وفي نفس اللحظة التي أُنزل فيها العلمان في كل أنحاء السودان، أُنزل العلمان في "قمبيلا" وارتفع علم السودان، ثم تم إنزال علم السودان ورفع العلم الإثيوبي. واستلم المدينة مسؤول إثيوبي لإدارتها، وبعد لحظات قدم له جناب المأمور بشرى حامد جبرالدار طلباً من حكومة السودان وصله مع العلم السوداني الذي ارتفع لحظات وأنزل لكي يتم اعتماده "قنصل جمهورية السودان لدى بلاط جلالة

الامبراطور". وهكذا أصبح بشرى أول دبلوماسي قنصلي سوداني قبل أن تتشكل وزارة الخارجية، وهكذا أيضاً استمرت مصالح المواطنين من الدولتين تجد الرعاية كأن لم يتم أي تغيير سياسي. (جاءني تصويب أن الذي تولى الإجراءات مفتش المركز أمير الصاوي بينما أصبح بشرى حامد القنصل).

٣- لم تتقدم أية دولة أخرى مصر أو غيرها بطلب أن تتسلم منطقة في داخل حدود السودان في ١/ ١/ ١٩٥٦م. كانت السيادة فيها أو تقوم بإدارتها حكومة "السودان الإنجليزي المصري " - أو الحكم الثنائي كما كان يسمى.

٤- كانت خرائط الجغرافيا تظهر حدود السودان الشمالية مع مصر كالآتي:-

الأراضي شمال حلفا وشمال خط عرض "٢٢" غمرتها مياه السد العالي وامتدت بحيرة السد حتى داخل السودان جنوب خط العرض "٢٢" وعرفت باسم بحيرة السد أو بحيرة ناصر.

الأراضي شمال خط عرض "٢٢" وغرب البحر الأحمر هي محل النزاع اليوم. ومنذ أن تفجر عام ١٩٥٨م. عندما أرسلت مصر بعثة انتخابية تدعمها قوة عسكرية لكي تقوم بتسجيل الناخبين للاستفتاء على الدستور ورئاسة الجمهورية بمصر.

٥- كنت بالصدفة في مأمورية موفداً من وزارة التجارة والصناعة والتموين إلى مركز وادي حلفا لإعداد تقرير عن مشكلات التجارة على الحدود بين مصر والسودان في تلك المنطقة، وكما هي العادة فقد كنت ضيفاً على "مفتش المركز" وكان عبدالسميع غندور "أعتقد أخ عبدالغني غندور وعم البروفيسور إبراهيم غندور القيادي بالمؤتمر الوطني الآن" عندما جاءته مكالمة من الخرطوم. ولما كانت التليفونات وقتها لا تسمع إلاّ بصياح عالٍ فقد استمعت إلى كل كلمة صاح بها مفتش المركز، غير أنه لأهمية المحادثة وتحرياً للدقة فقد كان يكرر ما يقال له من الخرطوم ويسجله في ورقة أمامه قبل أن يصله تأكيد فيما بعد "باللاسلكي". وملخص المكالمة التي كانت من

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الأميرالاي "العميد" عبدالله بك خليل، هي أن لدى الحكومة معلومات مؤكدة بأن قوات مصرية تحرس لجنة انتخابية سوف تدخل الحدود السودانية عند حلايب، وفي جيب الحدود الشمالية، في مركز وادي حلفا، وأنه أي رئيس الوزراء ووزير الدفاع قد أرسل إنذاراً شديداً إلى الرئيس جمال عبدالناصر محذراً أن ذلك لن يتم إلاّ على "جثتي" أي جثة عبدالله خليل.

أما فيما يختص بوادي حلفا فإنه تقرر بموافقة الشيخ علي عبدالرحمن صديق مصر- وزير الداخلية "الذي يتبعه مفتش المركز إداريا"، تقرر إعلان حالة الطوارئ في كل مركز وادي حلفا "حدود المركز تمتد جنوباً حتى مدينة أبوحمد".

وتعيين مفتش المركز عبدالسميع غندور حاكماً عسكرياً على كل المركز وتتبعه القوة العسكرية السودانية المرابطة في مركز وادي حلفا. وأن يقوم بالتقدم تسنده القوة العسكرية شمالاً حتى الحدود في نهر النيل، ويقدم إنذاراً للجيش المصري بأنه سوف يضرب "في المليان" إذا اجتاز الحدود السودانية.

وبدون الدخول في تفاصيل ذلك الحدث، التي جعلتني الصدفة وحدها وسوء الإرسال التليفوني أطلع عليها وأعيشها، فقد أبلغ عبدالسميع غندور رؤساءه المباشرين "للعلم" فقط وهما مدير المديرية الشمالية في الدامر ميرغني الأمين ووكيل وزارة الداخلية مكاوي سليمان أكرت بالخرطوم. وتقدم عبدالسميع بالقوة المتواضعة عدداً وعتاداً والكبيرة تصميماً وحماساً واقترب من الجيش المصري، وقدم له الإنذار بمكبرات الصوت ثم أتبعها بعدة "طلقات" في الهواء أحدثت دوياً عالياً بفعل "الصدى" من الجبال على ضفتي النيل، مما أدى إلى استسلام القوة المصرية، وقد كانت بقيادة شخصية عسكرية معروفة في السياسة أثناء الفترة الانتقالية التي سبقت الاستقلال، ألا وهو "الصاغ - الرائد" محمد أبو نار الساعد الأيمن للصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصري ومسؤول ملف السودان آنذاك.

وانتهت مأموريتي وعدت إلى الخرطوم وتركت الصاغ أبو نار وقوته ولجنة الانتخابات في ضيافة عبدالسميع غندورالذي أخلى لهم "فندق النيل بوادي حلفا – وكانت تديره مصلحة السكة الحديد أسوةً بالقراند هوتيل في الخرطوم وآخر في بورتسودان ورابع في جوبا"، وكان الموقف مختلفاً في "حلايب". فبعد أن تحركت قوة عسكرية سودانية من بورتسودان ومن القيادة الشرقية في القضارف قرر رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيارة المنطقة ومقابلة جنوده ليس فقط لرفع الروح المعنوية وإنما – كما أخبر المقربين إليه – ومنهم عمنا زين العابدين أبوقاضي – بأنه "جاد" في تصريحه بأن الجيش المصري لن يدخل حلايب إلاً على جثته ونسبة لعامل الوقت كان لا بد أن يسافر جواً على إحدى طائرتي الخطوط الجوية السودانية من طراز "داكوتا" ولم يكن هناك "مطار" في حلايب وإنما "مهبط" مهجور كان يستخدم قبل "١٥" عاماً أثناء الحرب العالمية الثانية لاستقبال طائرات صغيرة أغلبها من ذوات الجسم المصنع من الخشب. ولما كان الطيارون المدربون وقتها من البريطانيين يتقدمهم كبير الطيارين البريطاني "كابتن جراهام" فقد صار لزاماً أن يقود الطائرة الداكوتا كبير الطيارين. وقد رأى الكابتن أن يقوم – منفرداً برحلة إلى المنطقة ويختبر المهبط وطوله وأرضيته ليتأكد من سلامة كل شيء قبل أن يعود ليقود السفرية التي سيكون الراكب الوحيد فيها "شخصية مهمة" VIP بل الأهم وهي رئيس الوزراء.

ولما علم عبدالله خليل بالأمر إستدعى الكابتن جراهام وسأله عن جنسيته، وكيف أنه "بريطاني" يود أن يعمل مخاطرة قد تودي بحياته من أجل السودان ولا يقبل أن يشاركه المخاطرة رئيس وزراء السودان.

سافر عبدالله بك إلى حلايب مع كابتن جراهام رغم المخاطرة وتفقد جنوده، واطمأن عليهم وعلى أحوالهم وعدتهم وعتادهم – واطمأنوا هم به وعاد سالماً في انتظار اللحظة الحاسمة.

وتغلبت الحكمة على عبدالناصر وأوقف العملية كلها. غير أنه نكاية في عبدالله خليل أرسل برقية إلى الإمام عبدالرحمن المهدي متجاهلاً رئيس الحكومة بأنه أي الإمام عبدالرحمن يعلم أن مصر لن تعتدي على السودان وأنها في علاقاتها العربية "تحمي ولا تهدد وتصون ولا تبدد" وهي العبارة التي أصبحت فيما بعد – وبعد أن هدأت الخواطر – يرددها دعاة القومية العربية وحفظها غيرهم وما زالوا يرددونها.

غير أن "الحكمة" التي تغلبت على عبدالناصر كان لها دافع خفي أقنع به الزعيم المتحمسين من زملائه، وهذا الدافع هو أن عبدالله خليل قام برد عملي بأن طلب من وزير الخارجية محمد أحمد محجوب أن يتقدم بشكوى إلى "مجلس الأمن" ضد مصر بأنها تهدد حدود السودان الشمالية وتسعى للاعتداء عليه. وأقنع الزعيم زملاءه بأنه في "حرب" مع إسرائيل وهي دولة معتدية، ولا يسمح بأن تفتح جبهة مع دولة عربية تعتبر مصر هي دولة معتدية، وهكذا ظلت المشكلة نائمة صاحية لم توقظها مصر مرة أخرى ولا ثورة ١٧ نوفمبر ولا ثورة مايو – ولا الديموقراطية الثالثة ولا حكومة الانتفاضة ولا... ولا ... إلى أن جاء الإتهام باغتيال الرئيس حسني مبارك فأيقظها وأيقظتها مصر.

غير أن السؤال الذي لم أجد له إجابة هل سحب السودان عبر كل هذه الحكومات الشكوى التي تقدم بها إلى مجلس الأمن أم ما زالت موجودة؟

وسحب عبدالناصر جنوده من حلايب ومن منطقة حلفا ... وغمرت مياه السد العالي جيب الحدود شمال خط عرض "٢٢" ولكن المشكلة وهي ترسيم الحدود السياسية لم يتم حسمها، بل ولم يتطرق إليها أحد حتى الآن، بل أكاد أجزم أنه لا يتذكرها أحد باعتبارها حدوداً أو مياهاً إقليمية أو أي شيء سوداني. وظل الحديث يدور فقط عن "حلايب" غير أنه – يوماً ما – وعندما تقوم الدولتان أو إحداهما بتطوير استغلال أسماك بحيرة السد العالي سواء للاستهلاك الداخلي أو للتصدير، سوف تتداخل المصالح وتتشابك وتظهر مسألة "المياه الإقليمية" لكل دولة. وقد – أقول قد – يحدث ما يحدث حالياً بين كل الدول من احتجاز –

ولا أقول اعتقال – لقوارب الصيد والصيادين لإحدى الدولتين بواسطة الأخرى. والاحتمال وارد ما دامت المشكلة موجودة ولم يتم حلها، بل ولم يفكر أحد في أنها قد تحدث ذات يوم إلى أن يتفاجأ الجميع.

والمفاجأة قد تكون بسبب حدث سياسي أو عسكري أو أمني ... أو ... أو ... تماماً كما حدث عندما اتهمت مصر السودان بمحاولة إغتيال الرئيس محمد حسني مبارك في إثيوبيا، فكان رد الفعل أن أصدرت "قانونا" بأن منطقة "حلايب وشلاتين" أرض مصرية وضمتها إليها، وعينت لها حكومة إدارية وحماية عسكرية دخلت في مناوشات مع القوة العسكرية السودانية إلى أن تدخلت هذه المرة "الحكمة" من جانب الحكومة السودانية وأوقفت المواجهة.

أهل شرق السودان – وأهل حلايب – لم يقبلوا بالطبع "حكمة" حكومة الخرطوم، وظلوا في حالة غضب يعلو لدرجة اتهام حكومتهم بأنها لم تدافع عنهم وفرّطت ليس في "شبر" بل في "أميال" هي كل أرضهم وأرض الوطن.

هل من حلول؟

إذا كانت "مصر حسني مبارك" رفضت "التفاوض" على جزء من أرض مصر فلن تجرؤ حكومة مصرية على أن تكون أقل "وطنية" من حكومة "الفلول" فتفاوض السودان، فهذا الحل طريقه مسدود.

رفضت حكومة "الفلول" قبول التحكيم على أرض مصرية. وبما أن "التحكيم" لا يتم إلاّ بقبول "الطرفين" فإنه ليس من المتوقع أن تقبله حكومة "الثورة" وأية حكومة بعدها. إذن هذا الحل أيضاً طريقه مسدود.

وبدأت المقترحات التي لا تؤدي إلى حلول، وسوف يثير تطبيقها على الواقع مشكلات جديدة: حلايب منطقة تكامل ... حسناً ما هي حلايب، المصرية أم السودانية، وما هي حدودها ... ومن يديرها وما هي جنسية سكانها ولمن السيادة عليها ... قضاءً

وحكماً ... وأمناً. اقتراح يؤجل المشكلة ويثير بدل المشكلة مشكلات ... إن هاجس الأمن في مصر لن يسمح بالتكامل الذي يتحدث عنه البعض، إذ إن مصر تعيش دوماً مهما كان نوع الحكومة فيها على أن حدودها يحرسها "الأمن" قبل الجيش: خاصة أنها لا تثق في كفاءة أجهزة أمن أية دولة على حدودها ... ترى ما الذي ظل يؤجل اتفاق الحريات الأربع سوى هاجس الأمن؟

لقد ظلت تعبئة الشعب السوداني منذ أن ظهرت مشكلة حلايب وعلى مدى عشرات السنين بأنها "أرض سودانية" وظل موقف مصر ـ الرافض للتفاوض والتحكيم بشأنها باعتبارها أرض مصرية داعماً قوياً لهذه التعبئة، وزاد من ذلك ضم المنطقة إلى مصر ـ بقانون لا يلغيه أو يعدل فيه إلاّ قانون: وهو أمر شبه مستحيل ... وقد تجاوزت هذه التعبئة الشعب ووصلت إلى الجيش، ولم تكن هناك تعبئة شعبية تقارب تلك التي في السودان إلاّ بعد الاتهام باغتيال رأس الدولة في مصر، ثم دعم القانون تدخل عسكري هو حرب طالت الحدود والوجود السوداني. وإذا لم يشعر المواطن العادي في الخرطوم وبالتالي في الأطراف بما يغلي في صدور أهل الشرق - تماماً كما لم يشعر أهل الخرطوم بمعاناة أهل دارفور وجبال النوبة وبقية الهوامش بما فيها الشرق، فإن "انفجار" الشرق قد – لا قدر الله - يفتح جبهة عسكرية رابعة كما يتوقع محللون وخبراء سودانيون وأجانب. وهذه المرة جبهة ذات اتجاهين: جنوبي نحو الدولة السودانية وشمالي نحو الدولة المصرية. وهذا ما ظلت تتحاشاه الدولتان منذ ١٩٥٨م.

ما العمل ... لا فائدة من "تغطية النار بالشوك" فإنك قد تتخلص من وخز الشوك لحظة غير أن الدخان الذي يأتي من احتراقه قد يؤدي إلى "الاختناق" كما أنه في النهاية لابد من أن يلتهب الشوك عند حدود الشوك.

والقول بأن لدى مصر الآن "مشكلات" وعلينا ألاّ نضيف إليها مشكلة حلايب كما قال د. نافع علي نافع، لا ينسينا أن لدى أهل الشرق الآن أيضاً مشكلات وحلايب على

رأسها، فهي البلد والأهل والأرض، ثم ذكرت وسائل الإعلام المصرية في إبريل ٢٠١٣م. أن وزير البيئة السوداني "وأرجو ألاّ يكون حسن هلال " قال في مصر-"يا أخوانا سيبونا نديرها لكم إدارياً زي زمان" وهو حديث يوحي بأن السيادة السياسية على حلايب مصرية، ولم تعلق عليه الصحيفة المصرية بل وضعت فقط علامات تعجب أربع هكذا "!!!!" وكلا الحديثين "مجاملة في غير موضعها". وإزاء هذا الموقف فإن المواطن في السودان وبالأخص في الشرق – والمواطن في مصر وبالأخص في الشارع، سيظل في حالة استنفار دائم، وقد تشعل "طلقة" عشوائية أو مقصودة من هنا أو هناك حرباً مهما كانت محدودة الموقع أو الأثر فإنها سوف تترك جرحاً لن يندمل في جسد الدولتين مهما حاولت السياسة أن تداويه.

إذا كانت الدولتان تتحدثان "مايو ٢٠١٣م." بأن كليهما دولة الإسلام، فإن قتال مواطني وجيش كل منهما للآخر دمار في الدنيا ونار في الآخرة. وهكذا مصير المسلم إذا استل سيفه لقتال أخيه المسلم كما جاء في الأثر. ولا ندري عندئذ في صف أي منهما سوف تحارب الملائكة كما ذكر د. نافع علي نافع "الصحافة ٢٢ مايو ٢٠١٣م."، محذراً الجبهة الثورية، اللهم إلاّ إذا تغير النظام في مصر إلى دولة مدنية.

الحل: أرى بكل تواضع – أنه في ظروف وجود دولتين متوافقتين في المنظور الديني السياسي أن تتفقا بإحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية. وإذا رفضت مصر-فالرأي هو أن يتجه السودان إلى محكمة العدل الدولية، وليس في اللجوء إلى المحكمة ما يسبب عداء وخصومة أو حتى عتاباً، لأن الطرفين أعضاء في المحكمة، وقبول عضويتها يحمل الرضا التام بأن العضو يقف أمامها "مدعياً أو مدعى عليه".

وبدون قرار من محكمة دولية ستظل المشكلة عالقة شوكة في حلق كل من مصر- والسودان، وعلى كل طرف أن يقنع شعبه بأن يقبل الذهاب للمحكمة وأن يقبل الحكم. وهنا لا مجال لاتهام أية حكومة بأنها فرطت في حق شعبها.

وحتى إذا عادت مصر وقبلت "التحكيم " فإن نهايته هو أن تقره محكمة العدل الدولية ليكون ملزماً.

رجاء ثم رجاء لا تتركوا المشكلات تنمو ... وتنمو ... حتى يستحيل حلها إلاّ بالحرب والسلاح والقطيعة ... ثم الاتهام بأننا مستهدفون في الهوية وفي المشروع الحضاري. إن "التصعيد" الذي حدث في الدولتين لن يقنع أية جهة في البلدين بأن الحل سيكون "اتفاقاً" بالمفاوضات التي تعني "التنازل" من طرف للآخر.

وخير للدولتين في حالة الصفاء الذي يسود العلاقات بينهما الآن وقبل أن "يتعكر" كما هو حال السياسة بين مصر والسودان، خير لهما أن تحمل وسائل الإعلام في صدرها:

"السودان ومصر يتفقان على رفع مشكلة حلايب والحدود الشمالية إلى محكمة العدل الدولية"

هذا خير من أن يكون الخبر في صدر وسائل الإعلام:

"السودان يشكو مصر إلى محكمة العدل الدولية بشأن حلايب والحدود الشمالية"

إن محكمة العدل الدولية هي البديل السلمي الأوحد - في نظري - لحل المشكلة، وأرجو ونحن نتقدم بالشكوى ألا ننسى جيب الحدود الشمالية. وبعد أن يصدر الحكم وتعرف كل دولة حدودها ويعرف كل مواطن من الطرفين أرضه وبلده - وبعد أن يحمل كل شخص جنسيته ... بعدها يمكن أن نتحدث عن التكامل والتعاون والجوار وتجارة الحدود ... وهلمجرا.

وهناك موضوع آخر في سياق منسق - كما يقول الإعلاميون - وهو "مثلث اليمي"، وهو أرض سودانية تقع على الحدود السودانية الإثيوبية الكينية، ويعتبر منطقة مقدسة تتعبد فيها قبائل من الدول الثلاث، وقد عهدت الحكومة السودانية منذ عهد الحكم الثنائي قبل الاستقلال بإدارتها إلى "كينيا - وهي مستعمرة بريطانية ثم وهي دولة مستقلة"، وذلك تسهيلاً لقبائل الدول الثلاث ... وكان أول مدير للمديرية الاستوائية بعد الاستقلال علي بلدو ومن جاء بعده يبعثون باتفاق مع وزارة الخارجية السودانية رسائل سنوية إلى حكومة

كينيا يذكرونها بأنهم يسمحون لها بالاستمرار في إدارة المنطقة "السودانية" ... ترى هل تتذكرها الآن حكومة جنوب السودان: أرجو ذلك، فالعشم ما زال في أن يعود "السودان" "السودان" مرة أخرى، ويظل المثلث أرضاً سودانية إن لم تكن للسودان فلجنوب السودان.

ونسأل الله التوفيق.

إبراهيم منعم منصور

٢٨/ ٥/ ٢٠١٣م.

حاشية: ليس في رفع الدول (الصديقة) مشكلاتها في الحدود ما يعتبر (عداءً) بين الدولتين ولعل ما قامت به دولتا البحرين وقطر وهما صديقتان من رفع مشكلة تخص الحدود بينهما إلى محكمة العدل الدولية ما يؤكد ذلك.

**من إعلان المحجوب حتى قصف بورتسودان**
**الاستقواء بالدول الأجنبية على الحكم الوطني للهالدكتاتوري لله (١)**
**جريدة الاخبار (إبان رئاسة إدريس حسن)**

وهذا درس للذين يتشرفون بدول أجنبية لإسقاط حكومة الإنقاذ. ففي السودان سقطت ١٧ نوفمبر وحكومة مايو من الداخل ثم امتطت الأحزاب الصهوة بعد ذلك.

التوجيه الأمريكي الرئاسي رقم (١١) سوف يزحف بأسبقيات محسوبة وبرعونة السياسة الأمريكية المعهودة وصلفها المعروف.

الأخ الكريم إدريس حسن شكراً .. وحسناً فعلت بفتح الحديث في هذا الأمر الشائك، والذي هو في نفس الوقت لا بد من الولوج إليه رغم الشواظ ورغم المحاذير. وقد قدم سيادتكم عرضاً فائق الجودة كعادته في كل المقالات التي حرك بها المياه المتحركة ولا أقول الراكدة؛ فزادها حركة، سواء في ما نشره من قبل أو في المقال الذي نحن بصدده. ويبقى ما سطره سيادتكم في الأخبار هو الحقيقة في كل ما ذكرتم، غير أنه يبقى أيضاً السؤال: ما هو المقترح للحل. هذه هي حكوماتنا بكل ما نرضى ونأبى، وهذه هي أحزابنا بكل ما نرضى ونأبى.

هؤلاء هم قادتنا، الغرس القديم والنبت الجديد، سواء في الحزب الحاكم أو الأحزاب التي تسعى للإحلال في الحكم. افتقدوا جميعاً الديمقراطية فكراً ومنهجاً وممارسة. ويلوكونها جميعاً حديثاً وخطباً. لقد ذكرتم افتقار الأحزاب: وهي مواعين الديمقراطية - ذكرتم افتقارها للديمقراطية، ولكنكم لم تذكروا في معرض عدم إيمانها بها: أن كل أحزابنا - دون استثناء، وأكرر دون استثناء - كان لها (عمل ما) داخل الجيش السوداني (القومي) منذ الاستقلال وكانت هي تسعى لصناديق الاقتراع وتبشر بأنها السبيل الأوحد للتداول السلمي للسلطة: كان كل منها ينظر بطرف خفي إلى (أولادنا الضباط في الجيش) وهذا أمر معروف للجيوش من (أولادنا الضباط) الذين لفظتهم القوات المسلحة إما لأنهم فشلوا في انقلابات

لتغيير السلطة، أو ضاق بهم أخوانهم الذين نجحوا في تغيير السلطة، ونسيهم أو تناساهم أو أنكرهم قادة الأحزاب الذين كانوا يحومون حولهم. إذا وجد حزب واحد لم تكن له (خلية) في الجيش فسيكون ذلك الحزب هو الديمقراطي الوحيد في السودان. فالجميع لم يكونوا يؤمنون بغير العسكر طريقاً سريعاً إلى السلطة. وكما تساءلتم ثم ماذا وقد جلستم على الكراسي: لا برامج ولا سياسات ولا إنجازات بل معارك مهدرة لكل شيء: طالت حتى قيم الضباط في الجيش نفسه: فأصبح يتقدم بمذكرات المطالبة والإصلاح كأي نقابة من (الملكية) أو قل منظمات المجتمع المدني. قامت ثورات الشباب من حولنا في تونس ومصر وغيرها وكلها تتوق إلى الديمقراطية والحرية والحكم الراشد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .. و ..و .. نجد أنها تتحسس طريقها لأدوات تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد في العالم؛ ألا وهي الأحزاب. في تونس بدأت تعود أحزاب ما قبل (زين العابدين بن علي) بل خرج إلى الوجود العلم التونسي أيام (بورقيبة) – وما لم تتحصن ثورة الشباب وتقدم قيادات جديدة لها المقدرة والخبرة، وليس الحماس الثوري وحده، فسوف تمتطي القيادات والأحزاب (القديمة) الثورة (الحديثة)، ولا استبعد عندئذ – ولو بعد حين – أن يقول الجيش هذه المرة – ولو بعد حين – للجميع (كفاية) فهو: أي الجيش – الذي أنقذ وحمى ثورة تونس، فدخل السياسة مباشرة لأول مرة – لأن الرئيس زين العابدين لم يكن ضابط جيش؛ بل رجل مخابرات، ورئيس جهاز الأمن القومي الذي استخدمه في عزل الرئيس بورقيبة ثم سعى لكسب تأييد الجيش. وفي نهاية المطاف سلم السلطة للجيش وغادر البلاد وودعه الجيش باحترام لقائده الأعلى.

وفي مصر ظل الجيش حاكماً منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى اليوم: سواء حكماً مباشراً أو بستار مدني. ولعل البعض يذكر عبارة زعيم الوفد الراحل فؤاد سراج الدين عندما سمح للأحزاب بأن تعود فقال: الحزب الديمقراطي الوحيد في مصر كان ولا يزال هو حزب الوفد: لأن رؤساء كل أحزاب مصر الأخرى (ضباط سابقون) ابتداءً من الحزب

الوطني إلى حزب التجمع، وربما حتى الآن، وسيظل (الشباب) والمصريون أجمعين يحفظون لجيش مصر - مثل جيش تونس - حمايته للثورة وقيادته للتحول الديمقراطي. وتستعد مصر كلها الآن لعودة أوعية الممارسة الديمقراطية ألا وهي الأحزاب. والمستقبل وحده كفيل بأن تقوم هذه الأحزاب ومعظمها بقايا ما قبل ١٩٥٢ - بتحقيق الديمقراطية والحكم الراشد وهي تتعايش مع تنظيمات جديدة في الفكر - دون تجربة ممارسة لأحزاب الشباب. وبعد الدستور والانتخابات وتسليم السلطة سيعود الجيش إلى ثكناته وسوف لن ينسى له الشباب ومصر حمايته للثورة، وآمل أن ينسى هو أنه هو الذي حمى الثورة، وقاد التحول الديمقراطي، فالجيش ليس هو فقط آليات ومركبات وثكنات ولكنه في المقام الأول بشر له ذاكرة.

العراق بنت جيشاً جديداً واتجهت نحو الديمقراطية، آليات الديمقراطية كما هي معروفة لدى الجميع – نخبة وعامة – هي الأحزاب. والقادة هم القادة. قدامى ونسل جديد من رحم قديم – ظلوا: ولهم قرابة ثمانية أشهر يتعثرون في تكوين (حكومة) لأن الفكر يا أخ إدريس هو تبادل كراسي؛ ولكن بعد أن (نجحوا) في تكوين حكومة بعد ثمانية شهور لم ينجحوا حتى الآن – قرابة العام – في اقتسام مناصب السلطة، وهي وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، ومع ذلك وسحقاً لصدام حسين أين هو العراق؟ وبعد انسحاب قوات الاحتلال في عام ٢٠١٢ أو حتى ٢٠١٥ سيكون هناك (جيش) في العراق وينظر إلى ما حل بوطنه من أحزاب الوطن التي جلبت له (الديموقراطية) فيرى بدل العراق الواحد ثلاث دويلات – ولنقل دول، وسيجتر (الجيش تاريخه وتاريخ بلاده وربنا يستر البحث عن الديموقراطية والحكم الراشد اللذين سادا فكر النخبة – وعبرها إلى العامة أمثالنا – قام على نظرة الغرب والتبشير الذي خطط له بإعلامه وعلمائه بل وعلمائنا الذين اقتنعوا به دون النظر إلى واقعنا وظروف المجتمع في عالمنا العربي. بحثاً عن الديمقراطية والحكم الراشد ضاع الصومال ونجا (سياد بري) بل أصبح تعبير (الصوملة) سبة تعبر عن التغيير الذي تم دون مراعاة للواقع

السياسي والاجتماعي والقبلي والديني. وغداً ربما تعود اليمن إلى شمالية وجنوبية وتصطرع القبائل والمشيخات وتحتل الولايات المتحدة نيابة عن إسرائيل – أو معها – باب المندب، وإذا انقسمت اليمن فإن المخطط الأمريكي لتقسيم المملكة العربية السعودية إلى دول ثلاث: تهامة والحجاز ونجد؛ سوف يتم باسم الديموقراطية والحكم الراشد، وسيقوده مثقفون عرب يحرضون الولايات المتحدة أو حلف الأطلنطي أو كليهما لضرب الحكومة العشائرية في الرياض، ثم ننتظر جميعاً الديموقراطية والحكم الراشد اللذين سيحميان (١٠) ملايين برميل بترول في اليوم، وحرمين مقدسين. لقد تاهت في خضم الإعلان الغربي النصيحة التي قدمها الرئيس حسني مبارك للولايات المتحدة بأن (القالب الغربي) للديموقراطية والحكم الراشد يصعب فرضه على دول الشرق الأوسط وإذا تم فرضه فسوف لن يكون مدخلاً لحكم مستقر، ناهيك أن يكون ديموقراطياً أو راشداً.

ولكن صلف الحكام الأمريكان وشوق النخبة العربية للإحلال والاستبدال (العراق كمثال) أجهض المحاولات المشتركة للتحول مع كل حكومات المنطقة بعد احتلال العراق إذ كانت كل (ثورات) التغيير التي تمت : والتي تحت التغيير (لم تستبعد) وجود (الجيش) فإنه من غير المتوقع أن يبتعد بعد إرث في المنطقة بدأ منذ عام ١٩٤٩م في سوريا بقيادة العقيد الشيشكلي ولا يزال ينتقل من منطقة لأخرى ويستقر ويرحل ويعود. كان لوجود الجيش في الحياة السياسية في أندونيسيا أثر كبير لم تستطع كل المؤثرات السياسية وعمليات التنظير أن تمحوه دفعة واحدة، إلى أن اهتدى الرئيس سوهارتو إلى معادلة إدخال الجيش في السياسة بمعادلة وضعتها القوى السياسية وأطلق عليها اسم الديموقراطية الموجهة: راعت المعادلة الاعتراف الفعلي لوجود السياسة في الجيش والجيش في السياسة، لذلك من الأفضل (احتواء) الجيش بتفاهم قومي مع القوى السياسية بدل أن (يفرض) عليها. ورويداً رويداً تم إبعاد الجيش عن الحياة السياسية وإبقاء دوره في مسؤوليته القومية في (حماية البلاد) بدلاً عن (حكم البلاد). لا أريد أن أتطاول وأتحدث عن البلاد العربية

التي أشرت إليها، ولكن أعود لتساؤل الأخ الأستاذ إدريس حسن عن (البديل) والحل للمشكل السوداني، قياساً كما ذكرت من ضرورة أن تراعي الشعارات الواقع القومي بدل أن تفرضها طائرات الإيواكس أو مقاتلات حلف الأطلنطي - رغم أن القوات التي تحتل أجزاء من وطننا اليوم جاءت تحت مظلة الأمم المتحدة كالعادة، أقول، أن هناك واقعاً في السودان يجب أن يراعى في أي (بديل) أو حل وهو:

١- وجود طائفتين دينيتين كبيرتين لهما غالبية من أهل السودان: رغم القوى الحديثة والنخب وما إلى ذلك، بل أنه حتى هذه النخب تجرها الولاءات الطائفية في الأفراح (عقد القران في مسجد مولانا السيد علي - أو في ٢٧ رجب بمسجد الإمام عبد الرحمن المهدي) أو في الأحزان فيكون تشييع الجنازة إلى مقابر البكري أو أحمد شرفي.

٢- قيادة كل من الطائفتين تؤمن بالجمهورية الرئاسية أساساً لحكم السودان: فننتخب الرئيس بالاقتراع المباشر للناخبين: وحزب كل طائفة هو الوعاء الديموقراطي لذلك.

٣- لا يهم إذا كان كل حزب من هذين الحزبين يمارس الديموقراطية داخله أم لا. المهم أنه موجود ويقود مؤيديه.

٤- مهما كانت نتائج حزب المؤتمر الوطني في الانتخابات التي جرت وتجري في ظله فإن الرأي الغالب عند أهل السودان - ربما يكونون مخطئين - أنه ليست لديه قاعدة بالحكم الذي يدعيه إذ إنه في آخر انتخابات (حرة) كان عدد الأصوات التي نالها يعطي المؤشر الحقيقي لحجمه: رغم أن المقاعد التي حصل عليها كانت تقارب ما حصل عليه الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي كما يعلم الجميع أضر به تعدد المرشحين مما عكس خللاً كان ولا يزال في الإنضباط الحزبي له. (كانت الأصوات ٦٪ وفي قولهم ١٧٪).

٥- إذا أجريت انتخابات حرة شارك فيها الجميع - دون مقاطعة - وأشرف عليها (الضمير الوطني) قبل المجتمع الدولي، فإن الدوافع في أن يفوز مرشح أحد الطائفتين: ربما لفترة أو فترتين.

٦- السؤال هو: هل ستقبل الطائفة الأخرى البقاء خارج السلطة لخمس أو عشر سنوات أخرى من ربع قرن وهل سيرضى المؤتمر الوطني بذلك بعد ربع قرن من الحكم المنفرد - بالفعل - ورضعت كوادره وحواشيها مناً وسلوى دون فطام. التنظيمات الديموقراطية تقبل وتبارك وتستعد لجولة أو جولات قادمة ولكن لننظر إلى واقعنا .. فأنا دائماً لا أقبل الحديث في الخيال، صحيح أقام الحزب الشيوعي مؤتمره بعد عقود، وعادت القيادة التاريخية تقريباً دون تشكيك. الحزب الاتحادي لم يدخل التجربة ربما خوفاً مما حدث من احتجاجات واتهامات لأول مرة في نتائج مؤتمر حزب الأمة مما أدى إلى تكتلات، ولا أقول انشقاقات، ولكن قدحاً في مصداقية وديموقراطية وشفافية القيادة. فهل من تقدح فيه عضويته في الانتخابات على مستوى الحزب وبين أعضائه سوف لا يمارس نفس الأساليب على مستوى الوطن بين منافسيه؟ أما المؤتمر الوطني فللأسف تم اتهامه - ولأول مرة في تاريخ السودان - بتزوير انتخابات على مستوى الحزب كله. وفي الماضي كانت تحدث ممارسات (فاسدة) كما كان يسميها قانون الانتخابات - من أفراد هنا وهناك. ولكن لم تصل الاتهامات أبداً إلى درجة الحزب كله. ومهما تكن من صحة ما أجمعت عليه كل القوى السياسية من عدمه: فإنه كما يقولون لا دخان بلا نار، ولكن هنا كانت النار بلا دخان.

٧- ومع ذلك فهذا هو واقعنا لا من حيث القيادات، ومن حيث الأحزاب الكبرى التي تتدثر كلها - واقعاً - بدثار ديني يختلف في غطائه من حزب لآخر. لذلك اقترحت وقبل حوالي ثماني سنوات على السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير في

لقاء مع أربعين شخصية قومية دعاهم المواطن الكبير صالح عبد الرحمن يعقوب في داره بطلب من الرئيس ليسمع (الرأي الآخر) اقترحت عليه أنه من واقع التركيبة السياسية للبلاد – التي ذكرتها – ومن واقع الوجود الفعلي للجيش في السياسة السودانية (وهو أمر ركز عليه أيضاً الأخ العزيز مولانا دفع الله الحاج يوسف) اقترحت على السيد الرئيس أن ينبذ الحزبية ويستقيل عن المؤتمر الوطني ويطرح نفسه قائداً قومياً للسودان كله ويعطي الأحزاب فرصاً متساوية في التكوين والنشاط السياسي. ويسمح للحركة النقابية السودانية والتي كانت شريكاً قومياً فاعلاً في الحراك الذي قاد البلاد إلى الاستقلال للعمل بحرية – فعلية يحرسها القانون – وبأن تختار قياداتها على كل المستويات. ثم يطلب الرئيس من الجميع أحزاباً ومنظمات مدنية – تفويضاً لمدة سبع سنوات تقوم فيها ببناء أجهزتها وكوادرها في جو صاف من الحرية – الفعلية – ويتم في هذه الأثناء الاتفاق على حد أدنى من السياسات والبرامج التي تحكم السودان خلال تلك الفترة، وعلى الاستراتيجية التي تعالج بها مشكلة الجنوب (كان ذلك قبل نيفاشا) والتحرك في دارفور (كانت هناك بوادر كذلك قبل نيفاشا) على أن يعطى الرئيس الحرية في اختيار معاونيه ووزرائه ومستشاريه من كل التنظيمات السياسية على أساس الكفاءة والأمانة. اقترحت هذا على الرئيس وبحضور ذلك الجمع الكبير، وبحضور الفريق عبد الرحيم محمد حسين وبالرغم من أن الرئيس قام بالرد على المقترحات التي قدمت له من الإخوة الحاضرين بل والنقد الذي وصل درجة الاتهام في بعض الحالات إلا أن سيادته تجاهل تماماً الاقتراح الذي تقدمت به. وقد علمت فيما بعد من أحد أعضاء المؤتمر الوطني الذي علق على الاقتراح قائلاً (عاوز الرئيس يسيب حزبه ويفوز بأصوات الختمية والأنصار واليسارية) وكان ردي عليه لا تنسى أن

أعضاء حزبه سوف يصوتون له أيضاً: وبذلك يكون قد حصل على أصوات كل السودان: ختمية وأنصار ويسارية وجبهة.

٨- مضت السنوات وفي تقديري لم يكسب السودان ولا الرئيس بالتحزب: إذ قاطعت الأحزاب مفاوضات نيفاشا، ثم وصفت الاتفاقية بأنها ثنائية. ونادت بإسقاط الحكومة من عاصمة دولة أجنبية هي أريتريا – تماماً كما فعلت من قبل ومعها الحركة الإسلامية بالعمل على إسقاط حكومة مايو من دولة أجنبية هي ليبيا، ثم مطالبة العقيد القذافي بتمويل وتسليح الحركة الشعبية بقيادة العقيد جون قرنق لإسقاط حكومة بلادهم المايوية. ومع ذلك فإن حكومة مايو سقطت بحركة شعبية لم تتول قيادتها الأحزاب: ومن الداخل – وهذا درس للذين يتشوقون الآن للاستقواء بدول أجنبية لإسقاط حكومة الإنقاذ. ففي السودان سقطت حكومة ١٧ نوفمبر وحكومة ٢٥ مايو من الداخل، ثم امطتت الأحزاب الصهوة بعد ذلك.

٩- لا أريد أن أقلل من دور الشباب الذي يعمل سراً وجهراً لإسقاط الحكومة ولا من دور الحكومة في الإعداد والمقاومة. ولكن واقع تركيبة الحياة السياسية في السودان سوف – في تقديري – لا يقودنا إلى ديموقراطية حقيقية أو إلى استقرار يحمي المستقبل ويحقق الأماني الكبرى، في تقديري – وقد أكون مخطئاً – لا بد أن يقبل الرئيس أو ضابط (قومي) غيره قيادة كل البلاد بالوصف الذي ذكرته. زائد ممثلين معلومين من الشباب للجلوس لوضع استراتيجية قومية لكل مشكلات البلاد. وتبدأ بترميم العلاقة مع الجنوب – والحل العادل لمشكل دار فور، وقد سبق لي أن اقترحت على السيد رئيس الجمهورية في مقال بجريدة السوداني أن يتولى بنفسه هذين الأمرين: يلتقي بمن أوكل إليهم الملفين، ويوجه: لا أن يترك الأمر للأشبال – وللأسف كانت المناطحات والمكايدات وسياسة الوصول إلى الحافة فذهب الجنوب. والآن بقي لك سيدي الرئيس ملف دارفور تولاه بنفسك إلى أن تضعه

أمام كل السودان الذي ذكرت. ثم بعد ذلك يشترك الجميع في استراتيجية السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية للمستقبل. ويختارون بكل قومية وتجرد القيادة التنفيذية التي تنفذ إجماع الرأي. وحتى يتم ذلك آمل مخلصاً أن توقف جزئيات الحلول التي تضرم نيران جديدة أو تزيد الموجودة اشتعالاً. دارفور منذ عرفت وعرف السودانيون هي دارفور. إقليم واحد وإن تعددت الجزئيات الإدارية فكيف بعد حصاد القرون والأرواح والممتلكات يجري استفتاء في دارفور. الذين نصحوا بذلك لم يوفقوا فيما أوكل إليهم من مسؤولية – ولا أقول - فشلوا - فعمدوا على خلق إشكال جديد يشغل أهل دارفور عن مطالبهم المعروفة. إن أي تجزئة للحلول لا تجد إجماع الجميع من الأفضل أن يبتعد عنها الجميع ويقيني أن حل مشكلة دارفور بما يرضي أهلها هي المدخل لإيقاف الملاحقة من المحكمة الجنائية إذ إن التراضي هو العفو الذي يوقف كل الإجراءات. ولا أوافق السادة الأمريكان فيما يتناقلونه أنه إذ تم الاعتراف باستفتاء الجنوب سيتوسطون لإيقاف إجراءات المحكمة: أي مقايضة انفصال الجنوب بدارفور. هراء كما هو العادة في وعود السياسة الأمريكية خاصة في السودان وعلى الدوام. وعندما ذكرت عدم إضرام نيران جديدة أعني الوعود بولايات جديدة في بعض أماكن دارفور دون أخرى – ثم رفض ولاية غرب كردفان – النهود – التي ذابت من أجل اتفاق سلام الجنوب بدعوى أن الاتفاقية لا تسمح، وكأنما يمكن تطويعها في مكان، فتزيد نيران موجودة اشتعالاً، ولا يمكن تطويعها في مكان فتضرم نيران جديدة – من الذي يشير بكل هذا – أمر توقفه قومية القيادة وقومية الحكم إذا شملتنا العناية.

١٠ -وأخيراً والحديث موجه للجميع: فإن التوجيه الرئاسي رقم (١١) للرئيس أوباما بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠م للقوات الأمريكية خارج الولايات ولجهاز الأمن المركزي وللسفارات بأن تستعد للتغيير الذي يجتاح دول الشرق الأوسط بما في ذلك دول صديقة لأن (شعوب

هذه المنطقة واقعة تحت حكم ديكتاتوري وفاسد) وأن الولايات المتحدة سوف تساعد هذه الشعوب في حركاتها للتحرر: هذا التوجيه الرئاسي رقم (١١) سوف يزحف بأسبقيات محسوبة – وبرعونة السياسة الأمريكية المعهودة: وصلفها المعروف سوف لا يهمها عندما يأتي دورنا الدماء التي سوف تسيل، ولا الدمار الذي سوف يتم، وسيجد الأمر الفلاسفة الذين ظلوا يبشرون منذ حين بأن الحكم الشمولي هو الذي يدعو للتدخل الأجنبي، وأن الاستقواء بالأجنبي لسحق الحكم الوطني الديكتاتوري مشروع ناسين الحاضر المحزن في المنطقة العربية والإسلامية – والتاريخ المخزي لذلك الاستقواء الذي مسح من التاريخ دولة إسلامية عربية اسمها الأندلس – أنا شخصياً رغم اتهامي بالعمالة لأمريكا مرة، وللحركة الشعبية مرة أخرى، لا أقبل من حيث المبدأ وبقدر ما يسمح به ما عندي من إيمان – وما لدي من وطنية أن أستقوى بأي جهة غير سودانية على حكم سوداني – سواء كانت تلك الجهات ليبيا أو أريتريا أو الولايات المتحدة أو حلف الأطلطي: ذلك أننا منذ المرحلة الوسطى تعلمنا أن مثل هذا الاستقواء يمثل درجة في الخيانة للوطن تبدو صغيرة حتى تكون عظمى، وأمامنا منذ ذلك الوقت مثال الرجل الذي خان وطنه وساعد جيوش نابليون على الانتصار فكان أول قرار أصدره القائد المنتصر هو إعدام من خان وطنه: لأنه سوف يخونه هو أيضاً نعم أموت تحت (البوت) بكتيبة دكتور مندور المهدي، ولا أعيش في فندق روتانا تحت مظلة حلف أطلنطي أو أجنحة الإيواكس.

**الأخبار: مارس ٢٠١١م.**

شرق السودان سيكون محط نظر إسرائيل الأول ونقطة ضعفنا الذي ستخنقنا به لأنه منفذنا الوحيد إلى البحر وإلى العالم!

الأخبار: في هذه الحلقة الثانية يسلط السيد إبراهيم منعم منصور الضوء على الأمر الرئاسي الذي أصدره الرئيس الأمريكي باراك أوباما لجميع الوكالات الأمريكية بالاستعداد لتغيير الأنظمة العربية. وذلك قبل اندلاع الثورة التونسية أولى الثورات العربية بستة أشهر، يشير إلى أن شخصين في أروقة الحكم العربي علماً بالأمر الرئاسي: الأول رجل المخابرات الرئيس زين العابدين بن علي، فتأكد أن المسألة جد فغادر البلاد وأخطر فقط القائد العام للجيش وسلمه الأمر حتى دون أن يخبر رئيس وزرائه أو رئيس البرلمان والثاني وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط!

التدخل الأمريكي والتدخل الإسرائيلي تحت عباءة أمريكية – بدأ في بلاد عربية قبل ولاية الرئيس أوباما في شكل إنذارات لمن يعي الأمر: تغيير المناهج الدراسية في بعض البلاد العربية حتى لا يتأثر الطلبة والشباب العربي بكراهية اليهود، بل وصل الأمر لدرجة الاستبعاد من المناهج لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تكشف اليهود، ليس فقط من واقع غدرهم وخيانتهم للعهود مع المسلمين بل من واقع تاريخهم في قتل الأنبياء والتطاول على الذات العليا. كذلك شمل التدخل حتى جلسات التفسير التي يلقيها مولانا الشيخ محمد متولي الشعراوي لحذف ما يتعرض فيها لليهود بما لا يرضيهم من واقع أفعالهم. وامتد التدخل لمنع بث حتى الأغاني الشعبية كما حدث للفنان الشعبي شعبان عبد الرحيم عندما يقول: أحب حسني مبارك وأحب عمرو موسى وأكره إسرائيل. هذا إلى جانب التسريبات في الصحف الأمريكية بتقسيم العراق إلى ثلاث دول. والسعودية إلى نجد والحجاز وتهامة. أما السودان فقد تم فيه المراد! ظل التوجيه الرئاسي رقم

(١١) سراً تعلمه فقط إسرائيل عند صدوره في ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠م وكشفت عنه جريدة الواشنطن بوست الأمريكية في عددها بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١١م وصمتت كل الصحف المصرية لحساسية الوضع ولم تنشره سوى جريدة الوفد في الصفحة الأولى واختارت له عنوان: مفاجأة من العيار الثقيل (أوباما) أمر الوكالات الأمريكية بالاستعداد للثورات العربية قبل ستة أشهر، وعندما كنا نتساءل عن اللهجة غير المألوفة في علاقات الدول والتي كان ولا يزال الرئيس أوباما يخاطب بها رؤساء الدول العربية (الدكتاتورية) أن أرحلوا ... وفوراً وأن ولايتكم وشرعيتكم قد انتهت - وأننا نؤيد حق الشعوب في الحرية – كان الرئيس أوباما ولا يزال يوجه حديثه في المقام الأول لقواته ومخابراته وسفاراته تأكيداً للتوجيه قبل أن يوجهه للآخرين حكاماً وشعوباً .. وثواراً.

نشرت جريدة الوفد – المصرية الطبعة الأولى: العدد ٧٤٩٧ الإثنين ٢ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ ٧ مارس ٢٠١١ مفاجأة من العيار الثقيل بأن (أوباما) أمر الوكالات الأمريكية بالاستعداد للثورات العربية قبل ٦ أشهر. كما كشفت صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أصدر أمراً رئاسياً لجميع الوكالات الأمريكية بالاستعداد لتغيير الأنظمة العربية وذلك قبل اندلاع الثورة التونسية أولى الثورات العربية بستة أشهر. وقال الكاتب الأمريكي الشهير (ديفيد أجناتيوس) في مقال بالصحيفة إن أوباما أصدر الأمر الرئاسي في أغسطس ٢٠١٠م وطالب جميع الوكالات بالتحضير لتغيير بعض الأنظمة العربية وفقاً للتوجيه الرئاسي الذي حمل اسم Presidential Study Directive ونقل أجناتيوس عن الأمر الرئاسي الأمريكي تأكيده أن منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من الاستياء الشعبي الشديد والمتصاعد تجاه الأنظمة الحاكمة في العديد من الدول الحليفة لأمريكا، وحذر أوباما في مذكرته الرئاسية من أن الشرق الأوسط يدخل مرحلة انتقالية حاسمة وطالب مستشاريه باستعراض مخاطر المرحلة المقبلة وطمأنة شعوب الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الانفتاح السياسي المنظم والحقيقي، إضافة إلى تحسين أوضاع الحكم. وأشار

الكاتب إلى أن واشنطن دعمت الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، لأن حركة الشباب المطالبة بالديمقراطية تعد خياراً جيداً وبديلاً للثورات الإسلامية التي تدعمها إيران والقاعدة، لأن من شأن الديمقراطية في العالم العربي أن تقلل التهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة. انتهى الخبر والمقال. شخصان في أروقة الحكم العربي علما بالأمر الرئاسي الأول رجل المخابرات الرئيس زين العابدين بن علي فتأكد أن المسألة جد فغادر البلاد وأخطر فقط القائد العام للجيش وسلمه الأمر حتى دون أن يخبر رئيس وزرائه أو رئيس البرلمان، الثاني وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط الذي صرح بأن (الثورة) وراءها أيد أجنبية فأصدر الشباب قرارات بإبعاده وقد كان.

وقد عرفت جريدة الواشنطن بوست بجرأتها الصحيفة وتصديها للرؤساء الأمريكان بالذات ولعل الجميع يذكرون كشفها لما قام به الرئيس نيكسون في التجسس على منافسه في الانتخابات بما عرف بفضيحة (وترقيت) وما أدت إليه من استقالته. وإذا كانت قد كشفت الآن التوجيه الرئاسي فإنها سوف تكشف عما قريب أسرار الأسرار التي يتحرج العديدون من مجرد التفكير فيها. فالدكتاتورية والفساد في الشرق العربي تم اكتشافهما فيما يبدو عام ٢٠١١م فقط أو قل ٢٠١٠م وبلغ عدم احتمالها ذروته في هذا التوقيت ولكل هذه الدول، مع بالونات اختبار لدول الخليج كالبحرين لولا وقفتهم ولو لا الشبح الإيراني الذي يلف المنطقة، وللسعودية في اليمن. أما سوريا فعليها إبعاد خالد مشعل وبدء التفاوض مع إسرائيل ليس من النقطة التي توقفت عندها قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد بل في البدء من جديد مع عدم الجلاء عن الجولان، ولعل العلاقة ذات الخصوصية التي تربط سوريا ولبنان بفرنسا سوف تؤجل نجاح الثورة، وبمناسبة فرنسا فإنها قد كشفت من أول وهلة في ليبيا أن الولايات المتحدة سوف لا تستأثر هذه المرة ببترول الشرق الأوسط الليبي كما حدث في بترول الشرق الأوسط العراقي، فسارعت قبل أن يطلق الرئيس أوباما أوامره المعتادة، سارعت بالاعتراف بالثورة في ليبيا وقبول القاضي الثائر علي القذافي رئيساً لحكومة في المنفى

وتقديم كل العون بمختلف أشكاله للثوار مستبقة في ذلك حتى إيطاليا التي يعرف عن علاقتها التاريخية بل والمعاصرة مع ليبيا، فإذا كان للديمقراطية ثمن ينعم به الثوار فلها أيضاً ثمن يتمتع به مؤيدو الثوار، واختلف داعمو الديمقراطية في أن يتولى القتال ضد القذافي حلف الأطلنطي مجتمعاً حتى يتقاسم الجميع الغنيمة هذه المرة، في وقت تصر فرنسا أن يكون لها السبق ولو إلى حين.

سوف تنعقد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١١م. رغم اعترافات دول أمريكا الجنوبية بالدولة الفلسطينية بحدود عام ١٩٦٧م بفضل الدبلوماسية المصرية في عصر حسني مبارك، ورغم وعود الاتحاد الأوروبي ودوله بالوقوف إلى جانب قيام الدولة الفلسطينية بحدود ١٩٦٧م عند انعقاد الجمعية العمومية، إلا أنني أسأل الله أن تكون عندئذ هناك دول عربية قادرة على أن تقود الحملة من أجل فلسطين وليس من أجل وجودها هي. السودان تنبأ له د. نافع علي نافع – حفظه الله – بأنه سيواجه حملة شرسة بمجرد اكتمال ترتيبات قيام دولة جنوب السودان في ٩ يوليو ٢٠١١م – أي قبل شهرين من انعقاد الجمعية العمومية. وفي هذه الأثناء ستظل يد إسرائيل مطلوقة لتمارس من وقت لآخر ضربات جديدة في حدودنا الشمالية الشرقية مع مصر وفي مدينة بورتسودان، وربما بعد حين داخل البلاد بدعوى تفكيك معسكرات إرهابية لحماس أو غيرها. ليس هذا هو المهم ولكن المهم هو أن السودان أصبح جزءًا من لب الصراع في الشرق الأوسط وستشمله كل القرارات الأمريكية بعد الآن لتأمين الوجود الإسرائيلي والأمن القومي الأمريكي، وليفرح دعاة الاستقواء على الدكتاتورية، أيها القوم ركزوا أنظاركم على (الشرق) إذ إنه سيكون أيضاً محط أنظار إسرائيل الأول ونقطة ضعفنا التي ستخنقنا به لأنه منفذنا الوحيد إلى البحر وإلى العالم. ونواصل.

إبراهيم منعم منصور

**حاشية:**

إعلان المحجوب المشار إليه هو إعلان محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان أمام البرلمان في يونيو ١٩٦٧م. الحرب على إسرائيل لأول مرة رسمياً من حكومة السودان وذلك إثر هجومها على مصر بما عرف بحرب الأيام الستة - وتبعه إعلانه أيضاً بقطع العلاقات مع كل من أمريكا وبريطانيا لاتهامهما بالاشتراك في الحرب ولاتهام أمريكا بإقامة (مظلة) جوية لحماية إسرائيل خلال قذفها الجوي لمصر.

## من إعلان المحجوب حتى قصف بورتسودان (٣)

بقلم: إبراهيم منعم منصور

- **الجميع يعيش (هاجس) الانقلاب ... فلماذا لا يستوعبون مسبب الهاجس؟!**
- **(الأخبار): في هذه الحلقة الثالثة والأخيرة يعرج السيد إبراهيم منعم منصور وهو يقدم قراءاته للمشهد السياسي إلى دور الجيش كمؤسسه قومية في مستقبل بلادنا، إذ يرى أن أي بديل بالإزالة والإصلاح لا يشمل معادلة يكون (الجيش) أحد عناصرها في ظروفنا الحالية، ستكون نهايتها عودة الجيش بأجندة من يقوده في العودة، لا يعود بالأجندة الوطنية التي يتراضى عليها الجميع في حالة استيعابه كجزء من المعادلة السياسية.**

موضع الاستقواء على الديكتاتورية المحلية بالقوى الأجنبية (ولا أقول المسيحية أو غير المسلمة وإنما أقول الأجنبية – أي غير السودانية) ظل يمارس من قوى المعارضة السودانية في الماضي. وبعض هذه القوى أصبحت حاكمة اليوم من غير ذلك الاستقواء ولعلها – أو بعض قياداتها – قد ندم على ذلك إن لم يكن من ناحية معارضة اليوم (المبررات)، وهي (سنة) يلحقها أجرها أو وزرها إلى الأبد كما جاء في الأثر. وعلى الرغم من أنني لم أتعرض لموقف الدين من أمر الاستقواء إلا أن أحد الكتاب الأجرأ قد ذكر أن الخليفة العباسي هارون الرشيد استقوى بالفرنجة في أوروبا على الدولة الأموية (الإسلامية بالطبع) في الأندلس، وطلب من أحدهم مهاجمة الدولة الأندلسية مقابل إغراءات بمناصب وألقاب، وتساءل الكاتب الجليل عما إذا كان يمكن أن يدمغ هارون الرشيد بالكفر؟ وبعيداً عن التكفير والزج بالدين في هذا الأمر الدنيوي، فإن الخليفة هارون الرشيد كان شخصية فريدة في التاريخ، وفي إقامة دولة كبرى قوية في السياسة والحكم، وفي الآداب والفنون، وفي العلاقات الدولية المهابة، وعرف عنه أنه كان يؤدي شعيرة الحج عاماً ويغزو عاماً حتى اتسع الحكم في

زمنه ونظر إلى سحابة في الجو أسرعت ولم تظله في يوم قائظ وقال قولته الشهيرة: اذهبي فأينما هطلت مياهك سوف يأتيني خراجها. وهو الذي مارس الانفتاح الفكري على علوم الفرس واليونان والرومان والصين. وازدهر في عهده العلم والأدب والفن. ومع ذلك يروى عنه أنه يتعبد ليلاً (طوال الاسبوع ما عدا ليلة الثلاثاء) التي يستقبل فيها ندماءه والشعراء و ... و.. وإن كل ما يروى عن مجون في ولايته كان يتم يوم الثلاثاء فقط، وهارون الرشيد على رغم عدم موافقتي على ما ورد عنه لم يكن يسعى لقيام دولته بل زيادة رقعتها بإضافة دويلة إلى امبراطوريته أو ربما إضعاف الدولتين بالحرب بينهما لتبتلعهما امبراطوريته العظمى. فرق بين هارون الرشيد الدولة الكبرى وبين أفراد - لهم كل الاحترام- يريدون أن يصلوا إلى كراسي الحكم في دولة قائمة بقوى أكبر منهم ومنها.

ستظل المفاضلة بين الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية معتمدة على الأوضاع السياسية في البلاد، فالشعب السوداني، أو قل قيادته الحكيمة التي أوصلته للاستقلال رأت بنظرة وطنية متجردة أن تكون الجمهورية برلمانية يحكمها الشعب عن طريق برلمان منتخب يختار رئيس الوزراء من حزب الأغلبية ومسؤول أمام البرلمان. أما رأس الدولة فقد رؤي أن يكون من خمسة أعضاء يمثلون الحكومة والمعارضة و (الجنوب). ويتداولون رئاسة الدولة شهرياً فكان يدور على الحكومة شهران أو ثلاثة رأس الدولة فيها ليس من حزبها كما كان يدور على السودان كله مرة كل خمسة شهور رئيس جنوبي ومسيحي. وفي كلا الحالين لم يكن أحد يشعر بخلل في الحكم أو في العقيدة بوجود رئيس مسيحي، فالبلد كان يحكمها القانون والدستور وليس الشعارات، بل كان لمدة ثلاث سنوات هناك محافظ (والٍ) للخرطوم مسيحي جنوبي اسمه جيرفس ياك ويلتقي كل خمسة شهور من رأس دولة مسيحي جنوبي أيضاً اسمه سرسيو إيرو، وكان هناك السيد عبد الرحمن والسيد على الميرغني والسيد يوسف الهندي ثم عبد الرحمن الهندي والسيد علي طالب الله ثم الدكتور الترابي

والأستاذ عبد الخالق محجوب ثم الأستاذ محمد إبراهيم نقد، والشعب كله أتباعهم ولم يشعر أحد يوماً بخلل في الحكم أو العقيدة. لم يدم الحال طويلاً بعد الاستقلال، إذ بدأت الخلافات والانشقاقات تدب وسط كل الأحزاب وأجريت انتخابات وانتخابات كرست الانشقاقات، وكان أول جنوح نحو الجمهورية الرئاسية طلب الزعيم الأزهري أن يكون هناك رئيس (دائم) لمجلس السيادة وأن يوقف التداول الرئاسي بين الأعضاء وبالموافقة على ذلك الطلب بدأ خلاف آخر بين الرئيس (الدائم) وبين رئيس مجلس الوزراء انعكس بشكل سيئ في المؤتمرات الدولية فيمن يمثل البلاد من الرئيسين وفي مرة ذهب الاثنان معاً، للأسف، فإن الشعب السوداني لم يحسم أمر الأغلبية البرلمانية لأي حزب سوداني إلا مرة واحدة في البرلمان الأول الذي فاز فيه الحزب الوطني الاتحادي لأول وآخر مرة بالأغلبية المطلقة التي أهلته لتكوين الحكومة منفرداً، الأمر الذي عزز إيمانه، وإيمان السودانيين عموماً بالديمقراطية الحزبية الغربية التي تنسب إلى (وستمنستر – البرلمان البريطاني)، وقد عزا البعض ذلك الفوز – وهي حقيقة – إلى عملية تقسيم الدوائر التي كانت لصالح مجتمع المدن على حساب الأرياف، وقد وضح ذلك في عدد أصوات الناخبين، وعند إعادة تقسم الدوائر بمراعاة عدد السكان لم يتمكن أي حزب منفرداً من الحصول على أغلبية الدوائر خاصة بعد الانقسامات التي طالت كل الأحزاب، فلجأت الأحزاب عند تكوين الحكومة إلى عملية الائتلاف بين أجنحتها وكسب أصوات نواب الأحزاب والكيانات الصغيرة والجهوية، مما أضعف العملية الديمقراطية وبالتالي كل الحكومات الائتلافية. تعثرت القرارات وسادت الخلافات وتحكمت الأقليات وفقدت الحكومات أهداف الحكم الراشد، واكتوى (الجيش) بكل ذلك وهو يحارب في الجنوب فكانت الانقلابات العسكرية، رأى الجميع أن الجمهورية البرلمانية ستقود إلى الانقلابات، بسبب عدم وجود قيادة وطنية قوية على رأس الدولة منتخبة انتخاباً حراً مباشراً من الشعب وليس بالترضيات بين دهاليز الحكم. تبنت قيادة الحزبين الأمة والاتحادي الجمهورية الرئاسية، كل يمني نفسه بالفوز، كما فلسفت قيادة الجبهة الإسلامية

الأمر بأن الجمهورية الرئاسية أقرب إلى الحكم الإسلامي أو الخلافة، بينما وقف الحزب الشيوعي يدعو – وحتى اليوم – إلى الجمهورية البرلمانية كجهاز للحكم يضمن تمثيل كل وجهات النظر خاصة بعد بروز الحركات الجهوية بقوة. ورأت بعض قبائل اليسار أن الجمهورية البرلمانية، في ظل التعددية والشفافية والحرية السياسية والفئوية، هي (البديل للوضع الراهن ولكل وضع) إذ سوف يتمكن الجميع في ظلها من معالجة قضايا التوزيع العادل للسلطة والثروة. وفي اعتقادي أن هذا حديث مثالي تناسى الواقع وتناسى أمر تكوين الحكومة. وإذا كان هو (البديل) الأمثل والمثالي، فيجب أن يراعي (واقع) وظروف السودان.

هل من المتوقع أن يفوز حزب منفرداً بمقاعد البرلمان في انتخابات حرة وغير مقاطعة من القوى السياسية المؤثرة؟ إذا حدث ذلك نكون قد حققنا المعجزة، ولكن الواقع يشير بكل أصابعه إلى غير ذلك. وإن لم تحدث المعجزة فسوف نلجأ لحكم ائتلافي هو في واقع الأمر حكم خلافي، كأننا نسينا ما كان عليه الحال في الديمقراطية الثالثة، حيث كان بين كل قرار وقرار، إن وجد، موكب احتجاج – أو إضراب – أو اعتصام فكان التوقف التام أو شبه التام للحياة السياسية والاقتصادية وانفلات السوق في غياب هيبة الحكم، حتى اعترف رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي بأن السوق الأسود هزم الحكومة .. ثم جاء الجيش وأكمل هزيمة الحكومة، أو قل الجمهورية البرلمانية التقليدية، أو قل الحكومة الائتلافية الخلافية. إذا كان البعض يرى أن (البديل) هو إزالة النظام السياسي الحالي أو إصلاحه باتفاق كلي أو جزئي، فإن الاتفاق لا بد أن يكون داخل هذا البديل على (بديل) وفي تقديري، وأرجو أن أكون مخطئاً، أن أي بديل بالإزالة أو الإصلاح لايشمل معادلة يكون (الجيش) أحد عناصرها في ظروفنا الحالية والتي يجب ألا نتناساها بالتنظير أو المثاليات الفلسفية، ستكون نهايتها عودة الجيش بأجندة من يقوده في يوم العودة لا بالأجندة الوطنية التي يتراضى عليها الجميع في حالة استيعابه كجزء من المعادلة السياسية فبعضهم يرى أن (الجيش سلاح) كما تغني حنان بلوبلو، ولكن كما ذكرت في مقال سابق فالجيش ليس هو فقط سلاح ومجنزرات وطائرات

ومركبات وقاذفات، بل هو في المقام الأول والأخير (بشر - بني آدم) يعيشون كل ظروف ومشكلات وآمال البلاد. ورضعوا (الحكم) منذ الاستقلال إن لم يكن مباشرة وعلناً، ففي الحركات السرية الحزبية التي دخلت الجيش منذ الاستقلال، ولن يكون (الفطام) دفعة واحدة بقرار من السياسيين الذين يعرفونهم جيداً. كما أن (الجيش) له رأي في كل ما جرى حولنا من دول، أن الشعب والحاكم المستبد معاً أجمعوا على أن المنقذ هو (الجيش) وبدلاً من أن (ينقذ) الجيش البلد بطلب من الحاكم والشعب في لحظة (توسل) إليه، وبدلاً من أن ينقذ الجيش البلاد بقرار انقلابي منه في لحظة انهيار لحكم مدني أو عسكري، بدلاً من كل ذلك أدخلوه معكم في معادلة سياسية قومية وليست حزبية، وأكرر ليست حزبية، يتم خلالها (الفطام) تدريجياً ويعيش يومياً مشكلات السياسة والمعاش والتنمية ويساهم بالفكر والحكم، ويتربى خلال سنوات مهما طالت لا تساوي إلا القليل في مسيرة البلاد، يتربى خلالها جيل جديد من العساكر بعيداً عن الفكر الانقلابي والانفراد بالسلطة. كلام لا يقوم على (فلسفة) ولا (نظرية) ولا أماني مثالية، ولكن على واقع ظللنا دائماً نتحاشى مجرد التفكير فيه وظل دائماً يتغلب علينا وينقلب علينا ويحكمنا كل مرة لعقود.

بعد أكتوبر ما في انقلاب تاني: قالها ثوار أكتوبر تتقدمهم كل القوى .. تقليدية وحديثة ومعهم الحركة الإسلامية.

بعد الانتفاضة ما في انقلاب تاني: قالتها القوى الحديثة والتقليدية موقعة ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وغابت عنها الحركة الإسلامية.

بعد الإنقاذ ما في انقلاب تاني: قالها كمال عبيد وزير إعلام الحركة الإسلامية في إبريل ٢٠١١ مفتتحاً الحملة الانتخابية للحزب في ولاية جنوب كردفان، موجهاً حديثه للقوى التقليدية والحديثة. وفي كل هذه الأحاديث نجد أن الجميع يعيش (هاجس) الانقلاب، فلماذا لا يستوعبون مسبب الهاجس؟

## مسك الختام

لابد أن أنهي مشقة القارئ في هذه المسيرة. وأنهي معها مشقة شخصين تحملا كل العبء في الشهور الأخيرة :

**السيدة آمال عباس**

التي لم تقم فقط بالطباعة وإعادة الطباعة بل بالبحث والتنقيب في متناثر الورق واستخراج وترتيب ما لعبت به أعمال الرحيل من دار إلى أخرى ومن مكتب إلى آخر في صبر وتفانٍ وثقة نفس بها رتبت وطبعت. فاستحقت مني ذلك الشكر الذي لا يعرفه إلاّ من يعرف قدر ما قامت به ويقوم به أمثالها في مثل هذا الموقف.

الشخص الآخر بدأت به في تقديم المسيرة:

**الأخ البروفيسورعلي محمد الحسن**

وقد ظل يلازمها ويلازمني حتى هذه النهاية بنفس الهمة والاهتمام والرعاية الأمينة الصادقة بأن وصول هذه المسيرة إلى (القارئ) هو انتصار. وبصرف النظر عن رأي القارئ فيها أو في بعضها. وليس هناك أوقع في نفسي من صدق الانتصار غير أنه هو بالفعل انتصار له وله وحده فليحفظه الله ودام الإخاء والمودة.

(يمكن أن تقرأ هذه الصفحة كآخر صفحة في الكتاب أو الآن إذا لم تصبر حتى نهايته.)

## من وزير المالية والاقتصاد الأسبق للدكتور التجاني السيسي رئيس اللجنة حول الملتقى الاقتصادي الثاني [1]

قام الدكتور التجاني السيسي محمد أتيم بصفته رئيس اللجنة العليا للملتقى الاقتصادى الثاني بتوجيه الدعوة عبر وسائل الإعلام إلى حوالي ٧٠٠ شخصية وجهة للمشاركة في فعاليات الملتقى. ولعل القليلين من هذا العدد يذكرون ما كان من أمر الملتقى الاقتصادي الأول وما انتهت إليه توصياته وقراراته.

دعونا نتساءل بكل جدية: هل الأمر والمشكلة في الاقتصاد والاقتصاديين حتى ندعو من وقت لآخر لملتقى أو مؤتمر عن (تحديات الاقتصاد السوداني وآفاق المستقبل). المشكلة ياالأخ الكريم الدكتور السيسي في السياسة وفي السياسيين والمشكلة في الوعود والعهود وفي عدم الوفاء بالوعود والعهود من السياسيين (تم رصد ٣٢ اتفاقاً ولم يتم الوفاء بها - منها ٨ مع حزب الأمة) ولا نسأل عن حال اتفاقية الدوحة واهتزازها لولا الوجود القطري وكلا الأمرين سياسة وليست اقتصاد).

فالقرارات السياسية الخاطئة في المحتوى وفي التوقيت وفي استقبال ذوي المطالب المشروعة والمعقولة تقود وقد قادت بالفعل إلى أن تصير المطالب احتجاجات ثم تتطور إلى نزاعات ثم مواجهات ثم اشتباكات مسلحة: ثم يحمل (الاقتصاد) العبء وبتراكم الأعباء يصبح الأمر (مشكلة اقتصادية). حدث ذلك في موضوع (الجنوب) وقد قادت القرارات السياسية غير الناضجة إلى قبول بنود في اتفاقية السلام الشامل تدعو بصورة (جاذبة) إلى الانفصال ... مشكلة (اقتصادية) في البترول وفي الثروة الغابية وفي المرعى وفي الزراعة بشقيها النباتي والحيواني: في البر والبحر. ولعلنا لا نزال نعيش الآثار (الاقتصادية) لانفصال الجنوب

---

(١) أخبار اليوم العدد (٦٨٩١) السنة العشرون الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣م، إبراهيم منعم منصور يكتب: الملتقى الاقتصادي الثاني .. هل من حاجة له؟

بسبب القرارات (السياسية) وفي التكلفة (الاقتصادية) الإضافية التي تنتظرنا في مشكلة (أبيي) وترسيم الحدود وانسياب مرور الإنسان والحيوان والتجارة. وبالمناسبة، من الذي أدخل (أبيي) في مشكلة الجنوب ثم أرجأ حلها كقنبلة موقوتة: قرار سياسي.

إن مناطق الخلافات الأربع: في الشرق ودارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان لا تحتاج إلى أكثر من قرارات سياسية حاسمة ولا أقول في التوقيت تقسيم الحركات.

وكما تعلم أيها الأخ الكريم فإن الحروب هي النار التي تأكل فيها تأكل (الاقتصاد): فرنسا أكلت اقتصادها حروبها في آسيا ودحرجتها إلى دولة فقدت عملتها، كل قيمتها تقريباً مما جعلها تأتي بعملة جديدة وظلت لسنوات تسميها (الفرنك الجديد) تمييزاً لها عن (الفرنك) الذي هو اسم عملتها والذي أكلته الحرب.

وقد ظلت الولايات المتحدة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧١م تلتزم أمام المنظمات الاقتصادية الدولية والبنوك المركزية في كل العالم بل وأمام الشركات والأفراد بأن تبيع لكل من يدفع (٣٥) خمسة وثلاثين دولاراً (أوقية) من الذهب الخالص. وبعد حروب فيتنام وكوريا التي امتدت أكثر قليلاً من عشرين عاماً تراجعت عن قرارها وإلتزامها في أغسطس ١٩٧١م وقامت بتعويم الدولار واحتفظت لنفسها بالذهب الأمر الذي أربك اقتصاديات كل الدول لأعوام عديدة وظلت تعاني منه الدول النامية حتى اليوم.

هذا ما كان من حال دول مثل فرنسا ومثل الولايات المتحدة التي لم يحتمل إقتصادها حروباً لعشرين عاماً أو أقل. أما نحن فإن (الاقتصاد) عندنا ظل في عهد الإنقاذ وحدها يحمل عبء حرب لأكثر من عشرين عاماً: حروباً داخل أرضنا تدمر اليابس في أرضنا ثم الأخضر في أرضنا – ثم الحيوان – والإنسان في أرضنا ثم المقومات الأساسية من البنى التحتية في أرضنا: تلك البنى التحتية التي حملت بدورها السودان منذ عهد الاستعمار والتي بناها آباؤنا وأجدادنا منذ أن كان السودان لا يملك من المصادر إلا الصمغ العربي وريش النعام. مشروع الجزيرة ضربناه بقرارات سياسية: نأكل مما نزرع: فضاع القطن فوقفنا في صفوف رغيف

العيش ونردد إتهامنا لبعضنا البعض في تقاوى القمح. أوقفنا التمويل من البنك المركزي وأنشأنا (محفظة كذا ومحفظة كذا) هل تذكرونها؟ السكة الحديد. والنقل النهري. الخطوط البحرية. الخطوط الجوية ... كلها قرارات (سياسية) وتحملها (الاقتصاد) حتى انحنى ظهره. ثم (١٥) ولاية زايد ثلاثة – و(٢٦) جامعة وعدد لا يحصى من المحليات والمفوضيات دون مراعاة التوقيت المناسب لأن (التوقيت) قد إنتهى. أقول من الممكن أن نلحق فالأحسن كما يقول الخواجات أن نلحق متأخرين خيراً من ألا نلحق أبداً.

نبدأ بالشرق: ما الذي يجعلنا لا نحسم أمره السياسي فهو بوابتنا للعالم: بل هو البوابة (الوحيدة). وقعنا معه اتفاقاً قامت دولة الكويت الشقيقة، رغم المرارات التي خلفها القرار (السياسي) بتأييد غزوها، قامت بمقابلة معظم الالتزامات المنظورة. لماذا لا نحسم أمرنا بقرارات سياسية تعطي الطمأنينة لأهل الشرق وتبعد عن بعضهم هواجس التوجه نحو دولة في جوارهم مهما كانت درجة صداقتها يوماً معنا فهي في النهاية سوف تطمع فينا يوماً. إذا لم نحسم الأمر سياسياً وتطور أو تدهور إلى نزاع مسلح أو توتر دبلوماسي فسيكون العبء في كلا الحالين على (الاقتصاد).

أما جنوب كردفان فقد حسم أمرها الاتفاق الذي تم توقيعه في (جنيف) بسويسرا بين وكيل الخارجية وقتها مطرف الصديق والقائد عبدالعزيز الحلو: أجهضه (عدم الوفاء) بالإلتزام وعدم الوفاء – قرار (سياسي) يتحمله (الاقتصاد) يوماً بعد يوم. ويخلق ما هو أسوأ منه: عدم الثقة في الوعود والعهود والاتفاقيات بمختلف درجاتها ومحتوياتها وشهودها سواء كان الشاهد فرداً في مركز القسيس (دانفورث) مبعوث الولايات المتحدة الذي أشرف على اتفاق جبال النوبة أو العالم كله في اتفاقيتي السلام الشامل وأبوجا مع القائد مني أركوي.

وبالمثل فإن ما يتحمله (الاقتصاد) في مشكلة منطقة النيل الأزرق جاء نتيجة عاملين كليهما (سياسي). الأول الخطأ في قبول تعبير غير محدد المعالم هو (المشورة الشعبية) لمشكلة واضحة

المعالم. ثم تبع ذلك ما أدى إليه القرار السياسي في وضع مالك عقار وعدم المقدرة على المعالجة التفاوضية والحوار وانصبت نيران الحرب على (الاقتصاد).

الأخ الكريم دكتور السيسي: أنتم على علم بمشكلة دارفور فهي منذ أن أطلت برأسها في عهد الإنقاذ تتلخص في: الإقليم الواحد – النائب الأول لرئيس الجمهورية – إيقاف الحرب – إبعاد الوافدين من جمهورية مالي والنيجر – والذين دخلوا السودان بقرار سياسي – واتخذوا أسماء شتى من الجنجويد إلى حرس الحدود إلى المليشيات – التعويضات الجماعية والفردية – صندوق الإعمار برأسمال تراوح بين (٧٠٠) مليون دولار ومليار دولار. وعندما تم توقيع اتفاقية أبوجا رغم انتقادات البعض لها لم يتم الوفاء بها: والقرار بالطبع (سياسي) ثم تعهد الفريق إبراهيم سليمان بعد تقاعده أن ينقذ الموقف في دارفور إذا وفرت له الدولة (٧٠) مليون دولار وسوف يقنع الموقعين وغير الموقعين بالسلام وتنفيذ المواثيق. ولكن القرار (السياسي) أبعده وأبعد السلام ورمى الأمر كله على (الاقتصاد). ومشكلة دارفور لن يحلها قيام السلطة الانتقالية أو الخمس ولايات أو هلمجرا. ثم المباني .. والمباني .. والمباني. والسيارات ... والسيارات ... والاحتفالات والمأموريات وقد لا يعلم البعض أن (الوظائف) الكبرى: هي في الواقع (مؤسسات) وليست مجرد أفراد: إذ لكل منها مدير مكتب ثم طاقم سكرتارية – ثم سيارات للجميع – وبدلات – وحوافز ومأموريات .. ثم (حرس) وليس (حارس). أما سياستنا الخارجية فقد زلزلت علاقات أخوية وأزلية ولم تكسب قوى مؤثرة وحيوية فكانت العبء الأكبر على الاقتصاد بأن أفقدته منابع العون المادي والمعنوي والأخوي.

وزير المالية مطلوب منه أن يوفر (إيرادات) وإيرادات وإجراءات تقابل تكاليف الحروب والجهاز الدستوري (وهنا لا يتوقف الأمر على الرئيس والنائب الأول ثم نائب ومساعدين ومستشارين وأطقم سكرتارية) بل ينطبق ذلك بدرجات متفاوتة لدى كل (والٍ) ووزير. إن كل الحديث ينصب على كفة واحدة من الميزان (أو الميزانية) وليست على الكفة الأخرى إلا

بلمسة خفيفة هي (تخفيض الصرف الحكومي). لا أحد يقبل (تخفيض) أو حتى التقليل من هذا الصرف. أقول لا أحد يقبل أقول أيضاً لا أحد (يستطيع) إذ أن كل الألسن تتجه نحوه بأنه يريد أن يعرض أمن البلاد للخطر أو منجزات الثورة للانهيار – أو .. أو .. ولكن على (الاقتصاد) نرى أن يتحمل كل (رفاهية) الحكام. ولكن تأتي هنا مأساة (المواطن) وشقاؤه وتدحرجه نحو خط الفقر أو دونه وهي النتيجة التي يتحاشى الكثيرون ذكرها أو حتى التفكير فيها. فكل قرار (اقتصادي) نرى أنه خاطئ هو نتيجة قرار (سياسي) أكبر منه في الخطأ.

الأخ الدكتور السيسي: اقتصاد السودان بخير رغم ما أصابه وإمكاناته بخير رغم ما أصابها وقدرته على التحمل والحمل بخير، رغم ثقل الحمل، ولكن المشكلة في (السياسة) وفي (السياسيين) وفي القرارات (السياسية) وكان الأحرى أن يكون هناك مؤتمر أو لقاء أو ملتقى (سياسي). ولعل الجميع يتحاشون ذلك ويتكلمون بأسى مصطنع عن الموقف (الاقتصادي) المتردي.

إن قراراً سياسياً واحداً بوقف (الحروب) والجلوس مع مواطنينا وهم سودانيون – والوفاء بالوعود والإتفاقيات لمواطنينا وهم سودانيون – وبناء الثقة بيننا وبين مواطنينا وهم سودانيون – والتشاور معهم وهم سودانيون: هذا القرار (السياسي) هو الحل دون ملتقى اقتصادي أو مؤتمر اقتصادي ندعو له بين حين وحين ونحن نستظل في ظل الفيل حيناً ونطعن في ظله في كل حين.

وباختصار فإن نتاج الزرع والضرع والصمغ وعرق المنقبين عن الذهب – بل و(شقا) عوض الجاز، كل ذلك يضيع في لحظة نتيجة تصريح (سياسي) أشتر أو قرار (سياسي) أخرق.

## الدين النصيحة
## من مواطن إلى السيد رئيس الجمهورية [1]

الحديث عن الحوار يعيد إلى الأعوام العشرة الأولى من حكم الإنقاذ - وقبيل المفاصلة -حيث تقدمت بمذكرة للسيد رئيس الجمهورية بموافقة من السيد المشير جعفر نميري وسمو الشيخ زايد بن نهيان - طيب الله ثراهما - وبمباركة من الرئيس محمد حسني مبارك - أمد الله في عمره.

في ذلك الوقت المبكر كان المواطن العادي قد بدأ يشعر بثقل وطأة سياسات الإنقاذ في المعيشة والإقصاء والتمكين وقد أوضحت وقتها لسيادته صعوبة تحمل الابتلاءات مذكراً أن عام "الرمادة" كان عاماً واحداً وأن أعوام "شعاب مكة" كانت ثلاثة و"سنوات يوسف" كانت سبعاً وأننا مشرفون على العام العاشر، ولم تتم الدعوة للحوار إلاّ بعد "١٥" عاماً في خطاب الوثبة.

في هذه الأثناء مرت مياه كثيرة تحت الجسر كما يقول الأدباء ولكن مرت أيضاً شاحنات ثقيلة فوق الجسر: حملت احتجاجات سلمية ثم تحولت إلى تهديدات عسكرية. ثم تدخلات دولية. ثم بدأت مسلسلات تقسيم الأحزاب والحركات. ثم تقسيم وانفصال الجنوب، وعندما هلّت نعمة البترول والذهب وجدت أن كل الأركان الأساسية للاقتصاد السوداني قد تم تدميرها: مشروع الجزيرة، السكة الحديد، الخطوط الجوية، البحرية، الرهد، السوكي، بخت الرضا، الخدمة المدنية، العملة الوطنية، شركات الشاي والبن والصمغ، وبدل أن توجه عائدات البترول والذهب للأحياء وإعادة التعمير طاشت ولم تترك أثراً اللهم إلا اليخت الرئاسي، هل تذكرونه وأين هو الآن.

---

(١) إبراهيم منعم منصور،١٨ مارس ٢٠١٥م

وفي هذه الأثناء أيضاً وفي طريق التمكين تم توقيع اتفاقيات "ثنائية" مع أطراف المعارضة مع رفض تام للجلوس معها مجتمعة في حوار جامع أو مؤتمر جامع أو مائدة مستديرة أو إلى أن وصلت الاتفاقيات إلى "٤٢" منها "٨" مع حزب الأمة وحده ومع ما ظهر وما تفرع من الحركات المسلحة ودخلت لأول مرة الطائرات في "الحرب" على الاحتجاجات المسلحة مما استدعى تدخل مجلس الأمن وإصدار قرارات بالحظر، وتمددت قرارات مجلس الأمن وصارت تتجدد كل عام.

ولقد أدى شعور حكومة الإنقاذ بالقوة تجاه احتجاجات مواطنيها إلى الاعتقاد بتأثيرها على المنطقة العربية وما حولها فأدى ذلك إلى تصنيفها كدولة راعية للإرهاب من جانب الراعية الكبرى للإرهاب: أمريكا فجاءت قرارات المقاطعة وما تبعها من تضييق على المعاملات الدولية: علاقات سياسية ومالية جعلت حتى بنوك الدول الشقيقة تتحفظ في التعامل معنا. بل أن خشونة التعامل مع المصدر الأول والرئيسي للبترول: دولة جنوب السودان جعلها تتجه وتكسب دول جوارها الإفريقي ومصر التي أصبحت اليوم من أقرب الدول لها.

في تقارير سفارات بعض الدول أن مشكلات القائمين على الحكم في الإنقاذ أنهم يعتبرون أنفسهم من "أذكى" إن لم يكونوا أذكى خلق الله ويتعاملون مع الآخر – مواطنين ودولاً – على هذا الأساس. وقد اكتشف أقل المواطنين ذكاءً أن كل الذي سعت إليه الحكومة من الحوار هو إلهاء المعارضين عن التوحيد وعن القيام بأي عمل معارض فعّال إلى أن تقوم الانتخابات وحصول المؤتمر الوطني على أغلبية مسبوقة للرئيس وللتنظيم. ولذا كانت "الشطارة" في إدارة الحوار بالجزرة والعصا وفي التعديلات الدستورية وفي الاعتقالات ومصادرة الصحف ومنع الأحزاب من الاجتماعات والأنشطة حتى داخل دورها... ثم ويا للأسف والعار إدخال مفردات في الخطاب السياسي سيظل السودان يذكرها جيلاً بعد جيل رغم ما عرف عن أن ذاكرة الشعوب ضعيفة وتنسى سريعاً.

جاءت دعوة ألمانيا للحوار برداً وسلاماً على كلا الطرفين: حكومة ومعارضة. فلم تتردد الحكومة في الموافقة للوفد أن يسافر لأن ألمانيا الدولة لا يمكن أن تخرج توصيات أو قرارات تراها بتفكيك دولة صديقة. وهذا مكسب لها. وبالنسبة للمعارضة فقد كسبت دولة في مقام ألمانيا بأنها تقبل الحوار والوصول إلى حل سلمي غير أن "أذكىً الناس تضاربت أقوالهم ما بين وزير العدل دوسة بأن الاتفاق كان من الممكن أن يوقع داخل السودان - وما بين رئيس القطاع السياسي في الحزب مصطفى عثمان بأنهم يدرسون الأمر ويوافقون على الحوار دون شروط - وما بين رئيس الكل الذي وصفه بالفشل.

وقبل أن يحسم الاتحاد الإفريقي الأمر بدعوة الطرفين للحوار "خارج السودان في أديس أبابا" أطلت بريطانيا لأول مرة سافرة منتقدة حكومة السودان بعنف غير مسبوق وطالبت صراحة بتأجيل الانتخابات وإذا كان دخول ألمانيا في المسألة السودانية لا بد أن يكون قد تم بموافقة الولايات المتحدة وبما أنه قد سبق إعلان برلين إعلان آخر من باريس يبدو الآن واضحاً أن الدول الأربع على وفاق وإذا تم ذلك فإن هذه الدول قد تتصرف دون موافقة مجلس الأمن كما حدث أن فعلت أمريكا ذلك في العراق بموافقة بريطانيا - أو قد تستند على أحد القرارات العديدة التي سبق أن أصدرها مجلس الأمن بحق السودان دون استخدام روسيا أو الصين لحق الفيتو آنذاك ونسأل الله السلامة خاصة وقد ظهر أن صداقتنا مع الأشقاء "هشة" للغاية.

إن الوضع في السودان في أسوأ حالاته بعد خطاب الوثبة والدعوة للحوار: سواء في دارفور أو النيل الأزرق أو جبال النوبة أو العاصمة حتى وهي في حراسة قوات الدعم السريع أو داخل المؤتمر الوطني نفسه:

ألم يصرح السيد الرئيس بأنهم سوف يطبقون "بعد الآن" شريعة نظيفة ... بعد ١٥ سنة.

ألم يعترف الشيخ على عثمان بأن"شعار الإسلام هو الحل "لم يحقق ويخلق برنامجاً للعدالة الاجتماعية لأنه تعامل ببساطة مع قضايا المجتمع ودعا إلى إعادة النظر في شعار الإسلام هو الحل.

ألم يتبعه البروفيسور إبراهيم غندور نائب رئيس التنظيم بأنهم "فشلوا" في مشروعهم الحضاري. ثم ختم كل ذلك قطبي المهدي بأن الإنقاذ أصبحت دواءً فاقد الصلاحية فهل يا ترى أصبح ضاراً. ثم ألم يكشف د. نافع بأن هناك من سعوا للوقيعة بينهم – كيف لهم أن يسعوا وهم الأقربون إذا لم يكن هناك ما يستدعي الوقيعة.

ألم يتحرك "البعض" في الاجتماع الأخير لهيئة شورى الحركة الإسلامية لإسقاط أحد "الكبار أوي" لولا أن تدارك "البعض" الأمر بما سموه بالعضوية التكميلية.

ألم يبادر أحد الدهاقنة فيقطع الطريق أمام "المخطط" فيدفع باقتراح مختلف للوائح بترشيح القيادة إنقاذاً لها ولهم من السقوط.

ألم تتحرك أخلص عناصر المؤسسة بما عرف بمجموعة ود إبراهيم لتؤكد خلافات لم يجدوا طريقاً لحسمها إلا بالتحرك.

ألم يتم اعتقال صلاح قوش حامي الحمى متهماً ومبعداً في تأكيد آخر بأنه ليس هناك دخان بلا نار أو نيران.

ألم تأت التعديلات الدستورية في الزمن قبيل الضائع والتي يعتبرها بعض الدستوريين غير دستورية بتأكيد آخر بأن تحت الرماد "جمر متقد".

وكيف نفسر "هرولة" البروفيسور إبراهيم غندور وهو ما هو مكانة حزباً وحكومة نحو موسى هلال بعد أن تكرر ما نسبت إليه من تصريحات أو تهديدات.

أما اليوناميد – وهي أكبر قوة احتلال في العالم بعد انسحاب الجيش الأمريكي من العراق ومعها قوة صغيرة "تيكو" في أبيي فقد دخلت بقرار من مجلس الأمن وسوف لا تخرج إلا بقرار منه.

أين أعضاء مجلس قيادة الثورة؟ وأين الشباب الذين غامروا بأرواحهم وارتدوا "زي" القوات المسلحة ووقفوا "ديدبان" أمام الكباري والمرافق يحرسون الانقلاب: هل أولئك وهؤلاء لا يزالون على العهد.

أين أسر وزملاء وأصدقاء ما يزيد عن عشرين ألفاً من شباب لبوا – الفتوى – نداء الجهاد والشهادة ثم قيل – بفتوى – أنهم "..." استغفر الله أليس لأهلهم رأي في ما جرى ويجري أم أن الرأي اليوم لحاشية لم يعرفها أحد أو تعرف لها نضالاً ومجاهدات.

أين الآلف "١٠٠٠" أصحاب مذكرة الألف؟

أين السائحون والإصلاحيون والمعتزلون؟

وإذا تحمل جنودنا البواسل بخلقهم وانضباطهم الاعتداءات المتكررة من قوات الدعم السريع فهل سوف يتحمل أهلهم وعشيرتهم ذلك؟

الجميع يعيشون خروج دولة المشروع الحضاري من التعليم والصحة بل والأمن – إذ أصبحت له شركات – ويعيشون البطالة والعطالة وفساد التقية والستر وفساداً بالتحلل وفساداً بالفتوى وفساداً بالتطاول وفساداً بغض الطرف هؤلاء وغيرهم كانوا رجال الإنقاذ فهل سيظلون رجال الإنقاذ أم تراهم يتناقصون ويزيدون من أعداد "المعارضة الصامتة" وإلى متى ستظل صامتة. لقد تغنى فنان مصري يوماً مستنهضاً همة شعبه عندما طال صبره وصمته فقال:

أنت في صمتك مرغم

أنت في صبرك مكره

فتكلم وتألم

وتعلم كيف تكره

ولما منعت الأغنية علناً شدا بها البعض سراً واستبدلوا الكلمة الأخيرة بكلمة "تصرخ" فصار بيت الشعر فتكلم وتألم وتعلم كيف "تصرخ" ويقيني أن أهل الإنقاذ الذين

سمعوا اعترافات قياداتهم بالفشل وعاشوا ذلك الفشل بالفعل سوف "يصرخون" يوماً فهم بشر وهم أدرى ببعضهم من كانوا وكيف كانوا وكيف أصبحوا ونصيحتي لأهل المعارضة أن يتركوا أهل الإنقاذ لأهل الإنقاذ فأبو القدح يعرف وين يعضي أخوه.

وكما تقدمت بالنصيحة منذ "١٥" عاماً ولم يلتفت إليها أحد إلا بعد "١٥" عاماً أتقدم مرة أخرى بنصيحة صادقة من مواطن لا منتمٍ لحزب أو تيار – أقول حقناً للدماء – وصيانةً لما فضل من الوطن – وحفظاً لما تبقى من ركام الأصول والبنيات الأساسية – وإعلاء وصوناً لمكانة الجيش – وتماسكاً لعلاقات وتقاليد أبناء الوطن الواحد وإطفاءً لنيران الأحقاد التي تولدت على مدى سنوات ورعايةً لعلاقات الجيرة والأخوة مع دول المنطقة وتواصلاً بديلاً للعزلة مع العالم .. لكل ما تقدم أضع أمام السيد رئيس الجمهورية – بعد أن تم تجربة كل شيء وأي شيء محلي مدى ربع قرن ولم يتم التوفيق، ولا أقول الفشل كما اعترف زملاؤكم – أضع أمامكم الرأي بأن تتخذوا في شجاعة القلب والعقل قراراً كالذي اتخذه الجنرال فرانكو في أسبانيا بأن تعيدوا الأمانة إلى أهلها. وتستدعوا آخر رئيس وزراء ومن تبقى من أعضاء مجلس رئاسة الدولة ومن تبقى من هيئة أركان الجيش وتسلموهم مقاليد الأمر – تماماً كما فعل أيضاً الوالد الكبير الفريق إبراهيم عبود الذي اتخذ قراراً شجاعاً "منفرداً" بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وسلم البلاد لمندوبي الأحزاب والقيادة المدنية الحديثة التي قادت المعارضة لحكمه وكان وبوسعه إذا اختار الحسم العسكري أن يسحقهم.

السيد الرئيس: كل الدلائل أنك فائز، فماذا ستفعل في خمس سنوات. إن دمار خمس سنوات يمكن بعزيمة "الجن" لا الأنس أن يتم إصلاحه في "١٥" عاماً ولكن دمار "١٥" عاماً يصعب إن لم يستحيل إصلاح واحد في المائة منه في خمس سنوات.

إن الذين حولكم اليوم يعلمون – وسيادتكم أيضاً يعلم – أنه لا مكان لهم في الحكم والكراسي بدونك، وسيعملون خلال فترة السنوات الخمس للتمكين لأنفسهم يلحقوا ما فاتهم ولا لوم عليهم فهذه طبيعة البشر لأنها فرصتهم الأخيرة.

لقد قال الفريق الفاتح عروة حفظه الله – كلمة يصعب أن يرددها إلاّ من هو في شجاعته "لم ينبرِ أي مسؤول عندما استهدفت "الجنائية" البشير شخصياً ليقول إنها مسؤولية الجميع وليس الرئيس – الصيحة ١٥ مارس ٢٠١٥م.

كان يونس ود الدكيم قائد المهدية يهدد بأنه سوف يشرب البحر كله وعندما انتهت المهدية قال له سلاطين باشا: اتفضل أشرب البحر. وكان رد يونس: أشربه بلا رجال والإشارة تكفي.

سيدي: إن المشاركة في البناء أصعب وأجل من المجاملة بكلمة. ومن لم يفتح فمه بكلمة الجنائية يصعب عليه أن يمسك "مصطرينة" ليشارك في البناء. اتخذ قرارك ويقيني أن الغالبية الحقيقية من السودانيين الذين وطئوا الجمر سيقفون معكم بقلوب صافية وبتسامح يمسح ما علق بالنفوس ويعفو "لله وللرسول" يجب مجلس الأمن والمحكمة الجنائية وتتقدمه بالقبول الجبهة الثورية ودار فور وكردفان والنيل الأزرق والعاصمة وتبدأ بلداً جديداً ديمقراطياً حقاً.

لقد فاتت الفرصة منذ "١٥" عاماً لاتخاذ قرار راشد كالذي اتخذه الشيخ راشد الغنوشي في تونس بقومية القيادة ونبذ آحادية الحكم رغم ما كانت لديه من أغلبية حتى لا يدخل بلاده في دوامة شهية الحكم ونداءات الحسم العسكري وما يتبعها من إقصاء الآخر بالحيلة والشطارة التي قد تفيد في قيادة جمعية أو نادٍ ولكنها بلاء في حالة الأوطان إذ إنها لا تعمي الأبصار– فقط بل تعمي أيضاً القلوب التي في الصدور وأيضاً نسأل الله السلامة ونسأل الله التوفيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

## الأخ الأستاذ عثمان ميرغني

سلاماً وتحيةً وتقديراً،،،

لقد قرأت لكم أنكم بصدد إصدار عدد خاص من التيار أو وثيقة عن الانتفاضة، هذا الحدث الكبير في التاريخ السوداني. وبعد أن قرأت واستمعت إلى العديد من المعقبين أستأذنكم في هذا التعقيب لمزيد من الإيضاح- والدروس والعبر التي كنت أتوقع أن يلتفت إليها المعقبون بدلاً عن الجنوح لشخصنة الأحداث والدفاع عن الأفراد- وإصدار الأحكام:

١. أثار البعض أن السياسيين السودانيين لا يكتبون مذكراتهم ويضيع جزء من تاريخ البلاد بوفاتهم أو حتى وهم أحياء- ولكن ألاحظ أنه إذا ما كتبوا من الحقائق ما لا يرضى هؤلاء اتهموهم بأنهم يريدون تلميع أنفسهم أو يقللون من نضال الشعب. وكان عليهم أن يتتبعوا الحقائق ويصبروا على مرارتها قبل أن يصدروا الأحكام.

٢. وقال آخرون إن السياسيين السودانيين يحاولون أن يشككوا من انتصارات الشعب وينسبونها إلى تدخل أمريكي: ناسين أن التدخل الأمريكي منذ القرن العشرين أصبح سافراً وسياسته مقررة خاصة في الشرق الأوسط إذ قام بتغيير الحكومات كما في حالة الدكتور مصدق في إيران عام ١٩٥١م. وفي الاغتيال مثل ما حدث للزعيم لوممبا في كينيا وفي حالات الرئيس بورقيبة والملك السنوسي في

ليبيا ثم القذافي نفسه والرئيس صدام والصومال وما يحدث في سوريا... ولا أذكر مصر بعد أن أصدر الرئيس الأمريكي أوباما - علناً - التوجيه الرئاسي رقم (٢٠) في أكتوبر ٢٠١٠م. للسفارات والأجهزة الأمريكية بالخارج لكي تستعد لتغيير حكومات الشرق الأوسط بما في ذلك حكومات الدول الصديقة إنقاذاً لشعوبها من حكامها. وقد نشرت التوجيه جريدة الوفد المصرية في حينه. ألم تسمعوا به؟ وألم تسمعوا الرئيس أوباما وهو يصرخ في الرئيس حسني مبارك أن يرحل على مدى أيام.

٣. التدخل الأمريكي في تغيير حكومة الرئيس نميري - وآسف للتكرار في كل مناسبة تم بقرار شبيه بتوجيه الرئيس أوباما في اجتماع بواشنطن يوم ١٤ نوفمبر ١٩٨٤م. ليتم في الربع الأول من عام ١٩٨٥م. وهو أمر (بمقدماته) وصول تلكس تحذيري للرئيس نميري والنائب الأول عمر محمد الطيب رغم أن الأخير ظل ينكر اجتماع واشنطن وقراراته وأحداثه لأنه تلقى نفياً بذلك من رئيس الـ CIA ويم كيسي. وإذا نفى وليم كيسي الاجتماع فكيف ينكر التلكس ووصول نائب الرئيس بوش.

٤. المعارضة الداخلية كانت متحركة بعنف في جناح هو (النقابات والاتحادات) ومتحركة ببطء في جناح آخر هو (الأحزاب) والدليل حقيقةً - وليس تحليلاً أو استنتاجاً هو أن الأحزاب كانت تقوم - بناءً على طلب من جون قرنق - بالتحضير لكي يتم قفل (السوق) يوم الأحد (اللاحق - وأكرر اللاحق) ليوم ٦ إبريل: يوم الانتفاضة. والدليل هو أن ممثلي الأحزاب كانوا مجتمعين في منزل دكتور خليل

عثمان في لندن وهم محمد إبراهيم خليل سكرتير حزب الأمة- عبد الماجد أبو حسبو- الوطني الاتحادي- عز الدين علي عامر الحزب الشيوعي- غازي صلاح الدين الجبهة القومية الإسلامية ومن الشخصيات القومية بشير محمد سعيد- سعد أبو العلا- بشير عبادي والمضيف دكتور خليل.

٥. وقبل أن يتم (قفل السوق) وتبدأ مرحلة جديدة للعمل لإسقاط النظام أبلغ مندوب المخابرات الأمريكية بالسودان (رغبة) نائب الرئيس بوش: (لا) يتم استخدام العنف لتفريق المظاهرات التي ستقوم- و(لا) يتم اعتقال قادتها- و(لا) يتم اعتقال القيادات السياسية التي التقت معه. عندئذ فقط تحددت لحظة قيام الانتفاضة بعد وجود هذه المظلة من (اللآت الثلاثة: لا- لا-لا) وكانت ولا شك (مفاجأة) للقيادات التي تقوم بالتحضير لقفل السوق وللقيادات الحزبية التي ترددت في الخروج في موكب سلمي لظروف (أمنية) حتى بعد خروج أول مظاهرة ولا داعي للمكابرة.

٦. وكانت ولا شك أيضاً (مفاجأة) لمدير عمليات الجيش عثمان عبد الله الذي طلب من الشرطة أن تقتل المتظاهرين، ثم (بعد أن علم بالرغبة) قال بانحياز الجيش لجانب الشعب بعد أن رفضت الشرطة أن تقتله له.

٧. إن المهم عندي والذي رميت من ورائه لكشف الدور الأمريكي هو أن نعيش في الحقائق وأن نفكر بعقل في قبولنا خطأً كبيراً أصبح من المسلمات ألا وهو (الاستعانة والاستقواء بالأجنبي) بواسطة المعارضة أياً كانت- ضد الحكم الوطني أياً كان. وهو أمر لم يتطرق إليه أحد واكتفى بعض بتمجيد الكفاح- وبعض الالتهام بتقليل دور الشعب في إسقاط النظام- وبعض الدفاع عن بعض

وعن النفس- ولم يتعرض أحد لمرض الاستقواء بالأجنبي وهو مرض أصاب المسلمين والعرب منذ (الأندلس) وحتى اليوم في المعارض ثم انتقل في السودان إلى الحكومة وهي تطلب باستمرار من (المجتمع الدولي) أن يضغط على الحركات المعارضة... وظلت تنتقل إلى مفاوضات في لندن وباريس وبرلين وبالطبع أديس أبابا.

٨. إن اليوم الذي فتح فيه القادة- سواء في الحكومة أو في المعارضة- الباب للاستقواء بالأجنبي ضد الآخر هو اليوم الذي وضعوا فيه دور الشعب في المرتبة الثانية. وما عدا ثورة أكتوبر التي كانت سودانية أصيلة فكل ما جاء بعدها من هبّات كانت فيه أصابع الأجنبي- وسواء كان ذلك الأجنبي ليبيا أو السعودية أو مصر أو كلهم مجتمعين تحت مظلة أمريكية كما حدث في الانتفاضة ولو قلت ما كشف عنه عثمان السيد نائب رئيس جهاز أمن الدولة لما صدقني رئيس الجهاز بأن مصر والسعودية كانتا على علم بقرار الجيش استلام الحكم قبله هو رئيس الجمهورية بالإنابة وأن بيان سوار الدهب كان معلوماً لديهما قبل ساعتين من إذاعته على الشعب الذي انحاز لجانبه: وقبل ساعتين بالطبع على الرئيس بالإنابة الذي سلمه السلطة لأنه موش خاين وموش حزب أمة. وعندما علم رئيس الجمهورية بالإنابة والقائد الأعلى للجيش بالإنابة بقرار القائد العام للجيش- سوار الدهب بالقيام بانقلاب واستلام السلطة وإعداد بيان اطلعت عليه مصر- والسعودية (وبالقطع أمريكا) لم يقم سيادته باستدعاء القائد العام- بل لم يترك منزله ويذهب إلى القيادة العامة (أو حتى إلى جهاز الأمن) بل اكتفى بأن أرسل

نائبه في الجهاز إلى القنصل المصري عماد وإلى مدير المخابرات الأمريكية ميلتون. لماذا يا ترى- المهم أن ميلتون طلب إبلاغ أسفه للفريق عمر ولكل الذين تعاونوا معه وأن اللعبة قد انتهت. فعلاً لعبة وانتهت وانكشف كل شيء. يا دكتور الصادق محمد سليمان ويا أيها الأصدقاء لستم وحدكم الذين صدمتم. ولا تجعلوا الحقيقة التي صدمتكم سبباً للتعريض بالذين جعلوكم تعرفون الحقيقة.

٩. هاجمني البعض لأني ذكرت الحقيقة عن علاقة (بعض) قيادات الانتفاضة بالولايات المتحدة- ولا أدري ماذا كانوا سيقولون عني في البداية لو ذكرت- كما قال عثمان السيد- وهو عليم وبالطبع رئيسه- أن ثلاثة من أعضاء كل من مجلس وزراء الانتفاضة والمجلس العسكري (أي ستة) كأنواع على صلة ما بالولايات المتحدة. وفي الحقيقة عندي أنهم سبعة. ثم حل الجهاز- وليس سراً بل على علم الكافة بما فيهم الحكومة الجديدة ذات الرجال السبعة- فإن الذي كان في قيادة الشعب والمظاهرة وطالب بحل الجهاز رئيس المخابرات الإثيوبي. وسواء كانت قيادة الانتفاضة على علم أو لم تكن فهذه هي الحقيقة. وتستمر الصدمات.

١٠. عاتبني البعض عن فتح ملف الانتفاضة في وقت تعتبر فيه المعارضة لنظام المؤتمر الوطني في أضعف حالاتها- نفس هذا الوضع كانت فيه معارضة مايو قبيل الانتفاضة. ولكن الأمر أكبر من ذلك إذ إن الشعوب لابد لها- بصرف النظر عن التوقيت- من مراجعة تاريخها من وقت لآخر حتى لا تعيش خلال حياتها في (تاريخ منقوص). قد تكون المراجعة بعد (حول) أي سنة- أو بعد (عقد من الزمان) أي عشر سنوات أو بعد (جيل كامل) أي ٣٣ عاماً ورغم أن الأعمار بيد الله فقليل يتوقع أن تكون المراجعة بعد (قرن) أي مائة سنة. ولذا كان التوقيت

عادة بعد جيل. وهو ما توافق عليه الناس عموماً. ومع كل فقد نرى في وثائق المخابرات أو الخارجية الأمريكية بعد سنوات قليلة أكثر مما خفي.

١١. وأقدر الصدمة التي حدثت للكثيرين سواء في الحدث والأحداث أو في بعض القيادات المثقفة والحزبية والعسكرية والأمنية: تحملها البعض وبدأ- بموضوعية- يبحث عن الحقيقة وكانت أكبر صدمة للرئيس نميري نفسه عندما عرف (كل) الحقيقة مؤخراً. وحقيقة ظللنا نتجاهلها وهي وفي عام ٢٠١٨م. أننا ومنذ سنوات دولة (محتلة) بقرار بالإجماع من مجلس الأمن تحت البند السابع، وهذا (الاحتلال) بأكبر قوة من عدة جنسيات قاربت في وقت ما الثلاثين ألفاً (عشرة أضعاف الجيش البريطاني) أيام الاستعمار وأكبر قوة احتلال في العام بعد خروج الجيش الأمريكي من العراق. ولكن بما أن هذا (الاحتلال) في (دارفور) البعيدة وتحت مسمى ناعم هو اليوناميد فلا بأس أما الجيش البريطاني الذي قامت المظاهرات تطالبه بالجلاء بالدماء فقد كان في (بري) القريبة. وقرار مجلس الأمن بلا شك قرار أمريكي وإلاّ كان سيوقف بالفيتو. أما الأعداد التي غادرت السودان من اليوناميد فالسبب (مالي) وليس له علاقة بسبب الاحتلال. هل أقول إن المؤتمر الوطني باقٍ في الحكم ما دام جيش الاحتلال باقياً في البلاد. فاليوناميد حارس للمؤتمر الوطني الذي لم يرفض له طلباً حتى الآن. فكروا في الحديث قبل أن تنفعلوا وتصدروا الأحكام. حل مشكلة دارفور وخروج اليوناميد يعني خروج المؤتمر الوطني من الحكم. وحل مشكلة دارفور والمنطقتين وأبيي ليس في تعنت الحركات بل في عدم مصداقية المؤتمر الوطني في الوفاء بالعهود على مدى ثلاثين عاماً للدرجة التي

جعلت أحد المشاركين في الحوار يطلب ضماناً من رئيس جمهورية تشاد لحضوره. ومع ذلك فأمر الحوار و(مخرجاته) معلوم.

١٢. كما ذكرت لكم، أيها الأخ عثمان، فإن الذي قلته يوم ٦ إبريل ٢٠١٨م. في فنجان شاي قد نشرته يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٢م. في جريدة الحرية – وقد كانت جريدة مقروءة ويترقب الناس مقالي الأسبوعي تحت عنوان (الفرص الضائعة) وكان وقتها كل اللاعبين الكبار أحياء وعلى رأسهم الرئيس جعفر نميري – والتجاني محمد إبراهيم الذي كان حتى وقت قريب قبل وفاته يجهر بأسماء من تسلموا منه المال لتحريك المظاهرتين وإظلام العاصمة ومن أرسلوهم – وبشير محمد سعيد مستشار المجلس العسكري الذي يشهد أنه قبيل الانتفاضة بثلاثة أيام كان سقف مساهمة (الأحزاب المعارضة في الداخل) هو قفل باب السوق يوم الأحد – اللاحق ليوم الانتفاضة: فكانت الانتفاضة (مفاجئة) لهم فركبوا الموجة: رغم أن النقابات بالداخل كانت في قمة التعبئة وكانت تطلب من الأحزاب المشاركة في موكب سلمي وتعتذر الأحزاب لدواعٍ (أمنية) كما أفادني المواطن الكبير المهندس عوض الكريم محمد أحمد. لم يجرؤ – وآسف لكلمة – أحد في زمن الشهود الأحياء ونشر المقال في عام ٢٠٠٢م. أن ينكر أو يحتج لأن هناك (أحياء) سوف يتكلمون إذا حدث تطاول.

١٣. وأستأذنك في توضيح شخصي للدكتور الصادق ولآل السراج: أقول للأخ الدكتور الصادق محمد سليمان أن يتابع بروية ما سطرته وأن الحقائق لا تعني ما وصفني به يوم ٦ إبريل ٢٠١٨م. في التيار. أما الأخ السراج ميسرة السراج فقد اعتبر شهادتي مجروحة لأنني ذكرت أن الفريق عمر لم يذهب إلى منزله بعد تسليم الأمانة لسوار الذهب وليست لصاحبها. ذهب بعد (٤) ساعات لداره. أرجو أن يقارن بين هذا الموقف لرئيس جمهورية بالإنابة والقائد الأعلى في

يوم ملتهب وبين اللواء محمد الباقر أحمد في أحداث شعبان وهي أقل اشتعالاً إذ قام أولاً بتجهيز كتيبة من الجيش حرست دار الهاتف والهيئة المركزية للكهرباء والبنوك والسفارات ثم أعلن حالة الطوارئ وأرسل إلى الرئيس نميري الذي كان في مؤتمر قمة عربي بالمغرب وزيراً ذا خلفية عسكرية هو صلاح عبد العال لكي ينوره بالموقف. لم يلجأ الباقر إلى رسائل تلكس للسفير ولا إلى تليفونات يسترق الناس سمعها كما أنه ظل طوال ثلاثة أيام في مكتبه بالقصر لا يخرج منه إلا لتفقد بعض المواقع أو إلى رئاسة القوات المسلحة، ولم يذهب إلى منزله. أما كون أن الفريق جوزيف لاقو لم يذكر في مذكراته لقاءه وحديثه معي في لندن فيسأل عنه سيادته ولا يجرح في شهادتي أنه تجاهله أو تخطاه أو نسيه: وما قلته يا أخ كان هو (علم الكافة) لكل عناصر جهاز الأمن وكذلك لبعض المواطنين المتابعين للحدث.

١٤. لا تعليق لي على حديث الأخ زهير السراج الذي اعتبر كلامي دعاية للترويج لكتاب مذكراتي ووصفه أنه لا يساوي الحبر الذي كتب به غير عالم أن فنجان الشاي لجريدة التيار ليس له علاقة بالكتاب الذي نفذت طبعته قبل ذلك بشهرين. ومع ذلك أعذره وأعده إن عدت للكتابة أن أراعي تكلفة الحبر الذي أكتب به.

١٥. وإذا كان هذا عن حدث واحد فأختم بأن بعض جوانب تاريخنا الحديث تحتاج إلى وقفة غربلة لبعض المسلمات غير الصحيحة إن لم يكن في مجملها ففي أجزاء مهمة منها وآمل أن تواصلوا، يا أخ عثمان، فتح ملفات أخرى أيضاً. فإذا كنا نتغنى في حماس عن كرري بأنه (ما لان فرسان لنا بل فرّ جيش الطاغية) رغم الحقيقة ورغم أن أصل شطر بيت الشعر الثاني كما

علمته (في وجه جيش الطاغية) وليس بل فرّ جيش الطاغية لكنه بإصرار من احد الفلاسفة انقلب إلى خطأ تاريخي ظللنا نردده وسوف يردده أحفادنا من بعدنا. وهنا من يصر أن جون قرنق دخل الغابة وتمرد (وكان ذلك في إبريل ١٩٨٣م) بعد إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٣م. وسمعت ذلك في محاضرة كنت شاهداً فيها في جامعة ديرهام في انجلترا وحضرها بعض أعضاء سفارتنا ولم يقتنع المحاضر بالفرق بين إبريل وسبتمبر. ولا زلنا أيها الأخ -ننسب الذي حرك التمرد في الجنوب يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٥م. إلى المستعمر البريطاني رغم أن التحقيقات القضائية السودانية والوثائق أثبتت أن المحرض (المباشر) والذي حرض الجنود كان الصاغ أبو نار الساعد الأيمن للصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية والمسئول عن ملف السودان (وهذا لا يعني بالطبع دور المستعمر التاريخي في خلق المشكلة). وليس آخر المسلمات أن السلم التعليمي من مخترعات الدكتور محي الدين صابر وثورة مايو رغم أنه قرار من وزراء التعليم العرب في أحد مؤتمراتهم بجامعة الدول العربية. وبعد ثورة مايو طالب اتحاد المعلمين (الاشتراكيين) بتطبيقه ثم تبعهم بالمطالبة اتحاد معلمي السودان فصار مطلباً (لكل) المعلمين بالبلاد ثم تبرأ منه الجميع بمن فيهم كل المعلمين بالبلاد... وهكذا فإن تاريخنا يحتاج للمزيد من غربلة الحقائق رغم الصدمات.

**إبراهيم منعم منصور**

٢٣ مايو ٢٠١٨م

رقم الإيداع (٢٠١٧/٢٥٣)